

كيف نوقف الفوضى في العالم العربي؟

[الافتتاحية]

إطالة جديدة على إفريقية

[ملف الجسد]

حركة الإسلام السياسي والملاحة

والمختلن حسن التقييد

تركيبا والعالم العربي: علاقات محسوبة

١- استمعوا قولا طيبا

العراق بين القاعدة والتنظيمات المسلحة

مجلس شورى

لقاء العلم مع عبده ضيوف.. الأمين العام لمنظمة الفراكفونة

حوار: موسیٰ حسین



السنة الثالثة
والأربعون
يوليو ٢٠٠٧

١٦٩

AL-AZAFINA
مكتبة المستقبل
مكتبة المستقبل



أسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها ١٩٦٥ - ١٩٩١

دكتور بطرس بطرس غالي

دورية علمية
محكمة تصدر
أوائل يناير،
أبريل، يوليو،
أكتوبر
صدر العدد الأول
يوليو ١٩٦٥

تقديم للموضوعات للنشر

- تقبل المجلة المحووث والدراسات في قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية والفكر السياسي والقانون الدولي والتنظيم الدولي والديبلوماسية وكذلك القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية التي تتوالى فيها الأصول العلمية المتعارف عليها
- تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات بعد إجازتها بالتحكيم
- تنشر المجلة تقارير موجزة عن الأحداث الجارية وعن السنوات والمؤتمرات المتخصصة في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية

للمراسلات

- ترسل الموضوعات باسم السيد رئيس تحرير المجلة إلى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - مجلة السياسة الدولية .
- تليفون : ٥٧٨٦٠٢٢ مباشر وتليفونات مؤسسة الأهرام ٥٧٨٦١٠٠، ٥٧٨٦٢٠٠، ٥٧٨٦٣٠٠
- فاكس : ٥٧٩٢٨٩٩ - ٥٧٨٦٨٣٣ e.mail: siyassa@ahram.org.eg

سعر بيع النسخة :

- داخل مصر : ٢٠ جنيها . سوريا ٣٠ ليرة . لبنان ١٠٠٠٠ ليرة . الأردن ٥ دينار، الكويت ٢,٥ دينار، السعودية ٣٠ ريال، تونس ١٠ دينار، الجزائر ٤٠٠ دينار، المغرب ٧٥ درهم، البحرين ٢,٧٠٠ دينار . قطر ٢٧ ريال، الامارات ٢٧ درهما، سلطنة عمان ٢,٧٠٠ ريال، غزة/القدس/الضفة ٦ دولارات، الجمهورية اليمنية ١٠٠٠ ريال . المملكة المتحدة ٦ جنيهات استرلينية، الولايات المتحدة ٦ دولارات .

الاشتراكات السنوية

- داخل مصر ٨٠ جنيها مصر، في الدول العربية ٤٠ دولارا امريكي، في الدول الأوروبية والأفريقية ٥٠ دولارا امريكي وفي باقي دول العالم ٧٠ دولارا امريكي . وترسل الاشتراكات بشيكات بنكية إلى إدارة الاشتراكات بمؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة.

الإعلانات

إدارة الإعلانات بمؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية

كيفية الحصول على أعداد المجلة أو المواد المنشورة

النسخة الورقية

تتاح الأعداد الماضية منها بسعر ٥٠ جنيها (خمسون جنيها) للسنة الواحدة - مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم - شارع الجلاء - القاهرة

النسخة الإلكترونية

أعداد السياسة الدولية مسجلة على مصغرات فليمية (ميكرو فيلم وميكرو فيش) وتتاح السنة الواحدة من المجلة على الميكرو فيش بسعر ثابت قدره ١٥٠ جنيها للسنة الواحدة، بمركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

الاشتراك الإلكتروني

يوجد لدى مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم نظام للاسترجاع الموضوعي من أعداد مجلة السياسة الدولية يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من الواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الأعداد أو لفترة زمنية محددة نظير أجور رمزية

شبكة الانترنت العربية (الإنترنت)

تتاح السياسة الدولية على شبكة الانترنت على العنوان : http://www.siyassa.org.eg كما يمكن الدخول عليها من خلال موقع مؤسسة الأهرام كما يلي : ٥٧٨٦٣٠٠

مطابع
أهرام التجارية
قلم - مصر

الهيئة الاستشارية

أحمد محمد الفيلالي

الأستاذ

السيد يسين (رئيسا)

الأستاذ الدكتور

أحمد الفيلالي

الأستاذ الدكتور

أحمد عامر

اللواء أ. ح

أحمد فخر

الأستاذ الدكتور

أحمد يوسف أحمد

الدكتور

أسامة الباز

الأستاذ الدكتور

إسماعيل صبرى مقلد

الأستاذ الدكتور

حسن نافعة

الأستاذ الدكتور

عبد الملك عودة

الدكتور

عبد المنعم سعيد

الأستاذ الدكتور

علي الدين هلال

الأستاذ الدكتور

كمال النوفى

الدكتور

محمد السيد سعيد

الأستاذ الدكتور

محمد السيد سليم

الأستاذ الدكتور

مفيد شهاب

الأستاذة

نبيلة الأصفهانى

الدكتورة

هالة مصطفى

الأستاذ الدكتور

يونس بيب رزق

مساعد مدير التحرير

سامح راشد

خليل العناني

سكرتير التحرير

أبو بكر السسوقي

المراجعة اللغوية :

صلاح غراب

محرر المادة الإنجليزية :

أنطوني سلايبر

المدير الفني

سمير محمد شحاته

السكرتارية الإدارية

ناصر زكريا عبد

التنفيذ والإخراج الفني

كمال أحمد إبراهيم

الموقع الإلكتروني

التنفيذ الفني : جمال الدين اسماعيل

• الآراء الواردة في المجلة تعبر عن كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء السياسة الدولية أو مؤسسة الأهرام.

• حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد المجلة دون الإشارة للمصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المقالات أو الدراسات أو التقارير أو غيرها من المواد دون اتفاق مسبق مع إدارة المجلة.



المحتويات

الافتتاحية:

٦ كيف نوقف القوضى في العالم العربي

الدراسات:

٨ حركات الإسلام السياسي والسلطة .. دراسة في الليات الهيمنة والمقاومة د. خلدون حسن النقيب

بفكرات:

٢٠ المبادرة العربية للسلام .. بين السكون والحركة د. حسن أبو طالب

٢٤ في الذكرى الثلاثين لرحيله .. قراءة في فكر على شريعتي د. وليد محمود عبدالناصر

٢٤ الأمم المتحدة وتطور مفهوم بناء السلام د. محمد منير زهران

من المائدة: ثلاثة جديدة على إفريقيا

٥٠ العلاقات المصرية - الإفريقية .. خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل (مائدة مستديرة)

٥٦ المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا د. حمدي عبدالرحمن حسن

٦٢ جنوب إفريقيا وبجيريا .. أنوار إقليمية جديدة د. محمد عاشور مهدي

٦٨ الأمن الإقليمي في إفريقيا .. نظرة تقييمية د. أحمد إبراهيم محمود

٧٤ كيف تستفيد إفريقيا من المعونات الدولية؟ د. هويدا عبدالعظيم عبدالهادي

٨٢ إشكاليات العمل الإنساني الدولي .. إفريقيا نموذجا خالد منصور

٩٠ الشركات العالمية .. لعبة الصراع والموارد في إفريقيا خالد حنفي على

٩٦ استنزاف الإنسان في إفريقيا .. الفقر والمرض والنزوح د. عزيزة محمد بدر

١٠٢ تصدير النفايات الخطرة إلى إفريقيا د. خالد السيد المقلبي

١٠٦ فرص وعقبات التعاون المائي في حوض النيل أيمن السيد عبدالوهاب

١١٠ الاتحاد الإفريقي .. حصار خمسة أعوام يحيى غانم

١١٤ جامعة الدول العربية وتعزيز العلاقات العربية - الإفريقية سامية بيبيرس

١٢٠ التجمعات الإفريقية .. مقومات النجاح ومعوقات التكامل طارق عادل الشيخ

لقاءات:

١٢٠ عبده ضيوف .. الأمين العام لمنظمة الفرانكوفونية: "إذا لم تتحد الدول الإفريقية، فسيتم ابتلاعها بفعل تأثيرات العولمة" حوار: سوسن حسين

قضايا الساعة الدولية:

الشرق الأوسط:

١٢٤ الأزمة الفلسطينية الداخلية .. إلى أين؟ محمد جمعة

١٢٨ إسرائيل واستقلال الانقسام الفلسطيني د. عماد جاد

السنة الثالثة والأربعون العدد التاسع والستون بعد المائة يوليو ٢٠٠٧

- ١٤٦ تقرير غينوجراد وتقييم أداء القيادة الإسرائيلية لواء د زكريا حسين
- ١٤٤ قضية عزمى بشارة .. الأمن الإسرائيلي وملف الأقلية العربية أكرم الفنى
- ١٤٨ الأزمة اللبنانية .. توافق مرحلى أم فراغ دستوري؟ إبراهيم غالى
- العراق .. مرحلة خلط الأوراق :
- ١٥٤ العراق .. تحولات سياسية وتوازنات هشة صلاح النصرانى
- ١٦٠ جدل العلاقة بين القاعدة والتنظيمات المسلحة فى العراق محمد أبو رمان
- ١٦٨ أمريكا والبحث عن استراتيجية فى العراق عاصم عبد الخالق
- ١٧٤ كركوك .. مدينة على حافة الانفجار خليل العنانى
- تركيا .. فى المحيط الإقليمى :
- ١٧٨ تركيا والبحث عن "علمانية" متزنة د معتر بالله عبدالفتاح
- ١٨٢ تركيا والعالم العربى .. علاقات محسوبة د محمد نور الدين
- ١٨٦ الرؤية العربية لتركيا الجديدة د إبراهيم البيومى غانم
- ١٩٠ العامل الكردى فى السياسة التركية د مصطفى اللباد
- أوروبا :
- ١٩٤ ساركوزى وسياسة فرنسا الخارجية خالد سعد زغلول
- ١٩٨ حقبة بلير .. رؤية مغايرة للعلاقات الدولية يسرا الشرقاوى
- الطاقة :
- ٢٠٢ الغاز الطبيعى .. بؤرة متفجرة بصراع عالمى د حسين عبدالله
- ٢٠٦ محددات صناعة الغاز فى دول مجلس التعاون الخليجى د محمد سعد أبوعامود
- فى الشأن السودانى : إشراف : هانى رسلان
- ٢١٤ العلاقات المصرية - السودانية .. نحو شراكة استراتيجية هانى رسلان
- ٢١٨ التخبىة السودانية والعلاقات السودانية - المصرية الوليد سيد محمد على
- تحت الضوء :
- ٢٢٢ الذكرى الأربعون لـ ٥ يونيو ١٩٦٧ .. قراءة فى مفاهيم النصر والهزيمة د عبدالعليم محمد
- ٢٢٦ الدوافع الاقتصادية لحرب ١٩٦٧ د سالم توفيق النجفى
- ٢٣٢ مريم ٦٧ والحركة الوطنية الفلسطينية عبدالقادر ياسين
- رؤى عالمية :
- ٢٣٥ بول كيندى وقضية إصلاح منظمة الأمم المتحدة د السيد أمين شلبى
- ٢٣٧ العلاقات الفرنسية - الروسية .. بين المبادئ والمصالح نادين هانى إسكندر
- ٢٣٩ مكتبة السياسة الدولية

كيف نوقف الفوضى في العالم العربي؟

لم يكن لأكثر الناس تشاؤماً من عبثية المشهد العربي أن يتوقع وصول الأوضاع على الساحة العربية إلى هذا الحد من التدهور والانهيار، وذلك على نحو ما تشي به الصورة الراهنة في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية، ناهيك عما يحدث في الصومال والسودان.

وتبدو أزمات المنطقة كما لو كانت استنساخاً لمركب واحد يجري تكراره في أكثر من بلد، يبدأ بعدم الاتفاق الداخلي على مشروع وطني للبناء، ثم يتحول الأمر إلى صراع سياسي، لا يلبث أن يعقبه انفلات عسكري، ثم في النهاية اقتتال داخلي يدفع المواطن العربي ثمنه من دمه وماله وأهله.

ولعل الخيط الناظم في هذه الأحداث جميعاً هو فشل النخب المتصارعة في الاحتفاظ بكياناتها السياسية موحدة، دون عبث في حين لم يمر أي منها اهتماماً للنتائج الكارثية التي يخلفها الصراع على الأوضاع الإنسانية في العالم العربي، التي هي بطبيعتها في أسوأ حالاتها.

هذه الحال المتساوية تدفع للتساؤل: هل بات العالم العربي على وشك الدخول في حقبة "الدول الفاشلة" تلك الدول التي لا تقوى على تحمل مسئولياتها تجاه مواطنيها ولا تتمتع بالحد الأدنى من مستويات المعيشة، في حين يشوبها قدر من عدم الاستقرار، قد يقضى في النهاية إلى سقوطها وتفكيكها إلى دويلات صغيرة.

إطلاقة سريعة على الأوضاع في أكثر من بلد عربي تشير إلى أننا نشهد نوعاً من "السيولة" السياسية، قد يقضى إلى انفجار العديد من التوترات في العالم العربي.

ففي لبنان، وصلت الأوضاع مؤخراً إلى حد خطير، ليس فقط للمواجهة العسكرية الدائرة بين الجيش اللبناني، وأحد التنظيمات الإسلامية المتشددة "فتح الإسلام"، وإنما أيضاً لانعدام القدرة على إيجاد حل جذري لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وعلى الرغم من تحذير البعض مراراً وتكراراً من خطورة تجاهل أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات اللبنانية، فلم يمر أحد اهتماماً للظروف السيئة التي يعيشها هؤلاء، وهو ما هيا تربة خصبة لنمو العديد من التيارات السلفية الجهادية والقاعدية.

وكان منطقياً، في ظل هذا التجاهل، أن تنفجر تلك المخيمات بأفكار القاعدة وما شابهها من التنظيمات العنيفة، وأن يهدد بعضها ما تبقى من هبة الدولة اللبنانية، ويضيف فصلاً جديداً إلى أزمتها الراهنة. قطعاً، سينتصر الجيش اللبناني على تنظيم "فتح الإسلام"، وأشباهه من التنظيمات المسلحة، بيد أن الأمر في حاجة إلى معالجة سياسية وإنسانية تمنع عدم تكرار هذه الأزمة مجدداً.

وفي غزة، كان الجميع شاهداً على أسوأ فصول الدراما الفلسطينية، جسدتها ملحمة "فتح وحماس"، أكبر فصليين على الساحة الفلسطينية. والأسوأ من ذلك أن كثيرين كانوا على يقين بأن ما حدث كان أمراً متوقفاً، في ظل تصاعد الاستقطاب السياسي والعسكري بين الطرفين، بيد أن أحداً لم يتحرك كي يمنع انهيار الأوضاع الفلسطينية على هذا النحو المثير.

القضية الآن لم تعد في فتح أو حماس، وإنما في الأوضاع الصعبة التي برز تحتها ما يقرب من مليون ونصف مليون مواطن فلسطيني في غزة، يتعرضون منذ أكثر من عام ونصف عام لأقسى أنواع الحصار الاقتصادي والمالي والأمني، وذلك بسبب رفض النظام العربي بمكوناته الفردية والجماعية ومعه المجتمع الدولي - التعاطي مع الواقع الجديد على الأراضي الفلسطينية بعد وصول حماس للسلطة وبدا أن البعض على استعداد تام للتضحية بالشعب الفلسطيني، مقابل عدم الاعتراف بهذا الواقع الجديد، في حين رفضت اللجنة الرباعية التعاطي مع حكومة الوحدة الوطنية التي شكلتها فتح وحماس باعتبارها حكومة شرعية.

وفي دارفور، يصر البعض على التعاطي مع القضية من منظور أحادي بحث، لا يرى فيها سوى محاولة لتفتيت السودان، متجاهلاً طبيعة الأزمة الإنسانية التي يمر بها أكثر من ٣٠٠ ألف مواطن سوداني يعانون الفقر والتشرد والأوبئة. في حين لا يزال البعض يصر على اعتبار القضية مجرد أزمة سياسية، وليست إنسانية، وهو ما وضع الموقف العربي في مأزق بسبب ضعف الالتزام الإنساني والأخلاقي تجاه المواطن العربي في دارفور، وزاد بالتبعية من حجم الدور الخارجي في معالجة الأزمة.

وفي العراق، بلغت الحرب الأهلية والتهجير والنزوح حداً غير متوقع، وبات الحديث عن دولة وطنية موحدة في العراق مجرد

تُعرف، في حين اتسعت الهوة بين العراقيين ومحيطهم العربي، مما دفع ببعض القوى الإقليمية إلى السعي من أجل ملء الفراغ الداخلي هناك. ولدينا الآن ما يقرب من أربعة ملايين لاجئ عراقي، لا يجدون المأوى والمأكل، في حين يصارع آخرون من أجل الإفلات بأنفسهم من جحيم القتل الطائفي.

بالطبع، لا يمكننا إغفال الأبعاد التاريخية للآزمات العربية، ذلك أن انفجار الأوضاع على هذا النحو المخيف، وسقوط النماذج الديمقراطية في كل من العراق ولبنان وفلسطين، وهي التي شهدت تجارب انتخابية على مدى العامين الماضيين، أشاد الجميع بنزاهتها، يكشف عن مدى هشاشة البناء الوطني الداخلي في العالم العربي، ويؤكد أنها لم تكن إلا مجرد نماذج كرتونية لا تنعم بسبل العيش وثقافة التعايش.

وربما من نافلة القول إن نشأة الدولة العربية تفتقد لأدنى مقومات النشوء "الطبيعي" على غرار ما حدث مع قيام الدولة الغربية عقب صلح وستفاليا الشهير عام ١٦٤٨، بيد أن الوضع الآن قد تخطى هذه الاستثنائية المصطنعة، كي يهدد بقاء الفرد ذاته.

إن الفشل التاريخي في الخروج من وهم الحالة "الاستثنائية" التي يعيش في كنفها العالم العربي منذ أكثر من نصف قرن، وما خلفته من إحساس عميق بالهزيمة النفسية والحضارية أمام الآخر، يجرى تعويضه من خلال ثقافة ذرائعية، شكلت رافدا أساسيا لشيوع الاستبداد بكافة أنماطه (السياسي والديني والفكري).

وفي حين انهمك كثيرون في رثاء الذكرى الأربعين لهزيمة يونيو ٦٧، تغافل الجميع عن التعاطي بواقعية مع جذور الآزمات التي انفجرت مؤخرا في أكثر من بؤرة عربية، ولم يرق رد الفعل العربي إلى مستوى التحديات التي تطرحها هذه الآزمات.

وباختبار أدائه في الآزمات المتلاحقة، يمكن القول إن النظام العربي قد أخفق في إيجاد أية حلول واقعية لأي من هذه الآزمات، بل على العكس من ذلك فكثيرا ما ساهمت ردود فعل النظام العربي، وعدم تناغم حركته - كمؤسسة جماعية - مع سلوك بعض وحداته القطرية، في زيادة التوتر في بعض الملفات، بدلا من تسويتها.

إن أحد أسباب انفجار الأوضاع في العالم العربي، على نحو ما نشهده الآن، يكمن في استمرار حالة العجز العربي عن فهم متغيرات الواقع، وانعدام القدرة على صوغ استراتيجية عملية تتعاطى مع كل قضية حسب محدداتها على الأرض، وليس من خلال التمسك بنفس الأفكار والرؤى القديمة، وهو ما تكشف عنه ردود الفعل الضعيفة إزاء الآزمات الراهنة، وتفسر ضعف التأثير العربي على حلحلة أي منها.

لذا، فإن عنصر الانطلاق العربي في معالجة الآزمات الراهنة يكمن في إعادة صوغ استراتيجية واقعية تنطلق من البعد الإنساني والأخلاقي لهذه الآزمات، باعتبار أن الفرد العربي هو الهدف الرئيسي لحل أي منها.

بكلمات أخرى، يبدو النظام العربي الآن في حاجة ملحة إلى "ثورة" تصحيحية في مفاهيم العمل العربي المشترك، وفي طريقة تفكيره وتعاطيه مع الآزمات العربية، تنطلق بالأساس من البحث في كيفية معالجة البعد الإنساني والأخلاقي للآزمات العربية، وتستهدف الحفاظ على حياة وأمن المواطن العربي. إننا بحاجة إلى استراتيجية "خلاقة" تعالج المشكلات الراهنة من جذورها، وتتمتع بحس إنساني وأخلاقي يعيد للشعوب العربية الأمل في وقف حال التدهور المتواصلة، ويمنع دخولها في حزام الدول الفاشلة. واستراتيجية كهذه يمكن أن تنطلق من العناصر التالية:

أولا: إعادة تقييم شامل للأوضاع العربية بشكل أكثر واقعية، يضع في الاعتبار متغيرات اللحظة الراهنة وما تفرضه من تحديات قد تتطلب تغيير طرق وأدوات التفكير التقليدية.

ثانيا: الوقوف على مسافة واحدة من أطراف النزاع، خصوصا في حالات الانقسام المجتمعي "العمودي" الناجمة عن الصراع بين هذه الأطراف.

ثالثا: أن يحتل المواطن العربي بصفته "إنسانا"، بغض النظر عن انتمائه السياسي والأيدولوجي، أولوية مطلقة في معالجة أي أزمة، حتى قبل التوصل إلى أية حلول قد يتم من خلالها إنهاء هذه الأزمة.

رابعا: الضغط على المجتمع الدولي من أجل التعاطي بواقعية ومصداقية مع أطراف النزاع، وذلك من خلال إبراز الأبعاد الإنسانية والأخلاقية للآزمات العربية.

خامسا: توفير الضمانات اللازمة لإنجاح أي مبادرات قد تسهم في حل الآزمات العربية، وذلك من خلال فرض التزامات فعلية على أطراف النزاع، تتلاءم وطبيعة كل أزمة على حدة.

حركات الإسلام السياسي والسلطة .. دراسة في آليات الهيمنة والمقاومة

د. خلدون حسن النقيب

مفكر كويتي، وأستاذ علم الاجتماع، جامعة الكويت

الإسلام السياسي .. الخلفية الأساسية :

لقد فاجأت حركات الإسلام السياسي الكثيرين من المهتمين والباحثين بصعودها السياسي، وتزايد زخمها الشعبي، وتصديرها مسرح الأحداث في كثير من البلدان العربية والإسلامية. فطن بعض المراقبين إلى أهمية التحول من الحركات القومية اللادينية إلى التدين المرفف سياسياً، بدءاً من الستينيات من القرن الماضي. فيمكننا أن نرصد بروز حزب التحرير في الأردن وفلسطين منذ نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، والصدام بين حركة الإخوان المسلمين والعسكر (حركة الضباط الأحرار في مصر)، ولكن لا الذين تعاملوا مع هذين التيارين ولا مع تيار الإحياء الديني الشيعي المتمثل بحزب الدعوة في العراق، والمجلس الشيعي الأعلى بقيادة الإمام الصدر في لبنان، والتيار الصوفي الميسس في تركيا ووسط آسيا - قد أدركوا أنهم أمام بواكير "صحوة" دينية أو بدايات حركة إحياء ديني يمكن أن تتوسع لتكتسح الساحة السياسية والعربية والإسلامية (١).

وحتى الكتاب والساسة الغربيون الذين نبهوا لظاهرة تفجر الإسلام السياسي قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تصورا أنهم يتعاملون مع حركات تناهض الحداثة ومن ثم العولمة، وبالتالي فهي حركات رجعية تقاوم التغيير وتحارب الحداثة الغربية. وبخل الكتاب الليبراليون أو الإصلاحيون العرب في حوار طويل وأحياناً

عنيف مع هذه الحركات، من أمثال المستشار محمد سعيد العثماني وفرج فودة وفؤاد زكريا، وصلت فيها الأمور إلى إقام الحدود وإصدار فتاوى إهدار الدماء (٢)، بينما تصور كتاب آخرون أن فهم هذه الحركات يكون بإرجاعها إلى مرجعيتها الأصلية أيام الصحابة والخلفاء الراشدين (٣).

بعض الكتاب الغربيين يريد أن يقيس بشكل انطباعي قوة حركات الإسلام السياسي بدرجة التأييد التي تحظى بها هذه الحركات، إما بعملية الانتخابات البرلمانية أو البلدية إن وجدت، أو بدرجة التأييد الذي يظهر في استفتاءات الرأي العام نحو التيار الجهادي التكفيري. بينما هناك بعض الباحثين الآخرين من يعتقد أن حركات الإسلام السياسي (حاس بعد الآن) قد وصلت إلى ما يمكن أن تصل إليه عندما تصل إلى السلطة كما حدث في إيران وتركيا والجزائر، والآن في فلسطين (في حالة حماس)، وكما حدث في السابق للحركة الوهابية (٤) دون أن ينتبه هؤلاء الباحثون إلى أن (حاس) ما هي إلا نتاج بيئة سياسية ذات خصوصية تاريخية وأنها ظاهرة حداثيّة لا تعكس حداثتها الرموز التعبوية أو الخطاب السردى الذي تستعمله، بل إنها محصلة قوى نطلق عليها دورة التحول الثقافي (Cultural Shift)، والتي سبق أن تطرقت لها في موضع آخر، وسأعود للتنبؤ إليها فيما بعد في هذه الدراسة. الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو الإجابة على عدد من

١ - لعرض موجز لمسيرة حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، انظر (Taylor, 1988) و (أحمد ٢٠٠٦) هناك من يعترض على مصطلح

صحوة أو إحياء، لأسباب لغوية أكثر منها موضوعية. انظر (الجابري ١٩٩٦)

٢ - انظر مثلاً (زكريا ١٩٨٦) وفودة (١٩٨٨)، والعثماني (٢٠٠٤)

٣ - أفضل معالجة لهذا الموضوع في (بلغيز ٢٠٠٥)

٤ - تاكميه، وجفوسريف (٢٠٠٥)

التساؤلات، منها: كيف تعيد هذه الحركات (حاس) إنتاج نفسها في سعيها للوصول إلى السلطة السياسية؟ وكيف تتحول إلى حركات ضمن التيار السياسي العام؟ (Mainstream) أما عن مرجعيتها الأساسية، فهي ليست بالرجوع إلى التصنيفات الأيديولوجية المعتادة، أي أنها لا تهتدى بالتيار الإصلاحي الذي جسده مدرسة الإمام محمد عبده، ولا التيار الوهابي ولا إلى التيار الذي يفسف التراث والموجه إلى الغرب عامة (٥) إن (حاس) لا يصلح لفهمها إلا المقارنة بين الإسلام الشعبي بالرغم من عدم دقة هذا المصطلح، والإسلام الرسمي وكهنوت المؤسسة الدينية المنظمة وسأعود لتوضيح ما المقصود بالإسلام الشعبي المكون من الملل والنحل فيما بعد.

إننا نريد في هذه الدراسة أن نفهم (حاس) على أنها ضمن التيار العام للحركات الاجتماعية الجديدة

(New Social Movements)

والتي من أهم خصائص جذتها: اهتمامها بالجوانب الأخلاقية لمصالح الجماعات، وتوجهها نحو المجتمع المدني، وتوجسها من بيروقراطية الدولة المركزية، وعنايتها بالحياة الثقافية والحث على المساهمة فيها، وافتقارها إلى التنظيم البيروقراطي الحزبي التقليدي، واعتمادها الاستثنائي على الميديا وسائل التواصل الجمعية، كونها امتدادا لسيطرة سلطنة الثقافة والمجتمع (٦). ونريد من ذلك الفهم التعرف ليس على الهوية الجمعية التي تتكون من شبكات العلاقات بين الأفراد والجماعات التي تنشأ من التفاعل فقط وإنما - وبشكل خاص - على قدرتها على التهيئة الجماهيرية والتوجيه للعمل، باعتبار قدرتها على "تأطير" القضايا العامة، هذا الكلام سيتضح أكثر بعد قليل من التدبير.

أما عن المحتوى الديني (حاس)، فيمكن أن يكون: (١) سلاحاً أيديولوجياً في الصراع الاجتماعي المعولم. (ب) أحد أساليب مقاومة الهيمنة في الصراع: الفاعلة أو السلبية. وفي الحالتين، يمكن قياس فاعلية توظيف الدين العفوي عن طريق تكوين الهوية الجمعية، وتوفير الأمان النفسي ومقاومة الاغتراب، ومن حيث القدرة التعبوية للنمط التوظيفي.

في الحالة (١)، هناك الاستغلال الواعي للدين من أعلى - ومن الأمثلة على ذلك القول المأثور للملك عبد العزيز بن سعود: "الدين طير حر، من صاده قنص به". ويقصد بالطير الحر الطير الجارح الذي يستعمل في القنص، ومن الأمثلة الأحدث مطالبة الرئيس ترومان في يوليو ١٩٥٠ بأن تهب الولايات المتحدة نفسها للدفاع عن "ثوابت" الديانة المسيحية لهزيمة الشيوعية كى تنجح في البحث عن الإيمان يجب، في تعبیر القديس بولس المشرق، أن نرتدى درع الله المصفح (٧).

أما في الحالة (ب) الدين الموظف من أسفل، فهو حركات الإسلام الشعبي، التي تستعمل وظائف الدين العفوي كأداة في مقاومة هيمنة الطبقات العليا وفي مقاومة المعتدى الأجنبي. ومبتغانا في هذه الدراسة هو التعرف على البات الهيمنة والمقاومة في هذا الصراع المحتدم بقصد التوصل إلى اقتراح استراتيجية للمقاومة تصلح لمختلف القوى الاجتماعية، ونسبب اهتمامنا على البات الإقصاء - (الاستبعاد)، والإقصاء - الإخضاع. إن (حاس) تقدم نفسها على أنها بديل للكيانات السياسية، أقدر على ضبط الأوضاع المنفلتة بسبب ضغوط العولة وتناقضاتها، وأكثر كفاءة على تمكين الجماعات من التكيف مع أوضاع الحداثة بأساليب الحداثة، بحيث لا يعود هناك مجال للمفاضلة بين المتقابلة الحديثة: الأصالة والمعاصرة (٨) الاختبار الحقيقي لنجاح (حاس) في الوصول إلى السلطة هو في قدرتها على حماية مؤيديها من العدوان وليس في توفير الحريات الدستورية.

وحتى تتضح أهدافنا في هذه الدراسة، فسوف نصيغها بشكل فرضيات يمكن التحقق من صحتها ميدانياً.

الفرضية الأولى:

- ١ - إن حركات الإسلام السياسي (حاس) تستجيب لتحديات العصر وضغوط العولة.
- ٢ - وهي تتبع الدورة التاريخية للتحويل الثقافي في القيم المحددة "للوازع" في لغة ابن خلدون (الضمان توازن المجتمع).
- ٣ - هذه الدورة مصاحبة لمراحل الصراع بين الجماعات

٥ - الذين يتوجهون إلى الغرب بفلسفة التراث مدرسة أخذة بالاتساع ويطلقون على أنفسهم الإصلاحيين من أمثال زياد الدين سردار وطارق رمضان وعبد الكريم سوروش وحمزة يوسف هانتسن، انظر ملخصاً لأرائهم في (Masood, 2006).

6 - (Nash, 2000: Chapter3).

٧ - الاقتباس من الرئيس ترومان في (Chollel & Coldgeier, 2006: 12). أما استعمال الكتاب المقدس كأداة في الاستعمار الاستيطاني، فنجد تفاصيله في (برير، الآب، ٢٠٠٣). ويوضح (Abemethy, 2000) تفصيلاً ما يميز الامبراطوريات الأوروبية عن الامبراطوريات التاريخية، والدور المركزي الذي لعبته الكنيسة الكاثوليكية في التوسع الاستعماري، وبخاصة فيما يسميه بالتوسع القطاعي. والمكون من القطاع العام للدولة الامبريالية، والقطاع الخاص من التجار، والمؤسسة الدينية (P:40). أما (Hanson, 2001)، فيفسر هيمنة الغرب بالعنف والعدوانية الاستثنائية في أساليب التعامل مع الشعوب المستعمرة، باعتبار الغرب الحرب كحضارة وأسلوب في التفكير المتعالي والمفرور، والاحتقار إلى الاعتبارات الأخلاقية (الطريقة الغربية في شن الحرب فائلة Lethal لأنها لا أخلاقية بالمره p.21). أما كارين جرين، فتقول: "لقد فعل الأوروبيون ثلاثة أشياء، والتي ميزتهم عن معظم الأقوام الأخرى في معظم الأزمنة والأمكنة: بين ١٥٠٠ ميلادية و ١٧٠٠ ميلادية، لقد أبصروا بسفن ذات صوار عالية واستعمروا أبعد زوايا الكرة الأرضية. لقد خطوا خطوات واسعة في العلوم، وأعدموا (وأهرقوا) عشرات الآلاف من البشر وبخاصة من النساء لاتهامهم بأنهم سحرة".

(Quoted in Midgley, 2005: p.73)

٨ - من الندوات الكثيرة التي عقدت حول هذا الموضوع، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، والتي اعتبرت أن التيارات الدينية تمثل الأصالة، والتيارات القومية اللادينية تمثل المعاصرة.

الوطنية (٩) بحيث كلما زاد التوجه نحو الهيمنة (توه) زادت المقاومة (وهذه هي الظاهرة العامة. لحركات المقاومة. منها من يأخذ شكل الحركات القومية أو من يلتف بستار الدين)

الفرضية الثانية :

■ إن منطق معادلة التوجه للهيمنة يستند الى قواعد تكون الحقائق المؤسسية التي تحكم فهمنا للواقع. وهي تتضمن قواعد التنظيم وقواعد التوجه للعمل (توع).

■ بحيث كلما زاد (توه) زاد (توع) نحو المقاومة. وكلما زادت فرص (حاس) في التعبئة. ازدادت (حاس) عنفوانا (١٠).

الفرضية الثالثة :

١ - كلما اقتربت (حاس) من السلطة. فقدت عنفوانها بسبب آليات الإقصاء - الاستبعاد. والإقصاء - الإخضاع

٢ - كلما فقدت قدرتها على التعبئة بتأطير القضايا حسب الرموز والخطاب السياسي الديني.

٣ - كلما تمكنت من فرض أسلوبها في التسلط (الضبط الاجتماعي). (ضبط) (١١).

الفرضية الرابعة :

١ - كلما اقتربت (حاس) من السلطة السياسية وكلما أصبحت (حاس) ضمن التيار السياسي العام. أصبحت مطالبها الأساسية (قدرتها التعبوية) ضمن مطالب الإصلاح السياسي القابلة للتفاوض.

٢ - كلما أصبحت هذه المطالب على أساس قطري - على مستوى الدولة القطرية.

٣ - بحيث يصبح شعار وسطية الاسلام بمثابة إعلان الخضوع لمطالب الإمبراطورية المعولة. ومؤشرا على التخلي عن المقاومة الفاعلة Active Resistance والتحول الى المقاومة السلبية أو الاستسلام ضمن منطق أمثلة القبائل. كما يتضح فيما بعد. فإذا كانت وسطية الاسلام تعني الاستسلام والعفو عما سلف. فإن البدا التراثي لا يجيز العفو إلا عند المقدرة.

انهيار الوازع .. الإطار التاريخي للهيمنة والمقاومة :

تبدأ الدورة التاريخية عند ابن خلدون بانهيار الوازع. والوازع عنده هو حالة الضبط الاجتماعي التي تدفع عنوان الناس بعضهم

عن بعض. كأن يكون واحد منهم له الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد الى غيره بعدوان. إن فكرة الوازع لا تشير فقط الى ضرورة قيام الدولة بالقوة والغلبة. وإنما الى إمكان قيام (شرعة) أو عقد اجتماعي بين الحكام والمحكومين. في حالة انهيار الوازع. إذن تصبح ممارسة السلطة مصدرا لعدم الاستقرار السياسي. ومخللا الى دورة العصبية. سواء كان ذلك في دائرة العمران. أو عرضه العمران للاعتداء. والتدخل الخارجي. والآخر أمر لم يتطرق له ابن خلدون بتوسع كاف. بسبب اختلاف مفهوم السيادة لدى أنظمة الحكم السلالية (١٢).

لقد زعمت في موضع آخر أن الحركات السلفية التي قامت بشكل عفوي في العالم العربي نشأت في حالة انهيار الوازع (الدولة العثمانية. مؤسسة الحكم التي تحكم بالقانون والعرف). كحركات مقاومة ضد التغلغل الأجنبي في المنطقة العربية. وينطبق هذا على التمرد الإباضي ضد الغزو البرتغالي في عمان. وينطبق كذلك على الدولة السعوية الثانية التي قضى عليها محمد علي لحساب الدولة العثمانية. وينطبق على الحركة المهديّة في السودان والتي قضى عليها الإنجليز في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وينطبق على الحركة السنوسية في ليبيا التي قضى عليها الطليان. وحركات التمرد في الجزائر والمغرب التي قضى عليها الفرنسيون في الربع الأول من القرن العشرين (١٣).

هناك ثلاث سمات مشتركة تميز الحركات السلفية في مقاومة التغلغل الأجنبي في المنطقة العربية. السمات التي خلقت توترا بنائيا داخل هذه الحركات نفسها. وهو التوتر الذي لا يزال يلعب دورا بالغا في تذبذب هذه الحركات بين الإصلاح والانفتاح المصاحب للتحرر من الأجنبي والتسلط في السياسات الاجتماعية والثقافية :

أولى هذه السمات هي أنها حركات مقاومة حقيقية ضد الآخر المعتدى الساعى الى الهيمنة. الهادف الى الإخضاع. وثانية هذه السمات هي أن هذه الحركات. بالرغم من كونها حركات مقاومة للأجنبي. إلا أنها ليست حركات تحررية تسعى الى ضمان الحقوق الفردية والجمعية. وبخاصة في طلب العدل ورفع الظلم عن شرائع المجتمع الطبقية والمهنية. فهي تسعى على العكس الى تكريس النظام الأبوي وفرض تسلطها الخاص. من خلال فهمها للتراث والشرعية والمستند في غالبية الى العرف القبلي. وثالثة

٩ - انهيار الوازع يعني حالة من الاضطراب والخلل الاجتماعي. والتي بفضل فيها المواطنون الأمن على الحرية. ولموضوع الحاجة الى أن الإحساس بالأمن يعود الى محصور سحيقة في القدم. يطلق عليها بعض الكتاب الخوف من الافتراض في الحالة الطبيعية. انظر

(Stanley, 1998: Chapter3)

ومن هنا. ثاني مقولات المستبد العادل. أول قول ابن تيمية

١٠ - التمييز بين الحقائق المؤسسية والحقائق الفجة مستمد من فكر جون سيرل (Searle, 1995). كل ما نعرفه عن العالم يأتي من الحقائق التي تتولد من التفاعل بين البشر. ولذلك نعتبر أساليب الهيمنة ومقاومة الهيمنة حقائق مؤسسية من هذا النوع. ومع الأسف. فإن سيرل لا يذهب الى هذا الحد في تفكيره. فهذه إضافة من المؤلف.

١١ - لم يدرس مفهوم الضبط الاجتماعي على أنه المفهوم المركزي في علم الاجتماع كما يقترح (Gibbs, 1989). والحقيقة أن قدرة الدولة أو المؤسسات المركزية على توفير الأمن تأتي كما أسلفنا مقدمة للوظائف العامة. ولكن هذا لا يمنع من قيام حركات تمرد وثورة. فهي كما سنرى نقاطا علما في الصراع التاريخي. كما أننا نفرق إجرائيا بين (حاس) في السلطة وحاس كحركة مقاومة شعبية. تسلطية في المنظور. ولكنها تتسع للبدع والثأوى والتصوف المسيس. انظر (اعراب. ٢٠٠٠) وكذلك (Bill, 1989)

١٢ - (القيط. ٢٠٠٠)

١٣ - (القيط. ١٩٨٧)

هزيمة حزيران / يونيو مثلت، ليست نقطة تحول حاسمة في المنطقة العربية في الصراع مع الأجنبي فحسب، بل تجاوزت هذا الصراع إلى ما هو أبعد منه، إلى حالة من التحول الثقافي في القيم والمزاج السياسي والعقلية العامة في مواجهة التحول في أساليب الهيمنة التي تريد الامبراطورية المعولة أن تفرضها على شعوب العالم. أريد أن أبين أن تحالفاً بدأ يتكون بين (حاس) والأنظمة الحاكمة في أغلب الدول العربية، وبخاصة تلك التي تسيطر عليها النعرات القبلية والطائفية، أو التوجه السياسي القبلي المحافظ. وبينما كان القرب يعاني من تمرد الشباب ومن الحركات اليسارية المناهضة للحرب في فيتنام، كان هناك تمرد آخر يسود أمريكا الجنوبية ضد تحالف العسكر مع قوى الإمبراطورية وشركاتها المعولة، بينما أغرقت الإمبراطورية شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء في أتون حكم العسكر (١٨).

الطور الأخير الذي اكتسب (حاس) العتقوان الضروري ليجعلها حركة مقاومة غاية في الحداثة وعلى مستوى معلوم، جاء بعد سنة ١٩٧٩، أي قبل عقد كامل من نهاية الحرب الباردة وقيام ثورة ١٩٨٩. عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، أولاً، جاءت الحركة الخمينية في إيران، ثم حركات الجهاد في السعودية ومصر وأفغانستان، ثم امتداد حركات الإحياء الديني إلى المغرب العربي (١٩)، والسودان، وأخيراً حركات الإحياء الديني في وسط وشرق آسيا. كيف يمكن تفسير صعود (حاس) واكتسابها العتقوان، أي الحيوية والقدرة التعبوية؟ إننا هنا بحاجة، ليس إلى معرفة مرجعية هذه الحركات الثماني فقط، وإنما إلى منظومات كاملة من مفاهيم العلوم الاجتماعية، وإلى التمعن في نتائج الدراسات الميدانية التجريبية.

تأطير الصراع التاريخي :

لما كان من الأهمية بمكان تلطير الصراع، أي وضع الصراع الاجتماعي الثقافي في سياق تاريخي، فإننا نرصد دورتين للتسلط مصحوبتين بالتحويلات الثقافية في القيم والعقلية العامة والأيدولوجيات السياسية والمزاج العام، واحدة عامة والأخرى خاصة بالمنطقة العربية المستهدفة بالتوجه نحو هيمنة الإمبراطورية (توه). فالشكل رقم (١) (أ) يوضح التحويلات الثقافية المصاحبة لدورة التسلط في المنطقة العربية. بينما يرصد الشكل (ب) التحويلات الثقافية المصاحبة لدورة التسلط في الغرب.

إذا ما أخذنا الفترة بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٦ كمثال، فإن التحول الثقافي، الذي يطلق عليه رونالد انجلهارت الثورة الصامتة في

هذه السمات هي أن توجهها إقليمي يتعدى حدود تقسيم العرب والمسلمين إلى ولايات، ومن ثم إلى أقطار أو دول قطرية، بسبب الاعتماد الثقافي للمجتمع الإسلامي. فقد حظيت عند نشأتها بتأييد جماهيري واسع في أغلب الدول العربية والإسلامية (١٤).

إننا أزعج كذلك أن أغلب الحركات التي سعت إلى الإصلاح السياسي / الاقتصادي، والديني / الثقافي استلهمت أفكارها من هذا الرصيد الشعبي الذي ولدته الحركات السلفية، ولكن ميلاد حركات الإسلام السياسي (حاس)، أو الحركات الساعية للإصلاح تحت غطاء الإحياء الديني استغانت من دفعة قوية من خيبة الأمل في إمكان تطبيق الديمقراطية الليبرالية في المنطقة العربية، ومن خيبة الأمل في صدق نيات المستعمر الأجنبي في المساعدة في تحقيق الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي وحسب جون جري، فإن دورة التسلط التاريخية تفتي مصاحبة لفشل الديمقراطية الليبرالية الغربية وأزماتها السياسية والاقتصادية المزمنة والمستفحلة (١٥).

فإذا ما ركزنا اهتمامنا على المرحلة الراهنة، فإن الأحزاب الشيوعية والقومية العلمانية ولدت متزامنة مع حركات الإحياء الديني مثل حركة الإخوان المسلمين في مصر، وجميعها نشأت في خضم أزمة النظام الرأسمالي العالمي بين ١٩٢٠ و ١٩٣٣. هذه الأزمة أعطتنا كذلك الحركات النازية والفاشية التي عمت أغلب الدول الأوروبية والأمريكية اللاتينية، وهي التي استلهمت حركة التمييز العنصري مثل الكوكلوكلس كلان في الولايات المتحدة، والتعصب الاستعماري العنصري في بريطانيا وفرنسا وهولندا، أي أغلب دول أوروبا، بما في ذلك الدول الإسكندنافية، موطن سياسة التخطيط الجيني (الأوجنكس). الحركات الفاشية العنصرية بمجملها قادتنا إلى الحرب العالمية الثانية، والتي أشرت نتائجها خيبة أمل جديدة تجلت بالحرب الباردة (١٦).

خيبة الأمل الجديدة في دورة التسلط على المستوى العالمي أدخلت أغلب دول العالم الثالث في تسلط الطبقات الوسطى الجديدة (المتحالفة مع التيار القومي العلماني)، وفي بداية الانتقالات العسكرية وحكم العسكر واحتلال فلسطين. عند هذا المنعطف التاريخي، بدأت بوادر الصدام بين حكم العسكر و(حاس)، والذي امتد منذ نهاية الأربعينيات وحتى يومنا هذا، وإن مر هذا الصدام بطوار وتحويلات مختلفة. خذ على سبيل المثال الصراع بين حزب الدعوة في العراق ونظام حكم البعث، وحركة الإخوان المسلمين وحكومة الضباط الأحرار في مصر، أو حزب التحرير في الأردن وفلسطين في سعيه السلمي للدخول في ميدان السياسة (١٧).

١٤ - وقد تزامن - وربما ترابط - ظهور عصر النهضة مع هذه الحركات، حسب توصيف البرت حوراني.

١٥ - (John Gray, 2003) وقد تنبه كل من (أعراب ٢٩، ٢٠٠٠، ١٠٧) وكلفر (انظر: زبيدة، ١٩٩٧، ٥١ - ٦٥) إلى الطابع العدائي (حاس).

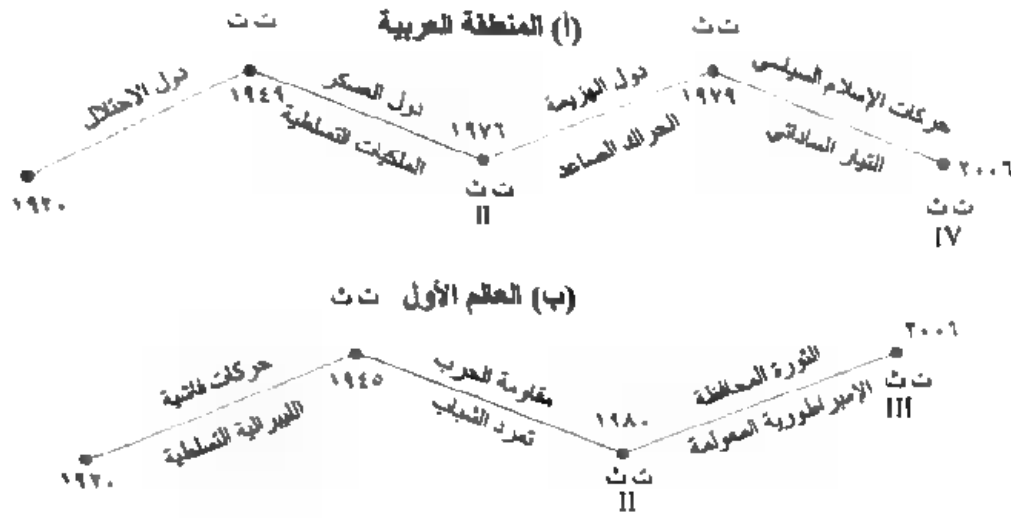
١٦ - يجب في تقديري أن تقر نتائج الحرب الباردة بظاهرة انحصار الاستعمار، بدءاً من حركات التحرير في شرق آسيا ومن ثم غرب آسيا وأمريكا اللاتينية. أما كون الحركات العنصرية الفاشية المعاصرة قد استلهمت الكوكلوكلس كلان الأمريكية، فهي تفتي من

(Levitt & Dubner, 2005, 56-57).

١٧ - بدايات مرحلة جديدة من تسييس الحركات الدينية، انظر (النقيب، ١٩٩٧).

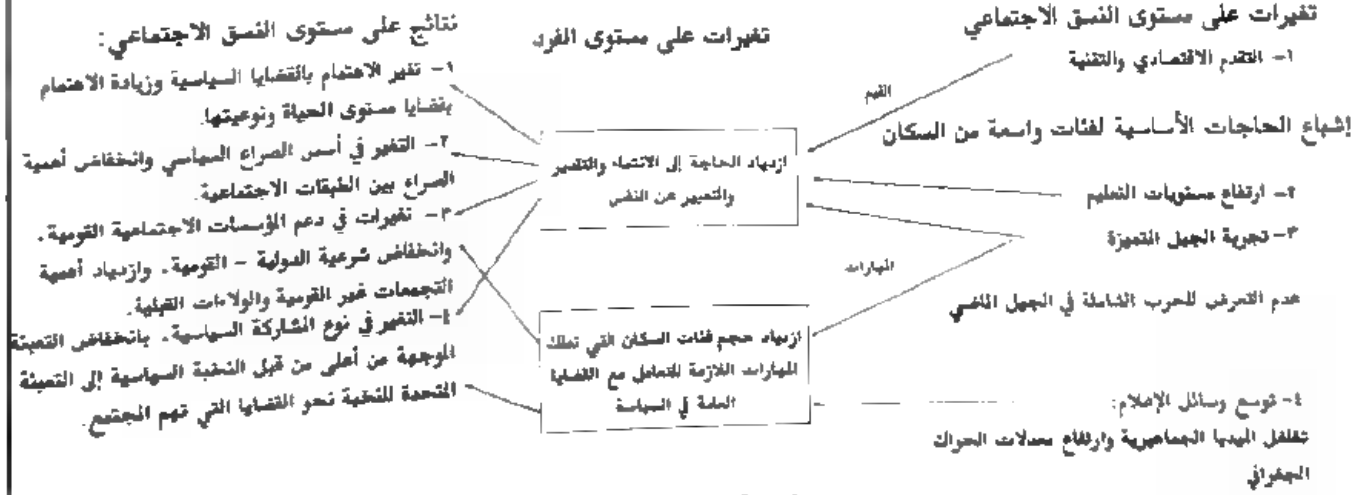
١٨ - النقيب، مصدر سبق ذكره.

١٩ - لمراسة متعمقة لمسيرة الحركة الخمينية، انظر (Moin, 1999) ولوسط آسيا (Rashid, 2002) والمغرب العربي (أعراب، ٢٠٠٠).



ت ت = تحول ثقافي

شكل رقم (1)
دورة التسلط. التوجه نحو الهيمنة والمقاومة



شكل رقم (2)
يوضح التغيرات المصاحبة للثورة العامة في الثقافة والمجتمع في الدول الصناعية

مستقبلياً لاغلب الدول العربية، والذي من أهم ملامحه: (أ) التخلي عن الصراع مع إسرائيل بالمقاومة المسلحة، وبالتالي التخلي عن الناصرية بقوميتها واقتصادها الحربي، (ب) تغليب قوى الاحتكارات المحلية والقطاع الخاص بعلاقاته الرأسمالية، ومحاولة تفكيك القطاع العام بسياسات الخصخصة البنائية، (ج) إبراز دور المؤسسة الدينية وكهنوت مكة والأزهر وقم والنجف والمؤسسات الدينية الأخرى، (د) محاولة تاجيع الصراع بين الحركات السلفية والحركات القومية اللا دينية، والتي كان من نتائجها المتوقعة الصدام بين الساداتية وحركات الإسلام الشعبي المتصدي لانظمة الحكم "العلمانية" الفاسدة.

إن الأوضاع الحالية في البلدان العربية والإسلامية تكشف عن صراع بين النخب السياسية العربية والإسلامية حول إدخال حركات الإسلام الشعبي في السلطة بشكل من الأشكال لإضعاف عنفوانها وإفقادها قدرتها التعبوية، بدرجات نجاح متفاوتة. والحروب الجارية الآن في العراق ولبنان وفلسطين أمثلة على هذا الصراع. الأوضاع الحالية في ظل هيمنة الأيديولوجيا الساداتية تركز على القبول بالهزيمة أمام إسرائيل والخضوع إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير، والرضوخ إلى سيطرة القطاع الخاص بعلاقاته الرأسمالية وفوارقه الطبقية الفاحشة (٢١)

ولما كانت (حاس) هي القوى الوحيدة المنظمة شعبياً والممتلكة للعنف، القادرة على مقاومة هيمنة الإمبراطورية المعولة، فإن المقاومة تكتسب أهمية استثنائية في ظل الأوضاع التي جعلت الإمبراطورية من أغلب دول العالم مشاريع "دول فاشلة" أو معرضة لخطر الفشل، حسب التعبير الغربي في زمن الرأسمالية وما بعدها (٢٢). بل إن أقرب حلقات الغرب في العالم الثالث هي الدول الأكثر عرضة للفشل، مثل باكستان ودوليات أمريكا الوسطى وجنوب شرق آسيا.

والدول التي في خطر محقق بالفشل هي الدول التي لا تملك الضبط الفعال على إقليمها الوطني، وهي الدول التي لا ينظر إليها على أنها شرعية أو تملك الشرعية اللازمة لدى فئات واسعة من السكان، وهي الدول التي لا تستطيع توفير الأمن الوطني أو الخدمات العامة الأساسية لمواطنيها بشكل مناسب، وهي الدول التي لا تملك الاحتكار الفعال لوسائل العنف المسلح في إقليمها وهي الدول الضحية للسياسات الغربية. ومن المؤشرات القوية على خطر فشل الدول: معدل الارتباط العالي بين الإدراك "الانطباع"

الثقافة والمجتمع، يكون محصلة قوى عديدة بالغة التعقيد، تظهر على المسرح السياسي وكأنها تناوب بين قوى الانفتاح السياسي (ليس هناك ديمقراطية في هذه المسألة) والقوى المحافظة (٢٠). ولكن هذا التناوب يخفي وراءه تفسيرات على مستوى النسق الاجتماعي وتفسيرات على مستوى الفرد، مصحوبة بنتائج واسعة على مستوى النسق الاجتماعي في دول العالم الأول (انظر شكل رقم ٢). وإذا ما أخذنا سنة ١٩٢٠ كنقطة انطلاق في المنطقة العربية، فيمكننا أن نرصد ثلاث نقاط تحول ثقافي اعتباراً من سنة ١٩٦٧، كما هو موضح في الشكل رقم (١).

إننا سنزجّل النظر في التفسيرات على مستوى النسق الاجتماعي ونتائجها كما يقترح انجلهانت في الوقت الحاضر. ولكنني أريد أن ألفت الانتباه إلى التزامن بين الثورة المحافظة في الغرب الانتشورية في إنجلترا، والرأسمالية في الولايات المتحدة، وصعود التيار اليميني في غرب أوروبا، وبين الساداتية والتيار الانهزامي بهزيمة الناصرية المتوج بالصلح بين مصر وإسرائيل، وصعود حركات الإسلام السياسي (حاس)، ووصولها إلى السلطة، ولو بالمشاركة - إن لم يكن بالانفراد - كما حصل في السعودية وإيران والسودان والجزائر والعراق ولبنان وبعض دول وسط آسيا (أفغانستان وباكستان).

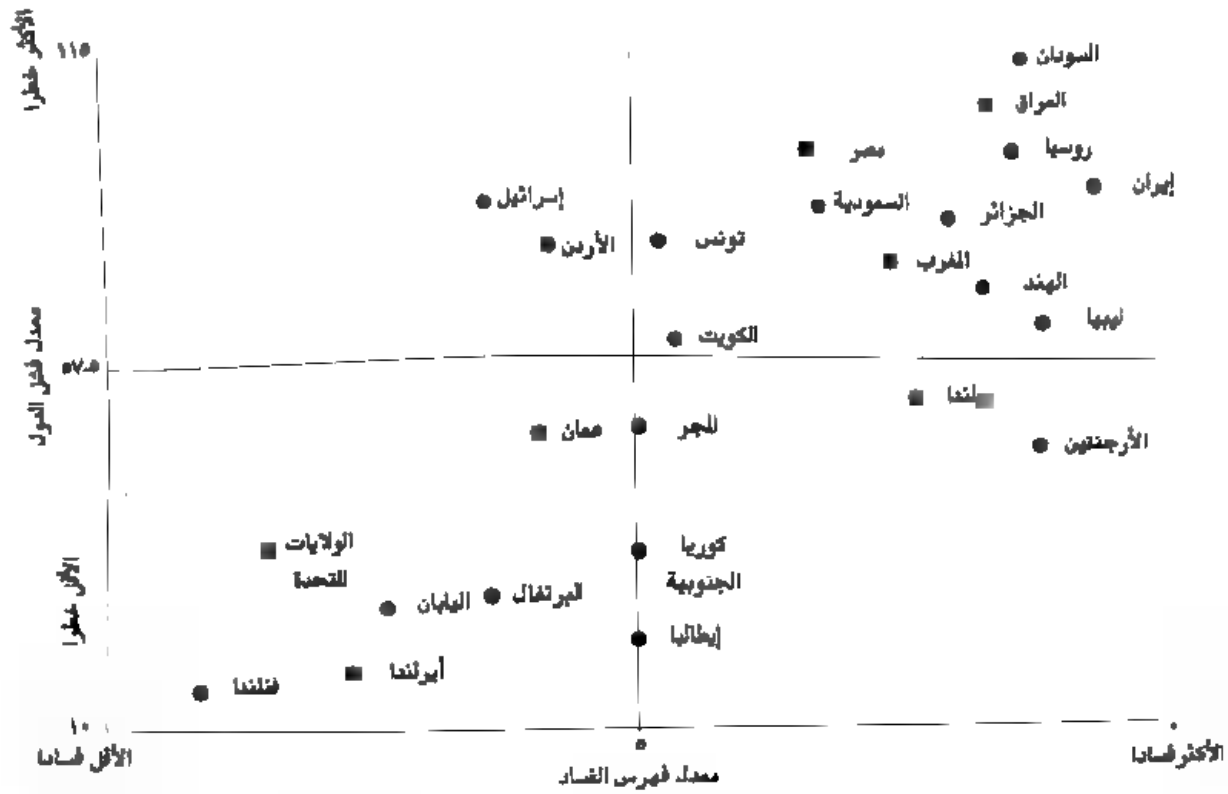
في هذه الجزئية من المسيرة التاريخية للدولة التسلطية المعاصرة، يظهر ما قدمنا ذكره من أن التيارات السياسية المحافظة هي جزئياً ردة فعل لخيبة الأمل في الليبرالية الرأسمالية، في سعيها لفرض هيمنتها على شعوب العالم. وبالتالي، فإن نهاية الحرب الباردة وسيطرة القطب الواحد على العالم ليست انتصاراً لهذا النظام السياسي المهترئ، وإنما على العكس تبشّر بمرحلة جديدة من المقاومة والقدرة على التكيف مع تحديات العولمة. الذي أريد أن أوضحه أن الاهتمام الغربي المفرط (بحاس) لا يقابله الاهتمام بالثورة المحافظة التي استمرت بدون انقطاع منذ بداية الثمانينيات في الغرب وبخاصة في الولايات المتحدة. وقد أخذت شكلها المكتمل بمجيء جورج بوش الثاني إلى الحكم على رأس عصابة المحافظين الجدد، مدعومة من اليمين المسيحي المتطرف. أما لماذا التركيز عندنا على (حاس) وليس على حركات اليمين المسيحي الغربي، فهو جزء من المسألة التي نريد أن نعالجها في هذه الدراسة.

إن الساداتية المتحالفة مع (حاس) مثلت تحالفاً نموذجياً

٢٠ - (Linglehant, 1990) يلاحظ هذا التحول الثقافي في الدورة السياسية بين الانفتاح في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ثم تبعها الحركة اليسارية - القومية في الأربعينيات والخمسينيات، ثم تبعها دول العسكر. إننا نعيش في مرحلة تلازم التيارات الساداتية المحافظ وحركات الإسلام السياسي. وليس بالمستغرب خلال هذه المسيرة التاريخية أن نعلن أن المناخ العام في بداية الدورة التاريخية الحالية في الدول العربية كان أكثر تسامحاً وانفتاحاً والى تسلطاً. قياساً على توفير الحريات العامة ووسائل التعبير العلمي والأدبي والفني، من المرحلة الحالية

٢١ - يجب ملاحظة أن تحالف النخب المنتمية للتيار الساداتية الحاكم في أغلب البلدان العربية يعتمد على تصنيف حركات الإسلام الشعبي بين معتدلة ومنظرة. ولما كانت الحركات المعتدلة قد تجاوزت مسألة المشاركة السياسية، فإن الصراع يتركز حول تدجين الحركات المصنفة على أنها منظرة

٢٢ - مصطلح الدولة الفاشلة (Failed States) ومثيله مصطلح الدولة العاقبة (Rogue States) يتقينا من راسمي سياسات الولايات المتحدة (الإمبراطورية) الخارجية. وكلاهما يعبر عن أزمة الدولة القطرية عمراً، كونها لم تعد الشكل المناسب لإقامة العلاقات الدولية. ولكن لهذه القضية حديث آخر. يكفي الإشارة هنا إلى أطروحة دورسمان ومارشال (Horsman & Marshal, 1994) المثيرة للجدل. انظر كذلك (Chomsky, 2003)



Source: Foreign Policy, May, June, 2008: 52-58

شكل رقم (٣)

فهرس سنة ٢٠٠٦ يظهر معامل الارتباط لبعض الدول بين معدل الشفافية العالية للفساد ومعدل عشرة مؤشرات للاستقرار السياسي في العالم لستين دولة مختارة

معادلة الهيمنة والمقاومة :

في هذه الأوضاع المضطربة التي تحتدم فيها قوى الصراع الاجتماعي ويشهد توجه الامبراطورية إلى الهيمنة (توه بعد الآن). فمن الطبيعي أن يسعى عامة الناس إلى طلب الأمان النفسي والاجتماعي، وإلى محاولة التخفيف من فقدان الحيلة والاعتزاز البنائي. وقد وجدت (حاس) نفسها في موقف يتجاوز دورها الحقيقي في هذا الصراع، بسبب اقتدارها لبرامج اجتماعية واقتصادية عملية، ولكنها تمتلك العنفوان: القدرة التعبوية لمقاومة الامبراطورية المعولة. هنا، أريد أن أوضح مسألتين حتى لا يتهمنا أحد بعمومية الادعاء. المسألة الأولى: القصد من مصطلح العنفوان، والمسألة الثانية عن مفهومنا للامبراطورية المعولة.

لبنداً بالمسألة الثانية، وهي الامبراطورية المعولة، ونحن نأخذها

العالمى عن الفساد السياسى والمالى وثمانية على الأقل من عشرة مؤشرات على فهرس الاستقرار السياسى (٢٢).

وحسب هذا المعدل ، فإن أغلب الدول العربية تقع فى المربع الأعلى على اليمين من الشكل رقم (٢) الذى يشير الى الدول الأكثر فسادا والأكثر خطرا على احتمال الفشل. وتأتى الكويت بنسبة تقارب ٥٨٪ وتتبعها تونس والمغرب والسعودية بمعدلات فساد + خطر فشل أعلى. أما الدول التى فى أشد حالات الخطر + أعلى درجات للفساد، فهى الجزائر والعراق والسودان. ماذا نقول لنا هذه الحقيقة ، وإن كانت نتاج حسابات غربية متحيزة ، تجيز للدول الغربية من الفساد أكثر ما تجيزه لغيرها؟ حسب هذه الحسابات، يجعل الغرب من (حاس) قوى مقاومة ويعطيها مشروعية فى أوضاع دول على وشك الانهيار، غير قادرة على توفير الحماية والأمن والخدمات الأساسية لمواطنيها.

٢٣ - المؤشرات العشرة على عدم الاستقرار السياسى وبالتالي للدلالة على خطر فشل الدول هى : الضغوط الديموجرافية، وأعداد اللاجئين والمهاجرين، ومدى سيطرة الحكومات أو الإدارات المحلية، والهجرة القسرية، والتنمية غير المتوازنة، وضعف النمو الاقتصادى ، ومؤشرات على عدم شرعية الدولة، ومستوى الخدمات العامة، ومدى احترام حقوق الإنسان، ومستوى النظم الأمنية، ومدى تشردم النخبة الساسية، وأخيرا درجة التدخل الأجنبى فى الشؤون الوطنية.

انظر : (Foreign Policy, 2006 : 52 - 58).

ليس كصراع بقية شعوب العالم معها، وإنما نحن في العالمين العربي والإسلامي في مواجهة تاريخية مع الغرب. وما الامبراطورية المعولة إلا الطور الأخير من هذه المواجهة الحضارية والسياسية والثقافية. وأزعم أن (حاس) تكتسب عنفوانها، كما اكتسبت الحركات القومية (العثمانية) من قبل عنفوانها، من حيث دورها في دورة التسلط ضمن التحول الثقافي في القيم والمزاج العام التي مرت منذ عقود سابقة.

مرة أخرى، دعونا نلجأ إلى أخذ عينة من المظالم وازدواج المعايير جراء تطبيق سياسات الامبراطورية المعولة في حملتها الصليبية المتأخرة على العالمين العربي والإسلامي. ومرة أخرى، أطلبكم بأن تشهدوا على الخصوصية التاريخية لهذه المواجهة مع الغرب الصليبي. هذه العينة المختصرة مدرجة في الجدول التالي، وهي لا تتضمن ذكر المجازر والمذابح الموجهة ضد المدنيين العرب والمسلمين، والقصد الواضح منها الإذلال والترويع لتحقيق الخضوع والاستسلام لإرادة الامبراطورية، مثل المجازر التي ارتكبتها إسرائيل بدعم من الامبراطورية في الانتفاضتين الفلسطينية الأولى والثانية، مثلما حصل في جنين، وما يجري الآن ضد حماس، وفي مجزرتي قانا الأولى والثانية، والمجازر التي ترتكب وقت كتابة هذه السطور (أغسطس ٢٠٠٦) في لبنان، ومجزرة جروزني في الشيشان، والمجازر التي ارتكبت في البوسنة والهرسك، ومجزرة الفلوجة، والتعذيب في سجون العراق.

المدقق في الوقائع الواردة في الجدول التالي لابد أن يدرك أو يقدر حجم مستودع الغضب والرغبة في التمرد لدى غالبية العرب والمسلمين غير المؤثرين ولا أصحاب المصالح الموظفة. إن من خواص الامبراطورية المعولة أنها نجحت في إبخال النخب السياسية الحاكمة والاقتصادية والاستراتيجية في عالمنا كمشركاء حسب تقدير هاردي ونجري. وقد يكون تفسير الرغبة في التمرد لدى هذه الغالبية من العرب والمسلمين أنهم مدفوعون على المستوى الفردي بالحرمان النسبي بأشكاله المختلفة، وقد تكون دوافعهم طبقية أيديولوجية، كما توضح الدراسات التي تتناول الخلفيات الاجتماعية - الاقتصادية لمرتكبي أعمال العنف السياسي بغطاء ديني (٢٧).

ولكن الاستنتاج البالغ الأهمية أن (حاس) كانت ولا تزال الأقدر على تأطير القضايا العامة وتوظيف الغضب والرغبة في التمرد من غيرها من القوى الاجتماعية والسياسية. خذ مثلاً مطالب (حاس) الأربعة أو قل أهدافها النهائية: الحاكمة، والجهاد، وتطبيق الشريعة الإسلامية، وإقامة الدولة الإسلامية. أي واحد من هذه

على أنها حقيقة واقعة، وليست شعاراً أيديولوجياً. وهي من الحقائق المؤسسية في عرف جون سارل: الحقائق التي تنشأ من العلاقات غير المتكافئة بين الجماعات ضمن المؤسسات الاجتماعية. علماً بأن جميع الحقائق التي تحكم فهمنا للأشياء هي حقائق مؤسسية تنشأ داخل العلاقات بين البشر. ولكن من خصائص الحقائق المؤسسية خاصيتان: أنها شاملة، وأنها تتضمن أو تستدعي خطة للعمل، للفعل ورد الفعل (٢٤). وهذا، يأتي دور التوجه للهيمنة (أوتوه). دعنا نأخذ مثلاً يوضح ما نرمي إليه.

يقرر روبرت كيجان - ووليم كريستول

(Robert Kagan and William Kristol) وهما من منظري الامبراطورية المعولة في مقالهما الشهير في مجلة (National Interest)، عدد (Spring 2000)، ما يلي:

إن النظام العالمي الحالي لم يبن حول توازن القوى، وإنما الهيمنة الأمريكية. إن مؤسسات التمويل العالمية قد فصلت من قبل أمريكيين حسب المصالح الأمريكية، والبنى الأمنية ما هي إلا مجموعة من التحالفات التي تقودها أمريكا. وما يحب الأمريكي أن يطلقوا عليه "المعايير الدولية" هو في الحقيقة انعكاس للمبادئ الأمريكية والأوروبية الغربية. ولما كانت الأوضاع الخيرية الودية هي نتائج للنفوذ الهجيموني (الغربي)، فأي إضعاف لهذا النفوذ سوف يسمح للآخرين بأن يلعبوا دوراً أكبر في تشكيل أوضاع العالم بما يناسب مصالحهم... إن الهيمنة - الهجيمونيا الأمريكية، إذن، يجب أن يحافظ عليها بشكل فعال، كما كان الحصول عليها بشكل فعال (٢٥).

إن الامبراطورية المعولة تتجاوز ما ذكره كيجان وكريستول. فبالإضافة إلى كونها حقيقة مؤسسية، فهي أيضاً شبكة هائلة من العلاقات غير المتكافئة على مستوى العالم تتعدى المجال السياسي، إلى المجال العسكري والاقتصادي والثقافي. هم يريدون أن يستولوا على أرواحنا بعد أن استولوا على أجسادنا. تريد الامبراطورية أن تكسر إرادتنا على المقاومة، ورغبتنا في البحث عن بدائل للرأسمالية الليبرالية المعولة، بتصوير هذه الرأسمالية على أنها الحقيقة النهائية التي انتصرت في الصراع الاجتماعي - الأيديولوجي. ولهاردي ونجري حديث طويل في هذا الموضوع (٢٦).

يتضح من خلال قراءتنا للتاريخ أن هناك عنصراً إضافياً آخر، هو أننا في العالمين العربي والإسلامي نواجه حملة صليبية جديدة بدأت مع نهاية الحرب العالمية الأولى في القرن العشرين، كما سبق أن أشرنا. لقد إن الأوان للمشككين الذين يتسترون وراء دعاوى عقلية المؤامرة أن يعترفوا بأن صراعنا مع الامبراطورية المعولة

(٢٤) انظر جون سارل (John Searler, 1995: 23-29) وأمثلة على الحقائق المؤسسية في بيئة المجتمع العربي الإسلامي تجدونها في الجدول رقم (١).

(٢٥) حول هذا الموضوع، انظر تعبير باسفيتش: الهيمنة المكملة العناصر: (Bacevich, 2003: Chapter 5). وللتوسع في هذا الموضوع، إلى الجدال الأيديولوجي حول الامبراطورية المعولة، انظر المراجع التالية: (Aronowitz & Gautney; eds, 2003; Dueck, 2006, and Charles Maier, 2006).

(٢٦) انظر (Hardt & Negri, 2000) ويخاصة تركيزهما على شبكة القوة في المشروع الإمبريالي باعتباره المرحلة الرابعة في صعود الأمريكي على مسرح الأحداث العالمية، وتمييزهما بين الإمبريالية والنزعة الإمبريالية، ص ١٦-٢٠٤.

(٢٧) حول موضوع الحرمان النسبي كمواقع للانتقام إلى هذه الحركات، انظر: (جير، ٢٠٠٤) وحول الخلفيات الاجتماعية - الاقتصادية لأعضاء بعض هذه الحركات، انظر: الجهاد في مصر (جنينة، ١٩٨٨، ١٠١-١١٣) والحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية في المغرب (أعراب، ٢٠٠٠، ١٢٠-١٣١).

جدول رقم (١)

عينة من مظالم العرب والمسلمين جراء السياسات الغربية الصليبية
المتأخرة في العالمين العربي والإسلامي ١٩٢٠-٢٠٠٦

الواقعة	التاريخ أو الفترة الزمنية
١- استعمار بريطانيا (الامبراطورية المتوحشة في زمن تشرشل) للغاز السام (أسلحة الدمار الشامل) لأول مرة خارج أوروبا البربرية ضد الثوار العراقيين.	١٩٢٠
٢- مساندة الغرب البربري للأنظمة التسلطية القمعية العربية والإسلامية من وسط آسيا حتى المغرب.	١٩٣٠ حتى الوقت الحاضر
٣- مساندة إسرائيل في تحدى القرارات الدولية القاضية بتقسيم فلسطين والانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧.	١٩٤٨ حتى الوقت الحاضر
٤- حرب الاستقلال في الجزائر (ثيرة المليون شهيد).	١٩٥٣ - ١٩٦٢
٥- حرب الخليج الثانية، وتشجيع صدام حسين على غزو الكويت، واستنزاف موارد الخليج المالية.	١٩٨٩ - ١٩٩٥
٦- العقوبات الإجرامية الأشد ضراوة في التاريخ ضد الشعب العراقي.	١٩٩٠ - ٢٠٠٣
٧- منع إيران من الحصول على الطاقة النووية والسماح لإسرائيل بامتلاكها.	١٩٧٠ - ٢٠٠٦
٨- قصف السودان وفرض عقوبات على سوريا بسبب سياسات الاقليات والسكوت عن سياسات الهند في كشمير وإسرائيل في فلسطين المحتلة.	١٩٤٨ - ١٩٩٦ - ٢٠٠٦
٩- تجزئة جمهورية البوسنة والهرسك إثنيا/الجمهورية الوحيدة من جمهوريات يوجوسلافيا السابقة التي تفككت بهذه الطريقة.	١٩٩٠ وحتى الآن
١٠- السكوت عن حرب روسيا الاستعمارية في الشيشان، وسياسات الصين القمعية في مقاطعة كسنجيانج.	١٩٩٤ وحتى الآن
١١- إعادة اللعبة الامبريالية الكبرى في وسط آسيا ومحاولة جر الدول العربية إليها (الصراع على مناطق النفوذ والموارد الطبيعية).	١٩٩٠ - ٢٠٠٦
١٢- غزو العراق بدلا من كوريا الشمالية بحثا عن أسلحة الدمار الشامل الخرافية.	٢٠٠٣ - ٢٠٠٦
١٣- تدمير جروغزني في الشيشان.	١٩٩٦
١٤- تدمير بيروت وجنوب لبنان.	٢٠٠٦

Sources: Max Rodenbeck (2006), "Their Master's Voice," NYRB, March 9: 4-8. Ahmed Rashid (2002), Jihad, Yale Univ. press: 24-31, 187-207. Michael T. Klare (2006), "The Tripolar Chessboard: Putting Iran in the Great Power Context,"
مع إضافات من المؤلف. <http://www.tomdispatch.com/tomdispatchjune>

الأهداف يجد صدها مباشرة في وجدان وطموح من يقدم وسيلة أخرى للمقاومة غير هذه، والتأطير الية شديدة الفعالية في الصراع الأيديولوجي. ابحت عن شعار بسيط سهل الفهم، ثم أوجد الرموز والعملية التي تسانده، وحوله إلى أداة تعبوية تنظم الناس في حركات تتمتع بالقدرة على استقطابهم: عقولهم وجيوبهم. إن الية التأطير يلجأ إليها الكثير من مستشاري الانتخابات في الغرب ككارل روف، وديك موريس للجمهوريين، وخبراء العلاقات العامة الذين يبيعون الرؤساء للشعوب كما تباع السلع البائرة، كما حصل في حالة بيع الرؤساء، نيكسون وريجان وبوش الثاني، وكما باع خبراء الإعلان والتسويق في نيويورك الرئيس يلتسن إلى الشعب الروسي في ولايته الثانية (٢٨).

خذ مثلاً شعار الحكم لك (أي الحاكمية) ولاحظ سهولة الاستجابة إليه، دون أن يحتاج الأمر إلى أطروحات فكرية مطولة، وقارن به قضية العلمانية، وحاول أن تشرح لمواطن عربي أو مسلم عادي ما المقصود به، أو انظر إلى الوقائع في الجدول رقم (١)، وادع إلى الجهاد ضد المعتدى الأجنبي، وقد تحققت شروط الجهاد الشرعية الفعلية.. فهل ستجد الاستجابة نفسها عندما يبرر عبد العزيز الحكيم، ليس تحرير العراق، وإنما إخضاع العراق لرغبة الامبراطورية وإذلال العراقيين؟ أو فسر لعامة المواطنين سر دفاع الأمير سعود الفيصل عن الرغبة في الحفاظ على الوضع العربي المشترك الذي أخل به حزب الله عندما استقر إسرائيل إلى القيام بما كانت تخطط له أصلاً (٢٩).

لقد أدى العمل العربي المشترك بعد ثلاث مزايم حربية، وثلاث مبادرات سلمية - إلى إلغاء مقاطعة إسرائيل من الدرجة الثالثة ثم الثانية ثم الأولى، وإلى مبادرة بيروت السلمية التي حملت لواها الملكة، والتي منحت إسرائيل سلاماً أبدياً لا تملكه، مقابل دولة فلسطينية، يعلم الله وعيابه الصالحون أنها مستحيلة حسب تصور فتح - إسرائيل - أمريكا، أمنياً وسياسياً وجغرافياً (٣٠). ماذا كانت محصلة هذه التنازلات كلها؟ ابقال الغرب في سياساته العدوانية، وإسرائيل في الإمعان في إذلال العرب والمسلمين. وفي موضوع التأطير، ينطبق الشيء نفسه على شعار الحرب على الإرهاب. ليس هناك ما هو أخطر وأكثر إثارة للمخاوف من أن يقال لمواطن أمريكي شهد هول أحداث ١١ سبتمبر: نحاربهم في عفر دارهم بدلاً من أن يحاربونا في ديارنا؟ هل تحتاج الصور التي تتبادر إلى ذهنك إلى مزيد من التوضيح؟

يلي أمر التأطير دور الخطاب الديني السردى

(٢٨) حول مبادئ ونفس هذه الفئة من النخبة السياسية، انظر (Eszterhas, 2000)

(٢٩) في الحقيقة إن دفاع الأمير سعود الفيصل عن الوضع العربي المشترك يشتمل منه رائحة نفس طائفى كره، كما يستدل من فتوى بعض الوهابيين - السلفيين في الخليج - أن ما يميز حزب الله في لبنان عن غيره من حركات الإسلام الشعبي هو عدم قدرته على تشكيل حكومة بمفرده بسبب توازنات الوضع الطائفي في لبنان، وهذا يفسر الطابع التحررى السياسى الذى يميزه عن غيره من (حاس)، مع أنه يتفق معها في الرؤية الاجتماعية والنقضية. (٣٠) إن هذا التصور يصطدم بواقع أن إسرائيل لن توافق على إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، ومع أنه ليس هناك رأى عام عربي أو عالمي حول مشروع حل الدولة الواحدة في فلسطين، فإنه الحل الأمثل كما يقترح كل من سلمان أبو ستة وفرجينيا تيللى (Tilly, 2005). الدولة التي تشمل الجميع

(٢١) انظر (Kashima, 1997: p. 18-21) وانظر كذلك تحليل خطابات بن لادن والظواهري في (Roy, 2004) و (Rodenbeck, 2006) (٢٢) لقد تلقى أمين عام حزب الله في لبنان على غيره من قادة (حاس) في تصوير جهاده وصموده ضد العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان (صيف ٢٠٠٦) على أنه دفاع عن الأمة، وقد أفلح في تقديم نموذج متقدم من نماذج مقاومة الامبراطورية يتجاوز حدود العمل المسلح الارهابي المحدود الفاعلية. (٢٣) Schmookler, 1995, pp. 38-63.

حالة الفتح العربي - الإسلامي، والغزو المغولي التتري، والاحتلال الثالث يمكن مشاهدته بالدليل الملموس في ترتيب القبائل العربية جغرافياً، أو في حالة انسحاب الهنود المسلمين إلى باكستان، أو الزنوج الأمريكيين إلى ليبيريا، أو تهجير الشيعة في زمن سنغاليين. أما الاحتمال الرابع، فقد جريته الحركات القومية "العلمانية" في العالم العربي، عندما حاولت تقليد الغرب في ديمقراطية "وعلمانية" وفي تكوين الجيوش الاستعراضية الحديثة، وقد فشلت. والآن، تريد (حاس) أن تجرب هذا الاحتمال ولكن بطريقة أخرى، بقطاء ديني تراشي.

كيف يتمكن الطرف الذي يمتلك الرغبة والتوجه نحو الهيمنة من فرض إرادته ومصالحه على الأطراف الأخرى؟ في الواقع، هناك عدة أشكال من الهيمنة التي دلت التجارب الميدانية على صحتها وصحة أساليب حدوثها. حسب سيدانيوس وبراتو، فإن الهيمنة الاجتماعية هي من خصائص الجماعات وتراتبية الجماعات، ويدخل الأفراد بحكم انتمائهم للجماعة، سواء أكانت الجماعة دينية، أم إثنية أم قبلية ... الخ وهكذا، فإن هناك ثلاثة تراتيبات وثقت في المجتمعات التاريخية: (أ) تراتيبية مبنية على السن، بحيث إن الأكبر سناً يمتلكون قوة اجتماعية ونفوذاً أكثر من الأصغر سناً، (ب) تراتيبية مبنية على الجنس، بحيث إن الذكور يمتلكون قوة اجتماعية ونفوذاً أكثر من الإناث، (ج) تراتيبية مبنية على الفئات الاجتماعية المصنفة سلباً (أو عشوائياً). وفي العلاقات المؤسسية غير المتكافئة، تكون الهيمنة فيها للطبقة أو القبيلة أو الجماعة الإثنية، أو الجماعة الوطنية فوق الجماعات الوطنية الأخرى، بحيث إن جماعة ما تكون مهيمنة سياسياً أو اجتماعياً على الجماعات الأخرى (٣٤).

إن التراتيبية الأخيرة نجدتها في الاحتمال الرابع في نموذج شموكلر وتتجلى بوضوح في الأمثلة التالية: المذابح المتكررة للاكراد من قبل الأتراك، والتطهير العرقي الذي قام به الصرب (بمعونة بول الناتو في البداية) ضد مسلمي البوسنة وبقيّة الجماعات البوسنية في أواخر التسعينيات حتى القرن العشرين. وقد قامت جور وهارف بفهرسة ٦٣ صراعاً إثنياً في العالم في عام ١٩٩٢. كما أن الدول المعرضة لخطر الفشل معرضة لهذا النوع من الصراعات المبنية على تراتيبية الجماعات المصنفة عشوائياً بشكل سلبي. وتتميز هذه التراتيبية بالجمود النسبي والاستمرار التاريخي (٣٥). ولكن ما الذي يجعل علاقات الهيمنة والتسلط تستقر وتستمر تاريخياً؟

هناك عدة تفسيرات لهذه الظاهرة، منها دورة الاحباط - العدوان، أي أن إدراك جماعة ما تحقيق مصلحتها الخاصة فوق

مصالح الجماعات الأخرى يولد إدراك التهديد لدى هذه الجماعات، ويؤدي إلى التحيز والتعصب وإلى علاقات التمييز بين هذه الجماعات (٣٦). ومنها الفرضية المستمدة من الماركسية التي تعتبر أن علاقات الهيمنة هي علاقات طبقات، تستغل الطبقة المهيمنة حصولها على الموارد لاختصاص الطبقات الأخرى. وفرضيات أخرى تقول إن مصدر الهيمنة هو سيطرة النخبة الحاكمة على القوى الاجتماعية، وبخاصة موارد مثل مهارات التنظيم الاجتماعي، والموارد الاقتصادية، والقدرة على التلاعب والاتقان الأيديولوجي في كل هذه الحالات، وضع الامبراطورية موضع الجماعة المهيمنة أو الطبقة المالكة لوسائل الانتاج، أو النخبة الحاكمة التي تمتلك الموارد، أو الجماعة التي بسبب ميمنتها تولد الاحباط الذي يقود إلى العنف والعنف المضاد، تكتمل عنك الصورة (٣٧).

كيف تتقبل الجماعات الأخرى هيمنة الجماعة المتسلطة التي تحظى بقدر غير متكافئ من القوة والثروة؟ هناك العديد من الدراسات الميدانية عن السلوك العدواني باعتباره وظيفة من وظائف التنظيم الاجتماعي. في دراسة ميدانية مبكرة، قام جول وإلى بوضع مجموعة من الدجاج بمكان مطلق مع ماء و طعام كاف، وقد لاحظ أن كل زوجين من الدجاج يدخلان في عراك على الطعام، أحدهما يقطب على الآخر. بمرور الزمن، تصبح إحدى الدجاجات هي الخاسرة باستمرار، والنتيجة أن علاقات تجنب التهديد بينهما تصبح متوقعة، أي أن الدجاجة الخاسرة باستمرار تتجنب تهديد الدجاجة الغالبة، وبالتالي ينخفض تدريجياً معدل السلوك العدواني، وتستقر علاقة القلبة والهيمنة (٣٨).

فليس عجباً أن نجد امزوجة قبلية في إحدى مناطق الخليج تقول: يا شيخنا أنت الديك واحنا لك دجاج، وأن الدولة العربية التي سلمت بالهزيمة وقبلت بتفوق إسرائيل وهيمنة أمريكا قطعت ذلك بدافع تجنب التهديد، وليس بدافع الحكمة أو الحرص على المصلحة القومية العليا. ولذلك، عندما تقوم حماس وحزب الله بالاخلال بعلاقة تجنب التهديد ويقومان بتشكيل تهديد حقيقي لإسرائيل ومصالح الولايات المتحدة، فإن التوازن يخلل تقوم الدول المهزومة وتطالب بإعادة علاقات الهيمنة كما كانت عليها، فتطالب بيسط هيمنة الدولة على جنوب لبنان، حتى ولو كان الجيش اللبناني في وضع قوة غير متكافئ، غير قادر على حماية لبنان، فيبقى لبنان تحت رحمة إسرائيل. إن الدول المهزومة عندما تريد أن تحافظ على وضعها المهزوم، تنقصها الحجة وتعوزها الحيلة.

أنا أريد أن أخص بعض الدراسات الميدانية الأخرى لأقدم مزيداً من الأدلة على السلوك العدواني الذي يجعل علاقات الهيمنة ممكنة. في دراسة رائدة لسكوت وفولر، قاما بتوزيع أشبال الذئب

(34) Sidanius & Pratto, 2001, p. 32-33.

(35) Sidanius & Pratto, 2001, p. 33-57.

(٣٦) يعرف جير (2004: pp. 67-112) الحرمان النسبي بأنه إدراك الأطراف المتنازعين للتناقض بين ترقعاتهم وقدراتهم المتعلقة بالقيم والمناخ والسلع التي يعتقد البشر أن لهم حقاً فيها (pp. 67-80). ويصنف الحرمان النسبي إلى ثلاثة أنماط (المتناقض، الذي تظل فيه توقعات المنافع لمجموعة من الأفراد ثابتة نسبياً ولكن ينظر فيه إلى قدرات الحصول على المنافع على أنها في تناقص، والطموح، الذي تظل فيه القدرات ثابتة نسبياً، في حين أن التوقعات تزداد وتعمق، والمتدرج، الذي يفتقر إلى زيادة كبيرة ومتزامنة في التوقعات وعلى نقصان في القدرات، وهذه الأنماط كلها عوامل مسببة أو مهيئة للعنف السياسي) ص ٩٩-١٢٨

(37) Sidanius & Pratto, 2001, Chapter 1.

(38) Scot, 1997: p. 225.

لا استطيع تغييرها، والشجاعة لتغيير الأشياء التي استطيع تغييرها، والحكمة لمعرفة الفرق بين الاثنين. كنت أتمنى لو أن قايثنا وسامتنا والمشتغلين بالشأن العام قد استمعوا لهذا الدعاء، وربما كنا في وضع مختلف الآن فيما يخص (حاس). ولكنهم مع بالغ الأسف، اقبلوا على بداية تاريخنا المعاصر في سنة ١٩٢٠ عقب الحرب العالمية الأولى في القرن العشرين، بأسلوب في غاية الرعونة والفجاجة، بإدخال سياسات التحديث (التغيير) بالجملة وبشكل سطحي. فهم لم يدركوا أن هناك وظائف للنظيم الاجتماعي لا تتغير بالقوة القسرية والقمع، ومن هذه الوظائف وظائف الدين الشعبي، والنزوع الروحي، والعلاقات / الانتماءات الوشائجية، وهي وظائف متلازمة ولكنها تخدم أغراضاً مختلفة كما سنرى بعد قليل (٤٢).

هناك من الباحثين الاجتماعيين والنفسيين من يفكر بما يسمونه "الدين الإنساني الطبيعي"، وهو الدافع للبحث عن معنى في الحياة، والاحساس بالانتماء والأمان، والتنفس عن القلق والتوتر الوجودي المنسرب من مشاغل الحياة المادية وهمومها، ومن التفكير في المستقبل. ومن دراسات بارت وديوك وجوشن، فإن عدد الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم متدينين كان في ارتفاع منذ سنة ١٩٠٠. ومع أن الديانتين المسيحية واليهودية كانتا في انحدار، إلا أن الديانات الإسلامية والبوذية والهندية كانت في صعود. وإذا تذكرت حديثنا عن التحول الثقافي، عن الثورة الصامتة في القيم، وتذكرت المخططات (١)، و(٢)، و(٣)، فإننا افترض أن هناك علاقة ارتباط بين الدين والأوضاع غير المستقرة الناشئة من التغيير الاجتماعي السريع (٤٣).

ولكن عن أي دين نتكلم؟ في بيتنا في غرب آسيا، نحن نتكلم عن المعتقدات الشعبية، وعن التراث المتجدد، وعن التصوف، وأصحاب التحل والبدع والفتاوى التي تصدر من خارج المؤسسة الدينية، وعن الجماعات المرتبطة بالحركات الاجتماعية التي تتخذ من الدين غطاء. في حالات التحول الثقافي، يقل احتكار المؤسسة الدينية لعلاج القلق الوجودي لدى المؤمنين، وتكثر حركات الدين الشعبي. ويمكن توثيق هذا الزعم ميدانياً (عندنا أو في الولايات المتحدة مثلاً) وتاريخياً (٤٤). وحتى في غرب أوروبا، يكثر الخلط بين الدين الشعبي، والنزوع الروحي، والانتماء إلى الدين المنظم. فعندما يسأل الباحثون الاجتماعيون المواطنين عما إذا كانوا متدينين، فإن نسبة كبيرة من الأوروبيين تقول لا. ولكن إذا ما سئلوا: هل تؤمنون بالله، فإن الغالبية تجيب بنعم.

كل زوجين اثنين، أعمارهم خمسة أسابيع حتى السنة الواحدة، وجمالاً أزواج الأشبال يتعاركون على عظمة لحم، فوجدنا أن الحجم لعب دوراً كبيراً في نتيجة العراك بين زوج الذكور. وفي زوج نكر - أنثى، تفوق الذكر في أغلب الحالات، بينما زوج أنثى - أنثى، تكونت علاقات الهيمنة بإشارات وإيماءات التهديد دون وقوع عراك فعلي. أنا أسوق هذه الدراسة للتذكير بعلاقات الهيمنة في تراتبية السن وتراتبية الجنس، وللتذكير كذلك بأن سلوك الهيمنة والتوجه للهيمنة (توه) هو سلوك نابع من الموقع في الجماعة، وتراتبية الجماعات حسب علاقات الهيمنة، وأن أوجه التشابه بين الثدييات لاقت للنظر بدرجة كبيرة (٣٩).

في دراسات روبرت سابولسكي الموسعة لقردة البابون في كينيا، والتي امتدت لسنوات عديدة، لاحظ سابولسكي أن العراك بين قردة البابون هو عراك في الغالب حول المكانة الاجتماعية في تراتبية الجماعة، أي أنه عراك من أجل الوجود. عندما يخسر قرد البابون العراك، يرفع مؤخرته إلى أعلى، إلى السماء، ليعلن استسلامه. وعادة ما يقوم القرد المنتصر بالقيام بحركة وكأنه يمتطي القرد الخاسر. ولكن، في بعض الأحيان وإمعاناً في الإدلال، يقاжи المنتصر الخاسر بجرح غائر من أنيابه الحادة. الحياة بين قردة البابون، حسب أدلة سابولسكي وغيره من الأثنوبولوجيين الطبيعيين، تثبت أن لا مجال للمسلمين بينهم (٤٠). وأنا لا أجد فرقاً كبيراً بين ذلك وما تفعله إسرائيل بجيرانها العرب بالرغم من إعلان استسلامهم.

إن أي تهديد لعلاقات الهيمنة بالتالي، حسب العلوم الاجتماعية الغربية المحافظة، يؤدي إلى اختلال التنظيم واضطراب القيم وضعف المعايير، ويعتبر أحد أسباب القوضى وانتشار العنف واستفحال العنوان. وهكذا، تشترك الدول العربية المهزومة مع العلوم الاجتماعية الغربية المحافظة المنقادة بايديولوجيا اعتبار التمرد والمقاومة ليسا خطراً على الطرف المهيمن فقط، وإنما على المجتمع بأكمله، أي على الوضع العربي المشترك. وعندما انطلقت (حاس) كحركات مقاومة وتمرد على هيمنة الامبراطورية، فإنها واجهت عدة عمليات لتحجيمها بإضعاف عنفوانها، بجعلها تدخل في التيار السياسي العام، أو ما يسمى في العراق "الجديد" المستسلم المهزوم "العملية السياسية" (٤١).

الدين والعلمانية .. ملاذ أمن أم حرب ضرورية؟

هناك دعاء مشهور للفقيه الأمريكي راينهولد نيبور يسمى دعاء الطمانينة، يقول: "اللهم امنحنى الطمانينة حتى اسلم بالأشياء التي

(39) Scot, 1997: p. 226-229.

(٤٠) (Sapolsky, 2006: p. 108) وانظر كذلك كتابه المتع (Sapolsky, 2001).

(٤١) إن ما يجري في العراق أمثلة ونماذج حية على عملية الانهيار - الاخضاء التي تعارض ضد المقاومة العراقية، وضد التيار الصدري، ومن خلال إدخال السنة في عملية الإخضاع الذي تمارسه الأقلية المتحالفة مع المحتل الأجنبي وقوى الامبراطورية عموماً والاساليب نفسها تتبع الآن مع حراس في فلسطين المحتلة، ومع حزب الله في لبنان، ومع الصوفية المسيحية في السودان ووسط آسيا.

(42) (Zurcher in Van Schendel & Zurcher 2001: 209-235).

وكذلك (Abdul-Jabar, 2002) وحول موضوع سياسات العلمنة في تركيا وإيران: (Sayyid, 2003).

(43) Schumaker, 1997: pp. 204-205.

(٤٤) لدراسات موسعة للظاهرة العينية من وجهة علم النفس، انظر: (Beit - Hallahmi and Angile, 1997) و (Bouer, 2001).

يحكي لنا سلفادور دالي الرسام العظيم في مذكراته (مفكرات ضابط مدفعية سابق) أن الفلاحين الذين انضموا إلى الجمهوريين في الحرب الأهلية الإسبانية، والذين كانوا يحاربون ضد الفاشيين الذين ساندتهم الكنيسة الكاثوليكية، كانوا يتجهون مباشرة إلى الكنيسة عندما يدخلون القرى، ويدأون بتكسير الأثاث والأيقونات وتمثال المسيح في إحدى المرات، أراد أحد هؤلاء الفلاحين أن يكلم زميله. وهو (أي الأخير) منهمك بتكسير تمثال للمسيح، فلمسه من الخلف، فما كان من هذا الفلاح المسكين إلا أن شق ومات من فوره وساعته القصود من هذه الحكاية أن هناك الكثير من القئين يبقى، حتى عندما يعلن عامة الناس أنهم غير متدينين، كما يقول فرنون(٤٥)

إن هذا يفسر ليس فقط المرحلة الأخيرة من "الصحو" الدينية عندنا، وإنما أيضا انتشار التدين البروتستانتي "الوثني" في الغرب، والإحياء الديني في دول المعسكر الاشتراكي السابق، كما في دراسة جريلى للمتعمقة لحالة روسيا. روبرت بللا، في دراسته الكلاسيكية في علم الاجتماع الديني، يعتقد أن هناك انطباعا في الغرب بأن التدين العام في انخفاض، بينما في الواقع يتحول التدين إلى داخل ذات الفرد، يصبح الإيمان شأنا ذاتيا (الديانة المدنية في عرقه) ويتفق بللا في هذا الشأن مع بيتر لوكمان فيما يسميه الأخير "الديانة الخفية" (٤٦). أما عن العلمنة التي انتشرت في الغرب والتي اعتبرها صمويل هنتجتون (في أطروحة صراع الحضارات) سمة من سمات تفوق الغرب على البقية- فهي، حسب دراسات سسماكي، (أي العلمنة) نتيجة لتدهور الجماعة والمجتمع أكثر منها تدهور المعتقدات الدينية. ولم يستقر أو ينظم أي نموذج علماني ويحظ بقبول عامة الناس في أي مجتمع في العالم، بما في ذلك الغرب.

ماذا حصل في مجتمعات غرب ووسط آسيا في وسط آسيا، حول الاحتلال السوفيتي هذه المجتمعات إلى دول لا دينية، وهي تعود الآن لتحتضن أشكالاً من الدين الشعبي. في إيران، قام زاهدي ومن بعده بهلوي، وأتاتورك وزمرته في تركيا، بتحويل هذين المجتمعين إلى أمساخ يتشبهون بالمجتمعات الأفريقية بحجة التحديث. وقام عبدالعزیز بن سعود بتحويل حركة الإخوان إلى أداة ضاربة لتوحيد الجزيرة. بينما المحثون الحقيقيون تعرضوا لسطح الاستعمار الغربي وغضبه. فقال رجل الدولة مصطفى النحاس في مصر ما نال من الاضطهاد، وكذلك كان نصيب عبدالرحمن الشاهيندر في سوريا، ورشيد عالي الكيلاني وعبدالرحمن البزاز من بعده في العراق.

وماذا كانت نتيجة هذه السياسات؟ أصبحت تركيا منذ الخمسينيات مجتمعا مقطوع الجذور، ويريد سياساته الآن التخلي عن انتمائهم الثقافي وحتى الجغرافي، فهم يريدون الانتماء بأوروبا. وفي المملكة، هناك البدعة الوهابية، وهي جزء من المؤسسة

(٤٥) في كتاب (Munro, et.al.eds, Schumaker, 1997, p. 202).

(46) Schumaker, 1997, p. 201.

(47) Halliday, 2000: Reportages, pp. 155-188.

(٤٨) انظر الدراسات المختلفة والمقارنة في (Abdul-Jabar, 2003)

49- Nash, 2000, pp. 120-121.

الحاكمة، بالإضافة إلى أصناف مختلفة من أصحاب الفناوي السلفية المتشددة وإيران بعد ١٩٧٩، أصبحت تحكمها البدعة الخمينية وبغاواها الهزلية بولاية الفقيه وفي دول الخليج ودول الشرق، تنتفضل (حاس) والقيارات السلفية عموما بطول لحى الرجال وأزياء النساء ويتحريم الفنون، والمطالبة بالتطبيق الحرفي للشريعة. وهذا بالضبط عكس ما كان يريد زاهدي وبهلوي وأتاتورك فرضه على الناس عنوة واستبدادا. وحتى في الدولة الأكثر تشددا في العلمانية، تركيا، تبني الدولة فيها الآن المساجد، ويحكمها حزب متحالف مع حركة الإخوان المسلمين، بينما يبدي سكان الريف نفورا من علمانية نخبة العسكرية(٤٧).

في دول الشرق ظاهرة غاية في الأهمية، وهي إعادة القبيلة أو إعادة الاعتبار للقبيلة والطائفية، ما أطلقت عليه في موضع آخر: القبيلة السياسية. وهي عملية يراد بها تحويل القبيلة/الطائفية إلى أداة الضبط الاجتماعي والسياسي. فالتفان الطائف رسخ القبيلة/الطائفية فيما يسميه اللبنانيون "التعددية السياسية" ذات الخصوصية التاريخية. ولكن القبيلة لا تعمل بمفردها، إنها تستفيد من شبكات العلاقات التقليدية، وعادة ما تأتي بغطاء ديني - مذهبي. وهذا ما نسميه، متبعين في ذلك جيرتز، الانتماءات/الولاءات الوشائجية(٤٨). ومن يرد أن يدرس هذه الظاهرة، فإن العراق في عهد بول بريمر (وهو شكل من أشكال الحالة الطبيعية عند هورز: حرب الجميع ضد الجميع) يمثل فرصة نادرة للتعرف على كيفية عمل القبيلة السياسية مع الانتماءات المذهبية، إنه حقيقة خليط مدمر.

نحو استراتيجيات للمقاومة .. نماذج التعبئة السياسية:

حسب تشارلز تيلي، هناك أربع نتائج متوقعة للحركات الاجتماعية الجديدة، ونحن هنا نتكلم عن (حاس) في هذا السياق. التوقع الأول: أن تتحل الحركة بسبب قمع الدولة وبطشها (أو اختلاف الأعضاء). التوقع الثاني: أن تنضم الحركة إلى حزب سياسي قائم، كما حصل للحركة العمالية وانضمامها إلى التضامنيات السياسية القائمة في غرب أوروبا، أو أن تتحول إلى جماعة ضغط ينصب عملها على الضغط على الحكومات، وهذا مصير أغلب الحركات الاجتماعية في أمريكا. أو أن تتحول إلى أحزاب مؤقنة في دول ذات التمثيل النيابي النسبي، إذا كانت الحركة متمحورة حول قضية واحدة مثل الخضر، أو إذا كان النظام النيابي مبنيا على المحاصصة السياسية مثل لبنان والعراق، فتصبح الحركات الاجتماعية وكأنها تكتلات نيابية مؤقتة. في جميع هذه النتائج المتوقعة، العلاقة الحاسمة هي مع الدولة (وهذا الذي يميز مساهمة تيلي عن غيره)(٤٩).

دعونا نتذكر السمات الثلاث المشتركة بين (حاس)، وهي: أنها حركات مقاومة حقيقية، وهي بذلك حركات حدائية تستجيب

مالية واسعة نسبياً.

إن المجال الوحيد المفتوح أمام (حاس) للمشاركة في السلطة هو الاعتماد على مهاراته قاداتها التنظيمية. بالإضافة إلى قدرتها على كسر الحصار (أي الإقصاء، والإقصاء). إن الذي يحمي حزب الله وحماسه ليس سلاحهما فقط، وإنما تنظيماتهما المتينة وانطواء هذه التنظيمات على شبكة الخدمات الاجتماعية، وعلى العلاقات الحسنة مع القوى السياسية الأخرى. ولكن في جميع الأحوال، وحتى تدخل (حاس) في السلطة والمشاركة في الحكومات - مثلاً هو حاصل في أغلب الدول العربية. وإذا ما أرادت أن تبقى حركات مقاومة - فلأبد أن تعتمد استراتيجية متعددة المستويات. وأنا سوف أحصر اهتمامي في مستوى واحد من هذه الاستراتيجية هو مستوى المقاومة السياسية، مقاومة التسلط المحلي، ومقاومة هيمنة قوى الإمبراطورية، وإلا فقدت هذه الحركات عنفوانها وفقدت بالتالي قدرتها على المقاومة.

إن المقاومة ضرورة تاريخية وليست خياراً تختاره (حاس). ضرورة المقاومة تبلورت في خضم الهزائم المتلاحقة التي لحقت بالامة. فالجهاد، باعتباره شكلاً أساسياً من أشكال المقاومة، لا يقتصر على الميدان العسكري أو الميدان السياسي، وإنما هو مجهود شامل، ولكنه مجهود تحرري، لا يحرر الناس: أجسادهم فقط وإنما عقولهم أيضاً. ولذلك، فإن اكتفاء (حاس) بالمطالبة بتطبيق الشريعة، أو إقامة حكم الله على الأرض، أو بناء الدولة الإسلامية، تبقى هذه المطالبة مجرد شعارات مبهمه لا تكفي للدخول في مواجهة حضارية مع الغرب، أو للدخول في التنافس الحضاري العالمي.

ويمكن لكثير من الكتاب أن يجادلوا منطري (حاس)، لأن جميع هذه الشعارات تنطوي على أمور خلافية، أغلبها أيديولوجي وليس عقائدياً. فالشريعة في غالبها من صنع الفقهاء البشر، وهم معرضون للخطأ والصواب. وحكم الله في يد قلة أو أكثرية متسلطة لا يؤدي إلى منح الناس حرياتهم المكتسبة، وإنما إلى مزيد من التسلط. أما الدولة الإسلامية ومفاهيم مؤسسة الخلافة والشورى وحقوق الإنسان، فهي مازالت بحاجة إلى تطوير وتكييف مع بيئة المجتمع العربي/الإسلامي المعاصر. ولا تصدقوا المشككين بأن هذه المفاهيم غير قابلة للتطوير، وأن ليس هناك بديل أو بدائل لما توصلت إليه الليبرالية الرأسمالية الغربية. إن موضوع الدولة الإسلامية مازال ميداناً للتخبط والارتباك. هذا هو أبو الأعلى المودودي لا يجد حرجاً، مثلاً، باعتبار أن الدولة الفاشية/النازية نموذج تتبعه الدولة الإسلامية المتظرفة، فهو يقول نصاً (في نظرية الإسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور، ص ٨٥):

"لأن (الدولة الإسلامية) دولة شاملة محيطية بالحياة الإنسانية بأسرها وتطبع كل فرع من فروع الحياة الإنسانية بطابع نظريتها الخلقية الخاصة وبرنامجهما الإصلاحي الخاص، فلا يستطيع أحد أن يقوم بوجهها ويستثنى أمراً من أموره قائلاً: إن هذا الأمر

لتحديثات العصر، وأنها حركات محافظة تسعى إلى فرض تسلطها الخاص على المجتمع من خلال فهمها المتزمت للشريعة والتراث، وأنها حركات ذات توجه إقليمي، واتساع جغرافي موجه إلى العالم العربي/الإسلامي. في هذه السمات الثلاث، فإن (حاس) هي في مواجهة حاسمة مع الدولة في جميع الدول القطرية العربية الإسلامية، إما بالقمع مثلاً هو حاصل في المملكة أو في مصر أو في تونس، أو بالمشاركة كما في العراق والسودان والجزائر وتركيا وباكستان (٥٠).

فإذا أخذنا السمة الأخيرة، التوجه الإقليمي، فإن سياسات الدول نحو (حاس) هي حشرها داخل حدود الدول القطرية، ثم الاستفراد بها. وهنا، تواجه (حاس) بقمع مزيج: قمع الدول القطرية، وقمع الإمبراطورية. فأصحاب البدعة الخمينية يدعون إلى تحرير كل أقاليم الشيعة من الظلم الواقع عليهم، ويتصورون أنفسهم ممثلين للشيعة في كل أنحاء العالم الإسلامي، إلى أن سلطت الإمبراطورية عليهم العراق في حرب ضروس دامت ثمانين سنوات. فأضعفت دعوتهم (٥١). والإسلام الجهادي بأشكاله المختلفة تحول هدفاً لقمع جميع الحكومات المحلية، مدعومة بقوى الإمبراطورية حتى قبل ١١ سبتمبر. ومع ذلك، تحول إلى حركات سرية معزولة ولكن مضطهدة.

وفي الصراع المسلح الدائر الآن بين إسرائيل وحزب الله في لبنان، يصور حزب الله نفسه وكأنه يدافع عن الأمة كلها. ولم يكن حزب الله، بالرغم من شجاعة مقاتليه وبسالته، قادراً على الصمود (ودخول المعركة أصلاً) لولا امتداده الإقليمي الذي مكّنه من كسر الحصار المفروض عليه من قبل الدول العربية المهزومة. جميع الأحزاب العربية ذات الامتداد الإقليمي، البعث والقوميين العرب والشيوعيين، تساقطت وانهارت الواحد تلو الآخر. ولأول مرة، يتحدث أصحاب البدعة الوهابية الذين ساهموا في تأسيس حركات الإسلام الجهادي، ويفنون لاتباعهم بأن يحترموا الحدود الدولية، كونها مبروراً لعدم مساندة حزب الله في جهاده ضد إسرائيل. وما هي وكالات الأنباء تنقل لنا فتاوى تركي فلاح الظفيري وعبد الله بن جبرين وغيرهما بضرورة احترام الحدود الدولية وعدم التطوع للقتال في لبنان

(Herald Tribune and Daily Star, July 22-23, 2006).

وهذا الأمر، أي كسر الحصار، لم يقسن لحركة حماس. فقد ثبت أن أقوى سلاح لمواجهة (حاس) هو الحصار المفروض عليها في حدود الدولة القطرية. فإذا استفردت بها الدول القطرية، فإن إمكانية إخصائها، أي أن فقدان قدرتها على التعبئة، تصبح ممكنة. وأول أهداف هذه السياسة هو حرمان هذه الحركات من الموارد المالية، ومن مصادر السلاح، وهذا ما يسمى بسياسة "تجفيف منابع الإرهاب" (٥٢). إن قوة حركة الإخوان المسلمين وقدرتها على الاستمرار هي نجاحها في تكوين التنظيم الدولي المسند بموارد

50- Hofiday, 2000 وكذلك Rashid, 2002.

٥١- واحدة من أهم الدراسات عن مسيرة الحركة الخمينية، هي دراسة موين Moin, 1999.

٥٢- هناك وفرد من مصلحة الضرائب الأمريكية تزور بين الصين والآخر لفحص الحسابات المالية للجمعيات الخيرية للتأكد من أوجه التبرع والصرف. وهناك وفرد أخرى تفحص الكتب المدرسية للتأكد من خلوها من كلمة الجهاد وبث روح التسامح بين الأديان.

شخصي لكيلا تتعرض له الدولة... فإذاً هي تشبه الحكومات الفاشية والشيوعية بعض الشيء.

إن معالجة (حاسر) لموضوعات نظام الحكم في الإسلام قد اتسم بالخلاف الشديد والارتباك الشديد والفقر الشديد أيضاً. وقد وجدت في موضع آخر ثمانى نقاط ضعف في الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر (٥٣) ولكن عبد الإله بلقزيز في دراسته الموسعة حول الموضوع نفسه، والتي رصد فيها الجدال حول الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر من الطهطاوى إلى القرضاوى، وجد أن هناك أربع إشكاليات في هذا الخطاب، لم نحل بشكل مرض حتى الآن. إشكالية الدولة الوطنية التي تناقض مفهوم دولة الخلافة، والتي تتعدى القطرية إلى الأممية، وإشكالية دولة الخلافة عند رشيد رضا ورجال كهنوت الأزهر، وإشكالية الدولة الشيوعية (الدينية) عند المودودي، الذي مر علينا منذ قليل ومريده سيد قطب، وكذلك الدولتان، الخمينية والوهابية، وإشكالية الدولة الإسلامية الإخوانية عند حسن البنا وتياره الحزبي، ثم إشكالية التيار الجهادي التكفيري (٥٤)

هذا التنوع والاختلاف، والفقر الشديد المصاحب لهما، يمتد إلى أغلب المفاهيم التراثية السياسية. فإذا كنت تتصور أن مفهوم مثل مفهوم الحاكمية أو أسلمة القانون والمجتمع أو مفهوم البيعة (مبايعة الإمام، ولي الأمر) هي كما يدل عليها معناها، فانظر ما يقوله ابن خلدون عن مفهوم البيعة.

أما البيعة لهذا العهد (عهد ابن خلدون) فهي تحبة للوك الكسورية من تقبل الأرض أو اليد أو الرجل أو الذيل، أطلق عليها اسم البيعة التي هي العهد على الطاعة مجازاً لما كان هذا الخضوع في التحية، والتزام الآداب، من لوازم الطاعة وتوابعها، وغلب فيه حتى صارت حقيقة عرفية واستغنى بها عن مصافحة أيدي الناس التي هي الحقيقة في الأصل... فإنهم معنى البيعة في العرف، فإنه أكيد على الإنسان معرفته لما يلزمه من حق سلطانه وإمامه، ولا تكون أفعاله عبثاً ومجاناً، واعتبر ذلك من أفعالك مع الملوك، والله أقوى العزيز (٥٥)

هل كتب علينا أن نضيف إلى تسلط الدولة الحديثة استبداداً تراثياً هناك دولتان إسلاميتان قائمتان الآن، واحدة في المملكة، والأخرى في خميني إيران، ومنهما تستشف الصورة المستقبلية لما يمكن أن تكون عليه الدولة الإسلامية، وفيهما أبلغ العبر.

خاتمة :

في انتظار عودة المهدي (٥٦) :

إننا الآن في خضم الهزيمة وثقافة الهزيمة، ولكننا في مواجهة الحرب مواجهة لا موارد فيها ولا ريب. ولا يعطينا تخلفنا عن المقاومة، ونحن حق نصير هزائماً إلى نصر أو على الأقل إلى

صمود. فإذا كان نصر الآخرين تحقق بالخدعة والظلم، فإن الهزيمة ليست قسماً، يتحتم قبوله، وإنما ظلم يجب رفعه ومحور (محو آثار العدوان). في الهزيمة، يفقد الناس توازنهم. فيعثرى العالم العربي الآن جنون الغناء، مثلما اعترى الغرب بعد هزيمة الحرب الأولى جنون الرقص يقول أحد حكماء الغرب وفجانيه شيفيلبوش: إن الرقص هنا ليس تعويضاً مادياً عن صدمة الهزيمة، وإنما تعبير عن الانتصار على الطاغية كبير العيلة. ونحن في موجة الغناء التي اجتاحت العالم العربي، كان لسان حالنا يقول: لقد تخلصنا من الطغيان، وأن للأجنبي المنتصر/المهزوم الرحيل، فنحن نحتفل بهزيمة كأنها النصر، ولن تتنزع منا الاعتراف بالهزيمة ولن تمرغنا في نيل الهزيمة (٥٧)

نعم، لقد نجحت (حاسر) المعاصرة حيث فشلت الحركات السياسية الأخرى، ولكنها ولدت مكبة بثقافة الهزيمة. وإذا كان لها دور تلعبه في تحرير الأمة، فعليها ليس أن تتخلص من ثقافة الهزيمة فقط، بل أن تحاول أن تعيد الأمور إلى نصابها في أوضاع انهار فيها الوازع. فقد اعتدى العربي على العربي، وأسقط بذلك ميثاق الدفاع العربي المشترك في حرب الخليج الثانية، واعتدى العربي المسلم على جاره المسلم بتعريض من الإمبراطورية وشركائها في حرب الخليج الأولى، فأصبح العدو الطامع، الصديق الحميم حامى العيار، وهو ذات الصديق الذي يحرض إسرائيل على حرب إبادة العرب، وعلى كسر إرادة المقاومة. إن التفاوض مع العدو لا يعنى الاستسلام، وتفوق العدو النوعي لا يضمن له هزيمتنا فللحرب أساليبها، وللسلم مستوياتها، وللمقاومة أشكالها.

لقد أردنا في هذه الدراسة أن نتناول حركات الإسلام السياسي حسب قواسمها المشتركة على تنوعها الشديد، باعتبارها جزءاً من ظاهرة أعم، وهي ظاهرة الحركات الاجتماعية الجديدة في بيئة المجتمع العربي الإسلامي. فبينما صلاص هذه الحركات وعناصر الجدة فيها، كما حاولنا أن نكشف عن العلاقة بين الدين العفوى والمحتوى الأيديولوجي لهذه الحركات، وميزنا بين الدين الموظف من أعلى، والدين الفايح من أسفل، واعتبرناه الدين الشعبي، وشرحنا السمات الثلاث المشتركة لهذه الحركات: المقاومة/الجهاد، التسلط المستند من الفهم المتزمت للشرعية، والتوجه الإقليمي ما وراء الحدود. واعتبرنا السمة الأخيرة أحد عناصر عفتونها

وقد افترضنا أن حركات الإسلام السياسي حركات حدثية تستجيب لمتطلبات العصر فهي في حالة انهيار الوازع، أي فقدان توازن المجتمع، تزداد قوتها في مقاومة التوجه للهيمنة لدى الإمبراطورية. وقد كان جلياً واضحاً كيف أن غالبية الدول في العالم العربي إما فاشلة أو في خطر الفشل، وأن المقاومة كانت نتاجاً طبيعياً للعملة الصليبية المتناخرة التي تهف إلى إخضاعنا

٥٣- الطهيب، ٢٠٠٠، ص ١٤-١٧

٥٤- بقرير، ٢٠٠٦، ص ١٠-١١

٥٥- لايفي وكوسجوي (تصوير)، ٢٠٠٠، ص ٢٦٦، وكذلك مقال المؤلف: الذل والإذلال في السياسة العربية، الطهيب، ٢٠٠٢، ص ١١٢-١١٤

٥٦- صفا كان المؤلف مسجوناً في معتقل أم الدولة سنة ١٩٨٧، كانت العبارة التي تتكرر كثيراً في كتابات المساجين (وكان أغلبهم من الشيعة) على جدران الزنازين: يا المهدي اظمنا

التجربة البرلمانية في الكويت. والشيء نفسه ينطبق على حركة الإخوان المسلمين في مصر، فهي تجربة عريقة تختلف عن حماس. وتختلف عن تجربة الجزائر، وبالقدر نفسه تختلف عن تجربة تركيا. وحزب التحرير الذي نشأ في الأردن يختلف إلى حد كبير عن حزب التحرير في وسط آسيا، والتيارات الشيعية تختلف عندما تكون في الحكم عنها عندما تكون في خنادق الجهاد في لبنان واليون شاسع بينها وبين التيار الحاكم في العراق، التيار المقموع المقروء.

ومهما يكن من أمر، فإن (حاس) غير قادرة بمفردها على تطوير استراتيجيات المقاومة، وتتطلب برامج اقتصادية وسياسية وأدوات للتنافس الحضاري الثقافي في المواجهة التاريخية مع الغرب، وفي التنافس الحضاري مع الثقافات الأخرى. إننا الآن في زمن الهزيمة وثقافة الهزيمة، نواجه اللعبة الإمبريالية الكبرى من جديد، ليس كما بدأت في وسط آسيا فقط، وإنما في قلب العالم القديم في أراضى القلب، الذي يتكون منه جناح العالم العربي الشرقي الممتد من الموصل إلى مسقط، محور الاستراتيجية الأهم في اللعبة الجيوسياسية العالمية الجديدة، وهو بعث للمسألة الشرقية من جديد.

إن القاسم المشترك الأعظم الذي يجمع كل الحركات الاجتماعية الجديدة المقاومة للإمبراطورية المعولة هو أنها تقدم رؤية بديلة للعالم (Worldview) في صراع الرؤى العالمي. وفي هذا الصراع، تواجهنا مسئولية وضع أولويات وترتيبات للقيم والمعايير الوطنية المستمدة من حاجتنا ومصالحنا. وهنا لابد أن نتولد عندها القناعة المشتركة بأن تجارب العولة ونظامها السياسي الاقتصادي لا يعملان لصالح الشعوب وإنما لصالح مؤسسات وشركات الإمبراطورية، حسب اعتراف كيجان وكريستول سالف الذكر.

إننا في العالمين العربي والإسلامي لاتواجه مركزى القوة والهيمنة في العالم: الشركات الكبرى المتعدية الحدود، والثالث المقدس: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية فقط، وإنما الحملة الصليبية الجديدة التي يشنها الغرب علينا. ولا يضيرونا أن أشخاصاً مؤنجلين من أمثال: بن لادن والظواهري والرئيس جورج بوش، يستعملون هذه المصطلحات بدون عمق ووعي تاريخيين. إننا نستعملها هنا كحقائق مؤسسية تشكل فهمنا للواقع المحيط بنا، وهذا الفهم يترتب عليه إدراك قدرتنا على تعديل الواقع وتنقيحه بما يتناسب ومصالحنا (٥٨)، إذا ما توافرت إرادة المقاومة وممارسة حق المقاومة، وهو حق يكفله تراث البشرية.

إن حدثاً جليل أقل من عودة الإمام المهدي لن ينجينا، ما لم نحول مستودع الغضب إلى مستودع للمهارات، وما لم نحول الغضب والإحساس بالظلم إلى إرادة صلبة لا تلين للمقاومة

في صراعنا الطويل معها، وافترضنا كذلك أن الهيمنة حقائق مؤسسية وليست شعارات أيديولوجية، وأن الهيمنة والعلاقات غير المتكافئة مع الإمبراطورية تعطي (حاس) القدرة التعبوية وبالتالي تزيدها عنفواناً. وقد وجدنا من الأدلة الميدانية في العراق وتركيا ولبنان وفلسطين والجزائر ما يكفي للقبول بهذه الفرضية.

فرضيتنا الثالثة تناولت آليات المقاومة والإخضاع، فحاولنا أن نبين كيف أن (حاس) بقدرتها على تأطير القضايا العامة، واستعمالها الذكي للخطاب السردى الديني، واستغلالها للتدين العفوي الشعبي في زمن الأزمات، تمكنت من بسط نفوذها على مسرح الأحداث السياسي في كثير من البلدان العربية. ولفتنا إلى جانب مهم من هذه الحركات وهو امتدادها الإقليمي، كونه أحد مصادر قوتها، وكيف أن محاولات إخضاعها تنصب على حصارها في حدود الدولة القطرية للاستفراد بها، تمهيداً إما لقمعها أو جعلها تنخل في أطر الأحزاب والتنظيمات القائمة في سياق التيار السياسي العام.

لقد ركزنا في حديثنا على حقيقتين عادة ما يجري إهمالهما، هما: إن هناك دورة تاريخية للتسلط في إتيان آليات الضبط الاجتماعي الفعال، وإن هناك تحولات ثقافية في القيم والمزاج السياسي والعقلي العامة. وهذه التحولات تحدث على مستوى النسق الاجتماعي، وعلى مستوى الفرد، وضرربنا مثالا على التيار السائد المتزامن مع الثورة المحافظة في الغرب. بينما مثلت (حاس) ردة فعل أو خيبة أمل بالتطبيق التحيز والظالم لسياسات التحديث والديمقراطية الغربية في ظل العولة، وثوقنا أن كل حالة من هذا النوع تؤدي إلى إطلاق الزناد لموجة جديدة من التسلط، و(حاس) إحدى هذه التناقضات.

لم يتسن للباحثين تقدير حجم الخسارة الفادحة من جراء سياسات العولمة الفجة والقمعية التي اتبعتها دول مثل تركيا وإيران وإدارات الاستعمار في العالم العربي، فجعلتنا نعتقد أن مظاهر الحداثة وتقليد الغرب قد أضعفت العلاقات التقليدية الوشائج: القبلية/الطائفية. وكل الذي فعلته سياسات التحديث أن دفعت بهذه الانتماءات/الولاءات إلى ولاءات ضمنية تحت السطح، ما إن ضعفت قبضة المستعمر الأجنبي أو تغيرت سياساته، إلا وظهرت (حاس) بلوج عنفوانها، مستغلة الحاجة للدين من حيث هو ملاذ آمن وسلاح للمقاومة. بل إن الإمبراطورية تعيد الاعتبار لشبكة العلاقات القبلية/الطائفية ليس كأداة للمقاومة، وإنما كأداة في الضبط الاجتماعي، في التجزئ، والتفتت والتفريم. الخطر المحقق هو في أن تجد (حاس) الفرصة للتحالف مع هذه العلاقات التقليدية: القبلية/الطائفية.

إن التنوع الشديد في حركات الإسلام السياسي لم يدرس بعد، خاصة بإبعاده الطبقي والأيديولوجية. فالتيار السلفي يقدم نماذج في غاية الاختلاف والتعدد، كما في حالة البعثة الوهابية بين المؤسسة الدينية، والإسلام الجهادي والتيار المشارك في

٥٨- يقدم كافناه وماندر وثيقة بالغة الأهمية وضعها المنتدى العالمي حول العولة، تنطوي على اقتراحات وجيدة كبديل للعولة الإمبريالية (Cavangh & Mander, 2004: Part Three).

المراجع:

- ١- أحمد، أحمد يوسف وآخرين (٢٠٠٦)، حال الأمة العربية ٢٠٠٥ .. النظام العربي .. تحدي البقاء والتغيير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٢- أعراب، إبراهيم (٢٠٠٠)، الإسلام السياسي والحداثة، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق.
- ٣- آل الشيخ، محمد عبد اللطيف (٢٠٠٦)، الصحوة والصحويون .. عندما تصبح السياسة على درجة متوازنة مع العقيدة، مجلة، ٨ يوليو.
- ٤- آيسش، يوسف وياسوشيكوسرجي (تحرير/إعداد وتحقيق)، (٢٠٠٠)، قراءات في الفكر السياسي الإسلامي، بيروت، دار أمواج.
- ٥- براهمي عبد الحميد (٢٠٠١)، في أصل الأزمة الجزائرية: ١٩٥٨-١٩٩٩، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٦- البشري، طارق (٢٠٠٥)، الجماعة الوطنية .. العزلة والاندماج، القاهرة، كتاب الهلال، أبريل.
- ٧- البقرز، عبد الإله (٢٠٠٢)، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٨- البقرز، عبد الإله (٢٠٠٥)، تكوين المجال السياسي الإسلامي .. النبوة والسياسة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٩- بن شعاشي، عبد الحكيم (٢٠٠٦)، مستقبل حركات الإسلام السياسي في المغرب، المستقبل العربي، ٢٨-٣٢٥ (أذار-مارس)، ص ٤٠-٥٥.
- ١٠- تاكيه، راي ونيكولاس جفو سريف (٢٠٠٥)، نشوء الإسلام السياسي وانهيائه، بيروت، دار الساقي.
- ١١- الجابري، محمد عابد (١٩٩٦)، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ١٢- جمعية الاجتماعيين في الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٤)، العنف .. دراسات في الأسباب والفتنات، العين، جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- ١٣- جنيبة، نعمة الله (١٩٨٨)، تنظيم الجهاد .. هل هو البديل الإسلامي في مصر؟ القاهرة، كتاب الحرية (دار الحرية).
- ١٤- خليل، عزة (٢٠٠٢)، الحركات الاجتماعية في العالم العربي (ورقة عامة)، القاهرة، مركز البحوث العربية والإفريقية، ورقة غير منشورة.
- ١٥- رضوان السيد (٢٠٠٦)، فتاوى استرضاء للجمهور والفتوى الأخرى، الحياة (لندن)، (١٣ أيار) مايو، تراث.
- ١٦- روا، أوليفيه (٢٠٠٤)، عولة الإسلام، لندن، بيروت، دار الساقي (مترجم).
- ١٧- زبيدة، سامي (١٩٩٧)، انثروبولوجيات الإسلام .. مناقشة ونقد الأفكار، أرست جلقتر، بيروت ولندن، دار الساقي.
- ١٨- زرنوقة، صلاح سالم (١٩٩٣)، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدولة العربية: ١٩٥٠-١٩٨٥، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- ١٩- زكريا، فؤاد (١٩٨٦)، الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة، ط٢، القاهرة وباريس، دار الفكر للدراسات.
- ٢٠- الشيخ، ممدوح (٢٠٠٥)، الجماعات الإسلامية المصرية المتشددة في اثون ١١ سبتمبر، القاهرة، مكتبة مدبولي.

- ٢١- عدلات، الخاتم (٢٠٠٥)، كتاب عرب وأجانب يناقشون فكر وممارسات الحركات الإسلامية في مصر والسودان، لندن، الشرق الأوسط، ١٦ يناير ٢٠٠٥.
- ٢٢- العشماوي، محمد سعيد (٢٠٠٤)، الإسلام السياسي، ط٥، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي.
- ٢٣- جبر، نيد روبرت (٢٠٠٤)، لماذا يتعذر البشر؟، دبي، مركز الخليج للأبحاث (مترجم)
- ٢٤- الفالح، متروك (٢٠٠٤)، العنف والإصلاح الدستوري في السعودية، المستقبل العربي، العدد ٣٠٨، أكتوبر.
- ٢٥- فودة، فرج (١٩٨٨)، الحقيقة الغائبة، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر.
- ٢٦- الكواري، علي خليفة (٢٠٠٠)، الحركات الإسلامية والديمقراطية .. المواقف والمخاوف المتبادلة، الكويت، دار قرطاس.
- ٢٧- ماضي، أبو العلا (٢٠٠٣)، دور الإسلاميين في الإصلاح، مؤتمر في الكويت، ٦ ديسمبر ٢٠٠٣.
- ٢٨- مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية (٢٠٠٤)، ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني في دول الخليج العربي، جامعة الكويت، فبراير ٢٠٠٤.
- ٢٩- ملتقى الفكر الإسلامي العاشر (٢٠٠٠)، نظام الحكم في الإسلام، شؤون إسلامية، مجلد ٢، عدد ٥، أكتوبر.
- ٣٠- النجار، باقر (٢٠٠٦)، الحركات الإسلامية في الخليج العربي، بيروت، دار الساقى.
- ٣١- نخبة من الكتاب (٢٠٠١)، رؤية إسلامية معاصرة، الكويت، كتاب العربي، ١٥ يوليو، الكتاب الخامس والأربعون.
- ٣٢- النقيب، خلدون (١٩٩٦)، الدولة التسلطية في المشرق العربي .. دراسة بنائية مقارنة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٣٣- النقيب، خلدون (١٩٩٧)، في البدء كان الصراع .. حول الدين والإثنية .. الأمة والطبقة عند العرب، بيروت ولندن، دار الساقى.
- ٣٤- النقيب، خلدون (٢٠٠٠)، القيمة التنبئية للنظرية الاجتماعية حسب أفكار ابن خلدون، البحرين الثقافية، العدد ٢٣، يناير، ص ١٢٤-١٤١.
- ٣٥- النقيب، خلدون (٢٠٠٢)، آراء في فقه التخلف .. العرب والغرب في عصر العولمة، بيروت ولندن، دار الساقى.
- ٣٦- هويدى، فهمي (٢٠٠٥)، ثقافة الاستسلام، جريدة الوطن الكويتية، الثلاثاء ١٨ يناير، عرض لكتاب بلال الحسن بالعنوان نفسه.

Bibliography

- 1- Abdul-Jabar, Faleh, ed. (2002), Ayatollahs, Sufis, and Ideologies; State, Religion and Social Movement in Iraq, London: Saqi Books.
- 2- Abdul-Jabar, Faleh, ed.al.eds (2003), Tribes and Power: Nationalism and Ethnicity in the Middle East, London: Saqi Books.
- 3- Abernethy, David B. (2000), The Dynamics of Global Dominance; European Overseas Empires, 1415-1980; Yale University Press.

- 4- Ahmed, Rashid (2000), TALIBAN: Militant Islam, Oil & Fundamentalism in Central Asia, by Jonathan Groner, Washington, Yale University Press.
- 5- Aronowitz, Stanley & Heather Gauntney, eds., Implicating Empire: Globalization and Resistance in the 21 Century World Order, New York: Basic Books.
- 6- Bacevich, Andrew J. (2003), American Empire: The Realities and Consequences of U.S. Diplomacy, Harva.
- 7- Beit-Hallahmi, Benjamin and M. Argyle (1997), The Psychology of Religious Behavior, Belief and Experience, London; Routledge.
- 8- Berrely, David (2005), Us and Them: Understanding Your Tribal Mind, New York; Little Brown.
- 9- Berrly, John W., et.al. (eds.), (1992), Cross-cultural Psychology: Research and Applications; Cambridge University Press.
- 10- Bill, James A. (1989), 'Populist Islam and U.S. Foreign Policy', SAIS, A Journal of International Affairs, Vol. 9, No. 1
- 11- Boyer, Pascal (2001), Religion Explained: The Evolutionary Origins of Religious Thought, New York: Basic Books.
- 12- Cavanagh, John and Jerry Mander (eds.) (2004), Alternative to Economic Globalization: A Better World is Possible, San Francisco: Berrett-Kochler.
- 13- Chomsky, Noam (2003), Hegemony or Survival; America's Quest for Global Dominance, London: Penguin Books.
- 14- Chollet, Derek and James Goldgeier (2006), 'The Truman Standard', American Interest, Vol. 1, No. 4, Summer: 107-112
- 15- Collins, Randal (1998), The Sociology of Philosophies: A Global Theory of Intellectual Change, Harvard University Press.
- 16- De Waal, Alex (2005), 'Chasing Ghosts: The Rise and Fall of Militant Islam in the Horn of Africa', London Review of Books, 18 August.
- 17- Dueck, Colin (2006), Reluctant Crusaders: Power, Culture and Change in American Grand Strategy, Princeton University Press.
- 18- Eszterhas, Joe (2000), American Rhapsody, New York: Alfred A. Knopf.
- 19- Gibbs, Jack P. (1989), Control: Sociology's Central Notion, University of Illinois Press.
- 20- Gowan, Peter (2001), 'Neoliberal Cosmopolitanism', New Left Review, Sep/Oct: 79-93

- 21- Gray, John (2003), *Al Qaeda and What It Means to be Modern*, New York and London: The New Press.
- 22- Hanson, Victor Davis (2001), *Carnage and Culture; Landmark Battles in the Rise of Western Power*, New York: Doubleday.
- 23- Hardt Michael and Antonio Negri (2000), *Empire*, Harvard University Press.
- 24- Holliday, Fred (2000), *Nation and Religion in the Middle East*, London: Saqi Books.
- 25- Horsman, Mathew and Andrew Marshal (1994), *After the Nation State*. New York: Harper Collins.
- 26- Inglehart, Ronald (1990), *Cultural Shift in Advanced Industrial Countries*, Princeton University Press.
- 27- Kaplan, Robert D. (2002), *Warrior Politics: Why Leadership Demands A Pagan Ethos*, New York: Vintage Books.
- 28- Kashima, Yoshihisa (1997), 'Culture, Narrative, and Human Motivation', in Donald Munro, et al. (eds.): *Motivation and Culture*, New York and London: Routledge, pp. 16-30
- 29- Kepel, Gilles (2002), *Jihad: The Political Trail of Political Islam*, Harvard University Press.
- 30- Kepel, Gilles (2004), *Jihad: The Trial of Political Islam*, London, I.B. Tauris.
- 31- Kepel, Gilles (2004), *The War for Muslim Minds: Islam and the West*, Cambridge, Mass/London, Belknap Press.
- 32- Kepel, Gilles (2005), *The Roots of Radical Islam*, London, Saqi.
- 33- Klare, Michael (2006), 'The Tripolar Chessboard: Putting Iran in Great Power Context', www.tomdspatch.com/tomdispatch, June .16
- 34- Levitt, Steven D. and Stephan J. Dubner (2005), *Freakonomics: A Rogue Economist Explores the Hidden Side of Everything*, New York: William Morrow.
- 35- Maffesoli, Michel (1996), *The Time of the Tribes: The Decline of Individualism in Mass Society*, London, Sage Pub.
- 36- Mahmoud, Saba (2005), *Politics of Piety: The Islamic Revival and the Feminist Subject*, Princeton University Press.
- 37- Maier, Charles S. (2006), *Among Empires: American Ascendancy and its Predecessors*, Harvard University Press.
- 38- Mandaville. Peter (2001), *Transnational Muslim Politics: Reimagining the Umma*, London: Routledge.

- 39- Masood, Ehsan (2006), 'Islam's Reformers', Prospect Magazine, July: 20-23
- 40- Michael, George (2006), The Enemy of My Enemy: The Alarming Convergence of Militant Islam and the Extreme Right, University of Kansas Press.
- 41- Midgley, Mary (2005), The Myths We Live By, London: Routledge.
- 42- Moin, Baqir (1999), Khomeini: Life of the Ayatollah, New York: St. Martin's Press.
- 43- Nash, Kate (2000), Contemporary Political Sociology: Globalization, Politics and Power, Oxford: Blackwell.
- 44- Postone, Moishe (1996), 2 Time, Labor, and Domination: A Reinterpretation of Marx's Critical Theory, Cambridge University Press.
- 45- Prior, Michael (1999), The Bible and Colonialism, Sheffield Academic.
- 46- Rashid, Ahmed (2002), Jihad: The Rise of Militant Islam in Central Asia, New Haven: Yale University Press.
- 47- Rodenbeck Max (2005), 'The Truth About Jihad', New York Review of Books, August .11
- 48- Rodeneck Max (2006), This Master's Voices New York Review of Books, May .9
- 49- Roy, Olivier (2004), Globalised Islam, The Search for ■ New Ummah, London, Hurst.
- 50- Roy, Olivier (2003), Islamist Networks, The Pakistan-Afghan Connection, (with Mariam Abou Zahab), London, Hurst, New York, Columbia University Press, 2004 (translation).
- 51- Sapolasky, Robert M. (2001), A Primate's memoir: A Neuroscientist's Unconventional Life among the Baboons, New York: Svibner.
- 52- Sapolsky, Robert , 'A Natural History of Peace', Foreign Affairs, Jan./Feb., 2006, pp. 104-120
- 53- Sayyid, S. (2003), The Fundamental Fear: Eurocentrism and the Emergence of Islam, London: Zed Books.
- 54- Schivelbusch, Wolfgang (2001), The Culture of Defeat: On National Trauma, Mourning and Recovery, New York: Metropolitan Books.
- 55- Schmookier, Andrew (1995), The Parable of the Tribes, State University of New York, 2nd ed.
- 56- Schumaker, John F. (1997), 'Religious Motivation Across Cultures', in

- Donald Munro, et.al. (eds.): Motivation and Culture, New York and London: Routledge, pp. 193-208
- 57- Scott, John Paul (1997), Aggression, Violence, and Culture in Donald Munro, et.al. (eds.): Motivation and Culture, New York and London, Routledge, pp. 224-233
- 58- Searle, John R. (1995), The Construction of Social Reality, New York: The Free Press.
- 59- Sidanius, Jim and Felicia Pratto (2001), Social Dominance: An Inter Group Theory of Social Hierarchy and Opression, Cambridge University Press.
- 60- Slater, Lauren (2004), Opening Skinner's Box: Great Psychological Experiments of the Twentieth Century, New York: W. W. Norton.
- 61- Taylor, Alan R. (1988), The Islamic Question in the Middle East, Boulder: Westview.
- 62- Tilley, Virginia (2005), The One State Solution: A Break Through for Peace in the Israel-Palestinian Deadlock, Ann Arbor: University of Michigan Press.
- 63- The Failed States Index, Foreign Policy, May/June, 2006.
- 64- Van Schendel, Willem and Erik, J. Zürcher: (eds.), (2001), Identity Politics in Central Asia and the Muslim World, London I.B. Tauris.
- 65- Wade, Robert H. "Globalization isn't Working", Prospect Magazine, July 2006, pp. 48-50.



المبادرة العربية للسلام.. بين السكون والحركة

د. حسن أبو طالب*

أطلقت المبادرة
العربية في قمة بيروت
العربية مارس ٢٠٠٢،
أى قبل خمس سنوات،
ثم أعيد تأكيدها في
قمة الرياض التى
عقدت فى نهاية مارس
٢٠٠٧. وبين هذين
التاريخين، جرت مياه
كثيرة فى نهر
العلاقات العربية -
العربية، وفى نهر
العلاقات العربية -
الدولية.

وكانت المبادرة فى بعض المناسبات
عنوانا للحديث العام حول أهمية السلام
فى المنطقة العربية والشرق أوسطية،
وحول التزام العرب جميعا به كخيار
استراتيجى، يراد به ومن خلاله استعادة
الحقوق العربية المقتضية، وإقامة دولة
فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧،
والتوصل إلى تسوية تاريخية مع قوة
الاحتلال فى فلسطين وأراض عربية
أخرى، بحيث تتحول التفاعلات فى مجمل
الإقليم من صراعية - كما هى عليه الآن -
إلى أخرى تعاونية ولو فى حدها الأدنى،
وأن تقوم على معادلة تميز بين نوع من
الاعتراف الرسمى، وفى الوقت نفسه نوع
من البرودة العفوية فى التفاعلات الشعبية.

وجهة النظر العربية على هذا النحو
كانت - ولا تزال - تخاطب ما يمكن وصفه
بمصادر الضغوط الدولية التى كثيرا ما
أصرت على أن العرب ليس لديهم ما
يقدمونه لإسرائيل، نظير مطالبهم التى
يتوقعون أو يطالبون بأن تلبيها إسرائيل
كمسئول للاعتراف بها، وقبول منطق
التسوية التاريخية معها.

غطرسة إسرائيلية :

إسرائيل من جانبها، وطوال السنوات

الخمس الماضية، لم تكن تفسح أى مجال
لأن يكون للمبادرة العربية - باعتبارها ولو
مجرد رؤية عربية جماعية نحو قضايا
الحرب والسلام فى المنطقة - أى تأثير أو
دور فى جهود التسوية المطروحة أو فى
توظيف هذه الرغبة العربية الجماعية فى
تفسير معادلات المنطقة التى تحيط
بإسرائيل. رغم ما فيها من عناصر إيجابية
بالنسبة لها. وكان رد فعل إسرائيل
(المتمثل فى اجتياح مقر الرئاسة
الفلسطينية بعد أقل من يوم واحد على
انتهاء قمة بيروت، والاستمرار فى
محاصرة الرئيس عرفات، وتدمير
مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية
 وإعادة احتلال مناطق واسعة فى الضفة
الغربية المحتلة وقطاع غزة المحتل،
والضرب بعرض الحائط كل المطالبات
الدولية باحترام اتفاقيات أوسلو)، مفاده أن
إسرائيل لا تعترف إلا بلفة القوة فى
تعاملها مع العرب، سواء كانوا فى ساحة
القتال أو فى ساحة السياسة والمفاوضات،
وأنه لا يعنيه أبدا أن يقدم العرب مبادرة
أو رؤية أو حلا سياسيا يقوم على تنازلات
متبادلة من كلا الطرفين، وأن الذى يعنيه
هو أن تفرض إرادتها، وأن تستعرض
قوتها وأن تعلن شروطها، وأن تنتظر من

(*) خبير الشؤون العربية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

السياسة الدولية - العدد ١٦٩ يوليو ٢٠٠٧ - المجلد ٤٢

العرب الانصياع لها، وهو ما لم يحدث في الماضي، ولن يحدث في المستقبل.

مثل هذا الرد الإسرائيلي ليس جديداً في حد ذاته، ولكنه استمرار لنهج ميز الدولة العبرية طوال تاريخها فيما يتعلق بالحقوق العربية، استناداً إلى حقيقتين، الأولى هي الخلط في ميزان القوة العسكرية الذي يعطيها تفوقاً مادياً واضحاً، والثانية هي الانحياز الأمريكي المتصاعد، القائم على أن حماية الدولة العبرية وتأييدها يمثلان دعامة رئيسية في السياسة الأمريكية، غير قابلة للنقض أو التغيير أو التعديل أيا كانت الأسباب، ناهيك عن المساندة الأوروبية للمواقف الإسرائيلية، بغض النظر عن مدى قانونية أو مشروعية هذه المواقف، أو حتى ملاءمة هذه المواقف الإسرائيلية للمصالح الأوروبية العريضة في المنطقة العربية.

هاتان الحقيقتان التاريخيتان امتزجتا مع المد اليميني الذي ساد المجتمع الإسرائيلي عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ورأى في الظروف الدولية التالية لها، خاصة الانتفاخ الأمريكي فيما يسمى الحرب على الإرهاب الدولي، ظرفاً تاريخياً لا يجوز التغريط فيه للإجهاز التام على الانتفاضة الفلسطينية التي كانت مشتعلة آنذاك وكل تنظيمات المقاومة المسلحة، وإعادة تشكيل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وبما يشكل حماية إضافية جديدة للأمن الإسرائيلي، من خلال إعادة رسم دور هذه المؤسسات الفلسطينية، لكي تكون بمثابة حاجز أمني يحمي أمن الدولة العبرية، وليس كمؤسسات ذات طابع خاص قومي ووطني تعمل على بناء دولة فلسطينية مستقلة. وقد مثل الشعار الذي رفعه قوى اليمين الإسرائيلي آنذاك "دع الجيش ينتصر"، تجسيدا لأولوية الاستجابة العسكرية/ الأمنية على أي استجابة سياسية، مع التمسك بسياسة عدم تقديم أي تنازلات أو التزامات للطرف الفلسطيني أو العربي، والتمسك بأن على العرب - وفي مقدمتهم الفلسطينيين - أن يقدموا التنازلات دون الحصول على أي مقابل لها.

بعبارة أخرى، كان رداً إسرائيلياً يعكس غطرسة القوة ونوعاً من توظيف البيئة الدولية التالية لهجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ من أجل فرض واقع جديد يجعل المقاومة الفلسطينية إرهاباً، ومن ثم يستبيح كل ما هو فلسطيني دون توقع أي رد أو لوم عالمي أو عربي. في الوقت نفسه، ينظر إلى المبادرة العربية باعتبارها مجرد محاولة سياسية ودعائية لتخفيف الضغوط الأمريكية على العرب للقيام بتغييرات سياسية واقتصادية كبرى تحت مسمى الإصلاح، وهي الضغوط التي ارتفعت إلى عنان السماء بعد هجمات سبتمبر.

تغير جزئي شكلا وليس مضمونا :

حين نقارن هذه الاستجابة الإسرائيلية الأولى، تجاه المبادرة العربية، بتلك الاستجابة التي عبر عنها رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزيرة خارجيته تسيبي ليفني، قبل انعقاد قمة الرياض، والذي تعامل - أي أولمرت - مع بنود المبادرة باعتبارها تنطوي على بعض إيجابيات، وأن إسرائيل يمكن أن تتعامل معها إذا غير العرب بعض بنودها التي وصفت بأنها حساسة بالنسبة لإسرائيل - يمكن أن نستخلص أن هناك شيئاً من التغير الجزئي في الموقف الإسرائيلي،

مع تأكيد أنه تغير جزئي من حيث الشكل، لا من حيث المضمون، إذ لا يقابل المتطلبات العربية من ناحية، ولا يعترف بشبهة المبادرة كنساسة لعملية سلام تاريخية من ناحية أخرى.

مثل هذا التغير الظاهري في الموقف الإسرائيلي يثير تساؤلات جوهرية، الأول هو إلى أي مدى يشكل هذا التغير الجزئي في الاستجابة الإسرائيلية مدخلاً إلى اعتراف بأهمية المبادرة العربية للسلام، ومن ثم أساساً لعملية مفاوضات جديدة تنطوي على التزامات واستجابات متبادلة بين العرب وإسرائيل بحيث تؤسس لخريطة طريق (وسطية جديدة بمعنى الكلمة).

إن القيمة الفعلية لهذا السؤال أنها محاولة لتبيين حجم التفرقة بين ظاهر الاستجابة ودوافعها وأهدافها وحرصاتها الحقيقية، ومدى صلة هذه الأهداف بجوهر المبادرة العربية ذاتها.

أما السؤال الثاني، فهو حول القدرات العربية الفعلية المتاحة لتفعيل قرار قمة الرياض بإعادة إحياء المبادرة دون تبديل أو تفهير أو إعادة ترتيب بنودها أو بعبارة أخرى ما هي إمكانيات النجاح العربي في فرض المبادرة العربية على سياسات الدول المعنية بعملية السلام والمفاوضات، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

تحولات استراتيجية :

قبل الإجابة على هذين التساؤلين، فمن المهم التذكير بالصانين الأساسيين لعدد من التغيرات الاستراتيجية الكبرى التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية في السنوات الخمس الماضية، والتي تشكل بدورها البيئة المادية لإحياء المبادرة العربية على النحو الذي جرت عليه في قمة الرياض هذه العناصر على النحو التالي.

- احتلال الولايات المتحدة للعراق، وما نتج عنه من نتائج مفرقة عربياً وأمريكياً، منها: الاضطراب الأمريكي في معالجة التدهور المتصاعد في كل من العراق والقضية الفلسطينية، وما رافقه من فوز الديكتاتوريين وسيطرتهم على مجلسي النواب والشيوخ، وزيادة الضغوط على الرئيس بوش للإسراع بالانسحاب من العراق.

- تنامي النفوذ الإيراني الإقليمي، نتيجة الفراغ الذي حدث في العراق، وما تبع ذلك من دور إيراني مؤثر في العديد من القضايا والأزمات العربية والإقليمية، فضلاً عن تصاعد أزمة البرنامج النووي الإيراني مع الولايات المتحدة، التي تتمسك بوقف دورة التخصيب، وإلا واجهت إيران عقوبات اقتصادية وضربات عسكرية.

- زيادة حدة التوتر الفلسطيني، والصراع بين حركتي فتح وحماس إلى حد الاقتتال المتكرر، ومحدودية نجاح المساعي العربية المختلفة لإعادة التوافق بين هذين التنظيمين الكبيرين، في وقت استمر فيه الحصار الدولي على الحكومة الفلسطينية التي كانت تسيروها حماس منفردة، وكذلك حكومة الوحدة الوطنية التي شكلت بناءً على اتفاق مكة.

- الخروج العسكري السوري من لبنان بعد اغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق، وما تلاه من تعميق الأزمة الداخلية في لبنان إلى حد جصول عمل المؤسسات الدستورية،

وفشل المحاولات العربية لتطبيق تلك الأزمة وإيجاد حل توافقي لها

- استمرار الضغوط الأمريكية على سوريا بحجة دورها في تعميق الأزمة الأمنية في العراق، ودورها المعطل للتسوية على خلفية علاقات دمشق مع عدد من الفصائل الفلسطينية الراضية نهج التسوية بالطريقة الأمريكية - الإسرائيلية.

- النشاط السعودي عربيا بعد تولي الملك عبد الله بن عبد العزيز للحكم.

- الفشل الإسرائيلي في تحقيق أهداف العدوان على لبنان صيف ٢٠٠٦، وتأثيراته السلبية على الداخل الإسرائيلي، لاسيما ضعف موقف حكومة إيهود أولمرت، واضطراب الخيارات الاستراتيجية بشأن الموقف من المفاوضات مع كل من الفلسطينيين وسوريا.

- جمود عملية السلام تماما، وفشل الرباعية الدولية المتعمد نتيجة الدور الأمريكي في تحقيق أي تطور ملموس على الأرض، وتحولها أداة لعقاب الفلسطينيين على ديمقراطيتهم التي أنتجت فوز حماس وإقصاء حركة فتح عن الحكومة.

- ضعف الدور العربي، وقلة الحيلة في مساندة الفلسطينيين في مواجهة الهجمة الشرسة التي يقودها الاحتلال بمساندة أمريكية فاضحة.

- زيادة مؤشرات الفوضى الإقليمية، وبرز أدوار الجماعات الجهادية القاعدية، كما يحدث في فلسطين ولبنان والعراق، فضلا عما تشكله من تهديد كامن في بلدان عربية أخرى كالسعودية والجزائر والمغرب.

نحو تقسيم المنطقة العربية :

هذه العناوين الكبرى التي تشكل البيئة السياسية والاستراتيجية في المنطقة العربية وما حولها، أنتجت بدورها رؤية أمريكية - إسرائيلية مشتركة، قوامها أن العالم العربي منقسم على نفسه، فاستنادا إلى مواقف بعض الدول العربية إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف ٢٠٠٦ - التي انتقدت حزب الله ووصفت إقدامه على أسر الجنود الإسرائيليين بأنه مغامرة غير محسوبة وأنه يعمل لحساب إيران وليس لبنان - برزت إسرائيل والولايات المتحدة لاحقا بالقول إن العالم العربي منقسم بين متشددين ومعتدلين، وإن إسرائيل يمكن أن تشكل مع المعتدلين المقترضين جبهة لمواجهة النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة، والذي يشكل بدوره قاعدة انزعاج للعديد من الدول العربية، وأيضا قاعدة انزعاج للسياسات والمصالح الأمريكية في المنطقة، وفي مقدمتها ما يجري في العراق.

معنى هذه الرؤية، التي سعت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إلى تسويقها عربيا، لاسيما في الفترة التالية لعدوان إسرائيل على لبنان - والتي زادت وتيرتها في الفترة السابقة مباشرة على انعقاد قمة الرياض - أن الأولوية لم تعد لعملية السلام، سواء في المسار الفلسطيني أو السوري، بل هي لتجسيد وتكريس انقسام راسي بين العالم العربي وبعضه، وخلق محورين متعارضين داخله، ويسمح لاحقا بأن يكون مقدمة لتطبيع بين إسرائيل والمعتدلين العرب، حسب المفاهيم الأمريكية. وقد جاءت

التصريحات الإسرائيلية، التي أشارت إلى إمكانية قبول المبادرة في نصها السعودي الأصلي الذي طرحت به قبل أن تعاد صياغتها وتصيغ مبادرة عربية في قمة بيروت ٢٠٠٢، في محاولة لاستقطاب السعودية ناحية الأفكار الإسرائيلية - الأمريكية الخاصة بتقسيم النظام العربي من ناحية، والدخول في مواجهة سافرة مع إيران من ناحية أخرى

إلى جانب هدف ربط إسرائيل بنصف العالم العربي، وبفتح هذا الأخير للدخول في مواجهة مع النصف العربي الآخر، يمكن أن نلاحظ أهدافا أمريكية - إسرائيلية أخرى، منها تخفيف الضغوط على إسرائيل - أيا كانت الحكومة التي تدير شئونها - بشأن استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية، وترحيل مهمة المفاوضات من أجل التسوية إلى مدى زمني بعيد، بما يتيح عمليا لإسرائيل قضم المزيد من الأراضي الفلسطينية ونهوها، والتجاهل التام لأي مفاوضات مع سوريا، التي تضع الولايات المتحدة هدف محاسبتها وفرض عقوبات عليها قبل أي شئ آخر. ذلك كله في ظل إعادة صياغة الصراع الحاكم في المنطقة لكي يكون بين العرب وإيران أي العروبة ضد الفارسية بمحمولاتها السياسية والدينية والطفلية وليس بين العرب وإسرائيل بمعانيه القومية والوجودية

نحو تغيير أولويات المنطقة العربية :

مجمال هذه الأهداف كان يعني تغييرا جذريا في خريطة التحالفات في المنطقة، وفي تغيير أولوياتها من التسوية والسلام وبناء الدولة الفلسطينية، إلى ترسيخ الانقسامات العربية - العربية، والعربية - الإقليمية ومحاصرة إيران، وإغراق المنطقة في صراع مذهبية وطفانية، وتشكيل حاجز عربي يحول دون محاسبة إسرائيل مهما تحسف الاحتلال مع الحقوق الفلسطينية.

هذا التصور الشامل وجد تعبيراته الواضحة فيما قاله أولمرت قبل انعقاد قمة الرياض، حين دعا - في حديث صحفي مع جريدة هآرتس الإسرائيلية - إلى أن يكون الجهد العربي العام موجها نحو ما وصفه بالعدو الجديد - إيران - بحيث تتوقف طهران عن استقلال القضية الفلسطينية لتحقيق طموحاتها الإقليمية، مشيرا إلى أن بلاده يجب أن تستغل الفرصة وتجمد كل المشاكل الجانبية في سبيل مكافحة القنبلة الإيرانية، وحتى لا يفاجأ الجيش الإسرائيلي ويجد نفسه في مواجهة دبابات وطائرات وصواريخ إمبراطورية إيرانية تمقد من العراق حتى الحدود اللبنانية - السورية، ومحبذا في الوقت نفسه أن تبدأ بلاده بإقامة ما سماه "حاجزا سياسيا مع الدول العربية المعتدلة من أجل صد خطر التوسع الإقليمي لنظام الملالي".

مساع لنصف المبادرة :

مع اقتراب موعد قمة الرياض، تصاعدت الدعوات الإسرائيلية والأمريكية بأن تعمل القمة على تغيير بعض بنود المبادرة، حتى يمكن أن تقبلها إسرائيل، وركزت هذه الدعوات على امرين جوهريين، الأول: شطب عدد من بنود المبادرة وهي حق العودة للاجئين الفلسطينيين المنصوص عليه في القرار الدولي ١٩٤٨ لسنة ١٩٦٧، وأن تصبح القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، وحدود عام ١٩٦٧ كحدود للدولة الفلسطينية المقترحة. والثاني: أن يعاد ترتيب البنود الباقية بحيث يأتي التطبيع والمصالحة مع إسرائيل قبل أي

شئ آخر. أي قبل التفاوض وقبل حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة الواردة في بنود المبادرة العربية.

مثل هذه الدعوات كانت تعنى بالأساس نفس الأسس والمبادئ التي قامت عليها المبادرة العربية، والتي استندت إلى التبادلية، ممثلة في مبدأ الأرض مقابل السلام، وأن يكون إنهاء الصراع بين العرب وإسرائيل بعد حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة تبعاً لما حددته المبادرة نفسها في دولة فلسطينية، أي أن يتصالح العرب مع إسرائيل اعترافاً وتطبيعاً للعلاقات حين تتنازل إسرائيل وتنتهي احتلالها للأراضي الفلسطينية وتقبل بدولة فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧ عاصمتها القدس، وأن يكون هناك حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار ١٩٤.

من المؤكد هنا أن مثل هذه الدعوات لم تكن بعيدة الصلة عن التصور الأمريكي - الإسرائيلي المشترك - المشار إليه آنفاً - بالعمل على ترسيخ انقسام راسي في العالم العربي، ووضع أولوية الصراع مع إيران قبل أية أولوية أخرى، مع ترسيخ الغموض فيما يجب أن تقدمه إسرائيل للعرب إذا ما تجاوبوا مع دعوتها إلى إعادة صياغة المبادرة، وهو ما كان يعني إنهاء المبادرة عملياً دون أي مقابل، وتضييع الحقوق الفلسطينية إلى الأبد، وتوفير مظلة حماية عربية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وهو ما لا يمكن لأي قائد عربي أن يقبله، لأن ثمنه المباشر سيكون باهظاً جداً.

الرد العربي .. التفعيل ومشكلاته :

وفقاً لما قررته قمة الرياض، فإن المبادرة العربية لم تطرح للنقاش، وأعيد تأكيدها كما هي بكل بنودها دون تغيير أو إعادة صياغة، مع الدعوة إلى تفعيلها وتحولها إلى أساس لتحرك عربي من أجل إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي، وفي هذا الموقف العربي الجماعي، تبلورت المصلحة العربية في أكثر من جانب. فمن ناحية أولى، لم يقع العرب في الفخ الأمريكي - الإسرائيلي الساعي إلى تقسيمهم وإغراقهم في حرب أهلية. ومن ناحية ثانية، تمسك العرب بأن الأولوية هي للحقوق الفلسطينية المفصلة في المبادرة من دولة مستقلة وعاصمتها القدس، والحل العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة. ومن ناحية ثالثة، أغلق العرب باب الصراع والمواجهة مع إيران. ورابعاً، ألقى العرب الكرة في الملعب الإسرائيلي وشكلوا نوعاً من الضغط السياسي والمعنوي على حكومة أولمرت والإدارة الأمريكية معاً.

هذه الدلالات الإيجابية في حد ذاتها، التي انطوى عليها موقف قمة الرياض الذي أعاد إطلاق المبادرة العربية للسلام دون أي تغيير، لا تعني أنه توجد تحديات وعقبات تواجه المبادرة. ففي قرار القمة دعوة إلى التفعيل، وهو ما يمكن فهمه بأنه اتخاذ إجراءات وخطوات عربية جماعية من أجل تحويل بنود المبادرة إلى أساس لمفاوضات جدية مع إسرائيل، وصولاً إلى تسوية تاريخية معها بشأن الحقوق العربية وتحرير الأراضي المحتلة وبعد ذلك قبول إسرائيل كعضو طبيعي في المنطقة. وهنا، يطرح التساؤل نفسه: كيف يكون مثل هذا التفعيل؟

وفقاً لقرار قمة الرياض، فقد تم تكليف اللجنة الوزارية العربية الخاصة بمبادرة السلام بمواصلة جهودها وتشكيل فرق عمل لإجراء الاتصالات اللازمة مع الأمين العام للأمم المتحدة والدول

الأعضاء في مجلس الأمن والرباعية الدولية والأطراف المعنية بعملية السلام من أجل استئناف عملية السلام وحشد التأييد لهذه المبادرة، وبدء مفاوضات جادة على أساس المرجعيات المتفق عليها. وهو القرار الذي أوضح أن مستويات التحرك العربي ستكون في اتجاهات مختلفة، ولكنها ستشمل كل الأطراف المعنية بعملية التسوية، وعلى وجه الخصوص القوى الكبرى والمنظمات الدولية. وهنا، ظهرت المشكلة العملية الأولى، وهي كيف سيتم الاتصال بإسرائيل، وجاءت الإجابة في الاجتماع الأول للجنة المكلفة بتفعيل المبادرة، الذي عقد في القاهرة في ١٨ أبريل ٢٠٠٧، حيث تم تكليف كل من مصر والأردن، باعتبارهما دولتين عربيتين لهما علاقات مباشرة مع إسرائيل، بالاتصال بها لغرض قبول المبادرة وإقناعها بأنها فرصة تاريخية يجب اغتنامها من أجل استئناف عملية السلام. وفي سياق هذا التكليف، عقد في العاشر من مايو ٢٠٠٧ بالقاهرة أول لقاء بين وزيرى خارجية مصر والأردن ووزيرة الخارجية الإسرائيلية، والذي يمكن اعتباره بصورة ما أول اتصال غير مباشر بين الجامعة العربية والدولة العبرية. ولكنه من الناحية العملية، لم ينتج شيئاً محدداً، فلا الوزارة الإسرائيلية تحدثت عن المبادرة بصورة مباشرة، واقتصرت قولها على أن مجرد اللقاء كان تاريخياً ووصفت المبادرة بأنها أفكار عربية، ولا الوزيران العربيان اعتبرا أن مهمتهما قد انجزت، بل اتفقا على لقاءات أخرى بين تل أبيب وعمان، فيما يعني أن لقاء القاهرة كان مجرد لقاء أول افتتاحي بلا جدول أعمال واضح لما بعده.

ومن ثم، يبدو من الصعوبة بمكان القول إن هذا اللقاء يمهّد لعملية سلام وفقاً لبنود المبادرة، أو إن إسرائيل تجهز نفسها للتعامل مع المبادرة بصورة إيجابية، فلا المؤشرات الإسرائيلية تشير إلى ذلك، ولا وضع حكومة أولمرت ينبئ بشئ من هذا أو ذاك، ولا الوضع الذي تواجهه إدارة الرئيس بوش في العراق يسمح لها بأن تتدخل في عملية معقدة كتسوية الصراع العربي وفقاً لبنود المبادرة العربية. كما أن خبرة المفاوضات العربية - الإسرائيلية والدور الذي تقوم به الولايات المتحدة يوضحان أنهما معنيتان بإرباك العالم العربي والضغط عليه للحصول على مزايا مختلفة دون ثمن تقدمه إسرائيل. وما دام توازن القوى على الأرض يميل إلى الطرف الإسرائيلي، فإن المناورة والانتفاف واستهلاك الزمن ستكون هي سيد الموقف.

إضافة إلى ما سبق، فإن "التفعيل" العربي للمبادرة لم يأخذ حقه بعد في صورة عملية اتصالات مكثفة ومتتالية مع الأطراف الدولية المعنية بالمفاوضات والتسوية. أما عملية تعزيز الوضع الفلسطيني ورفع الحصار عن المؤسسات الفلسطينية، فتكاد تكون مجمدة، والنتيجة أن الجهد العربي الذي بشرت به قمة الرياض لم يتضح بعد حتى بعد مرور ما يقرب من ثلاثة أشهر كاملة على انتهاء القمة، وهذا بدوره مؤشر سلبي يجد إجابته في أن الوضع العربي، وفي قلبه الوضع الفلسطيني - وبالرغم من التحركات العربية قبل القمة وبعدها والتي استهدفت بناء حالة توافق عربي ذات أرضية صلبة نسبياً - ما زال بحاجة إلى مزيد من التماسك الذاتي، قبل أن ينطلق في مهمة تاريخية كبرى تستهدف تحرير فلسطين وتشكيل نظام إقليمي عربي وشرق أوسطي جديد.



في الذكرى الثلاثين لرحيله .. قراءة في فكر على شريعتي

د. وليد محمود عبد الناصر *

وتحليل آراء شريعتي بشأن ممن تكون الطليعة: رجال الدين أم المثقفون من خارج صفوف المؤسسة الدينية. كما أن التغيير الذي يشر به شريعتي كان يستوجب وأخذاً في الاعتبار، خصوصيات الحالة الإيرانية، وإعادة تفسير وتحديث، وربما تطوير، مفاهيم تقليدية شيعية، وهو أمر حاول شريعتي نفسه القيام به. كما أن هذا التغيير يتطلب أن يتم تحليله كجزء من إطار أعم ومن ظاهرة أكثر ديمومة واستمراراً.

وبناء على ذلك، قام شريعتي بتطوير وتوضيح تصور شامل للتاريخ وتطوره وللحضارة الإنسانية ومساراتها، حتى يتمكن من تقديم أفق عريض يمكن أن يندرج طرح شريعتي للتغيير في إطاره وفي هذا السياق المفاهيمي، حلل الدكتور على شريعتي دور مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، وكذلك تعرض لدور التفسيرات المختلفة للآيات في توجيه حركة التاريخ ثم سأنقل إلى محاولة قياس مدى تأثيرات الفكر الغربي بتنوعاته المختلفة - بما في ذلك الماركسية - على فكر شريعتي في ضوء الدور المهم الذي لعبه هذا الفكر في الثورة الإيرانية، وفي التأثير على تطورات ما بعد الثورة هناك.

ولكنه يبقى مسئولية علمية وموضوعية، فكرية وتاريخية، يتعين القيام بها لتعريف الكثيرين بالطابع الإسلامي التقدمي لفكر شريعتي، وإلى أي درجة مثل فكره مشروعاً بديلاً للمشروع الفكري الذي جسده الراحل آية الله الخميني، وأثر في آخرين من أبناء النخبة السياسية والثقافية، وهي مهمة سنحاول هنا القيام بها.

وسأبدأ هنا بعرض شامل وموجز في أن واحد لحياة الراحل الدكتور على شريعتي، وللسياق السياسي والاجتماعي الذي كان يطرح فيه فكره وكتساباته ونشاطه، وذلك أملاً في أن يساهم هذا العرض في تحسين قدرتنا على التعرف على فكر شريعتي وتحليله بشكل نقدي يسمح بإدراك البعد الإسلامي التقدمي في المشروع الفكري له. وعقب ذلك، سأنقل إلى تحليل تصور شريعتي لمفهوم التغيير، وشروط تحققه، سواء المتعلقة بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، أو البنية الفوقية الأيديولوجية، وكذلك دور ومسئولية كل من القيادة والطليعة والجمهير في إحداث التغيير. كما أنه من المهم عرض

إن الاقتراب من
محاولة تحليل فكر المفكر
الإيراني الراحل الدكتور
على شريعتي (١٩٣٣-
١٩٧٧) في حد ذاته، أو في
إطار التأثيرات الفكرية
التي تعرض لها، أو أخذاً
في الاعتبار الظروف
السياسية والأوضاع
الاجتماعية والثقافية التي
كانت سائدة في إيران
خلال حياة شريعتي - هو
أمر شديد الصعوبة.

(*) كاتب وببليوماسي مصري .

يعلم الاجتماع الماركسي وبالمستشرق الفرنسي كوى ماسينيون وبفلاسفة ومنظرين ثوريين، مثل روجيه جارودي (قبل اعتناقه الإسلام بسنوات) وفيلسوف الوجودية الأبرز جان بول سارتر، و"أرنستو تشي جيفارا" (٤). وفي باريس، اكتشف شريعتي أن أيا من الأيديولوجيات التي درسها لا تستطيع أن تفهم بشكل كامل واقع وخصوصية ظروف العالم الثالث بصفة عامة، والعالم الإسلامي بشكل خاص.

وفي بداية عام ١٩٦٤، عاد شريعتي إلى إيران وتم اعتقاله فوراً. وعقب تحقيق قصير، سمح له بتدريس العلوم الإنسانية في كلية الزراعة، إلا أنه فوجئ بعد فترة وجيزة بقبول تعيينه محاضراً في قسم الاجتماع بجامعة مشهد، كما كان يعطى عدداً كبيراً من المحاضرات في مؤسسات وأماكن متعددة عبر مختلف أرجاء إيران. وقد حضر عدد متزايد من طلاب المدارس العليا والجامعات الحديثة هذه المحاضرات، خاصة تلك التي كان يلقيها شريعتي في قاعة "حسينية إرشاد" التي أنشأها أنصار حركة تحرير إيران عام ١٩٦٧. ويجب على المرء، ربط آراء شريعتي بمسألتين، هما: الحضور المكثف لعملاء الاستخبارات الإيرانية (السافاك) في صفوف مستمعيه، ورغبة شريعتي في أن تعرض رسالته على أكبر عدد ممكن من الناس، خاصة الشباب. وفي عام ١٩٧٣، تعرض شريعتي للاعتقال ثم أفرج عنه في مايو عام ١٩٧٧، نتيجة ضغط الرأي العام العالي وبشرط مغادرته إيران (٥). وقد ساهم اعتقال شريعتي في انتشار (وسع لخطبه المسجلة على شرائط وكتابات) عبر إيران. وقد غادر على شريعتي إيران إلى لندن في يونيو ١٩٧٧، ثم توفي فجأة بعد أيام من وصوله إلى لندن، إما بسبب أزمة قلبية، كما ذكر النظام الشاهنشاهي، أو نتيجة دس أحد عملاء السافاك له السم في الطعام، كما ذكر أنصاره والمعارضة الإيرانية حينذاك.

ثانياً- نظرية الدكتور على شريعتي حول التاريخ والحضارة الإنسانية :

عرف الدكتور على شريعتي التاريخ بوصفه "مسار على الجماهير الشعبية أن تسير فيه حتى تستطيع إعادة اكتشاف دورها، وقيمتها الحقيقية وحقوقها، وبالتالي تحديد طبيعة ما تواجهه من كوارث ومن سبب فيها من أعداء. ومن خلال هذا الطريق، تتمكن الجماهير في نهاية الأمر من التغلب على نقاط ضعفها والإطاحة بالأنظمة والقوى التي تحول بينها وبين الحصول على السلطة والثروة وتحقيق العدالة (٦).

وقد رأى الدكتور شريعتي في آلاف السنين من التاريخ الإنساني أجبالاً من البشر تأتي وتذهب، ولكن تبقى العبودية. وكان للتاريخ دائماً موضوع واحد حسب شريعتي: التناقض المستمر والحرب الدائمة بين معسكرين متناقضين. وقد بدأت هذه الحرب منذ بدء الخليقة، وستنتهي فقط بنهاية الزمان. فقد كانت البداية هي الصراع بين ولدي آدم عليه السلام: هابيل وقابيل. ولم يوافق شريعتي على التفسير التقليدي بأنه كان صراعاً أخلاقياً، بل رأى فيه صراعاً طبقياً. وقد مثل هابيل معسكر الأخوة الإنسانية والملكية المشتركة لوسائل الإنتاج، أي - بإيجاز - مثل المجتمع "التوحيدي" الذي يعكس على الأرض وحدانية الإله الواحد. وعلى الجانب الآخر، مثل قابيل البدايات

رغم الإقرار بالتأثيرات العقائدية والأيديولوجية المختلفة على أفكار وآراء المفكر الإيراني الراحل الدكتور على شريعتي (١٩٣٣ - ١٩٧٧) وبخصوصية الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نشأ وتطور في إطارها هذا المفكر، فإنه مما لا شك فيه أن الدكتور شريعتي قد لعب دوراً تاريخياً في إحياء بل وإعادة تفسير الفكر الإسلامي - خاصة الشيعي - من منظور تجديدي. وفي السياق نفسه صاغ طرحاً إسلامياً تقديمياً لا يخلو من خصوصية شيعية.

أولاً- خلفية تاريخية عن الدكتور على شريعتي :

ولد الدكتور على شريعتي في قرية مازينان في إقليم كبير الصحراوي الواقع شرق إيران عام ١٩٣٣، وكان والده السيد محمد تقى شريعتي داعية إسلامياً، أمضى أربعين عاماً من حياته في الدعوة للدين الإسلامي على أسس علمية وتقدمية، وقد انضم لاحقاً إلى حركة تحرير إيران ذات التوجه الإسلامي الإصلاحي والتنويري، التي أسسها كل من المهندس مهدي بازرجان، أول رئيس لوزراء إيران عقب ثورة ١٩٧٩، وآية الله طالقاني - رجل الدين ذو التوجهات الإسلامية التقدمية - وقد تأثر الدكتور على شريعتي بأفكار والده (١). وفي سن الثامنة عشرة، عمل على شريعتي كمدرس بمدرسة ثانوية، بينما كان يواصل دراسته في كلية المعلمين في مشهد، وكان يقرأ بشكل مكثف ليتعلم اللغة الفرنسية ولغات أجنبية أخرى (٢).

وفي نهاية عقد الأربعينيات من القرن الماضي، انضم على شريعتي ووالده إلى جماعة صغيرة من المثقفين سميت بجماعة "الاشتراكيين الذين يخشون الله" (نهضت خوفاً بارستان سوسياليست) والتي كانت إحدى أبرز الجماعات المعارضة لحكم الشاه عقب انقلاب عام ١٩٥٢، الذي دبته المخابرات المركزية الأمريكية ضد الحكومة الوطنية للدكتور محمد مصدق (٣). وشكل هذا الدور دليلاً مبكراً على توجهات تقدمية لدى الدكتور على شريعتي واستعداده لتقبل مفاهيم ذات جذور غربية مثل "الاشتراكية". وقبل مغادرته إيران إلى فرنسا في منحة علمية لدراسة التاريخ وعلم الاجتماع الإسلامي عام ١٩٥٨، ترجم الدكتور على شريعتي إلى الفارسية كتاب "أبوذر القفاري" للكاتب المصري عبد الحميد جودة السحار. وكان أبوذر - كما هو معروف - أحد الصحابة الذين جاهدوا ضد التباين الاقتصادي والاجتماعي اللذين بدا يظهران في المجتمع الإسلامي عقب وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - خاصة منذ حكم معاوية بن أبي سفيان.

وفي باريس، أمضى الدكتور على شريعتي فترة خمس سنوات، ودرس الفلسفات السياسية الراديكالية، وانضم إلى فرع حركة تحرير إيران في باريس، وساهم بمقالات في النشرة التي كانت تصدرها جبهة التحرير الوطني الجزائرية باللغة الفرنسية. في باريس أيضاً، كان اهتمام الدكتور على شريعتي متركزاً على العمل الفكري وليس التحريض السياسي أو التظاهر أو إطلاق الشعارات، وكلها ممارسات دأبت عليها المعارضة الإيرانية في الخارج. ففي باريس، قرأ شريعتي لـ "فرانز فانون" وتعلم منه أفكاراً حول التفريق الثقافي والتأثيرات النفسية السلبية التي أتت بها الظاهرة الاستعمارية، كما تأثر الدكتور على شريعتي

الأولى للملكية الفردية - ثم فيما بعد الاحتكارية - والتزيف الديني. والتعدي على حقوق الآخرين، والتفرقة بين الحكام والمحكومين. ومنذ هزيمة هابيل، ساد معسكر قابيل وهياكله التاريخ الإنساني (٧). ويعكس التفسير الماركسي، فقد رأى شريعتي أن السلطة السياسية هي التي أتت بالملكبة الخاصة، وإن كان أقر بأن الأخيرة هي التي منحت الديمومة والشرعية للسلطة السياسية.

وقد أفرز هذا الصراع طبقتين: المستكبرين والمستضعفين - طبقاً لرؤية شريعتي - أي الحكام والمحكومين. وقد استخدم كلا المعسكرين الدين: استخدمه معسكر قابيل كإداة للخداع ولتبرير الوضع القائم، وللإستيلاء على السلطة السياسية والمنافع الاقتصادية والاجتماعية. أما معسكر هابيل، فقد اعتبر الدين أداة للتوعية والعدل، ولتبرير الثورة (٨). ورغم أن الفارق بين المعسكرين هو في الأساس اقتصادي/ اجتماعي طبقاً لتفسير شريعتي - وهو مماثل للتفسير الماركسي - فإنه بينما تحدث كارل ماركس عن خمس مراحل في التاريخ الإنساني، فقد اكتفى شريعتي بالحديث عن معسكرين، يضم الأول مراحل العبودية والإقطاع والرأسمالية، بينما يضم الثاني الشيوعية البدائية والنهائية. وبالتالي، فإن معيار التمييز عند شريعتي كان نمط الملكية، وليس شكل العلاقات الاجتماعية أو أدوات الإنتاج، كما كان الحال عند ماركس.

وحسب شريعتي، فقد احتكر معسكر قابيل كل شيء - ماديًا كان أو غير مادي - في هذه الحياة. وقد عبر القرآن عن معنى هذا المعسكر في قصة النبي موسى عليه السلام من خلال الثلاث: فرعون رمز السلطة السياسية، وقارون رمز الثروة الاقتصادية، وهامان رمز المؤسسة الدينية الرسمية (٩).

وإذا أردنا أن نغوص في أعماق مفهوم الدكتور علي شريعتي للتاريخ، باعتباره صراعاً طبقياً مستمراً، فعلينا أن نشير إلى رؤيته النقدية للحضارات الإنسانية. فقد رأى شريعتي أن جماهير المستضعفين هي التي أقامت صروح هذه الحضارات مثل أهرام الجيزة في مصر، إلا أن أحداً لم يذكر لهم هذا الدور، ونسبت هذه الحضارات للطبقات الحاكمة التي مارست القمع ضد هذه الشعوب. وفي كل الحضارات، حارب المستضعفون بعضهم بعضاً عبر حدود وطنية دون وجود أسباب للعداء فيما بينهم، وإنما حاربوا لحساب حماية مصالح قاهريهم ومستغلبهم في كل قطر، حتى ولو على حساب مصالح المستضعفين أنفسهم (١٠). ويستنتج شريعتي بالتالي أن حياة وازدهار هذه الحضارة يتحققان فقط على حساب حياة البشر العاديين.

إلا أن الدكتور علي شريعتي قد وجد تأثيراً إيجابياً لهذه الحضارات القديمة، وهو أنها تذكر البشر دائماً بأن الاستغلال والقهر والتجارب الطبقي هي ظواهر إنسانية دائمة يجب على البشرية محاربتها.

وقد انتقد شريعتي من سماهم "أنبياء الأرض"، مثل بوذا وكونفوشيوس، الذين زعموا أن لهم رسالة، وأعطوا المستضعفين أملاً في الخلاص، إلا أنهم سرعان ما تخلوا عن رسالتهم وخانوا ثقة جماهيرهم، أو تخلوا عن الحياة الدنيا أو اتجهوا

ناحية القصور، أي انحازوا لجانب الأغنياء. وقد استمر - تزايد - الاستغلال، لأنه كان على المستضعفين مع أولئك "الأنبياء" أن يحملوا مزيداً من الأحجار لبناء المعابد بغير القصور، وأن يحاربوا حروباً دينية بجانب الحروب السياسية ولم يجنوا من أي منها فوائد تذكر. وقد أصبح الكهنة جزءاً من الطبقة التي تمارس القمع والاستغلال (١١).

ورأى شريعتي أنه عندما اقترب الفقراء من نقطة الاقتناع بأن "الإله" يحقرهم، أرسل الله رسول الإسلام - صلى الله عليه وسلم - ليعلن أن الله يعد عباده المحرومين المقهورين على الأرض بالخلاص والرحمة والبركات، ويعدهم بأنهم سيكونون رثة الأرض. عندئذ، اتبع العبيد وكل من تعرض للاستغلال الدين الإسلامي وعاش الرسول - صلى الله عليه وسلم - عاملاً في إطار من المؤمنين العاملين. إلا أنه بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - اندلعت حروب مقدسة جديدة باسم الإسلام وموجهة ضد المستضعفين ومن يدافع عنهم، وفي مقدمتهم الإمام علي بن أبي طالب الذي تعرض هو وأهل بيته للمذابح (١٢). وهذا، تبرز بوضوح الخصوصية الشيعية في فكر علي شريعتي.

واعتبر شريعتي أن المساجد الفاخرة التي بدأت تبني على حساب الفقراء ما هي إلا معابد جديدة، وتعرض أبناء وبنات المحرومين للاستعباد على أيدي الأرستقراطية القبلية القرشبية التي سبق للرسول - صلى الله عليه وسلم - في رأى شريعتي - أن حارب ضدها. واعتبرت تلك الأرستقراطية نفسها وريثة النبي، أي صاحبة الحق في السلطة والثروة. ومنذ ذلك الوقت، بدأ حكام المسلمين في اعتبار أنفسهم خلفاء الله على أرضه، مؤيدين في ذلك من قبل مؤسسة دينية رسمية انتهازية، واتجه الحكام والعلماء المواليون لهم إلى قمع عامة المسلمين تحت شعار تطبيق شريعة الله ورسوله (١٣). إلا أن شريعتي عبر عن اقتناعه بأن الفقراء نجحوا في الحفاظ على التفسير الصحيح للإسلام الذي آمنوا به ودافعوا عنه: أي تفسير أبي ذر الغفاري (١٤). وهذا، يظهر أن شريعتي - ورغم تأثره البالغ بخصوصية الشيعة - بات متفتحاً على شخصيات تاريخية إسلامية من خارج صفوف الشيعة مثل أبي ذر.

وأقر شريعتي أن نفس القاعدة المذكورة سلفاً انطبقت على التشيع. فرغم بداية التشيع كصرخة ثورة في وجه تفسير الأمويين الفاسد للإسلام، فقد تحول التشيع إلى معسكرين التشيع العلوي الثوري والمناضل من أجل العدالة - كما مثله الإمام علي، والإمام الحسين وبقية أئمة الشيعة - والتشيع الصفوي - نسبة إلى الأسرة الصفوية التي حكمت إيران في القرن الخامس عشر الميلادي - والتي جعلت من التشيع ديناً شعائرياً له مؤسسة رسمية من رجال الدين، تبرر الممارسات القمعية والاستغلالية لحكم الأسرة الصفوية. وقد حول الصفويون التشيع من دين معنى بالمسائل السياسية والاجتماعية إلى دين مقتصر على تناول الدار الآخرة (١٥). وقد منح شريعتي هذا التشيع الصفوي اللقب نفسه الذي منحه كارل ماركس للأديان بصفة عامة: أفيون الشعوب.

وقد استعرت انتقادات الدكتور شريعتي للحضارات الإنسانية لتشمل - كما هو متوقع من مفكر إسلامي -

ورأى شريعتي أن أي مجتمع يتبع العقيدة التوحيدية سيسير على النهج نفسه الذي سارت عليه الأمة الإسلامية في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهو الحركة المستمرة نحو العدالة والتضال المشترك من أجل الأخوة الإنسانية والاقتصادية ونحو الملكية العامة لوسائل الإنتاج وبناء المجتمع اللا طبقى (٢٠). وقد قدم الدكتور شريعتي سببين لدعم وجهة نظره بأن الإسلام يجب أن يكون أيديولوجية الثورة، أولاً: إن المجتمع الإيراني مجتمع متدين، يشارك جميع أبنائه في نفس المعتقدات والوعي الدينى. ثانياً: إن الإسلام هو الذى ألهم الرسول - صلى الله عليه وسلم - الثورة ضد الأرستقراطية وملاك العبيد وتجار قریش الأثرياء (٢١).

فالأيديولوجية الإسلامية - فى رأى شريعتي - هى القادرة على بناء مجتمع مثالى وبالتالي إنسان مثالى. وسيعكس هذا المجتمع وحده الفكر والحركة بشكل متكامل وليس متناقضاً، ويجمع بين الروحى والمادى بشكل منسجم، كما يوحد بين الإنسان ومجتمعه والكون بأسره فى اتجاه الكمال. وقد عبر الدكتور على شريعتي عن الأمل فى أن يصبح علم الاجتماع الإسلامى، الذى عمل على تطويره، أداة لتحليل الأيديولوجية الإسلامية ولفهم المجتمعات الإسلامية المعاصرة - خاصة المجتمع الإيراني - وتقرير ما تحتاج إليه من إصلاح وتغيير على مستوى العقائد والمبادئ الإسلامية (٢٢).

وقد تطلب تصور شريعتي للأيديولوجية الإسلامية مجهوداً كبيراً منه فى إعادة تعريف المفاهيم الشيعية الأساسية، حتى تعكس رسالة الإسلام الثورية والتقدمية، كما طرحها شريعتي. ويجب أن نعيد التذكير هنا بتفرقة شريعتي بين التشيع العلوى النقى، والتشيع الصفوى المشرش.

ففيما يتصل بمفهوم "الإمامة"، رفض الدكتور على شريعتي التفسير الصفوى لهذا المفهوم، باعتباره الإمام إلهاً صغيراً أو كائناً خارقاً للعادة، أو وسيطاً بين البشر والإله، ورفض تأجيل مناقشة كافة المسائل التى تخص الأمة ككل حتى عودة الإمام. وفى المقابل، دعا شريعتي إلى تنشيط الدور السياسى للجماهير، وذلك استعداداً لعودة الإمام الثانى عشر محمد بن الحسن العسكرى (القائب)، حتى يشعر بالسعادة - حين عودته من الغيبة - عندما يرى أتباعه يقلدون مثال الإمام على ويحاربون من أجل العدالة. ورأى شريعتي أنه فى ظل غياب الإمام، على الجماهير واجب حق تقرير أوضاعهم الروحية والاجتماعية تحت قيادة مستنيرة ومؤمنة ونقية (٢٣).

وقد هاجم شريعتي أيضاً التفسير الصفوى لفهوم "التقليد" بما يعنى الطاعة العمياء والامتيازات الخاصة لطبقة علماء الدين والإقرار باحتكارهم تفسير المذاهب الشيعية. وهذا، يقف شريعتي بوضوح ضد الوضع المؤسسى لرجال الدين وأى امتيازات يحصلون عليها. كما فسّر شريعتي مفهوم "العدل" باعتباره أن الإيمان بالله "العادل" يستوجب نضال المجتمعات الإنسانية ضد الحكومات أو الأوضاع الظالمة. وقد رفض التفسير الصفوى لـ "العدل" باعتباره تنفيذه مؤجلاً إلى الدار الآخرة، تاركاً هذه الحياة للحكام. مهما تكن درجة فسادهم، وباقياً فى حالة "انتظار" (وهو مفهوم شيعى آخر يعنى انتظار عودة الإمام القائب).

الحضارة الغربية وركز فى هذا السياق على نظم التعليم الحديثة التى تنتزع البشر من إنسانيتهم وتحتصر اهتماماتهم فى المكاسب المادية و"عبادة" أشخاص آخرين، وتحويل البشر إلى أدوات للنظريات "العلمية" الحديثة. فتحت شعار "الحرية"، حرضت الحضارة الغربية البشر على التخلص من أى مسئولية إنسانية أو اجتماعية أو أى قناعات عقائدية. وقد رأى شريعتي فى الحضارة الغربية الحديثة استعماراً لنفس أمراض الحضارات القديمة، خاصة تجزئة المستضعفين، والحرب فيما بينهم لصالح رخاء النخب الحاكمة. بالرغم من أن ولاءاتهم الأيديولوجية قد تكون فى حقيقة الأمر متماثلة. وفى ظل الحضارة الغربية الحديثة، لا تتعرض الجماهير فقط للاستغلال، إنما المثقفون أيضاً. فقد تحول المثقفون إلى خدم للأنظمة القمعية، وللأثرياء، وللألات، ويقدمون هذه الخدمات على حساب حياة الجماهير التى كان من المفترض أن يدافع المثقفون عنها (١٦).

ثالثاً - رؤية الدكتور شريعتي للعلاقة بين النظرية والتغيير الاجتماعى :

اعتبر الدكتور على شريعتي أن التغيير العقائدى هو شرط مسبق لتحقيق التغيير الاجتماعى، فالتغيير يجب أن يتبلور - أولاً - فى ضمير البشر، وإلا فإنه لن يتخذ أبداً شكل حركة اجتماعية. وقد استقى شريعتي من التشيع العلوى دروساً بضرورة الإعداد المعنوى والعقائدى والروحى للتغيير، كما وجد فيه تأكيداً على أهمية "الإيمان" بحتمية انتصار العدالة، وانتهاء القهر على أيدي حركة الجماهير التى تسرع من حركة التاريخ. وفى المقابل، عبر الدكتور شريعتي عن وجهة نظره بأن الثورة والتقدمية على المستوى الفكرى تبقيان بلا قيمة إذا لم تنعكس على مستوى المسئولية والالتزام الاجتماعيين للمثقف وعلى مستوى حركته السياسية (١٧). وبالتالي، عبر شريعتي عن اقتناع بجذلية التفاعل والعلاقة بين البنية الفوقية والبنية التحتية. بين النظرية والتغيير المجتمعى.

وبالنسبة لشريعتي، كان الإسلام هو أيديولوجية التغيير: الإسلام كروية شاملة للعالم وللواقع، وكمناهج لإخراج ما بداخل الإنسان من إبداع ونزوع نحو الكمال، على المستويين الفردى والجماعى. فالإسلام، يدفع بالإنسان الذى خلقه الله من الطين والروح بعيداً عن الطين وصعوداً نحو الروح، أى نحو الكمال، فى إطار عملية متواصلة لتحرير الذات والمجتمع. فقد آمن شريعتي بأن الكمال الفردى لن يتحقق بمعزل عن الكمال الجماعى (١٨).

وفيما يتعلق بشعوب العالم الثالث بصفة عامة، فقد اعتبر على شريعتي أن المهمة الأولى أمامهم هى إحياء هويتهم الثقافية المتميزة التى يشكل الدين ركيزتها الأساسية. وفيما يتصل بالمسلمين بشكل خاص - بمن فى ذلك الشعب الإيراني - فإن العقيدة الحقيقية التى يجب أن يتبعها الأفراد هى الإسلام "التوحيدي". وقد استخدم الدكتور شريعتي "التوحيد" هنا ليس بشكله التقليدى، أى الإيمان بالله الواحد، بل أيضاً امتد هذا المفهوم لدى شريعتي ليعنى أن الله الواحد خلق على الأرض ما يعبر عن وحدانيته: أى الإنسانية الواحدة دون أى تمايزات أو تناقضات، سواء قانونية أو طبقية أو عرقية أو اجتماعية (١٩).

كذلك، اعتبر الدكتور شريعتي احتفالات شهر المحرم الشيعية الخاصة بإحياء ذكرى استشهاد الإمام الحسين تحمل رسالة واحدة، واجب كافة الشيعة في النضال ضد الإمبريالية والصهيونية، والنهب الاقتصادي، والعنصرية والقهر والاستغلال. فحسب شريعتي، فإن احتفالات المحرم ليست صرخة من أجل الحسين، الضحية الفقيرة، ولكن من أجل الحسين الذي حارب واستشهد من أجل العدالة، ومثل حق الإنسان غير القابل للتصرف في المقاومة، وأعطى المسلمين درساً في مقاومة الخداع وعلماء الدين الزيفيين (٢٤).

ونلاحظ أن إعادة تفسير الدكتور شريعتي لبعض المفاهيم الشيعية الأساسية جاءت مختلفة إلى حد كبير عن تفسيرات الاتجاه العام للمؤسسة الدينية الشيعية. وفي كل ما طرحه شريعتي من تفسيرات، أكد أهمية المسؤولية الاجتماعية والتغيير الاجتماعي في إطار إعادة تفسير المفاهيم، بل والمنطق الإسلامي ذاته من منظور تقدمي.

رابعاً- تصور شريعتي للمجتمع التوحدي :

مثل المجتمع "التوحدي" نموذج المجتمع المثالي في فكر شريعتي، وهو يتصف بتعميق الجذور المعنوية والأخلاقية في عقول أفراد كضمانة وحيدة ضد الاستبداد والانتهازية، وكوسيلة لتحرير الإنسان من قيود الرغبات المادية والمصالح الخاصة. ولا تقتصر المساواة في المجتمع "التوحدي" على الناحية المادية، بل امتدت لتصبح تعبيراً عن أخوة إنسانية وسينشأ في هذا المجتمع أيضاً نظام عادل للإنتاج والتوزيع، وسيصبح العمل هو الوسيلة الوحيدة لاكتساب الرزق في الدنيا ولتحقيق السعادة في الدار الآخرة، حيث إن الله عز وجل اعتبر العمل الشريف عبادة في حد ذاته. وفي المجتمع التوحدي، سيختفي الجشع وتسود الحرية الروحية، وبالتالي عبادة الله، كما سيتم احترام حقوق الإنسان وحرية الفكر، باعتبار الكرامة الإنسانية ترقى على السياسة. كما سيختفي وجود المعتقلين السياسيين، والبيروقراطيات المتجمدة، وحكم الحزب الواحد أو الطبقة الواحدة. وركز شريعتي هجومه على المجتمعات التي تسودها ديكتاتورية الحزب الواحد، والتي غالباً ما تنتهي بديكتاتورية الشخص الواحد الذي يملك كل سبل الحياة للبشر ويحط من كرامتهم وحقوقهم. وذهب شريعتي إلى حد القول إنه في المجتمع التوحدي، سيسمح لمن يعارضون الله والأديان، أو يشككون في صحة المعتقدات الدينية للحكام، بالحياة وبالتعبير عن آرائهم (٢٥).

ورغم أن تصور الدكتور على شريعتي للمجتمع التوحدي يتصف بالمثالية، فإنه لا يذكر لنا بالتفصيل كيف سيتخلص المجتمع "التوحدي" من سيطرة البيروقراطية، أو الحزب، أو الطبقة أو الفرد، كما لا يقدم أي ضمانات قانونية مؤسسية بشأن تحول المجتمع إلى المرحلة اللا طبقية.

خامساً- النخبة والجماهير والقيادة في تصور شريعتي :

رأى شريعتي أن طبقة المثقفين (رشانفكران) هي الجديرة بقيادة التغيير السياسي والاجتماعي. وقد فضل شريعتي في هذا السياق المثقفين التقدميين الإسلاميين على العلماء التقليديين

والمثقفين الماركسيين والعامّة من المسلمين ففي رأي شريعتي فإن المثقفين الإسلاميين التقدميين هم وحدهم القادرين على تحليل الواقع الإسلامي، مستخدمين لغة تكون في وقت واحد مفهومة للجماهير، وكافية لتقديم تفسير شامل لهذا الواقع. مع إمكانية استخدام أدوات تحليل غربية (٢٦) إلا أن الدكتور على شريعتي لم يستبعد تضمين علماء الدين التقدميين المستقبليين ضمن "الطبقة" التي اقترحها. وقد جاء مفهوم شريعتي حول الطبقة قريباً من مفاهيم مماثلة طورها من قبل لينين في إطار الحركة الشيوعية، وسيد قلب في إطار الحركة الإسلامية إلا أن مفهوم شريعتي يقترب أكثر من مفهوم لينين في ضوء حبيته في الدور التقدمي والثوري لهذه الطبقة ولكن شريعتي لم يحدد تفصيلاً - الشكل التنظيمي الذي ستأخذه الطبقة، خاصة في ظل رفضه الذي سبق ذكره لحكم الحزب الواحد

وقد طالب شريعتي هذه الطبقة بأداء وظيفة مزدوجة. أولاً إعادة اكتشاف الأيديولوجية والمنهج واللغة السياسية للإسلام والتطبع بها. وفي إطار هذه العملية، على المثقفين الإسلاميين التقدميين النخلة عن ولائهم الطبقي، سواء كانت للطبقة العليا أو الوسطى، والنضال ضد التمايز الطبقي، والانضمام إلى صفوف المستضعفين. فقد اعتبر شريعتي أن إنساناً تقدمياً إذا وعى اجتماعي هو وحده القادر على الحفاظ على ولائه للتغيير الاجتماعي. وطالب شريعتي هؤلاء المثقفين أيضاً بالتحرك من التقاليد والعادات التي تعيق التحول الإسلامي الاجتماعي وأمر بضرورة انغماس هؤلاء المثقفين بشكل ما في النضال. ولا تحوّل كتاباتهم إلى أفكار أكاديمية بلا قيمة للآخرين بدلاً من التفاعل مع واقع النضال (٢٧) وربما شكل هذا نقداً ذاتياً من جانب شريعتي الذي غلب دوره في البعد الفكري والنظري على دوره في جانب النضال السياسي والاجتماعي.

أما الوظيفة الثانية لهذه الطبقة، فهي قيادة الجماهير في الثورة المزدوجة التي عليهم المرور بها لتحقيق التحرير الشامل الثورة الوطنية لإنهاء كافة السيطرة الأجنبية، وإحيا، الإرث الثقافي والهوية الوطنية للأمة، أي الإسلام، والثورة الثانية هي الاجتماعية لإنهاء كافة أشكال الاستغلال وإقامة المجتمع "التوحدي" (٢٨).

وقد حصر شريعتي مهمة قيادة التغيير الاجتماعي في (الروشانفكران) بسبب ما اعتقده من قدرتهم على إدراك التناقضات الداخلية للمجتمع من جهة، خاصة التناقضات الطبقيّة، ورفع درجة الوعي لدى الجماهير في الاتجاه الصحيح من جهة أخرى. بل إنه ذهب إلى حد اعتبار هؤلاء المثقفين وحدهم هم القادرين على تقديم التفسير الصحيح للإسلام، نظراً لأن شريعتي رأى أن الأفعال والسلوكيات، وليست القوى السلبية، هي علامة الإيمان الصحيح، وأن المسلمين التقدميين هم مسلمون أفضل من أولئك الذين يتفقهون في شئون دينهم، ولكنهم يتبنون مواقف محافظة في المجالين السياسي والاجتماعي. بل إن تعريف شريعتي للمسلم لم يقصره على الإيمان الذاتي بالله، ولكن بقدرته على المشاركة في النضال من أجل إقرار الحق (٢٩).

وعقب أداء طبقة المثقفين لهذه المهمة المزدوجة، دعاها الدكتور على شريعتي إلى أن تشكل، عقب انتصار الثورة، جماعة

مختلف اللاعبين في إطار عملية التحول السياسي والاجتماعي، فسنعرض هنا الجانب الثالث - بعد الطبيعة والجماهير - ألا وهو القيادة. فقد آمن الدكتور على شريعتي بأنه في المجتمعات المختلفة يلعب الأفراد - خاصة القادة - دوراً حاسماً في تحقيق التغيير (٣٤). إلا أن دور القيادة عند شريعتي يبقى محكوماً بآرائه بشأن الطبيعة. وقد أعطى مثليين إسلاميين للقيادة من منظور تاريخي، وهما الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري - رضي الله عنه - والإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. وهنا - مرة أخرى - يختلف شريعتي عن التيار العام التقليدي للفكر الشيعي، الذي يحصر أمثلة القيادة النموذجية في شخصيات أئمة الشيعة، ويتحدث شريعتي عن شخصية سنية هي "أبو ذر".

فقد رأى شريعتي في أبي ذر مناضلاً ضد تزيف النموذج الإسلامي المثالي بالشكل الذي حدث في عصر الأسرة الأموية، واعتبره رمزاً للصراع المستمر بين العدل والظلم، ورأى فيه تجسيدا للإنسان المسلم الكامل (٣٥). وبالنسبة للإمام علي، فقد أمضى حياته مناضلاً ضد المستغلين وضد التمييز بين البشر، ومع المحرومين والفقراء، وديفاعاً عن الثروة العامة، ورفع راية المساواة بين البشر في ملكيتهم لوسائل الإنتاج وفي تناسب معدلات استهلاكهم وبخولهم مع ما يقومون به من عمل. ورأى شريعتي أن الإمام علياً حاول من خلال هذه المواقف توفير الضمانات لبناء مجتمع توحدي. وتوه الدكتور شريعتي بشكل خاص برفض الإمام علياً لتبرير حرمان الطبقات الدنيا على أي أسس دينية، وباستخدامه الدين كذاتة لخلّص هذه الطبقات، ويكونه لم يحمل السيف دفاعاً عن نفسه وعائلته وجماعته العرقية، بل لتحرير الإنسانية بأكملها على المستويين الروحي والمادي. فقد تحدث الإمام علي عن "الله" المؤيد للمؤمنين الفقراء وليس للسادة المستكبرين. كما تحدث الدكتور على شريعتي عن الإمام علي باعتباره رجلاً عادلاً، وأن ورثته هم حملة الراية الحمراء: راية المستضعفين. ويذكر الدكتور شريعتي مستمعيه وقراءه بأن أصحاب القصور (في إشارة إلى الحكام) والمعابد (في إشارة إلى المؤسسة الدينية الرسمية) وكاتري الثروات هم الذين خانوا الإمام علياً، بينما بقيت الطبقات المحرومة على ولائها له. وتميز الإمام علي بالجمع بين وضوح وشمولية الرؤية العقائدية والعمل السياسي والاجتماعي الملتزم، كما عمل بيده لاكتساب رزقه، وحمل القرآن باليد الأخرى (٣٦). وقد رأى الدكتور شريعتي في كل هذه الخصائص للإمام علي شيئاً واحداً، هو أن الإمام علياً كان مؤمناً حقيقياً. وأعرب عن الأمل في أن يتخذ قادة التحولات الجذرية والمجتمع التوحدي من الإمام علي مثلاً أعلى للاقتداء به. وهنا، تبرز مرة أخرى غلبة الخصوصية الشيعية على الأطر المرجعية في فكر شريعتي السياسي والاجتماعي.

ولا شك في أن الدكتور على شريعتي قد قدم تصوراً متعمقاً وشاملاً لدور الطبيعة والجماهير والقيادة في إطار عملية التحول السياسي والاجتماعي، إلا أن الروابط فيما بين تلك الأطراف الثلاثة كانت الحلقة الأضعف في طرح شريعتي، كما أنها اتسمت بقدر كبير من المثالية، يناقض دروس التجارب التاريخية السابقة، بل والطبيعة الإنسانية ذاتها. ولم يقدم شريعتي ضمانات كافية لتحقيق التوازن بين تلك الأطراف الثلاثة.

منظمة تتمتع بديمقراطية داخلية وبرنامج تقدمي لمواصلة التغيير الاجتماعي، وصولاً إلى إنشاء المجتمع التوحدي. إلا أن شريعتي دعا إلى أن يتم انتخاب هذه الجماعة بواسطة الشعب. وأعطى هذه الجماعة واجب استنباط حلول إسلامية لمشاكل البشر، واختيار الأكثر استنارة من بين صفوفها ليكون القائد، وأعطاه حق قمع كافة معارضي النهج الإسلامي التقدمي، ومن يحاولون إفساد المجتمع أو سوء استخدام السلطة أو الثروة (٣٧).

ورغم محاولة شريعتي هذه لبلورة شكل وهيكل الجماعة التي ستكونها طليعة المثقفين ودعوتها لجمعية قيادة تلك الطليعة للتغيير، فإن مفهوم الطليعة هذا - وكما أثبتت التجارب الإنسانية السابقة - يحمل في طياته خطر التحول إلى نظام حزب واحد مستبد، وهو أمر نهى عنه شريعتي. ورغم محاولة طرح ضمانات تحول دون انتقال الطليعة إلى مرحلة الاستبداد من خلال الدعوة إلى انتخاب تلك الطليعة، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هو: هل تمنح الطليعة لـ "عامة المسلمين" حق الحكم عليها وتقرير أمورها؟ ومرة أخرى، تميل التجارب الإنسانية السابقة بصفة عامة إلى إعطاء إجابة سلبية على هذا التساؤل، وتصبح ضمانات الدكتور شريعتي أكثر عرضة للانتقاد في ضوء الحق الذي منحه للطليعة لقمع أي معارضة لها، بما قد يعتد ليسرى على قمع أي نوع من المسألة أو الرقابة الشعبية.

ويعد توضيح الأولوية التي أعطاهها شريعتي لدور الطليعة في عمليتي التغيير والتحول، فإنه من الإنصاف عرض الوجه الآخر للعملة، أي تصور شريعتي لدور الجماهير، فقد دعا شريعتي المثقفين إلى التفاعل مع الجماهير والعمل على رفع وعيها بدلاً من الانعزال عنها. وربما يكون شريعتي قد حاول من وراء ذلك الحد على تجنب تحول الطليعة إلى إطار بيروقراطي، مرة أخرى، كما حدث في تجارب سابقة. وقد فسر شريعتي الإشارة المتكررة في القرآن الكريم إلى تعبير "الناس"، باعتباره أن الله عز وجل جعل "الناس" أي مجمل الشعب، مسئولين عن مستقبلهم، وبالتالي أقر بهم كعامل أساسي في تحقيق التغيير الاجتماعي. وقد اتفق الدكتور شريعتي مع التقليديين في القول إن هناك قوانين إلهية ثابتة لا تتبدل في هذا العالم، وهي ما تسمى بـ "سنة الله". وطالب الشعوب بأن تكتسب وعياً بهذه السنن من جهة وبقاها الاجتماعي من جهة أخرى، حتى توظف هذه "السنن" لصالح تقدمها من خلال النضال المستمر (٣٨).

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن شريعتي رأى أن الله تعالى خاطب البشر في القرآن بوصف "الناس"، أي بوصفهم كياناتاً واحداً بدون تمييز، ولذلك على هؤلاء الناس النضال من أجل تحقيق هذه الدعوة وإنشاء مجتمع توحدي لا طبقي (٣٩). كذلك، فسر شريعتي الآيات القرآنية التي تتصل بالمسائل الاجتماعية، باعتبارها تستخدم كلمتي "الله" و"الناس" بشكل تبادلي، فإذا كان الحكم ملكاً لله، فهو ملك للناس كلهم وليس للحكام المستكبرين. وإذا كانت الثروة ملكاً لله، فهي أيضاً ملك للناس بأسرهم وليس للرأسماليين المستغلين. بل إن شريعتي يذهب إلى حد القول إنه إذا كان الدين نفسه جاء من عند الله، فهو ملك لعامة المسلمين، وليس للمؤسسة الدينية الرسمية المحافظة (٤٠).

وحتى تكتمل الصورة بالنسبة لتصور شريعتي للأدوار

سادسا - شريعتي والمؤسسة الدينية الرسمية :

من اللافت للنظر أن شريعتي مال إلى استبعاد رجال الدين من الطليعة التي طرحها، وفضل عليهم مثقفين إسلاميين تقدميين من غير صفوف رجال الدين ولا شك في أن قطاعات من المؤسسة الدينية كانت تحمل آراء سلبية تجاه شريعتي وفكره، فقد انتقدوا فيه الانتقال في شروجه من العلوم الاجتماعية الغربية إلى الإسلام بدلا من العكس. ورغم أن مجمل محتويات كتابات شريعتي هو موضوعات دينية، فإنه لا شك في أن أسلوب شريعتي وطريقة صياغته لأفكاره كانا غير تقليديين - ربما بسبب تعليمه الغربي ولقاءاته الفكرية مع مدارس غربية، وماركسية بشكل خاص. وكان شريعتي يتحدث في محاضراته عن شخصيات، مثل كارل ماركس وفرانز فانون وأسماء أخرى غير معتادة لعامة الإيرانيين، مما كان يثير عليه حقن التقليديين، بل وأحيانا غضبتهم الشديدة. كما أن اهتمام شريعتي بإعادة اكتشاف -أو إعادة تفسير بعض النصوص والتقاليد- وهو أمر لم يرغب ولم يقدر العلماء التقليديون على القيام به - قد نجح في جذب جيل كامل من الشباب الإيراني المسلم المتعلم تعليما غربيا إلى الإسلام. ولكنه لم يكن نفس إسلام المؤسسة الدينية الشيعية الرسمية. ونذكر بشكل خاص التوتر بين شريعتي وآية الله مطهرى، أحد أبرز المنظرين للجمهورية الإسلامية فيما بعد، ويرجع هذا التوتر إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية. أما السبب الذاتي، فهو أن مطهرى كان أكثر الحاضرين شعبية في "حسينية إرشاد"، إلا أن الأمر لم يستمر على هذا الحال بعد ظهور شريعتي، هناك. وأما السبب الموضوعي، فهو أن مطهرى كان يشك في "إسلامية" فكر شريعتي وكان يتهمه باستخدام الدين كأداة لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية لا تتصل به ومن جهة أخرى، انتقد شريعتي بشكل خاص - وفي مناسبات عديدة - الملا محمد باقر مجلسي، وهو أحد كبار علماء الحقة الصفوية في تاريخ إيران، باعتباره ممثلا للتشيع الصفوي، وجاءت هذه الانتقادات في وقت كان ينظر فيه مطهرى وعلماء كبار آخرون في إيران - وقت شريعتي - إلى مجلسي بقدر كبير من الاحترام، وباعتباره من قام بجهد تجميع "بحار الأنوار" التي جمعت التقاليد الشيعية (٣٧).

أما فيما يتعلق بآية الله الخميني، فنذكر أنه قال - عقب وفاة الدكتور علي شريعتي عام ١٩٧٧ وقبل انتصار الثورة في فبراير عام ١٩٧٩ - إن "تعاليم الدكتور شريعتي قد أثارت جدلا في صفوف رجال الدين، إلا أنها قادت الشباب وصغار المثقفين إلى الإسلام". ودعا إلى إعادة تقييم المسائل التي أثارها الدكتور شريعتي (٣٨).

وهذا يوضح أن الخميني كان واعيا بأن فكر شريعتي مثل تيارا إسلاميا مختلفا نوعيا عن فكر علماء الدين، وهو أمر عمد غالبية رجال الدين إلى إنكاره قبيل واثنا. وعقب انتصار الثورة في محاولة منهم لكسب أنصار شريعتي إلى صفوفهم بعد وفاته.

ونرى أن شريعتي أعاد صياغة الأيديولوجية الإسلامية - بخصوصيتها الشيعية - بشكل قادر على جذب المثقفين إلى الإسلام، ولكن في اتجاه يبعد بهم عن قيادة رجال الدين. ولذلك، كان من الطبيعي أن يكون رد فعل بعض رجال الدين هو توجيه

التهجمات إليه بأنه سني، أو شيوعي، أو وهابي، إلا أن هذه الاتهامات لم تكن شريعتي عن التفرقة بين من هو "عالم" ومن هو "معمم" وهو شخص يرتدى ثياب رجال الدين دون توافر المعرف الدينية والالتزام الاجتماعي لديه (٣٩).

ونعتقد أن شريعتي رأى في "حسينية إرشاد" بدلا عن التعاليم التقليدية لرجال الدين، وسيلة لكسر احتكارهم للفكر الإسلامي وقد هاجم الدكتور شريعتي باستمرار جمود رجال الدين المحافظين ومعارضتهم لبعض الأفكار "الجيدة" الموجودة لدى الغرب، مما أدى - في رأي شريعتي - إلى دفع أعداد كبيرة من الشباب الإيراني إلى أحضان الثقافة الغربية (٤٠).

ويجب ألا يجعلنا هذا التوتر بين شريعتي وبعض قطاعات رجال الدين نجتعل للاعتقاد بأنه لم يكن له أي تأثير على رجال الدين بصفة عامة. فقد كان لفكره تأثير واضح على صفار ومتوسطي رجال الدين، وهو أمر دلت عليه خطبة الجمعة في العديد من مساجد إيران خلال وعقب الثورة، وما حملته من أفكار وآراء - بل وتعبيرات - للدكتور شريعتي (٤١). كما أنه من الثابت أن شريعتي أثر على فكر رجال دين بارزين بحجم ونقل الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي، كما أنه في الوقت نفسه أثر كثيرا في فكر شخصيات لاحقة تنتمي للتيار الإصلاحي، وآثارت - ولا تزال تثير - جدلا على الساحة الإيرانية، مثل الأستاذ الجامعي الدكتور عبد الكريم سروش، والمحامي شيرين عبادي الحائزة على جائزة نوبل للسلام، خاصة فيما يتعلق بتحفظات هذه الشخصيات على دور رجال الدين ومؤسستهم.

سابعا - التأثير الغربي في فكر الدكتور شريعتي :

لقد كان الدكتور علي شريعتي على معرفة متعمقة بالتاريخ والفلسفة الغربيين مع وعيه الذاتي بدينه وتقاليد. وبالتالي، كان الأقدر على إدماج الفكر الراديكالي في الغرب والعالم الثالث مع المبادئ والتقاليد الشيعية. إلا أنه انتقد الأفكار الأجنبية بنفس القدر الذي انتقد به الفكر الإسلامي التقليدي، فقد انتقد فكر فرانز فانون، خاصة دعوته لشعوب العالم الثالث بالنزول عن تقاليد الدين، حتى تتمكن من الانتصار في نضالها ضد الإمبريالية الغربية (٤٢). ورغم أن البعض ذكر أن شريعتي كرس حياته لمهمة إدماج الاشتراكية مع المبادئ التقدمية الموجودة في المذهب الشيعي (٤٣)، فإن الواقع يؤكد أن هدف شريعتي كان جعل الأصالة وسيلة للتحرير والتغيير. ولهذا الغرض، استخدم شريعتي كافة المفاهيم والأساليب وأدوات التحليل التي وجدها مفيدة له في تلك المهمة، مهما تعددت مصادرها.

ولا شك في أن الدكتور شريعتي قد شارك ماركس الاهتمام بالجدلية التاريخية -دون الجدلية المادية- وكذلك بالعلاقة الجدلية بين البنية التحتية والبنية الفوقية، وأيضا مفهومه للتاريخ باعتباره تاريخا للصراع الطبقي. كذلك من المؤكد أن مفهوم شريعتي لـ "الطليعة" كان متأثرا بمفهوم لينين حول الطليعة الثورية. ولكن شريعتي اختلف مع الفكر الماركسي بشأن دور الفرد، خاصة القيادة، في صنع التاريخ وفي عملية التغيير. وقد رفض الأسس الفلسفية والمعرفية لفكر ماركس، كذلك رفض ما توصل إليه ماركس من استنتاجات سياسية واعتبرها تنبؤات غير علمية ولم يتوان شريعتي عن انتقاد الأحزاب الشيوعية الحاكمة في الاتحاد

والقادة السياسيين والاجتماعيين للغرب، ومقارنة كل ذلك بالإسلام (٤٦). وقد وعى شريعتي عدااء الغرب للإسلام، إلا أنه انفتح عليه ليتعلم من تحليل العوامل السابقة ما يفيد في نضال المسلمين من أجل التحرر والتقدم. وكان توجيهه هذا بديلاً لخوف رجال الدين وغلقهم الأبواب أمام الأفكار والمجتمعات الغربية، مما أدى - في رأي شريعتي - إلى سوء فهم عن الغرب، وادماج شريعتي في منطق معطيات من الفلسفة وعلم الاجتماع والفكر في الغرب. وأيقن شريعتي أن المسلمين لا يحقرون كل الأمور الإيجابية، وإلا لكانت أحوالهم مختلفة عما هي عليه في زمنه. ولم يكن كافياً بالنسبة لشريعتي أن يقول المسلمين إن لديهم القرآن والسنة، بل كان من الضروري فهم جوهريهما ودراسة ما هو موجود لدى غير المسلمين في بقية أنحاء العالم لمعرفة ما قد يفيد المسلمين ويتفق مع مبادئ الإسلام.

المسوقتي السابق ودول شرق أوروبا في زمنه، لأنها تحولت إلى مؤسسات بيروقراطية وفقدت بريقها التقدمي، وفشلت في أن تدرك أن التناقض الرئيسي في عالم اليوم هو بين الإمبريالية الغربية والعالم الثالث، وليس بين الرأسمالية والطبقة العاملة. كما كان الحال في الماضي. وفي هذا المقام، اقترب شريعتي من فكر مدرسة التبعية. كذلك، انتقد شريعتي تلك الأحزاب الشيوعية الحاكمة لعدم تفهمها لأهمية "الوطنية" في العالم الثالث، بوصفها أداة في النضال ضد الإمبريالية (٤٤). وبصفة عامة، انتقد شريعتي الاشتراكيين واتهمهم بتحويل الاشتراكية إلى دين مادي مرتكز على الحتمية الاقتصادية (٤٥). ونذكر هنا أن شريعتي دعا إلى دراسة الغرب وتاريخه وتطوره الحضاري والاجتماعي، والحركات الفكرية فيه، خاصة منذ عصر النهضة، مع التركيز على البروتستانتية ودورها في أوروبا في العصور الوسطى،

المراجع :

- 1- Hamid Algar, A Bibliographical Sketch, in On the Sociology of Islam, by Ali Shariati (Berkeley, CA: Mizan Press, 1979), P.16.
- 2- Roots of Islamic Revolution (London: Open Press, 1983), P. 74.
- 3- Ibid, p. 75.

انظر أيضاً:

- Ervand Abrahamian, Ali Shariati: the Ideologue of the Iranian Revolution, in MERIP Reports, no. 102, January 1982, p. 24.
- 4- Abrahamian, op. cit, p25.

انظر أيضاً:

Roots of Islamic Revolution, op, cit, p. 75

- ٥- منصور فريهنگ، مقاومة الفراغة في كتابات علي شريعتي عن القهر في إيران ١٩٠٠ - ١٩٨٠، تحرير مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٠٧.

انظر أيضاً:

Roots of Islamic Revolution, op, cit, pp, 76- 77.

- ٦- د. علي شريعتي، بناء الذات الثورية في الثورة الإيرانية .. الجذور والأيديولوجية، تحرير: إبراهيم الدسوقي شتا (بيروت، دار الوطن العربي، ١٩٧٩)، ص ٩٣.

- ٧- د. محمد السعيد عبد المؤمن، مسألة الثورة الإيرانية (القاهرة، بدون ناشر، ١٩٨١)، ص ١٢٧-١٢٨.

٨- انظر أيضاً:

- Nikki R. Keddie, Roots of Revolution, (New haven and London: Yale University Press, 1981), p. 220.

- انظر أيضاً:

- On the Sociology of Islam, op, cit, pp. 97-99, 109.

- 9- On the Sociology of Islam , op, cit, pp. 101-115.
- ١٠- د. على شريعتى، تأملات مسلم مهتم بمأساة الشعوب المستضعفة في إيران ١٩٠٠ - ١٩٨٠، مصدر سبق ذكره، ص ٩-٢٠.
- ١١- المصدر السابق، ص ٩-٢١٠.
- ١٢- المصدر السابق، ص ٢١١-٢١٢.
- ١٣- المصدر السابق، ص ٢١٢.
- 14- Edward Mortimer, Faith and power (London : Faber and Faber, 1982
انظر أيضا: Keddie, op. cit, p. 219
- 15- Keddie, op. cit, pp. 217, 220
- ١٦- د. على شريعتى، تأملات مسلم ...، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤-٢١٥.
- 17- Mortimer, op. cit, pp. 340-342.
- 18- Roots of Islamic Revolution , op. cit, pp. 78-79.
- 19- On the Sociology of Islam, op. cit, pp. 116-117.
- 20- Abrahamian, op. cit, pp. 27-29.
- 21- Ibid, pp. 25-26.
- 22- Roots of Islamic Revolution, op. cit, pp. 76, 78-89, 79.
- 23- Mortimer, op. cit, p. 338.
- 24- Ervand Abrahamian, " The Guerilla Movement in Iran: 1963- 1977" in MERIP Report, no. 86, March /April 1980, p. 10.
- 25- Mortimer, op. cit, pp. 96-97, 98, 99, 113, 114.
انظر أيضا: منصور قرهنگ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٦.
- 26- "Ali Shariati : the Ideologue of the Iranian Revolution " , op. cit, p. 26.
- ٢٧- د. على شريعتى، "بناء الذات الثورية"، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٣، ١١٥.
- Roots of the Islamic Revolution, op. cit , p. 95.
- 28- Ali Shariati; The Ideologue of the Iranian Revolution, op. cit, p.26.
- 29- Ibid, p. 28.
- 30- Mortimer , op cit., pp. 340-342.
- 31- On the Sociology of Islam, op.cit., pp. 48-52, 50.
- 32- Ibid, p. 49.
- 33- Ibid, pp 116-117.

- 34- Ibid, p. 54.
- 35- Roots of Islamic Revolution, op. cit, pp. 74.
- ٣٦- د. علي شريعتي "بناء الذات الثورية"، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢.
- 37- Roots of Islamic Revolution, op. cit, pp, 87- 91, 88.
- 38- Ibid, p. 88.
- 39- Ibid, p. 93.
- 40- Ali Shariati; The Ideologue, op. cit. p. 28.
- 41- Roots of Islamic Revolution, op. cit, p. 24.
- 42- Ali Shariati; The Ideologue, op. cit. p. 24.
- 43- Ibid, p. 24.
- 44- Ibid, pp. 26-27.
- ٤٥- د. علي شريعتي "بناء الذات الثورية"، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.
- ٤٦- المصدر السابق، ص ١٢٨.



الأمم المتحدة وتطور مفهوم بناء السلام

د. محمد منير زهران*

العربية المجاورة عام ١٩٤٩، وإنشاء قوة لمراقبة خطوط الهدنة المتفق عليها في "Untson"، وقامت بإنشاء قوة مرابطة لمراقبة خطوط وقف إطلاق النار بين الهند وباكستان في كشمير "Unmogip" في السنة نفسها، واستمرت القوتان في أداء مهامهما مع ما يواجههما من صعوبات لخرق خطوط الهدنة أو وقف إطلاق النار على الساحتين حتى الآن، ويتم تمويل القوتين كبعثتين لحفظ السلام منذ ذلك الحين وحتى الآن من الميزانية العادية للأمم المتحدة تحت الباب الثالث المعنون "الشؤون السياسية" والمخصص له في برنامج ميزانية المنظمة للسنتين ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مبلغ يصل إلى ٣٥٦ مليون دولار، يخصص جزء منها لتمويل القوتين، بالإضافة إلى المهام الأخرى.

ثانياً - قوات حفظ السلام :

بعد العدوان الثلاثي على مصر، الذي شنته إسرائيل بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا سنة ١٩٥٦ كرد فعل على تأميم مصر لقناة السويس، تدخلت الجمعية العامة للأمم المتحدة بغرض إيقاف إطلاق النار بعد عجز مجلس الأمن عن تحمل مسئوليات في حفظ السلام والأمن الدوليين - إعمالاً لقرار الاتحاد من أجل السلام، حيث كانت فرنسا - وهي دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن - تتحتم مع بريطانيا بحق

ولم يغفل واضعو الميثاق إرساء قواعد لتفادي النزاع قبل حدوث مواجهة مسلحة بتأكيد دور الدبلوماسية الوقائية فيما نص عليه الميثاق في الفصل السادس بحل المنازعات سلمياً من خلال المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى تسوية ما بينهم من نزاع من خلال تلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك، دون إغفال دور محكمة العدل الدولية بالنسبة للمنازعات القانونية وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الميثاق.

وأورد الميثاق في الفصل السابع الأحكام التي يلتزم بها مجلس الأمن إذا ما قرر اتخاذ إجراءات لمواجهة حالات تهديد السلام والأمن الدوليين أو الإخلال بهما بوقوع العدوان.

وسوف نعرض على التوالي لدور الأمم المتحدة على أرض الواقع للحفاظ على السلام وصنعه، وتطوير دور المنظمة في مجال بناء السلام.

أولاً - مراقبة خطوط الهدنة :

جاء أول تطبيق لدور الأمم المتحدة في حفظ السلام وصنعه من خلال التوسط لإبرام اتفاقية الهدنة بين إسرائيل والدول

حرص الآباء المؤسسون في صياغة ميثاق الأمم المتحدة على إبراز دور المنظمة في مجالات الدبلوماسية الوقائية والحفاظ على السلام والأمن الدوليين، حيث ضمت أهداف ومبادئ الميثاق الأسس التي بنى عليها الميثاق اختصاص الجمعية العامة ومجلس الأمن في هذا المجال. فقد اختصت الجمعية العامة بإصدار توصيات في مجالى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وفقاً للفصل الرابع من الميثاق. وجاء اختصاص مجلس الأمن في هذا الإطار باعتباره الجهاز الأمثل في هذا الشأن، وفقاً للفصل الخامس من الميثاق.

(*) مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف سابقاً.

مذابيح في البوسنة والهرسك والكونجو الديمقراطية

ولا تزال هناك خمس عشرة بعثة لحفظ السلام تؤدي مهامها وفقا لقرارات من مجلس الأمن، مثل البعثات العاملة في كوسوفا، وجورجيا (إبخازيا)، وقبرص، ولبنان، وسوريا، (الجولان)، والبعثة في إثيوبيا وإريتريا، وليبيريا، والكويت، وبنين، والكونجو الديمقراطية، وهابتي، وأخرها في السودان، حيث قرر مجلس الأمن إيفاد بعثة لحفظ السلام في السودان عام ٢٠٠٥ لمراقبة تنفيذ اتفاقية نيفاشا، وتشارك فيها مصر بكتائب من القوات المسلحة والشرطة المدنية مع إرسال مستشفى ميداني.

وما فتئت المواجهات في جنوب السودان تنتهي حتى اندلعت مواجهات بين الحكومة المركزية في الخرطوم والمتمردين في غرب البلاد في إقليم دارفور. وهي المعارك التي أذكمتها قوى استعمارية خارجية طامعة في ثروات الإقليم، وتدفع في اتجاه انفصاله عن السودان، وهو ما تقاومه حكومة السودان بكل قوة، فكانت الدوائر الغربية الاتهامات لحكومة الخرطوم بممارسة العنف والإبادة الجماعية ضد سكان الإقليم. وقد حاول الاتحاد الإفريقي احتواء الموقف، فتم التوصل إلى اتفاقية أبوجا بين الخرطوم وبعض قبائل المتمردين، إلا أن قبائل أخرى لم توقع الاتفاق، وقرر الاتحاد الإفريقي -بدعم من الدول الغربية- إيفاد قوة حفظ سلام إفريقية للإقليم للحفاظ على وقف إطلاق النار.

وقد دفعت الدول الغربية - وعلى رأسها الولايات المتحدة - بالموضوع لمجلس الأمن الذي أصدر قرارا في أغسطس ٢٠٠٦ بإيفاد قوة للأمم المتحدة لحفظ السلام بشرط موافقة حكومة الخرطوم، حيث أصرت بعض الدول النامية الأعضاء على إضافة ذلك الشرط إلى القرار حتى يصدر، وهو ما لم توافق عليه الحكومة السودانية، نظرا لما انطوى عليه القرار من انتهاك لسيادة السودان، ومع ذلك تعارضت الدول الغربية ضغوطا على الخرطوم لقبول نشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في دارفور. وقد عدلت حكومة السودان موقفها بالموافقة على قيام الاتحاد الإفريقي بهذه المهمة بدعم من الأمم المتحدة، بينما تطالب الدول الغربية بأن تكون هذه البعثة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

ثالثا- تمويل عمليات حفظ السلام :

وبالنسبة لتمويل عمليات حفظ السلام الجارية -فيما عدا قوة مراقبة خطوط الهدنة في الشرق الأوسط- وقوة مراقبة خطوط وقف إطلاق النار في كشمير، فلكل منها ميزانية مستقلة لسنة مالية تبدأ في أول يوليو من كل عام وتنتهي في آخر يونيو من العام التالي. وقد وصلت قيمة الميزانيات المخصصة لخمس عشرة بعثة لحفظ السلام للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، والتي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى خمسة مليارات دولار أمريكي تقريبا، وأكبر المساهمين فيها الولايات المتحدة تليها اليابان. وهناك جدول مساهمات لجميع أعضاء الأمم المتحدة في تلك الميزانيات بما في ذلك الدول النامية ومنها مصر، وهناك عدد من الدول امتنعت عن تقديم مساهمات لبعض البعثات، مثل حالة الاتحاد الروسي بالنسبة لبعثة حفظ السلام في البوسنة والهرسك، وذلك لأسباب سياسية ترجع إلى تأييد روسيا لصربيا، كما أن هناك دولا عليها متأخرات لعدد من ميزانيات عمليات حفظ السلام، ينشر السكرتير العام للأمم المتحدة بيانها بها يوضح المساهمات المتأخرة بالنسبة لكل دولة، كما تسهم مختلف الدول في قوات الأمم المتحدة وكذلك

النقض (الفيتو) أمام أي مشروع قرار لإيقاف إطلاق النار في حرب السويس. وكان دور الولايات المتحدة نشيطا لإيقاف إطلاق النار في الجمعية العامة، وذلك تقاديا لاستغلال الاتحاد السوفيتي للموقف في ظل الحرب الباردة.

وهكذا، ظهرت أول عملية لحفظ السلام في ثوبها الجديد في منطقة الشرق الأوسط لمراقبة الحدود المصرية - الإسرائيلية بعد انسحاب إسرائيل من سيناء في مارس ١٩٥٧ بعد انسحاب إنجلترا وفرنسا من منطقة قناة السويس في نهاية ١٩٥٦. وكان تشكيل قوة حفظ السلام في سيناء عام ١٩٥٧ تجسيدا للاقتراح الدبلوماسي الكندي Lester. B. Person، كاتبة للفصل بين القوات المتحاربة المصرية - الإسرائيلية مع تزويد قوة حفظ السلام بأسلحة خفيفة تشارك فيها قوات من عدة دول، ليس من بينها قوات الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بعد موافقة أطراف النزاع (*).

ومهمة قوة حفظ السلام في هذه الحالة هي مراقبة إيقاف إطلاق النار في مسرح المواجهة الفاصل بين القوات المتحاربة، وإبلاغ مقر الأمم المتحدة في نيويورك بعدى الامتثال لإيقاف إطلاق النار، والإبلاغ عن مخالفاته.

وقد استمرت قوة حفظ السلام في سيناء تقوم بدورها لمراقبة الحدود بين مصر وإسرائيل إلى أن طلبت مصر من السكرتير العام الأسبق U. Thant سحبها في مايو ١٩٦٧، على أثر التهديدات التي أطلقتها إسرائيل ضد جيرانها، والتوتر الذي صاحبها حينئذ، وانتزعتها إسرائيل فرصة لشن عدوانها على ثلاث دول عربية يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ واحتلالها سيناء، مرة ثانية، والضفة الغربية لنهر الأردن بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، والجولان السوري. وقامت الأمم المتحدة بعملية حفظ السلام في الكونجو (اليوبولنفيل) عام ١٩٦٠ بعد استقلالها عن بلجيكا، وإعلان انفصال إقليم كاتنجا بدعم من القوات الاستعمارية السابقة طمعا في ثروات الإقليم المعدنية. وهكذا، صارت مواجهة عسكرية بين الحكومة المركزية، بزعامة باتريس لومومبا والقوات الانفصالية بزعامة تشومبي. وشاركت القوات المصرية في عملية حفظ السلام في الكونجو، وهي الأزمة التي شهدت إسقاط طائرة السكرتير العام السابق داج همرشلد ووفاته شهيدا، وانتهت تلك العملية بإعادة توحيد الكونجو الديمقراطية.

وقد تعدد دور الأمم المتحدة في مجال صناعة السلام وحفظه منذ تلك الحين، سواء من خلال منع وقوع النزاع قبل اندلاعه، أو من خلال صنع السلام بإيجاد تسوية سلمية للنزاع بعد اندلاعه، ثم حفظ السلام من خلال إيفاد قوات أممية لحفظ السلام، وهي ما أطلق عليها "القبعات الزرقاء" في مختلف بقاع العالم.

ومن بعثات حفظ السلام ما أتت أكلها، فتمت تصنيفيتها ورحيل قوات حفظ السلام إلى بلدانها الأصلية أو انتقال القبعات الزرقاء إلى قوات لحفظ السلام في بلد آخر. ومثال البعثات التي انتهت مهمتها وتمت تصنيفيتها البعثات السابقة في أنجولا، وموزمبيق، وناميبيا، والسلفادور، والكويت، وسيراليون، وتيمور الشرقية، والبوسنة، والهرسك، ومنها بعثات فشلت في مهمتها وتعرض أفرادها للقتل في الدول التي تمركزت فيها، بل شهد بعضها مذابح عجزت بعثات حفظ السلام عن منعها نظرا لطبيعة تسليحها، مثل حالات بعثتي الأمم المتحدة في الصومال ورواندا، وما وقع من

(*) حاز لستيريرسون على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٥٧، تقديرا لدوره في نزع فتيل أزمة السويس باقتراحه قيام الأمم المتحدة بعملية حفظ السلام في سيناء.

بالتنسبة للمعدات العسكرية التي يتم نشرها تحت علم الأمم المتحدة، وتحصل الدول المساهمة على مقابل مالي نظير تلك المساهمات، ومنها مصر، والهند، وباكستان، وبنجلاديش، ونيبال، ونيجيريا، وغانا، والمغرب، والأردن.

رابعاً- دور الأمم المتحدة في مجال بناء السلام :

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية القطبية الثنائية في عام ١٩٩٠، عقد مجلس الأمن جلسة على مستوى القمة لأول مرة يوم ٣١ يناير ١٩٩٢، مع بداية ولاية الدكتور بطرس بطرس غالي كأمين عام للأمم المتحدة، وقد كلفه مجلس الأمن بإعداد تقرير تحليلي مشفوع بتوصيات عن طرق ووسائل تدعيم مقدرة الأمم المتحدة - وفقاً لأحكام الميثاق- في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصناعة وحفظ السلام.

وهكذا، صدر تقرير الأمين العام حول هذا الموضوع في يوليو ١٩٩٢ تحت عنوان "أجندة من أجل السلام" (**)، وقد أضاف الأمين العام للمجالات التي طلبها مجلس الأمن في تقريره، مجالا جديدا هو "بناء السلام" بعد انتهاء الصراعات.

Post-Conflict Peace- Building وقد جاء في التقرير المشار إليه أن دور الأمم المتحدة في بناء السلام، بعد انتهاء الصراعات، يلزم أن يحدد الهياكل الوطنية التي يلزم مساندتها لتدعيم السلام، وتقادي حدوث نكسة باستئناف الصراع بعد أن يكون قد خمد.

ولكي نوجز، فقد أوضح التقرير أن الدبلوماسية الوقائية تعمل على تقادي نشوب النزاع، فإذا وقع النزاع، فإن مرحلة صنع السلام وحفظه تأتي بعد التوصل إلى تسوية سلمية أو لتحقيق تلك التسوية، ثم يأتي دور الأمم المتحدة لبناء السلام لإعادة بناء مؤسسات الدولة بعد انتهاء الصراع لتقادي حدوث نكسة بالعودة للمواجهات العسكرية فيما بين الأطراف المتنازعة من خلال تحقيق التنمية المستدامة.

وقد تطورت عمليات حفظ السلام مع بداية القرن الحادي والعشرين، فتضمنت العمليات عناصر من بناء السلام، مثل: نزع سلاح المصارين القدماء، وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، والمساعدة في إرساء مؤسسات الدولة وبنيتها الأساسية، مثل: سلطات القضاء، وسيادة القانون وإعادة بناء سلطات الأمن، والتدريب، وحماية حقوق الإنسان، وإرساء العملية الديمقراطية بالمساعدة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة لرئاسة الدولة والانتخابات التشريعية والمحلية. ومن أمثلة تلك الانتخابات التي جرت في إطار عمليات حفظ السلام في كل من سيراليون، وليبيريا، وبوروندي، والكونجو الديمقراطية، خلال السنوات من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦، وذلك ضمن دور الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتنسيق مع مؤسسات التمويل الدولية، والوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة.

وقد كلف السكرتير العام السابق كوفي أنان في أواخر ٢٠٠٢ فريقاً من الشخصيات المرموقة من مختلف قارات العالم بالنظر فيما يمكن إنجازه من إصلاحات على المنظمة الدولية، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٠، وقد أعد هذا الفريق تقريراً تم إعلانه في ديسمبر ٢٠٠٤، اعترف ضمن توصيات أخرى- بأهمية تطوير دور الأمم المتحدة لتعزيز السلام باقتراح

إنشاء لجنة لبناء السلام، وهو ما تبناه السكرتير العام في تقريره للدول الأعضاء تهيئاً للقمة العالمية التي عقدت في سبتمبر ٢٠٠٥ (١).

وقد وافقت قمة الأمم المتحدة التي عقدت في نيويورك من ١١ إلى ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥ على إنشاء لجنة بناء السلام، كما وافقت على إنشاء وحدة بالسكرتارية لدعم نشاطات تلك اللجنة، وقد عزى السكرتير العام تلك الوحدة بمكتبه، حيث ترأسها سيدة بدرجة مساعد السكرتير العام هي: Ms Carolyn Mc Askie.

وتتلخص دوائمي إنشاء تلك اللجنة في الآتي :

- ضمان قيام المجتمع الدولي بدعم السلطات الوطنية في الدولة التي خرجت من حالة الصراع أو الحرب الأهلية.

- تحديد أولويات التنمية في تلك الدولة.

- تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق ما تقدم في الأجل القصير والمتوسطة والطويلة لاستكمال نقاهتها من حالة الصراع.

- تخصيص محفل لضمان التنسيق اللازم بين المؤسسات والأجهزة الدولية والإقليمية التي تقوم بدور في عملية بناء السلام، وتقادي الازدواجية والتقارب فيما بينها، وإعطاء القدوة في الأداء الجيد لتحقيق التنمية المستدامة.

وبناء على ما تقدم، صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء "لجنة بناء السلام" بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥، ونص على أن تكون عضوية لجنيتها التنظيمية من ٣١ دولة كالاتي:

(٧) من أعضاء مجلس الأمن بما في ذلك الدول دائمة العضوية في المجلس.

(٧) من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بخلاف الطائفة الأولى.

(٥) من أكبر الدول التي تسهم في ميزانية الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها ومنها المساهمات الطوعية، خاصة لصندوق بناء السلام.

(٥) من أكثر الدول التي تقدم أفراداً من العسكرية والشرطة المدنية لعمليات حفظ السلام.

(٧) دول لتمثيل مختلف مناطق العالم بخلاف الدول السابقة، وقد نص قرار الجمعية العامة المشار إليه على اختصاصات لجنة بناء السلام، خاصة :

١- المساعدة في توجيه الأجهزة الفاعلة لتعبئة الموارد اللازمة لعمليات بناء السلام، واقتراح الإستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام.

٢- الاهتمام بجهود إعادة البناء والنهوض بالمؤسسات الوطنية بعد انتهاء الصراع، ودعم الاستراتيجيات اللازمة للتنمية المستدامة.

٣- إصدار توصيات حول تحسين التنسيق بين جميع الأجهزة المعنية بتطوير أفضل الممارسات والمساعدة في توفير الموارد للمعافاة من الصراع.

- وعند إعداد لجنة بناء السلام لجدول أعمالها، عليها مراعاة من يقدمه لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من مشورة إضافية للدول المعنية، سواء التي خرجت من الصراع أو التي على شفا الوقوع فيه.

بإنشاء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام كتطوير لدور الأمم المتحدة في صناعة وحفظ السلام، لإعادة بناء مؤسسات الدولة بعد انتهاء الحروب الأهلية.

وبعد تنفيذ تعهدات الدول والمؤسسات المانحة لصندوق بناء السلام، استخدم السكرتير العام للأمم المتحدة ولايته بالتشاور مع الدول المعنية وسلطاتها بتخصيص ٧٠ مليون دولار من أرصدة الصندوق لتمويل مشاريع بناء السلام في بوروندي وسيراليون يتم توزيعها بالتساوي بين البلدين، أي ٣٥ مليون دولار لكل منهما لتمويل المشروعات في المجالات ذات الأولوية التي حددتها سلطات كل من البلدين.

١- ففي بوروندي، فإن مجالات الأولوية كالآتي:

- الإدارة الرشيدة.
- تدعيم سيادة القانون ومجال الأمن.
- حماية حقوق الإنسان.
- الملكية الخاصة واستخدام الأراضي.
- ٢- أما في سيراليون، فالأولويات كالآتي:
- زيادة قدرات الشباب والتشغيل.
- الديمقراطية والإدارة الرشيدة.
- العدالة والأمن.
- تنمية القدرات في مجال الإدارة العامة.

٣- ويلاحظ أنه من واقع مراجعة عمليات حفظ السلام أن حالة بوروندي - كنولة ناطقة بالفرنسية- تختلف عن حالة سيراليون، فخلقية النزاع الداخلي في بوروندي ترجع إلى المواجهات فيما بين الأصول الإثنية للسكان بين الهوتو والتوتسي مع تدخل النزاع فيها مع الأوضاع في الدول المجاورة، خاصة في رواندا والكونجو الديمقراطية، وتأثير نفوذ قوى خارجية تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسيات في الهيمنة على ثروات الكونجو الديمقراطية. أما حالة سيراليون، وهي دولة سكانها ناطقون بالإنجليزية، فقد تدخل النزاع فيها مع النزاع في جارتها، أي ليبيريا، التي كان رئيسها السابق تشارلز تابلور ضالعا في الحرب الأهلية في سيراليون وفي ليبيريا، واستخدم في تمويل الحرب الأهلية تجارة الماس الذي يتم استخراجها من سيراليون. ولم تبق الحرب الأهلية ولم تذر، فدمرت البنية التحتية، واتهم رئيس ليبيريا السابق وأخرون بجرائم حرب وجريمة الإبادة الجماعية. وقد لجأ شارلز تابلور إلى نيجيريا، واضطر رئيس نيجيريا السابق أوباسانجو عام ٢٠٠٦، تحت ضغط مجلس الأمن، لتسليم الرئيس تشارلز تابلور لمحكمة الأمم المتحدة المشكلة لمحاكمة جرائم الحرب في سيراليون.

لذلك، كانت أولويات إعادة البناء، بتمويل من صندوق بناء السلام تعكس الأوضاع التي تمخضت عنها الحروب الأهلية في كل من بوروندي وسيراليون. كما يلزم التنويه بأنه ليس بالضرورة أن تطور عملية حفظ السلام - التي تنشأ بقرار من مجلس الأمن - إلى عملية لبناء السلام. فدور الأمم المتحدة في حالة بناء السلام لا يبدأ إلا بناء على طلب رسمي من سلطات الدولة المعنية.

ملاحظات وانطباعات ختامية :

١- يسترعى الانتباه أسباب اقتراح السكرتير العام إنشاء لجنة بناء السلام (***)، حيث أشار إلى أن نصف الدول التي

وتنتهي اللجنة من النظر في حالة الدول المعنية بمجرد الانتهاء من بناء تأسيس السلام والتنمية المستدامة فيها أو بناء على طلب الدولة المعنية. وتتخذ اللجنة قراراتها بتوافق الآراء.

كما قررت الجمعية العامة في قرارها المنشئ للجنة بناء السلام مراجعة تلك الأحكام بعد مرور خمس سنوات من إنشاء اللجنة، أي عام ٢٠١٠.

خامسا- صندوق بناء السلام :

وقد قررت الجمعية العامة إنشاء صندوق لبناء السلام بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠٠٦، يكون وعاء لثقل المساهمات الطوعية لتمويل عمليات بناء السلام، وتحقيق التنمية في الدول الخارجة من الصراعات والحروب الأهلية لمساعدتها في الخروج من حالة الصراع

ويتم تمويل الصندوق من مساهمات الدول المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها، ومنها القطاع الخاص، وذلك لتمويل عمليات بناء السلام، على أن يصل حجم أرصدة الصندوق إلى ٢٥٠ مليون دولار، إلا أن تعهدات الدول المانحة بلغت فقط نحو ٢٢١ مليون دولار من ٣٠ دولة، ولكن التزاماتها الفعلية انخفضت إلى نحو ١٨١ مليون دولار، وما تم تحويله للصندوق بلغ في أبريل ٢٠٠٧ نحو ١٢٦ مليون دولار، وتخضع موارد الصندوق للمراجعة على ضوء ما يتم إنفاقه من الموارد التي تتجدد سنويا.

وقد طلب السكرتير العام للأمم المتحدة من الدول الأعضاء ترشيح أسماء من الشخصيات المرموقة من نوى الخبرة والكفاءة في نشاط الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والبرامج والصناديق وتمويلها لتشجيع مجموعة من الخبراء المستقلين كمستشارين لتقديم النصع والمشورة للسكرتير العام حول استخدام موارد صندوق بناء السلام لتنفيذ المشروعات ذات الصلة ببناء المؤسسات الوطنية في الدول الخارجة من الصراع، ومراجعة وتقييم تقارير كفاية الأداء حول مجالات الإنفاق من موارد الصندوق، وقد اختار السكرتير العام من بين تلك الشخصيات عشرة لعضوية مجموعة الخبراء المستقلين المشار إليهم للاجتماع به عدة مرات في السنة في نيويورك للقيام بتلك المهام اعتبارا من عام ٢٠٠٧، وقد تم اختيار أعضاء المجموعة الاستشارية من مصر، ورواندا، والبرازيل، والصين، وكرواتيا، وفنلندا، واليابان، والنرويج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

سادسا- عمليات حفظ وبناء السلام في إفريقيا :

شهدت إفريقيا عمليات للامم المتحدة لحفظ السلام منذ الستينيات، بعضها انتهى باستقرار السلام والأمن في الدول الإفريقية المعنية، وبعضها الآخر استمر أو تجدد نتيجة الحروب الأهلية. ومن أمثلة عمليات حفظ السلام التي انتهت باستقرار السلام والأمن حالات: أنجولا، وموزمبيق، وزامبيا، ورواندا. أما الحالة التي تجددت فيها عملية حفظ السلام، فهي حالة الكونجو الديمقراطية. أما باقي الحالات، فقد استمرت منذ تسعينيات القرن العشرين مثل حالة قوة حفظ السلام في الصحراء الغربية وقوة حفظ السلام بين إثيوبيا وإريتريا. أما باقي الحالات التي بدأت واستمرت منذ بداية القرن الحادي والعشرين، فهي حالات ليبيريا وسيراليون، والكونجو الديمقراطية والكويت وبنغازي وبوروندي والسودان وزانت ميزانياتها السنوية على ٣ مليار دولار. واعتبارا من عام ٢٠٠٦، بدأ دور الأمم المتحدة في بناء السلام

(***) مذكرة السكرتير العام التفسيرية المؤرخة ١٩ أبريل ٢٠٠٥، الأمم المتحدة، نيويورك.

إلى ٦٦ من ميثاق الأمم المتحدة، بالفوازي مع مودها التشاوري مع مجلس الأمن، خاصة بالنسبة لحالات البلاد التي خرجت من الصراع والدرجة على جدول أعمال المجلس. باعتبار مسئولية الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، مع تقديم لجنة بناء السلام لتقرير سنوي حول نشاطها للجمعية العامة يكون موضوعا لداولان سنوية حول مضمون هذا التقرير

٧- ويقتضى بناء السلام وتعمير المرافق والمؤسسات التي تم تدميرها بعد انتهاء الصراع والتنمية المستدامة، مع إرساء أسس الديمقراطية وتشجيع واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان الأتى

أ- أهمية التعرف على المشاكل الهيكلية التي تواجه الأطر المعنية، والتي تسببت في بزوغ الصراع والبادرة لتقديم الحلول اللازمة لمنع تكرارها، وتقديم ما يلزم من إصلاحات دستورية وتشريعية، بما في ذلك استحداث مؤسسات الإقراض للمشروعات الصغيرة لمكافحة الفقر وإصلاح نظم التعليم واستحداث شبكات للضمان الاجتماعي... إلخ.

ب- إنشاء وتفعيل لجان وطنية لتقصي الحقائق والمصالحة والتوفيق، والعفو عما سبق ارتكابه من أخطاء في حق المواطنين بما يسمح بفتح صفحة جديدة تصالحية بين طوائف المجتمع، وتقديم المتهمين بارتكاب جرائم للمحاكمة، وإقرار التعويضات المناسبة لضحايا الجرائم التي سبق ارتكابها لاستعادة الثقة في الحكومة

وهكذا، نلاحظ تطور دور الأمم المتحدة في مجال الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، من ممارسة الدبلوماسية الوقائية لتفادي حدوث مواجهات مسلحة، وتسوية المنازعات من خلال الطرق السلمية، خاصة عن طريق الوساطة والتحكيم ودور محكمة العدل الدولية، وتحديدًا بالنسبة للدول التي قبلت اختصاصها الملزم وفقا للعادة ٢٦ من النظام الأساسي للمحكمة.

كما أن للأمم المتحدة دورا في مجال صنع السلام، وذلك الدور منوط أساسا بمجلس الأمن وتنفيذ السكريتر العام للمنظمة لما يطلبه منه المجلس من جمع أطراف النزاع على صائفة المفاوضات، وتنفيذ قرارات المجلس فيما يتعلق بوقف الاقتتال ومراقبة خطوط الهدنة أو وقف إطلاق النار، إلى الوصول إلى اتفاق أو معاهدة للسلام برضاء الأطراف المعنية، وإلى ذلك دور المنظمة في مجال حفظ السلام تنفيذًا لما يصدر في هذا الشأن من قرارات بولاية قوة لحفظ السلام من مجلس الأمن، أو من الجمعية العامة في حالة عجز مجلس الأمن عن تحمل مسئولياته وفقا لقرار الاتحاد من أجل السلام.

ثم أخيرا، جاء دور منظمة الأمم المتحدة الجديد في مجال بناء السلام بعد انتهاء النزاع أو بعد نهاية الحروب الأهلية، وذلك لبناء مؤسسات الدول المعنية، وتقادي حدوث انتكاسة للسلام لتحقيق الاستقرار ودعم عملية التنمية المستدامة.

ويحتاج تقييم التطور الأخير إلى التجربة العملية والدروس المستفادة منها، فالعبرة ليست فقط بأعداد الفطيرة ووضعها على مائدة الطعام، إنما العبرة بتناولها واستساعة طعامها.

خرجت من حروب وبخلت في مرحلة السلام، بعد حفظه، قد انزلت مرة ثانية في عمليات عنف واقتتال خلال السنوات الخمس التالية من انتهاء حالة الحرب. ومن أمثلة ذلك حالات هايتي، والصومال، والكونجو الديمقراطية، وكوسوفا، وأبخازيا، ولذلك اقترح استحداث آلية لتثبيت دعائم السلام من خلال العديد من الوسائل، وربط عمليات دعم السلام بالتنمية المستدامة.

٢- ولدعم نشاط لجنة بناء السلام، وافقت الجمعية العامة على إنشاء مكتب تابع لمكتب السكريتر العام، يكون مسئولاً عن إدارة صندوق بناء السلام بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة موارد الصندوق فعلياً

٣- ويلاحظ أن إنشاء لجنة بناء السلام وتبعيتها لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن من شأنهما أن يقضيا إلى تناقضات ينبثق عنها تحديات أمام قيام الأمم المتحدة بدور محايد في مجال بناء السلام. ويرجع ذلك، خاصة، إلى أن تشكيل لجنة بناء السلام يضم دولا دائمة العضوية هي الدول نفسها التي تحتفظ بهذا التمييز في مجلس الأمن دون أن تمارس رسميا حق الفيتو (النقض)، ونظرا لأن قرارات اللجنة تصدر استنادا إلى توافق الآراء، فإن هذا ينطوي على إمكانية أي دولة عضو في الاعتراض على ما تتفق عليه الغالبية العظمى من الأعضاء، بما في ذلك الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، الأمر الذي سوف يقضي إلى مواجهة أحد أمرين: إما شلل عمل اللجنة، أو العمل على تغيير موقف الأغلبية بإقحام التعديلات التي تفرضها الأقلية، وهكذا يفسح المجال أمام ديكتاتورية الأقلية في صياغة توصيات لجنة بناء السلام، التي تمارس على أي حال نورا استشاريا لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤- كما يلاحظ أن قرار إنشاء لجنة بناء السلام لم يخولها ممارسة صلاحية تقديم إنذار مبكر بالنسبة لحالة الدول التي على شفا الانزلاق إلى نزاع أو مواجهة عسكرية، لتفادي الخطر قبل وقوعه باتخاذ ما يلزم اتخاذه من إجراء من خلال نسوية النزاع سلميا.

٥- ومن التحديات التي ستواجه لجنة بناء السلام اجتماع الدول ذات المصالح المتضاربة في عضوية اللجنة، ومنها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وهي التي تسيطر على تجارة الأسلحة في العالم، ومنها ما يعمل على إنكاء الصراعات الداخلية لخدمة مصالح الشركات العابرة للقارات، مثلما حدث في العديد من النزاعات في إفريقيا.

٦- كما تعتبر لجنة بناء السلام محفلا للجمع بين الوكالات والمؤسسات المالية والأجهزة والبرامج والصناديق التابعة لمنظمة الأمم المتحدة لتبادل الرأي حول معالجة المشاكل المتشابكة التي تعاني منها الدولة الخارجة من الصراع في نواحي الأمن والتنمية وحقوق الإنسان وتوفير التمويل والمساعدات الإنسانية، ومن هنا، يأتي الدور التشاوري للجنة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره منسقا لنشاط الوكالات المتخصصة، وفقا للمواد من ٦٣

المراجع:

- ١- تقرير السكريتر العام "من أجل حرية أوسع" المستند A/59/2005، الصادر في نيويورك بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٠٥.
- ٢- قرار الجمعية العامة بإنشاء لجنة بناء السلام: المستند Res.A/60/L.40 بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥.

إطلالة جديدة على إفريقيا

- ١ العلاقات المصرية - الإفريقية .. خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل [مائدة مستديرة]
- ٢ المشهد الليبي - راطى الراهن فى إفريقيا
- ٣ جنوب إفريقيا وأونيجيريا .. أدوار إقليمية جديدة
- ٤ الأمن الإقليمى فى إفريقيا .. نظرة تقييمنية
- ٥ كيف تستفيد إفريقيا من المعونات الدولية؟
- ٦ إشكاليات العمل الإنسانى الدولى .. إفريقيا نموذجا
- ٧ الشركات العالمية .. لعبة الصراع والموارد فى إفريقيا
- ٨ استنزاف الإنسان فى إفريقيا .. الفقر والمرض والنزوح
- ٩ تصدير النفط - آليات الخطرة إلى إفريقيا
- ١٠ فرص وعقبات التنمية فى حوض النيل
- ١١ الاتحاد الإفريقى .. حصص ادخلة أسواق
- ١٢ جامعة الدول العربية وتعزيز العلاقات العربية - الإفريقية
- ١٣ التجمعات الإفريقية .. مقومات النجاح ومعوقات التكامل

العلاقات المصرية - الإفريقية

خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل

إمادة مثيرة

١

عقدت مجلة السياسة الدولية مائدة مستديرة حول (العلاقات المصرية - الإفريقية - خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل). وذلك في العشرين من مايو ٢٠٠٧، شارك فيها كل من الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، والأستاذ محمد فايق، الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ووزير الإعلام الأسبق في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، والسفير أحمد حجاج، الأمين العام للجمعية الإفريقية، والدكتورة إجلال رافت، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، والمتخصصة في الشأن الإفريقي، والدكتور أحمد يوسف القرعي، الكاتب الصحفي بجريدة الأهرام، والمتابع للشأن الإفريقي.

د. أسامة الغزالي حرب : ترحب أسرة مجلة السياسة الدولية بضيوفنا الأعزاء، في هذه المناقشة حول العلاقات المصرية - الإفريقية. وبهذه المناسبة في هذا الصدد أن نتعرف الأجيال الجديدة على الآباء الذين أسسوا للاهتمام المصري بإفريقيا، والذين كان لهم إسهام حقيقي في خلق دور مصرى فعال في إفريقيا

ويأتى اهتمامنا بهذا الموضوع في إطار التغطية المتعمقة لإفريقيا في السياق الدولي من خلال ملف هذا العدد. وإن نتطرق في هذه المناقشة إلى قضايا تفصيلية، بقدر ما نحاول إلقاء نظرة استراتيجية عامة على تاريخ اهتمام مصر بإفريقيا أسباب هذا الاهتمام، وملامحه، وتطوره، وأسباب تدهوره والخطوات الواجب اتخاذها الآن لإعادة تنشيط هذا الدور

أ. محمد فائق : أود أن أشير إلى نقطة مهمة، فنحن نتحدث عن العلاقات العربية - الإفريقية ونسئ أن العرب الموجودين في إفريقيا هم أفارقة أيضا.

والجديد الذي أتت به ثورة يوليو في مرحلة التحرر الإفريقي والبحث عن هوية إفريقية، أنها كشفت عن وجه مصر الإفريقي، فأضافت تاريخ مصر والحضارة الفرعونية إلى التاريخ والحضارة الإفريقية، فعبرت لأول مرة حاجز الصحراء، الذي كان يفصل تماما بين الشمال الإفريقي، وإفريقيا السوداء، أو إفريقيا جنوب الصحراء. وقد كان الأفارقة الذين تبنا حركة Pan Africanism والبحث عن هوية إفريقية، يفحشون عن التاريخ الإفريقي والآباء الأولين في إطار إفريقيا السوداء، ولذلك فقد نال التوجه المصرى إلى إفريقيا اهتماما جديدا من جانبهم. وقد أصبحت مصر هي الجسر الذي تعبر عليه العلاقات العربية - الإفريقية

وعند عقد أول مؤتمر إفريقي، لم يكن هناك سوى دولتين من الجنوب نالتا الاستقلال هما ليبيريا وإثيوبيا، ثم انضمت إليهما غانا فيما بعد، بينما اشترك في المؤتمر خمس دول عربية من شمال إفريقيا

وللسودان دور مهم في استراتيجية مصر لربط إفريقيا شمال وجنوب الصحراء، لأن السودان هي الدولة الوحيدة الممتدة التي تخترق هذه الصحراء، وتستطيع أن تكون همزة حقيقية للوصل بين الشمال والجنوب، وبالتالي فهي عنصر مهم جدا لإحداث التوازن في القارة الإفريقية.

د. عبد الملك عودة : لقد كان الجديد الذي أضافته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، أنها ربطت سياسة مصر ومصالح مصر في إفريقيا بالبيئة الإقليمية والعالمية المتغيرة في ذلك الوقت. فقد ارتبطت السياسة المصرية الجديدة في إفريقيا بقضايا تصفية الاستعمار وإنشاء دول جديدة، وثورة التطلعات الإفريقية للتقدم والتنمية. كل ذلك اعطى السياسة المصرية قدرة على النفاذ في إفريقيا. ولكن هذا التوجه الجديد من ثورة يوليو لم يبلغ مجموعتين من الموارث المسابقة على الثورة، الأولى: تتصل بعلاقة مصر بحوض النيل، والثانية: تتصل بانتشار العروبة والإسلام في إفريقيا.

وترتبط علاقة مصر بحوض النيل بالمفهوم العسكري لحماية الأمن القومي المصري فيما يتصل بمياه نهر النيل. ولذلك فقد كانت العلاقة تاريخياً تستند إلى الهيمنة والسيطرة والوجود العسكري.

ورغم أن نظام يوليو حاول إحداث تغيير في هذه العلاقة، عن طريق قبول حق السودان في تحقيق مصيره، إلا أن هذا المفهوم ظل سائداً تحت السطح، وعاد ليظهر عند إصابة السياسة الثورية المصرية في إفريقيا بالضعف، إما بسبب الهزيمة العسكرية من إسرائيل، أو بسبب حصول معظم الدول الإفريقية على استقلالها، وظهر دول جديدة مستقلة، لها مصالح قومية وارتباطات دولية. وينعكس هذا المفهوم على رؤية مصرية للسياسة الإفريقية، تركز فقط على تأمين الحقوق المصرية في مياه النيل. فإذا كان هناك استقرار في هذه الناحية، فإن مصر لا تبدي اهتماماً بالجوانب الأخرى من العلاقات مع إفريقيا.

لقد دخلت السياسة المصرية في إفريقيا في أزمة مع انتهاء الحرب الباردة. فمن ناحية، أصبح المفهوم العسكري غير قابل للتطبيق. ومن ناحية أخرى، فقد أصبحت الأهداف الثورية غير ذات موضوع. لكن مصر لم تستعد بسياسة جديدة للتعامل مع المعطيات الجديدة في البيئة الإفريقية التي تغيرت بشكل سريع من حيث موازين القوى وترتيب الأهداف والأولويات.

هناك الآن غياب لاستراتيجية مصرية واضحة، حتى فيما يتعلق بالعلاقة مع دول حوض النيل. فعلى سبيل المثال، عندما عقدت دول "هضبة البحيرات العظمى" معاهدة تحالف عسكري، كان هناك تخبط: هل ننضم أو لا ننضم؟ هناك مشاكل جديدة يجب التعامل معها، مثل المنطق الجديد للبنك الدولي حول قضية تسخير المياه، فهل نسعها أم لا؟ وكيف نسعها؟ وهناك تفاصيل تتعلق بمبادرة مياه النيل لا يوجد عندنا معلومات بصدها تمكننا من تحديد خياراتنا الحقيقية. فهناك مثلاً مشكلة تخزين المياه في بحيرة نانا، التي تقع تحت السيادة الإثيوبية، والحاجة للبحث عن ضمان دولي، حتى لا تهدد إثيوبيا الحقوق المصرية. هذه الأمور لا تناقش في مصر، ولا تُعقد عنها ندوات.

حتى في تعاملنا مع السودان، وقمنا اتفاقية النقاط الأربع ثم لم نفعلها. هناك مشاريع مثل رصف الطرق بيننا وبين السودان، ولكنها لا تتم، بينما نرى نشاطاً في تهديد الطرق بين السودان وإثيوبيا لتسهيل حركة التجارة الإثيوبية العابرة.

مصر لم تعد النظر في علاقتها بجنوب إفريقيا ونيجيريا، وهي دول ناهضة، وأصبح لها دور واضح في مفاوضات جنوب السودان والكونغو الديمقراطية، بينما الدور المصري غير موجود. جنوب إفريقيا ترسل قوات إلى درافور وجنوب السودان، ورئيسها يتحرك في إفريقيا ويتدخل لحل المشاكل في الكونغو شمال أوغندا، أي أصبح لها دور قوي. هل سبب غياب الاستراتيجية أنه لا توجد عندنا قاعدة في التجارة والاستثمار تعمل بها في إفريقيا؟ جزء من المشكلة أن أوروبا والولايات المتحدة يمكنهما أن تقدموا لإفريقيا مساعدات واستثمارات، بينما نحن لا نستطيع.

أم أن سبب هذا الغياب هو أن مصر لا تريد أن تغير من مفهومها العسكري للتعامل مع أمنها القومي في إفريقيا؟ لقد أصبحنا في فترة تحتم علينا أن نتفاوض، ويجب أن يكون هناك تنازلات وأخذ وعطاء.

أنا أرى أن السياسة المصرية تواجه متاعب في إفريقيا. وإذا أردنا أن يكون لنا دور وأن نمارس سياسة فعالة، فيجب أن نعيد النظر في الموارث القديمة والنظرة العسكرية. ويجب ألا نكتفى بأن نقول إن مصر كان لها دور في إفريقيا، أو إن عبد الناصر والثورة كان لهما دور، لقد أصبح ذلك جزءاً من التاريخ.

أ. محمد قايق : أريد أن أقول إن ثورة يوليو قد اتجهت فعلاً لتغيير المنظور العسكري في تأمين مياه النيل. وفي هذا الصدد، فقد قبلت بفكرة حق تقرير المصير للسودان. وقد أصدر عبد الناصر على أن يتم البت في مصير السودان حتى قبل جلاء القوات البريطانية من مصر، وكان يستند في ذلك على أنه لا فائدة من إخراج القوات الإنجليزية من مصر لتعاود التمركز في السودان. وقد كانت البدائل المطروحة هي أن يتحد السودان بشكل ما مع مصر، أو أن يستقل استقلالاً كاملاً. في الحالة الأولى، فإن حدود مصر كانت ستمتد إلى قلب إفريقيا، حيث تتجاوز مع دول إفريقية كان لا يزال فيها وجود للاستعمار مثل تشاد، وإفريقيا الوسطى، وكينيا، وأوغندا. كما أنه في هذه المرحلة، كان هناك نفوذ أمريكي في إثيوبيا معاد لنا بشكل واضح. كانت فكرة تأمين منابع النيل في ذلك الوقت تركز على مساعدة هذه الدول للحصول على استقلالها، ومن ثم تصبح دولا صديقة. هذا كان الهدف الاستراتيجي الأساسي، لأنه لم يعد من الممكن تأمين منابع النيل عن الطريق العسكري أو الوجود الكامل في المنطقة.

إن موافقة مصر على استقلال السودان وحقه في تقرير مصيره أعطتنا مصداقية كبيرة في إفريقيا، وكانت مصر أول دولة تعترف بالسودان المستقل، كما أهديناها أسلحة ثقيلة، وقد فتح لنا ذلك أبواباً كبيرة في إفريقيا.

أما بالنسبة لموضوع مياه النيل ومشروع السد العالي، فقد اتجه الرئيس السوداني إبراهيم عبود لتوقيع اتفاقية السد العالي مع مصر من أجل أن يثبت أقدامه في السودان. وهذا مثال على أنه لكي يستقر أي نظام في السودان، فلا بد أن تكون له علاقة جيدة بمصر. لقد كانت

**يهمنا أن نتعرف الأجيال
الجديدة على الآباء الذين
أسسوا للاهتمام المصري
بإفريقيا، والذين كان لهم
إسهام حقيقي في خلق دور
مصري فعال في إفريقيا.
د. أسامة الغزالي حرب**

العقبة الأساسية هي إثيوبيا، التي كانت لنا معها معركة عنيفة، خاصة في السودان. وقد بعثت مصر بعلمائها لدراسة قدرة إثيوبيا على التأثير في موضوع السد العالي وبحيرة تانا. وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن إثيوبيا لن تستطيع التأثير إلا في ١٤/٨ من المياه القائمة من هضبة الحبشة فقط. وبالتالي، فقد مضينا في مشروع السد العالي دون أن نعقد اتفاقا مع إثيوبيا.

على أمل أنه يمكن التوصل إلى اتفاق مستقبلا. ومع الأسف الشديد، فإن ذلك لم يحدث حتى اليوم.

وبالنسبة لبحيرة تانا، أنا أرى أن تأثيرها محدود جدا. لأن الهضبة منحدره انحدارا شديدا ولكي يتم حجز المياه، فيجب تغيير شكل الهضبة كلها. هذا كان تقييما في ذلك الوقت. ورغم أنني أرى أن إثيوبيا لا تستطيع أن تؤثر بشكل كبير، فأنا أرى أنه لا بد أن يحدث اتفاق.

لقد استندت الاستراتيجية المصرية في ذلك الوقت على مشاريع مشتركة مع إفريقيا، مثل مقاومة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وقضايا الاستقلال وفكرة الوحدة الإفريقية. كما كانت هذه العلاقات مدعومة بالتعاون في المجال الاقتصادي. وكنا نرى أن مستقبل مصر مرتبط بتطوير الصناعة، التي تحتاج إلى مواد خام وأسواق، وهي متوافرة في إفريقيا. وقد قمنا بالتعديلات المطلوبة في البنية الصناعية المصرية لتدعيم التجارة على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، وجدنا أن هناك سوقا كبيرة للأقمشة في نيجيريا، لكن أسعار المنتجات المصرية لم تكن تنافسية بسبب استخدامنا للأقطان طويلة التيلة. وبالبحث، وجدنا أن هناك قانونا يمنع استيراد الأقطان قصيرة التيلة، فغيرنا القانون واستوردنا هذه الأقطان لكي نستطيع إنتاج أقمشة ذات أسعار مناسبة للسوق الإفريقية. كما قمنا بتوفير الصبغات، والألوان التي تنتج رسومات تناسب الأذواق الإفريقية. كما كانت منتجاتنا الصناعية الأخرى، مثل الدراجات، والثلاجات والأغذية المعلبة، مطلوبة في إفريقيا بشكل كبير. من ناحية أخرى، فقد استوردنا المعاصر ذات المواصفات الملائمة للتعامل مع البذور المستوردة من إفريقيا لانتاج الزيوت.

وأرد أن أوضح أن الدور المصري في إفريقيا لم يفت في ١٩٦٧. فعلى سبيل المثال، في ٢٥ أغسطس ١٩٦٧، وفي ظل ظروف شديدة الصعوبة بعد النكسة - حيث كان عبد الناصر يستعد للسفر لحضور القمة العربية في الخرطوم - اتصل بنا رئيس نيجيريا، مستجدا من الاعتداءات المتكررة بالطائرات على لاجوس من قبل قوات المنشقين في بيافرا، وأبلغنا الرئيس النيجيري بأنه لا يستطيع الصمود سوى لأيام معدودة، وقد لجأ للعالم كله ليعطيه عوناً عسكرياً فلم يساعده أحد، إلا الاتحاد السوفيتي الذي أعطاه عددا من الطائرات لكن بدون طيارين. وقد استغاث بالرئيس عبد الناصر لمساعدته في توفير طيارين. وعلني بالظروف الصعبة التي نمر بها، فقد حولت الخطاب إلى الرئيس بون ابداء رأي، فطلبني الرئيس وقال لي: لا أريد لإفريقيا أن تنتكس بنكستنا، وأعطاني جميع الصلاحيات لكي أوفر لهم الطيارين المطلوبين. وقد انعكس ذلك على علاقتنا بنيجيريا، حيث أصبحت صديقة وتقف معنا في كل المحافل الدولية.

لقد كانت فكرة الوحدة الإفريقية في ذلك الوقت كلمة تفتح الأبواب، ولكننا لا نجد اليوم مشروعا يوحدنا ويقوى روابطنا بإفريقيا. وأنا أتمنى أن نعيد تعريف فكرة الوحدة الإفريقية اليوم لتصب في مفهوم التنمية، لأن إفريقيا لم تتم تنميتها حتى الآن.

إفريقيا - في رأيي - تملك ثروات وإمكانات مهولة لم تستغل حتى الآن. إفريقيا اليوم بحاجة للاستثمار الثقيل، في مجال التعدين مثلا، وأنا أظن أن هذه قد تكون نقطة التقاء بين إفريقيا والعرب الأغنياء الباحثين عن مجالات للاستثمار. وأنا أتفق مع د. عبد الملك عودة في أهمية العلاقات التجارية. لكن تظل العلاقات السياسية هي الأساس.

د. إجلال وأهت : الفترة الوحيدة التي كان لمصر فيها استراتيجية إفريقية واضحة ومطبقة هي ما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٧. فكانت مصر تساند الحركات التحررية وتستخدم التجارة وغيرها، وكانت مؤثرة جدا. أنا لا أنسى أنني عندما زرت زانير، وجدت شارعا اسمه جمال عبد الناصر، وكانوا يتحدثون عن مصر كأنها هي جمال عبد الناصر والثورة.

ولكن بعد نجاح الحركات التحررية واستقرارها، والانتقال إلى المرحلة التالية التي أساسها التنمية، لم تستطع الأنظمة، التي تلت عبد الناصر، أن ترسم استراتيجية مبنية تعتمد على الاقتصاد والسياسة. هل كان عبد الناصر نفسه قادرا على ذلك لو كان استمر إلى هذه المرحلة؟ الله أعلم.

وأنا أتصور أنه، برغم عدم قدرة مصر على تقديم تمويل كبير للمشاريع الإفريقية، فإن هناك مجالات كان يمكننا تحقيق السبق فيها، مثل المساعدة في الزراعة وفي تطوير الصناعات البسيطة المعتمدة على الانتاج الزراعي.

لقد كان هناك غياب استراتيجي كامل لمصر عن إفريقيا في هذه المرحلة، بل وكان التعامل مع الدول الإفريقية المجاورة يتأثر بارتباطات مصر بالقوى الدولية بدرجة أكبر من الرؤية المستندة على المصالح الداخلية. وفي رأيي، فقد سحلت مصر في توافقات وصراعات لم تحقق المصلحة المصرية، بينما نرى في المقابل أن ليبيا كلفت من نشاطها في إفريقيا، مستفيدة من امتدادها الجغرافي والجوار، وأصبح لها تأثير على منطقة الحزام الحجازي في دارفور وتشاد ومالي.

هناك غياب لاستراتيجية

مصرية واضحة في إفريقيا،

وضعف الاستراتيجية الثورية،

بعد انتهاء الحرب الباردة،

ارتبط بصعود المواريث المعقدة

مرة أخرى إلى السطح.

د. عبد الملك عودة

نحن في مصر لم نراجع ما يطلق عليه "ثوابت" السياسة المصرية، لكي نرى مدى ملائمتها للواقع. فنحن نتحدث عن السودان كما كنا نتحدث عنه منذ ١٠٠ عام، ونتمسك بوحدة السودان كأحد هذه الثوابت، دون أن ندرس احتمالات وقوع انفصال بين الشمال والجنوب، والتي زادت بعد وفاة جون جارانج.

جارانج كان رجل الدولة الوحيد على مستوى السودان كله، وكانت له استراتيجية واضحة استمر عليها لمدة عشرين عاما حتى وصل إلى ما يريد ورغم أن فرص السودان في الوحدة - في وجود جارانج - أكبر مما هي عليه الآن، إلا أن الإعلام المصري كان يصوره على أنه "مأجور" و"عميل لإسرائيل"، ولم تقم الحكومة أو حتى وزارة الإعلام بأي مجهود لتصحيح هذا الوصف الخاطئ الذي كان يتردد في الصحف ووسائل الإعلام يوميا.

من الثوابت المصرية أيضا الاعتماد على التعامل مع الحزب الاتحادي السوداني، رغم أن الحزب وزعيمه قد فقدوا قاعدتهما الشعبية والسياسية، ولم يعد لهما أي تأثير. وبالتالي، فإن ذلك يؤدي إلى خسارتنا في مواقف كثيرة جدا.

إن السياسة المصرية في إفريقيا مستقرة على التعامل مع الدولة، ولا تحاول التعرف على التغيرات التحتية الموجودة، سواء في السودان أو الصومال أو تشاد.

وحتى في عهد الدكتور بطرس غالي، حين كان للخارجية المصرية تحت قيادته نشاط واضح في إفريقيا، ظلت مصر تساند الدولة الإثيوبية ضد استقلال أريتريا، حتى قبل سقوط آديس أبابا في يد النظام الجديد بإيام. وهذا يدل على أن أجهزتنا وسفارتنا هناك لم تكن على دراية بالتطورات. وقد انطبق ذلك أيضا على موقفنا من حكومة البشير في السودان، حيث تجاهلت الأجهزة المصرية تحذيرات الكثيرين من الصلة بينه وبين الترابي.

وبما أن مصر لا تتعامل مع المجتمع المدني، ولا توجد علاقات معه وتقتصر نفسها على التعامل مع الدولة، فإن ظهور الدول الفاشلة، أو التي في طريقها إلى الفشل، في الصومال أو السودان، أصاب السياسة المصرية بالأرتباك. فلا يبدو لي أن هناك دراسة حقيقية للوضع على الأرض في الصومال، أو تحليلا لدور كل من الحكومة والمحاكم الإسلامية والوزن النسبي لهما.

أ. محمد قايق : المشكلة في نظري ليست تقسيم السودان، ولكن أن نمنع أن يتم هذا التقسيم على خلفية العداء بين العرب والأفارقة. لقد كان جارانج قادرا على إيجاد المعادلة التي تسمح بأن يظل السودان متحدا كدولة عربية إفريقية، وأن يكون للأفارقة قول مهم فيها. ولكن بعد موت جارانج، فالمشكلة أصبحت كبيرة جدا.

وأنا أرى أن قضية دارفور تستخدم اليوم في إعادة الفصل بين الشمال وإفريقيا جنوب الصحراء. هناك بالفعل جرائم كبيرة جدا ترتكب في دارفور، والحكومة السودانية حتى الآن غير قادرة على أن تتصرف في نطاق القانون واحترام الاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان. ولكن هذه الجرائم بالتأكيد لا ترقى إلى مستوى الإبادة العنصرية (Genocide)، فهذا معناه أن العرب يقتلون الأفارقة وهذا في رأي غير صحيح. لكن التفرقة بين العربي والإفريقي جاءت بعد قيام الأزمة وليس بسببها.

ومع الأسف، فإن العرب قد أكدوا هذه التفرقة، حيث وقفوا مع الحكومة السودانية بأي شكل، ولم ينظروا إلى الموقف في إطار توفير الحماية لشعب دارفور مثلا.

إن السودان - وهي الدولة التي كانت ويجب أن تكون همزة الوصل بين الشمال العربي والجنوب الإفريقي - فشلت في هذا الدور، بل وأصبحت تقوم بدور معاكس، وتسهم في تأصيل فكرة الانقسام بين العرب والأفارقة.

د. إجلال رافقت : قد لا ينطبق التعريف الحرفي للإبادة العرقية على ما يحدث في دارفور، ولكنني أعتقد أن هناك مشكلة عميقة الجنود بين العرب والأفارقة، في السودان خاصة، وفي الحزام الفاصل بين شمال وجنوب الصحراء. وهناك نظرة استعلائية من العرب تجاه الأفارقة تتعلق بتاريخ العبودية. وبالمقابلة، فإن ظاهرة العبودية موجودة في مالي. وفي موريتانيا، كان هناك قانون يسمح بالرق حتى عام ١٩٨٢.

وفي السودان، فإن عرب الشمال يطلقون على الجنوبيين لفظ "عبد"، وقد استخدم هذا اللفظ أمامي حين تفوه به شخص من الشمال، ولم يحتج الجنوبي الذي كان يخاطبه.

السفير أحمد حجاج : أقول - أسفا - إن هناك أيضا اتجاهات عنصرية لدى المصريين تجاه إفريقيا، ونحن نرى انعكاس ذلك في غضب الشارع المصري، فإذا هزمت مصر كرويا من فريق إفريقي، فإن عامة الشعب تعتبر أن ذلك يمس بالكرامة المصرية. والمصريون يتصرفون وكأن الأفارقة لا يفهمون العربية، فنجد نكات مسيئة وعنصرية متداولة حتى بين الوفود المصرية المشاركة في المؤتمرات الدولية.

والافارقة غير غافلين عن ذلك. وهناك الآن دعوة في إفريقيا لأن يعتذر العرب عن دورهم في تجارة العبيد، وأن يقدموا التعويضات ويشيدوا إلى أن رئيس الوزراء البريطاني توني بليير، مثلاً، قد اعتذر عن دور بلاده في هذا الصدد، لكن العرب لم يفعلوا شيئاً

د. عبد الملك عودة : إن ضعف الاستراتيجية الثورية المصرية تجاه إفريقيا ارتبط بصعود المواريث المعقدة مرة أخرى إلى السطح ومنها النظرة القوقية- الدونية التي نتجت عن أننا فتحنا هذه البلاد بالقوة العسكرية وحكمناها

كما زادت أهمية الموارث المتعلق بانتشار العروبة والاسلام في إفريقيا. وقد كان لعصر السبق في هذا المجال، لكنها فقدته بعد انتهاء الحرب الباردة بظهور نشاط دول الخليج والجمعيات المختلفة التي تتمتع بالقدرة على التمويل وأصبحت السعودية - مثلاً - تنشئ جامعات في أوغندا وتنشأ والتيجر، وليبيا تنشئ مراكز اسلامية في غرب إفريقيا. ورغم أن هذه المراكز تعتمد على الكوادر المصرية، إلا أن الخط السياسي العام يتبع السعودية أو ليبيا.

أ. محمد فايق : العلاقات الثقافية في غاية الأهمية، وأذكر أنني في أول عملي، كلفني الرئيس عبد الناصر بأن أجد طريقة للتعامل مع الوجود الإثيوبي في السودان، ووجدت في وزارة الخارجية أنه ليس لنا تمثيل في إفريقيا سوى مفوضية في جنوب إفريقيا، وسفارة في أبيس أبايا وأخرى في ليبيريا. لقد كان هناك انفصال كامل على المستوى السياسي بين الشمال والجنوب، لكن الأزهر كان المكان الوحيد الذي من الممكن أن نبدا منه في بناء علاقاتنا الإفريقية. فذهبت إلى الأزهر، ووجدت رواقاً خاصاً بتشاد وآخر بالسنگال ونيجيريا... الخ. وسر خلال هؤلاء استطعنا إقامة علاقات. إن المنح المقدمة للدراسة في الأزهر هي من أهم الروابط بيننا وبين إفريقيا وأنا هنا أتحدث عن الرابطة الثقافية، فقد تغلغلت الثقافة العربية - الإسلامية بشكل كبير في إفريقيا، بحيث لا نستطيع أن نميز الحدود التي وقفت عندها واللغة العربية لها أهمية خاصة، حيث لو أننا تعمقنا في التاريخ الإفريقي، فسنجد أنه مدون إما باللغة العربية أو بحروف عربية إن هذا التاريخ الثقافي المشترك يصلح لكي نبني عليه علاقات قوية.

السفير أحمد حجاج : إن المدخل المصري الصحيح لإفريقيا هو المدخل الثقافي، لكن يجب أن نراعي أن ذلك لا يقتصر على تصدير ثقافتنا للآخرين، ولكن يمتد أيضاً للتعرف على ثقافتهم. فوجب - مثلاً - أن تكون هناك حركة ترجمة للكتب الإفريقية، فنحن لا نعرف شيئاً عن الأفارقة الحاصلين على جوائز نوبل للأدب، أو عن السينما الإفريقية برغم أنها تحصل على الكثير من الجوائز. ولا نشترك مثلاً في مهرجان الفيلم الإفريقي في قرطاج. أنا مؤمن جداً بفكرة إنشاء قناة فضائية إفريقية، والتي اقترحها الرئيس مبارك. وعلى مصر أن تأخذ المبادرة في إنشائها، حتى لو لم تجد مساندة من الأفارقة، بشرط ألا تصبح قناة دعائية لمصر، بل تعمل بأسلوب إعلامي عالمي، مثل قناة وكرة قدم إفريقية، ويرامح عن المطبخ الإفريقي... الخ. مثلاً، ويجب أن تدفع موسيقى إفريقية. BBC

د. إجلال رأفت: الوعي العام عندها تجاه إفريقيا، أو حتى السودان، يقترب من الصفر، ويجب أن نعمل على تنميته. وأنا أذكر أنني حضرت عرضاً لفرقة سودانية في الأوبرا، وقد كنت تقريباً المصرية الوحيدة هناك. أود أن أشير أيضاً إلى التراجع في عدد المراكز الثقافية المصرية في إفريقيا، حيث كان هناك ١٦ مركزاً في عهد عبد الناصر، والآن اعتقد أنه لا يوجد إلا مركز ثقافي مصري واحد فقط. وأنا اعتقد أن إقامة المعارض الفنية الإفريقية في مصر، وترجمة أدبيات إفريقية، وعمل مناقشات وندوات حولها، كل ذلك قد يكون له تأثير.

من ناحية أخرى، أود أن أشير إلى أن الفكر السائد حالياً في التغطية الإعلامية المصرية لإفريقيا غير صالح لتوثيق العلاقات. إن أكثر من ٩٠٪ من الكتابات المصرية عن إفريقيا عربية الهوية، أي أنها تحلل المشاكل الإفريقية من منظور الصراع العربي - الإسرائيلي أو العلاقات العربية - الإفريقية، أي يساند الكاتب الصومال لأنها دولة عربية بغض النظر عن التحليل الموضوعي، ويساند الإعلام المصري الحكومة في شمال السودان لأنها عربية - إسلامية، بينما يقف ضد الجنوب. وأنا اعتقد أن إعادة تركيب الفكر الإعلامي المصري عن إفريقيا سوف تأخذ وقتاً طويلاً.

د. أحمد يوسف القرعي : أنا أتفق على أهمية العوامل الثقافية والإعلامية لتغيير صورة إفريقيا في أذهاننا، ولتحقيق انطلاقة مصرية على المستوى الإفريقي. وأود أن أشير إلى التراجع في تدريس الشؤون الإفريقية في الجامعات المصرية. فلا يكاد يكون هناك منهج تعليمي يتعلق بالدراسات الإفريقية إلا في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بالإضافة إلى المركز التخصصي الذي تديره د. إجلال، ومعهد البحوث والدراسات الإفريقية. لقد بحثت في الانتاج العلمي لجامعات مصرية مختلفة، مثل جامعة الاسكندرية، وجامعة اسيوط فلم أجد اهتماماً بإفريقيا.

على المستوى الإعلامي أيضاً، هناك تراجع في الاهتمام بإفريقيا. فقد كان هناك في الستينيات من القرن الماضي صفحات أسبوعية عن إفريقيا في جريديتي الأهرام والجمهورية. وعلى المستوى الثقافي، لا نجد نصيباً لإفريقيا في المعارض التي تقام، واللوحات والتماثيل الموجودة في الميادين العامة. وإذا كنا قد قمنا تماثيل في الميادين العامة، بالتبادل مع دول في أمريكا اللاتينية، فلماذا لم نهتم بأن نقيم تماثيل

هناك تراجع في الاهتمام الثقافي والإعلامي بإفريقيا. على سبيل المثال، لماذا لا نهتم بإقامة تماثيل لشخصيات إفريقية بارزة في مياديننا، بينما معظم دول إفريقيا يوجد بها تماثيل لعبد الناصر؟

د. أحمد يوسف القرعي

لشخصيات إفريقية بارزة؟ بينما نرى أن معظم دول إفريقيا يوجد بها تماثيل لعبد الناصر. ونحن هذا العام نحتفل بالعيد الخمسيني لإنشاء الجمعية الإفريقية، التي زارها جميع قادة التحرر الوطني في إفريقيا، أرجو أن نهتم بتحويلها إلى مزار وطني يضم صورهم وتاريخهم

السفير أحمد حجاج : يجب ألا نقلل من شأن الجهد المصري الحالي في إفريقيا، فانا أزعم أنه ليست هناك دولة إفريقية تحتضن الطلبة الأفارقة مثل مصر. نحن في الجمعية الإفريقية - على سبيل المثال - نرعى ١٥ ألف طالب إفريقي.

لابد أن نعترف بأن هناك جيلا جديدا من القادة والشعوب غير الذي تعاملنا معه في السابق. لكن يجب ألا نخيفنا الأنوار التي تلعبها قوى إفريقية صاعدة، مثل جنوب إفريقيا أو نيجيريا. إن سياسة رئيس جنوب إفريقيا ثابو مبيكي تواجه بالنقد، داخليا بسبب إرساله قوات للتدخل في المشاكل الإفريقية، كما تنتقد بلاده - على المستوى الإفريقي - بوصفها دولة متسلطة تحاول فرض وجهة نظرها. هناك أيضا انقسام داخلي بين خيار التوجه نحو إفريقيا والتوجه نحو الغرب. ولا يزال مجتمع جنوب إفريقيا يعاني من مشاكل كبيرة، فالتجارة والاقتصاد والصحافة لا تزال كلها في أيدي البيض. نيجيريا، أيضا، ليست بالمثل الذي يحتذى به في القارة الإفريقية، فلديها فساد منقطع النظير، والأحصاءات النيجيرية نفسها تشير إلى أن ٢٨٠ مليار دولار قد تسربت إلى الخارج. يجب أن تنشط السياسة المصرية في إفريقيا، ولكن على أساس التعاون، وليس على أساس التنافس ومحاولة نفي أدوار الآخرين. وفي هذا الصدد، فيجب أن تلعب الكنيسة المصرية دورا نشيطا، لأنها الكنيسة الإفريقية الأصلية. وقد شاهدت بنفسى - عندما كنت سفيرا في نيروبي - كيف نشأت ١٥ كنيسة مصرية في إفريقيا خلال ٤ سنوات فقط. إن تشجيع الكنيسة المصرية يندرج تحت لواء تنشيط الدور المصري الرائد، ولكن ذلك ليس محل إجماع في مصر.

نحن نتحدث عن السودان كما كنا نتحدث عنه منذ مائة عام، ويجب مراجعة ما يطلق عليه "ثوابت" السياسة المصرية لنرى مدى ملاءمتها للواقع. أكثر من ٩٠% من الكتابات المصرية عن إفريقيا عربية الهوية. د. إجلال رافقت

السودان يمكن أن يكون همزة الوصل بين شمال القارة وجنوبها، ولكن أزمة دارفور تستخدم اليوم لتأصيل فكرة الانقسام بين العرب والأفارقة. نحن نتحدث عن العلاقات العربية - الإفريقية، وننسى أن العرب الموجودين في إفريقيا هم أفارقة أيضا.

أ. محمد فايق

١. محمد فايق : العلاقات الثقافية بالغة الأهمية، والرابطة الثقافية ليس المقصود بها قبطيا أو مسلما. إن إفريقيا لا تنظر إلى الدين بمثل نظرتنا، فمن الممكن أن نجد عائلة واحدة من نيجيريا بها المسلم والمسيحي والوثني.

ولم تكن هناك أي حساسيات من إنشاء مدارس وكتاتيب لتعليم القرآن مثلا، أو إرسال الوعاظ أو الخطباء في رمضان. المشكلة بدأت عند محاولة الاستغلال السياسي لهذه الروابط.

فمثلا في السودان، عندما تبنت حكومة الانقاذ فكرة الجهاد في الجنوب، وهي فكرة كانت خاطئة جدا، فقد أسهم ذلك في إذكاء التفرقة بين الأفارقة والعرب بشكل خطير، كما أن ذلك تسبب في قطع الصلات مع دول مجاورة.

السفير أحمد حجاج : يجب أن تكون المنفعة المتبادلة هي أساس علاقاتنا في إفريقيا، ويجب أن نترك أن الدور العربي يُحجم في إفريقيا. بينما العالم العربي غير متفق في سياسته الإفريقية. الخلاف الجزائري-المغربي يعطل أي عمل مشترك داخل الجامعة العربية. المؤتمر العربي - الإفريقي الوحيد عقد عام ١٩٧٧ في عهد السادات، ولم يتم حتى الآن انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب والأفارقة.

وعندما كنت في منظمة الوحدة الإفريقية، أعدنا مشروعا نمونجيا للاستثمارات العربية في إفريقيا، وبينما أقرته الدول الإفريقية، فقد رفضت الدول العربية، وفضلت التعامل المباشر على المستوى الثنائي.

د. إجلال رافقت : قد يكون من الأفضل لمصر أن يكون مدخلها إلى إفريقيا من خلال حضارتها المصرية القديمة، التي لها تأثير كبير، بدلا من المدخل العربي الذي عليه علامة استفهام في دول إفريقية كثيرة.

١. محمد فايق : المكون العربي في السودان مثلا مكون ضعيف، فالذين يتحدثون عن العروبة هم العرب المقيمون على ضفاف النيل. أما على الأطراف، فالعروبة لا تجمع السودانيين، بل الإسلام. ولذلك، عندما يأتي نظام ضعيف إلى الحكم، مثل نظام النميري، فهو يرفع شارة الإسلام، لأن ذلك يوحد المنطقة الشمالية كلها.

د. أحمد يوسف القرعى : إن البعد العربي لمصر هو إضافة لإفريقيا، كما أن البعد الإفريقي هو إضافة للعرب. وعلى مصر أن تحرص على هويتها الإفريقية وهويتها العربية في آن واحد، دون أن تفرض الهوية العربية، أو المشاكل العربية على إفريقيا.

التحول الديمقراطي في إفريقيا

٢

د. حمدي عبدالرحمن حسن

أى حد يمكن الاعتماد على سياسات التعددية الحزبية والتمنافس الحزبى فى إدارة شئون المجتمعات التى أنهكتها الصراعات الإثنية والسياسية مثل حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولاً- التجربة الموريتانية والنمط الانقلابى فى التحول الديمقراطى :

لقد مثل العقيد أعلى ولد محمد فال نمطا قياديا مهما فى إطار عملية التحول الديمقراطى والتخلص من نظم الاستبداد بأقل خسائر ممكنة. إنه نمط نادر الحدوث فى إطار الخبرة العربية. ولنتذكر بهذا الخصوص تجربة الجنرال عبدالرحمن سوار الذهب فى السودان، حينما أطاح بحكم النمرى عام ١٩٨٥ وقاد حكومة انتقالية مهدت لتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة. ومع ذلك، فقد أضحى هذا النمط الانقلابى أحد مسالك التحول من نظم الاستبداد، ولاسيما فى حالات تلاشى أى أفق محتمل للتغيير والإصلاح السلمى. هنا، ينظر إلى المؤسسة العسكرية بحسبانها حصن الدفاع عن الوطن ضد كافة المخاطر التى تهدده، ليس فقط فى الخارج وإنما فى الداخل أيضا.

ويمكن القول إن انتخابات مالى الرئاسية فى عام ٢٠٠٧، والتى أدت إلى إعادة انتخاب الرئيس أمادو توريامانى تورى لفترة رئاسية ثانية، تؤكد أهمية نمط القيادات العسكرية ذات التوجهات الديمقراطية فى إفريقيا. ففي عام ١٩٩١، لعب الجنرال تورى دورا محوريا فى الانقلاب الذى أطاح بالديكتاتورية العسكرية لنظام الرئيس موسى تراورى. فقد استطاع تورى أن يشكل مجلسا انتقاليا خلال الفترة من ٢٦ مارس ١٩٩١ وحتى ٨ يونيو ١٩٩٢، قام بعدها بتسليم السلطة للرئيس المنتخب الفاعل عمر كوناري، الذى استطاع أن يفوز بدورتين رئاسيتين مدة كل منهما خمس سنوات. بعدئذ، استطاع الجنرال تورى أن يستفيد من

فى عام ١٩٨٨، أصدر المفكر الفرنسى المعروف رينيه ديمون Rene Dumont كتابا بعنوان البداية الخاطئة فى إفريقيا أشار فيه إلى فشل الأنظمة الوطنية فى الدول الإفريقية فى تحقيق التنمية والنهضة المنشودة، وهى الغاية التى مثلت أجندة مرحلة ما بعد الاستقلال. لقد كانت التنمية مخيبة لآمال وطموحات الشعوب الإفريقية، حتى إنه نظر إلى أعوام الثمانينيات من القرن المنصرم باعتبارها عقدا ضائعا للتنمية الإفريقية ولعل تلك البداية الخاطئة تكرر عند متابعة وتقويم خبرة أكثر من عقدين من التحول الديمقراطى فى إفريقيا، إذ لا تزال كثير من الدول الإفريقية بعيدة كل البعد عن بناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية، رغم وجود إصلاحات سياسية واجتماعية تقال من أسس التسلط والاستبداد. فثمة انتخابات تعددية، وتنافس حزبي، ومؤسسات ذات طابع ديمقراطى ودرجات غير مسبوقة من الانفتاح السياسى. ورغم ذلك، فإن بعض الدارسين ممن نحوا منحى شمببتر يصف تلك التحولات الليبرالية بأنها زائفة وغير حقيقية.

وتسمى هذه الدراسة المختصرة إلى رصد حالة التحول الديمقراطى الراهنة فى إفريقيا، ولاسيما على ضوء الانتخابات التعددية التى شهدها عدد من الدول الإفريقية عام ٢٠٠٧، وهى السنغال، ومالى، وموريتانيا، ونيجيريا، والكونغو الديمقراطية. ولعل الأسئلة المطروحة تتمثل فى إمكانية الانتقال من مرحلة التحول الليبرالى إلى مرحلة التحول الديمقراطية بما يعزز المؤسسات والقيم الديمقراطية فى المجتمعات الإفريقية، وهل يمكن للانتخابات التعددية أن تكرر مفاهيم الديمقراطية والحكم الصالح، ولاسيما إذا استطاعت المجتمعات المتحولة أن تحافظ على دوريتها بما يعنى تأكيد مفهوم التداول السلمى للسلطة، مثل حالات زامبيا، وتنزانيا، والسنغال، ومالى، ونيجيريا، وأخيرا، إلى

(٥) استاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

المنظمات غير الحكومية المثيرة للشكوك والتي تقوم بأنشطة مشبوهة. ولتسهيل إدارة العملية الانتخابية، تعاقبت اللجنة الانتخابية المستقلة مع شركتين بريطانيتين لنقل نتائج الانتخابات من الولايات إلى المقر الانتخابي العام في أبوجا. وعلى صعيد مراقبة الانتخابات، فإن ما يربو على ٢٠٠ هيئة أجنبية و٥٣ هيئة وطنية متخصصة شاركت في مراقبة الانتخابات النيجيرية. ومن أبرز هذه الهيئات: الاتحاد الإفريقي، والاكواس، وهيئة المعونة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي. بيد أن اللافت للنظر هو غياب الأمم المتحدة التي بررت ذلك بعدم توجيه الدعوة إليها من قبل الحكومة النيجيرية.

ولعل النتيجة العامة التي أجمع عليها المراقبون الوطنيون والأجانب هي أن الانتخابات النيجيرية لم تكن حرة ونزيهة، إذ شابهها الكثير من سوء التنظيم والفساد في الإجراءات، ومن ذلك تأخر مراكز الاقتراع في فتح أبوابها أمام الناخبين في المواعيد المقررة، بالإضافة إلى عدم وجود أوراق الاقتراع في كثير من المراكز، وربما يعزى ذلك إلى تحطم طائرة عسكرية كانت تحمل هذه الأوراق لتوزيعها على المراكز الانتخابية كما شهدت تلك الانتخابات أعمال عنف غير محدودة مثل سرقة بعض الصناديق، ومحاولات إحراق مقار اللجنة الانتخابية المستقلة.

ويطرح بعض المحللين للواقع النيجيري أن نمطا من الأبوية الجديدة قد اتخذ رداء ديمقراطيا شكليا بعيدا عن دعم المؤسسات الديمقراطية، وهو ما يتضح من الأمور الآتية:

١- قيام الرئيس أولسيجون أوباسانجو بمحاولة تعديل الدستور بما يمكنه من الترشح لولاية ثالثة وهو الأمر الذي عارضه البرلمان بشدة. عندئذ، حاول أوباسانجو جاهدا أن يدفع بمرشح من مؤيدي سياساته، وهو ما يمكنه من الاستمرار بالقيام بدور فاعل في السياسة النيجيرية.

٢- إثارة الشكوك حول حيادية المؤسسات القائمة على إدارة الانتخابات، ولاسيما اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

٣- عدم رغبة الطبقة السياسية في الالتزام بقواعد اللعبة السياسية، وهو ما يدفع البعض منهم للجوء إلى وسائل غير قانونية وغير سلمية.

وعليه، فإن الخبرة النيجيرية تطرح عددا من التحديات الحقيقية أمام عملية بناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية، فثمة إشكالية للفقر والعنف في دلتا النيجر الغنية بالنفط، كما أن هناك انقسامًا دينيًا وإثنيًا حادا يعمقه خطاب ديني مسيس كما هو الحال في خطاب تطبيق الشريعة الإسلامية في معظم ولايات الشمال. بالإضافة إلى ذلك، فثمة فساد سياسي عارم، حيث أضحت الوظيفة العامة مجالا مهما لتحقيق التراكم الرأسمالي. وعليه، فإن آليات مكافحة الفساد لم تعد تقوى على النيل منه في ظل وجود بيئة اجتماعية وسياسية متقبلة له.

ثالثا- التجربة السنغالية وأهمية سياسات التعدد الحزبي:

تطرح السنغال مثالا سلميا مهما في إطار عمليات التحول الديمقراطي في إفريقيا، وربما يرجع ذلك إلى عدة اعتبارات،

شعبية الجارفة وأن يعود في ثياب مدنية ويدخل الانتخابات الرئاسية ويفوز بمقعد الرئاسة لفترتين. وهو ما يعنى ترسيخ قيمة التداول السلمي للسلطة في المجتمع المالي.

وربما يكرر العقيد ولد فال في موريتانيا نفس تجربة مالي، حيث إن الرئيس الحالي سيدي ولد شيخ عبدالله لن يتمكن من الترشح لفترة رئاسية ثانية نظرا لكبر سنه. عندئذ، يمكن للعقيد ولد فال أن يستفيد من شعبيته ويعود في ثياب مدنية للتنافس على مقعد الرئاسة، ويدافع بنفسه عن المؤسسات الديمقراطية التي وضع لبناتها بعد انقلابه على نظام معاوية ولد طايح عام ٢٠٠٥.

ويرى بعض الدارسين أن هذا النمط الانقلابي في التحول الديمقراطي ربما يمثل الخيار الأمثل لتجنب مخاطر الحروب الأهلية أو التدخل الأجنبي السافر، وهو ما يعرض موارد المجتمع وطاقاته للهدر والتبديد. ففي ظل حالات الاستبداد والتسلط السياسي وإغلاق كافة السبل أمام قوى المعارضة للتغيير السلمي والإصلاح الديمقراطي ينظر للمؤسسة العسكرية بحسبانها المؤسسة الوطنية التي تمتلك قوة مادية حقيقية للتغيير.

وثمة مجموعة من الملامح العامة تميز التجربة الموريتانية في التحول الديمقراطي، لعل أبرزها أمران، أولهما: عدم السماح للعسكريين من قادة الانقلاب بالترشح للانتخابات التشريعية والرئاسية، وهو ما يعنى إضفاء الشفافية والديمقراطية على برنامج التحول الديمقراطي. وقد تمت مراقبة الانتخابات من قبل المنظمات الدولية والتنظيمات الحقوقية، وهو ما جعل الاعتقاد السائد يؤكد أنها كانت حرة ونزيهة. بل إن الانتخابات الرئاسية شهدت جولة ثانية بين سيدي ولد شيخ عبد الله، وأحمد ولد دادان حيث أجريت مناظرة تليفزيونية بينهما هي الأولى من نوعها في الواقع السياسي العربي المعاصر. أما الأمر الثاني، فإنه يشير إلى وضع الضمانات الدستورية لدعم وتقوية المعارضة السياسية بما يحمي سياسات التعدد والتنافس الحزبي في البلاد.

ثانيا- التجربة النيجيرية وإشكالية الانتخابات التعددية:

تكتسب التجربة النيجيرية أهمية خاصة في سياق التحول الديمقراطي في إفريقيا، نظرا لمكانة نيجيريا الإقليمية والدولية وكونها تطرح نموذجا واضحا لإشكاليات وتحديات مرحلة الانتقال الديمقراطي في إفريقيا. ففي منتصف أبريل ٢٠٠٧، توجه ما يربو على ٦٠ مليون ناخب نيجيري إلى صناديق الاقتراع لاختيار قائده السياسيين. بيد أن تلك العملية، التي جاءت نتيجتها لصالح الحزب الحاكم ومرشحه الرئاسي عمر يار عودة أثارت الكثير من التحفظات والاعتراضات على الصعيدين المحلي والدولي. الأمر الذي طرح فاعلية الانتخابات التعددية كآلية من آليات التحول الديمقراطي السلمي في إفريقيا على المحك، وأثار الشكوك بشأنها.

لقد ساد جو من الشك وعدم الثقة المتبادلة بين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني المعنية بمراقبة الانتخابات في نيجيريا. وقد اتضح ذلك بجلاء من مطالبة هذه اللجنة للاتحاد الأوروبي والمؤسسات المانحة بوقف تمويل

العلاقة بين الدين والسياسة في التجربة السنغالية وهو يشير إلى أهمية ومحورية دور الطرق الصوفية في المشهد السياسي السنغالي يكفي أن نشير إلى أن الرئيس عبد الله توجاه عام ٢٠٠٠ عقب فوزه بالرئاسة إلى مدينة طوبو معبر المريدية ليحصل على بركات المربوط الأكبر هناك

رابعاً - تجربة الكونغو الديمقراطية وإدارة مرحلة ما بعد الصراع :

يمكن النظر إلى تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أنها نموذج للإدارة السلمية لمرحلة ما بعد الصراع في المجتمعات الإفريقية المنقسمة فهل يمكن النظر إلى انتخابات ٢٠٠٦ يوليو ٢٠٠٦ التي أتت في جولتها الثانية بالرئيس جوزيف كابيلا إلى السلطة باعتبارها الطريق الوحيد لضمان الاستقرار والسلام في هذا البلد الذي عانى طويلاً من الصراعات الدامية وهدر الموارد الغنية فالكونغو الديمقراطية تشهد منذ عام ٢٠٠٢ - حينما تم توقيع اتفاق سلام بين الطرفين المتصارعة - وضعاً سياسياً هشاً وحالة من الاستقرار الشكلي

إن سنوات الحرب الأهلية الخمس أدت إلى مقتل نحو خمسة ملايين شخص، فضلاً عن تشريد عدة ملايين آخرين وعليه يصبح التساؤل عن إمكانية تسوية المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال نمط التحول السلمي أمراً صعباً في الواقع الكونغولي.

وأيما ما كان الأمر، فإنه يمكن النظر إلى انتخابات ٢٠٠٦ باعتبارها أول انتخابات تعددية حقيقية تشهدها جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ الاستقلال، فقد ترشح ما لا يقل عن ٣٢ مرشحاً لرئاسة الدولة، ونحو ٩٧.٧ للترشح على مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها ٥٠٠ مقعد. وقامت المؤسسات الغربية المانحة بتقديم نحو نصف مليار دولار لتمويل عمليات التصويت، بالإضافة إلى نحو مليار دولار أخرى نفق سفويا على قوات حفظ السلام الدولية العاملة في الكونغو، والتي يبلغ قوامها نحو ١٧٠٠ فرد، وهو ما يجعلها أكبر قوة لحفظ السلام في العالم.

وأثناء جولة الانتخابات الرئاسية الأولى التي عقدت في يوليو ٢٠٠٦، لم يستطع أي من المتنافسين الحصول على الأغلبية اللازمة للفوز، فقد حصل الرئيس الانتقالي جوزيف كابيلا على ٤٤,٨٪ من الأصوات، في حين حصل منافسه جان بيبير بيبا على ٢٩,٢٢٪. وقد بلغت نسبة المشاركة نحو ٧٠٪ من إجمالي عدد الناخبين البالغ ٢٥,٦ مليون. وفي جولة الإعادة التي أجريت في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٦، تمكن كابيلا من حسم النتيجة لصالحه بما يزيد على ٦٠٪ من إجمالي الأصوات التي احصيت.

وربما تعزى صعوبة العملية الانتخابية في التجربة الكونغولية إلى مجموعة من العوامل، لعل من أهمها افتقار البنية الأساسية مثل شبكات الطرق الممهدة، وهو ما يحول دون مشاركة أغلبية المواطنين في المناطق النائية. كما أن استمرار الصراع والتوتر في الولايات الشرقية من البلاد - والتي لا تزال تشهد وجود ميليشيات مسلحة - يعرض العملية السلمية لكثير من المخاطر. ومن الملاحظ أنه خلال سنوات الحرب ما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٢ شهدت الساحة الكونغولية تدخل أطراف إقليمية بشكل مباشر، حيث ساندت كل من أنجولا وناميبيا وزيمبابوي القوات

منها. محافظة السنغال منذ الاستقلال على عدم تدخل المؤسسة العسكرية في حسم إشكاليات تداول السلطة، بالإضافة إلى وجود وتكريس التعددية السياسية في معظم سنوات ما بعد الاستقلال. ففي ٢٥ فبراير ٢٠٠٧، استطاع الرئيس عبدالله واد الفوز بفتره رئاسية ثانية، وكانت نسبة الأصوات التي حصل عليها ٥٦٪ من إجمالي عدد الأصوات. وعلى الرغم من اتهامات المعارضة للرئيس واد باستخدام موارد الدولة في حملته الانتخابية، إلا أن التحفظ الأساسي يتعلق بكبر سن الرئيس واد، حيث يعتقد بأنه تجاوز الثمانين من عمره. وطبقاً للدستور السنغالي، فإنه في حالة عجز الرئيس أو وفاته، فإن رئيس الجمعية الوطنية يتولى السلطة لمدة ٩٠ يوماً لحين إجراء انتخابات جديدة.

ويمكن أن نرجع خصوصية التجربة السنغالية إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد تولى الحكم عام ١٩٦٠ الرئيس ليوبولد سيدار سنجور الذي جمع بين مهارات السياسي المحنك ورؤية الأديب الفيلسوف. ففي عام ١٩٧٤، رأى سنجور ضرورة وضع السنغال على طريق التعدد الحزبي المحدود، حيث أمر بوجود أحزاب أربعة، أحدها ليبرالي النزعة اسماء الحزب الديمقراطي السنغالي فاده عبد الله واد. بيد أنه بشكل تدريجي، تمكن المارد من الخروج من محبسه وأصبحت السنغال تشهد تعدداً حزبياً حقيقياً وليس شكلياً، فقد استطاع رجال الأعمال تمويل الحزب الاشتراكي الذي ارتبط بسياسات الدولة. وبغض النظر عن مسماه، فلم يكن هذا الحزب أبداً ذا توجه يساري. ونظراً لقوة شخصية عبدالله واد، أصبح الحزب الديمقراطي يمثل القوة المعارضة الرئيسية، كما أسهم تعدد الأحزاب السياسية في رفع مستوى الوعي السياسي لدى الناخبين في السنغال.

على أن وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة تمثل في الخبرة السنغالية عاملاً مهماً في زيادة الوعي السياسي لدى السنغاليين، إذ تشهد السنغال ظهور العشرات من الجرائد والمجلات التي تناقش كافة الأمور السياسية بحرية كبيرة ويجدية يراها بعض المحللين أكثر إفادة للمواطنين. كما أن وجود محطات الراديو واستخدام الهاتف النقال جعلاً من إمكانية تزوير الانتخابات أمراً صعب المثل، يعني ذلك أهمية الاعلام والتكنولوجيا الحديثة في دعم الممارسة الديمقراطية السنغالية.

ثمة عامل آخر يمكن الإشارة إليه في التجربة السنغالية، وهو طبيعة النظام الانتخابي نفسه، والذي يقرر وجود دورتين للتصويت. ففي انتخابات عام ٢٠٠٠، لم يتمكن الرئيس عبده ضيوف من إحراز الأغلبية التي تمكنه من الفوز في الجولة الأولى، وهو ما أدى إلى جولة إعادة ثانية بينه وبين مرشح المعارضة آنذاك عبدالله واد. عندئذ، رأى كثير من المواطنين الذين ساندوا الرئيس ضيوف في الجولة الأولى إمكانية فوز المعارضة وأهمية أصواتهم الانتخابية، وهو الأمر الذي يفسر التحول في اتجاهات التصويت في الجولة الثانية لصالح عبدالله واد.

وأيما ما كان الأمر، فإن النموذج السنغالي للتحول الديمقراطي يواجه عدداً من التحديات الحقيقية، لعل من أبرزها ضرورة التعامل مع الصراع المستمر في إقليم "كازامنس" ذي التوجهات الانفصالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إشكالية

تحكم قبضتها على السلطة وتعتمد على مساندة العسكر تقع في إطار هذا النموذج الثاني. وي طرح النموذج الثالث توجهات ديمقراطية لدى العسكر، بالتالي يشكلون قوة فاعلة في عمليات التحول الديمقراطي. يمكن في هذا السياق أن نشير إلى تجربة مالي عام ١٩٩١، ومالوي عام ١٩٩٣، وغيرهما من التجارب والتي كان آخرها في موريتانيا عام ٢٠٠٥.

ولعل من أبرز القضايا ذات الصلة بالمؤسسة العسكرية في هذا السياق ما يلي:

- كيفية استعادة وتدعيم الهيمنة المدنية على المؤسسة العسكرية عقب انهيار نظام الحكم العسكري، وماهية الإطار المؤسسي الملزم لذلك. ويرتبط بذلك طبيعة الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها المؤسسات السياسية المختلفة، ولاسيما التنفيذية والتشريعية منها.

- مستقبل علاقة العسكريين بالسلطة السياسية. فإذا كان من الأمر، فما هي الدرجة والشكل اللذان يمكن من خلالهما للعسكريين المشاركة أو التمثيل في العملية السياسية؟ وما هي الحقوق السياسية التي ينبغي أن يحتفظ بها العسكريون؟

- قضية المزايا والامتيازات الخاصة بالعسكريين، ويشمل ذلك مجالات متعددة تتراوح بين الاستقلال المهني ومسائل الرواتب، والمخصصات المالية وبين السلطات السياسية والدستورية الممنوحة لهم.

- إعادة تحديد دور ورسالة العسكريين، بما في ذلك وظائفهم بالقياس إلى مؤسسات الأمن الداخلي. ولا شك في أن هذه العملية تشتمل على قضايا المبدأ العسكري ومستويات القوة وأنماط التسليح والهيكل والعلاقات المؤسسية للملائمة.

- إثارة إشكالية الميزانية العسكرية، وتلك مسالة بالغة الخطورة في عملية الانتقال نحو الديمقراطية في إفريقيا، حيث إنها تقع موقع القلب في الإصلاح العسكري وتقرر مزايا المؤسسة العسكرية.

وأيا ما كان الأمر، فإنه على الرغم من وجود قواسم مشتركة في طبيعة القضايا العسكرية المرتبطة بالإصلاح السياسي في الدول الإفريقية، فإنه لا يمكن تعميمها على الخبرة الإفريقية كافة. وربما يعزى ذلك لأكثر من سبب أولها: تنوع أنماط وأشكال العلاقات المدنية العسكرية السائدة في إفريقيا. يعني ذلك صعوبة التمييز ببساطة بين النظم "المدنية" والنظم "العسكرية" وثانيها: يرتبط باختلاف السياق الوطني الذي يحدث فيه التحول في البلدان الإفريقية. ففي بعض الحالات، توجد حروب أهلية (انجولا - مرزيبوق)، وأحياناً تسلطية حزب واحد (مبنى أو عسكري)، أو ديكتاتورية عسكرية. وثالثها: اختلاف مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا.

٢- تحدى إدارة الانتخابات التعددية:

ينظر إلى الانتخابات التعددية باعتبارها إحدى الوسائل المهمة لتحقيق التحول الديمقراطي، وقد شهدت العديد من الدول الإفريقية أكثر من انتخابات بعد إقرار صيغة التعددية السياسية، وهو ما يجعل البعض ينظر إلى هذه الآلية بحسبانها فاعلة في

الحكومية. في حين ساندت كل من رواندا وأوغندا قوات المتمردين، وهو ما أعطى الصراع الكونغولي بعداً إقليمياً واضحاً يعني ذلك أن ضمان نجاح تجربة التحول الديمقراطي في الكونغو مرتبط بتلك العوامل الداخلية والإقليمية والدولية.

ومن الجدير بالملاحظة أن تلك الانتخابات التعددية المؤسسة لعملية التحول الديمقراطي في مرحلة ما بعد الصراع قد راقبها نحو ألف مراقب دولي وما يزيد على أربعين ألف مراقب كونغولي. في حين تولى حمايتها نحو ٨٠ ألفاً من قوات الشرطة، و١٧.٦٠٠ من قوات حفظ السلام الدولية، بالإضافة إلى نحو ١٢٠٠ من جنود الاتحاد الأوروبي.

تحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا:

بعد هذا الاستعراض لأنماط وأشكال مهمة لعملية التحول الديمقراطي في إفريقيا، يأتي التساؤل حول أهم قضايا ومعضلات هذا التحول الذي يميز المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا. ولعل من أبرز تلك التحديات تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ودورها في صياغة خيارات التحول. ومن ناحية ثانية، يمكن النظر إلى الصراعات الداخلية الناجمة عن عمليات الانفتاح السياسي باعتبارها تحدياً كبيراً أمام الحكومات الانتقالية. ولعل الفساد، وهدر موارد الدولة والنظر إلى الوظيفة العامة باعتبارها المدخل الرئيسي لتحقيق التراكم الرأسمالي، يمثل تحدياً آخر لعمليات التحول الديمقراطي الراهنة في إفريقيا. وي طرح عدد من المحللين إشكاليات تنظيمية وبنوية تؤثر على فاعلية قوى المعارضة السياسية وتنظيمات المجتمع المدني، وهو ما يساعد على استمرار سياسات الأبوية الجديدة في إفريقيا، والتي تعنى في جوهرها استمرار حكم الفرد وغياب المؤسسية، وإن اتخذت إطاراً ديمقراطياً شكلياً.

١- تحدى العسكر:

بالنظر إلى خبرة وتاريخ العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا بعد الاستقلال، يمكن القول إن العسكريين يمثلون أحد الأطراف الفاعلة في عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا، سواء سلباً أو إيجاباً. ونستطيع من خلال هذه الخبرة أن نشير إلى نماذج ثلاثة لسلوك العسكر إزاء عمليات التحول والإصلاح الديمقراطي. النموذج الأول: يعكس توجهها معادياً للديمقراطية ومدافعاً عن مصالح النخبة العسكرية. في هذه الحالة، يسود اعتقاد لدى العسكر بأن وجود حكومة ذات توجه ليبرالي قد يعرض المصالح الجمعية للمؤسسة العسكرية للخطر. وهناك العديد من الأمثلة كان فيها تدخل العسكريين يهدف إلى المحافظة على المزايا التي حصلوا عليها منذ زمن طويل. وعليه، فإن هدف إرضاء العسكريين والمحافظة على مزاياهم يمثل أحد الأهداف الرئيسية لاستقرار النظم السياسية في الواقع الإفريقي، وإن كان ذلك على حساب الممارسة الديمقراطية والإصلاح السياسي. أما النموذج الثاني، فهو يضع العسكر في موقف الدفاع عن النظم الأوتوقراطية الحاكمة. وفي هذه الحالة، يتم تأخير الإصلاح السياسي والديمقراطي بحجة المحافظة على الاستقرار والنظام والقانون. وعليه، يتم استخدام القوة في مواجهة الجماعات المعارضة المطالبة بالديمقراطية. ولعل نموذج توجد في عهد أيديما مثال واضح على ذلك. كما أن نظم الأبوية الجديدة التي

ريتشارد جوزيف - الديمقراطية الافتراضية

"Virtual Democracy". حيث تشهد السبل الإفريقية معارضة وقوى مدنية افتراضية وينسجم هذا مع وجود مؤسسات وممارسات ديمقراطية غير حقيقية في حدود حيث تسعى النخب الحاكمة من خلالها إلى تلبية أو الاستجابة للشروط التي أملت بها طبيعة المرحلة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة لقد استطاعت النظم الأبوية الجديدة في إفريقيا الاستمرار في السلطة، ومواجهة مطالب الإصلاح السياسي والديمقراطي بسبب أن قوى المعارضة المدنية التي ساهمت في المجتمعات الإفريقية لم تستطع تحدى السلطة ومواجهتها

على أن الناظر إلى تركيبة الأحزاب والتنظيمات المدنية في كثير من الدول الإفريقية يجد أنها تدور حول بعض الشخصيات التي لها ارتباطات بالنخب التسلطية السابقة، وأنها استفيدت لسبب أو لآخر وعليه، يصبح هم هؤلاء الأساس هو العودة للسلطة مرة أخرى وربما يصبح هؤلاء أكثر عرضة للقول بـ"بريق السلطة" التي قد تلوح بها الحكومات الإفريقية ويبدو أن ضعف تنظيمات المجتمع المدني قد أدى إلى عدم وجود بديل حقيقي للقيادة السياسية يكون قادرا على التخلص من نمط الأوليغاركية السائدة

ويحتاج بعض الدارسين بالقول إن عدم وجود موارد اقتصادية ملائمة يفقد الأفارقة القدرة على التنظيم لمواجهة السلطة من خلال تأسيس تنظيمات طوعية ومدنية يعني ذلك أن الوصول إلى الموارد الاقتصادية يمثل الحافز ونظرا لأن غالبية الأفارقة بعيدون عن المؤسسات الاقتصادية الرسمية، فإن قدرتهم على ممارسة الضغط اللازم لتحقيق الديمقراطية تظل محدودة وضعيفة.

على أن التحدي يتمثل في كيفية إنشاء ودعم قوى المعارضة والمجتمع المدني المسلحة بوسائل وحواجز تحقيق الديمقراطية. وربما يذهب البعض إلى منحى المؤسسات الغربية والدولية المانحة، والذي يؤكد ضرورة خلق هذه المؤسسات ودعمها ماليا ومعنويا. بيد أن هذه الغاية يصعب تحقيقها دون وجود تنمية اقتصادية حقيقية في المجتمعات الإفريقية. وهنا نطرح إشكال الاقتصاد والسياسي، وجبلية العلاقة بينهما في عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا.

٤- تحدى القوى الخارجية :

يمثل الدور الذي تلعبه القوى الخارجية في موجة التحول الديمقراطي الراهنة في إفريقيا موضوعا للجدل والحوار. فإذا كان كل من نيقولاس ومايكل برايتون قد اعتمدا على رصد ضخم من المعلومات ليؤكد أن الإصلاح الديمقراطي في إفريقيا هو نتاج عمليات تعبئة داخلية وكفى، فإن ريتشارد جوزيف رأى أهمية العوامل الخارجية، حيث إن نظم القمع والاستبداد الإفريقية ظلت تعتمد على الحلفاء الدوليين في توفير الدعم المادي واللوجستي اللازم لاستمرارها في السلطة.

وإذا كانت إفريقيا قد تبوءت موقعا هامشيا في النظام الدولي منذ عصر الحرب الباردة، فإنها، ومنذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١، أصبحت تشكل ركيزة أساسية عند الحديث عن الاستراتيجية

عملية تعزيز التحول والإصلاح الديمقراطي في البلدان الإفريقية ورغم ذلك، فإن البعض - مثل شمبستر - لا يزال ينظر إلى سياسات التنافس الانتخابي باعتبارها انتخابات زائفة

"Fallacy Electoralism"، فقد سعت النظم الأبوية القديمة والجديدة، على حد سواء، إلى استخدام صيغة الانتخابات التنافسية لإضفاء نوع من الشرعية على نظم غير ديمقراطية. ومن استقراء خبرة نماذج التحول والإصلاح الديمقراطي سألنا الذكر، يمكن أن نرجع إشكاليات الانتخابات في الواقع الإفريقي إلى عدة أسباب، لعل من أبرزها ضعف النظم الحزبية نفسها، فالأحزاب الإفريقية هي في مجملها هشة وتعاني من عوامل ضعف بنيوية، ولا شك في أن وجود أحزاب قوية يجعل من التنافس الانتخابي أمرا جادا وواقعا بالإضافة إلى ذلك، فإن الانقسامات الدينية والإثنية، والفساد وغياب الديمقراطية الداخلية في النظام الحزبي، كلها تحد آخر أمام فاعلية العملية الانتخابية. ويمكن الإشارة كذلك إلى ضعف قوى المعارضة السياسية وتشردمها وعدم تجانسها، وهو ما يجعل السلطة الحاكمة في موقع أقوى وأفضل، وعادة ما تميل السلطة إلى تبني سياسات المنع والمنع، والانتقاء، وخلق الاتباع في تعاملها مع رموز المعارضة، ولا سيما الذين يسعون لتحقيق طموحاتهم الشخصية من خلال الحصول على عوائد السلطة

ولعل الملاحظة الجديدة بالذكر، ولا سيما من دراسة الانتخابات الأخيرة في كل من الكونغو الديمقراطية ونيجيريا، تتعلق بمدى فعالية المؤسسات الانتخابية المعنية بإدارة وتنظيم الانتخابات، فثمة ظواهر سلبية ترتبط بشراء الأصوات، والدور الذي يلعبه رأس المال المرتبط بأجندة سياسية، وكذلك فساد الإجراءات التنظيمية والإدارية المرتبطة بعملية تسجيل الناخبين والإشراف على عملية الانتخابات برمتها. وعلى الرغم من تنامي ظاهرة مراقبة الانتخابات وظهور منظمات دولية معنية بهذا الأمر، فضلا عن وجود قوى ومؤسسات دولية وإقليمية ذات صلة بذلك، فإن المقصود بمعايير العدالة والنزاهة تحكمه مصالح كثير من الأطراف الفاعلة والمؤثرة في العملية الانتخابية.

وعليه، يمكن القول إن الانتخابات بحد ذاتها لا تعنى عملية تعزيز التحول وترسيخه، وإنما هناك متطلبات أخرى لتحقيق هذه الغاية، ومن ذلك احترام الحقوق المدنية، وإعلاء حكم القانون، وفرض قيود على "تغول" السلطة التنفيذية... الخ. وأيا ما كان الأمر، فإن طرح قضية الانتخابات في المشهد الديمقراطي الإفريقي الراهن مرتبط بقضايا أخرى مهمة، مثل النظم الحزبية والمشرورية الخارجية، وإعادة تشكيل النخب الحاكمة، ودور مؤسسات المجتمع المدني، وموقف المؤسسة العسكرية. يعني ذلك أن القيمة الأساسية للانتخابات في إفريقيا - بغض النظر عن حقيقة معناها ومبناها - تتمثل في كونها تعد مدخلا مهما لفهم ديناميات النظم السياسية الإفريقية في مرحلة التحول نحو الديمقراطية.

٣- تحدى المجتمع المدني :

يكاد يجمع الدارسون - على الرغم من اختلاف توجهاتهم الفكرية - على ضعف وعدم فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في إفريقيا، فالمشهد الإفريقي الراهن ربما يكون أقرب إلى ما وصفه

والاجتماعية، وبخاصة حقوق الاقليات. كما أنها ترتبط في الوقت نفسه بتبنى ودعم التنمية الديمقراطية السندامة في إفريقيا. يعني ذلك ضرورة التبصر بمخاطر الايدلوجية المناهضة للدولة، والتي يبشر بها المشروع النيوليبرالي المرتبط بدوائر قوى العولة الجديدة.

وعليه، تصبح عملية بناء الدولة التنموية في إفريقيا ضرورة لازمة على ضوء تفكك وانحيار الدولة وما صاحبه من مخاطر وتحديات. فالحروب الاهلية والمناسي الإنسانية المروعة التي حدثت في الصومال وليبيريا ورواندا ارتبطت وتزامنت مع انهيار الدولة، ويمكن أن تتكرر هذه الاحداث والمخاطر إذا علمنا أن كثيرا من الدول الإفريقية على شفا الانهيار.

إننا بحاجة اليوم إلى المشروع الوطني القائم على تلاحم كافة الجماعات القبلية والإثنية والتي استطاعت أن تحرر إفريقيا من الحكم الاستعماري. إن مثل هذا النوع من النضال الوطني جنباً إلى جنب مع دعم جهود التكامل الإقليمي على أسس (وظيفية) هو ضروري وحتمي لتحرير إفريقيا من أزمتها الراهنة في ظل النظام العالمي الجديد.

ومع ذلك، فإن الدولة الإفريقية الجديدة لا يمكن دعمها وتقويتها إلا بعد تغيير طبيعتها حتى تصبح في خدمة المصالح الاجتماعية للجماعات العريقة. كما يتطلب دعم الدولة كذلك تطوير البات جديدة للتوفيق بين مصالح ومطالب الجماعات الإثنية المختلفة، بحيث يتم معها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ولا شك في أن مثل هذه الرؤية التكاملية التي يقوم عليها منظور الدولة التنموية الجديدة في إفريقيا تشكل مقدمة لازمة للتغلب على أزمة إفريقيا المستعصية. فهل من سبيل ؟ هذا هو التحدي الذي يواجه المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا.

الأمنية على الصعيد العالمي فإفريقيا جزء مهم في الاجندة الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية. وربما يعود الاهتمام الأمريكي بإفريقيا إلى عاملين مترابطين، أولهما النفط وثانيهما التهديدات الامنية. وطبقاً لتقديرات وزارة الدفاع الأمريكية، فإن نحو أربعين دولة إفريقية جنوب الصحراء لا تمتلك السيطرة الكافية على حدودها ومن ثم فإنها يمكن أن تمثل ملاذاً آمناً لأي جماعة تراها الولايات المتحدة موسومة بالإرهاب.

وعليه، فإن طرح مفاهيم الفوضى الخلاقة وإعادة الفكر والتركيب الاستراتيجي في إفريقيا - كما يتضح من مشاريع الشرق الاوسط الكبير والقرن الإفريقي الكبير وكذلك خطة حماية الساحل الإفريقي - يمثل عوامل مهمة في فهم الاستراتيجية الأمريكية والغربية تجاه إفريقيا. كما أن بروز دور الصين وبعض القوى الآسيوية الأخرى، مثل الهند وماليزيا، والذي اتخذ شعار 'التوجه شرقاً'، لا يمكن تجاهله عند مناقشة عمليات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في إفريقيا.

استناداً إلى ما سبق، يمكن القول إن بعض الدارسين يحاول تفسير إخفاقات كثير من عمليات التحول والإصلاح السياسي في إفريقيا من منطلق منظور تشاؤمي، أو القول بعدم مقدرة الأقارعة على حكم أنفسهم بأسلوب ديمقراطي وقد تم تعزيز مثل تلك الافتراضات بواسطة دارسين مستشرقين وظفوا مفاهيم انثروبولوجية زائفة مثل 'سياسات ملء البطون' لفرنسوا بيار عام ١٩٨٩. إن هذا المنحى في التحليل يغضى مرة أخرى إلى القول إن إفريقيا ماضية قدما إلى فضاء أكثر بدائية وتخلفاً. إن عملية البحث عن حلول هيكلية لازمة لعمليات التحول والإصلاح الديمقراطي الراهنة في إفريقيا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعمليات دعم قوى المجتمع المدني وتحقيق المشاركة الشعبية الحقيقية، والوصول إلى التوزيع العادل والمتساوي للموارد الاقتصادية

المراجع :

- ١- د حمدي عبد الرحمن حسن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة .. أي مستقبل؟، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧.
- 2- Tim Shenk, Congo's Cautious Hope, Sojourners, 36 no2, 20-5 F, 2007.
- 3- N'Diaye, B. Mauritania, August 2005: Justice and Democracy, or Just Another Coup?. African Affairs v. 105 (July 2006) p. 421-41.
- 4- Staffan I. Lindberg, Democracy and Elections in Africa, Johns Hopkins University Press, 2006.
- 5- Peter J. Schraeder, African Politics and Society: A Mosaic in Transformation, Palgrave Macmillan, 1999.
- 6- Philip C Aka, Military and Democratization in Africa, The Journal of Third World Studies, Spring, 1999.
- 7- Ihonvbere, Julius O., and John M. Mbaku, eds. Political Liberalization and Democratization in Africa: Lessons from Country Experiences. Westport, Conn.: Praeger, 2003.
- 8- Mbaku, John M., and Julius O. Ihonvbere, eds. The Transition to Democratic Governance in Africa: The Continuing Struggle. Westport, Conn.: Praeger, 2003.
- 9- James Button and Jo Chandler, How we lied to Africa, The Age, June 2, 2007.

- تعزيز دور العدالة والقانون الدولي في إدارة العلاقات بين الأمم.

- دعم السلام الدولي ومساندة اليات حل الصراع المتفوق دوليا عليها.

- دعم إفريقيا في المجال الدولي.

- تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال التعاون الإقليمي والدولي في ظل عالم متزايد التداخل والاعتماد المتبادل والعولمة.

- تأكيد قدرة جنوب إفريقيا على الوفاء بالتزاماتها كعضو في الأمم المتحدة والمساهمة في أمن العالم.

- دعم مشروع النهضة الإفريقية من خلال الاتحاد الإفريقي ومبادرة النيباد.

- دعم التنمية الاقتصادية من خلال التكامل الإقليمي والتنمية في الجنوب الإفريقي، خاصة جماعة السادك (الجماعة التنموية للجنوب الإفريقي)، والساكو (الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي).

- العمل مع الشركاء الأفارقة على قدم المساواة.

- منع عمليات حفظ السلام ومنع الصراع - عبر الدبلوماسية الوقائية وآليات الرقابة - أولوية خاصة، والمساهمة النشيطة في جهود حفظ السلام والأمن الدوليين، ونزع السلاح، ومنع الإبادة، والحد من انتشار الأسلحة من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية.

- دعم جهود إصلاح الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز لتكون أكثر ديمقراطية.

- بلورة أجندة عمل للجنوب تقوم على تعاون جنوب/ جنوب، وشراكة جنوب/ شمال.

ويتبين من البنود السابقة أن ثمة تقليبا للرؤية الثانية لدر جنوب إفريقيا على الساحتين الدولية والإقليمية، وهو أمر يتضافر على تأكيد رصده لائحة أولويات السياسة الخارجية لجمهورية جنوب إفريقيا لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، والتي أعادت النص على الكثير من الأهداف سائلة البيان، مع تأكيد أن تحقيق تلك الأهداف سيتم من خلال تعزيز التضامن مع الدول النامية من ناحية، والشراكة مع الدول المتقدمة من ناحية أخرى لتحقيق ودعم التنمية المستدامة، مع عناية خاصة باحتياجات إفريقيا.

تكشف محاور ومجالات حركة جنوب إفريقيا على الساحة الإقليمية عن انتصار الاتجاه المؤيد للتصور ذي النزعة الريادية في السياسة الخارجية الجنوب إفريقية.

فعلى الصعيد القاري، سعت جنوب إفريقيا إلى الإسراع بقيام أجهزة الاتحاد المختلفة، وحث الدول الأعضاء على استكمال إجراءات التصديق على بروتوكولات الأجهزة والمؤسسات المختلفة للاتحاد، واستطاعت الفوز بالقرار الدائم لبرلمان عموم إفريقيا على أرضها، في الوقت نفسه الذي قامت فيه بالتصديق على بروتوكول المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

وعلى الصعيد نفسه، ألقت جنوب إفريقيا بثقلها خلف مبادرة

النيباد، واستطاعت عبر دبلوماسيتها التوسيق بينها وبين الأنظمة الإفريقية لتصبح المبادرة بمثابة الخطة الاقتصادية للأنظمة الإفريقية.

وعلى الرغم من مشاركة ١٤ دولة - إلى جانب جمهورية جنوب إفريقيا - في اللجنة التنفيذية للمبادرة ومشاركة أربع دول كبرى (مصر، نيجيريا، الجزائر، السنغال) لجنوب إفريقيا في لجنة التنسيق للمبادرة، إلا أن وجود مقر سكرتارية النيباد في جنوب إفريقيا يجعل لها اليد الطولى في تسيير أمور النيباد والاستفادة من عواندها.

وعلى صعيد علاقات جنوب إفريقيا بدول الجنوب الإفريقي، واصلت جنوب إفريقيا تعزيز علاقاتها مع دول السادك باعتبارها النطاق الحيوي لاقتصاد جنوب إفريقيا وسياساتها من خلال حزمة من الأدوات، مثل: إنشاء مراكز تدريبية والزيارات المتبادلة، والمساعدات الفنية والمالية، والحرص على مد شبكات الطرق والمواصلات للربط بينها وبين دول المنطقة، الأمر الذي يصب في نهاية المطاف في صالح الاستثمارات والمنتجات الجنوب إفريقية وهي الأدوات التي شملت معظم دول السادك، بما في ذلك زيمبابوي. فعلى الرغم من الخلاف بين النظام في جنوب إفريقيا ونظام موجابي والتوترات التي شابته العلاقات بين البلدين في الأعوام السابقة، فإن الملاحظ أنها قد شهدت بعض ملامح التحسن في الآونة الأخيرة.

وفي وسط القارة وشرقها، حكمت علاقات جنوب إفريقيا بالأساس محاولات تحقيق السلام في منطقة البحيرات العظمى والكونغو الديمقراطية، على اعتبار أن تحقق السلام في تلك المنطقة يوفر الأساس اللازم لجذب حركة الاستثمار وتحقيق التنمية، كما طالت اهتماماتها وحركتها الخارجية قضايا الصومال والإرهاب في القرن الإفريقي، والصراع في جزر القمر.

ويعود اهتمام جنوب إفريقيا بالصراعات في تلك المنطقة إلى اعتبارات عديدة، يأتي في مقدمتها رغبتها في القيام بدور فاعل على مستوى القارة - بعد عزلتها الطويلة عن القارة أثناء عهد الحكم العنصري - وذلك في إطار رؤية الفريق الأول لأوضاع القارة، وتأكيد ضرورة احترام حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي، وتسوية الصراعات سلميا.

وعلى صعيد غرب القارة، تحتفظ جنوب إفريقيا بتمثيل دبلوماسي مع عدد محدود من دول غرب إفريقيا، حيث توجد لها سفارات فقط في كل من نيجيريا، والسنغال، وغانا، وكون ديفوار. الأمر الذي يعكس أهمية تلك البلدان في منظور السياسة الخارجية الجنوب إفريقية، خاصة أن البعثات الدبلوماسية القائمة في تلك الدول المذكورة منوط بها رعاية مصالح جنوب إفريقيا في الدول الأخرى بالمنطقة. وتشير البيانات إلى أن هناك اهتماما جنوب إفريقيا بتطورات الأوضاع في غرب إفريقيا، حيث يظهر قطاع الأعمال والتجارة في جنوب إفريقيا اهتماما متزايدا بها في ظل إمكاناتها وثرواتها المعدنية، واحتياجاتها في مجالات البنية التحتية والخدمات المصرفية التي تطرح جنوب إفريقيا فيها نفسها كنموذج يحتذى به، فضلا عما تمثله المنطقة من سوق واسعة للمنتجات والاستثمارات الجنوب إفريقية في مختلف

بلد	معدل الاستثمار المباشر (مليون دولار ٢٠٠٥)	ناتج محلي إجمالي بالدينون دولار والترتيب نسبي (٢٠٠٥)	نمو السكان بالنمو نسمة ٢٠٠٥ (%)	المساحة الجغرافية بالألف كيلومتر مربع (٢٠٠٥)	دور في عمليات حفظ السلام إقليميا وإقليميا	هالة الاستقرار
مصر	٥٢٧٦	٢٠١٩٢٦٩	٧١.٦	٩٩٥	نعم	استقرار
جنوب أفريقيا	٦٢٧٩	٢٢٩٥٠٢	٤٥.٥	١٢١٤	نعم	استقرار
موريتانيا	٢١	١٨٧٢٠	٢٢.٥	٥٦٩	نعم	استقرار
نيجيريا	٢٤٠٢	١٩٩٨٩٥١	١٢٨.٧	٩٩١	نعم	الوضع الداخلي مستقر في الجنوب

1- African Economic Outlook 2007 Afdb /OECD(1)

2- World Development Indicators ,World Bank ,23April2007

3- Africa Development Indicators 2006

ويعتبر أن دور الربيع في أفريقيا يتصل بالعلاقات مع الجماهيرية الليبية، تم توقيع عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم، شملت مجالات حماية وتعزيز الاستثمارات والسفن التجارية، والمسائل الملاحية، والتعاون في مجالات النقل والمواصلات، والنقل الجوي، والعلوم والتكنولوجيا.

ج- معوقات الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا :

على الرغم من القدرات والإمكانات والمساعدات سائلة البيان، والتي تمثل في مجملها عناصر قوة لجمهورية جنوب إفريقيا على الصعيدين القاري والدولي، فإن كل عنصر منها لا يخلو من بعض مناطق وملاح الضعف التي تحد من قوة الدولة وقدرتها.

فرغم أنه ما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦، زاد السكان من ٤٠ مليون نسمة إلى نحو ٤٥ مليون نسمة فقط، إلا أن عدد الأسر المعيشية قفز من ٩.٧ مليون أسرة إلى ١١ مليون أسرة بزيادة ٢٠٪، وهو ما يعني مزيداً من الضغط والمطالب بالخدمات اللازمة من الحكومة.

ويمكن القول إنه مثلما يمثل الجانب الاقتصادي الركن الرئيس في قدرات جمهورية جنوب إفريقيا كفاعل وقوة إقليمية، فإنه يحمل - وبذات القدر - مجموعة من التحديات الأساسية للنظام السياسي في ظل واقع التفاوت الشديد في توزيع الدخل الوطني بين الجماعات المكونة للمجتمع. فعلى حين يبلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٢ ألف دولار، فإن الغالبية العظمى من الأفارقة السود تعاني من الفقر وتعيش نسبة كبيرة منهم تحت خط الفقر. ويمكن القول إن هناك نمطين اقتصاديين في البلاد، أحدهما عالمي تنافسي جيد الأداء يسيطر عليه البيض والشركات العالمية، والآخر هامشي يتسم بضعف الأداء في مجالات التعدين والزراعة المعيشية، والذي يعتمد بدرجة كبيرة على الأيدي العاملة للجماعة الإفريقية السوداء التي تعاني من البطالة، حيث تبلغ نسبتها بين السود نحو ٤٢٪ على الرغم من جهود الدولة للتصدي لهذه المشكلة، حيث ازداد عدد طالبي الوظائف بنسبة ٤٠٪، في حين لم تزد نسبة الزيادة في الوظائف على ٢٠٪ خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢، وهو أمر مرشح للزيادة في ظل اتساع نطاق التعليم أمام أبناء الجماعة السوداء، وتخرج الآلاف منهم سنوياً إلى سوق العمل مطالبين بفرص

المجالات، بما في ذلك المجال الثقافي الذي كان متخللاً أساسياً للتعاون بين جنوب إفريقيا ودولة مالي، التي شهدت عاصمتها تدشين أول مشروع رئاسي من نوعه يستهدف حفظ المخطوطات التاريخية الإسلامية.

وعلى صعيد علاقات جنوب إفريقيا بدول شمال إفريقيا، فقد شملت الحركة الدبلوماسية لجنوب إفريقيا جميع دول الشمال، بما في ذلك المغرب وموريتانيا، مع تفاوت في طبيعة ومجالات التعاون بين جنوب إفريقيا وكل دولة.

فعلى صعيد العلاقات المصرية - الجنوب إفريقية، تبادل مسئولو الدولتين الزيارات لبحث إمكانيات التعاون بين الجانبين، لا سيما في مجالات السياحة والتعاون الاقتصادي. واهتمت جنوب إفريقيا كذلك ببحث الوضع في الشرق الأوسط ودور مصر على هذا الصعيد. وهناك تأكيدات على تنامي التعاون بين البلدين، إلا أن ذلك لم يحل دون ظهور بعض ملامح ومؤشرات المساعي التنافسية بين الدولتين، كان أبرزها على صعيد استضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم المقرر إقامتها عام ٢٠١٠، وعلى الفوز بمقر برلمان عموم إفريقيا، وكلاهما حظيت بهما جمهورية جنوب إفريقيا، وكذا التنافس على شرف تمثيل إفريقيا في العضوية الدائمة بمجلس الأمن، حال إقرار حق إفريقيا في مقعد دائم بالمجلس.

وعلى صعيد العلاقات مع كل من تونس والجزائر، تحتفظ جنوب إفريقيا بلجان مشتركة مع كلتا الدولتين، تعقد اجتماعاتها دورياً على أعلى المستويات. وقد عبرت كل من الجزائر وتونس عن ارتياحهما لطبيعة ومستويات العلاقة المتنامية مع جنوب إفريقيا.

وعلى صعيد العلاقة مع السودان، أبدت جنوب إفريقيا دعمها لمساعي التسوية السلمية لمشكلة السودان، كما استقبلت العديد من القيادات السودانية الرسمية وغير الرسمية. كما سعت - خلال رئاستها للاتحاد الإفريقي - إلى تسوية الصراع الدائر في السودان. وفي المقابل، يشير البعض إلى أن جنوب إفريقيا لها علاقات فيما يتصل ببيع السلاح للأطراف المتصارعة في السودان.

ومخزوننا كبيرا من البترول والغاز الطبيعي علاوة على إمكانات زراعية كبيرة.

ومن الناحية العسكرية، تمتلك نيجيريا قدرات عسكرية نفوذ قدرات دول جوارها، وتحمل بها المركز الثاني على الساحة الإفريقية جنوب الصحراء، تالية جنوب إفريقيا، وهي القدرات التي أهلتها للقيام بدور رئيسي في العديد من مهام حفظ السلام داخل القارة وخارجها، حيث تعد نيجيريا أكثر دول القارة إسهما في مهام حفظ السلام على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكذلك على الصعيد الإقليمي الفرعي، حيث ساهمت في إقامة جماعة المراقبة (الإيكوموج) التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والتي كان لها دور بارز في إدارة الصراع في كل من سيراليون وليبيريا وغينيا بيساو، وكانت نيجيريا بمثابة المحرك الأساسي في أداء الإيكوموج فيما يتصل بهذه الصراعات.

وعلى الصعيد الدبلوماسي والسياسي، يمكن القول إن لنيجيريا سجلا حافلا في مجال التمثيل والعمل الدولي على الصعيدين الدولي والقاري، حيث حظيت بتمثيل إفريقي ثلاث مرات كعضو غير دائم في مجلس الأمن (٦٦-٦٧، ٧٨-١٩٧٩، ١٩٩٥-١٩٩٥)، كما تولى أحد دبلوماسيها - وهو الجنرال جبر جابري - رئاسة الدورة ٤٤ من دورات الجمعية العامة، كما عمل الدكتور ادبيباو ادجي سكرتيرا تنفيذيا في اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لمدة ١٤ سنة كما استضافت نيجيريا ونظمت لاجوس عام ١٩٧٧ أول مؤتمر للامم المتحدة لمناهضة العنصرية "الابارتهايد"، وعلى الصعيد نفسه، رأت لجنة مناهضة العنصرية منذ عام ١٩٧٠ حتى انتهاء أعمال هذه اللجنة وحلها عام ١٩٩٤.

وتولى "إيمكا انيوكو" منصب سكرتير عام الكومنولث، وعمل إبراهيم جامباري مساعدا للسكرتير العام للامم المتحدة ومستشاره للشؤون الإفريقية.

كما أن نيجيريا عضو فاعل في جماعة الكومنولث التي تضم نحو ٥٤ دولة إفريقية وأسيوية وغربية، وكذا عضو في مجموعة ٧٧، كما أنها عضو في منظمة الأوك المصدرة للبترول، وعضو فاعل في جماعة (الإيكواس) التي تضم ١٥ دولة (بعد انسحاب موريتانيا) من دول غرب إفريقيا، وعلى الصعيد نفسه، تمتلك نيجيريا سجلا إيجابيا فيما يتصل بالمشاركة في مساعي السلام على الساحة الإفريقية واستضافتها للعديد منها، ليس آخرها مباحثات السلام بين حكومة السودان والفصائل المتعددة في الجنوب والغرب على فترات زمنية متتالية، ومنها كذلك استضافتها ورعايتها لمباحثات الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومجموعة دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، والتي أسفرت عن اتفاقية لومي لعام ١٩٧٥ والتي ظلت حاكمية العلاقات بين الطرفين حتى استقبلت بها اتفاقية كوتونو عام ٢٠٠٠.

من ناحية أخرى، تولت نيجيريا رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية مرتين، كما رأت الاتحاد الإفريقي ولجنة تسيير وتنفيذ النيباد مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، والتي تعتبر نيجيريا واحدة من الدول الخمس المؤسسة للمبادرة إلى جانب (مصر، جنوب إفريقيا، السنغال، الجزائر).

متكافئة مع أبناء الجماعات الأخرى، لا سيما الجماعة البيضاء، المهيمنة سياسيا، الأمر الذي يندرج بانتهيار معادلة التحول الفارضي الذي شهدته جنوب إفريقيا القائمة على تولي السود السلطة السياسية، مع الحفاظ على الوضع الاقتصادي للجماعات دون تغيير جوهري، وهو الأمر الذي بدت معه خيارات التموضعات عن الأراضي التي طرد منها السود إبان الحقبة العنصرية وليس استردادها أفضل الخيارات، لا سيما في المناطق الحضرية إلا أن الإخفاق في تحقيق الوعود الخاصة بتحسين الأحوال المعيشية للجماعة السوداء، يحمل في طياته تحديات كبيرة للنظام السياسي في جمهورية جنوب إفريقيا، خاصة مع تزايد معدلات الفساد في البلاد، وكذلك ازدياد مظاهر العنف الاجتماعي يدل على ذلك ازدياد نفقات الأمن الداخلي إلى نحو ١١.٧٪ من إجمالي النفقات العامة، متجاوزة النفقات المخصصة للدفاع أو الأمن الخارجي التي بلغت ٧.٧٪.

وعلى الرغم من أن تلك التحديات قد تكون دافعا نحو الانكفاء على الذات داخليا، بحثا عن توظيف أمثل للموارد في علاج تلك المشكلات وعدم التورط في التزامات خارجية تزيد من تعقيدات الداخل، فإن تلك التحديات بذاتها يمكن أن تكون دافعا لمزيد من الدور الخارجي لتعبئة المساندة والمساعدة الدولية في التصدي لهذه المشكلات، أو لصرف الانظار عنها بتحقيق إنجازات رمزية إقليمية ودولية.

خلاصة القول، إن جمهورية جنوب إفريقيا قد استطاعت القيام بدور رئيسي على الساحة الإفريقية يجعل منها الفاعل الرئيسي على الساحة، الأمر الذي يدعم قدرتها التفاوضية والتنافسية على الساحتين الإقليمية والدولية، وهي تستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات الفكرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية ومن خلال الحضور الجنوب إفريقي الواعي والمكثف في مختلف الفاعليات الإفريقية، وعلى مختلف المستويات، وفي مقدمتها المستوى الرئاسي، الأمر الذي يعطي الدبلوماسية الجنوب إفريقية دفعة كبيرة ومصداقية أكبر لدى الدول الإفريقية، بما يصب في جانب المصالح الوطنية لجمهورية جنوب إفريقيا، علاوة على حرص جنوب إفريقيا على استضافة المؤسسات والمؤتمرات والفعاليات الدولية والإقليمية، بما يضيفه ذلك عليها من مكانة.

ثانيا - نيجيريا :

١- القدرات والإمكانات :

تعتبر نيجيريا إحدى أهم القوى الإقليمية الفاعلة على الساحة الإفريقية بصفة عامة، وفي غرب إفريقيا بصفة خاصة، وتستمد نيجيريا قوتها من مجموعة من الركائز أو عناصر القوة، يأتي في مقدمتها القدرات البشرية التي تضمها البلاد، حيث تشير آخر الإحصاءات الرسمية - التي أعلنت مؤخرا (٢٠٠٧) - إلى أن تعداد نيجيريا بلغ ١٤٠ مليون نسمة، أي ما يربو على سدس سكان القارة ككل، كما تضم نيجيريا أكثر من ٢٥٠ جماعة إثنية ومئات اللهجات، الأمر الذي يجعلها أقرب لتجسيد حقيقة التعددية والتنوع على الساحة الإفريقية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تمتلك نيجيريا قدرات إنتاجية

المصالح بين المقيمين على الحدود، أو بفعل مواقف الأنظمة من مجريات الأحداث على الساحة النيجيرية. ولعل أشهر الأمثلة تعاطف دولتي غينيا الاستوائية وبينين مع حركة بيافرا الانفصالية (٦٧ - ١٩٧٠) بفعل وجود جماعة الأيبو وامتداداتها في هاتين الدولتين. كما أن لنيجيريا مشكلات حدودية مع الكاميرون حول جزر باكاسي وأرخبيل أرشيبونج، وقد حسمتها محكمة العدل لصالح الكاميرون.

ومع ضعف الأداء الاقتصادي الوطني، تصبح الزيادة السكانية والموارد البشرية التي تمتلكها نيجيريا عبئا إضافيا على النظام الحاكم، وهو ما يدل على واقع أن نحو أكثر من ٦٠٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر مع تفشي البطالة، وسوء الأداء الاقتصادي، وتفشي الفساد، وعدم الأمن في البلاد، حيث تأتي نيجيريا في مرتبة متقدمة (الأولى، الثانية) في قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم والأقل أمنا. أضف إلى ذلك التوترات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن تفاعلات هذه العوامل كلها مع سوء الإدارة السياسية، في ظل إصرار النخبة الحاكمة على الإمساك بزمam السلطة عبر التلاعب بالعملية الانتخابية في مسارها ونتائجها، على نحو ما تشهد به التقارير الخاصة بالانتخابات الرئاسية الأخيرة (أبريل ٢٠٠٧)، والتي شابها الكثير من التجاوزات لضمان فوز مرشح الحزب الحاكم "موسي أراذوا" وهو ما يضعف شرعية النظام ويزيد من حدة الاحتقان الداخلي.

وعلى الصعيد الإقليمي، يواجه الدور النيجيري مجموعة من التحديات، ممثلة في الانقسام التقليدي لدول منطقة غرب إفريقيا ما بين دول فرانكوفونية وأخرى أنجلوفونية، وهو الانقسام الذي انعكست آثاره جلية في مراحل عدة من تاريخ الإقليم، استطاعت الدبلوماسية النيجيرية احتواءها وتوظيفها أحيانا على نحو ما تشهد به خبرة قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس" عام ١٩٧٥، والمعاهدة المنقحة لها عام ١٩٩٢، والتي مثل قيامها نجاحا للدبلوماسية النيجيرية في غرب إفريقيا. وفي أحيان أخرى، كادت تلك الانقسامات تعصف بجهود حفظ السلام في كل من ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو على اختلاف الدور والموقف النيجيري في تلك الأزمات.

ويستحق دور كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا المتابعة والرصد في ظل مساعي كل منهما لتعزيز قدراته الإقليمية وتحالفاته القارية والدولية، وهي المساعي التي لا تعترف - واقعيا - بخصوصيات العلاقات للدول الأخرى بالقارة، على نحو ما تكشف عنه تحركات جمهورية جنوب إفريقيا في القرن الإفريقي ودول حوض النيل والسودان، وتحركات نيجيريا في غرب إفريقيا ووسطها، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على المصالح المصرية في بعض المناطق الحيوية للأمن الوطني المصري، وفي مقدمتها منطقة حوض النيل وواديه في ظل الدور المتنامي لجهود الدولتين في هذه المناطق كصانعين للسلام وشركاء، محتلين في مساعي التنمية. زد على ذلك طرح جنوب إفريقيا ذاتها كنموذج يحتذى به في المصالحة الوطنية، وأنها واحة للديمقراطية، وتقتضي المتابعة بلورة مجموعة من الأدوات والرؤى القادرة على الحفاظ على مكانة مصر ودورها في تلك المناطق الحيوية.

وعلى الصعيد الحضاري والثقافي والقدرات الرمزية، تمتلك نيجيريا رصيدا حضاريا إسلاميا يمثل جسرا واصلًا بينها وبين العالم الإسلامي، ويتمثل ذلك الرصيد في الحضارة الإسلامية التي شهدتها إمارات وممالك الهوسا شمال نيجيريا في "كانو" وزاريا، كما أن الوجود المسيحي الغالب على النطاق الجنوبي الغربي من البلاد "قبائل اليوروبا" وكذا انتشار العقائد والطقوس التقليدية بين جماعات الجنوب، لا سيما في الشرق الأيبو، يمثل من ناحية أخرى رابطة وحلقة وصل بين نيجيريا ودول جوارها وأرضية مشتركة مع العالم العربي. أضف إلى ذلك التأثير الثقافي، ممثلا في المنح التي تقدمها نيجيريا لأبناء إفريقيا للتعليم والتدريب في المؤسسات النيجيرية، علاوة على فوز الأديب النيجيري "فول شوينكا" بجائزة نوبل للآداب بما يحمله ذلك من قيمة رمزية على الصعيد الدولي.

ب- تصورات وأهداف السياسة الخارجية :

انطلاقا من تلك القدرات والإمكانات والخبرات، ومن الدور النيجيري في مناهضة الاستعمار ودعم حركات التحرر والاستقلال في مناطق إفريقيا المختلفة، وبخاصة في المستعمرات البرتغالية والجنوب الإفريقية، ترى نيجيريا أنها الأحق بتمثيل قارة إفريقيا على الصعيد الدولي فيما يتصل بالقعد الدائم للقارة في مجلس الأمن - حال إقراره - وترى كذلك أنها حجر زاوية في كل ما يتصل بإقليم غرب إفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن الدستور النيجيري لعام ١٩٩٩ قد نص في القسم ١٩ البنود من ١- هـ على أن أهداف السياسة الخارجية النيجيرية هي :

- دعم وحماية المصالح الوطنية.
- تعزيز التكامل الإفريقي ومساندة الوحدة الإفريقية.
- دعم التعاون الدولي من أجل تعزيز السلام العالمي والاحترام المتبادل بين جميع الأمم وإزالة كافة صور التمييز.
- احترام القانون الدولي والالتزامات التعاقدية والسعي لحل النزاعات الدولية عبر المفاوضات والوساطة والتوفيق والتحكيم والقضاء.
- العمل على إيجاد نظام اقتصادي دولي عادل.
- على أن هذه الإمكانيات والقدرات تقلل منها مجموعة من العوامل السلبية التي تمثل نقاط ضعف ومعيقات أساسية لدور نيجيري فاعل على الساحة الدولية بصفة عامة، وإفريقية بصفة خاصة.

ج- معوقات الدور الإقليمي لنيجيريا:

وإجمالا يمكن القول إن كل عنصر من عناصر قوة نيجيريا يعمل داخله عنصر ضعف.

فالتعددية والتنوع داخل نيجيريا، والتي تعد بمثابة أداة للتوصل والتداخل مع دول الجوار، كانت سببا في إثارة نزاعات مع معظم تلك الدول إما لعدم اعتراف تلك الجماعات بالحدود الفاصلة بين الدول، أو بفعل شبكات المصالح، أو تعارض

الامن الاقليمي في افريقيا

٤

د. أحمد إبراهيم محمد

الراسمة بين الاتفاقات المبرمة وواقع التعاون الفعلي في المجال الدفاعي والأمني، سواء من حيث الافتقار إلى إرادة سياسية كافية لتنفيذ المضامين الممنوحة لهذه الاتفاقات، أو من حيث غياب التقاليد المحركة للتعاون الدفاعي والأمني، أو من حيث القصور الشديد في الموارد، بما يجعل من الصعب تحويل مضامين هذه الاتفاقات إلى واقع عملي على الأرض. وعلى نحو ينعكس بالإيجاب على حالة السلم والأمن في القارة الإفريقية

أولا- التجارب الأولية للتعاون الدفاعي والأمني:

لعل المجال الأبرز لفشل منظمة الوحدة الإفريقية يتمثل بالأساس في الغياب الكامل لقضايا التعاون في المجالات الدفاعية والأمنية بين الدول الإفريقية. وعلى الرغم من أن بعض الدول الإفريقية كانت قد اقترحت في بعض الفترات أفكارا طموحا للتعاون في المجالات الدفاعية، إلا أنها لم تلق تجاوبا ملموسا من أغلبية الأعضاء. ولعل أبرز هذه الأفكار تلك التي اقترحتها غانا في عام ١٩٦٤ بشأن إنشاء قيادة عسكرية إفريقية عليا، وكذلك اقتراح سيراليون في عام ١٩٨٠ بشأن إنشاء مجلس سياسي لشئون الأمن ضمن أجهزة منظمة الوحدة الإفريقية إلا أن تلك الأفكار لم تلق تجاوبا كافيا من جانب الدول الأعضاء، بحكم أن أغلب الأعضاء كانوا قد حصلوا للتو على الاستقلال الوطني، ولم يكونوا بالتالي على استعداد للدخول في إطار للتعاون الإقليمي في المجالات الأمنية على نحو قد يمثل انتقاصا لسيادة واستقلال تلك الدول، علاوة على رضوخ الكثير منها لضغوط القوى الاستعمارية السابقة لعدم الدخول في علاقات تعاون من هذا النوع.

والأهم من ذلك يتمثل في أن منظمة الوحدة الإفريقية عجزت بشكل يكاد يكون كاملا عن التعامل مع الصراعات الداخلية في إفريقيا، والتي تعتبر بمثابة النسبة الكبرى على الإطلاق من الصراعات الجارية على الساحة الإفريقية. وكان هذا العجز ناجما بدوره عن الالتزام الصارم من جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة

كانت الأبعاد الأمنية أحد أبرز دوافع الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، كما كانت هذه الأبعاد أيضا هي الأكثر وضوحا في بنية المنظمة الجديدة. فقد كان الانتقال المذكور مرتبطا، في أحد أبرز دوافعه، بالعجز الشديد لمنظمة الوحدة الإفريقية في التعامل مع الصراعات الإقليمية والداخلية في إفريقيا، الأمر الذي جعل التعامل مع هذه الصراعات يتم من خلال منظمات دولية أو قوى دولية خارجية، بينما كانت المنظمة القارية الأم في إفريقيا تقف عاجزة أمام هذه الصراعات، ليس بسبب القصور في الموارد والقدرات، ولكن بسبب القيود السياسية النابعة من ميثاق المنظمة ذاته. كما عجزت تلك المنظمة عن صياغة إطار تعاون قاري جاد في مجالات الأمن والدفاع المشترك، مما ترك الدول الأعضاء تتجه لإقامة علاقات أمنية مع الدول الاستعمارية القديمة أو مع القوى العظمى أو الكبرى الأخرى، وبالتالي أسهل القارة الإفريقية إلى دوامة الاستقطاب بين الكتلتين العظميين إبان الحرب الباردة.

وكان من الطبيعي، إذن، أن ينصب التركيز في تأسيس المنظمة القارية الجارية على تقاضى أوجه القصور المختلفة التي شابته أداء منظمة الوحدة الإفريقية في المجالات الأمنية والدفاعية، عبر وضع مبادئ وأطر جديدة للعمل القاري الإفريقي في هذه المجالات، مع إنشاء مؤسسات جديدة في المجالات الأمنية ذات أهداف وأجناس طموح للغاية، مع إبرام اتفاقات متنوعة لدفع وتعزيز علاقات التعاون القاري الإفريقي في تلك المجالات، بحيث تمثل تلك الاتفاقات الإطار القانوني والمؤسسي لهذا التعاون، سواء في مجالات الدفاع المشترك أو مكافحة الإرهاب أو التدخل السريع أو مقاومة ظاهرة المرتزقة. وما إلى ذلك.

ومع أن القارة الإفريقية تكاد تكون الأسبق في مجال التعاون الإقليمي القاري في المجالات الدفاعية والأمنية، بصورة تكاد تكون غير موجودة في تجارب التكامل الإقليمي الأخرى على الساحة الدولية، إلا أن هناك في المقابل إشكاليات عديدة تواجه البنية الجديدة للأمن الإقليمي في إفريقيا، تتمثل بالتحديد في العجوة

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالإهرام.

جديدة لها.

وتمت بعد ذلك الموافقة على مشروع الميثاق الإفريقي الجديد. بدءاً من قمة لومبي في يوليو ٢٠٠٠، ثم إعلان قيام الاتحاد الإفريقي رسمياً في قمة سميرت الاستثنائية في مارس ٢٠٠١، ثم استكمل بالفعل النصاب المطلوب لقيام الاتحاد الإفريقي في مايو ٢٠٠١. وجرت بعد ذلك الموافقة على ياقى الإجراءات التنفيذية لتوقيع ميثاق الاتحاد في قمة لوساكا في يوليو ٢٠٠١، بحيث كانت قمة لوساكا بالتالى هي القمة الأخيرة لمنظمة الوحدة الإفريقية، ثم بدأ بعدها عمل الاتحاد الإفريقي.

ثانياً- عناصر البنية الدفاعية - الأمنية الجديدة :

استحوذت قضايا الدفاع والأمن على مكانة محورية في بنية الاتحاد الإفريقي، سواء في مضمون الميثاق المؤسس لهذا الاتحاد، أو من حيث المؤسسات الجديدة التي نشأت تحت مظلة.

حتى إن ميثاق الاتحاد الإفريقي شكل بحد ذاته ثورة في البات العمل الأمني، ليس فقط على مستوى إفريقيا، ولكن على مستوى منظمات التكامل الإقليمي على الساحة الدولية ككل، حيث أقر الميثاق بشكل واضح وصريح حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في حالات معينة، حددتها المادة الرابعة من الميثاق في ثلاث حالات معينة هي: جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية^(١). ويعطى الميثاق أيضاً الحق الكامل للدول الأعضاء في طلب تدخل الاتحاد لإعادة السلام والأمن فيها.

أما من حيث المؤسسات الأمنية الجديدة التي استحدثتها الاتحاد الإفريقي، فقد أحاطت بها في بادئ الأمر درجة عالية من الغموض والالتباس. إلا أن المحصلة الإجمالية كانت في نهاية المطاف بمثابة تطوير جذري للعمل الجماعي الإفريقي. ففي بادئ الأمر، أغفل القادة الأفارقة تضمين الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي آلية محددة للأمن والسلام في القارة الإفريقية، بل غاب عنهم حتى تحديد الوضعية المستقبلية لآلية منع وإدارة وحل النزاعات في إفريقيا، مما شكل فجوة واضحة في نصوص هذا الميثاق، من حيث غياب آلية محددة يمكن من خلالها تنفيذ نصوص الميثاق المتعلقة بإعطاء الأولوية لجهود تحقيق الأمن والسلام في إفريقيا.

ومن أجل تدارك هذه المشكلة، قررت قمة مؤتمر لوساكا الإفريقية في يوليو ٢٠٠١ دمج الآلية كجزء من أجهزة الاتحاد الإفريقي، إلا أن القمة قررت التوسع في دراسة كافة البدائل والاحتمالات فيما يتعلق بتفعيل عمل هذه الآلية، بما في ذلك مراجعة الهياكل والإجراءات وطرق العمل الخاصة بالجهاز المركزي للآلية، بما في ذلك إمكانية تغيير الاسم.

وفي الفترة التي تلت قمة لوساكا، جرت مداوالات عديدة بين القادة الأفارقة بشأن مسألة سبل كفالة السلم والأمن في إفريقيا، وفي القلب منها مسألة تسوية الصراعات الإفريقية. وقد طرحت في هذه المداوالات أفكار طموح بشأن التخلي عن آلية منع وإدارة وحل النزاعات، واستبدالها بمجلس للسلام والأمن الإفريقي، ثم جرى بالفعل طرح البروتوكول المؤسس لهذا المجلس أمام القمة الأولى للاتحاد الإفريقي في ديربان في يوليو ٢٠٠٢. وعلى الرغم من أن بعض الدول الأعضاء طالبت بالتفريط من أجل دراسة هذا المشروع

للمنظمة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

وكان هذا العجز من جانب منظمة الوحدة الإفريقية أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى استفحال وتفاقم الصراعات الداخلية في القارة الإفريقية بصورة تدريجية. ثم انفجارها على نطاق واسع مع بداية التسعينيات عقب انتهاء الحرب الباردة. وبدأت الدول الإفريقية تدرك منذ ذلك الحين أهمية تفعيل دورها في قضايا الأمن وتسوية الصراعات في إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة. لاسيما عقب فشل تجربة التدخل الدولي في الصومال، وانعكس ذلك في تأسيس آلية منع وإدارة وحل الصراعات في إفريقيا في عام ١٩٩٢، كجزء من هيكل منظمة الوحدة الإفريقية. إلا أن هذه الآلية بدورها لم يكن لها دور فاعل وملحوس في مجال منع وإدارة وحل الصراعات، ولم تحقق بالتالي تحولا ملحوسا في التعامل الإفريقي مع الصراعات الجارية في القارة الإفريقية.

ولكن من الضروري هنا الإشارة إلى أن تلك المشكلات لم تفض إلى تحول واع وتدرجي في الإدراك الإفريقي بشأن ضرورة معالجة الثغرات في كافة مجالات التكامل الإقليمي في إفريقيا عموماً، وفي مجالات التعاون الدفاعي والأمني بشكل خاص، وإنما اتخذت هذه المعالجة طابعاً حماسياً ارتجالياً في أواخر التسعينيات. حينما تحمست ليبيا بشدة لقيادة عملية التحول في العمل القاري الإفريقي في اتجاه تحقيق حلم الوحدة الإفريقية وكان الموقف الليبي بدوره مدفوعاً بالرغبة العارمة في الخروج من إسمار العزلة التي نجمت عن العقوبات الدولية التي فرضت على ليبيا في إطار أزمة لوكيربي، فضلاً عن التحول الكامل في أولويات السياسة الخارجية الليبية من العمل على تحقيق الوحدة العربية إلى التركيز على إنشاء الولايات الإفريقية المتحدة.

وكانت هذه السياسة الليبية متأثرة بالموقف الصلب الذي تبناه القادة الأفارقة بجانب ليبيا لإخراجها من عزلتها الدولية. لاسيما بعدما وثقت الدول الإفريقية بحزم ضد تلك العقوبات منذ قمة واجادوجو الإفريقية في يونيو ١٩٩٨.

وقد ركزت ليبيا منذ ذلك الحين على دفع جهود الوحدة الإفريقية، بدءاً باستضافتها لقمة إفريقية استثنائية في سرت في سبتمبر ١٩٩٩، والتي طرحت ليبيا خلالها مشروعين للوحدة، الأول مشروع اتحاد كونفيدرالي بين الدول الإفريقية. والثاني مشروع الولايات المتحدة الإفريقية، وينص على إقامة ولايات متحدة إفريقية، في صورة اتحاد فيدرالي كامل، على غرار النموذج الأمريكي، يفولى فيه السلطة رئيس للاتحاد يتولى السلطة التنفيذية، ويتم انتخابه من خلال رؤساء الدول الأعضاء.

وعقب ذلك، جرت مداوالات طويلة ومكثفة، كان من نتيجتها أن جرى الأخذ بصيغة توفيقية تقوم على إنشاء منظمة قارية جديدة تحل محل منظمة الوحدة الإفريقية، بصلاحيات أوسع بكثير منها، ولكن دون الوصول بها إلى الصيغ الوحيدة الطموح التي كانت تطرحها ليبيا، وهو ما جرى التعبير عنه في قمة توجو الإفريقية لعام ٢٠٠٠، ثم جرت بعد ذلك صياغة الميثاق المؤسس لهذه المنظمة الجديدة، وكان عبارة عن صيغة توفيقية بين الأفكار الجديدة للعمل الإفريقي وبين عناصر قديمة كانت موجودة بالفعل في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية. مع إجماع معظم أجهزة المنظمة القديمة ضمن أجهزة المنظمة الجديدة، ولكن بمسميات جديدة، ومع إسناد مهام

للدول الإفريقية بشأن التهديدات التي تواجه الأمن الإفريقي وسبل مواجهتها. ولذلك، تحدد هذه المعاهدة أربعة أشكال محددة من التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن الإفريقي، وهي الصراعات والتوترات بين الدول، والصراعات والتوترات الداخلية وحالات عدم الاستقرار في فترة ما بعد انتهاء الصراعات والعوامل الأخرى المسببة لانعدام الأمن، مثل تفجرات اللاجئين والتنازحين، واستخدام الألغام الأرضية والمتفجرات، وانتشار وتوزيع وتهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة بطرق غير مشروعة وغير ذلك. وإلى جانب هذه المصادر الأربعة الرئيسية لتهديد الأمن الإفريقي، فإن المعاهدة تشير إلى تهديدات مشتركة أخرى تتمثل في العدوان الخارجي، والصراعات والازمات الدولية، وظاهرة المرتزقة، والإرهاب الدولي والأنشطة الإرهابية، وامتلاك وتخزين وتصنيع أسلحة الدمار الشامل، والجريمة العابرة للحدود، وبفرض النفايات الكيماوية والنووية في إفريقيا.

وبالتالي، فإن المعاهدة الإفريقية لعدم الاعتداء والدفاع المشترك تمثل بحد ذاتها إطارا متكاملًا للتعاون الإفريقي في المجالات الدفاعية والأمنية، وهي تكاد تكون شاملة لكافة القضايا ذات الصلة بالأمن الإفريقي. وهي في هذا الصدد تتبنى مفهوما موسعا وغير تقليدي للأمن، لا يقتصر فقط على الأمن بمعناه التقليدي المنطوق بمواجهة التهديدات ذات الطبيعة العسكرية والأمنية، وإنما يوسع من هذا المفهوم، بحيث يشمل أبعادا اقتصادية واجتماعية وثقافية، مثل الآثار السلبية للعولمة في مختلف المجالات. إلا أن الملاحظ أن مجالات مواجهة التهديدات التي تضمنتها المعاهدة لم تتضمن تحديدا دقيقا لكيفية مواجهة هذه النوعية من التهديدات، وإنما تقتصر التركيز على مجالات تدخل في أغلبها ضمن ما يمكن وصفه بـ "الأمن التقليدي"، إضافة إلى أن إدخال مثل هذه القضايا ضمن هذه المعاهدة يحولها من معاهدة لعدم الاعتداء والدفاع المشترك إلى معاهدة شاملة للتعاون الإفريقي في كافة المجالات، وليس فقط في المجالات الدفاعية، الأمر الذي يزيد من أعباء تطبيق هذه المعاهدة بالفعل، كما يحدث تداخلا بينها وبين المعاهدات والاتفاقيات المعنية بالتعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية.

وفي الوقت نفسه، من الضروري ملاحظة أن معاهدة الدفاع المشترك الإفريقية لا تمثل أساسا لتحالف دفاعي -أمني بين الدول الإفريقية، وإنما يقتصر دورها على كونها تمثل إطارا عريضا للتعاون بين الدول الإفريقية في المجالات الدفاعية والأمنية. فعلى الرغم من الرؤية الطموح بشأن تعزيز العمل الجماعي الإفريقي في المجالات الدفاعية والأمنية التي كانت تكن وراء صياغة هذه المعاهدة، فإنها مع ذلك لا تتضمن العديد من الآليات المتعارف عليها للأحلاف العسكرية، مثل: سكرتارية دائمة، وهيكل قيادة مشتركة، وتخصيص قوات دائمة تعمل تحت إمرة القيادة المشتركة بصورة مباشرة، وتطوير عقيدة قتالية مشتركة. وما إلى ذلك.

أما المجال الثاني للتعاون الدفاعي والأمني، فهو يتمثل في تسريع عملية إنشاء قوة التدخل السريع الإفريقية، تطبيقا لنص البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقي. وقد أثارته هذه المسألة تباينا ما بين رؤية طموح للغاية طرحتها ليبيا، ورؤى أكثر واقعية تمسكت بها أغلبية الدول الإفريقية. فقد دعت ليبيا إلى عدم الاكتفاء بتشكيل قوة تدخل سريع، وإنما تشكيل جيش إفريقي موحد، مؤلف من مليون فرد على مستوى القارة الإفريقية، استنادا

بدقة أكبر، ولتبادل الأفكار بشأنه، إلا أن الاتجاه العام لأغلبية الدول الأعضاء كان مع إقرار هذا البروتوكول في تلك القمة، لأنه كان قد خضع بالفعل لدراسات ومناقشات مستفيضة بالفعل، بما لا يتطلب بالتالي المزيد من الدراسة، وجرى بالفعل إقراره في تلك القمة.

ويتشكل مجلس السلم والأمن من ١٥ عضوا منتخبوا على أسس متساوية، منهم ١٠ أعضاء ينتخبون لمدة عامين، و٥ أعضاء ينتخبون لمدة ثلاث سنوات، وذلك من أجل ضمان تحقيق الاستمرارية، مع مراعاة التمثيل الإقليمي المتساوي والدورية في العضوية. ويتألف المجلس من مفوضية وخمس لجان، هي: مجمع الحكماء، ونظام الإنذار المبكر، وقوة التدخل السريع، واللجنة العسكرية، والصندوق الخاص (٢).

ويتمثل دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تنفيذ قرارات مؤتمر الاتحاد في مجالات الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، بما في ذلك المساعي الحميدة والوساطة، والتوفيق، والمصالحة، والتحكيم، وعمليات دعم السلام، والتدخل، وعمليات بناء السلام، وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، ودعم الأمن والاستقرار. وبهذا المعنى، فإن المجلس يعتبر بمثابة جهاز إقليمي لصنع القرار بشأن منع وإدارة وحل الصراعات في إفريقيا، بهدف تعزيز السلم والأمن والاستقرار، ومنع الصراعات، وصنع السلام، وتنسيق الجهود القارية لمنع وحصر الإرهاب، وتطوير سياسة دفاعية مشتركة بين الدول الأعضاء، وتشجيع الممارسات الديمقراطية.

ثالثا - مستجدات التعاون الدفاعي والأمني :

شهدت الفترة التالية على تأسيس الاتحاد الإفريقي طفرة في ثلاثة مجالات رئيسية مرتبطة بتعزيز التعاون في مجالات الأمن والدفاع، والتي تعتبر في جوهرها ترجمة للأولويات الرئيسية والأكثر إلحاحا على أجندة التعاون الإفريقي. وتتمثل هذه المجالات الثلاثة - على وجه التحديد - في: إقرار معاهدة الدفاع المشترك، وإنشاء قوة التدخل السريع، وإقرار البروتوكول المكمل للاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب.

لقد شكل إقرار معاهدة الدفاع المشترك تطورا بالغ الأهمية في علاقات التعاون الدفاعي والأمني في القارة الإفريقية. وتتمثل نقطة البداية الرئيسية في هذه المسألة في أن الميثاق المؤسس للاتحاد الإفريقي نص على ضرورة وضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة لإفريقيا. ولدى العمل على تطبيق هذا النص، كلفت قمة ديربان لعام ٢٠٠٢ رئيس جمعية الاتحاد بتشكيل مجموعة خبراء لدراسة كافة أبعاد هذه السياسة، وتقديم التوصيات لهذا الغرض. وعلى هذا الأساس، قامت مفوضية الاتحاد بإعداد ورقة سياسية حول هذه المسألة، ثم جرت بعد ذلك مداول عديدة للغاية بشأن هذه المسألة، بدأت بإعداد أوراق أولية، ثم التباحث بشأنها في اجتماعات للخبراء، ثم تعرض بعد تنقيحها على مؤسسة القمة، حيث طالبت قمة مابوتو في يوليو ٢٠٠٢ بمواصلة المشاورات بشأنها مع الأطراف المعنية (٣)، ثم جرت الموافقة على المعاهدة الإفريقية لعدم الاعتداء والدفاع المشترك في قمة أبوجا في يناير ٢٠٠٥ (٤)، واستكملت عملية التصديق عليها، وبخلت حيز التنفيذ في ٢٥ يوليو ٢٠٠٦.

وتتمثل هذه المعاهدة ركيزة أساسية في بلورة رؤية مشتركة

تضمن الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي إداة لأعمال الإرهاب. باعتبار ذلك واحدا من المبادئ الحاكمة لعمل الاتحاد الإفريقي (٧) كما أن الأمم من ذلك أن البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقي تضمن تأكيدات واضحة على قضايا منع ومكافحة الإرهاب. باعتبارها مسألة رئيسية على أجندة أعمال هذه المنظمة الجديدة، حيث جرت الإشارة - ضمن أغراض المجلس - إلى تنسيق وتناغم الجهود القارية في منع ومكافحة الإرهاب الدولي في كافة أبعاده. كما أعطيت للمجلس سلطة التأكد من تنفيذ الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، وكافة الاتفاقيات الدولية والقارية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، علاوة على تولى المجلس لمهمة تنسيق وتناغم الجهود على المستويات الإقليمية والقارية لمكافحة الإرهاب الدولي (٨)

وعلى الصعيد العملي، قطعت جهود التعاون الإفريقي في مجال منع ومكافحة الإرهاب خطوات مهمة، حيث ساعدت المتغيرات الإفريقية والدولية على تسريع بدء العمل باتفاقية منع ومكافحة الإرهاب، حيث لم تدخل حيز التنفيذ إلا في ديسمبر ٢٠٠٢، حينما اكتمل النصاب القانوني للدول الموقعة على هذه الاتفاقية كما انتهت الدول الإفريقية من صياغة خطة العمل الإفريقية في مجال منع ومكافحة الإرهاب، والتي أقرها الاجتماع الحكومي رابع المستوى لمنع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا الذي عقد في العاصمة الجزائرية خلال الفترة من ١١ إلى ١٤ سبتمبر ٢٠٠٢. وتضمنت هذه الخطة تحديد مجالات التعاون بين الدول الإفريقية في مجالات الشرطة والسيطرة على الحدود، والإجراءات التشريعية والقضائية وغير ذلك (٩).

وفي خطوة لاحقة، جرى الانتهاء في يوليو ٢٠٠٤ من إقرار البروتوكول الملحق باتفاقية منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا، حيث تمت الموافقة عليه في ذلك الوقت من قبل القمة العادية الثالثة للاتحاد الإفريقي التي عقدت وقتذاك في العاصمة الإثيوبية، أديس أبابا. ويمثل الغرض الرئيسي من هذا البروتوكول في تعزيز عملية تنفيذ الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى وضع اليات تفعيل المادة الثالثة من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقي والمتعلقة بالحاجة إلى تنسيق وتناغم الجهود القارية في مجال منع ومكافحة الإرهاب في كافة المجالات والأبعاد، علاوة على تنفيذ كافة الأدوات الدولية ذات الصلة، فضلا عن تحديد دور مفوضية الاتحاد الإفريقي والآليات الإقليمية المعنية بمنع ومكافحة الإرهاب (١٠).

وفي الوقت نفسه، فإن معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك تضمنت نصا يدعو الدول الأعضاء إلى تكثيف المشاركة والتعاون في كل المجالات المرتبطة بمكافحة الإرهاب الدولي وأي شكل آخر من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود أو أي شكل من أشكال تقويض الاستقرار في أي دولة عضو. كما دعت المعاهدة إلى إنشاء المركز الإفريقي لدراسات وبحوث الإرهاب، الذي سوف يعمل على جمع ونشر المعلومات والدراسات والتحليلات عن الإرهاب والجماعات الإرهابية (١١).

رابعاً- الإنجازات والمعوقات .. نظرة تقييمية :

على الرغم من أن التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي تم في إطار رؤية طموح للغاية لتحقيق الآمال

إلى أن ذلك سوف يساعد على منع النزاعات وخفض النفقات العسكرية في إفريقيا، مع تكليف هذا الجيش بوظائف حفظ السلام في إفريقيا، على أن تتولى قيادة هذا الجيش سلطة عليا برئاسة رئيس الاتحاد الإفريقي، سواء في حالة الحرب أو في حالة السلام.

وقد طرح الزعيم الليبي معمر القذافي فكرة الجيش الإفريقي الموحد في قمة مابوتو لعام ٢٠٠٣، ثم أصبر عليها بشدة في القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي في سرت بليبيا يومي ٢٧ و ٢٨ فبراير ٢٠٠٤، إلا أن هذا الاقتراح ووجه منذ البداية بعدم ترحيب من جانب معظم الدول الإفريقية، نظرا لعدم واقعيته، ولما يتطلبه من تكاليف هائلة، وانتهت قمة سرت إلى اتفاق على تشكيل قوة التدخل السريع الإفريقية، وصدر بموجب ذلك عن القمة إعلان عن السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة، والذي نص على تشكيل قوة مؤلفة من خمسة ألوية عسكرية تنتشر في غرب وشمال وجنوب وشرق ووسط القارة، وتتبع هذه القوات مجلس السلم والأمن الإفريقي، على أن تستكمل عملية التشكيل بحلول عام ٢٠١٠.

وبالمثل، فقد كانت قضايا منع ومكافحة الإرهاب تحتل حيزا رئيسيا من الاهتمامات الإفريقية في إطار التعاون الدفاعي والأمني تحت مظلة الاتحاد الإفريقي، لاسيما وأن إفريقيا شهدت اشكالا مختلفة من التهديدات الإرهابية منذ تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كل من نيروبي ودار السلام في عام ١٩٩٨، ثم أصبح التهديد الإرهابي يكتسب أبعادا أكثر خطورة على الساحة الإفريقية بعد مجامع ١١ سبتمبر، وهو ما انعكس في وقوع سلسلة من العمليات الإرهابية في العديد من دول القارة، لاسيما كينيا والمغرب والجزائر ومصر، علاوة على وجود مخاوف قوية من إمكانية تحويل القارة الإفريقية إلى إحدى الساحات الساخنة لعمل الجماعات الإرهابية، التي تحاول أن تستفيد من حالة الفراغ السياسي والأمني في إفريقيا، فضلا عن حالة الضعف التقليدي للحكومات الإفريقية في أغلبية دول القارة، وعجزها بالتالي عن القيام بوظائفها الأمنية بكفاءة.

وكان الاهتمام الإفريقي بقضايا مكافحة الإرهاب سابقا على إنشاء الاتحاد الإفريقي، حيث تلقت جهود مكافحة الإرهاب في إفريقيا قوة دفع رئيسية عقب تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في عام ١٩٩٨، والتي عززت من جهود التعامل مع التحدي الإرهابي كبند رئيسي على أجندة العمل الجماعي الإفريقي، وهو ما أفضى إلى إقرار الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب في القمة الإفريقية الثالثة والثلاثين في الجزائر في عام ١٩٩٩، والتي وفرت إطارا للعمل الجماعي الإفريقي في مجال منع ومكافحة الإرهاب. وتضمنت هذه المعاهدة تعريفا محددا للإرهاب، كما حددت بدقة مجالات التعاون بين الدول الإفريقية في مختلف مجالات منع ومكافحة الإرهاب، كما حددت نطاق التفويض الممنوح من جانب الدول في هذا المجال (٥).

ومع التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، استحوذت مسألة مكافحة الإرهاب على حيز رئيسي في اهتمامات المنظمة الجديدة، حيث يقوم التعامل مع ظاهرة الإرهاب - في إطار الاتحاد الإفريقي - على أنه لا يعتبر فقط عملا خارجا عن القانون، وانتهاكا جديا لحقوق الإنسان، ولكنه يعتبر أيضا عقبة كبيرة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الإفريقية (٦). ولذلك، فقد

الإفريقية الكبرى في مجالات الوحدة والتكامل الإقليمي في مختلف المجالات، ومن بينها المجالات الدفاعية والأمنية. وبالرغم أيضا من أن هذه الرؤية الطموح تمت ترجمتها بالفعل في العديد من الوثائق والمعاهدات والاتفاقيات الطموح في العديد من المجالات، ومن بينها المجالات الدفاعية والأمنية - إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تنفيذ هذه الآمال والطموحات

ولعل المعوقات الأبرز لعمل الاتحاد الإفريقي ترتبط بعدم توافر الإرادة السياسية لدى العديد من الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف الطموح الكبرى للاتحاد. وهو ما يرتبط بدوره بأن التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، تم في الواقع بصورة متعجلة. وبصورة استحوذت بصورة مبتسرة تجربة الاتحاد الأوروبي. ونقلتها إلى بيئة مختلفة عنها اختلافا كليا. وتم هذا التحول من خلال قوة دفع هائلة وقفت وراءها ليبيا، مع مجموعة محدودة من الدول في القارة، بينما لم تكن دول كثيرة على نفس الدرجة من الحماس لهذه الخطوة، ولم تتجاوب بالتالي مع تلك الأفكار الطموح، لاسيما إذا تضمنت مساسا بسيادة تلك الدول والغريب أن مسألة المساس بالسيادة تثير حساسية ضخمة حتى لدى بعض الدول التي قادت عملية التطوير ذاتها. ويبدو ذلك واضحا بقوة بشأن قضايا، مثل إنشاء قوة التدخل السريع الإفريقية، ومكافحة الإرهاب والتعاون الدفاعي والأمني وغير ذلك

وفي حالات أخرى، يكون إقرار بعض الاتفاقيات في مجالات الدفاع والأمن تعبيراً عن طموحات ورؤى مثالية يصعب تطبيقها في الواقع، الأمر الذي يؤدي إلى بقاء الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الإفريقية بعيداً عن الدخول إلى حيز التنفيذ، لأنها لم تستكمل النصاب القانوني اللازم من الدول التي انتهت من التوقيع والتصديق عليها، وهو ما ينطبق على العديد من الاتفاقيات المهمة، مثل معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في إفريقيا (معاهدة بلندابا)، بل وحتى البروتوكول المكمل لاتفاقية منع ومكافحة الإرهاب. وهذه الظاهرة ربما تشير إلى وجود خلل في آلية إقرار المعاهدات والاتفاقيات في إطار العمل الجماعي الإفريقي، وينجم هذا الخلل من أن الدول الإفريقية توافق أولاً على تلك المعاهدات والاتفاقيات في لقاءات القمة، وذلك في إطار طغيان اعتبارات الجمالة للدولة المضيفة أو للدولة التي تدعم تلك الاتفاقية، ثم تمتنع الكثير من الدول بعد ذلك - لأسباب مختلفة - عن التصديق عليها، وإيداع الوثائق الخاصة بذلك لدى أمانة المنظمة، مما يحول دون خروجها للنور أصلاً.

وهناك مشكلة رئيسية أخرى تتعلق بمحدودية القدرات التمويلية الإفريقية، التي تحول دون تفعيل الدور الإفريقي في مجال تسوية الصراعات. فالكثير من الخطط الطموح للاتحاد الإفريقي تحتاج إلى قدرات تمويلية تفوق قدرات الدول الإفريقية. فعمليات حفظ السلام أو رعاية مفاوضات تسوية الصراعات تحتاج إلى قدرات كافية لتنفيذ مثل هذه الأنشطة، وهو مسألة لا تتوافر لدى معظم دول القارة. وعلى الرغم من أن قمة نيروبي لعام ٢٠٠٢ أعلنت أن العقد القادم سوف يكون مخصصاً لـ "بناء القدرات" الإفريقية في كافة المجالات، فإن القدر الذي تحقق من هذا الهدف - بعد مرور ٥ سنوات من صدور هذا القرار - يبدو محدوداً للغاية، ولم يترك انعكاساً ملموساً على أداء الاتحاد الإفريقي أو الدول الإفريقية في مجالات الدفاع والأمن وتسوية الصراعات.

ومما يزيد من مشكلة نقص القدرات الإفريقية - غير المحدودة المتاحة كثيراً ما يساء استخدامها. إما بسبب سوء الفساد أو لتضييع أولويات خاطئة وغير دقيقة من جانب القائمين على توظيف تلك الموارد، حيث أصبح الفساد ظاهرة شائعة في كثير من المنظمات الإقليمية الإفريقية، ويشخذ أشكالاً متنوعة ما من النهب المتعمد من ميرانيات تلك المنظمات، ومن المنح الأجنبية للقمع لها، وسوء تخصيص الموارد للأنشطة المختلفة التي يقوم به مسئولو المنظمة، أو حتى في صورة غلبة المحسوبية والشبكية على عملية شغل الوظائف

وقد تجلت كافة هذه المشكلات في تجربة التدخل الإفريقي في أزمة دارفور، والتي تعتبر تجربة بالغة الأهمية لكونها تجربة الأولى من نوعها التي يتولى الاتحاد الإفريقي التعامل معها بشكل متكامل. سواء في مجال رعاية مفاوضات التسوية، أو في مجال تنفيذ عملية التدخل العسكري في إقليم دارفور. ومع أن الاتحاد الإفريقي حقق نجاحاً جزئياً في رعاية مفاوضات السلام، عبر إقرار اتفاق أبوجا للسلام في دارفور، إلا أنه أخفق في إدارة عملية التدخل في دارفور بصورة كارثية، مما يعكس المعوقات التي تعيق بعمل الاتحاد الإفريقي على نحو ما سبق نكره

ويعود إخفاق تجربة التدخل الإفريقي في دارفور، إلى حد كبير، ليس فقط إلى غموض التفويض الممنوح لقوة التدخل الإفريقية أو نقص عدد القوات والتمويل، ولكن الأهم من ذلك يتمثل في افتقار الاتحاد الإفريقي لخبرات كافية في مجال إدارة عمليات التدخل في الصراعات الداخلية، مما كان من شأنه أن وقعت العديد من حالات الفساد والهدر في التعامل مع الموارد المالية المحدودة المخصصة للبعثة. علاوة على الافتقار إلى كوادر مؤهلة وذات خبرة لإدارة عملية التدخل في دارفور، وإنما استندت للعديد من المناصب العليا في بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور إلى شخصيات تفتقر إلى الخبرة اللازمة لأداء مثل هذا العمل.

وكان من نتيجة ذلك أن أخفقت بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور، في تحقيق المهام الممنوعة بها، سواء فيما يتعلق بمراقبة وقف إطلاق النار، أو توفير الحماية للمدنيين والقائمين على أعمال الإغاثة في الإقليم، الأمر الذي أدى إلى شيوخ قناعة واسعة بشأن ضرورة نقل ولاية عملية التدخل الدولي في دارفور من الاتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحدة، الأمر الذي يترك أثراً وخيمة ليس فقط على مستقبل دور الاتحاد الإفريقي في أزمة دارفور، وإنما على دوره في التعامل مع قضايا الصراع في القارة الإفريقية ككل.

وبالمثل، يبدو تأثير القيود سائلة الذكر واضحا بقوة في مجال أنشطة منع ومكافحة الإرهاب، حيث تبرز فجوة واسعة ما بين الاتفاقات القارية والتعاون الإفريقي الفعلي. فعلى الرغم من وجود بنية قانونية ومؤسسية قوية للتعاون القاري في مجال منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا، على نحو ما سبق أن ذكرنا، فإن الدول الإفريقية تواجه مشكلة جوهرية تتعلق بتحويل الاتفاقات والنصوص القانونية إلى واقع تعاوني فعلي، بفعل العديد من المشكلات، التي لا تقتصر فقط على عدم توافر الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الأهداف الطموح المنصوص عليها في اتفاقية منع ومكافحة الإرهاب وخطة العمل والبروتوكول الملحق بها، ولكن أيضا بسبب غياب الخبرات والتقاليد اللازمة لتطبيق هذه النصوص وتمويلها

المنظمة السابقة. كما تطرح مخاوف من أن تتحول المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الطموح التي أبرمت في هذا الصدد، إلى مجرد حبر على ورق. وربما يكون التطلب على هذه المعوقات ممكناً، ليس فقط من خلال زيادة قدرات وإمكانات الاتحاد الإفريقي، ولكن الأهم من ذلك هو تطوير القدرة على توظيف واستثمار القدرات والإمكانات، سواء المادية أو البشرية، مهما تكن محدوديتها، بما يتيح للاتحاد الإفريقي قدرة أكبر على التعامل مع قضايا الدفاع والأمن وحفظ السلام في إفريقيا

إلى واقع ملموس، الأمر الذي يصيب في مصالح تعزيز الدور الخارجي - لاسيما الأمريكي - في مجال منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا، والذي يخدم بالدرجة الأولى مصالح تلك الأطراف الخارجية، بأكثر مما يخدم المصالح الإفريقية.

ومن ثم، فإن المعوقات التي تواجه عمل الاتحاد الإفريقي في مجالات الدفاع والأمن تطرح شكوكاً جدية بشأن مدى إمكانية أن ينجح الاتحاد الإفريقي في أن يكون بالفعل أكثر فاعلية في التعامل مع التحديات الدفاعية والأمنية التي تواجه القارة، بدرجة أكبر من

الهوامش :

- (1) The African Union (AU), Constitutive Act of the African Union, Done at Lome, Togo, 11 July 2000, Article 4, p.5.
- (2) The African Union (AU), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, adopted at the 1st Ordinary Session of the Assembly of the African Union, Durban, 9 July, 2002.
- (3) The African Union (AU), 'Report of the Chairperson of the Commission on the Common African Defence and Security Policy', Submitted at the First Meeting of the African Ministers of Defence and Security on the Establishment of the African Standby Force and the Common African Defence and Security Policy , 20-21 January 2004, Addis Ababa, Ethiopia, pp. 1-4.
- (4) The African Union (AU), AU Non-Aggression and Common Defence Pact, Adopted by the Fourth Ordinary Session of the Assembly, Held in Abuja, Nigeria, on 31 January, 2005.
- (5) Organization of African Unity (OAU), OAU Convention on the Prevention and Combating of Terrorism, Done at Algeria, 1999.
- (٦) انظر في هذا الصدد كلمة السفير سعيد جينيت (مفوض السلام والأمن بالاتحاد الإفريقي)، عن إفريقيا والإرهاب، المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٥ - ٨ فبراير ٢٠٠٥.
- (7) The African Union (AU), The Constitutive Act, Op-Cit., p. 6.
- (8) The African Union (AU), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council", Op-Cit., p.p. 5, 9.
- (9) African Union (AU), Plan of Action of the African Union High-Level Inter-Governmental Meeting on the Prevention and Combating of Terrorism in Africa, Algiers, Algeria, 11-12 September, 2002.
- (10) The African Union (AU), Protocol to the OAU Convention on the Prevention and Combating of Terrorism, Adopted by the Third Ordinary Session of the Assembly of the African Union, Addis Ababa, 8 July .2004 p.p. 4-6.
- (11) The African Union (AU), AU Non-Aggression and Common Defence Pact, Op-Cit., p.p. 8, 11.

كيف نبدأ إفريقيا من الممرات الدولية

د. هويدا عبد العظيم عبد الهادي

هل تقدم بلا مقابل أم هل تقدم كصدقة أم لتحقيق مصالح مشتركة أو مصلحة لجهة واحدة؟

لذلك، دعنا نبدأ بالحديث عن أهمية المعونة، ومقدارها ثم عمق فعاليتها، ومشروطيتها وهل هي واجبة، أم يمكن التخلي عنها لبدائل أخرى.

أهمية المعونة :

يعلم الكثير منا أهمية المعونة بالنسبة للدول الفقيرة، ومدى احتياجها إليها، لكن الذي يخفى علينا هو مردودها على الدولة المانحة (الدولة الغنية) فما الذي يحفز تلك الدول على مدى المساعدة للفقراء؟ وما الفوائد التي تعود عليها؟ قد يرجع ذلك لأن الأمراض المعدية، والتهديدات الأمنية والأسلحة غير المشروعة والمشاكل البيئية، تعبر الحدود التي تفصل بين الدول الغنية والفقيرة.

من جهة أخرى، قد تكون المعونة نقطة تقاطع للقيم الأخلاقية، بمعنى أن كل الأديان تدعو إلى مساعدة الفقراء، فالإسلام يفرض الزكاة، والدين المسيحي -إبان فترة الغفران- يدعو جميع الداننين إلى شطب الديون. على صعيد ثالث، تجد السبب الأسنى هو السبب الرئيسي للمعونة. فقد أشار الرئيس الأمريكي روزفلت عام ١٩٤٥ إلى الدرس المستفاد من الحرب العالمية الثانية حينما قال "لقد تعلمنا أنه لا يمكننا العيش في سلام بمفردنا، وأن رفاهنا يتوقف على رفاه أمم أخرى بعيدة جداً عنا" (٣).

قد يدعو هذا إلى مزيد من تفحص تلك الأمور ومدى انطباقها على أوضاعنا الراهنة. إذن، فالمصلحة مشتركة بمعنى آخر، إن

لقد حبا الله إفريقيا بالخير الوفير من الثروات الطبيعية، سواء كانت زراعية أو معدنية وكذلك الثروات البشرية، لكنها لم تستفد من هذه النعمة، فما زال هناك ٣١٤ مليون إفريقي يعيشون بأقل من دولار في اليوم. وإذا كانت هناك ٤٨ دولة في العالم تعد من أفقر الدول، فإفريقيا وحدها تضم ٣٤ دولة منها. أما تصنيف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فيضع ٢٤ دولة إفريقية من ٣٢ دولة في أدنى فئة وذلك وفقاً للدليل للتنمية البشرية، ناهيك عن ٢ ملايين إفريقي يموتون سنوياً بسبب فيروس الإيدز والملاريا (١).

والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تعد إفريقيا في ذيل أي قائمة للتنمية؟ هل لظروف داخلها أم خارجها؟ قد يرجع ذلك للاتصال الماثورة "ثالث الفقر والجهل والمرض" الأمر الذي دعا البنك الدولي -باعتباره أكبر مانع لمساعدات التنمية لإفريقيا- إلى زيادة المساعدات لتلك الدول، وذلك كما جاء في خطة عمل إفريقيا التي تبناها البنك في ٢٠٠٥، حيث ركز فيها على ضرورة تحقيق إنجازات تنموية للقطاعات الرئيسية، خاصة في مجال الحكم الجيد، وبناء طاقة الدولة، وتأكيد تحقيق ثمار التنمية وتوزيعها بشكل عادل.

بالفعل، زادت المساعدات التنموية الدولية في نهاية السنة المالية ٢٠٠٦ إلى ١,٢ مليار دولار أمريكي في شكل منح بالإضافة إلى ٤ مليارات دولار في شكل اقتعان، وهو ما يعني تضاعف قيمتها عن مقدار المعونة المقدمة عام ٢٠٠٠ (٢). ومع هذه الزيادة الواضحة في المعونات لكنها لم تؤت بشمارها، مما يدعو لتساؤلات أخرى، هي : لماذا لم تكن تلك المعونات فعالة؟ وهل المعونة توجه الوجهة الصحيحة، أي هل تأخذ مسارها الصحيح؟

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

٢- إجهاد المانحين وقلقهم والذي يدور حول الاعتقاد بأن المعونات لإفريقيا قد يكون لها تأثير ضئيل على رفع النمو وتقليل الفقر، وتم تفسير ذلك بأن المعونات التي تم تدفقها إليها لم تركز على الفقراء.

واستدلوا على ذلك بأن الدول الفقيرة حصلت على صافي تحويلات قدر بـ ٩٪ من الناتج الإجمالي، إلا أن أفقر فئة من سكانها لم تحصل إلا على ٠,٤٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي (٨).

من جهة أخرى، ساد اعتقاد بأن الفقراء لا يتمتعون بجدارة اجتماعية تجذب المزيد من الاستثمارات أو القروض التجارية، وبالتالي تم تقييدهم بمساعدات التنمية الرسمية التي أتت إليهم في ثلاثة أشكال: قروض رسمية ثنائية (من حكومة لحكومة) أو في شكل اعتمادات تصدير، أو مساعدات تنمية رسمية والتي تكون بمثابة قروض ومنح. أما الشكل الثالث، فهو تمويل جماعي من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو بنوك التنمية الإقليمية (بنك التنمية الإفريقي) أو الرابطة الانمائية الدولية (٩). وإذا كانت المعونات - من حيث الأرقام المطلقة - يظهر تزايدها، فإنها في حقيقة الأمر يمكن تتبعها بشكل فردي. بمعنى آخر، إذا كانت أمريكا أكبر مانح للمعونات في العالم، فإن نسبة معونتها لم تزد سوى بقدر ضئيل من ١٠,٠٪ إلى ١٦,٠٪ في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ (١٠). من ناحية أخرى، انخفضت المعونات المقدمة من اليابان وإيطاليا، وإن كان هناك بعض الدول (النرويج والدنمارك والسويد ولوكسمبورج وهولندا) التزمت بتعهداتها في تقديم المنح المطلوبة منها في مؤتمر مونترال (١١). لكن الجدير بالذكر هو تحول بعض البلدان المتلقية للمعونة (الاقتصادات اللاتنتالية في شرق أوروبا) إلى جهات مانحة، وإن كانت نسبة مساهمتها صغيرة (١٢).

ليس المجال هنا لسرد زيادة المعونات أو نقصانها وإنما لنوضح سؤالاً مهماً ألا وهو: لماذا لم تكن تلك المعونات فعالة؟ ولماذا لم تستفد منها الدول المتلقية؟ وما هي سبل تفعيلها؟ وتكمن الإجابة على هذه التساؤلات في عوامل عديدة، يتعلق بعضها بالدول المانحة والبعض الآخر يتعلق بالدول المتلقية.

أسباب عدم فعالية المعونة :

فمن ناحية الدول المتلقية، هناك بعض الدول الإفريقية سادتها ظروف معينة، تمثل بعضها في الفساد السياسي، حيث حصلت على المعونات فئات معينة حاكمة، مثل الرئيس الزائيري السابق (موبوتوسي سيكو) (١٣)، أو ضعف مؤسسي - كما هو الحال في معظم الدول الإفريقية - أو لكثرة احتياجات الدول الإفريقية، بمعنى كيفية ترتيب استخدام المعونة حسب أولوياتها: هل تخصص للتنمية الريفية ومشروعاتها، أم لتعليم الإناث أم لتقوية البنية التحتية خاصة في الدول الفقيرة؟

ويتعلق البعض الآخر بالدول المانحة، فكثيراً ما توجه المعونات للدول ذات الدخل المتوسط وليست الفقيرة بالفعل.

أضف إلى هذا أن معظم المعونات المقدمة تكون من تصميم

المعونة قد تكون حماسة سلام، أي قادرة على خلق السلام بين الشعوب، وتحقيق أغراض سياسية أخرى. وقد تعمل على تحقيق مصالح تجارية، ونشر لغات وثقافات وأديان بين الشعوب (٤). من ناحية أخرى، قد تكون المعونة بفرض التخلص من الفوائض الزراعية أو إنشاء أسواق لشركات البلدان الغنية في الدول المتلقية.

أما الدول المتلقية، فقد تستفيد من المعونة بزيادة إنفاقها الاستثماري حتى تستطيع رفع مستوى معيشة أفرادها. لكن، هل توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والمعونة؟ في حقيقة الأمر، وجدت بعض الدراسات علاقة إيجابية بينهما، خاصة في الدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة، واستدلوا على ذلك ببعض الدول الإفريقية (أوغندا وتنزانيا وموزمبيق) التي اعتمدت بشدة على المعونة لاستمرار الاستثمارات في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية. ومثال ذلك موزمبيق وتحقيقها معدل نمو ٨٪ منذ أواسط التسعينيات، وهو من أسرع معدلات النمو في العالم النامي. ولم تكن المحافظة على ذلك النمو ممكنة من دون تحويلات المعونة التي توفر دعماً حيوياً للبنية التحتية وميزان المدفوعات. وتأتي المعونات في شكل معونات ثنائية أو جماعية، وتصل نسبة الأولى إلى الثانية ٢:١، كما تمثل المعونة الثنائية ما يزيد على ١٠٪ من الدخل القومي لـ ٢٣ دولة إفريقية وتصل في موزمبيق إلى ٦٠٪/٥).

وتظهر أهمية المعونات متعددة الأطراف (الجماعية) في مجال الصحة، حيث أوقف برنامج ممول من ١٤ دولة مانحة انتشار مرض العمى النهرى في غرب إفريقيا (وإن كانت المعونات في الوقت نفسه لم تقلع في الحد من انتشار الملاريا والإيدز في القارة). فما زالت الملاريا تحصد العديد من الأرواح سنوياً وتنتشر بين أفقر ٢٠٪ من السكان، ويتزامن حدوثها مع الزرع والحصاد، مما يؤدي إلى خسائر في الإنتاج والدخل.

لذلك، كان لابد من زيادة المعونات حتى تأتي بدور أكثر فعالية ويرجع الأمر إلى عام ١٩٧٥ والمطالبة بإحياء خطة مارشال والتزام الجهات المانحة بتقديم ما يقرب من ٠,٧٪ من دخلها القومي الإجمالي (٦).

قد تكون المعونات تزايدت على مدى السنوات السابقة ولكن ليس بالقدر الكافي، حيث تزايدت إلى ٠,٣٣٪ من الدخل القومي الإجمالي للمانحين عام ١٩٩٠، إلا أنها انخفضت عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٢٢٪ وإن كان هناك تزايد بنسبة ضئيلة للمعونة من الدخل القومي الإجمالي للمانحين إلى ٠,٢٥٪ عام ٢٠٠٣، إلا أنها لم تصل إلى ٠,٧٪ التي تم تحديدها في السبعينيات (خطة مارشال). أما عن نصيب الفرد من المعونة في إفريقيا جنوب الصحراء، فقد انخفض من ٢٤ دولاراً عام ١٩٩٠ إلى ١٢ دولاراً عام ١٩٩٩ (٧). ويمكن تبرير هذا الانخفاض لعدد من الأسباب نذكر منها على سبيل المثال:

١- تضائل الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا بعد الحرب الباردة، والتوجه إلى الصراعات في كوسوفو وسيراليون.

التساؤل بالتأكيد نعم. لاسيما أن موجات الإصلاح التي انتشرت في العقود الأخيرة دفعت ببعض الدول ذات الدخل المنخفض لتحقيق معدلات نمو مرتفعة بسبب اتباعها سياسات جيدة. مثل أوغندا، وفييتنام وغانا والهند

وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا إذن استمر المانحون في تقديم المعونات للدول المتوسطة؟ إلا أن تبرير ذلك يتضح في أن الدول الفقيرة تكون عادة لها حاجات ضخمة ومتعددة وغالبا ما يفشل المانحون توجيه أموالهم إما لمشروعات معينة، أو لقطاعات معينة وبالتالي كانت المعونات سريعة النمو والزوال. علما بأن الغرض الظاهري للمعونات هو تخفيف العبء على الحكومات المحلية لتمويل خدمات أخرى

أما القضية الثانية للمعونات، فهي اشتراط المانحون لاستخدام تلك المعونة على الحكومات استخداما صحيحا وكان مبرر تلك الشروط للمعونة هو الأداء السليم. لبعض الحكومات (حيث لم تكن تستخدمها لأغراض التنمية، بالإضافة لارتفاع تكاليف الإصلاح التي تتبعها)

لكن الدليل العملي اثبت أن تلك المشروطة لم تؤد إلى الإصلاح (كما سيوضح تباعا). وكانت زامبيا تحت حكم كينيث كواندا (١٦) خير شاهد، فقد تزايدت المعونات مع برامج التكيف. ولكن ازدادت السياسات المتبعة سوءا بمرور الوقت والمثال الثاني كينيا والإصلاح الزراعي فيها، حيث تم تمويل خمس مرات. إذن، يمكن القول إن المشروطة لم تحقق الإصلاح وإنما إهدار أموال كان يمكن استخدامها بشكل أفضل في أماكن أخرى (١٧).

المعونة المشروطة :

لماذا يشترط المانحون شروطا معينة لتقديم معونتهم؟ قد يكون ذلك حتى لا يساء استخدامها، أو بمثابة أداة للضغط من أجل إحداث تغييرات في السياسات. فقد استخدمت المؤسسة الإنسانية الدولية ٢٠ شرطا في منتصف التسعينيات وإن كانت قد انخفضت إلى ١٥ شرطا في ٢٠٠٣. كما أن صندوق النقد الدولي كان يحدد نحو ١٣ شرطا على القروض المخصصة لتقليل الفقر وتعزيز النمو، وخير مثال على ذلك دولة مثل بنين فلكي تحصل على قرض لتقليل الفقر من الصندوق، كان لزاما عليها تقديم تقارير فصلية عن الاتفاق على الصحة والتعليم، وفواتير عن الرواتب الحكومية، وجدول زمني لخصخصة بنك الدولة، مع إحراز تقدم في خصخصة قطاع القطن، وإحراز تقدم ملموس في بيع منشآت عامة أخرى إلى القطاع الخاص، ناهيك عن قطع المعونات في حالة عدم الامتثال لهذه الشروط. ويُفسر هذا في الوقت نفسه بقلب المعونة وعدم استقرارها أو استمرارها.

أضف إلى هذا أن الدولة المتلقية لا تحصل على المعونة من قبل جهة واحدة، وإنما من عدة جهات، لذلك يلزم عليها تقديم تقارير منفصلة لكل جهة على حدة. والمثال على ذلك إثيوبيا التي تلقت معونات من ٢٧ مانحا عام ٢٠٠٣، وكل مانح يدير عشرات المانحون من خلال الوزارات القومية والحكومات المحلية ولا

وتنفذ تلك الدول المانحة، التي تحدد بدورها أي الدول التي تحصل على تلك المعونة، وكيفية إنفاقها، وإدارة المشروعات التي تمويلها المعونة، ومن يقوم بتنفيذها: هل الحكومة أم (المنظمات غير الحكومية) إجمالا، يمكن وصف وكالات المعونة بخاصيتين

١- استقلال تلك الوكالات بالرأى في اتخاذ القرار بكيفية تخصيص المعونة، والمبادئ والأسس التنموية، حتى لو كانت تتعارض مع السياسات التجارية والسياسات الخارجية أو الثقافية للدول المتلقية ويساعد هذه الوكالات على الاستقلال بالرأى إما وزراء التجارة، أو وزراء الخارجية، أو المشرعون (الكونجرس الأمريكي لما له من قوة عليا) أو أحزاب سياسية، أو جماعات المصالح. وينطبق القول نفسه على المعونات الجماعية، حيث يكون لها نفس الاستقلال والانفراد بالرأى، ويدعمها في ذلك الدول الأعضاء. وغالبا ما تقدم المعونات لدول غنية بالموارد، وفي أغلب الأحوال تقدم إليها المعونات لأغراض غير تنموية. فعلى سبيل المثال، شكلت ٥/١ المعونة المقدمة لإفريقيا من قبل الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٩٥ لزانير والسودان والصومال وليبيريا، وهم أكبر عملاء الولايات المتحدة السياسيين (١٤)، هذه المعونة قد ينظر إليها بإهدارها، حيث لم تؤت ثمارها على التنمية. لكنها كانت فعالة من وجهة النظر الأجنبية. ولحسن الحظ بانتهاء الحرب الباردة، ظهرت المنظمات غير الحكومية ودخلها مجال التنمية، واقتصرت وكالات المعونة على أنشطة معينة مثل المجالات البيئية، وبرامج تنظيم الأسرة ودعم الأنشطة المعيشية الحيوية للأطفال.

٢- الخاصية الثانية لوكالات المعونة تتضمن قدراتها، فعلى الرغم من تركيز الانتظار على عدم قدرة الدول الإفريقية على استيعاب المعونات، إلا أنها تناسلت (اغفلت) ضعف قدرة وكالات المعونة على إدارة أنواع معينة من التدخل المعقد من قبل الدول الإفريقية التي أتوا إليها. بمعنى آخر، نقص بمعرفة كل من الطرفين (المانحين والمتلقين) بتكنولوجيا الآخر وقدرته.

ويلاحظ تمسك الممولين المانحين بقضيتين أساسيتين:

(١) أولاها هي إمكانية توجيه أموالهم لمشروعات معينة (تنمية ريفية وتعليم إناث) وأن لهم اليد الطولى في الدول التي تتبع سياسات اقتصادية جيدة قد يكون الحل بسيطا ولكن لم ينجح الممولون في تحقيقه بكفاءة منذ ١٩٩٦، والسبب وراء ذلك هو أن تحقيق المعونة كان يعتمد بشكل أساسي على معايير سياسية في المقام الأول.

ومن هنا، اعتبروا أن تخصيص المعونة للدول الفقيرة ذات السياسة الاقتصادية الجيدة قد يكون له تأثير أكبر على تقليل الفقر. والمقصود بذلك هو وجود بيئة سياسية جيدة مع تأكيد حقوق الملكية الخاصة، وانخفاض مستوى الفساد والانفتاح على التجارة مع العالم الخارجي، واستقرار الاقتصاد الكلي (١٥). وفي الوقت نفسه، تخلق هذه السياسات بيئة جيدة لفعالية الاستخدام الجيد لمساعدات المانحين.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل هناك دول فقيرة لديها سياسات اقتصادية جيدة؟ وقد رد البعض على هذا

الامانة مطروضة عليهم ويخلق هذا بدوره ديمقراطية
اللاخيار (٢٢)

كيفية تفعيل المعونات والاستفادة منها:

يتضح مما سبق عدم فعالية المعونة، وإن كانت بعض الأرقام تشير إلى تزايدها. لكن حدة الفقر وتزايد انتشاره في إفريقيا جنوب الصحراء جعلت المعونة في موقف الضرر وليس الاستفادة. الأمر الذي دعا إلى وقفة لتبصر الوضع على حقيقته، مع محاولة تحويل نقاط الضعف إلى قوة. لكن هل هناك بدائل للمعونة والتوقف عنها؟ أم هل يمكن تطويرها والاستفادة منها لكلا الطرفين؟ في الحقيقة، لا يمكن الاستغناء عن المعونة بشكل قاطع، بل يمكن الاستفادة منها عن طريق عدة وسائل، هي:

أولاً- زيادة المعونة:

يعتبر البنك الدولي أكبر مانع للمعونة في إفريقيا، لذلك طالب مجموعة الثماني في جلته إيجلز باسكتلندا مارس ٢٠٠٥ بمضاعفة مساعدات التنمية الرسمية لإفريقيا إلى ٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥ بعد أن كانت ٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤ (٢٣). ولكن الديونية في تلك الدول والمشاكل الداخلية التي تواجهها من صراعات داخلية متزايدة وأمراض متفشية قامت بالتهام أي زيادة في المعونة، لذلك وافقت أغنى دول العالم على تخفيض عبء الدين والعمل من خلال البنك الدولي وباقي مؤسسات التمويل الدولية على الية جديدة في مارس ٢٠٠٧ يتبنى فيها البنك سياسة جديدة، يتم من خلالها الاستجابة الفورية لأي طوارئ، بمعنى آخر، يتعهد البنك بتقديم معونات للدول التي تتطلب مواجهة عاجلة لمشاكل تحدث نتيجة أزمات اقتصادية واجتماعية غير طبيعية.

وبدا البنك بالفعل هذه السياسة بتقديم ٦٨٠ مليون دولار لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتم تخصيص هذا التمويل لإتعايش سياسة التعليم (٤٥ مليون دولار) وجزء لسداد مديونية الحكومة أثناء الحرب (٥٥ مليون دولار) والتوسع في تقديم مياه آمنة للفقراء في كينشاسا (٢٥ مليون دولار) (٢٤)، ومحاربة الملاريا (١٣ مليون دولار) وإعادة رصف طرق (٤٢ مليون دولار).

كذلك، جعل البنك الدولي هدفه الأساسي تقليل الفقر في عام ٢٠٠٧، حيث قدم تمويلًا للخدمات الأساسية للفقراء والمجموعات المعرضة للخطر في كل من بوروندي وجزر القمر وسيراليون وجامبيا، كما توسع في تمويل توفير فرص عمل في غانا وليسوتو. كما قدم تمويلًا لإدارة شئون الأرض في كينيا من جهة أخرى، عمل على تعبئة الموارد المحلية للحكومات ومساعدة المدنيين في محاربة الملاريا عن طريق تحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة، وكذلك تحسين الخدمات التعليمية، والزراعة في الكونغو الديمقراطية والسنگال ونيجيريا، ومحاربة الإدمان في رواندا ومدغشقر وملاوي، والحصول على مياه آمنة في كل من النيجر وزامبيا، وبناء قدرات بعض الوزارات في موريتانيا وموريشيوس والسنگال من أجل الوصول لهدف الحكم الجيد ومحاربة الفساد وتطوير التجارة.

يخفى على القارئ مدى التداخل في البرامج عند ما يتسم التنسيق بين المانحين بالضعف، فاهيك عن التكاليف التعاقدية العالية (١٨).

وتتمثل التكاليف التعاقدية في تقارير واستشارات يطالبها المانحون من الدول المتلقية، إلى جانب منات البعثات الزائرة لرقابة الأداء وتقييمه والتدقيق فيه. مثال ذلك طلب خمسة من المانحين في إحدى الدول مسحا واحدا للفقر وتقديم تقارير مالية وتقنية مفصلة، مما جعل المسؤولين الحكوميين يصرفون من الوقت على إعداد التقارير أكثر مما يصرفون على المسح نفسه. وقد أشار أحد وزراء المالية لإحدى الدول إلى أنه أنفق ٦٠٪ من وقته كوزير للمالية في تدبر أمور المانحين من حيث الاجتماع بالبعثات والمثبات الزائرة لتكرار الحديث عن سياسات الحكومة وجمع التبرعات، لتمكين وفاء الحكومة، وكذلك النظم المحاسبية والمشتريات. وتظهر زامبيا أيضا كمثال لتعدد المانحين في دعم قطاع التعليم، ووصول عددهم إلى ٢٠ متبرعا بمبالغ تتراوح بين ١٢ مليون دولار إلى ٤٠٠ مليون، وكل منهم يطالب بتقارير منفصلة (١٩).

لذلك، تعالت الأصوات من أجل تخفيف المشروطة، وبصفة خاصة التكاليف التعاقدية. فقام المانحون الدوليون بالموافقة في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي على إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وإجراء برامج تجريبية لتعزيز الاتساق بين إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا وغانا، حتى تراجعت التكاليف التعاقدية، وإن كانت نسبة الانخفاض ليست متساوية. فمارزالت أوغندا تشير إلى استضافة ٣ بعثات، كل واحدة تضم ٢٥ فردا، لتقديم دعم الحد من الفقر. كذلك استضافت السنغال ما يزيد على ٥٠ بعثة عام ٢٠٠٢ بعثة واحدة كل أسبوع. أما في عام ٢٠٠٣، فقد استضافت زامبيا ١٢ بعثة للمانحين (٢٠).

ومن سلبيات المعونة الأجنبية المقيدة أيضا خسارة البلدان المتلقية، حيث يتم تقييد التحويلات المالية لشراء الخدمات والسلع من الدول المانحة التي كان من الممكن حصولها عليها (السلع والخدمات) بسعر أقل من مكان آخر، وبهذا تعود الفائدة على الدول المانحة وليست الدول المتلقية. ربما يرجع ذلك إلى عدم الشفافية والتحيز لصالح المتعاقدين. ويأتي في صدر قائمة الدول السبع أمريكا وإيطاليا في عدم تقديم تقارير كاملة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عن مقدار المعونة المقيدة التي تمنحانها. وبالتالي يتم طمس الحقيقة عن المواطنين في الدولة المانحة في الدولة المتلقية. فالأول لا يعرف (كدافع للضريبة) مقدار ما يتم استخدامه كمعونة وإلى من تقدم، وفيما تستخدم أما الثاني، فلا يعرف مقدار الخسارة التي خسرها. نتيجة تقييد المعونات. وغالبا ما يؤدي التقييد إلى توجيه المعونة إلى واردات كثيفة الرأسمال، أو خبرات من الدول المانحة وليس توجيهها لأنشطة تقييد الدول المتلقية (التي تنقسم بكثرة العمالة خاصة في برامج التنمية الريفية ومحاولة الاستفادة من الخبرات المحلية) (٢١). وغالبا ما تكون السياسات الجيدة المطلوبة منهم لا يتم التفاوض عليها مع المستشارين المحليين، وغالبا ما يراها

(وتركيزها على تنويع شبكة مواصلات واتصالات بين المدن المتجاورة التي يعمل على ضعفها الجانب الأكبر في ضعف التجارة البينية فيها) ناهيك عن الضعف المؤسسي وعدم كفاءة الخدمات المعاونة فعلى سبيل المثال، يصعب على شركة إشارات إفريقية التنافس مع شركة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في التقدم بعطاءات لدول مجاورة بسبب ارتفاع تكاليف الحصول على ضمانات الاداء.. حتى ولو كانت مثل هذه الضمانات متاحة للشركات الإفريقية(٢٩)

ثالثا- التكامل الإقليمي :

ويسعى البنك الدولي لتأكيد هذه النقطة، حيث أشار في خطة عمل إفريقيا إلى أن التكامل الإقليمي أحد أقطاب التنمية المطلوب تحقيقها في القارة. لاسيما وأن هناك ١٥ دولة حبيسة يتساوى حجم ناتجها المحلي الإجمالي مع نظيره في بلجيكا فما زالت إفريقيا أكثر مناطق العالم هشاشة، حيث تصل الحدود بين ٤٨ دولة إلى نحو ١٦٥ حداً، وفي الوقت نفسه هناك ٢٢ دولة يقل عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة فأقل، وهناك ما يقرب من ١١ دولة يصل فيها عدد السكان إلى مليون نسمة أو أقل، ويجب ألا يغفل القارئ أن صغر حجم الدول يشكل عائقاً حقيقياً للتنمية، وبدون التعاون الاقتصادي بينها والاندماج، يكون الفشل مصيراً حتمياً لها(٣٠).

كذلك تحتاج الدول الإفريقية إلى ما يسمى بالسلع العامة(٣١) الدولية، والسلع العامة الإقليمية التي تتمثل في البنية التحتية، والسكك الحديدية والموانئ ومراكز التدريب المناسبة بالإضافة إلى مراكز تجميع كهربى.

لذلك، زاد التعهد بالتمويل الإقليمي لإفريقيا في السنة المالية ٢٠٠٦ بما يقرب من ٤٧٥ مليون دولار، وهو يعادل ٢ أضعاف التمويل المقدم في عام ٢٠٠٥ ويقرب من ١٠٪ من المساعدات التنموية الدولية للإقليم في ٢٠٠٧ لمواجهة كل من فيروس الإيدز ومحطات الطاقة الإقليمية، والاتصالات والنقل والصحة والتعليم الأساسى، والبحوث الزراعية والأمن الغذائى(٣٢)

رابعا- الاختصاصية :

والمقصود بها توجيه المعونات وفقاً لمعايير تقوم على الأداء الجيد، ومحاربة الفساد، والحكم الجيد، أى توجيهها إلى دول قادرة على استخدام الموارد استخداماً جيداً، وذلك حتى يطمئن كل من دافع الضريبة في الدول المانحة وكذلك المواطن الفقير الذى تجمع تلك الأموال باسمه وضمان وصولها إليه

أما الأداء الجيد، فالمقصود به محاولة تحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية مع تخفيض معدلات التضخم بحيث لا تزيد على ١٠٪، لاسيما أن أعباء التضخم تقع في المقام الأول على الفقراء.

هذا إلى جانب محاربة الفساد والشفافية واحترام حقوق الإنسان، فضلاً عن الحكم الجيد ومراجعة الموزانات ومشاركة المواطنين والمرأة في الحياة السياسية، وقيام الحكومة إلى جانب القطاع الخاص بعملية التنمية وليس تراجعها.

ويساهل البنك الدولي الاستثمار في تلك الأنشطة من خلال التيسيد، ولتحقيق السلام والاستقرار المطلوبين للإسراع بالمو وحشد الاستثمارات الأجنبية، وزيادة صادرات إفريقيا وإدماجها في التجارة العالمية وتعمد بالعمل على زيادة الشفافية وتقليل الأرباح الناتجة عن تصارة السلع عبر المشروعات التي تتعلق بالصراعات، مثل البترول والغاز والماس والأخشاب والمعادن النفيسة لذلك، ركز البنك الدولي من خلال ألياته (خطة عمل إفريقيا ٢٠٠٥) على التوسع في مساهمة القطاع الخاص ومشاركته في الإصلاح، خاصة مشروعات البنية التحتية، كذلك إنشاء صندوق النمو الإفريقى في مارس ٢٠٠٦ من أجل الإسراع بالنمو وتقليل الفقر وتحقيق أهداف الألفية وتحسين أداء الدول

كذلك، أشار تقرير البنك الدولي بعنوان

عام ٢٠٠٧ (٢٥) إلى كيفية الإصلاح، "Doing Business" لاسيما أن إفريقيا أصبحت من أسرع مناطق الإصلاح (احتلت المرتبة الثالثة) لكنها في الوقت نفسه مازالت ترتفع فيها التكاليف والمخاطر، إقامة المشروعات فيها(٢٦)

بسبب تلك التحديات، انخفض نصيب إفريقيا إلى ١٠٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للدول النامية وتذهب معظم هذه الاستثمارات للدول الغنية بالموارد الطبيعية (البترول والغاز والأخشاب)، والجدير بالذكر هو استفادة معظم الدول الإفريقية المنتجة للبترول من ارتفاع أسعاره، في الوقت الذى شهدت فيه الدول الأخرى (غير المنتجة للبترول) خسارة (٢٧) وصلت إلى نحو ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالى وعلى الرغم من أن الدول الإفريقية المصدرة للنفط توسعت بـ ٨٪، إلا أن هذا التوسع لم يعوض استمرار تدهور نصيب إفريقيا في التجارة العالمية

إجمالاً، يمكن القول إن علاقة المعونة بين الدول المانحة والمتلقية لم تتحول إلى شراكة في المسؤولية، الأمر الذى يتطلب من الدول المتلقية والمانحة التنسيق بينهما.

ثانياً- التنسيق بين مجموعة الموارد المالية (المعونات) المتعددة الأطراف:

حتى تقل التكاليف التعاقدية، وما تتطلبه من تقارير وشروط، والدليل على ذلك تجربة بتسمونا، حيث قامت بدمج الموارد من المانحين مع الموارد المحلية في إطار خطة التنمية القومية، ولم يتم السماح للوزارات بانفرادها بالتفاوض مع المانحين، وهناك دول أخرى قامت بالتنسيق الفاعل مثل استراتيجيات المساعدة التنموية، وخطة عمل القضاء على الفقر الأوغندية.

ومن ضمن الآراء المقترحة للتنسيق بين المانحين هو تجميع تمويلهم في صندوق مشترك Common Pool (٢٨) لمساعدات التنمية. في المقابل، تقوم الدول المتلقية بإعداد استراتيجيات تنمية وبرامج ومشروعات تتعدى الحدود وتتكامل فيها جهود الدول الإفريقية المتجاورة، حتى تستطيع محاربة الأوبئة والأمراض والمشكلات الجماعية (اللاجئين والصراعات). وبالتالي، تتضمن مساعدات التنمية إلى موارد الحكومات المحلية لتمويل كل استراتيجيات التنمية، سواء المحلية أو الإقليمية

إفريقيا في التجارة الدولية كما كانت عليه في السبعينيات، مع التزام الدول المانحة بعدد المساعدة الإنمائية إليها، لاسيما وأن اليد الممدودة حاليا لاتزال قصيرة، مقارنة باليد الطولى الممدودة لتمويل الإنفاق العسكري. فقد أشارت بعض التقارير الرسمية (التنمية البشرية ٢٠٠٥) إلى أن النسبة بين الاتفاق العسكري إلى المساعدات الإنمائية لمجموعة الدول السبع تصل إلى ٤:١ ففي المملكة المتحدة، تصل هذه النسبة إلى ١٣:١، وفي الولايات المتحدة ٢٥:١ ويشير هذا في حد ذاته إلى ضرورة ألا تنحلي عن المعونة كلية، بل الاعتماد عليها بشكل أقل مع زيادة الاتجاه إلى المشاركة ليس كبديل كامل، وإنما كمكمل لها. بحيث تتوافر الشروط التالية في الشكل الجديد للمعونات:

(١) تحديد الغرض من المعونة.

(٢) اللامركزية في تدفق المعونات وتوصيلها للمتلقين

(٣) توسيع المعونات لما بعد الحدود الجغرافية لتمويل وتشجيع السلع العامة عبر الحدود

(٤) الأخذ بقوانين قطاعية لتخفيف أعباء الديون، حيث تعد هذه الآلية شكلا فعالا من أشكال المساعدات الإنمائية، يعطى للحكومات تحكما في إيراداتها المحلية ويقلل اعتمادها على المعونات.

وبالتالي، يراعى في النمط الجديد للمعونة أربعة مبادئ أساسية:

١- أن يكون هناك أكثر انتقاء في اختيار متلقى المعونة

٢- تصميم أنشطة المعونة بمشاركة المتلقين وتنفيذها من خلال المشاركة مع منظمات التنمية، خاصة للدول ذات الدخل المنخفض.

كما يدعو المانحين لدعم القطاع الخاص بتمويل البحوث والتعهد بشراء الأمصال الفعالة ومتى تطورت، يتم توزيعها على إفريقيا للقضاء على الملاريا باعتبارها (الأمصال) سلعة إقليمية تعبر الحدود.

من جهة أخرى، العمل على زيادة التنسيق السياسي والعمل على حفظ السلام، بالإضافة للتنسيق الاقتصادي الذي يعمل على فتح الأسواق وزيادة الاستثمارات وزيادة الكفاءة للسلع العامة الإقليمية.

والجدير بالذكر هو موافقة مجموعة الثماني في المؤتمر الذي عقد أخيرا في ألمانيا (هايلندام) في ٨ يونيو ٢٠٠٧ على تعهدا بتقديم ٦٠ مليار دولار لمكافحة الإيدز والملاريا في إفريقيا، وتعهد أمريكا بتقديم نصف تلك المساعدات أما ألمانيا، فقد تعهدت بتقديم أربعة مليارات يورو (٢٤).

يندرج تحت بند الانتقائية أيضا عدم مركزية التسليم والمقصود بها عدم استئثار الحكومات المحلية بعينها بتلك المعونات، وذلك حتى يتم منع طبقات الصفوة المحلية من الاستيلاء على الموارد المحدودة.

خامسا- الالتزام :

والمقصود هنا هو التزام الدول بجدول زمني لتنفيذ تعهداتها كما ظهر ذلك واضحا في إعلان باريس، ومطالبة البنك الدولي الدول المانحة بالتزامها بالتعهدات التي اقترتها في منتدى مونترال ٢٠٠٣ وزيادتها إلى ٠.٧٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، وكذلك تعهدا في ٢٠٠٥ بمضاعفة مساعدات التنمية بحلول ٢٠١٠، وذلك حتى تستطيع الدول الإفريقية تحقيق نمو يصل إلى ٧٪ سنويا لتحقيق أهداف الألفية للتنمية (٢٣).

الخاتمة :

يجدر في النهاية القول إن الشراكة تعد أفضل وسيلة من المعونات والقروض التي تم تقديمها من قبل البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية، والتي أخذت أشكالا عديدة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في الدول الإفريقية، أو في شكل تسهيلات لتقليل الفقر وتحقيق النمو. وترتب على هذا وذاك ديون تصاعدت بمرور الوقت، وازدادت خدمة هذه الديون وسحبت الموارد المالية المطلوبة للتنمية بمقدار قد يفوق المعونات المقدمة.

وبالتالي، كان من الأجدر تقليل الاعتماد على المعونات، ومحاولة فتح الحوار بين الدول المتلقية والمانحة لبدء برامج شاملة وحقيقية لجعل اقتصادات إفريقيا أكثر قدرة على التنافس وتقليل الفقر. وإن كانت هناك بعض الصعوبات تتمثل في أن كل دولة لها نقطة بداية مختلفة، فالبعض لديه موارد بشرية كثيرة ومطلية، والبعض الآخر يعاني من فقر أشد، والبعض الثالث يعاني من صراعات داخلية ولديه مؤسسات ضعيفة وقدرات فقيرة للتنمية. وأيا كانت ظروف تلك الدول، فإن تقليل الاعتماد على المعونات لا يبدأ إلا إذا بدأت إفريقيا في استرداد ما فقدته من نصيب في التجارة العالمية منذ بداية ١٩٧٠ (حيث فقدت ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي). في المقابل، حصلت على المعونات، التي لم تستطع تعويض التدهور الحادث في معدلات التبادل التجاري وفشلها في تنويع صادراتها. ومن جهة أخرى، الحد من سياسات الحماية التي تفرضها الدول الصناعية، والتي تعد في حد ذاتها السبب الرئيسي في انخفاض نصيب إفريقيا من التجارة العالمية.

هذا إلى جانب ضرورة تخفيض عبء المديونية التي تهتم الكثير من الموارد المالية للعديد من الدول الإفريقية. وإجمالا، يمكن القول إن المعونات يمكن زيادة فعاليتها من خلال استرداد نصيب

الهوامش :

- 1- Africa; Regional Brief File: 11 E: New Folder Africa Regional Brief.
- 2- Ibid.
- ٣- تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥ ص ٧٩
- 4- Carol Lancaster: Aid Effectiveness: the problem of Africa development outreach. (world Bank institute Fall 1999) p. 2.
<http://www1.worldbank.org/devoutreach/fall99/article.aspx?id=.26p.15>.
- ٥- تقرير التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص ٨١
- ٦- المرجع السابق، ص ٨٤
- ٧- المرجع نفسه، ص ٨٤
- 8- WB: Can Africa Claim the 21st century? (Washington, D.C., 2000). PP. 236, 237.
- 9- Nancy Birdsall, John Williamson: Delivering on Debt Relief, from IMF Gold to a New Aid Architecture (Washington, centre for Global development, institute for international Economics, April .2002 p. 15.
- 10- Paul Collier and David Dollar: Target Aid to performance not promises p. 3.
<http://worldbank.org/devoutreach/fall99/articalaspz.d=.25>
- ١١ - فى مؤتمر مونترال المكسيكية، اجتمع قادة العالم فى مارس ٢٠٠٢ فى مؤتمر دولى لتمويل التنمية، واتفقوا على جعل المعونة إحدى لبنات البناء الأساسية فى شراكة عالمية جديدة لخفض الفقر.
- ١٢ - تقرير التنمية البشرية، ص ٨٥
- ١٣ - تقرير التنمية البشرية، ص ٧٩
- 14- Carol Lancaster: op. cit., p. 4.
- 15- Ibid : p. 5.
- 16- Paul collier: Op. Cit., p. 3.
- 17- Ibid.
- ١٨- تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، ص ٩٩
- ١٩- تقرير التنمية البشرية، ص ١٠١
- ٢٠- المرجع السابق، ص ١٠٢
- ٢١- تقرير التنمية البشرية، ص ١٠٢
- 22- Can Africa, Op. Cit., P. 244, 245, 246.

23- Regional brief. P. 1.

24- Ibid, p. 2.

25- Idem.

٢٦- تنفق زامبيا أكثر من دولارين في تسديد الدين مقابل كل دولار يخصص للإنفاق على الصحة وهي من أكثر الدول إصابة بفيروس الإيدز.

٢٧- لكن لا يمنع هذا من وجود عدد قليل من الدول تستطيع أن تقام فيها المشروعات، حيث يتوافر فيها قوانين ولوائح تنظيمية، وتحترم فيها حقوق الملكية، وتتوافر فيها التسهيلات الائتمانية والضريبة، وتقل فيها التكاليف المفرطة. سواء في التصدير أو الاستيراد.

28- Can Africa Op. Cit. p. 253.

29- Ibid, 245.

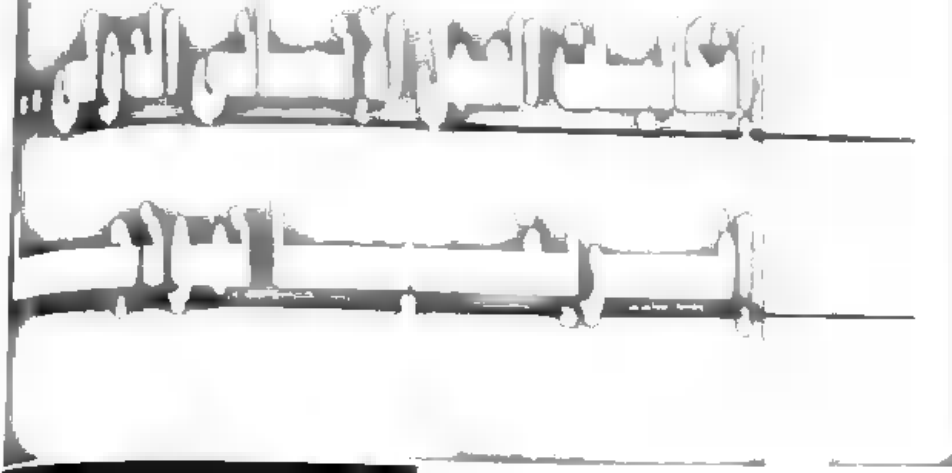
30- Idem.

٣١- السلع العامة الإقليمية هنا تتسم بعدم استبعاد غير القادر على الدفع من الاستفادة منها، كذلك لا يقلل المستهلك لهذه السلع المنافع المتاحة للآخرين، وليس بالضرورة أن تقدمها الحكومة (الدفاع الوطني)، وإنما قد تقدمها حكومات أو هيئات، ومؤسسات إقليمية أو دولية.

32- Regional Brief. p. 3.

٣٣- التنمية البشرية، ص ٩٤.

٣٤- جريدة الأهرام، ٩ يونيو ٢٠٠٧.



٦

خالد منصور

اليات عمل النظام الدولي الحديث للمساعدات الإنسانية بيد أن يمكن استعمال عدة أدوات تحليلية تزيد من جلاء الموقف في دراسة كل حالة تاريخية على حدة

وأفريقيا ميدان هذه المقالة، ليس فقط لأنها جزء من ملف عن القارة ينشر في العدد نفسه، بل لأنها الموقع الأمثل لدراستنا حيث تستقر بالنصيب الأعظم من العمل الإنساني، وهذا في حقيقة الأمر استجابة للطلب أكثر منه توجيهها للعرض بلغة الاقتصاديين، بمعنى أن إفريقيا، ولأسيما بلدانها الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، هي الأكثر معاناة من الكوارث الطبيعية والصراعات في العقود القليلة المنصرمة، وبالنحيد في فترة ما بعد الاستعمار وهي الفترة نفسها التي وصل فيها العمل الإنساني ومؤسساته إلى صورته الناضجة المعتمدة على أطر وقوانين ونظم دولية، خاصة تلك المنصوية تحت لواء الأمم المتحدة.

ولعل الإطار المرفق ببعض الحقائق والأرقام عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية في إفريقيا يلخص وضع القارة الإفريقية الراهن من ناحية الأوضاع الإنسانية في مجالات الصحة والتعليم والغذاء.

ويظل الوجه الأكثر مأساوية للمعاناة في إفريقيا بارزا في المناطق التي تعاني من النزاعات المسلحة، حيث أن إفريقيا هي القارة الوحيدة التي شهدت عمليات اقتتال بعد الحرب العالمية الثانية وصل بعضها إلى حد التطهير العرقي أو المذابح، وراج ضحيتها مئات الآلاف من البشر في دول عدة، منها رواندا وبوروندي والسودان والكونغو.

ومن أجل الحديث عن جوانب سياسات وتسييس المساعدات الإنسانية المتعددة في القارة، سنقسم مقالتنا إلى ثلاثة أجزاء

يجنح البعض إلى تصوير المساعدات الإنسانية على أنها الشكل الحديث -اعتبارا من أواخر القرن التاسع عشر- من العمل الخيري الأخلاقي من أجل مساعدة الفقراء، وضحايا النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية. ويجنح آخرون إلى النظر إلى هذا التنظيم الدولي لنقل وتوزيع المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث والصراعات على أنه -في المقام الأول- تعبير عن مصالح سياسية واقتصادية متنوعة ترتدي مسوح عمل الخير وتهدف هذه المقالة إلى توضيح مدى تعقيد وتشابك التنظيمات والسياسات الراهنة في هذا المجال، سواء اتخذت طابعا دوليا أو بين الدول.

فقد صارت المساعدات الإنسانية الآن بمثابة صناعة دولية يقوم عليها خبراء، ينتظمون في مؤسسات ضخمة (حكومية وأهلية ودولية ومحلية)، وتكرس لها ميزانيات بمليارات الدولارات. ولهذه المؤسسات سياسات حاكمية ومجالس إدارات بل وتدرس المساعدات الإنسانية الآن كعلم في الجامعات، ويقتطم خبراء في النقل والاسكان والتقنية والصحة وكافة المجالات البشرية في هذه المؤسسات.

ولا يمكن دائما استخدام نريعة التضامن الإنساني فقط أو توظيف العمل الإنساني في خدمة المصالح السياسية والاقتصادية فقط كمنظور وجيد كاف لفهم العمل الإنساني الدولي المنظم في صورته الحديثة. فقد صار من المتعين استخدام عدة عدسات لتحليل أطراف العمل الإنساني وعلاقته بالسياسي والاقتصادي والأخلاقي والثقافي والإعلامي. بمعنى آخر، فإن العمل الإنساني صار صناعة كاملة في علاقات مفصلية مع المنظومة القيمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية العولمية المتغيرة يوما لعصرنا الراهن.

يعتقد كاتب المقال، إذن، أنه يستحيل وضع نظرية عامة لتفسير

رئيسية، يعنى الأول منها بتاريخ سريع للمساعدات الإنسانية فى العالم، ثم على الترتيب تتناول السياسات والاطر المتبعة فى العمل الإنسانى الدولى مع التركيز على المنظمات الدولية، ثم فى القسم الاخير نتناول الجوانب المختلفة لتسييس العمل الإنسانى.

أولاً- تاريخ العمل الإنسانى

شهدت بداية القرن العشرين أول مثال فى العالم الحديث، ربما لتدخل الأهداف السياسية مع المهام الإنسانية، عندما سعت الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة روسيا عقب الحرب العالمية الأولى كانت المبادرة الأمريكية الأولى فى هذا المجال لصالح بلجيكا، وكانت خالية تقريباً من أى أهداف سياسية مباشرة سوى جذب الاستقرار لضحايا الحرب وبالتالي لأوروبا. بيد أن الوضع تغير عندما سعت واشتغلن إلى مساعدة ضحايا الحرب الأهلية فى روسيا فى العشرينيات، حيث صممت برامج المساعدات بحيث تضعف سلطة الحكومة البلشفية، وجرت مواجهات بشأنها مع حكومة لينين، حتى تمت إعادة تصميم شبكات التوزيع بحيث تخضع لسيطرة البلاشفة بصورة ما أو بأخرى.

وتعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر -التي أنشئت فى عام ١٨٦٣- أولى صور العمل الإنسانى المنظم المرتكن إلى قوانين ومواثيق ومعاهدات دولية، وكان صاحب فكرة انشائها هنرى دونان السويسرى الجنسية من أجل مساعدة ضحايا الحروب من الجرحى والأسرى بشكل محايد ومستقل ووفقاً لمقتضى اتفاقيات جنيف والقانون الدولى الإنسانى واللذين تطوروا لاحقاً. ونظراً للحماية القانونية الدولية المكفولة لها واستقلالها المالى الكبير وأساليب عملها، يمكن النظر إلى اللجنة الدولية على أنها أقل المنظمات الإنسانية الدولية عرضة للتأثيرات السياسية بمعناها الضيق.

وبعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت عشرات المنظمات الدولية (الحكومية منها، خاصة تحت مظلة الأمم المتحدة) أو غير الحكومية (الأهلية) والتي تعمل فى نطاق دولى، مثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة، ومنظمة أطباء بلا حدود، وأوكسفام الدولية الأهلية وغيرها كثير. ويتركز عمل هذه المنظمات -التي بدأت على اعتقاد أن عملها سيكون مؤقتاً حتى انتهاء آثار الحرب العالمية الثانية- على أوروبا فى البلدان المهزومة، ولكنها سرعان ما التفتت إلى القارة الإفريقية وسرعان ما أصبحت تنظر إلى نفسها وينظر إليها على أنها صارت منظمات دائمة وليست برامج مؤقتة ينتهى عملها مع نهاية الجوع أو الفقر أو التشرد. فمع أواخر الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات، انتهى عصر الأحلام الكبرى ليس فقط فى المعسكر الشيوعى، ولكن أيضاً فى مدارس التنمية التى كانت تأمل فى قضاء سريع على الفقر والجوع عن طريق الثورة الخضراء والتكيف الهيكلى والغاء الدعم وتوسيعاً اقتصادات السوق ... الخ، إضافة إلى إحلال السلام الدائم عن طريق أمم متحدة قوية ومجلس أمن لم يعد يعانى من الحرب الباردة. انتهت -فيما يبدو إلى الأبد- هذه الأحلام الوردية القائمة من قلب عصر النهضة، وبدأت موازنات المساعدات الإنسانية الدولية تزيد بصورة درامية وتتفوق أحياناً على مساعدات التنمية الاقتصادية.

وفى الثمانينيات، تحولت المنظمات الإنسانية الدولية إلى صناعة بحق فى اتساق مع مفاهيم اقتصاد السوق، حيث باتت المؤسسات الإنسانية تتنافس فيما بينها للحصول على أموال الحكومات والأفراد المانحين، وبدأت الحكومات توزع جزءاً من مساعداتها عن طريق المنظمات الأهلية، متفادية التعامل مع الحكومات الإفريقية (لاحظ أن المنظمات الحكومية الدولية -أى كل منظمات الأمم المتحدة- يتعين أن تتعامل عن طريق الدولة وبمشاركة الوزارات المعنية فى الحكومة القائمة) (١). وتلك هى أيضاً الفترة نفسها التى برز فيها دور الإعلام فى لفت وتركيز أنظار العالم المشتت الانتباه -بفعل الفيض المعلوماتى- على المأسى الإنسانية بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية، إلى حد أن صوراً فوتوغرافية (من مجاعة إثيوبيا فى الثمانينيات) أو أفلاماً مصورة (من الأوضاع فى النيجر فى عام ٢٠٠٥) كانت هى الشرارة المسنولة عن تدفق المساعدات الدولية اللاحقة (٢).

ثانياً- سياسات العمل الإنسانى :

هناك سياسات معلنة لدى معظم منظمات العمل الإنسانى، وترتكز عادة إلى ثلاثة مبادئ، أساسية، هى الحيادية والاستقلال وأولوية الدافع الإنسانى، ويعنى الأخير أن مساعدة الضحايا (٣) من البشر هدف يسمو على كل الاعتبارات الثقافية والسياسية والاقتصادية، خاصة إذا كانت الحياة البشرية مهددة. ويشير مبدأ "الحيادية" إلى تجاهل الدين والجنس واللون والعرق والأنتماء السياسى وعدم الوقوف طرفاً فى أى من الصراعات الدائرة وتقديم المساعدات فقط على أساس الحاجة التى لا يمكن تلبيتها بصورة أخرى، وأخيراً، يعنى "الاستقلال" إمكانية العمل بمعزل عن تأثير الحكومات والأطراف المعنية والممولين.

لقد ولدت معظم السياسات المعلنة للمنظمات الدولية المعنية بالأغاثية من قلب الممارسة خلال النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية الممتدة، حيث بدأ بعض المراقبين فى الاعتقاد بأن المساعدات تؤدى إلى إطالة أمد الصراع أو خلق حالة اعتماد عليها، عوضاً عن إنهاء الصراع أو الإبطاء من عودة المجتمعات المتضررة إلى الاعتماد الذاتى.

وتستهدف هذه السياسات تأكيد حيادية العمل الإنسانى والقضاء على أو تقليل الآثار الجانبية للتدخل الخارجى على البنى الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية فى المجتمعات المتكوبة.

فعلى الصعيد الاقتصادى -مثلاً- لا شك فى أن هناك أسواقاً محلية عديدة فى بلدان مثل إثيوبيا تأثرت بتدفق المساعدات المجانية، حيث بات المنتجون المحليون عاجزين عن منافسة منتجات يتم توزيعها مجاناً على السكان. ولا شك فى أن تدفق المساعدات دون مشاركة ومحاسبة من المجتمعات المحلية يمكن له أن يخل أيضاً بالبنية الاجتماعية (وربما أيجابياً) فى بعض الحالات، حيث إن المانحين كثيراً ما يعجزون عن التدخل فى الأطر التراتبية القائمة فى مجتمع ما، بل يقومون بدعمها عن طريق التعامل مع مراكز القوى القائمة، مثل الحكومات الوطنية والمحلية وأصحاب السلطة الاجتماعية فى القرى وغيرها مما يدعم بنى سياسية واجتماعية قد تكون هى ذاتها أسباباً للمشاكل المزمنة فى هذا المجتمع.

وعلى الصعيد الأخلاقى، سعت منظمات عدة إلى تبنى مواثيق

ومترنحة يؤدي في احوال عديدة. إلا اذا تم انشاء برامج مبرمجة ومحددة. إلى تشويه الاسواق المحلية وتقوية اطرزهم واقتصاد الحرب بسبل غير مباشرة ويصبح استمرارهم استمرارا للدخول الاقتصادية المرتفعة لفئة كاملة من الملاك واصحاب الفنائق والمطاعم وملاك سيارات النقل وقطاع الحرف والمتاجر في المواد الممنوعة الخ وبالطبع. فان المساعدة مجرد عامل ضمن عوامل عدة تجعل فئات عديدة تهتم بإطالة النزاع لاستمرار الفوائد الاقتصادية الناجمة عنه

ونلجا العديد من المنظمات إلى العمل معا من أجل عدم رد الرواتب المحلية عن حد معين وإلى مراقبة يومية للأسعار المحلية لسلع المساعدات. وتبني تقنيات لعدم التأثير عليها والشراء من السوق المحلية. متى امكن دون التأثير على الأسعار ولكنهم التقنية الأخيرة تصطدم أحيانا برغبة الدول المانحة في تقيد المساعدات عينا، أو رغبة كبار المسؤولين في المنظمات في مقارم الأوروبية أو الأمريكية في ان يتم تقديم المساعدات على وجه السرعة دون دراسة تأثيرات السوق بسبب الضغوط التي يتعرضون لها من الحكومات وأجهزة الإعلام عوضا عن استمرار معاناة الضحايا. وعلى سبيل المثال في الصومال. لجأت إحدى منظمات الإغاثة إلى الحصول على موظفيها وتحديد قيمة التعاقبات لبناء المنازل أو المدارس. أو الحصول على سلع إغاثة محلية في اجتماعات عامة في السوق. وبذلك. يصير المستفيدون في المجتمع المحلي كلهم (أو المرجوون في السوق على الأقل) أنفسهم يعملون بمثابة رقباء على الأسعار التي يعرفونها جيدا وعلى عملية تعيين الموظفين. لا شك في ان هذه الشفافية المطلقة يصعب القيام بها لدى المؤسسات الضخمة التي تقبني تقنيات حديثة ومعقدة في الإدارة والمحاسبة والتعاقدات.

(٢) زيادة التوتر بين الجماعات المتنازعة أو دعم القائمين على النزاع :

يخشى عمال الإغاثة دائما من أن توجيه المساعدات إلى مخيمات النازحين يدفع جزئيا السكان الباقين في قراهم إلى النزوح إلى المخيمات. كما أن المقيمين في المناطق المحيطة بهذه المخيمات -والذين هم عادة فقراء أيضا- تتناهبهم مشاعر سلبية إزاء اللاجئين الذين ينتفون في الأغلب إلى قبائل أو عرقيات مغايرة. كما يحدث -على سبيل المثال- في بعض المناطق حاليا في دارفور أو الكونغو.

ومن الواضح أن المساعدات تقسم في الأغلب إلى الطرف الأضعف أو المهزوم عادة في الصراعات الدائرة. مما يقوى من نظرية المؤامرة لدى الأطراف الأخرى المنتصرة. حيث تنظر إلى منظمات المساعدات على أنها حليفة لعدوهم. وأبرز الأمثلة من التسعينيات من الكونغو (زائير آنذاك) حيث حصل الهوتو الفارون من رواندا بعد ارتكاب مذابح ضخمة -راح ضحيتها مئات الآلاف من قبائل التوتسي أو المعتدلين من قبائل الهوتو- على مساعدات غذائية وإنسانية متنوعة. بعد أن باتوا مهددين بالمجاعة والكوليرا والعنف. ورأى المجتمع الدولي أنه يجب مساعدتهم. وبالطبع. نظر الضحايا في رواندا بغضب بالغ تجاه هذه المساعدات.

ويمكن التغلب جزئيا على هذه المشكلة عن طريق تقديم مساعدات موجهة إلى المقيمين حول المخيمات. والسعى بقدر

شرف لمل أهمها حاليا ميثاق السلوك للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر. ومعايير الحد الأدنى للتدخل الإنساني في مشروع سفير Sphere (٤). وهذا المشروع الأخير بدأ في عام ١٩٩٧ ثمرة جهود الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر. ومنظمات أهلية متعددة من أجل الالتزام بحد أدنى من المعايير الواجب توافرها قبل إنشاء وبعد التدخل الإنساني في مجال المياه والصرف الصحي والتغذية والمساعدات الغذائية والمأوى والخدمات الصحية وأدى هذا الجهد إلى ميثاق شرف إنساني في عام ٢٠٠٠ قائم على أساس القانون الدولي الإنساني ومواثيق حقوق الإنسان. بما يكفل وصول المساعدات دون الإخلال بأي من هذه الحقوق. ولعل أهم هذه المعايير وأولها هو ضرورة مشاركة المجتمعات المتضررة في تقويم الأضرار وتصميم وتنفيذ ومراقبة وتقويم عمليات الإغاثة ورغم أن أكثر من أربعمئة منظمة وثمانين دولة شاركت حتى الآن في وضع هذه المعايير العديدة وتنقيحها. إلا أن الطريق ما زال طويلا أمام الالتزام الكامل بها

وعلى صعيد تفادي التورط في النزاعات. قلل أهم الإسهامات الحديثة من جانب المنظمات الإنسانية مبدأ تفادي إيقاع الأذى وذلك حتى لا تتحول المساعدات إلى عامل إطالة للنزاع. كما يعتقد البعض أنه حدث في نزاع بياقوا في السبنيات في نيجيريا (٥)

ولا يشك مراقبون عديدون في أنه بينما تسهم المساعدات الإنسانية لإفريقيا جنوب الصحراء في إنقاذ حياة وضمان حد أدنى من الاحتياجات المعيشية لملايين من ضحايا النزاعات المسلحة في إفريقيا. فإن المساعدات نفسها تسهم عن طريق آخر أحيانا في إطالة أمد هذه النزاعات. ويصبح السؤال الأهم هو. هل يعتبر هذا عيبا هيكليا في أنظمة تقديم المساعدات؟ ومدى إمكانية إصلاحه.

وتعتقد ماري أندرسون (٦) أنه يمكن تغيير برامج المساعدات بحيث تتفادي إطالة أمد النزاع أو دعم موقف أطراف متنازعة ففي نهاية المطاف. تمثل المساعدات من أغذية وأدوية ومياه شرب وغيرها موارد اقتصادية مهمة لأطراف النزاع في سعيها لزيادة سيطرتها أو لتعميم مسلحيها. وليس من غير المعتاد في إفريقيا أن يحصل طرف مسلح أو آخر على إتاوة أو نصيب من هذه المساعدات من أجل قبول مرور قوافل الإغاثة على المخيمات أو مواقع تركز المدنيين.

وباستثناء السرقة التي يمكن التقليل منها باعتماد عدة تقنيات للتمويه والخداع وتفادي الأكمة. فإن السبل الأخرى لتأثير المساعدات الإنسانية السلبى على النزاعات هي:

(١) تقوية اقتصادات الحرب أو تعويق اقتصاد السلام:

تخلق المساعدات اقتصادا موازيا يستفيد منه السكان المحليون عن طريق التوظيف برواتب تفوق عدة مرات الرواتب المحلية. مما يفرغ أحيانا نظم الإدارة المحلية من رأسمال بشري مهم. وحيث يحصل بعض أطراف النزاع على سيطرة ما عن طريق التوظيف في توزيع المساعدات. وحيث تؤدي المساعدات المقدمة مجانا إلى إضرار بالغة بالمنتجين المحليين للسلع نفسها. خاصة الغذائية وبالتالي يدفعهم إلى الدخول في أليات اقتصاد الحرب (حمل السلاح عوضا عن الزراعة مثلا).

إن ضخ المساعدات (عينا ونقدا) إلى أسواق محلية متهاوية

الآثار السلبية سالفة الذكر، وتعظيم الجوانب الإيجابية، إضافة - لا شك - إلى إنقاذ حياة الضحايا وتخفيف معاناتهم.

ويجب التأكيد في خاتمة هذا القسم على أن المساعدات الإنسانية لا تلعب دوراً في اندلاع النزاعات الكبرى أو في انتهائها. النزاعات في نهاية المطاف سياسية تلبس أثواباً عدة (عرقية أو دينية أو مذهبية) ويتطلب إنهاؤها إرادة وعملاً سياسياً يقع على عاتق الأطراف والحكومات والتجمعات السياسية الإقليمية والدولية. وهدف سياسات منظمات الإغاثة في هذا الصدد ألا يكون لها دور يذكر في إطالة أمد النزاع أو دعم طرف دون الآخر، وأن تكون المساعدات أحد المعابر الصغيرة إلى التسوية السلمية وإلى جهود التنمية والتعافي عقب انتهاء النزاع.

ثالثاً - تسييس العمل الإنساني :

وأعني بتسييس العمل الإنساني الدولي تدخل عوامل محددة - غير معلنة في الأغلب - في تشكيل طبيعة ومستوى وحجم واليات وتنفيذ التدخل الإنساني الدولي لتخفيف آثار صراع أو كارثة طبيعية على مجتمع متضرر. هذه العوامل لا علاقة لها بمدى الاحتياجات الإنسانية المباشرة، بل باعتبارها ثقافية أو سياسية أو اقتصادية أو بسبب تركيب شبكات القوى، سواء في الدول المانحة أو في المجتمعات/الدول الممنوحة، وفي المؤسسات والمنظمات العديدة التي تفصل بين الجانبين.

ولعل أول ما يقفز إلى الذهن لدى الحديث عن تسييس العمل الإنساني هو آلية هذا التسييس الرئيسية، وهي التمويل وتأثيره على جدول أعمال المنظمات الإنسانية، ولا شك في أن التمويل تأثيره ولكنه لا يرتبط عادة فقط بالمصالح الاقتصادية والسياسية الواضحة، فلعوامل الاعلامية والجغرافية والثقافية دور أيضاً في تسييس العمل الإنساني.

وقبل الدخول في هذه الإشكالية، يجب التفريق بين ما إذا كان هناك تسييس للعمل الإنساني، وما إذا كانت هناك حاجة فعلاً للتدخل الإنساني. فربما تكون هناك مصالح خاصة لدى الدول التي تمنع مساعدات إنسانية للكونغو أو تشاد، ولكن لا يمكن أنكار أن هناك حاجات إنسانية ملحة في البلدين تستدعي تقديم المساعدات.

وأعتقد أنه يجب الخروج من مأزق التفكير التأمري العقيم، والذي يدعى في عدة دوائر عربية وإسلامية أحياناً أن المانحين في الغرب... يخترعون أزمات إنسانية لتبرير التدخل، كما يدعى أحياناً بشأن الوضع الإنساني في الصومال وأدارفور. السؤال الأفضل والأهم هو: "لماذا يستجيب المانحون، في الغرب وبغيره، لازمة ما - مثل دارفور - ولا يستجيب لغيرها - مثل رواندا أثناء المذابح؟ ولماذا يستجيب لازمة بسرعة فائقة (مثل تسونامي) ولاخري ببطء قاتل مثل الكونغو وأوغندا؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات تسمح لكل الأطراف بإحراز تقدم نحو تحقيق مزيد من الشفافية والفعالية في العمل الإنساني الدولي.

ويعتقد البعض بأن تسييس العمل الإنساني يمكن أن يقل بعض الشيء، لو اعتمد المانحون أكثر على المنظمات الدولية من أجل توزيع المساعدات، كون هذه المنظمات ملتزمة بمواثيق تجبرها على تقديم المساعدات على أساس الحاجة. بيد أن الاتجاه الغالب في

الامكان لتوزيع المساعدات على المناطق التي يجري منها النزوح، وتوزيع المساعدات بشكل جماعي بدلاً من شكلها الفردي، وبالتالي تحصل عليها قرى أو مجموعة أسر معاً أو تستفيد من بعضها بعضاً (مثل مساعدة قرية على إنتاج غزل الصوف وقرية من عرقية أخرى على صناعة الملابس الصوفية اليدوية). وأخيراً، محاولة تقديم المساعدات إلى كل أطراف النزاع على أساس الحاجة. بيد أن هذه التقنية الأخيرة صعبة للغاية في مواقف الصراع، وفي ضوء محدودية موارد المنظمات ووجوب تبني معايير محددة من أجل تحديد الجماعات المستهدفة (ولا شك في أن الجنس أو النوع أو العرقية من المعايير المستخدمة بكثرة من أجل تحديد الجماعات المستهدفة).

(٣) تمكن السكان المحليين من توجيه مواردهم الخاصة للنزاع المسلح :

تعنى المساعدات الإنسانية بصورة غير مباشرة، في رأي بعض الباحثين، الميليشيات المسلحة (أو قوات الاحتلال) من مسئولياتها المدنية تجاه السكان المدنيين، وبالتالي تمكنهم من التركيز على مهامهم العسكرية. ولا يوجد شك كبير في أن هذا حدث إلى بعض الحد في مخيمات اللاجئين الهوتو في شرق الكونغو في التسعينيات.

وفي حالات عدة، تعمل المساعدات كمصدر دخل مباشر للميليشيات المسيطرة على منطقة ما، حيث تقوم بتحصيل ضرائب ورسوم من قوافل الإغاثة وتقوم بتوظيف المتعاطفين معها لتنفيذ التعاقدات مع منظمات الإغاثة. وعلى أقل تقدير، تحصل الميليشيات على بعض الشرعية عن طريق نفوذها الذي يمكن أن يمنع أو يمنع الرخصة لمنظمات الإغاثة بالنفوذ إلى مناطق سيطرتها لمساعدة المدنيين، كما حدث لمدة طويلة في جنوب السودان. وإذا تجاهلت منظمات الإغاثة الحصول على هذه الرخصة، فقد لوحظ أن قوافلها تتعرض للسلب أو الهجمات المسلحة، بينما يمكن أن يتعرض المستفيدون أنفسهم من المدنيين إلى الأذى إذا حاولوا الاستفادة من مساعدات المنظمات غير المرخص لها بالعمل.

ومن المستحيل - في نظر عديد من عمال الإغاثة - تفادي التعامل مع الميليشيات المسلحة، ويصبح السؤال الضروري هو: ما هي حدود ومحددات مثل هذا التعامل دون الوقوع في فخ دعم هذه الميليشيات بصورة مباشرة أو غير مباشرة؟ تتعدد الاجوبة من عمال الإغاثة، ولكنها تجمع على أنها أكثر التحديات التي تواجههم صعوبة في مناطق النزاعات، وأنه فخ يصعب تفاديه في معظم الأحوال ولكن يمكن تقليل الخسائر.

وفي النهاية، فإن عمال الإغاثة على الأرض هم عناصر اجنبية عن الصراع الدائر، مما يمنحهم استقلالية عن أطراف النزاع. ولكنهم "خارج" الصراع، فلديهم القدرة على الوقوف على الحياد، ولكن هذه الخاصية نفسها تحرمهم أيضاً من أي مسوغ سياسي أو أخلاقي أو قاعدة معرفية للتدخل المباشر في الصراع مع طرف أو آخر. وبالتالي، فإن كونهم من خارج الصراع يصير سلاحاً ذا حدين، إذ يمنحهم القدرة على الوقوف على خطوط التماس، ولكنه أيضاً يمنعهم من تجاوزها. ويدرك معظم عمال الإغاثة الذين ينفقون قليلاً في المجتمعات المحلية التي تتلقى المساعدات أن المساعدات تؤثر على النزاعات بأشكال متعددة، وأن دورهم الرئيسي هو تقليل

الخارجية الأمريكية وتحسين حياة الأفراد في أنحاء العالم وتخصص هذه الموازنة نحو ١٠٪ أو طيارى دولار مراراً المساعدات الإنسانية

إن نظرة سريعة على التقرير الصادر لعام ٢٠٠٧ عن وزارة التنمية الدولية البريطانية تبرز صورة مختلفة قليلاً، حيث تقدم الوزارة نفسها على أساس أن عملها يركز على المساعدة في تحقيق أهداف التنمية اللفية في إفريقيا، خاصة خفض الفقر والجوع ومحاربة الإيدز وخفض نسب وفيات الأطفال وتمكين المرأة وحماية البيئة. ولكن بنظرة أخرى إلى تقرير السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥، نكتين أن بريطانيا انفتحت نحو ربع ميزانية المساعدات والتنمية وتخفيض الديون في بلد إفريقي واحد هو نيجيريا فقد انفتحت بريطانيا ٤.٤ مليار جنيه استرليني (أكثر من ٨ مليارات دولار) على أنشطة التنمية والمساعدات وخفض الديون والدعم الاقتصادي، وخصصت منها نحو ١٠٪ (مثل الولايات المتحدة) أو نحو ٤١٩ مليون جنيه استرليني من أجل المساعدات الإنسانية وفي مقدمة الدول التي حصلت على مساعدات (إنسانية واقتصادية والتنمية ... الخ)، جاءت نيجيريا (أكبر دول إفريقيا المصدرة للنفط) وحصلت على أكثر من ٢٧٪ من المساعدات الثنائية البريطانية (منها فقط أقل من ٢٠٪ للتنمية والمساعدات الإنسانية أو نحو سبعة مليون جنيه استرليني)، بينما لم يحصل السودان سوى على ٢.٧٪ فقط في السنة المالية محل الدراسة، ولكن معظمها تقريباً كان للمساعدات الإنسانية أو نحو مائة مليون جنيه استرليني

وليس الهدف من هذا الاختصار السريع لعمل اثنين من كبرى منظمات المساعدات الحكومية الدولية هو كشف أغراضها السياسية المستتورة (لأنها في الحقيقة لا تخفيها)، بل توضيح تشابك الأهداف الإنسانية مع البرامج والأغراض السياسية والاقتصادية. وتختلف الصورة كثيراً عندما ننظر إلى منظمات المساعدات الحكومية الاسكتندنافية مثلاً، والتي تعد بين أكثر الدول عطاءاً للمنظمات الإنسانية الدولية دون فرض شروط كثيرة على الإنفاق أو توجيهه إلى مصارف بعينها.

ولا شك في أن توجيه المساعدات أو جعلها مشروطة هو أحد تجليات التسييس. ويزيد نصيب المساعدات الموجهة (وهي تلك المساعدات المقدمة إلى المنظمات الدولية بشرط توجيهها إلى دولة معينة) عن غيرها من المساعدات غير المشروطة وعلى سبيل المثال، تصاعدت تدفقات المساعدات الغذائية إلى دول الاتحاد السوفييتي السابقة من قراية مليوني طن في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من سبعة ملايين طن في عام ١٩٩٣ لدعم التحول الاقتصادي والسياسي فيها، حتى صار نصيب هذه الدول أربعين في المائة من إجمالي تدفق المساعدات الغذائية الدولية، مقارنة بخمسة في المائة فقط في بداية العقد. بيد أنه بعد أربع سنوات ومع استقرار هذا الدول، انخفض نصيبها من المساعدات الغذائية الدولية إلى أقل من ٨٥ ألف طن وذلك في عام ١٩٩٨، ثم ما لبثت الأزمة المالية الروسية والصراعات العرقية داخل دول الكتلة الشرقية المنهارة أن دفعت المساعدات بمصرعة مرة أخرى لتقترب من ستة ملايين طن في العام التالي.

والاتجاه نفسه ينطبق على دول جنوب شرق آسيا، حيث أدت انهيارات الأسواق المالية هناك. عقب مضاربات مجنونة في أسواق

المساعدات الإنسانية حالياً هو إما تقديمها بشكل ثنائي بين الدول أو تحديد الطرف المتلقي عند تقديمها إلى المنظمات الدولية وبالتالي حرمان المنظمات الدولية، من توزيع إيراداتها حسبما ترى بين مواقع الاحتياجات المختلفة. ولا يفتقد الكاتب أن المؤسسات الدولية نفسها محصنة ضد التأثيرات السياسية بالمعنى الواسع للمصطلح.

وينقسم هذا الجزء من المقال إلى ثلاثة أقسام: قنوات صناعة قرار المساعدات الإنسانية في الدول الكبرى المانحة، وتوزيع وتنفيذ مواد وبرامج الإغاثة، ثم أخيراً، نلقي نظرة سريعة على الجدل الدائر حول حق التدخل الإنساني بالقوة في دول تقوم بانتهاكات صارخة لحقوق مواطنيها.

(١) صناعة قرارات المساعدات الإنسانية :

لا تزال الحكومات هي أهم الجهات المانحة للعمل الإنساني المنظم في العالم. وتستبعد هذه المقولة قنوات يتم من خلالها توجيه المساعدات الخيرية، مثل الزكاة -على سبيل المثال- التي تصل في بعض التقديرات إلى ألف مليار دولار سنوياً في البلدان الإسلامية (٧) كون قسم كبير من أموال الزكاة يتم توجيهه بشكل فردي أو عبر مؤسسات أهلية صغيرة وطنية، وينتمي أكثر إلى العمل الخيري عنه إلى العمل الإنساني المؤسساتي المنظم، خاصة الدولي منه وهو محل اهتمام هذه الدراسة.

والحكومات هي أهم وأسرع معمول للمنظمات الدولية العاملة في مجال الإغاثة. بيد أن التمويل الحكومي صار يعاني من ضغوط متفائلة في السنوات الأخيرة بسبب زيادة أعداد ضحايا الصراعات والكوارث الطبيعية والضغط القائمة على موازنات المساعدات الخارجية.

وفي الدول المانحة الكبرى -مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا أو اليابان في الغرب أو السعودية مثلاً في الخليج أو حتى مصر- يجري توجيه المساعدات الإنسانية الخارجية عن طريق الحكومات، وتحديدًا عن طريق مؤسسات أو صناديق تابعة للحكومات. ويتم تخصيص موازنات سنوية لهذه الهيئات الحكومية التي تتأثر نظم صنع القرار فيها بلا شك بالسياسة الخارجية للدول. وبالتالي، تلعب الاعتبارات الوطنية (السياسية والاقتصادية والثقافية) دوراً متفاوتاً من حالة إلى أخرى.

وفي أول فقرة في طلب موازنة الخارجية الأمريكية (التي تشمل نحو عشرين مليار دولار من أجل المساعدات الخارجية في مجالات دعم الأمن والديمقراطية والإنعاش الاقتصادي والتنمية والمساعدات الإنسانية) للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ورد أن: "لولايات المتحدة تاريخ تفخر به في إنعاش آمال ملايين من الذين يعانون من قمع الفقر، ويواجهون المجاعة ويكافحون الأمراض وعواقب الصراعات والاضطرابات. وقد صار تحسين حياة الآخرين الآن عاملاً مهماً في أمننا القومي، حيث انتقل مصدر التهديدات إلى العالم النامي، حيث يستغل أعداؤنا الفقر والظلم واللامبالاة من أجل تقديم مآري أمن للارهابيين والمجرمين ومن أجل تخطيط الأعمال الإجرامية" (٨) ويضيف الطلب المقدم للكونجرس: "وتحت قيادة الوزارة (كوندوليزا رايس) أصلحت الولايات المتحدة تنظيم وتخطيط وتنفيذ المساعدات الخارجية من أجل الاستفادة إلى الحد الأقصى من الأموال الموجهة للمساعدات الخارجية من أجل تحقيق أهداف السياسة

الوضع في إفريقيا

تعد إفريقيا أعلى مناطق العالم من حيث معدلات النمو السكاني، حيث يصل معدل الخصوبة إلى ستة أطفال لكل امرأة جنوب الصحراء. ولكنها أيضا تفوق كل دول العالم من حيث قصر متوسط العمر. وتعاني المدن الإفريقية من اكتظاظ حاد بالسكان يتعدى سكاها القاهرة باتوا يرحلون أكثر فأكثر تجاه المراكز الحضرية فرارا من الجفاف والفيضانات وعن الصراعات المسلحة التي يعاني منها الريفيون عادة أكثر من أهل الحضر.

وإضافة لتضرر الاقتصاد الزراعي الذي كانت تعتمد عليه القارة بسبب الكوارث الطبيعية والنزاعات، واجهت القارة مشاكل إضافية بسبب انهيار أسعار المحاصيل النقدية، مثل الكاكاو والبن ولم تنج من صدمة الأسعار سوى البلدان المصدرة للنفط مثل نيجيريا، ولكن هذه بدورها تعاني من مشاكل توزيع الثروة والفساد والافتقار إلى الكفاءة في القطاعات الخدمية الحكومية.

ويخلص مؤشر التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي وضع إفريقيا جنوب الصحراء، حيث إن أسوأ ٢٤ دولة من بين ١٧٧ دولة جرى مسحها في العالم هي كلها دول إفريقية. وأحرزت إفريقيا جنوب الصحراء في المتوسط نحو ٠,٦٣ على مؤشر التنمية البشرية مقارنة بنحو ٠,٩٩ لدولة النرويج، أو ٠,٧٥ - لمتوسط دول العالم وفقا لأرقام ٢٠٠٥. ويبلغ إجمالي الناتج المحلي لكل دول إفريقيا جنوب الصحراء نحو ١٢٥٣ مليار دولار، أي أقل من البرازيل التي حققت بمفردها ١٤٠٠ مليار دولار.

ومع الأخذ في الاعتبار أن سكان إفريقيا وعددهم ٧٢٦ مليون نسمة يمثلون تقريبا ١٠٪ من سكان العالم، فالمعدلات التالية مقزعة:

- يعاني ثلث السكان في إفريقيا أو نحو ٢٠٠ مليون شخص من سوء التغذية (أي ربع من يعانون سوء التغذية في العالم)
- يوجد في إفريقيا ٦٠٪ من المصابين بفيروس مرض نقص المناعة المكتسبة/الايدز في العالم أو نحو ٢٦ مليون شخص.
- يصل متوسط عمر الإفريقي جنوب الصحراء إلى ٤٧ عاما فقط (يتدنى إلى ٢٨ عاما فقط في زامبيا)
- وفي المقابل، فإن إجمالي المساعدات الإنسانية والتنمية لم يتعد في عام ٢٠٠٥ نحو ٢٤ مليار دولار أو ٠,٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، أو ٣٣ دولارا لكل فرد إفريقي جنوب الصحراء.
- (يمكن الحصول على الأرقام الواردة عن طريق موقع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

www.worldbank.org, www.undp.org

ومنظمة الصحة العالمية التي يتعين على الحكومات أن تدفع لها حصة محددة كل عام (بفرض النظر عن أن هذه الحصص قد تكون غير كافية). وهناك منظمات ضخمة غير أهلية، فمثلا وصلت ميزانية "الرؤية العالمية" في عام ٢٠٠٤ إلى أكثر من مليار ونصف المليار دولار (١١).

وتعمل كل هذه المنظمات عادة معا، وتعتمد في التوزيع النهائي لمواد الإغاثة والخدمات على الموظفين المحليين وعلى الجمعيات الأهلية المحلية. ولكن دور الجمعيات الدولية الكبرى، سواء حكومية أو مستقلة أو أهلية، هو توفير الخبرة التي تكون عادة غير متوافرة في البلدان الفقيرة والنامية في مواجهة الكوارث والصراعات بكفاءة وسرعة ووفق درجة الوعي الدولي بالآزمة محل العمل، وجمع التبرعات من الدول والأفراد أو تخصيص جزء من موازنتها المتاحة من أجل مواجهة الأزمة بسرعة.

إحدى المسائل المهمة التي ينبغي التعامل معها هي إمكانية تعرض منظمات الإغاثة (الدولية والإقليمية والمحلية) إلى الضغط الصريح أو الخلف من أجل تنفيذ رغبات الجهات المانحة التي صارت تحدد أكثر فأكثر أوجه ومكان إنفاق تبرعاتها لهذه المنظمات في إفريقيا وغيرها

الأسهم والسندات، خاصة ما يدعى بمشتقات الأوراق المالية، إلى تمار اقتصادي واسع واكمه على الفور ارتفاع في المساعدات الغذائية لبلد مثل إندونيسيا من تسعة آلاف طن في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى سبعمائة ألف طن في العام التالي ١٩٩٨/١٩٩٩، وزارت المساعدات لبنجلاديش ٥٠٪ (٩). ومن المعتقد أن الفوائد الزراعية الهائلة عندما تتزامن مع انخفاض في الأسعار العالمية للحبوب، في وقت تقع فيه أزمات غذائية في بلدان ذات أهمية استراتيجية، تؤدي إلى تدفقات أعلى وأعلى في المساعدات الغذائية (١٠).

(٢) تسليم المساعدات الإنسانية

وأغلب كبرى المنظمات العاملة في مجال الإغاثة الدولي تقبض الأمم المتحدة، ومنها برنامج الأغذية العالمي (انفق عام ٢٠٠٦ نحو ٢,٧ مليار دولار من أجل إطعام نحو ٨٠ مليون شخص معظمهم ضحايا كوارث طبيعية أو نزاعات ممتدة) والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين (كانت موازنتها التي جمعت من تبرعات الحكومات وغيره عام ٢٠٠٥ نحو ١,١ مليار دولار لمساعدة نحو عشرين مليون لاجئ، ومشرد) واليونيسيف (وكانت موازنتها عام ٢٠٠٦ نحو ٢,٨ مليار دولار). ولا تحصل هذه الهيئات الثلاث على أي مخصصات محددة سلفا من الحكومات، على خلاف منظمات مثل اليونيسكو،

الإغاثة من هذا المبدأ مثار الجدل بوصفه مظلة قد يبرأ استعمالها (١٣) ويقف في جانب المبدأ عادة أنصار حقوق الإنسان ويضربون المثل بما حدث في رواندا في أوائل التسعينيات علماً قتل مئات الآلاف من الأشخاص في نزاع قبلي/عرقي سياسي راد يحرك العالم ساكناً ولم يتدخل إلا لتقديم مساعدات إنسانية بعد فرار مئات الآلاف إلى الكونغو المجاورة.

خاتمة :

من الخطأ استبعاد النيات الأخلاقية الحسنة والتضامن الإنساني كأحد محركات، وفي الوقت نفسه إحدى اليات تفسير العمل الإنساني الحديث. بيد أنه من الخطأ أيضاً استبعاد المصالح الذاتية سياسياً واقتصادياً وثقافياً للدول المانحة، وأيضاً للدول والجماعات المتلقية كأحد أهم محددات هذا العمل. ويضاف إلى هاتين المجموعتين من العوامل المصالح البيروقراطية لمؤسسات الإغاثة الضخمة المعنية إلى درجة ما بالحفاظ على وتوسيع نطاق عملها.

تتقاطع كل هذه المجموعات الثلاث من العوامل وتدفع لتسييس العمل الإنساني في إفريقيا (وغيرها) بمعنى إدخال معايير كثيرة غير الحاجة الإنسانية وحقوق الإنسان في تخطيط وتنفيذ وتمويل المساعدات الإنسانية. ولذا، فإن السعي الدائم من جانب عديد من الباحثين والنشطاء والمنظمات الإنسانية نفسها من أجل نبش سياسات تدعم الحيادة والاستقلالية والنزاهة وتعلو المبادئ الإنسانية، هو سعي مهم للغاية من أجل الوقاية إلى أقصى حد ممكن وأقياً من أخطار ومغبات التسييس.

بيد أنه على الجميع إدراك أن الهدف النهائي ليس إخراج السياسة من ميدان المساعدات الإنسانية تماماً، لأنه أمر مستحيل بل تحقيق مزيد من الشفافية والوعي باليات العمل الإنساني ومحدداته وأوجه قصوره (١٤) وبالتأكيد فحتى لو انتفت الدوافع السياسية المتشابهة لتقديم المساعدات الإنسانية من جانب الجهات المانحة ومنظمات الإغاثة، فإن لأي مساعدات إغاثية دون شك أثراً سياسية على الدول والجماعات المتلقية، وهذا هو الجانب الذي ينبغي لمخططي ومنفذي عمليات الإغاثة في الميدان تركيز الانتباه إليه، تاركين دهاليز السياسة العليا لزملائهم في العواصم (الغربية عادة) وفي مقارهم الرئيسية في نيويورك ولندن وباريس وروما وطوكيو وغيرها.

وفي إطار مساعي الأمم المتحدة لزيادة سرعة وقدرة المنظمات الإنسانية على الرد باستقلالية وتوجيه مخصصات إلى مناطق الكوارث والنزاعات المهمة عالمياً (إما لطول أمدها أو لانعدام أهميتها السياسية والاقتصادية والثقافية)، يأتي إنشاء الصندوق المركزي للتعامل مع الطوارئ بقيمة خمسمائة مليون دولار

Central Emergency Relief Fund (CERF).

وتعامل وكالات الإغاثة مع الصندوق أحياناً على أنه مصرف يتم الحصول على قروض منه دون فوائد، ويتم ردها بعد أن تتحرك الدول المانحة، سواء لسد هذه القروض مباشرة أو لتقديم تبرعات لوكالات الإغاثة لتسييد قروضها. ومنذ تأسيسه في مارس العام الماضي، حصل الصندوق على تعهدات قاربت ٦٤٠ مليون دولار من أكثر من ستين دولة وجهة مانحة، وقدم نحو ٣٩٠ مليون دولار حصل عليها فعلاً لمساعدة المنظمات الإنسانية على الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ (١٥).

(٣) حق/مسئولية التدخل الإنساني بالقوة:

لم يستقر بعد النقاش الدائر حول "حق/مسئولية الحماية" أو حق المجتمع الدولي في التدخل بالقوة من أجل تخفيف أو القضاء على الآثار السلبية الحادة للصراعات داخل الدول إذا انتهكت حقوق الإنسان بفداحة (مثلما حدث في كوسوفو ١٩٩٩).

وهذا النقاش في معظمه مواجهة بين أنصار "السيادة" وأنصار إعلاء حقوق الإنسان على سيادة الدول. ويؤمن الجانب الأول بأهمية استمرار النظام الكلاسيكي لسيادة الدول والقائم منذ معاهدات سلام وستفاليا عام ١٦٤٨، ويمنح الدول حقاً مطلقاً في التعامل مع الصراعات داخل حدودها، ويحظر على أي دولة أخرى التدخل في شئون الدول الأخرى الداخلية. أما الطرف الثاني، فيرى أنصاره أن الوقت قد حان لإخضاع السيادة لمقتضيات الاتفاقيات الدولية وموانيق حقوق الإنسان، وألا تستمر السيادة مانعاً من التدخل في دولة إذا ثبت انتهاكها الفاضح لحقوق مواطنيها أو عجزها الواضح عن حمايتهم. وبالتالي وفقاً للمذهب الثاني، يجب منح المجتمع الدولي بشروط واضحة حق التدخل الإنساني بالقوة.

بيد أن مبدأ "حق/مسئولية التدخل" الإنساني رغم استعماله (دون مرجعية قانونية) في كوسوفو ١٩٩٩ ما زال محل جدل كبير، ولم يصل بعد إلى تكيف قانوني، ناهيك عن إجماع دولي. ويتخوف عديد من الباحثين والمهتمين بالشئون الدولية والعاملين في مجال

المراجع :

1- De Waal, Alex, 1997, 'Famine Crimes: Politics & the disaster Relief Industry in Africa, Indianapolis: Indiana University Press, pp. 79.

2- Ibid, pp. 82-85.

- Benthall, Jonathan, 1993, 'Disaster, Relief and the media, London: IB Tauris

٣- استعمل مصطلح الضحايا في هذا المقال للإشارة إلى كل من يتأثرون سلباً من البشر بالكوارث الطبيعية أو من الفقر

و الممارسات المسلحة، سواء عن طريق فقدانهم القدرة على الوفاء باحتياجاتهم الطبيعية الأساسية أو عن طريق انتهاك حقوقهم الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

4- See <http://www.sphereproject.org/>

5- De Waal, op. cit., pp. 72-7.

6- Anderson, B. Mary, 1999, 'Do No Harm: How aid can support peace or war', Boulder, London, p. 37-53.

يعتمد جزء كبير من هذا القسم حول مبدأ تفادي الأذى على كتابات ماري أندرسون، خاصة كتابها السابق ذكره.

7- Alterman, John (with Shireen Hunter and Ann L. Philips), 2005, 'The Idea and Practice of Philanthropy in the Muslim World', Washington: USAID, Issue Paper No. 5.

8- http://www.usaid.gov/policy/budget/cbj2008/fy2008cbj_highlights.pdf, p11.

9- FAO Annual Report, 1999.

10- Webb, Patrick, 2004, 'Food as Aid: Trends, Needs and Challenges in the 21st Century', Rome: WFP Occasional Paper 14, pp. 14-15.

11- See www.worldvision.org

12- <http://ochaonline.un.org/>

13- Rieff, David, 2005, 'At the Point of a Gun: Democratic Dreams and Armed Intervention', New York: Simon and Schuster.

يمكن الاطلاع على تقرير مهم للأمم المتحدة حول مسئولية وحقوق الحماية وعلاقتها بمفهوم السيادة

<http://www.iciss.ca/pdf/Arabic-report.pdf>

١٤- من أهم الكتب النظرية المستندة إلى دراسات واقعية جيدة وتتناول العلاقة بين السياسة وأعمال التنمية والإغاثة

الكتب الثلاثة التالية:

- Escobar, Arturo, 1995, 'Encountering Development: The making and Unmaking of the Third World', Princeton: Princeton University Press

- Middleton, Neil and O'Keefe, Phil, 1998, 'Disaster and Development: The Politics of Humanitarian Aid', London: Pluto Press

- Rist, Gilbert, 1997, 'The History of Development: From Western Origins to Global Faith', London: Zed Books.

الصراع الداخلي

أزمة الصراع والموارد في إفريقيا

خالد حنفي على

٧

ثمة علاقة ارتباطية بين نشوب الصراعات الداخلية المسلحة، وامتلاك الدول لموارد أولية (النفط، الماس، الأخشاب، الذهب، البلاتين، اليورانيوم والنحاس، وغيرها) سيطرتها الخبرة الإفريقية في حالات عديدة، بدءاً من السودان شرقاً، ومروراً بالكونغو الديمقراطية في الوسط، وأنجولا، وموزمبيق جنوباً، وانتهاءً بنيجيريا، وسيراليون غرباً.

ورغم أن تلك الموارد تمثلت مغنماً اندفع الفرقاء السياسيون في الداخل لنيل أكبر نصيب ممكن منه، خاصة مع غياب اليات ديمقراطية تضمن العدالة الاقتصادية والسياسية، إلا أن العامل الخارجي - ممثلاً في الشركات العابرة للقوميات (المتعدية الجنسية) - ساهم بدرجة أو بآخر في تعميق الصراع على هذه الموارد، لاسيما في ظل تنامي الطلب في الاقتصادات الصناعية في العالم على المواد الأولية.

وفي الوقت الذي كانت فيه تلك الشركات تتمتع وراء مصالح القطبين المتنافسين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق) على القارة الإفريقية إبان فترة الحرب الباردة، فإنها باتت بعد انتهاء هذه الفترة تتصرف من دون مواجهة أي طرف موازن، كما حظيت ببعض الاستقلالية عن القوى الكبرى في الغرب مع التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي الذي شهد سيولة أكبر للتجارة ورأس المال والأفراد في إطار عولمي.

وفي هذه الظروف، لعبت الشركات العابرة للقارات دوراً مؤثراً في صنع السياسات الداخلية والخارجية للدول الإفريقية، مستفيدة من مفهوم "الدولة - العصابة" الذي كرسه بعض النظم الإفريقية وحركات التمرد التي مولت حروبها عبر استنزاف الموارد الأولية مقابل الحصول على السلاح، كما حدث في

ليبيريا، وسيراليون، والكونغو الديمقراطية وغيرها وحتى بعد أن شهدت بعض مناطق الصراع في إفريقيا استقراراً إثر اتفاقيات السلام، كما حدث في السودان، وليبيريا، والكونغو الديمقراطية، وأنجولا وغيرها، فإن الشركات المتعدية الجنسية بدت فاعلة في هذه المرحلة، عبر الدخول في علاقات تحالف مع الأنظمة السياسية لنيل أكبر قدر من المواد الخام الإفريقية في مرحلة السلام، كما حدث مثلاً في السودان (صراع الشركات الأمريكية والصينية على النفط بعد اتفاق السلام).

ولم تؤسس هذه الشركات في مرحلتى الصراع والسلام في إفريقيا لعلاقة شراكة اقتصادية، بل عملية نقل لاكبر قدر من المواد الأولية التي يحتاج إليها الاقتصاد العالمي دونما مساهمة حقيقية في الاقتصادات الإفريقية التي لم تضع نظمها السياسية استراتيجيات واضحة للعلاقة مع هذه الشركات في ظل انتمغالها بصراعاتها الداخلية، وتوجيه أموال بيع تلك الموارد لمواجهة المعارضة السياسية، وهو ما سنجاول فهمه وتلمس أبعاده ونعائجه الإفريقية عبر السطور القادمة.

أولاً - محفزات الاستغلال للموارد الإفريقية :

تمثلت البيئة الإفريقية حيزاً ملائماً لتحقيق فرضية العلاقة بين الصراعات والموارد، إذ إننا أمام قارة يشكل فيها النشاط الاستخراجي الأولي القطاع السائد في الحياة الاقتصادية، ولعل أبرزها استخراج المعادن التي يذهب ٩٠٪ من كمياتها المستخرجة إلى أوروبا، خاصة الذهب الذي تحوز إفريقيا على ٨١٪ من صادراته العالمية، علاوة على النحاس، والحديد، والألمنيوم، واليورانيوم، والكروم الذي يوجد ٩٠٪ من احتياطيه العالمي في القارة.

(٥) باحث متخصص في الشؤون الإفريقية.

والرشوة.

وفي أنجولا، فإن المنموذج جوزيف سافيمبي تمكن وبمساعدة شركات عالمية وقوى غربية في فترة الحرب الباردة من جمع أربعة مليارات دولار من الماس خلال فترة حكمه وتمرده قبل أن يتم قتله، وبخول البلاد بعده في عملية سلام. أما الرئيس الليبيرى السابق، تشارلز تايلاور، فخصص موارد البلاد عن طريق بيعها للشركات الأجنبية ووضع دخلها في حساباته الشخصية، كما مارس تجارة الماس بالتعاون مع الشركات العالمية، واعترف بأنه مول من خلالها مشتريات السلاح والحرب الأهلية، وتكرر ذلك في سيراليون، حيث التجارة غير المشروعة للماس الذي تقالت من أجله الحركات المسلحة (٢).

إن هذه النماذج وغيرها في إفريقيا مثلت بدورها محفزا لاستنزاف موارد القارة، حيث بدت الشركات العالمية مدعومة أو حتى مستقلة عن القوى الكبرى لمساعدة الفرقاء المسلحين، مقابل الحصول على حق الامتياز في مناطق يسيطرون عليها أو وفقا لمعادلة السلاح مقابل الموارد.

ثانيا- الموارد الإفريقية وتدخل الشركات :

يمكن تقسيم تعامل الشركات العالمية مع الموارد الإفريقية إلى مرحلتين، أولاها: مرحلة الصراعات التي ساهمت فيها تلك الشركات، سواء بشكل مشروع أو غير مشروع، في نهب موارد القارة عبر دعم الصراعات بين الدول الإفريقية وداخلها، وساعدها على ذلك مناخ الحرب الباردة، حيث لعبت هذه الشركات أدوارا لصالح القطبين المتنافسين على النفوذ في القارة.

أما المرحلة الثانية، فهي تلك التي بدأ معها السلام يستتب في بعض مناطق الصراع، وصاحبه تغير في أدوات الاستغلال. وبدا الصراع أكبر بين تلك الشركات على الموارد الإفريقية، فضلا عن اصطدامها مع الرأي العام الداخلي في عدة دول إفريقية، والذي بدأ أكثر وعيا مع عمليات التحول الديمقراطي التي انطلقت في عقد التسعينيات.

وتجسد النماذج التطبيقية التالية المرحلتين، والتي تتعلق بعضها بالموارد في إفريقيا كالحشب، والماس، والكولتان التنتاليوم، والنفط، والأخرى بحالات بعض الدول كنيجيريا وتشاد.

١- الحشب، حيث مثل هذا المورد أحد مغذيات الحروب في دول كساحل العاج وليبيريا وسيراليون غربا إلى حوض الكونغو في وسط القارة، حتى إن الأمم المتحدة وصفت به "خشب الصراع" Conflict Timber، مما أتاح فرصة لاستغلاله من قبل الجماعات المتحاربة وشبكات المافيا والشركات المستغلة للأخشاب العالمية. كما أن الحكومات في تلك البلدان تكافئ من يساندها بإعطائه حق امتياز في استثمار تلك الغابات.

ولعل الرئيس السابق تشارلز تايلاور اعترف علنا في عام ٢٠٠٣ بأنه استخدم أموال الحشب في شراء أسلحة، انتهاكا بذلك الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، بدت شركة DHL الدنماركية كإحدى الشركات الضخمة في شراء

كما تحتل القارة الإفريقية موقعا مهما في خريطة النفط العالمية، حيث بلغ إنتاج القارة اليومى ٩ ملايين برميل، حسب تقرير اللجنة الإفريقية للطاقة (افراك) في عام ٢٠٠٥، أى ١١٪ من الإنتاج العالمى. أما احتياطيات القارة من النفط الخام، فتبلغ ٨٠ مليار برميل، وفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أى ما نسبته ٨٪ من الاحتياطى العالمى الخام، وتتركز هذه الاحتياطيات (نحو ٧٠٪) في نيجيريا، وليبيا، وغينيا الاستوائية، ناهيك عن استخراج الماس الذى تضم مناجم إفريقيا ٧٧٪ من مجموع ما يوجد منه في العالم، يضاف إلى ذلك قائمة من الموارد الأخرى المانية - سواء أكانت أنهارا أم بحيرات - والأخشاب والكاكاو الذى تحتج ٧٠٪ من إنتاجه العالمى والمطاط والقهوة وغيرها.

ورغم أن هذه الموارد يمكن أن تمثل قاطرة للتنمية، إلا أنها في المقابل لعبت دورا في تغذية الصراع عليها بين الفرقاء السياسيين الذين وجدوا أنفسهم إزاء دولة يصفها البعض بـ "العصابة"، فالأمور الرسمية في بعض الدول الإفريقية - حتى بعد عمليات التحول الديمقراطي التى مرت بها هذه البلدان - لا تدار وفقا لقواعد الشفافية والعدالة السياسية والاقتصادية. فبعض الرؤساء الأفارقة لا يفكرون كرؤساء جمهوريات ضامنين للمصلحة العامة، وإنما يتصرفون كزعماء مافيا، بإدارة قطاعات النفط أو الماس وبيع الموارد الطبيعية تفوضى إلى تصرفات عشوائية وعرقية، من توقيع عقود استثمار المواد الأولية (عمولات) إلى تكريس سياسات معينة، وفقا لمصالح معينة، وتوزيع القيمة المضافة المحصلة لدى البيع في السوق العالمية.

وفي هذا السياق، يشير بول كولير - Paul Collier في مقال له في الفوريين بوليس تحت عنوان "سوق الحرب الأهلية"

- إلى أن عدة باحثين (The Market of Civil War) قاموا بإجراء تحليل شامل لنحو ٥٤ حربا مدنية كبيرة في العقود الأربعة الأخيرة في العالم ومنها إفريقيا، حيث وجدوا أنه كلما زادت نسبة الصادرات من المواد الأولية بالنسبة للنتائج المحلى الإجمالى، فإن ذلك يزيد من مخاطر حدوث صراع. وتلك العلاقة شهدت القارة الإفريقية بدرجات متفاوتة. فعلى سبيل المثال، في منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين، أصيبت القارة بنحو ١٦ صراعا من جملة ٢٥ صراعا على مستوى العالم كله، ومثلت الموارد الأولية - النفط والنحاس والماس والموارد - أحد المغذيات الرئيسية لهذه الصراعات (١).

ففي الكونغو، التى تعتبر من أغنى دول العالم من ناحية الموارد، شهدت حربا كبرى منذ عام ١٩٩٨ ولمدة خمس سنوات، تسبقت حركات التمرد فيها ودول الجوار التى تدخلت بقواتها للسيطرة على المناطق الغنية بالذهب والماس والخشب والنحاس والكويتات. وتشير منظمة الشاهد الدولى Global Witness - وهى مختصة بالعلاقة بين الصراعات والموارد -

(www.globalwitness.org) إلى أن الكونغو على الرغم من أنها تعتبر رابع أكبر منتج للنفط في إفريقيا، فإنها تعاني من ديون خارجية تقدر بـ ٦,٤ مليار دولار بسبب الشركة الفرنسية Elf Aquitaine التى سعت لنشر الفساد

حسب الصراع من غرب إفريقيا، خاصة من ليبيريا من منمردين وجهات أخرى غير شرعية. كما قامت الحكومة الليبيرية بإعفاء شركة Oriental Timber Company من الرسوم الجمركية مقابل ملايين الدولارات لشخص الرئيس مباشرة. في الوقت الذي لم يكن فيه الحطابون قد تقاضوا أجورهم، وقد قامت الشركة المذكورة ببناء سجون وتكنات عسكرية وأصبح لها ميليشيات مسلحة تضم ٢٥٠٠ مقاتل (٣)

ولعب تقرير للأمم المتحدة حول الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في الكونغو الديمقراطية، في ٢٠٠٦، في كشف دور الشركات العالمية في استغلال الأخشاب حيث أشار إلى أنه منذ بداية الحرب في هذا البلد عام ١٩٩٨، استخدمت الشركات العالمية التي تنقل الأخشاب من شرق الكونغو مينا، ممباسا لتصدير هذا المورد. وأضاف التقرير أن الأخشاب التي تقطع في شمال بحيرة كيفو قد عبرت إلى أوغندا في طريقها إلى ممباسا، ونقلت بواسطة شركة نقل TMK وبالنسبة لتفانينا، أثبتت الوثائق أنها في الفترة من ديسمبر ٢٠٠٠ إلى مارس ٢٠٠١، تحركت سفينتان على الأقل من ميناء دار السلام محملتين بالأخشاب القادمة من الكونغو الديمقراطية، حيث نقلت عبر القطارات من كيجوما إلى ميناء دار السلام، وكانت السفينتان مملوكتين لشركتين يونانية وبلجيكية (٤)

وتقول منظمة الشاهد العالمي Global Witness في بريطانيا إن أربعة امتيازات في مناطق الغابات في الكونغو، مثلت ٧٥٪ من مساحة البلاد، جاء أغلبها لشركة كونغولية لاستغلال الأخشاب وهي "Socebo"، وفيها انصب لشركاء عالميين، ومولت هذه الشركة تكاليف التدخل العسكري لزيمبابوي إلى جانب حليفها الرئيس الراحل لوران كابيلا الذي اغتيل في يناير ٢٠٠١، في مواجهة رواندا وأوغندا ودعمها لميليشيات متنازعة لكابيلا الأب أثناء الحرب. كما اتهمت منظمة هيومان رايتس ووتش وكذلك تقرير للأمم المتحدة في أبريل ٢٠٠٢ أوغندا بسرقة الخشب والذهب من منطقة شمال شرق الكونغو، خاصة منطقة ايتوري لصالح شركات عالمية في الولايات المتحدة وألمانيا (٥).

٢- الماس، وهو من الموارد التي أثارت جدلا حول تمويلها للصراعات، فضلا عن عمليات النهب من قبل الشركات، خاصة من بلجيكا وجنوب إفريقيا وإسرائيل والهند. ولعل ذلك ما دفع مجلس الأمن إلى فرض حظر على صادرات الماس من مناطق الصراع في عام ٢٠٠٠ لوقف الاتجار غير الشرعي، بحيث لا يتم تداوله إلا بشهادة من لجنة كيمبرلي التي تفيد بأن الماس غير مهرب من مناطق صراع.

ومن أبرز الدليل التي شملتها هذه التجارة غير المشروعة: إفريقيا الوسطى، جنوب إفريقيا، رواندا، أوغندا، سيراليون، ليبيريا، بوركينافاسو، الكونغو الديمقراطية، زيمبابوي، وناميبيا. أما أهم سوقين يباع فيهما الماس الإفريقي المهرب، فهما سوق تل أبيب، وسوق أنفير في بلجيكا (٦).

وكشفت وثائق سرية للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ عن ضلوع الرئيس الليبيري في عمليات تهريب الماس مقابل السلاح، وتزويد المتحربين في سيراليون (الجبهة الثورية المتحدة التي يقودها سانكوه) بالسلاح، مقابل تمرير وتسويق الماس إلى الأسواق

البلجيكية في انتويرب التي يمر عبرها ٥٠٪ من مبيعات الماس المصقول، فضلا عن بعض الشركات الأمريكية التي عرفت صفقات مع سانكوه للسماح لها بالتفقيب عن الماس ونهب الحماية، مقابل نسب من الثروة وتسهيل صفقات سلاح.

كما مولت حركة يونيتا، التي قادت التمرد في أنجولا دعم سافيمبي، جزا من حربها عبر بيع الماس وتهريبه، خاصة به كانت تسيطر على ٢٠٪ من مساحة البلاد.

وفي هذا الصدد، قال تقرير لجنة Fowler التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، والخاص بفرض العقوبات على يونيتا هناك شبكة معقدة من الوسطاء والشركات تدير عملية تهريب الماس مقابل السلاح، وورد في التقرير اسم الرئيس التوجيزي الراحل اياديما، ولعبت الشركات البلجيكية دورا كبيرا في تصريف الماس المسروق (٧).

٢- الكولتان التنتاليوم، وهو معدن نادر وموصل جيد يوجد بكثرة في شرق الكونغو وعندما زاد الطلب العالمي عليه لاستخدامه في الصناعات عالية التقنية من فضائيات واتصالات كان يتم تهريبه من خلال القوات الرواندية، خاصة من مناطق بوكافو وجوما شرقي الكونغو، وكان المعدن المنهوب ينقل إلى أوروبا عن طريق شركة نقل فرنسية sdv-transintra كما تورطت معها شركات أوغندية وجنوب إفريقية وهولندية. حيث ينقل الكولتان من كيجالي إلى ممباسا أو دار السلام، ثم إلى بلجيكا وقد أوقفت شركات النقل بعد تقرير أممي عن الاستغلال غير المشروع لثروة الكونغو عام ٢٠٠١ (٨).

٤- النفط، بدأت الشركات النفطية العالمية بالتحالف مع الدول الكبرى في صراع للسيطرة على نفط القارة، خاصة في ظل تزايد الطلب العالمي على النفط، وتمثل هذه الشركات قوى متنافسة مع الولايات المتحدة، أوروبا، والصين، والهند، واليابان.

فتمت تحركات للولايات المتحدة في السنوات الخمس الأخيرة في إفريقيا، خاصة منطقة خليج غينيا النفطية، لتوفير بيئة تستطيع الشركات الأمريكية زيادة نسبة نصيبها من نفط القارة عبر تكثيف التعاون العسكري في خليج غينيا، حيث توصلت واشنطن إلى اتفاقيات عسكرية مع الكاميرون، والجابون، وغينيا الاستوائية، ونيجيريا، وبنين، وساحل العاج، كما بدأت في إيجاه بيئة سياسية مستقرة من خلال تسوية الصراعات، كما حدث في أنجولا في أبريل ٢٠٠٢، والكونغو الديمقراطية وليبيريا، ثم جنوب السودان يناير ٢٠٠٥، والتغاضي عن مشائب وفساد بعض الأنظمة، مادامت تستطيع تحقيق استقرار (٩).

فعلى سبيل المثال، ففي نيجيريا - التي تعد واشنطن بنصف إنتاجها النفطي - تستثمر الشركات الأمريكية أكثر من ٧.٤ مليار دولار لرفع إنتاجها إلى ٤ ملايين برميل عام ٢٠١٠. وثمة ضغوطات أمريكية على الحكومة هناك للانسحاب من أوكل لكنها رفضت، رغم الإغراءات الأمريكية التي تمثلت في مضاعفة المساعدات الاقتصادية من ١٠ إلى ٤٠ مليون دولار.

وفي أنجولا، التي تصدر نحو ٤٠٪ من إنتاجها للولايات المتحدة، فإن شركة "شيفرون" الأمريكية تسيطر على ٧٥٪ من إنتاج النفط، وتسعى الولايات المتحدة لضخ مليارات الدولارات

الخاصة بها إلى قوات الحكومة، تسهيلات لهجماتها على الجماعات المحلية المعادية للشركة كما أن هذه الشركات لم تتوان عن استعمال الخصومات المحلية لصالحها، فخصت شركة شيفرون جماعة "ايتسيكيرو" - المنافسة تقليدياً لـ "أيجوا" منذ زمن تجارة الرقيق - بمنافع برامج التنمية التي أطلقتها (١٢)

٢- تشاد، بعد تحالف بين نظام ديبي وشركات النفط العالمية، نشبت أزمة بين الجانبين في أغسطس ٢٠٠٦، بعد أن أمر الرئيس إدريس ديبي برحيل اثنين من الشركات، هما (شيفرون) الأمريكية و(پتروناس) لعدم احترامهما الالتزامات المنصوص عليها في البنود المتعلقة بتسديد الضرائب على الشركات.

واتهم ديبي الشركات بتحقيق رقم أعمال يبلغ خمسة مليارات دولار مقابل استثمارات بقيمة ثلاثة مليارات منذ عام ٢٠٠٢، بينما لم تحصل تشاد سوى على فئات يصل إلى ٥٨٨ مليون دولار. كما يتهم الرأي العام التشادي الشركات الثلاث بنهب ثروات هذا البلد الفقير في وسط إفريقيا بعرض نفط بأسعار زهيدة في الأسواق، ومن ثم تقليص أرباح الدولة من العائدات النفطية.

ويضم كونسورتيوم النفط في تشاد، التي تنتج ١٧٠ ألف برميل يومياً، المجموعتين الأمريكيتين "أكسون - موبيل" و"شيفرون - تكساكو" والماليزية "پتروناس" باستثمار النفط التشادي الخام الذي يتم إنتاجه منذ ٢٠٠٢.

غير أن الأزمة انتهت بين الجانبين في أكتوبر ٢٠٠٦، حينما وافقت الشركتان على دفع أكثر من ٢٨٠ مليون دولار أمريكي للدولة كضرائب مستحقة، الأمر الذي فسره المراقبون بلز قرار ديبي كان يحاول من خلاله استعادة شرعيته المفقودة التي فقدها في الشارع التشادي بسبب الفساد السياسي وهيمنة طبقة معينة في الحكم على أموال النفط على حساب الفئات الأكثر احتياجاً، لاسيما في ظل مواجهته لمعارضة مسلحة قادمة من الشرق تحاول قلب نظام حكمه. كما أن تزامن طرد الشركتين النفطيتين مع استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الصين وتشاد، يوم ١ أغسطس الماضي، دفع إلى الاعتقاد بأن خطوة ديبي رسالة سياسية للضغط على الغرب ودفعه إلى مقايضة النفط بالسياسة معه، مفادها أنه في حال عدم قبول شروطه، فإنه سيولى وجهه شطر بكين، والحصول على مكاسب مالية في ملف النفط لشراء الأسلحة وتقوية نظامه من أجل التصدي للمعارضة المسلحة (١٣).

في الوقت نفسه، فقد تعرض خط أنابيب النفط الممتد من تشاد إلى الكامبيرون - وهو أكبر مشروع استثمار أجنبي في إفريقيا - لانتقادات حادة، حيث اتهم من قبل منظمة العفو الدولية بأنه ينتهك حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن الشركات التي تبني الخط، كـ شيفرون وأكسون وپتروناس، قد تدخلت عن مسؤولياتها تجاه حقوق الإنسان عبر تحالفها مع الانظمة السياسية في الدولتين.

فقد أدى تشغيل حقول النفط وخط الأنابيب إلى انتهاكات للحقوق الإنسانية للمزارعين الفقراء في المنطقة، الذين يقولون إنهم منعوا من الوصول إلى أراضيهم، ورفضت إكسون موبيل

خلال السنوات الخمس القادمة لرفع الإنتاج في أنجولا. أما في الجابون، التي تصدر ٤٤ / للولايات المتحدة، فإن الشركات الأمريكية، خاصة أميرادا هيس وسانتافي وأونوكال، تهيمن على إنتاج البلاد. ويكرر المشهد في غينيا الاستوائية التي تشير بعض التقارير إلى أن الولايات المتحدة تهيمن على ثلثي ما ينتج في هذا البلد (١٠).

في مواجهة ذلك، هناك الصين والهند وماليزيا، وهي قوى متعطشة للنفط الإفريقي - لاسيما أن حاجاتها البترولية ستصل إلى خمسة أضعاف الوضع الحالي بحلول عام ٢٠٣٠ - فيكين تستورد أكثر من ٢٥٪ من وارداتها النفطية من القارة السمراء. ومن أبرز الدول التي تستورد منها هي الجزائر، وأنجولا، وتشاد، والسودان.

وتسعى الصين لاقتراق خليج غينيا الغني بالنفط، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمارات النفطية، وبالفعل نجحت في وضع موطئ قدم لها في أنجولا، ونيجيريا، والجابون، وغينيا الاستوائية. كما استغلت بكين خروج الولايات المتحدة من السودان عام ١٩٩٥ لتحظى باستثمارات نفطية، حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين. وتمكنت مؤسسة النفط الصينية من شراء ٤٠٪ من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان، والتي تضخ ٣٠٠ ألف برميل يومياً. كما قامت شركة "سينوبك" الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول ١٥٠٠ كيلومتر لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر، ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة للصين (١١).

ثالثاً - التحالف بين الشركات العالمية والحكومات الإفريقية

خلافًا لنماذج الموارد الإفريقية التي يبدو دور الشركات العالمية في استنزافها واضحاً، فثمة حالتان أخريان تجسدان التحالف السياسي الذي أقامته هذه الشركات مع النظم السياسية الإفريقية، ومن أبرزها نيجيريا وتشاد لاستغلال الموارد، ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

١- نيجيريا، حيث مثلت الموارد مغذياً للصراع هناك حتى الآن. فقديمًا، قامت حرب أهلية في شرق البلاد عام ١٩٦٧ من قبل الإيغو لإحساسهم بأن ثرواتهم بالجنوب الشرقي مستغلة من قبل الشركات العالمية لصالح أهل الشمال، الأمر الذي دفع بهم للمطالبة بالانفصال. واليوم، تطرح منطقة دلتا النيجر النفطية داخل البلاد نفسها بقوة خلال العقد الأخير لتكرار النموذج نفسه، حيث تشهد المنطقة بين الحين والآخر حركات مسلحة (حركة دلتا النيجر)، وانتفاضات ضد السلطة السياسية (حركة الشمال، وخطفا للعاملين في الشركات متعددة الجنسية (شل)، شيفرون، أجيب، توتال ... الخ) العاملة في مجال استخراج النفط.

ويتهم السكان هذه الشركات بعدم مراعاة مصالح القبائل المحلية التي تتعرض أراضيهم للاستغلال، وبيئتهم للدمار ونهب الثروات. في المقابل، قامت شركة "شيفرون نيجيريا" - وهي فرع شركة "شيفرون تكساس" ورأس الحربة الأمريكية في استيراد النفط الخام النيجيري - بإعارة مصب اسكرافوس والطوافات

اقتصادية تقوم على الضغط للاستفادة من عوائد الموارد الإفريقية في عمليات التنمية. ولعل ذلك يمكن ملاحظته في فرض التزامات من قبل البنك الدولي على الحكومات الإفريقية بتخصيص نسب محددة من عوائد الموارد الأولية للتنمية، كما حدث في تشاد. فبعد خلافات بين الحكومة التشادية والبنك الدولي على النسبة المخصصة من عوائد النفط لدعم التنمية في ديسمبر ٢٠٠٥، وافقت الحكومة على إنفاق ٧٠٪ من العائدات النفطية على التنمية، والاحتفاظ بـ ٣٠٪ للميزانية العامة.

كما أن ثمة محاولات من منظمات دولية غير حكومية ومنها

International Alert و Global Witness

لصياغة برامج تساعد المجتمعات المدنية الإفريقية على إدارة مواردها في مرحلة ما بعد الصراع، عبر مجموعة من البرامج مثل الحكم الجيد، والتوزيع العادل للثروات، وفرض شفافية ومحاسبية على عمليات بيع الموارد من قبل الحكومات لمواجهة عمليات تجذر الفساد المؤسسي الذي يجد من فائدة عوائد النفط للشعوب الإفريقية، فضلا عن بلورة رؤية وطنية داخل الدول الإفريقية للتعامل مع الموارد الأولية، بما يساعد الأجيال القادمة

إما التعويض عليهم أو إعادتهم إليها، وبحسب ما ورد، منعت بعض القرى من الحصول على مصادر المياه النظيفة الوحيدة المتوافرة لها، وتعرضت معيشة صيادي الأسماك في كيريبى، الذين يصطادون قبالة ساحل كامبيون، للخطر الشديد بسبب خط الأنابيب. وتفتح عقود المشروع الباب أمام مزيد من الانتهاكات المماثلة، من دون توفير تعويض فعلى، طوال مدة المشروع التي تصل إلى ٧٠ عاما (١٤).

رابعاً - مستقبل العلاقة بين الشركات العالمية والانظمة الإفريقية :

يحكم مستقبل العلاقة بين الشركات العالمية والانظمة الإفريقية اتجاهان، أولهما: أن تظل العلاقة كما هي دون ضوابط الشراكة الاقتصادية، حيث تستمر هذه الشركات في عمليات نزع الموارد عبر تحالفها مع كل من الانظمة السياسية، والبورجوزيات الرأسمالية الإفريقية الجديدة المرتبطة بالغرب الرأسمالى، والتي تكونت إثر عمليات الإصلاح الاقتصادى فى عدة بلدان إفريقية.

أما الاتجاه الآخر، فهو تشكل حركات مناهضة فى المجتمع الإفريقى لمنع استنزاف الموارد أو - على الأقل - إيجاد شراكة

الهوامش :

1- Pual collier, The Market of Civil War, Foreign Policy ,May/June, 2003.

وكذلك دراسة معمقة للبنك الدولي عن علاقة الصراعات بالموارد

Ian Bannon and Paul Collier, Natural Resources and Violent Conflict Options and

Actions

<http://www.worldbank.org/publications/pdfs/15503frontmat.pdf>

٢- المرجع السابق مباشرة

٣- عريضة بدر وأيمن شبانة، الصراعات المسلحة والاتجار غير المشروع فى الموارد فى إفريقيا، التقرير الاستراتيجى الإفريقى، الإصدار الثانى ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

٤- المرجع السابق مباشرة.

5- DRC-ZIMBABWE: Timber Resources Fuelling Conflict

<http://www.edcnews.se/Research/ZimbabweLogging.html>

وانظر كذلك: تقرير منظمة الشاهد الدولي حول خشب الصراع

http://www.globalwitness.org/media_library_detail.php/264/en/

immediate_un_action_and_embargo_on_liberian_timber

6- Holly Burkhalter .A Diamond Agreement in the Rough

[http://www.foreignpolicy.com/Ning/archive/archive/135/BTL-MarchApril2003-](http://www.foreignpolicy.com/Ning/archive/archive/135/BTL-MarchApril2003-2qxd.pdf)

2qxd.pdf

٧- محمد عاشور، الناس يشهد الصراعات، موقع اسلام اون لاين،

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-May-2000/qpolitic.9asp>

٨- عزيزة بدر وأيمن شبانة، مرجع سبق ذكره، ووليام تاب، الشركات الغربية وراء حروب الفقراء،

[http://www.alarabonline.org/index.asp?fname=%5C2007%5C05%5C05-](http://www.alarabonline.org/index.asp?fname=%5C2007%5C05%5C05-06%5C.860htm&dismode=x&ts=2007/05/06%2010:57:07%20%D8%B5)

[06%5C.860htm&dismode=x&ts=2007/05/06%2010:57:07%20%D8%B5](http://www.alarabonline.org/index.asp?fname=%5C2007%5C05%5C05-06%5C.860htm&dismode=x&ts=2007/05/06%2010:57:07%20%D8%B5)

٩- جان كريستوف سيرفان، الهجمة على الذهب الاسود الإفريقي، لوموند دبلوماتيك،

<http://www.mondiploar.com/jan03/articles/servant.htm>

١٠- ريت جولدشتاين، إفريقيا والنفط والعسكرية الأمريكية، ترجمة خالد الغيشاوي

<http://www.kefaya.org/ArabicZNet/040523ritgoldstein.htm>

11- Chietigj Bajpae "Sino-U.S. Energy Competition in Africa"

http://www.pinr.com/report.php?ac=view_report&report_id=378&language_id=1

١٢- جان كريستوف سيرفان، نفط الغضب في نيجيريا .. فساد وعصابات مسلحة وتمرد اجتماعي، لوموند دبلوماتيك،

<http://www.mondiploar.com/>

[article.521html?PHPSESSID=547053a3b73a6c72bd5ed8a0db14d75f](http://www.mondiploar.com/article.521html?PHPSESSID=547053a3b73a6c72bd5ed8a0db14d75f)

١٣- تشاد تسوي خلافا مع شركتين حول ضرائب النفط،

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_6031000/6031901.stm

- عبد الحافظ الصاوي، الفساد يفتال أحلام شركات البترول بتشاد

http://www.islamonline.net/arabic/economics/issue/topic_09/2006/08/01.shtml

١٤- منظمة العفو الدولية، خط انابيب تشاد - الكاميرون: تقرير جديد يتهم شركات النفط والحكومات بالتخلي سرا عن حقوق الإنسان

<http://ara.amnesty.org/library/Index/ARAPOL300282005?open&of=ARA-TCD>



د. عزيزة محمد علي بلتر

تنمية بشرية واجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، أو عمرانية، ريفية أو حضرية. الخ. فإفريقيا هي الأفقر بين دول العالم، حسب أي معيار، وهي الأقل تنمية، وفق أي مقياس. إذ من بين ٥٠ دولة هي أقل الدول تنمية LDCs في العالم (بحجم سكاني ٧٥٠ مليون ساكن تقريبا) اعتبرتها الأمم المتحدة الأقل دخلا والأكثر فقرا. وتعاني قصورا شديدا في مساعدات التنمية ولديها خلل مزمن في النمو الاقتصادي، وضعف حاد في الهيكل الاقتصادي - كانت هناك ٣٥ دولة إفريقية، أي ٧٠٪ من دول تلك المجموعة وكلها في إفريقيا جنوبي الصحراء (٣).

ومن أهم التحديات والعقبات التي تواجه التنمية وتحدد ملامح أزمتها في إفريقيا مشكلتان عظيمتان تحتويان في أبعادهما معظم المشكلات الأخرى التي تعاني منها القارة، ألا وهما مشكلتا النزوح القسري وتردى الحالة الصحية في معظم دول القارة.

والعلاقة وطيدة بين تزايد أعداد اللاجئين والمشردين وتردى الحالة الصحية ونفاقم مشكلاتها، وتردى حالة التنمية في معظم الدول الإفريقية التي عانت من الحروب والصراعات والاضطرابات السياسية والكوارث البيئية، حيث يتم تدمير البنية الأساسية وبعمق الفقر والخوف... الخ، أو تلك التي استقبلت اللاجئين إليها هربا من القتل والترويع والاعتصاب والجوع، فتتأثر بيئيا وصحيا واجتماعيا واقتصاديا، وقد يتم تصدير الصراع إليها، فتتأثر أمنيا وسياسيا، كما حدث في سيراليون والكنغو الديمقراطية وغيرهما من الدول الإفريقية.

اللاجئون والمشردون في إفريقيا:

شهد عقد الستينيات انتقال مركز الثقل بالنسبة لمشكلات اللاجئين من أوروبا إلى إفريقيا التي شهدت حالات لجوء جماعي على نطاق واسع، شملت معظم أرجاء القارة، بسبب مشكلات الحدود بين الدول، مما أدى إلى إثارة التوتر والنزاع، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية للحركات الانفصالية والحروب والصراعات الأهلية. وأدى وجود بعض الأنظمة العنصرية القائمة في بعض مناطق القارة الإفريقية إلى ظهور حركات التحرير الوطنية، التي لجأت إلى الدول الإفريقية المجاورة من أجل مواصلة النضال

تشير الاتجاهات الخاصة بالتنمية في معظم الدول الإفريقية، خاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء، إلى أنها بعيدة عن تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية (١)، بالرغم من أن المتبقى لتحقيق هذه الأهداف التي اتفق عليها عام ٢٠٠٠ ليس أكثر من ثماني سنوات. وخلافا لأهداف عقود التنمية الأول والثاني والثالث للأمم المتحدة (ستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن العشرين) التي ركزت في معظمها على النمو الاقتصادي. تضع أهداف التنمية للألفية رفاه الإنسان وتخفيض الفقر في محور أهداف التنمية العالمية. فغاية التنمية هي تحسين حياة الناس. من خلال توسيع آفاق خياراتهم وحريرتهم وكرامتهم.

ويشتمل الفقر بمعناه الواسع وأبعاده المتعددة على قيود تفوق بكثير تلك القيود التي يفرضها الافتقار إلى الدخل، إذ يستتبعه أيضا الافتقار إلى القدرات الأساسية للعيش حياة كاملة وخلاقة. كما يكمن خلف ركود التنمية وتراجعها وانتشار الفقر المزمن والمتنامي، والضغط السكاني والبطالة المتصاعدة وتدمير البيئة على نطاق واسع، تلك النزاعات المسلحة والطوارئ الإنسانية المعقدة التي تستهلك طاقات الشعوب جميعا بشكل أو بآخر، وهو ما ينتشر بالقارة الإفريقية التي لم تستطع تحقيق أهداف مبادرة المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد" NEPAD حيث أعلن مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية السابعة والثلاثين - الذي عقد في لوساكا في يوليو ٢٠٠١ - مولد مبادرة إفريقيا الجديدة، والتي تم إعلان صيغتها النهائية في أول اجتماع للجنة تنفيذ المبادرة في أبوجا بنيجيريا في أكتوبر ٢٠٠١، حيث تغير اسمها إلى "نيباد" كما سبق. وتنطوي على رؤية جديدة بشأن مستقبل القارة الإفريقية في القرن الحادي والعشرين، وعلى خطة شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر وسد الفجوة بين إفريقيا والعالم المتقدم، في عالم يتميز بتسارع خطى العولمة. بما تقرضه من تحديات وضغوط كبيرة على جهود التنمية ومساراتها في القارة (٢).

وتعاني القارة الإفريقية من ضغوط وتحديات عديدة تعد بحق عقبات أمام مسيرة التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة، سواء كانت

(٥) استاذ الجغرافيا، ومدير مركز البحوث والدراسات السودانية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

وفق آخر تقرير لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

UNHCR (أبريل ٢٠٠٧) الذي يتضمن أحدث بيانات اللاجئين Refugees وغيرهم ممن تعنى بهم المفوضية في نهاية ٢٠٠٥ (٦١) قمارلات إفريقيا في المركز الثاني بعد قارة آسيا. وتضم نحو ربع من تهتم بهم المفوضية.

وفي نهاية عام ٢٠٠٥، كانت آسيا الأكثر استضافة لمن تقدم المفوضية لهم المساعدة أو ٤٢٪ من جملتهم، تليها إفريقيا وستضيف ٢٤٪، فأوروبا ١٨٪، ثم أمريكا اللاتينية والكاريبي ١٢٪، بينما انخفض نصيب أمريكا الشمالية إلى ٣٪.

كما كانت إفريقيا ثاني أكبر منشأ للاجئين بنسبة ٢٦٪ وبلغ عددهم ٥.٦ مليون (كان ٤.٢ مليون آخر عام ٢٠٠١). وكان عدد اللاجئين في إفريقيا، حسب الملائ، ٢.٧٧ مليون لاجئ.

كان السودان مصدراً ثانياً لأكبر تيارات النزوح القسري في العالم فكان منشأ لنحو ٦٩٤ ألف لاجئ، تلت بوروندي وفر منها نحو ٤٣٩ ألف لاجئ، ثم الكونغو الديمقراطية منشأ لنحو ٤٣١ ألف لاجئ، فالصومال ٢٩٦ ألف لاجئ. معنى ذلك أن أربع دول من بين أكبر خمس دول من دول منشأ اللاجئين في العالم دول إفريقية.

من ناحية أخرى، كان عدد اللاجئين العائدين في إفريقيا ٢٨١.٤ ألف لاجئ عائد فقط، حيث عاد من الليبيريين ٧٣ ألف لاجئ، ثم إلى بوروندي عاد ٦٨ ألف لاجئ، وإلى أنجولا عاد ٥٤ ألف لاجئ.

وقد عملت مكاتب المفوضية في الدول المختلفة خلال عام ٢٠٠٥ على إعادة توطين نحو ٣٠ ألفاً و ٥٠٠ لاجئ. وقد سجل مكتب كينيا بإفريقيا أعلى عدد تمت مساعدته على الرحيل لإعادة التوطين في بلدان ثالثة غير بلدان المنشأ وبلدان اللجوء الأولى وكان ٦٨٠٠ لاجئ، تلتها تايلاند في آسيا، ثم غنيا بعدد ١٩٠٠ لاجئ، وغانا ١٨٠٠ لاجئ، ومصر ١٣٠٠ لاجئ، وهي دول إفريقية، مما يدل على سيطرة فكرة النزوح خارج القارة كلها لدى الأفارقة. وكانت أهم الجنسيات التي تمت إعادة توطين لاجئها بمساعدة المفوضية، الصومال بعدد ٥٩٠٠ لاجئ، ثم ليبيريا بعدد ٤٧٠٠ لاجئ، ثم السودان بعدد ٣٢٠٠ لاجئ، وهي دول إفريقية أيضاً.

وبالرغم من تناقص تيارات اللجوء الجديدة من ٢٣٢ ألف لاجئ عام ٢٠٠٤، إلى ١٣٦ ألفاً عام ٢٠٠٥، فإن معظم تيارات النزوح القسري عبر الحدود كانت في إفريقيا جنوب الصحراء، إذ استقرت بنحو ٨٠٪ من جملة اللاجئين الجدد خلال عام ٢٠٠٥. وكانت أكبر دول الملائ المستقبلية لتلك التيارات، خلال عام ٢٠٠٥، تشاد واستقبلت ٣٢ ألف لاجئ معظمهم من السودان، حيث أزمة دارفور، ثم بنين ٢٣ ألفاً معظمهم من توجو، وغانا ١٤ ألفاً وكلها دول إفريقية وبقية أيضاً، ثم اليمن واستقبلت ١٣ ألف لاجئ معظمهم من الصومال، بالإضافة إلى ٦ دول استقبلت كل منها أكثر من ألف لاجئ.

أما دول منشأ معظم هذه التدفقات الجديدة للاجئين خلال عام ٢٠٠٥، فكانت توجو وفر منها ٢٩ ألف لاجئ، تلتها السودان ونزح منها ٢٤ ألف لاجئ، فالكونغو الديمقراطية التي فر منها ١٦ ألف لاجئ، ثم الصومال وفر منها ١٤ ألف لاجئ، ثم جمهورية إفريقيا الوسطى وفر منها ١١ ألف لاجئ، وكلها دول إفريقية، جنوبي الصحراء. ومن أقل الدول تنمية وأكثرها صعوبة من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية، مما يعنى استمرار حالة الاضطرابات وتدهور الأوضاع الأمنية بالقارة وحالة الطوارئ الإنسانية، وما يتبعها من أزمات إنسانية وتكلفة بشرية ومادية.

للحصول على الاستقلال. ومع تزايد أعداد اللاجئين بدرجة كبيرة في مختلف أرجاء القارة، اجتمعت ٣٤ دولة من الدول الأعضاء، في منظمة الوحدة الإفريقية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وتم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة باللاجئين الأفارقة في ١٠ سبتمبر ١٩٦٩، التي تنظم جوانب محددة من مشكلات اللاجئين في إفريقيا، والتي اتسمت بالسخاء بوجه عام تجاه استضافة اللاجئين من دول الجوار الجغرافي. وقد استندت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وبروتوكول النايعة لها الصادر في ١٩٦٧. غير أنها قد اتسعت بدرجة كبيرة لتشمل وقائع إفريقية بعينها، بما في ذلك تحرك أعداد ضخمة من الأشخاص في كل عملية لجوء، إذ وسعت نطاق تعريف اللاجئين وكيفية معاملة النازح، وتعتبر لذلك أكثر وضوحاً في مجالات حاسمة (٤). إذ يتضمن تعريفها للفظ لاجئ من خلال أهم ما نصت عليه ما يلي:

- يعنى مصطلح لاجئ كل شخص يشعر بالخوف من أن يضطهد بسبب العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو لعضويته في إحدى المجموعات الاجتماعية، أو له آراء سياسية، وأن يكون خارج دولته، وأن يكون غير قادر، أو بسبب هذا الخوف لا يرغب في أن يخضع لحماية هذه الدولة، أو الفرد الذي لا يحمل جنسية، ويكون خارج دولة إقامته السابقة بسبب مثل هذه الأحداث، أو يكون غير قادر أو يكون بسبب هذا الخوف غير راغب في العودة إليها.

- وينطبق مصطلح لاجئ على كل فرد يعاني من الهجوم الخارجي، أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو يتعرض لأحداث جسيمة، من شأنها أن تخل بالأمن العام في أي جزء من أجزاء دولة المنشأ أو دولة الجنسية، ويضطر إلى أن يترك مكان إقامته المعتادة، من أجل البحث عن ملاذ في مكان آخر غيره أو خارج دولة المنشأ أو دولة الجنسية.

لقد تصاعدت حدة مشكلة النزوح القسري بسبب الحروب والصراعات (اللاجئون السياسيون Political Refugees) والأشخاص النازحون داخلياً (IDPs) بشكل غير مسبوق وبفوضوية شديدة، فباتت من أخطر وأعقد المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي عامة، والقارة الإفريقية بصفة خاصة، خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وقد أن نصف الصراعات الكبرى في العالم إبان العقد الأخير من القرن الماضي كانت في إفريقيا، وذلك غير المناوشات الأقل حدة، فقد كان عدد اللاجئين في إفريقيا ٥٠٠٠ لاجئ عام ١٩٥٩، وظل عدد اللاجئين الأفارقة في ارتفاع حتى فاق ٤ ملايين لاجئ عام ١٩٨٠، واقترب من ٦ ملايين سنة ١٩٩٠، وظل أكثر من ٥ ملايين لاجئ خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٣، وصل عدد اللاجئين إلى ما يقرب من ٦.٥ مليون لاجئ. وبدأت إفريقيا تنصدر قائمة اللاجئين في العالم، منخبة قارة آسيا صاحبة المركز الأول خلال عقد الثمانينيات. وبلغ حجم اللاجئين في إفريقيا ذروته سنة ١٩٩٤ - ١٩٩٥، إذ بلغ عددهم نحو ٦.٧٦ مليون لاجئ يمثلون نحو ٤٥٪ من جملة اللاجئين في العالم بسبب الأزمة في البصيرات الإفريقية العظمى - والتي مازالت مستمرة - وفي غربي إفريقيا وغيرها، وإن كان العدد قد انخفض إلى ٣.٢٨ مليون لاجئ بنهاية سنة ١٩٩٨، أو ما يمثل نحو ٢١٪ من جملة اللاجئين في العالم، إلا أنه قد ارتفع مرة أخرى إلى أكثر من ٣.٥ مليون لاجئ، وفق الإحصاءات الصادرة عن مفوضية شؤون اللاجئين عام ٢٠٠٠، وظلوا يمثلون نسبة كبيرة تقترب من ثلث حجم اللاجئين في العالم في السنوات التالية لعام ٢٠٠٠ (٥).

بيان	المرتبة بين الدول (الترتيب)	احصاء عدد انهاء حتى قد انجاس من ٢٠٠٠ عاما	مصر الامية (١٠٠٪) نسبة النقص ١٥ فما اعلى	نسبة اسكان المدن لايصنفون على مستوى مياه جيدة	اسكان تحت خط الفقر دولار واحد يوم (٢٠٠٢-١٩٩٠)	اسكان تحت خط الفقر دولارين يوم (٢٠٠٢-١٩٩٠)
مالي	١٠٢ (الافضل)	٠.٢٧.٢٠	٠.٨١	٠.٥٥	٠.٧١.٢٠	٠.٩٠.٦٠
بوركتينا فاسو	١٠١	٠.٣٨.٩٠	٠.٧٨.٢٠	٠.٢٩	٠.٢٧.٢٠	٠.٢٦.٨٠
سعاد	١٠٠	٠.٤٥.٢٠	٠.٧٤.٢٠	٠.٥٨	٠.٦٠.٦٠	٠.٨٥.٨٠
النيجر	٩٩	٠.٤١.٤٠	٠.٧١.٢٠	٠.٥٤	٠.٢٢	٠.٧٧.٨٠
موريتانيا	٩٨	٠.٣٩.٥٠	٠.٧١.٢٠	٠.٧٨	٠.٢٢	٠.٧٧.٨٠
موزامبيق	٩٧	٠.٧٤.٢٠	٠.٢٠.٢٠	٠.٢٨	٠.٢٢	٠.٨٤
غينيا	٩٦	٠.٢٠	٠.٧٠.٥٠	٠.٥٠	٠.٢٢	٠.٨٤
سيراليون	٩٥	٠.٤٧	٠.٦٤.٩٠	٠.٤٢	٠.٢٢	٠.٨٤
موزمبيق	٩٤	٠.٥٠.٩٠	٠.٤٢	٠.٥٧	٠.٢٢	٠.٨٤

١-وفق تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، البنك الدولي.

بيان	عدم الاستقرار السياسي ٢٠٠٦ (١)	عدم الاستقرار السياسي ٢٠٠٥ (١)	تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة (مليون دولار) ٢٠٠٥
الكونغو الديمقراطية	١٨.٩	٢١.٩	١٣٤٤
كوت ديفوار	٠.٦.٨٠	٢٠.٦	١٩٢
تشاد	٢٨.٥	١١.٢	٧.٥
النيجر	٢١.٥	٢.٥	١٢
نيجيريا	٢٢.٤	٤	٢٤.٢
أوغندا	٧.٦	٨.٨	٤
إثيوبيا	٢.٤ (*)	١٢.٢	٢.٥
السودان	٨.٤	٨.٤	٢.٣٥
سيراليون	٨.٤	٨.٤	٢٧
ليبيريا	٨.٤	٨.٤	١٩٤

(١) African Economic Outlook 2007 Afdb/OECD

(*) قبل التخل في الصومال ديسمبر ٢٠٠٦

عسكرة وسيطرة المتطرفين، وتعرض الإناث والأطفال لخطر العنف والاغتصاب، بالإضافة للنقص في حاجات وخدمات أساسية كالغذاء والمياه والصرف الصحي ومصادر الطاقة والمأوى والأمن والتعليم، فيرتفع معدل الإصابة بنقص التغذية الحاد عن سكان المناطق الريفية المجاورة. كما قد تنتشر الأمراض الوبائية كالكوليرا وغيرها من الأمراض، خاصة الإسهال. وترتفع معدلات الإصابة بالإيدز (AIDS) نقص المناعة المكتسبة بين اللاجئين بشكل لافت. كما ترتفع معدلات وفيات الأطفال-الرضع ودون الخامسة - ويتدنى كل مؤشرات الصحة والبقاء والتعليم وحقوق الإنسان، في مخيمات اللاجئين والفارين ومناطق انتشارهم بصفة عامة. النازحون داخليا: ويقدر عددهم في العالم بين ٢٥ و ٣٠ مليون

ومما يدل على اشتداد الأزمة الإنسانية في إفريقيا ارتفاع نسبة صفار السن بين اللاجئين في إفريقيا جنوبي الصحراء إلى ٥٣٪ من جملتهم، ترتفع في المخيمات إلى ٥٥٪. ومن المعروف أن نسبة الأطفال والإناث تبلغ نحو ٨٠٪ من جملة أي فوج للاجئين. وقد تدرت المفوضية عدد اللاجئين في مخيمات بنحو ٣.٦ مليون لاجئ. يقيمون في مخيمات أو مراكز إقامة خاصة بهم، يتركز في إفريقيا جنوب الصحراء ٥١.٥٪ من جملتهم، معظمهم في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا والبحيرات العظمى. وقد ترتفع أعداد اللاجئين في المخيمات إلى ٨٠ ألفا و ٦٠ ألفا و ٥٠ ألفا، كما في مخيمات اللاجئين الكبيرة في كينيا والكونغو الديمقراطية وتنزانيا وغيرها، مع ما تتعرض له المخيمات من

الكثير كالأضعف المؤسساتي والفساد الإداري، وعدم إيلاء البعد الاجتماعي العناية والتمويل الكافيين، والبنية الأساسية غير الكافية وغير المناسبة لحاجات السكان، مع سوء توزيعها جغرافياً، وتفشي الصراعات والحروب الأهلية والاضطرابات السياسية، وارتفاع أعداد الفارين كالأجانب والنازحين... إذ يسهم كل ذلك وغيره في تدهور الحالة الصحية لقطاع كبير من سكان القارة، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، وأنت كارثة الإيدز (٧٠٪ من جملة المصابين في العالم) لتضيف عبئاً جديداً للمشكلات الصحية في القارة، بما له من تأثير كبير على الموارد البشرية والتنمية بها، ومقوضاً لما تم إحرازه منها. والفقراء هم الأكثر تأثراً بذلك وهم أغلب سكان القارة.

ومن مؤشرات الأزمة (٧) أن أكثر من ٥٠٪ من سكان القارة تحت خط الفقر - هي الإقليم الوحيد الذي تزايد فيه حجم الفقراء ونسبتهم من ٤٧،٤٪ إلى ٥٤،١٪ أي ٢٤١ مليون نسمة عام ١٩٩٠، إلى ٤٩٪ أي ٢١٥ مليون نسمة يمثلون ٢٧٪ من فقراء العالم مع سخط الألفية الثالثة - ويتبنى نصيب قارة إفريقيا من جملة العاملين في مجال الصحة في العالم إلى ٤٪ فقط، بينما تتحمل ٢٥٪ من عبء المرض في العالم، و١٣٪ من سكان العالم تقريباً. وتعاني ٣٦ دولة إفريقية - من ٥٢ دولة - نقصاً حاداً في العاملين بالمجال الصحي من أطباء وممرضين وقابلات. ويقدر العجز في عدد العاملين بهذا المجال في إفريقيا بنحو ٨١٧ ألفاً و٩٩٢ عاملاً بنسبة ١٢٩٪ من العدد الموجود وهو ٥٩٠ ألفاً و١٩٨ عاملاً عام ٢٠٠٦. وينخفض الإنفاق على الصحة إلى أدنى معدلاته في العالم، كما تنعكس الظروف السابقة على ما يحصل عليه الأفارقة من أسعار حرة - أي مؤشرات الجوع وملاصم الفقر - وارتفاع معدلات الوفيات الخام والأطفال، وانخفاض العمر المتوقع من الميلاد وتناقصه، والتأثر بالكوارث الطبيعية والصراعات لأقصى درجة الخ. وكان الارتداد في مؤشرات التنمية واضحاً في سيراليون وبوروندي وزامبيا والنيجر ومدغشقر وكينيا وغينيا بيساو والكونغو وإفريقيا الوسطى ورواندا وكوت ديفوار والكونغو الديمقراطية التي كانت الأكثر ارتداداً، والكاميرون وليسوتو وجزر القمر وزيمبابوي. وفي جيبوتي، والجزائر من البلدان الإفريقية العربية. كما يجوع ثلث السكان، أو ما يقرب من ١٨٤ مليون نسمة، ويمثل الجوع الذين لا يحصلون على تغذية كافية في إفريقيا جنوب الصحراء ٢٢٪ من جملتهم في العالم. وقد شهدت العديد من الدول ارتداداً أيضاً، وكانت أشد الحالات وضرباً في الكونغو الديمقراطية وبوروندي والصومال، حيث وصلت النسبة إلى أكثر من ٧٠٪ من السكان وكانت أفضل حالاً، قبل عقد، ثم تنزانيا ورواندا وإيبيريا وسيراليون ومدغشقر ويتسوانا والجابون وغيرها.

ويموت نحو ستمس الأطفال في إفريقيا قبل سن الخامسة، ويمثلون ٤٢٪ من وفيات الأطفال دون الخامسة في العالم. ومن المتوقع أن تصل نسبته إلى ٥٧٪ عام ٢٠٠٥. وقد حدث ارتداد في العديد من الدول، وما زال بينها وبين بلوغ الهدف الخاص بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين بحلول عام ٢٠١٥ دون شاسع. بينما أحرزت العديد من الدول تقدماً وأصبحت ضمن البلدان ذات الأولوية المتقدمة أو ضمن المجموعة الأفضل حالاً. وأقرب البلدان إلى تحقيق هذا الهدف في إفريقيا بلدان الشمال الإفريقي (الراس الأخضر) وجنوب إفريقيا، وأبعدها الصومال وسيراليون وأنجولا والنيجر، رغم التقدم المحرز بها.

كما تزايدت معدلات الوفيات الخام على مستوى القارة من ١٣،٩ في الألف عام ١٩٩٥، إلى ١٥،٦ في الألف عام ٢٠٠٢.

مشرد، يوجد نصفهم على الأقل في إفريقيا، في السودان نحو ٥،٥ مليون مشرد، وفي أوغندا مليونان، والكونغو الديمقراطية ١،٧ مليون. هؤلاء حالهم أصعب من اللاجئين، لأنهم نظرياً تحت حماية دولهم، كما أن فرض الحماية عليهم من منظمات الإغاثة أو الدول الكبرى والمنظمات الدولية تعتبره تلك الدول تدخلًا في الشأن الداخلي لها، لذا يعاني هؤلاء أيما معاناة. ومع تغيير المفوضية لنهجها في الحماية، أخذت في تقديم المساعدات لذلك القطاع من السكان المتأثرين بالصراعات. وفي آخر عام ٢٠٠٥، كانت تعنى بنحو ٦،٦ مليون نازح داخلياً، نحو نصفهم في إفريقيا، منهم ٨٤٢ ألفاً في السودان، و٤٠٠ ألف في الصومال، و٢٨٣ ألفاً تقريباً في ليبيريا، و١١١ ألفاً في بوروندي، و٦٠٠ ألف في نيجر، و٢٨،١ ألف في كوت ديفوار.

والظاهرة اللافتة في الدول الإفريقية أن العديد من دول منشأ اللاجئين الكبرى هي دولة ملاذ للاجئين من دول مجاورة لها. ففي السودان نحو خمس من تعنى بهم المفوضية في إفريقيا آخر عام ٢٠٠٥ (أكثر من مليون)، كما أنها منشأ لنحو ٦٩٤ ألف لاجئ ينوزعون بين دول كثيرة داخل القارة وخارجها، أهمها تشاد وأوغندا وإثيوبيا والكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى وكينيا. ومصر وكندا والولايات المتحدة. ويوضح الجدول التالي أهم بلدان المنشأ والملاذ آخر عام ٢٠٠٥.

وتستهلك إفريقيا نحو ٤٠٪ من إنفاق المفوضية على اللاجئين - يزيد على مليار دولار - ولا يكفي تلك متطلبات الإغاثة. ويحدث نقص كبير في الخبز والغذاء والخدمات التي تقدم للاجئين في إفريقيا. كما قد يحجم المانحون عن الاستمرار في تقديم المنح لاستمرار حالات اللاجئين لسنوات طويلة، كما هو الحال في الصومال والكونغو الديمقراطية والسودان والصحراء الغربية وغيرها من الحالات المزمنة، وذلك ما عبر عنه برنامج الغذاء العالمي ومنظمات الإغاثة الأخرى، شركاء المفوضية مراراً.

تدهور الحالة الصحية للأفارقة :

تعاني القارة الإفريقية من جملة من المشكلات الصحية التي قد تصل بها إلى حد الأزمة الصحية، حيث تتفاعل مجموعة كبيرة من الضوابط أو العوامل، مشكلة بيئة المرض وخصائص أو ملاصم الحالة الصحية في القارة، منها الضوابط السلوكية في المجتمعات والثقافات المختلفة في السياق الاجتماعي - الاقتصادي لها، متفاعلة مع الظروف البيئية والضغط الاقتصادي وسيادة الفقر والامية وتدنّي مستوى التعليم، حيث سيادة ظروف طبيعية ومناخية بصفة أخص تساعد على انتشار أمراض عديدة، سواء كان ذلك في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تمثل ثلثي مساحة القارة، مما يعني ندرة المياه واضطرار السكان إلى الاعتماد على كميات مياه أقل من المقتن الصحي لها، وعادة ما تكون ملوثة، بالإضافة إلى سيادة أمراض سوء التغذية وغيرها، والتي يزيد منها ويوصلها إلى حد المجاعة نوبات الجفاف والقيح وأسراب الجراد التي تاكل الأخضر واليابس، وتدفع بالسكان إلى المجاعة والمرض والموت أو النزوح، أو كان ذلك في المناطق المطيرة ذات الحرارة المرتفعة، حيث تنتشر طائفة أخرى من الأمراض المتوطنة، منها الملاريا وحمى النهر وبدة غينيا والحمى الصفراء وغيرها.

ويسهم نقص فرص الحصول على الغذاء والخدمات الأساسية في الحالة الصحية، وصعوبة الحصول على الخدمات الصحية بمستوياتها المختلفة، ومدى تلقى العلاج المناسب وإمكانات الحصول على الأدوية بأسعار مناسبة، والحصول على التحصينات الوقائية من الأمراض والكوارث والإقامة في مسكن لائق، وغير ذلك

أهم دول منتشا اللاجئين في إفريقيا آخر عام ٢٠٠٥

أهم دول منتشا اللاجئين آخر ٢٠٠٥ العدد بالآلاف			أهم دول ملاذ اللاجئين آخر ٢٠٠٥ العدد بالآلاف		
السودان	٦٩٤	أنجولا	٢١٥.٨	تنزانيا	٤٤٩
الصومال	٣٩٥.٦	إريتريا	١٤٤.١	تشاد	٢٧٥
بوروندي	٤٣٨.٧	رواندا	١٠٠	أوغندا	٢٥٧.٣
الكونغو الديمقراطية	٤٣٠	إثيوبيا	٦٦.٥	كينيا	٢٥٩
ليبيريا	٢٣١.١	تشاد	٤٨.٤	الكونغو الديمقراطية	٢٠٤
أنجولا	٢١٥.٨	إفريقيا الوسطى	٤٣	زامبيا	١٥٦
				سيراليون	

UNHCR, (2007).

إفريقيا جنوب الصحراء، ٣٥ في الآلاف من دول إفريقيا الشرقية مما يعني تدهور الحالة الصحية في عدد ليس بقليل من دول إفريقيا. ويرتفع هذا المعدل في الكثير من الدول التي تسلي جغرافيا، ويصل إلى أعلى مستوياته في كل من أنجولا والكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون، حيث الحروب الأهلية والصراعات وفي مالي والنيجر (١٩١ في الآلاف) وملاوي. من الجفاف والمجاعات، وذلك عام ٢٠٠٥، في حين سجلت العديد من الدول تراجعاً أو ركوداً بالنسبة لهذا المؤشر.

وفي إفريقيا أيضاً، ترتفع معدلات وفيات الأمهات أثناء العمل والولادة إلى ٩٢٤ لكل ١٠٠ ألف مولود حي، وترتفع في إفريقيا جنوب الصحراء إلى ٩٤٠، وترتفع في شرق وجنوب إفريقيا إلى نمو ١٠٠٠. بينما تنخفض في إفريقيا الشمالية إلى ٢٠٠ لكل ١٠٠ ألف مولود حي، وترتفع في رواندا إلى ٢٣٠٠ وإلى ٢١٠٠ في سيراليون و ١٩٠٠ في بوروندي. كما تنخفض نسبة حالات الولادة بمساعدة المتخصصين المتدربين في إفريقيا جنوب الصحراء إلى ٢٨٪، بينما النسبة العالمية ٦٠٪، وترتفع إلى ٩٦٪ في الدول المتقدمة. وتتباين الدول الإفريقية فيما بينها، حتى إن هذه النسبة تنخفض إلى ٥٪ في غينيا الاستوائية. وترتفع إلى ٩٩٪ في موريشيوس و ٩٤٪ في ليبيا ويظهر التباين الشديد في كل المؤشرات السابقة وغيرها بين شرائح المجتمع الواحد بين الفقر ٢٠٪ من السكان وأغنى ٢٠٪ منهم.

وترتفع نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن بالنسبة للسن والطول بين الأطفال الأقل من ٥ سنوات في العديد من الدول، فتصل إلى ٤٠٪ في النيجر، و ٤٧٪ في إثيوبيا، و ٤٥٪ في بوروندي، على سبيل المثال. وكذلك تنخفض معدلات التغطية التلقيحية ضد الحصبة والفقر والتفتانوس والسعال الديكي في عدد كبير من الدول جنوب الصحراء خاصة. كما ترتفع نسبة السكان ناقصي التغذية إلى جملة السكان في العديد من الدول، خاصة تلك التي تعاني من حروب وصراعات لغترات طويلة، تصل في ليبيريا إلى ٤٩٪ من جملة السكان. كما ترتفع نسبة الإصابة بأمراض عديدة، خاصة الطفيلية والمعدية وغيرها. وبالرغم من التحسن في الوصول إلى العديد من الخدمات كالرعاية الصحية، فلا تزال هناك نسبة غير قليلة لا تحصل على الخدمات الصحية. كما أن عدد السكان بالنسبة للأطباء يعد الأكبر بين أقاليم العالم في زامبيا ٨ أطباء لكل ١٠٠ ألف ساكن، بينما في ليبيا ١٢٩ طبيباً لكل ١٠٠ ألف ساكن عام ٢٠٠٤ على سبيل المثال. وكذلك بالنسبة للأسرة في المستشفيات، كما تتباين نسبة من لديهم فرص الحصول على الدواء بأسعار مناسبة، وتنخفض نسبة الحاصلين على مياه شرب

وتمثل بعض الدول نماذج صارخة لارتفاع معدلات الوفيات. منها بتسوانا، حيث ارتفع معدل الوفيات من ١٢.٤ إلى ٢٢.٨ في الآلاف، وناميبيا من ١١.٩ إلى ٢٠.٥، وليسوتو من ١٢ إلى ٢٠ في الآلاف، وفي جنوب إفريقيا من ٩.٨ إلى ١٩.٦ في الآلاف، وكينيا من ١٠.٤ إلى ١٦.٤ في الآلاف، وجيبوتي من ١٥.٥ إلى ١٩.٦ في الآلاف، وفي زامبيا من ١٧.٤ إلى ٢٣.١ بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٢. ويرجع ذلك لتأثير الإيدز في العديد من الدول، خاصة في الجنوب الإفريقي. والجفاف والمجاعات والفيضانات العارمة والفقر والحروب والصراعات في دول عديدة أخرى، وترتفع هذه المعدلات بين اللاجئين عامة.

وقد انخفض متوسط العمر المتوقع من الميلاد في إفريقيا من ٥٣ سنة - المتوسط العالمي ٦٨ سنة - إلى ٥٠ سنة (بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٦). ففي إفريقيا جنوب الصحراء، انخفض متوسط العمر من ٥٠ سنة إلى ٤٦ سنة خلال السنوات المذكورة. بينما سجلت الدول الشمالية الخمس ارتفاعاً في متوسط العمر المرتقب من ٦٥ إلى ٧٠ سنة.

أما العمر الصحي المتوقع من الميلاد، الذي يعكس سنوات العيش الموفرة الصحة، فهو متدن، حيث يبلغ ٣٩ سنة في إفريقيا جنوب الصحراء (يرتفع إلى ٦٦ سنة في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية ٥٣.٦ سنة، والمتوسط العالمي ٥٦ سنة). وقد تراجع من ٤٢ سنة إلى ٣٩ سنة خلال عقد التسعينيات، مما يعكس تأثير فيروس نقص المناعة/ الإيدز. ولولا الإيدز وفيروسه، لكان العمر الصحي المتوقع عند الولادة في إفريقيا جنوب الصحراء قد ازداد ست سنوات على الأقل عام ٢٠٠٠. ولو تم القضاء على الملاريا والسل أيضاً، لزداد تسع سنوات.

ومما يؤكد تأثير الإيدز على متوسط العمر، في حالة الإصابة به أو بونه، نموذج بتسوانا التي ينخفض فيها متوسط العمر في حالة الإصابة به إلى ٣٩.٢ سنة، وبدونه لقدر لهذا المتوسط أن يرتفع إلى ٧٠.٥ سنة. ويكرر ذلك في دول إفريقية عديدة، منها إثيوبيا، كينيا، نيجيريا، جنوب إفريقيا، سوازيلاند، وزيمبابوي، وزامبيا وغيرها. وفي هذه الدول، تتراوح سنوات العمر المفقودة بين ١٠.٩ و ٣٢.١ سنة عام ٢٠٠٠، بينما من المتوقع أن يستمر استنزاف الموارد البشرية لمرتفع سنوات العمر المفقودة بسبب الإيدز لتتراوح بين ٤٤.٢ و ٤٨ سنة عام ٢٠١٠.

يقدم مؤشر وفيات الأطفال دون الخامسة صورة أكثر دقة عن الوضع الصحي لعالية الأطفال في المجتمع. وإذا كان معدل وفيات الأطفال الرضع في العالم ٥٢ في الآلاف، فهو في الدول المتقدمة ٥ في الآلاف، بينما في إفريقيا ٩٦ في الآلاف، و ١٠١ في الآلاف في

والإجمالي ٥.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي GDP، بينما نصيب الفرد ٣٥ دولاراً. وقد يتعرض للتناقص بسبب سياسات التكيف الهيكلي واختلاف أسعار صرف العملات المحلية، وتزايد الفقر مع ارتفاع أسعار الأدوية ومستلزمات الرعاية الصحية المادية والبشرية. وتتفاوت النسب كثيراً بين شمال إفريقيا وجنوبها وبين الدول وبعضها. وينخفض الإنفاق العام عن ٢٪ في أكثر من ٢٠ دولة في إفريقيا. كما ينخفض نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة عن ٣٠ دولاراً في أكثر من ٣٨ دولة بها. بينما تقدر منظمة الصحة العالمية أن ٣٥ إلى ٤٠ دولاراً للفرد هو الحد الكفاف الأدنى للخدمات الصحية الأساسية. ويستحيل أساساً في البلدان الفقيرة دفع الأسعار السائدة دولياً للأدوية المنقذة للحياة. كما أنه شبه مستحيل توقع إقدام الفقراء على ذلك، حيث إن نصيب الفئات الأقل فقراً من الإنفاق ضئيل جداً في العديد من الدول. في حين أن زيادة حصة الفقراء من الإنفاق على الصحة وتوفير الخدمات الصحية والمرافق المرتبطة بالصحة له أكبر الأثر على خفض وفيات الأطفال والعديد من المؤشرات الأخرى. ففي أنجولا، يعيش ٦٥٪ من السكان في المناطق الريفية، لكن ٩٥٪ فقط من المهنيين الصحيين يعملون هناك، وهم قليلون في الأصل على سبيل المثال. وتعمل العديد من الحكومات في إفريقيا على تبني استراتيجيات لتحسين الحالة الصحية في إفريقيا، لكن عسر الحال والإنفاق المرتفع على التسليح والديون واستمرار التزايد السكاني وتزايد الفقر، وغير ذلك، عوامل تزيد الحالة الصحية تدهوراً في العديد من الدول الإفريقية المتخلفة وراء ركب التنمية في العالم.

منها وصرف صحي في معظم دول شرق ووسط وغرب القارة عن ٥٪. والانتعاش أكثر في المناطق الريفية والهواشي الحضرية ونجماء اللاجئين مصفاة خاصة وتنتشر بالقارة أكبر أعداد المصادر ما لا يبر من الأطفال والمالطين والحوامل وكذلك الأيتام، وبها أكثر نسبة من المصادر بالماليا تقوى ٨٠٪ من المصابين بها في العالم. إذ تصل نسبة الإصابة إلى ٧٥ ألفاً و ٢٨٦ لكل ١٠٠ ألف شخص في عيبها على سبيل المثال وترتفع بها أيضاً نسبة المرض بالنسل الرئوي أو القرن، حيث إن ٩٥٪ من المصابين به في الدول كنامية وعلى رأسها إفريقيا وتصل نسبة الإصابة به في سوازيلاند على سبيل المثال إلى ٦٢٧ لكل ١٠٠ ألف شخص لتلزمه مع الإيدز، وتنخفض هذه المعدلات إلى ٢ لكل ١٠٠ ألف شخص في السويد للمقارنة

كما ينخفض نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة، حيث تكمن أهم مشكلات الصحة في إفريقيا - والدول النامية - عموماً في الاعتماد على موارد وأنظمة صحية أساسية ورعاية صحية أولية، والإنفاق فيما تقدمه الأنظمة، والفاعلية في كيفية تقديم الخدمات. فليست هناك دولة بين الدول مرتفعة الدخل من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تنفق أقل من ٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي الذي قد يفوق دخل بعضها دخل القارة الإفريقية كلها - على خدمات الصحة العامة لكن نادراً ما تتجاوز البلدان النامية هذه النسبة وفي إفريقيا، كان متوسط الإنفاق العام على الصحة ٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الخاص ٢,٨٪ منه،

المصادر:

1- UNDP, (2006), Human Development Report.

٢- مزيد من التفاصيل عن النيباد.

عراقى عبد العزيز الشريفي، (٢٠٠٧)، المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد - NEPAD)، سلسلة دراسات مصرية - إفريقية، برنامج الدراسات المصرية - الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

3- Aziza Mohamed Ali Badr, (2003), The Least Developed Countries in Africa: Characters & Challenges, In African Association of Political Science (AAPS), 14th Biennial congress on the Theme: New Visions for Development in Africa. Durban. South Africa, June 26-28, 2003.

٤- أرجع إلى

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

- عزيزة محمد علي بدر، (٢٠٠٢)، التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للصراعات والحروب في إفريقيا، ضمن التقرير الاستراتيجي لإفريقيا ٢٠٠١-٢٠٠٢، الإصدار الأول، مركز الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ص ٢٠٧-٢٣٣

٥- (٢٠٠٣)، الأبعاد البيئية لمشكلة النزوح القسري والحروب في إفريقيا وانعكاساتها على التنمية، ندوة "قضايا التنمية والبيئة في إفريقيا" ١٩-١٨ نوفمبر ٢٠٠٠، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، ص ٥٦٩-٦٥٨.

- (١٩٩٩)، التكلفة والآثار الاقتصادية والاجتماعية للحروب والصراعات الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية في إفريقيا، دراسة ضمن أعمال مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، مايو ١٩٩٩، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ٧-٨، ٩٢٢.

٦- مصدر الأرقام بـ. (UNHCR, (2007).

٧- مصدر الأرقام.

- WHO, (2007). The World Health Report.

- UNDP, (2006), Human Development Report.

- UNICEF, (2007), The State of World's Children.

- UNDP, (2003- 2004-2005-2006), Human Development Reports.

تصدير النفايات الخطرة إلى الدول النامية

٩

د. خالد السيد المنولي

وتعد طريقة الحرق في درجات حرارة عالية في الأفران المخصصة للمخلفات الخطرة الأسلوب الموصى به في الوقت الحاضر للتخلص من المبيدات المهجورة. غير أن هذه المخارِق الحديثة المتقدمة لا تتوافر في الدول الإفريقية. ومن الضروري تعبئة المبيدات من جديد، حيثما توجد في الحقول، ونقلها براً إلى ميناء رئيسي ثم بحراً إلى بلد تتوافر فيه مرافق مخصصة للتخلص من النفايات الخطرة وتقدر منظمة الأغذية والزراعة تكاليف هذه العمليات بما يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٤٥٠٠ دولار للطن الواحد. وحسب بالذكر أنه نفذت في أوغندا عملية التخلص من المبيدات المهجورة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في إطار برنامج التعاون الفني في منظمة الأغذية والزراعة. كما نفذت عمليات مماثلة للتخلص من المبيدات. قامت بها منظمات أخرى، ولاسيما حكومة هولندا، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، وشركة "شل" والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في كل من النيجر، وزنجبار، وموزمبيق، ومدغشقر، وتزانيا، وموريتانيا. وهناك حاجة عاجلة للاضطلاع بمثل هذه العمليات لإزالة المبيدات الخطرة في جل البلدان الإفريقية. وتشير الإحصاءات إلى أن نحو ٣٠٪ من صادرات الولايات المتحدة من المبيدات كانت من الأنواع المحظور استخدامها في الولايات المتحدة ذاتها، وترتب على استعمالها أضرار بيئية وصحية خطيرة في دول عديدة، منها مصر في سنوات ٧١، ٧٢، ١٩٧٤. وفي عام ١٩٧٥، صدرت شركة فيلبيسكول الكيماوية، مبيداً مهيجاً للأعصاب إلى ثلاثين دولة، وقد تم توجيه أكثر من نصف صادراتها من هذا المبيد إلى جمهورية مصر العربية، ونشج عن استخدامه في مصر وفاة العديد من المزارعين المصريين، وإصابة أعداد أخرى بتشوهات خطيرة، وبالرغم من ذلك استمرت الشركة في التصدير (٤).

وبما يدعو إلى الأسى أن الدول المتقدمة تصدر العديد من المواد والنفايات الخطرة والسامة إلى الدول الإفريقية وتحقق من وراء ذلك أرباحاً طائلة، ثم تستخدمها هذه الدول في إنتاجها فترفض الدول المتقدمة دخول المنتجات التي دخلت فيها هذه المواد إلى أسواقها، أي أن الدول الإفريقية تخسر عدة مرات، الأولى عند استيراد مواد خطرة أنفقت عليها الملايين، الثانية: تتمثل في الأضرار الصحية والبيئية المترتبة على استخدام تلك المواد بالضميمة

تتمتع كافة الدول بحق القيام بالأنشطة اللازمة لاستغلال مواردها الطبيعية طبقاً لسياساتها البيئية، ووفقاً لالتزامها الدولي بحماية البيئة والحفاظ عليها، وبضمان ألا تتسبب تلك الأنشطة في إحداث ضرر بالبيئة الخاصة بالدول الأخرى، أو ببيئة المناطق التي لا تخضع للاختصاص الوطني، أو الإضرار بصحة وممتلكات رعايا الدول الأخرى (١). وتنقسم الأضرار التي تسببها الأنشطة، التي تقع خارج الولاية الإقليمية للدولة الفاعلة أو سيطرتها، إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى: تشمل على الأضرار التي تعتبر طفيفة بوجه عام، وينتظر أن تتغاضى عنها الدول دون تعويض. الفئة الثانية: وتشتمل على الأضرار التي لا ينتظر التغاضي عنها ما لم توافق الدولة المتضررة، أو مقابل دفع تعويض. الفئة الثالثة: وتتلف من الأضرار المدمرة التي لا ينتظر، بوجه عام، التغاضي عنها على الإطلاق. وعادة، يكون من اليسير تحديد الأنشطة التي تؤدي إلى الفئة الثالثة من فئات الأضرار، لأن تلك الأنشطة تصنف عادة بأنها أفعال يحظرها القانون الدولي لعدة اعتبارات منها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أو حماية الصحة البشرية أو البيئة الإنسانية، كما تصنف بأنها أفعال غير مشروعة دولياً أو جرائم دولية، كالتلوث الجسيم للجو أو البحار، والاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة (٢).

دوافع تصدير النفايات الخطرة إلى إفريقيا :

كثيراً ما تتجاوز الدول الصناعية الاشتراطات الصحية والبيئية في المنتجات التي يتم تصديرها إلى أسواق الدول الإفريقية، كالأدوية (٣) والمبيدات بكافة أنواعها، والنفايات والكيماويات السامة والخطرة.. ومنتجات كثيرة أخرى.

وتشير التقارير إلى أنه أصبح من المشاهد المألوفة في البلدان النامية مشهد البراميل المعدنية الصنعة المليئة بمبيدات خطرة ومهجورة تتسرب منها بانتظام، وبانت هذه المخلفات الكيماوية السم التي يهدد عالم الزراعة بدلا من أن تحميها، ولم يعد خطر هذه المخلفات قاصراً على الزراعة وبيئتها وحدها، بل أصبح يهدد صحة البشر، ومن ثم التنمية. وأكثر التقديرات محافظة تشير إلى أن هناك ما يزيد على ١٠٠ ألف طن متري من المبيدات المهجورة في الدول النامية، وما يقرب من ٢٠ ألف طن منها في إفريقيا وحدها.

(٥) استشاري التسميمات بالمركز الإقليمي لاتفاقية بازل، جامعة القاهرة.

فقط للطن الواحد، في حين تطمح الشركات الصناعية الأوروبية التي تتولد عن انشطتها هذه النفايات ألف دولار لشركة "سيمسكو" لقاء التخلص من الطن الواحد. كما تشير التقارير إلى أن حكومة جمهورية بنين قامت، خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨، باستيراد عدة أطنان من النفايات المشعة من الاتحاد السوفيتي لغرض التخلص النهائي منها. كما أجرت في الوقت ذاته مفاوضات ثنائية مع الحكومة الفرنسية من أجل استيراد نفايات مشعة وخطرة فرنسية مقابل حصولها على ١.٦ مليون دولار ومساعدات اقتصادية لمدة ٣٠ سنة. كما وقعت عقدا مع شركة انجلو-أمريكية "Sesco-Gibraltar"، لتلزم دولة بنين بمقتضاه بتخزين ٥٠ مليون طن من النفايات السامة لمدة عشرة سنوات.

وهناك دلائل على أن فرنسا قامت بالتخلص من نفاياتها الخطرة في اقاليم الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية "الفرانكوفونية" كما قامت هيئات تابعة للقوات المسلحة الأمريكية في غضون عام ١٩٧٨ بتصدير نفايات خطرة تحت مسمى "سوائل منظفة" إلى دولة زيمبابوي. وفي عام ١٩٧٩، عرضت شركة أمريكية على حكومة سيراليون ٢٥ مليون دولار من أجل استخدام أراضيها كموقع للتخلص من النفايات، كما طلبت مؤسسة "لينداكو" الأمريكية إذنا من الحكومة الأمريكية بشحن ستة ملايين طن من النفايات الخطرة إلى غينيا بيساو بمعدل ١٥ ألف طن أسبوعيا، مقابل ٤٠ دولارا للطن الواحد. كما قامت إيطاليا بتصدير نفايات خطرة إلى نيجيريا، ولكن نجحت الحكومة النيجيرية في إلزام إيطاليا بإعادة تلك النفايات مرة أخرى (٧).

كما ساهمت عوامل أخرى - بجانب العامل الاقتصادي - في زيادة حالات التخلص من النفايات بطريقة غير مشروعة في العديد من البلدان الإفريقية، ومن أبرز تلك العوامل الزيادة المستمرة في معدلات التصنيع في البلدان الصناعية، والتي تصاحبها زيادة مماثلة في إنتاج النفايات الخطرة. فقد تضاعف الإنتاج العالمي السنوي من النفايات بأكثر من مائة ضعف في النصف الثاني من القرن الماضي (٨). ولما لهذه النفايات من آثار خطيرة وسامة على الأرض والهواء والماء وكل الكائنات الحية، إذا لم تعالج أو يتم التخلص منها وفقا لمتطلبات الأمان البيئي ولندرة المواقع الآمنة بيئيا لدفن تلك النفايات في الدول الصناعية، تتجه الدول المولدة لتلك النفايات إلى تصديرها للخارج للتخلص النهائي منها، وعادة ما تتلقى الدول الإفريقية النصيب الأكبر منها.

كذلك، تواجه الدول الصناعية قيودا دولية في مسألة التخلص من النفايات وذلك بعد فرض حظر دولي على التخلص من النفايات الخطرة والمشعة في البيئة البحرية بموجب العديد من القرارات الدولية، والمعاهدات الدولية الشارعة، والتي من بينها: اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ بشأن أعالي البحار (المادتان ٢٥ و ٢٤)، واتفاقية لندن لعام ١٩٧٢ بشأن منع التلوث البحري بإغراق النفايات والمواد الأخرى، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية الإقليمية.

ورأضافة إلى ما سبق، تعاني الدول الإفريقية إما من انعدام أو ضعف التشريعات البيئية. أما الدول التي لديها تشريعات أو لوائح بيئية، فلا تملك التمويل اللازم لتنفيذها على نحو ملائم، بل إن الهيئات التنفيذية في العديد من الحالات تكون عرضة للفساد والإجبار، وتكون قلقة على وظائفها أكثر من قلقها على البيئة. كما أن العديد من أعضاء تلك الهيئات يفتقدون الوعي البيئي، والقليل من منهم يستطيع قراءة الملصقات والتحذيرات المكتوبة على العبوات باللغات الأجنبية.

للإنسان والحيوان والنبات. والثالثة: تتمثل في الخسارة المترتبة على رفض الدول الصناعية دخول المنتجات الإفريقية إلى أسواقها الرابعة والأخيرة: تتمثل في أن تلك المنتجات تعود ليتم استهلاكها غالبا - بواسطة شعوب الدول الإفريقية المصدرة لها.

ولا شك أن أبرز الأنشطة التي يترقب عليها ضرر بيني عابر للحدود، قيام الدول الصناعية بتصدير نفاياتها الخطرة إلى الدول الإفريقية، سواء لغرض التخلص النهائي منها أو لإعادة تدويرها، حيث ينشأ عن عدم التعامل مع تلك النفايات بطريقة سليمة بيئيا، سواء أثناء نقلها أو التخلص النهائي منها أو إعادة تدويرها، أضرار صحية وبيئية واقتصادية فاحشة.

فقد كانت الدول الصناعية تتخلص من نفاياتها الخطرة بأساليب تقليدية منخفضة التكلفة وغير سليمة بيئيا، كالطمر والتخزين في مستجمعات سطحية، والحقن في الآبار العميقة. ولكن بعد فترة من الزمن، تبين أن الآلاف من تلك المواقع أصبحت خطرة، خاصة عندما تسربت منها أحماض التآكل والمواد العضوية والمعادن السامة التي تم طمرها، وهددت الصحة العامة ولوثت المياه الجوفية والتربة. حينئذ، اتخذ واضعو السياسة في الدول الصناعية إجراءات علاجية لتلك المواقع. وفي عام ١٩٩٠، حددت وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة ٣٢ ألف موقع على أنها مواقع محتملة الخطورة، ويحتاج ١٢٠٠ موقع منها إلى اتخاذ إجراءات علاجية عاجلة بتكلفة مائة مليار دولار. وفي أوروبا، تم تحديد أربعة آلاف موقع ضار في هولندا، و ٢٢٠٠ موقع في الدنمارك ونحو ٥٠ ألف موقع في غربي ألمانيا. وتشير التقديرات إلى أنه يلزم نحو ٢٠ مليار دولار لمعالجة هذه المواقع في غربي ألمانيا، وستة مليارات دولار لهولندا. ويوضح ذلك مدى ضخامة التكاليف التي سببها التخلص من النفايات الخطرة في الدول الصناعية بأساليب غير سليمة بيئيا (٩).

ومن الغريب أن الدول الصناعية التي عجزت عن علاج مشكلة نفاياتها الخطرة، ولم تتحمل ميزانياتها الضخمة تكاليف التخلص النهائي منها بطريقة سليمة بيئيا، وتدافع دائما عن حقوق الإنسان في البلدان النامية، قد تناسلت تماما حق الشعوب الإفريقية في العيش في بيئة سليمة وصحية وقامت بنقل صناعاتها الملوثة للبيئة إليها - وهو ما يعرف بظاهرة "هجرة الصناعات القذرة" (١٠) - كما قامت باستخدام أراضيها - منذ السبعينيات من القرن الماضي - كمواقع للتخلص من نفاياتها المشعة والخطرة، باعتباره الوسيلة الأرخص حيث تتراوح تكلفة التخلص من الطن الواحد من النفايات الخطرة بطريقة سليمة بيئيا في الدول المتقدمة ما بين ألفين وثلاثة آلاف دولار أمريكي، في حين أن تكلفة دفنها في أقاليم الدول الإفريقية لا تتعدى العشرة دولارات للطن الواحد، والفرق في التكلفة تدفعه الدول الإفريقية من صحة شعوبها وسلامة بيئتها، وهو الأمر الذي يمثل ربحا حقيقيا لأعمال التصدير. وربما يكون الأمر كذلك بالنسبة لأعمال الاستيراد التي تتم أحيانا بموافقة الحكومات الإفريقية، خاصة التي تبحث عن موارد للحصول على العملة الصعبة من أجل تسديد ديونها الخارجية ومواجهة المشاكل الاقتصادية الطاحنة التي تواجهها، كالبطالة، ورفع الحد الأدنى اللازم للمعيشة.

فعلى سبيل المثال، نجحت إحدى الشركات الغربية "سيمسكو" في الحصول على موافقة مكتوبة مسبقة من حكومة دولة بنين على قيام الشركة بنقل خمسة ملايين طن سنويا من النفايات الخطرة إلى دولة بنين مقابل حصول الحكومة على دولارين ونصف دولار

جهود حماية إفريقيا من النفايات الخطرة :

نظرا لأن استخدام أقاليم الدول الإفريقية، كمواقع للتخلص من النفايات الخطرة والمخعة الأجنبية، ينطوي على تهديد خطير لصحة الشعوب والبيئة الإفريقية، خاصة أن غالبية شعوب البلدان الإفريقية يتعدى لديها الوعي البيئي بطبيعة الأخطار التي تتعرض لها صحة الإنسان والبيئة ككثير لاستيراد النفايات السامة والخطرة للتخلص منها بطريقة غير سليمة بيئيا، ولا تملك البنية الأساسية التكنولوجية والقانونية للتحكم في النتائج المترتبة على ذلك- فقد أصدرت المنظمات الدولية العديد من القرارات التي تحظر وتجزم بمقتضاها عمليات تصدير النفايات الخطرة للدول النامية لفرض التخلص النهائي منها (٩) - كما تم - تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) - اعتماد اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، كأول اتفاقية جماعية وعالمية في هذا الشأن، والتي دخلت حيز التنفيذ في مارس ١٩٩٢ وبلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٦٩ دولة (١٠).

وتفيد التقارير أن أكثر من مائة وعشرين دولة قامت باستخدام حقها السيادي في إصدار تشريعات وطنية، تحظر بمقتضاها استيراد النفايات الخطرة لأي غرض - سواء أكان لفرض التخلص النهائي منها أم لفرض إعادة تدويرها - أو عبورها في المناطق الخاضعة لولايتها القضائية. جدير بالذكر أن دولة ساحل العاج تعتبر من أولى الدول الإفريقية التي استخدمت حقها السيادي في سن تشريعات وطنية تحظر بمقتضاها استيراد النفايات الخطرة والمخعة، حيث يحظر قانون ساحل العاج رقم ٨٨/٦٩ الصادر في ٧ يوليو ١٩٨٨ بشأن النفايات السامة والنوعية، بموجب المادة الأولى منه، بيع أو شراء أو استيراد أو نقل أو تخزين النفايات السامة والنوعية والمواد الضارة. ويعاقب كل من يخالف هذا الحظر بالسجن مدة لا تقل عن ١٥ سنة ولا تزيد على ٢٠ سنة، والغرامة التي لا تقل عن ١٠ مليون فرنك ولا تزيد على ٥٠٠ مليون فرنك (المادة الثانية) (١١). كما نصت المادة الرابعة (١) من اتفاقية بازل على التزام الدول الصناعية - الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - بحظر تصدير النفايات الخطرة، سواء أكان لفرض التخلص النهائي منها أم لإعادة تدويرها إلى الدول النامية.

كما تم في إطار المادة ١١ من اتفاقية بازل إبرام العديد من الاتفاقيات الإقليمية، التي تحظر تصدير النفايات المشعة والخطرة والنفايات الأخرى إلى إفريقيا، والتي من أهمها : اتفاقية لومي الرابعة بشأن التجارة والتنمية بين الاتحاد الاقتصادي الأوربي ومجموعة الدول الإفريقية ودول منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ، والتي تم توقيعها في مدينة لومي - توجو، بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٨٩، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر عام ١٩٩١.

ورغم أن اتفاقية لومي الرابعة لعام ١٩٨٩ معنية بصفة أساسية بمسألة التجارة والتنمية بين أطرافها، إلا أنها، بمقتضى أحكام المادة ٣٩ منها، تلزم دول الاتحاد الأوروبي بحظر تصدير النفايات الخطرة والنفايات المشعة إلى الدول الأطراف النامية، ويقصد بها دول منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ والدول الإفريقية (ACP) كما تلزم دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (ACP) بحظر استيراد النفايات إلى داخل أقاليمها من دول الجماعة الأوروبية ومن أي دولة أخرى. كما تلزم الدول الأطراف في الاتفاقية بسن أو إصدار التشريعات الوطنية واللوائح الإدارية اللازمة لتنفيذ التزاماتها في هذا الشأن. وبالفعل، تم تعديل تشريعات تسع وسبعين دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية، لكي تتواءم مع أحكام

الاتفاقية الخاصة بحظر الاتجار غير المشروع في النفايات المشعة.

وفي الإطار نفسه، تم إبرام اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا والتحكم في نقلها عبر الحدود وإدارتها داخل إفريقيا، في ٢٩ من يناير عام ١٩٩١، وبمقتضى التنفيذ في ٢٠ مارس عام ١٩٩٦ وتفرض اتفاقية باماكو لعام ١٩٩١ حظرا مطلقا على عمليات استيراد النفايات المشعة والمخعة إلى داخل القارة الإفريقية. ويعتبر هذا الاستيراد عملا غير قانوني وفعل إجرامي ولحماية البيئة البحرية، تجرم وتحظر اتفاقية باماكو عمليات إغراق النفايات المشعة والخطرة، سواء في البحار أو المياه الداخلية.

كما تم اعتماد بروتوكول أزميز بشأن منع تلوث البحر المتوسط الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، من مدينة أزميز، بتركيا، في الأول من أكتوبر عام ١٩٩٦، والذي يستهدف بصفة رئيسية حظر عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود من البلدان الصناعية المتقدمة إلى البلدان النامية، لفصل عدم إخضاع مواطني البلدان النامية إلى مخاطر وأضرار لا يسهل بأن تخضع لها مواطني البلدان المتقدمة. وأقرت أحكام بروتوكول أزميز - شأنها في ذلك شأن اتفاقية بازل وباماكو - بالحظر السيادي للدول الأطراف في حظر استيراد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى إلى داخل المناطق الخاضعة لولايتها القضائية. وحظرت على الدول الأطراف السماح بتصدير النفايات الخطرة إلى الدول التي استخدمت حقها السيادي في حظر دخول النفايات الخطرة إلى المناطق الخاضعة لولايتها القضائية.

ورغم كل هذه الجهود والتشريعات الدولية والوطنية، إلا أن إفريقيا مستمرة في تلقي النفايات بمختلف أشكالها حتى الآن فعلى سبيل المثال، قامت في أغسطس ٢٠٠٦ شركة هولندية بالتخلص من ٥٥٠ طنا من النفايات الخطرة في ساحل العاج بتكلفة تقل عن ٢٠ ألف دولار، في حين أن تكاليف التخلص منها في محرقة روتردام ٦٠٠ ألف دولار، مما أدى إلى وفاة سبعة أشخاص وإصابة عدة آلاف بأعراض التسمم.

كما تقوم الشركات التابعة لبعض الدول الصناعية - لاسيما التي تطبق مبدأ المسؤولية الممتدة للمنتج

"Extended Product Responsibility (EPR)"

بتصدير نفاياتها الإلكترونية والكهربائية بالمخالفة لكل القواعد القانونية الدولية والوطنية إلى جل الدول الإفريقية، ومنها جمهورية مصر العربية (١٢)، علما بأن النفايات الإلكترونية والكهربائية تصنف بأنها نفايات خطرة بموجب اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ واتفاقية باماكو لعام ١٩٩١. كما تصنف في مصر باعتبارها نفايات خطرة بموجب قرار وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية رقم ١٦٥ لسنة ٢٠٠٢ (١٣).

ونخلص مما تقدم إلى أن تصدير النفايات الخطرة إلى الدول الإفريقية، أو إلى الدول التي حظرت استيراد تلك النفايات إلى أراضيها أو عبورها عبرها، سواء أكان ذلك بموجب تشريعاتها الوطنية أم بمقتضى اتفاقيات دولية انضمت إليها، يعتبر انجارا غير مشروع، وفعلًا مجرما (١٤) يعرض مرتكبه للمسؤولية الجنائية والمدنية. وعلى الرغم من تجريم وحظر عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، ومنها الدول الإفريقية، إلا أنه مازال يتم استخدام أراضي القارة الإفريقية ومياهها كمواقع للتخلص من النفايات الخطرة بالمخالفة لقواعد القانون الدولي.

- ١ - أكدت هذا المعنى العديد من الوثائق الدولية، من أهمها حكم التحكيم الصادر من قضية مسبك تويل، وحكم محكمة العدل الدولية في قضية قناة كورفو، وألبدا رقم (٢١) من إعلان استكهولم بشأن البيئة البشرية لعام ١٩٧٢. لمزيد من التفاصيل، راجع د. خالد السيد الهادي محمد ص ١١٩ وما بعدها.
- ٢ - تواترت الممارسات الدولية على تجريم الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة ويعتبر اتجارا غير مشروع - عملا بالمادة (١٩) من اتفاقية بازل- أي انتقال عبر الحدود لنفايات خطرة أو غيرها من النفايات، لوز توجيه إخطار لكل الدول المعنية، أو دون موافقة الدول المعنية، أو بموافقة المتعبد من النفايات الخطرة أو غيرها من النفايات الأخرى، مما يتعارض مع هذه الاتفاقية ومع المبادئ العامة للقانون الدولي - ويعتبر استيراد النفايات الخطرة إلى داخل إفريقيا، لأي سبب، عملا غير مشروع وفعل مجرم، بمقتضى المادة ١/٢ من اتفاقية باماكو لعام ١٩٩١ كما يعتبر كذلك قيام الأطراف النامية باستيراد النفايات الخطرة والنفايات المشعة، عملا غير مشروع وفعل مجرم، عملا بالمادة ١:٥ من اتفاقية وايجاني لعام ١٩٩٥.
- وكان القرار الصادر عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية، بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٨٨ برقم ١١٥٢ بشأن إلغاء النفايات النووية والصناعية في إفريقيا، قد اعتبر أن دفن النفايات الصناعية والنوية في إفريقيا يعتبر جريمة ضد إفريقيا والشعوب الإفريقية. انظر - Organization of African Unity: Council of Ministers Resolution on Dumping of Unclear and Industrial Waste in Africa, [May 23, 1988], I.L.M. Vol.XXVIII, No2., March 1989, p.567.
- ٣ - نظرا للنقص العام في هيئات الرعاية الصحية في الدول النامية، ومنها بالطبع جل البلدان الإفريقية، نجد أن نحو ٧٠ إلى ٨٠ من إجمالي إنتاج الأدوية في الدول النامية، تقوم به شركات متعددة القوميات، وعادة ما تعطى تلك الشركات بيانات مشكوكا فيها عن خواص منتجاتها، دون أية معلومات عن الآثار الجانبية للصحة. انظر :
- ٤ - انظر : د. السيد أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية .. دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، بيروت ناشر، ١٩٩٤، ص ٧٢.
- ٥ - انظر : د. مصطفى كمال طلبة، إنقاذ كوكبنا .. التحديات والآمال، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢، ص ١٢٨.
- ٦ - د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، سلسلة دراسات قانون البيئة (٢)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٨.
- ٧ - لمزيد من التفاصيل عن وقائع قيام الدول المتقدمة بالتخلص من نفاياتها المشعة والخطرة في أقاليم الدول الإفريقية، راجع د. خالد السيد الهادي، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص ١٦٤ وراجع أيضا، مجدى نصيف، كارثة العصر .. الإنسان يدمر كوكبه، دار سعاد الصباح، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ١٣٥.
- ٨ - د. مصطفى كمال طلبة، إنقاذ كوكبنا .. التحديات والآمال، مركز دراسات الوحدة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بيروت، لبنان، ١٩٩٢، ص ١٣٧.
- ٩ - راجع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي من بينها: القرار ١٨٢/٢٤ لسنة ١٩٨٧، والقرار ٢١٢/٤٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن مسؤولية الدول عن حماية البيئة، ومنع الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات والنفايات السمية والخطرة، وتقرير لجنة القانون الدولي، الوثيقة (A/45/778)، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٥، الفقرة ٢٥، ص ٥١، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٢٠/١٩٨٨، وتقرير لجنة حقوق الإنسان، عن دورتها الستين، جنيف، ١٥ مارس - ٢٣ أبريل ٢٠٠٤، الوثيقة (E/2004/23 - E/CN.4/2004/127) ص ٦٨.
- ١٠ - تجدر الإشارة إلى أن الخبير المصري الدكتور مصطفى كمال طلبة -بصفته المدير التقني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة- تولى الإشراف على مجموعة عمل قامت بإعداد مسودة اتفاقية عالمية للتحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود. وفي الاجتماع الخامس لمجموعة العمل الذي عقد في مدينة بازل، بسويسرا في الفترة من ١٣ - ١٧ مارس عام ١٩٨٩، تم اعتماد المسودة النهائية للاتفاقية التي عرفت باسم اتفاقية بازل.
- ١١ - د. خالد السيد الهادي محمد، مرجع سابق، ص ٤١٨.
- ١٢ - لمزيد من التفاصيل عن حالات ووقائع قيام الدول الصناعية بتصدير نفاياتها الإلكترونية إلى الدول الإفريقية، راجع : - Jim Puckett and Others.: The Digital Dump, Exporting Re-use and Abuse to Africa, The Basel Action Network, media release version, 24 October, 2005.
- ١٣ - الجريدة الرسمية، العدد ٢٣٣، الصادر بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٠٢.
- ١٤ - راجع نص المادة (٣/٤) من اتفاقية بازل.

فرض وتوازن التعاون المائي

فرض التوازن

١٠

■ أيمن السيد عبد الوهاب

الصراعية التي تشهدها منطقة القرن الإفريقي والبحيرات العظمى عن ملف المياه، والتأكيد المصري على أهمية تجاوز تأثيرات الإرادة السلبية لغالبية دول الحوض لموضوع حصص المياه، إلى جانب طرح منهج توازن المصالح وعدم الإضرار بالغير كمنهج نقاوضى مصرى، والحفاظ على آلية التقاوض رغم تأثرها - إلى حد ما - بتشابكات وتداخلات العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية، وكذلك المورث التاريخى وما يحمله من حساسيات وتباينات فى الرؤى والسياسات والأهداف المتعلقة بملف التعاون المائى.

فمعادلة التكامل بين التنمية وتعزيز فرص الأمن والاستقرار وتزايد درجة الإلحاح فى ترابطهما كمحدد للوصول لاتفاقية نهائية تنظم التعاون المائى لدول الحوض، تظل أحد الدروس التي يجب تعلمها وتطبيقها هذه الأيام، لاسيما وأن خبرة دروس الماضى لم تكن كافية لتحقيق هدف التوصل لهذه الاتفاقية. فلا يزال الخلاف حول حصص المياه وتفسير مفهوم "الأمن المائى" معوقا أمام الوصول إلى القول الفصل فى تحقيق إنجاز حقيقى على مستوى التعاون الجماعى، والتوصل لأول مرة لاتفاقية مؤسسية وقانونية تنظم التعاون المائى لدول الحوض. وفى هذا السياق، سوف يركز التحليل التالى، على ثلاث نقاط رئيسية، أولاها ترتبط برصد التفاعلات والأنشطة التعاونية بين دول الحوض، سواء فى إطار مبادرة دول الحوض أو على المستوى الثنائى، باعتبارها مؤشرا لمساحة التقدم فى التعاون الجماعى، أما ثانياً هذه النقاط فتتعلق بدروس وواقع خبرة التعاون الإقليمى، وأخيرا محددات التفاعل الجماعى المستقبلى.

أولا- أطر وأشكال التعاون :

تميزت مبادرة دول الحوض عن غيرها من تجارب التعاون الإقليمى السابقة باستنادها إلى مجموعة من القواعد والأسس التي أفردتها خبرة التعاون المشترك، نذكر منها:

- إعطاء الأولوية لقاعدة المصالح المتبادلة وتعزيز أطر بناء الثقة، ليس على المستوى الحكومى فقط، ولكن على المستوى الشعبى

تبدو حالة النشاط الملحوظ فى هذه الآونة حول السياسات المائية، ومحاولة بلورة موقف تجاه قضايا المياه والتنمية فى منطقة حوض نهر النيل، محل تساؤل رئيسى حول إمكانية أن تشكل مسألة المياه مدخلا لتجاوز الخلافات الثنائية من جانب، وإطارا لتدعيم سبل التعاون الجماعى من جانب آخر، على الرغم من المفارقات التي تثيرها عملية المقارنة بين الإطار التعاونى الجماعى ونمط التفاعلات الثنائية بين بعض دول الحوض.

هذا التساؤل ربما لا يشكل طرحا جديدا أو محاولة للتوصل إلى نتيجة حاسمة، بقدر ما يسعى إلى رصد التفاعلات والمستجدات الجديدة الخاصة بالتعاون المائى بين دول حوض نهر النيل العشر، والوقوف على أبرز المستجدات التي تطرحها عملية التقاوض الدائرة بين دول الحوض فى إطار "مبادرة دول حوض النيل".

فجولات التقاوض التي شكل الجانب الفنى فيها الحيز الأكبر من المحادثات والنقاشات اكتسبت مساحات جديدة من الأفكار والمشروعات المستندة على قلب الأعتبارات الاقتصادية والتنمية المحددة لقيمة قطرة المياه، ومن هذه الأفكار تحديد علاقة مياه النهر بالبعد التنموى فى دولة من دول الحوض، من خلال رفع مستوى التعاون الفنى المشترك وتنويع أطره لمواجهة قضية الندرة وسوء توزيع المياه من جانب، وزيادة كفاءة استخدامات الموارد المائية من جانب ثان، والحفاظ على نوعية المياه من التلوث من جانب ثالث، وتجنب عمليات تسييس ملف المياه -بقدر أكبر مما كان فى الماضى- من جانب رابع، بالإضافة للتعامل مع المؤسسات الدولية كطرف استشارى ودافع لوسم السياسات المائية المدعمة بالبرامج الفنية والاقتصادية

فرضت هذه القضايا نفسها كأطر ومحددات لجولات التقاوض الدائرة، والتي شهدت الكثير من عمليات الجذب والشد للتوافق على رؤية مشتركة، يكون من شأنها أن تعظم أوجه الاستفادة والمصالح لكل دولة من دول الحوض، الأمر الذى فرض معه التعامل مع الكثير من الملفات التي لا ترتبط بملف المياه بشكل مباشر، وفى مقدمة هذه الملفات: عزل الخلافات السياسية حول العديد من القضايا

(٥) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

الاستناد إلى خطط واضحة لاستخدام وإدارة المياه، حتى يمكن تجنب النزاعات المتزايدة

- تجاوز مفهوم أحادية الوظيفة الفنية التي تسيطر على مفاهيم ودي دول الحوض العشر

- الحرص لاسيما من جانب مصر - على توفير فرص إيجاد نظام إقليمي للتنمية الشاملة أفريقيا في حوض نهر النيل

هذه المقومات، يضاف إليها عدم قدرة معظم دول الحوض على تنفيذ خططها ومشروعاتها الهادفة للاستفادة من مياه النهر، ارتباطت بعوامل أخرى يأتي في مقدمتها الصعوبات التمويلية، وعدم توافر الخبرات، فضلا عن غياب الاستقرار واشتغال العديد من الحروب والنزاعات. ومن ثم، كان التوصل إلى قناعة جماعية بأن عدم نجاح هذه الخطط والمشروعات لا يعنى أن هذه المشروعات أو الأفكار قد استبعدت أو أنها لم تعد صالحة، لكنه يعنى أن هناك حاجة لوجود مؤسسة إقليمية تستند للتوازن المصلحي، وحسن الجوار، وعدم التدخل كسبيل للتعاون والتنسيق، وهو ما يتجلى في بعض أطر التعاون الجماعي التالية:

- وضع الية مجتمعية وشعبية للتعريف بأهمية مبادرة "دول حوض نهر النيل"، وعقد اجتماعات وطنية بكل دولة من دول الحوض للتعريف بمدى تقدم المشروعات التي تطرحها المبادرة لصالح الشعوب وتبادل المعلومات بين البرلمانين والإعلاميين، على أن تضم هذه اللجان ممثلين عن الصحافة والبرلمان والمرأة والهيئات غير الحكومية والأهلية والجمعيات الوطنية.

- مشروعات تدريب الكوادر الفنية وخبراء دول الحوض، تشمل عملية تقييم أداء المصادر المائية وإدارتها ودراساتها من خلال نماذج رياضية تأخذ في الحسبان عدم الإضرار بأي من دول الحوض.

- البدء بمشروع الدراسات البيئية ومقره العاصمة السودانية الخرطوم لبحث حماية نوعية المياه العابرة للحدود، والأنشطة التي تؤثر عليها بين دول الحوض العشر.

- وضع الدراسات والشروط المرجعية لمشروع الربط الكهربائي بين مصر والسودان وإثيوبيا وتنمية المصادر المائية، بالإضافة إلى مشروعات لإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتآكل جوانب نهر النيل وآليات نقل الطمي وحركة الرواسب ومشروعات الطرق وفوائد المياه. وقد خصص البنك الدولي ١٤٠ مليون دولار لدراسات الجدوى الخاصة بهذه المشروعات في إطار مبادرة دول حوض النيل. كما تضم المشروعات المشتركة لدول حوض النيل الشرقي مشروعات لبناء القدرات وتبادل الخبرات والبحوث وتطوير الملاحة والتنقيب والإنذار المبكر بالفيضانات، مع استثمار الطاقة الكهرومائية وتوفير وتبادل مصادر الطاقة النظيفة.

أما على المستوى الثنائي، فيبدو التحرك المصري متوافقا مع درجات الاستجابة من جانب دول الحوض لتعزيز من أطر التعاون المشترك. فقد اتفقت مصر مع حكومة الجنوب في السودان على إعادة دراسة مشروع قناة جونجلي، مع وضع جدول زمني للدراسات يمتد إلى عام. كما سعت مصر لنقل خبراتها المتعددة وإمكانياتها للعديد من دول الحوض، ولإسبما فيما يتعلق بحفر الآبار وتحميل تكاليفها. فقد اتفق مع الجانب السوداني على حفر ما بين ٣٠ و ٤٠ بئرا بمنطقة دارفور، كما حظيت كينيا بحسين بنوا إضافية (وكانت مصر في وقت سابق قد أنعت حفر ١٠٠ بئرا)، كما تقوم إحدى الشركات المصرية بحفر ثلاثين بئرا في تنزانيا ومثلها

في أوغندا وبالإضافة إلى التعاون المصري مع دول حوض النيل في حفر الآبار وتأكيد منهاجية عدم الإضرار. والاستفادة من المصادر المائية المختلفة المتاحة لدول الحوض، حرصت مصر على أن يمتد هذا التعاون إلى أشكال أخرى في مشروعات تحتاج إليها دول الحوض وتحديدها، مثل التعاون مع أوغندا في إزالة الحشائش من بحيرة فيكتوريا والمجرى الملاحي (بتكلفة ٢٠ مليون دولار)، والتعاون مع إثيوبيا في بعض المشاريع، ومنها إنشاء مصنع لمواسير مياه الري وبناء السدود، ومع رواندا وبوروندي في مجال إدارة المياه، وأيضا التعاون مع الكونغو في مجال استغلال الطاقة المائية في توليد الكهرباء، وإنشاء مركز للبحوث المائية في تنزانيا.

المجالات المتعددة للتعاون المصري مع دول الحوض، تشير في أحد أبعادها الرئيسية إلى منهجية مصرية تقوم على التعاون مع دول الحوض للحفاظ على موارد النهر وتنميتها. كما أنها تتعلق في تعاونها لفتح مجالات جديدة للتعاون تستند إلى تقديم الخبرة المصرية وتعليم إمكانيات التعاون، بما يتوافق مع رؤية هذه الدول لاحتياجاتها. ولذا، حرصت على إقامة مشروعات مشتركة تهدف إلى تحسين وزيادة الإنتاجية الزراعية وتطوير الملاحة النهرية.

ثانيا- خبرة التعاون الإقليمي:

فرضت محاولات تحقيق إطار جماعي حاكم للتعاون بين دول الحوض نفسها على ملف التعاون المائي منذ الستينيات، ورغم قدم هذه المحاولات وتعددتها، إلا أنها ظلت حبيسة مستويين من القيود والصعوبات، أولهما: يرتبط بتباين رؤية دول الحوض لطبيعة التعاون وأولويات مجالاته، فضلا عن القيود الاقتصادية والفنية وغياب الاستقرار. أما ثاني هذه المستويات، فقد ارتبط بتفاعل البيئة السياسية لدول الحوض مع عمليات الاستقطاب الدولي التي شهدتها المنطقة، وانعكست بتأثيراتها السلبية على العديد من الملفات وأوجه التعاون المشتركة، وفي مقدمتها ملف المياه الذي اتسم بدرجة عالية من التسييس.

ولكن ظلت الحاجة للتعاون وتوافر الإرادة لدى العديد من دول الحوض، وفي مقدمتها مصر، بمثابة عوامل محفزة للمحافظة على الحد الأدنى من التعاون الفني المشترك، ودافعا لتطوير هذا التعاون على المستويين الجماعي أو الثنائي، كلما تعززت فرص الاستقرار وتراجعت عمليات تسييس ملف المياه. وتتجلى هذه النتائج في تطور أفكار ومشروع التعاون الجماعي.

ارتبطت البداية بمشروع الدراسات الهيدرولوجية في هضبة البحيرات العظمى عام ١٩٦١، حيث مثل هذا المشروع البداية الأولى لتجارب التعاون الجماعي المشترك. وقد تضمن المشروع تنفيذ عدد من المهام الرئيسية، من أهمها:

- إقامة محطات لجمع المعلومات.
- إنشاء سبع مناطق قياسية لجمع المياه.
- التصوير الجوي والمسح الأرضي لشواطئ البحيرات.
- كما تم الاتفاق على ضرورة إنشاء لجنة حوض النيل لوضع موازنة للمشروع، والإشراف على تنفيذه. ولكن اصطدم المشروع بعدم توافر الرغبة السياسية لدول الحوض، وبالتالي غياب القرار السياسي الداعم لفكرة التعاون الجماعي.
- ومع بداية الثمانينيات، أخذ التحرك المصري شكلا أكثر جدية نحو السعي لإقامة تعاون بين كافة دول حوض النيل، من خلال تجمع "الأنديجو" الذي هدف إلى إيجاد تجمع إقليمي يستند إلى

فى دول الحوض، بالإضافة إلى اللجنة الاستشارية لصيد والسكرتارية الدائمة التى اتخذت من مدينة عنتيمى الوعبيط لها. فضلا عن قناة الحوار الدولى الداعمة لتعدد ومشاركة المانحين الدوليين فى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من مشروعات. تم رصد نحو ٤٠٠ مليون دولار لتمويل الدراسات العلمية بمشروعات المبادرة، منها ١٤٠ مليون دولار لتمويل دراسات المشروعات المشتركة وتقوم المبادرة على شقين، الأول وهو توفير الخاص بالرؤية المشتركة ويتضمن ١ مشروعات، والثانى مشروع للتنسيق بين المشروعات السبعة وتتكلف تلك المشروعات نحو ١١٠ مليون دولار وتسعى مبادرة دول حوض النيل إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوصول إلى تنمية مستدامة فى المجال السوسيو-اجتماعي من خلال الاستغلال المتساوى للإمكانيات المشتركة التى يوفرها حوض نهر النيل.
- تنمية المصادر المائية لنهر النيل بصورة مستدامة لضمان الأمن والسلام لجميع شعوب دول حوض النيل
- العمل على فاعلية نظم إدارة المياه بين دول حوض النيل والاستخدام الأمثل للموارد المائية
- العمل على اليات التعاون المشترك بين دول حوض النيل
- العمل على استئصال الفقر والتنمية الاقتصادية بين دول حوض النيل.

• التأكد من فاعلية نتائج برنامج التعاون بين الدول، وانتقالها من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ.

كذلك، تم الاتفاق على عدد من المبادئ العامة الحاكمة للعلاقات المائية بين دول الحوض، تتمثل أهمها فى أن المياه حق لكل دول حوض النيل، ولا يجوز إقامة أى مشروع يضر بمصالح الدول الأخرى، إلى جانب عدم اقتصر حق الاستفادة من أى مشروع على دولة واحدة فقط.

والحقيقة البارزة فى هذا الإطار هى أن التدخل المائى لم يعد هو الإطار والمحدد الرئيسى الحاكم لفاعلية التفاعلات المصرية الجماعية تجاه دول الحوض. وقد تجلّى ذلك بوضوح فى العديد من جولات المفاوضات. ورغم أنها لم تسفر حتى الآن عن التوصل إلى اتفاقية نهائية للتعاون، إلا أنها تشير إلى جملة من النتائج، يمكن رصد غالبيتها فى التالي:

- تأكيد أهمية مواصلة المفاوضات حول القضايا الخلافية، لاسيما تلك المتعلقة بتنظيم الاستخدامات المختلفة لمياه النهر، والتى حالت دون إيجاد تجمع اقتصادى مشابه لما تشهده التجمعات الإقليمية الفرعية الأخرى للانهار فى إفريقيا، بالإضافة إلى عدم وجود أى تجمع أو إطار للتعاون المؤسسى الجماعى
- تفهم الرقوى المصرية المتعلقة بحصتها وإزالة العديد من المعتقدات والمفاهيم الخاطئة حول السياسة المائية المصرية.
- طرح جملة من الأفكار الدافعة للمشروع فى تنفيذ بعض المشروعات المائية، لتسير بشكل متواز مع عملية إعداد دراسات الجدوى كما تقرها "مبادرة دول حوض النيل". وفى هذا الإطار، إلحاقه بالبنك الإفرقى.
- التركيز على أهمية تبادل الخبرات والكوادر فيما بين دول الحوض، مع تأكيد الدور المصرى فى هذا الصدد من خلال تقديم

توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية كمدخل لتنمية إيرادات وتنفيذ النهر. وقد جاءت البداية بالتحديد فى عام ١٩٨٢ مع عقد المؤتمر الأول بالخرطوم بعضوية مصر والسودان وزانير (الكونغرس الديمقراطية) وإفريقيا الوسطى، وهى من غير دول الحوض وأخذت الفكرة فى التطور والتوسع بانضمام تنزانيا كمضوء كامل، وكل من رواندا وبوروندى وكينيا وإثيوبيا كمراقبين، وقد تبلورت أهداف تجمع الأنديجو فى أعمال المؤتمر الخامس بالقاهرة والمنعقد فى عام ١٩٨٧ فى:

- دعم وتنويع العلاقات الثنائية بين دول التجمع فى المجالات السياسية والاقتصادية.

- دعم التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء، والتنسيق فى المواقف السياسية تجاه القضايا المشتركة والعامة.

ورغم علم وجود نص صريح بشأن التعاون المائى، إلا أن التجمع شكل محاولة مصرية لتطوير مداخل التعاون المائى الجماعى عبر التكامل الاقتصادى والتنسيق السياسى ولكنه اصطدم بالعديد من العقبات، التى يمكن إجمالها فى التالي:

- عدم القدرة على توفير الدعم اللازم لتنسيق مشروعات التكامل الاقتصادى.

- رؤية عدد من دول الحوض (خاصة إثيوبيا والسودان) للتجمع على أنه محفل غير رسمى، وبالتالي ضرورة استبعاد القضايا السياسية وملف المياه من أجندة المناقشات.

- غموض الإطار القانونى المنظم للتجمع.

لذلك، يعد فشل تجمع "الأنديجو" تذكيرا على تطلب الاعتبارات السياسية على الضرورات التنموية الاقتصادية. ولكن لم يحل ذلك الفشل دون استمرار الحوض المصرى على العودة إلى نمط التفاعل والتعاون الفنى القائم على تبادل المعلومات والخبرات كما توضحه وثيقة "التكامل" التى وقعت فى ديسمبر عام ١٩٩٢ بين ست دول هى: مصر والكونغو الديمقراطية والسودان وأوغندا وتنزانيا ورواندا، بينما ظلت باقى دول الحوض الأخرى كأعضاء مراقبين.

وقد تضمنت الوثيقة إنشاء مجلس وزارى يتكون من وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل، يجتمع سنويا لاعتماد الميزانية وخطة العمل. كما اعتمدت خطة عمل "التكامل" ٢١ مشروعا بلغت تكلفتها ١٠٠ مليون دولار، ركزت معظمها على تطوير البنية الاقتصادية لدول الحوض وإدارة مواردها الاقتصادية بشكل أمثل. ولكن اقتصر المشروع على الجانب الفنى حال دون الوصول إلى إطار إقليمي وقانونى لنهر النيل، لتنتهى مرحلة أخرى من التعاون فى عام ١٩٩٨، ولتبدأ مرحلة جديدة من الجهود المصرية لتأسيس آلية جديدة للتعاون الجماعى، تأخذ فى الاعتبار دور المانحين الدوليين فى ترتيب وتنظيم مجالات ونتائج هذا التعاون المائى، سواء على مستوى حوض النيل بشكل عام، أو على مستوى الأحواض الفرعية بشكل خاص.

من هنا، أقرت "مبادرة دول حوض النيل" كنتاج لتلك المباحثات التى عقدت بسويسرا منذ عام ١٩٩٧ تحت رعاية عدد من المؤسسات الدولية المانحة، لتمثل بدورها مرحلة جديدة من مراحل التعاون الجماعى المشترك.

وقد عقدت تلك الاجتماعات بدعم ورعاية البنك الدولى وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، إلى جانب وكالة التنمية الكندية. وتقوم المبادرة على هيكل مؤسسى يتكون من مجلس وزراء الموارد المائية

المنبع بخفة الكثافة السكانية وقلة المشروعات الاقتصادية، وتتوافر فيها مصادر أخرى للمياه. وبالتالي، يبقى الرهان على توافر الإرادة السياسية لدول الحوض جميعها واتخاذ القرار لحسم القضايا الخلافية المتعلقة، والانتهاء من صياغة مشروع الإطار المؤسسي والقانوني لمياه النيل ووضعه في صورته النهائية.

والحقيقة أن المؤشرات الحالية المرتبطة بأجواء المفاوضات تعزز من فرص هذا الرهان، استناداً إلى مقومين أساسيين، أولهما يتعلق بما تقدمه مبادرة دول الحوض من مقومات للتعاون والمصالح المشتركة من خلال عدد من المشروعات التي تقدر تكلفتها بنحو ٢٠٠ مليار دولار، ويستغرق تنفيذها ما بين ٢٠ و ٣٠ عاماً، وتشتمل على إنشاء سدود وخطوط كهرباء وعدد من المشروعات المهمة، مثل تطوير الإدارة المبكرة للفيضانات والجفاف وأعمال الوقاية، مثل مشروعات مكافحة التصحر والجفاف والمساواة لتوليد الطاقة الكهربائية في مواضع الخزانات المختلفة في إثيوبيا، فضلاً عن تعزيز التعاون بين المجتمع المدني والقطاع الخاص في دول الحوض.

أما المقوم الثاني، فيرتبط بطبيعة الحوض، فبالإضافة كونها ساعدت في ربط مجموعة من الدول معاً، فإنها أيضاً أوجدت تقسيماً بين قطاعاته يضمن تعميق أطر التعاون بقدر أكبر من أطر الصراع والتنافس. فباستثناء مصر والسودان - بدرجة أقل - لا تعتمد أي دولة من الدول الأخرى على مياه النهر كأساس للحياة، وإن كانت ميزة توليد الكهرباء هي الشكل الأمثل لكثافة الأمطار التي تقل كلما اتجهنا شمالاً. ويعني ذلك أن خطة تقسيم العمل الجغرافي خير مترجم لهذا التقسيم، فالطر والزراعة للعصب، والرعى والكهرباء للمناصب.

هذا التقسيم - رغم تباين التقديرات حوله والتي تصل إلى حد الخلاف، خاصة مع تنامي مطالب من نوعية نقل المياه من حوض إلى آخر أقل وفرة، كما هو الحال في إثيوبيا، وفي المطالب المتزايدة بالانتقال إلى الزراعة الروية بدلاً من الزراعة المطرية من قبل العديد من دول أعالي النهر - يقدم الإجابة على عدم نجاح دول الحوض في إيجاد تجمع اقتصادي، مثل التجمعات الإقليمية الفرعية الأخرى للاتحاد في إفريقيا، بالإضافة إلى عدم وجود أي تجمع أو إطار للتعاون المؤسسي الجماعي حتى الآن.

فباستثناء المبادرة الأخيرة "مبادرة حوض النيل"، فقد ظلت كافة الأطر والتنظيمات والاتفاقيات التعاونية مدفوعة بتطورات محلية أو بجهود فردية، خاصة من جانب مصر، بقدر أكبر من كونها وليدة توافر إرادة جماعية لإنشاء هيئة عامة أو سلطة عامة لتنظيم وتنمية مياه النيل، وهو ما يتجلى في تطور مراحل التعاون الجماعي والثنائي بين دول حوض النيل. فنجد مثلاً غياب أي اتفاق مائي جماعي بين دول الحوض باستثناء الاتفاق المصري - السوداني عام ١٩٥٩.

وهكذا، يبدو أن اتساع أفاق التعاون بين دول حوض النيل على المستوى الجماعي كان نتيجة تنامي الشعور بأهمية الاستفادة الكاملة والجماعية من نهر النيل، وارتباط هذا الشعور بمتطلبات التنمية، وانعكاس ذلك في أجندة الأولويات الوطنية والإقليمية لدول حوض نهر النيل، هذه النتيجة أو المحصلة تلقى بالكثير من المسؤوليات الجماعية على أهمية استثمار الجهد التفاوضي، وما تحقق حتى الآن من نتائج في تطوير آلية للتعاون الجماعي، وتضع كافة دول الحوض أمام محك كبير يتعلق بإمكانية الوصول إلى اتفاقية نهائية ومؤسسة إقليمية، تستند إلى التوازن المصلحي كسبيل للتعاون والتفسيق بين دول الحوض.

الخبرات الفنية اللازمة من تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في مجال الري والموارد المائية لدول الحوض.

- تبني مصر لخطاب يقوم على دعم النهج التعاوني الجماعي والدفع نحو إيجاد تنظيم قانوني ومؤسسي للمبادرة، وذلك من خلال تأكيد مجموعة من الثوابت، منها: إعادة النظر في حصص مياه النيل شريطة ألا يؤثر ذلك على حصة مصر الحالية (٥٥,٥ مليار م^٣) من ناحية، وعدم إنكار حق باقي دول حوض النيل في مياه النهر من ناحية أخرى. بالإضافة إلى الاستناد إلى القواعد والأعراف الدولية في تسوية الخلافات المتعلقة بإعادة توزيع حصص مياه نهر النيل بما يضمن العدالة في التوزيع.

هذه النتائج التي أفرزتها جولات التفاوض، تعكس بدرجة ما مجموعة من المعاني والدلائل الخاصة بطبيعة ومستقبل التعاون الإقليمي، لاسيما تلك المرتبطة بطبيعة التفاعلات الدولية والإقليمية، وما أفرزته من تغيير لكثير من المعادلات القديمة التي حكمت موازين القوى والوزن النسبي لدول الحوض.

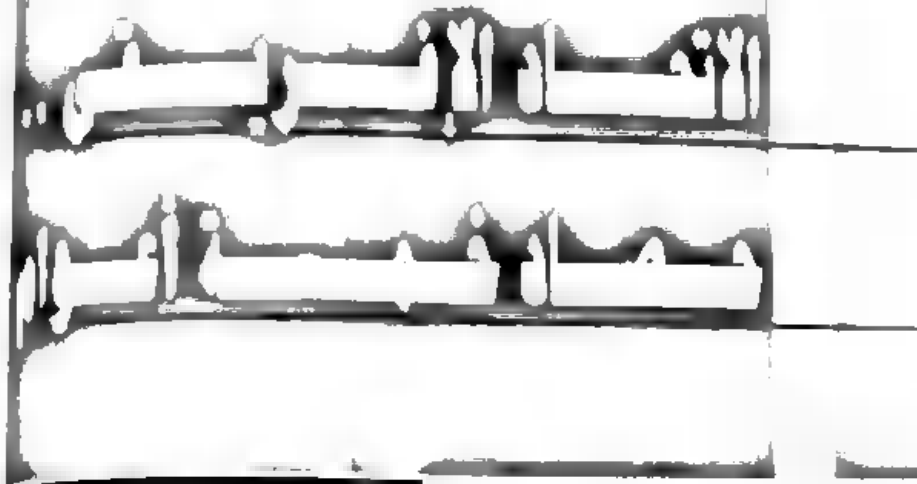
ثالثاً- مقومات التفاعل المستقبلي :

هناك تغيير في طبيعة وموقع قضية المياه في العلاقات البيئية لدول الحوض، خاصة تجاه مصر، هذه النتيجة تعكسها بوضوح حدود التطور في العلاقة بين دول الحوض، فلم تعد كما كانت في الماضي، عندما كانت تثار مسألة المياه والخلاف على الحصص في فترات التوتر من جانب السودان وإثيوبيا. فمسار التفاعلات الراهنة يشير إلى أن قضية المياه أصبحت تمثل أولوية تنموية لدى دول الحوض تطرح على مائدة التفاوض بشكل دائم، ولم يعد طرحها مرتين بتوتر في العلاقات أو سبباً للضغط على مصر، وإن كان ذلك لا ينفي استمرار تأثير العوامل السياسية، سواء الداخلية أو تلك المرتبطة بتطورات الأوضاع في منطقة الحوض، وتدخل القوى الخارجية، التي تلقى بظلالها السلبية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن هذه الظلال، ما أشارت إليه بعض التقارير الدولية في هذا التوقيت - حيث تدور المفاوضات بين دول الحوض - من كون جهود مصر في تخزين مياه النيل في بحيرة ناصر قد أدت إلى خسارة كبيرة في المياه بسبب التبخر، وبالتالي، وبالقائه من الضروري أن يكون التخزين خارج الحدود المصرية، وأن مصر هي المستخدم والمستفيد الرئيسي لمياه النيل.

كما يمكن الإشارة إلى تطلعات ورؤى بعض دول الحوض للعرب دور أكبر في المحيط الإقليمي، خاصة مع تزايد الشعور بإمكانية الاعتماد على الخارج في الحصول على الدعم السياسي والمالي لتنفيذ مشروعاتها التنموية بغض النظر عن الحقوق التاريخية المكتسبة لبعض دول الحوض.

هذا التغيير الذي تبرزه بعض ملامح الصورة الآن، وإن كان بشكل غير معلن أو رسمي، يبدو متغيراً خطيراً يجب أخذه في الحسبان والتعامل معه من زاوية تشجيع حدود القدرة على ربط دول الحوض ومجتمعاتها بأنساق من المصالح كسبيل لتقليص قدرة القيادة السياسية ورغباتها في هذه الدول في انتهاج سياسات متعارضة مع تلك للمصالح.

في المقابل، يمكن النظر لهذه النتيجة كمستجدات ومحددات لتفاعل العلاقات في منطقة الحوض، ولكنها في الوقت نفسه لم تغير من الصيغة التعاقدية بين دول الحوض، لاسيما أن توزيع واستغلال مياه النهر يبدو فريداً، حيث إن البلدان الأكثر حاجة واستخداماً للمياه تقل فيها الموارد الأخرى، وتقع أسفل النهر، بينما تتميز دول



١١

■ يعسبي غسك

وحيث إن وحدة القارة هي الهدف الاستراتيجي للاتحاد، فإن كان لزاما وضع خطة عمل استراتيجية تتضمن الأهداف واساليب تنفيذها، والأليات التي ستقوم على التنفيذ، وهو ما انعكس على الخطوط العامة، وما افترج تحتها من تفاصيل، في خطة رئيس مفوضية الاتحاد، ألفا عمر كوناري، التي تحمل اسم "من الرؤية إلى العمل" والتي أقرتها قمة أديس أبابا بأثيوبيا في صيف عام ٢٠٠٤.

ولعل من المفيد التذكير بأهم ملامح هذه الخطة بالغلة الأهمية، وذلك حتى نعرف أين تقف القارة الإفريقية من تحقيق أهداف هذه الخطة بعد ثلاثة أعوام من إقرارها.

في المقدمة التمهيدية، نجد أنه تم تأكيد أن القارة تقف في مفترق طرق تاريخي، خاصة تحديد عام ٢٠٠٧ موعدا أساسيا لتحقيق ما سعى بالتحرك العملي الاستراتيجي نحو تفعيل أجهزة الاتحاد، بالإضافة إلى تحديد عام ٢٠٢٥ موعدا للدخول في مرحلة إفريقيا موحدة، متكاملة، يسودها العدل والسلام والاعتماد المتبادل. وفي هذا الإطار، حددت خطة العمل عددا من التحديات التي تواجه تكامل القارة، والتي جاء من بينها التالي:

- ضعف التكامل في الموارد، وهو ما يتطلب تطوير بنية أساسية، مثل الطرق والسكك الحديدية ووسائل الاتصال، وتخفيف إجراءات الانتقال عبر القارة، بالإضافة إلى مضاعفة تبادل المعرفة من خلال التعاون بين الجامعات ومراكز البحث، والتي يؤدي غيابها ونقصها إلى صعوبة التواصل بين الشعوب، سواء على صعيد الأفكار أو التجارة.

- ضعف الإمكانيات البشرية والمادية لمفوضية الاتحاد، والتي

لا شك في أن أحد أهم ما ميز الاتحاد الإفريقي، خلال أول خمس سنوات من عمره، هو تركيزه على تحقيق هدف استراتيجي، وذلك من خلال تحقيق أهداف دون الاستراتيجية

فمطلما كان الهدف الاستراتيجي لمنظمة الوحدة الإفريقية هو إتمام تحرير القارة من الاستعمار، وهو الأمر الذي تحقق بسقوط النظام العنصري السابق في جنوب إفريقيا في عام ١٩٩٤، فإن الهدف الاستراتيجي للاتحاد الإفريقي يتمثل في تحقيق التكامل القاري، تمهيدا للوصول إلى الوحدة بحلول عام ٢٠٢٥.

وحيث إن الهدف الاستراتيجي الجديد يستلزم اليات مستحدثة تناسب طبيعة المرحلة والهدف ذاته، فقد باهر الاتحاد الإفريقي بإنشاء الأجهزة اللازمة للانطلاق على طريق تحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن بين تلك الأجهزة: المجلس الرئاسي (القمة) وهو أعلى جهاز في الاتحاد، المفوضية (الرئيس + نائب الرئيس + ٨ مفوضين مساعدين كل في مجاله)، لجنة الممثلين الدائمين، مجلس السلم والأمن، برلمان عموم إفريقيا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لجنة الحكماء للمراجعة، محكمة العدل الإفريقية (تحت التأسيس والتصديق)، البنك المركزي الإفريقي، صندوق النقد الإفريقي (تحت التأسيس)، بنك الاستثمار الإفريقي (تحت التأسيس)، برنامج مبادرة استراتيجية للشراكة (النيباد) الذي يعد بمثابة الفراع الاقتصادية للاتحاد الإفريقي، والذي كانت مصر ضمن الدول الإفريقية الخمس الرئيسية التي أرست دعائمه، والذي تتولى مصر واحدا من أهم ملفاته، ألا وهو ملف فتح الأسواق الخارجية للمنتجات الزراعية الإفريقية.

(*) صحفي بالأهرام ومراسله السابق في الجنوب الإفريقي.

تعد المحرك الرئيسي له في سبيل تحقيق التكامل القارى

- تعدد التجمعات الاقتصادية تحت الإقليمية. والتي من بين طبيعتها - طبقا لما ورد في الخطة- صعوبة التوفيق بين أهداف هذه التجمعات. والأهداف القارية في كثير من الأحيان. وبالتالي صعوبة التخطيط طويل المدى على المستوى القارى. ناهيك عن التنافس الذى يضعف السعى من أجل أهداف مشتركة اعم.

- في الوقت ذاته. فإنه طبقا للخطة. فإن التنافس فيما بين التجمعات الاقتصادية تحت الإقليمية يؤدي -في كثير من الأحيان- إلى تناقضات تؤدي بدورها إلى ما يسمى بظاهرة 'إجهاد المانحين الدوليين'

- أيضا. فإن الأجهزة الإدارية والفنية لهذه التجمعات تؤدي إلى مزيد من الأعباء المالية على الدول الأعضاء.

وبناء على هذه التحليلات التى تواجه تحقيق التكامل بين الدول الإفريقية. اقترحت الخطة منهجا تدرجيا يمر بثلاثة أماند تبدأ بالمدى القصير. الذى امتد حتى العام الحالى ٢٠٠٧. واستهدف دعم المؤسسات التى تتجه بالاتحاد نحو التكامل. بما يعنيه ذلك من تقوية مفوضية الاتحاد. وبقية أجهزته. وذلك قبل أن يتحول العمل إلى المدى المتوسط. الذى يمتد من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٥. مستهدفا الدفع بالتعاون الإقليمى. وإزالة كافة عوائق التكامل. وذلك قبل أن ينتهى بالمدى البعيد فى عام ٢٠٢٥. الذى يصل بالقارة إلى مرحلة الاندماج.

ولتحقيق الهدف الرئيسى المتمثل فى التكامل والوحدة. فإن الخطة تضع عددا من الأهداف المرحلية. ومن بينها:

أولا- دمج برنامج النيباد (الذراع الاقتصادية للاتحاد) مع مفوضية الاتحاد تدرجيا. وبرنامج النيباد هذا. يوفر إطارا للتعاون. والتنسيق. والتنفيذ لمشروعات تنمية اجتماعية واقتصادية عبر القارة. بالإضافة لكونه محفلا للحوار فى هذا الصدد بين دول القارة وشركائها الدوليين.

ثانيا- سرعة استكمال الـ ١٨ جهازا التى تكون الاتحاد. وتفعيلها.

وبعد استعراض العديد من البرامج المرتبة حسب أولوياتها. للوصول بالتعاون والتكامل الإفريقى إلى مرحلة متقدمة تمهد لقيام ما يمكن أن يكون اتحادا كونفيدراليا. يختم الاتحاد خطته الاستراتيجية. بتحديد مرحلتين يتم خلالهما التنفيذ. وهاتان المرحلتان هما:

المرحلة الأولى: سبتمبر ٢٠٠٤ - مايو ٢٠٠٥. حيث من المفترض أنه تم إعطاء الأولوية للإصلاحات الخاصة بالمفوضية. والأجهزة المعنية. بتوفير الموارد البشرية والتكنولوجية الضرورية لها. باعتبار أن ذلك يعد متطلبا مسبقا لإنجاح الخطة.

المرحلة الثانية: يونيو ٢٠٠٥ - مايو ٢٠٠٧. والتى تنتقل فيها المفوضية لتنفيذ بنود الخطة.

المرحلة الثالثة: الانطلاق نحو تحقيق التكامل بشكل أقرب إلى

كيان كونفيدرالى. يضم كيانات سياسية مستقلة ذات سيادة.

ونأتى إلى تقويم الخطة. باعتبار أنها ترسم ملامح مستقبل كل من الاتحاد الإفريقى والقارة بأسرها. ذلك التقويم الذى نخرج منه بعدد من الملاحظات. ومن بينها:

(١) إن خطة العمل الاستراتيجية تم إقرارها لتكون بمثابة جدول أعمال من ناحية. وجدولا زمنيا من ناحية أخرى للوصول بإفريقيا إلى مرحلة التكامل. أيضا. فإن الموضوعية تحتم الاعتراف بواقعية الخطة فى معظم تفاصيلها وتقديرات تكلفتها.

(٢) إنه بالرغم من الواقعية التى تحلى بها الاتحاد فى تقدير تكلفة تحقيق الوحدة. كهدف استراتيجى. إلا أننا نعتقد بأن الواقعية قد جافته فى إمكانية تدبير هذه التكلفة التى بدأت بتقدير بلغ ١,٧ مليار دولار كل ثلاث سنوات. وذلك قبل أن يتم تخفيضها إلى ٦٠٠ مليون. أى أن التكلفة المقدرة - حتى تتحقق الوحدة فى عام ٢٠٢٥ - تتجاوز الـ ٢٠ مليار دولار. وإن كان من المؤكد أن التكلفة سترتفع إلى الضعف بالنظر إلى التقدير الأساسى قبل التخفيض.

فإذا ما علمنا حجم الجدل الذى يثور داخل كل قمة بشأن قضية زيادة ميزانية الاتحاد الإفريقى. التى تجاوزت بالكاد حاجز الـ ٥٠ مليون دولار. فسوف ندرك استحالة أن تقوم الدول الأعضاء بتدبير هذه التكلفة.

(٣) وإذا كان الأمر كذلك. فإنه يكون من المنطقى أن تكون مساهمة الشركاء الدوليين للاتحاد الإفريقى خيارا حتميا. سواء تمثل هؤلاء الشركاء. فى تجمعات إقليمية مثل الاتحاد الأوروبى. أو منظمات مالية دولية مثل البنك الدولى. إلا أن التوجه إلى الجهات الدولية المانحة. ليس بالسهولة التى قد يتصورها البعض. فالتجارب الإفريقية. والتى من بينها قمع الدول الصناعية الثماني الكبرى المتعاقبة. والتى كان آخرها قمة ألمانيا. أكدت أنه لم يعد من السهل الحصول. حتى. على وعود بمثل هذه المبالغ الضخمة من الجهات الدولية المانحة. وإذا تم استخلاص الوعود. فإنه من الصعب الالتزام بها.

(٤) إنه فى ضوء الرفض المؤكد من جانب قمة الدول الصناعية الثماني لإحداث طفرة تضاعف من حجم المساعدات المقدمة لقارة إفريقيا. فإنه يجب على واضعى خطة العمل الاستراتيجية للاتحاد الإفريقى. إما أن يعيدوا النظر فى آليات تمويل خطة عملهم الاستراتيجية. أو أن يعيدوا النظر فى مراحل تنفيذها. وإذا كان الشئ بالشئ يذكر. فإن الشئ بالشئ يعرف. ومن هذا المنطلق. فإنه ولإدراك مدى صعوبة تمويل تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للاتحاد الإفريقى. فإنه يجب أن نذكر ببعض من البنود الرئيسية لخطة طرحها منذ عامين رئيس الوزراء البريطانى الراحل عن منصبه هذه الأيام تونى بليير. والتى رفضتها الدول الصناعية الثماني الكبرى فى قمة جلين إيجلز باسكتلندا التى عقدت فى يونيو عام ٢٠٠٥ وذلك على سبيل المثال. حيث إن تلك الخطة عكست تفكيراً استراتيجيا غير مسبوق. ولا نعتقد أنه سيكون ملحوقا. خاصة فى جانبها المتعلق بالمساعدات المالية للقارة.

فقد تمثلت أهم مكونات خطة بلير التي تضمنت ١٢ مقترحا، في التالي:

أولا- مضاعفة حجم المساعدات لإفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ إلى ٥٠ مليار دولار سنويا.

ثانيا- رفع حجم المساعدات السنوية إلى ٧٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٥ إذا ما ثبت أن تلك المساعدات لم تتسرب إلى حسابات القادة والمستولين الأفارقة في البنوك السويسرية.

ثالثا- الإنهاء الفوري من جانب الدول الغنية لدعمها الزراعي لحاصلاتها من القطن والسكر. تمهيدا لإنهاء كامل لجميع أنواع الدعم للمنتجات الزراعية للدول الغنية بحلول عام ٢٠١٠.

رابعا- خفض جميع التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الإفريقية بحلول عام ٢٠١٥. على أن يكون على الدول الإفريقية أن ترد على ذلك بنفس الإجراءات التحريرية تجاه الدول الغنية.

خامسا- تفعيل الفوري لخطة عمل إفريقيا التي وافقت عليها قمة الثماني في عام ٢٠٠٢، التي عقدت في كاناسيس بكندا، والتي لم يتم تفعيلها بشكل جاد.

سادسا- وضع خطة عمل واضحة ومحددة لدعم برنامج النيباد.

نقول: إنه بناء على الرفض الغربي لتلك المبادرة غير المسبوقة، والتي نشك في إمكان طرحها مرة أخرى في المستقبل - رغم أن صاحبها بريطانيا إحدى الدول الرئيسية في تحالف الدول الصناعية الكبرى الثماني- فإنه يمكن القول إن واضعي خطة العمل الاستراتيجية الإفريقية كانوا إما مفرطين في التفاؤل، أو كانوا يسعون إلى إكساب الاتحاد الإفريقي صفة 'محتل كلامي' فقط.

وبناء على ما تقدم، فإنه يكون من المطلوب من مفوضية الاتحاد، بالتعاون مع بقية أجهزته، وعلى رأسها المجلس الرئاسي مراجعة قضايا، والإجابة على تساؤلات مهمة، ومن بينها:

- ما تم إنجازه في المرحلة الأولى قصيرة الأمد في الخطة التي من المفترض أنها انتهت في شهر مايو من عام ٢٠٠٧.

- مراجعة شاملة ليس لأهداف خطة العمل الاستراتيجية - حيث إنه لا خلاف على معظم هذه الأهداف- وإنما مراجعة مسألة تدبير تمويلها بشكل أكثر واقعية.

- مراجعة مدى واقعية الإطار الزمني الموضوع لتحقيق الوحدة الإفريقية بحلول عام ٢٠٢٥. ولعلنا هنا نكون بحاجة للتوقف أمام حدث ذي دلالة لم يلتفت إليه الكثيرون في قارة إفريقيا، وإن كان الحدث وقع في أوروبا. ففي شهر يونيو عام ٢٠٠٥، رفض الشعبان الفرنسي والهولندي في استفتاءين منفصلين الدستور الأوروبي الموحد، مما حدا ببريطانيا إلى تأجيل إجراء الاستفتاء نفسه إلى أجل غير مسمى. وبالرغم من أن المشهد الأوروبي المذكور يبدو وكأنه لا علاقة له بما يجري في قارة إفريقيا، إلا أن المتأمل فيه سيجد دلالة واضحة.

فهذا النموذج الأوروبي نضج زمنيا، وسياسيا، واقتصاديا إلا أنه عندما جاء الأمر إلى خطوة التخلي عن جانب مهم من سيادة الدولة، تراجعت بعض شعوب القارة الأوروبية -على الأقل بشكل مؤقت- عن خطوة لا غنى عنها لإتمام الوحدة.

والمقاربة بهذا الشكل موحية ويجب أن تكون ملهمة بدروسها للتجربة الإفريقية التي مازالت تتفاعل في المختبر السياسي. فبالرغم من الامكانيات الهائلة المتاحة لأوروبا من ناحية، وصغر العزم على الوحدة من ناحية أخرى، إلا أن إرادة اتخاذ القرار تراجعت إزاء خطوة مهمة على طريق التوحيد، فما بالك بدول إفريقية تقتصر للإمكانات، بالإضافة لعدم تجانس أنظمتها السياسية من ناحية سيادة الديمقراطية بالدرجة نفسها في دولها. إل ٢٠٠٢ فإذا ما أضفنا إلى ما تقدم أن تحقيق النهضة التنموية التكاملية على المستوى القاري، تلك التي تتطلع لها إفريقيا، نعتقد بشكل كبير على إحداث طفرة في مساعدات الدول الغربية الغنية، وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وإذا ما وضع كل ذلك، بجانب حقيقة تقصير دول القارة في إثبات الجدية في تحقيق الحكم الرشيد على الأصعدة السياسية والاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان، وهو الشرط الذي وضعت مجموعة الدول الصناعية الثماني لمضاعفة المساعدات لقارة إفريقيا، - فإننا يمكننا أن ندرك عظم التحديات التي تطرحها إفريقيا على نفسها.

- إلى متى سيظل برنامج النيباد -الذراع الاقتصادية للاتحاد الإفريقي- والذي يعد هو الوسيط المقترض أنه المنوط به تحقيق النهضة التنموية التكاملية على المستوى القاري في إفريقيا، تمهيدا للوحدة - نقول إلى متى سيظل هذا البرنامج حبيس أطر نظرية بعيدة عن أي تطبيقات على الأرض؟

- ما هي الأسباب، وما هي النتائج السلبية لاستمرار برنامج النيباد أسيرا لدائرة محبوبة من السياسيين، والاقتصاديين، والدبلوماسيين، لم ينجحوا حتى الآن في تقويم البرنامج وأهدافه إلى شعوب دول القارة، التي من المفترض - طبقا للمرجو من البرنامج - أن يكون طفرة في مستقبل هذه الشعوب؟ وليس تغيب الشعوب عن دورها في إنفاذ البرنامج يعد بداية غير موفقة للنيباد؟ أولا يعني تحضير الشعوب وإدماجها في النيباد، أكثر من مجرد نشر وسائل الإعلام عن التفاصيل النظرية للبرنامج؟ إلا أن الإجابة على السؤال الأخير، ستكون عودا على بدء، حيث إن غياب المشاركة الشعبية في برنامج النيباد يعود إلى أنه ببساطة يدور في دائرة من النظريات على الأقل حتى الآن.

- ولعل ما سبق يفسر لنا كيف تحولت النيباد إلى قضية موسمية تصل إلى الذروة -من ناحية التعرض الإعلامي- في الأسابيع القليلة التي تسبق قمة الدول الصناعية الثماني التي تعقد كل عام في الأسبوع الأول من شهر يونيو، وهو الشهر الذي يصانف انعقاد القمة الإفريقية!

ولعل ذلك يتناقض ظاهريا مع القول - وهو قول الحق - إن النيباد هو كيان أقاليمه الأفارقة، لتحقيق مصالح الأفارقة، بايد إفريقيا!

لسكرتارية النيباد التى تتخذ من مدينة ميد راند بجنوب إفريقيا مقراً لها، وهو الرد الذى يتحمل فى أن برنامج النيباد يعمل كجهاز واضع لمشاريع البنية الأساسية من ناحية، وجاذب للاستثمارات والتمويل من ناحية أخرى، وأن البرنامج لم ولن يكون منفذا لهذه المشروعات.

الإجابة مقنعة، إلا أنها تثير سؤالاً آخر قلما تجد له رداً لدى سكرتارية النيباد، والسؤال المنطقي هو: إذا كان دور البرنامج هو تحديد مشروعات البنية الأساسية عابرة القارة، فما هى تلك المشروعات المحددة التى طرحها البرنامج حتى الآن؟

وفى هذا المقام، فإن النيباد تقول إن مهمة تنفيذ مشروعات البنية الأساسية - التى لم تعلن عنها حتى الآن النيباد، وقد تكون موجودة بالفعل - تقع على عاتق التجمعات تحت الإقليمية مثل: السادك، والكوميسا. إلا أن هذه التجمعات تحت الإقليمية، من جانبها، تؤكد أنها ليست بشركات مفاوضات وهنا يتحول السؤال إلى: من هى الجهة المنوط بها التنفيذ؟

- إذا كان ذلك كذلك، فما هو موقع الاتحاد الإفريقى ومفوضيته على خريطة النيباد؟ ولن نطرح السؤال بشكل عكسى، كما هو مفترض، بمعنى أن الأصل فى الأشياء هو أين موقع النيباد على خريطة الاتحاد الإفريقى ومفوضيته؟

وفى هذا المقام، يجب أن انوه لما يتردد من مخاوف الدول المانحة - فى حال إذا انتقلت سكرتارية النيباد من جنوب إفريقيا إلى مقر الاتحاد الإفريقى فى أبيس أبابا - من أن يفقد برنامج النيباد استقلاليتها النسبية التى تمنح لآلية المراجعة التابعة له القدرة على انتقاد الدول الإفريقية غير الملتزمة بمعايير الحكم الرشيد.

الشاهد أن كلا من علامات الاستفهام وعلامات التعجب التى طرحناها، وغيرها، معاً لم يتصع المقام لإيرادها، يجب على الاتحاد الإفريقى - ممثلاً فى مؤسسة قمته، وفى مفوضيته، وجميع أجهزته - محاولة الإجابة عليها، إذا كانت هناك نية خالصة، ورادة حقيقية، ورؤية واقعية للتوجه نحو مشروع تكاملى على مستوى القارة.

- إن جوهر برنامج النيباد يقوم على كسب ثقة الغرب المانح فى صدق التوجه الإصلاحى للدول الإفريقية، بما فى ذلك الالتزام بمعايير الحكم الرشيد سياسياً، واقتصادياً، واحترام حقوق الإنسان. ويقوم بمهمة التحقق من الالتزام بتلك المعايير لجنة تابعة للنيباد تحمل اسم لجنة "مراجعة النظراء". إلا أنه بات فى حكم المؤكد أن عمل هذه اللجنة لا يتم بالسرعة المطلوبة. بل إنه يمكن القول إن العمل يتم ببطء لا يتناسب مع الطموحات - النظرية حتى الآن - للنيباد. وحتى لا يكون الحديث فى المطلق، نقول إنه على سبيل المثال، فإن قيام آلية المراجعة بعرض تقاريرها الخاصة بالحكم الرشيد فى الدول الخاضعة لمراجعة لجانها على قمم النيباد، تأجل فى العديد من المرات، وذلك بدون إبداء الأسباب.

- وبناء على الملحوظة السابقة، إلا يعد التأجيل - غير المعلن أسباب منطقية له - لتقديم تقارير لجنة المراجعة، واعتمادها من قمة النيباد، بمثابة إشارة قد تفسر من الدول المانحة الغربية فى قمة الدول الصناعية الثماني بأنها عدم جدية من جانب الدول الإفريقية على طريق الإصلاح، وبالتالي حرمانها من مساعدات تتوق لها الأخيرة.

- وعطفاً على ما سبق، ليس من الضرورى الالتزام الشديد بتقديم تقارير مراجعة لجنة النظراء فى مواعيد معلنة بشكل مسبق ومتزامنة مع قمم الدول الصناعية الثماني الكبرى، وهى أهم شريك دولى لإفريقيا، وذلك لكسر هذا الصمت الذى يخيم على هذا العمل المهم لهذه اللجنة، والذى لا يدرك عنه سوى قليل من الدبلوماسيين والأكاديميين والاقتصاديين، وحتى لا تصاب الدول المانحة بالملل، وينتقل إليها إحساس غير حقيقى بعدم جدية الدول الإفريقية فى مجال الإصلاح؟

- منذ انطلاق برنامج النيباد، منذ ما يقرب من خمس سنوات، والحديث يدور حول أنه يركز على إقامة مشروعات البنية الأساسية عابرة القارة، والتى تحقق على المدى البعيد التكامل على صعيد إفريقيا بمناطقها الخمس الرئيسية. إلا أن علامة الاستفهام التى تقرأى أمام ناظر الخاصة، ناهيك عن العامة، هو أن أحداً لم ير حتى الآن طريقاً شرعت النيباد فى طرح مشروع له، ولا حتى سداً! وإزالة علامة التعجب تلك، نسوق الرد الدائم

جامعة الدول العربية - إفريقيا

العلاقات العربية - الإفريقية

سامية بدير

الجماعى أبرز مظاهر التضامن العربى - الإفريقى. إذ تمخض عن خلق اهتمام خاص لدى الجانب الإفريقى بالقضايا العربية والذى تجسد بشكل واضح فى تخصيص بند دائم لقضية فلسطين والشرق الأوسط على جدول أعمال اجتماعات المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الإفريقية. وفى نوفمبر ١٩٧٣، وخلال انعقاد مؤتمر القمة العربى السادس بالجزائر، فوض المؤتمر الأمين العام لجامعة الدول العربية فى الاتصال بنظيره فى منظمة الوحدة الإفريقية لمناقشة موضوع التعاون العربى - الإفريقى وتعزيز العلاقات العربية - الإفريقية.

وفى أوائل عام ١٩٧٤، أنشئت إدارة خاصة بالشئون الإفريقية والعلاقات العربية - الإفريقية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية. ومن ناحيته، اتخذ المجلس الوزارى الإفريقى قراراً فى فبراير ١٩٧٤ بإنشاء إدارة تابعة للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية. تخصص بشئون التعاون العربى - الإفريقى وقد تبلور حينما التفت الإرادة العربية والإفريقية لتحقيق التطلعات والمطوحات المشتركة بعقد المؤتمر الأول للقمة العربية - الإفريقية بالقاهرة فى الفترة من ٧-٩ مارس عام ١٩٧٧، والذى صدرت عنه إعلانات وقرارات وبرامج عمل التعاون العربى - الإفريقى، والتى تضمنت أهداف ومبادئ التعاون ومجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما تضمنت أيضاً آليات التعاون أو أجهزته المشتركة (١).

مبادئ التعاون العربى - الإفريقى ومجالاته:

تمثلت المبادئ - التى أقرتها القمة العربية - الإفريقية الأولى، والتى يركز عليها التعاون بين الدول العربية والدول الإفريقية،

أولت جامعة الدول العربية مسألة تعزيز العلاقات العربية - الإفريقية اهتماماً كبيراً، إذ احتلت هذه المسألة مكانة خاصة ضمن أولويات العمل العربى المشترك. وذلك نظراً للمصلات والروابط التاريخية والجغرافية والثقافية القائمة بين الشعوب العربية والإفريقية، ولما تشكل إفريقيا من عمق استراتيجى مهم للأمن القومى العربى. وقد اتخذت العلاقات العربية - الإفريقية شكلها الحديث فى عقد الخمسينيات، وتجسد ذلك فى التنسيق والتضامن بين الجانبين العربى والإفريقى من أجل مقاومة الاستعمار والتخلص من الاحتلال والكفاح من أجل الحرية والاستقلال. كما تجسد أيضاً فى الدعم السياسى العربى لحركات الاستقلال فى إفريقيا داخل أروقة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز. ومن خلال المساندة المباشرة لحركات التحرير الإفريقية.

ومع قيام منظمة الوحدة الإفريقية فى مايو ١٩٦٣ وانضمام الدول العربية الإفريقية إليها وتزايد عدد الدول الإفريقية المستقلة، دخلت العلاقات العربية - الإفريقية أفاقاً جديدة من التعاون السياسى والدعم المشترك للقضايا والحقوق العربية والإفريقية. من ناحية أخرى، استمر التعاون الاقتصادى والفنى فى الاحتفاظ بطابع ثنائى محدود وفى إطار ضيق بين الدول العربية والإفريقية.

وقد شهدت فترة السبعينيات تطوراً واضحاً وملحوساً فيما يتعلق بدعم وتعزيز العلاقات العربية - الإفريقية، إذ حقق التعاون العربى - الإفريقى خلال تلك الفترة نقلة نوعية كبرى، وذلك بقيام كافة الدول الإفريقية (باستثناء كل من مالاوى وليسوتو وسوازيلاند) بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، إثر حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣. ويمثل هذا الإجراء الإفريقى

(١) دبلوماسية بجامعة الدول العربية.

والإدارة وتقديم المنح التدريبية والدراسات المتخصصة، وتقديم الخدمات الاستشارية وتوفير الخبراء (٥)

برامج التعاون العربي - الإفريقي :

تمثلت برامج التعاون العربي - الإفريقي في ثلاثة برامج أساسية، هي: تنظيم المعرض التجاري العربي - الإفريقي، وأسبوع رجال الأعمال العرب والأفارقة، وتأسيس المعهد الثقافي العربي - الإفريقي. ويعقد المعرض التجاري العربي - الإفريقي بشكل منتظم مرة كل عامين على أساس مبدأ التناوب مرة بدولة عربية، والأخرى بدولة إفريقية. وقد أقيم المعرض الأول بنونس العاصمة في عام ١٩٩٣، والثاني في جوهانسبرج بجمهورية جنوب إفريقيا في عام ١٩٩٥، والثالث في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٩٧، والرابع في داكار بجمهورية السنغال في عام ١٩٩٩، والخامس في طرابلس بالجمهورية اللبنانية في عام ٢٠٠١، والسادس بجمهورية تنزانيا في عام ٢٠٠٣.

وبالنسبة لأسبوع رجال الأعمال العرب والأفارقة، فقد تم تنظيمه بهدف السماح للقطاع الخاص ومن ثم رجال الأعمال بالإسهام في تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية - الإفريقية. وقد أقيم الأسبوع الأول في القاهرة في مارس ١٩٩٥ على هامش معرض القاهرة الدولي، بينما أقيم الأسبوع الثاني في واجادوجو بجمهورية بوركينا فاسو في نوفمبر ١٩٩٨ على هامش معرض واجادوجو الدولي للصناعات الحرفية.

ويعد المعهد الثقافي العربي - الإفريقي أبرز برامج التعاون العربي - الإفريقي، وقد تم توقيع اتفاقية إنشائه في ١٨ يناير عام ١٩٨٦ بدمشق من قبل كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، والمدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو)، وفي إطار اجتماعات الدورة الثامنة للجنة الدائمة للتعاون العربي - الإفريقي. وقد أختار مجلس جامعة الدول العربية كلا من الأردن، والعراق، ولبنان، وليبيا، ومصر لتمثيل الجانب العربي في المجلس التنفيذي للمعهد، بينما أختار الجانب الإفريقي كلا من: تونس، وتشاد، والسنغال، وكينيا، ومالاوي لتمثيله في المجلس التنفيذي للمعهد. كما اتفق الجانبان على أن يكون مدير المعهد من الجانب العربي، ونائب مدير المعهد من الجانب الإفريقي، وأن تكون موازنة المعهد مناصفة بين الجانبين العربي والإفريقي، ومقر المعهد في باهاكو بجمهورية مالي، حيث تم توقيع اتفاقية المقر في ١١ أبريل عام ٢٠٠٢، وقد استكمل المعهد خطوات إنشائه وبدأ في مباشرة أنشطته.

وجدير بالذكر أنه إلى جانب برامج التعاون السالفة الذكر، فقد تم طرح مشروع إنشاء مؤسسة عربية - إفريقية للتمويل والاستثمار، وإنشاء منطقة التجارة التفضيلية العربية - الإفريقية، إلا أن المشروعين قد تم تجميدهما ولم يدخل أي منهما حيز التنفيذ (٦).

رؤية تقييومية للإطار الجماعي للتعاون العربي - الإفريقي :

لا جدال في أن التعاون العربي - الإفريقي قد حقق خلال مسيرته بعض الإنجازات في العديد من المجالات. ففي المجال السياسي، قدم التعاون فضاءً واسعاً لتفسيق المواقف بين دول

في احترام سيادة جميع الدول وسلامتها ووحدتها أراضيها واستقلالها السياسي، والمساواة بين جميع الدول، والسيادة الدائمة للدول والشعوب على مواردها الطبيعية، ونبذ العدوان وعدم شرعية احتلال أو ضم أراضي الغير بالقوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والحفاظ على المصالح المتبادلة على أساس المعاملة بالمثل والمساواة، وتسوية الخلافات وحل النزاعات بالطرق السلمية، والكفاح المشترك ضد السيطرة والعنصرية في جميع صورها من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وقد حددت قرارات القمة مجالات وميادين التعاون في المجالات السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية، والمالية، والعلمية، والفنية (٢).

اليات التعاون العربي - الإفريقي :

حدد إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي - الإفريقي الصادر عن مؤتمر القمة اليات التعاون في أجهزته المشتركة وهي: مؤتمر القمة العربي - الإفريقي، وهو الجهاز الأعلى للتعاون الذي يرسم التوجهات العامة، والمجلس الوزاري العربي - الإفريقي، ويتكون من وزراء خارجية كل من الدول العربية والإفريقية، واللجنة الدائمة، التي تتكون من ٢٤ وزيرا، ١٢ منهم عن الجانب الإفريقي، و ١٢ عن الجانب العربي. وتعنى اللجنة الدائمة بتنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر القمة والمجلس الوزاري، والإشراف الشامل على التعاون في المجالات المختلفة، ولجنة التنسيق، التي تتألف من رئيسي الجانبين العربي والإفريقي في اللجنة الدائمة، والأمينين العامين لكل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، ورؤساء ومقرري مجموعات العمل المختلفة، ومجموعات العمل واللجان المتخصصة، وأخيرا محكمة إفريقية - عربية خاصة أو لجنة للتوفيق والتحكيم (٣).

المؤسسات العربية العاملة في مجال التعاون العربي - الإفريقي :

وبالإضافة إلى الأجهزة المشتركة للتعاون العربي - الإفريقي السابق الإشارة إليها، هناك مؤسسات عربية تم إنشاؤها بمقتضى قرارات صادرة عن مؤتمرات القمة العربية، وتعنى هذه المؤسسات بتعزيز العلاقات العربية - الإفريقية، ويمكن حصرها في مؤسستين هما: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (إفاديا)، والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية. وبالنسبة للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، فقد تأسس في الخرطوم بمقتضى قرار صادر عن مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد بالجزائر في نوفمبر عام ١٩٧٣، بهدف دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول العربية والدول الإفريقية. وقد بدأ المصرف في ممارسة نشاطه في مارس عام ١٩٧٥، ويأشر وظائفه الخاصة بالإسهام في تمويل التنمية بالدول الإفريقية، وفي توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في إفريقيا. وفي مجال دراسات الجوى والدعم المؤسسي، بوصفه رمزا للتضامن العربي - الإفريقي في صيغة عملية فعالة (٤).

وفيما يتعلق بالصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية، فقد تم إنشاؤه بموجب قرار مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط عام ١٩٧٤ بهدف تقديم المعونة الفنية في مجالات التنمية الاقتصادية والعلمية للدول الإفريقية. وتنمية المهارات الفنية

والتي تشكل محور التعاون - قد يعزى إلى مستجدات وظروف سياسية متغيرة، إقليمية ودولية، وكذلك إلى بعض الأمور التنظيمية، من بينها العدد الكبير لعضويتها من الجانبين العربي والإفريقي. وقد لوحظ وجود افتقار واضح لكيفية تنفيذ توصيات اللجنة الدائمة ووضعها موضع التطبيق العملي، وذلك إما لغياب الآلية الفاعلة، أو لضعف الإرادة السياسية (١٢).

كما لوحظ أيضا في العديد من المناسبات والمحافل الدولية المهمة - نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، مؤتمر ديبان لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب في الفترة من ٢١ أغسطس إلى ٧ سبتمبر ٢٠٠١، ومؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة في قطر في الفترة من ٩ إلى ١٢ نوفمبر ٢٠٠١ - أن مستوى التنسيق العربي مع الجانب الإفريقي لم يكن من القوة بحيث يضمن قيام جبهة عربية - إفريقية تصدر أمام مناورات الأطراف غير الصديقة للدول العربية. كذلك لوحظ وجود بعض القصور في اهتمام الجانب العربي بقضايا إفريقية مهمة مثل الحرب في منطقة البحيرات العظمى، والحروب الأهلية في سيراليون، وليبيريا، ومسألة قوات حفظ السلام في إفريقيا، وغيرها من قضايا الأمن والاستقرار في إفريقيا والتي تعالج في محافل دولية (١٣).

وفي الميدان الاقتصادي، اقتضت وثائق القمة العربية - الإفريقية على تحديد مجالات التعاون دون وضع منهج متكامل لاستراتيجية اقتصادية تحكم مسار تجربة التعاون وتحدد أهداف وأولويات الخطط والبرامج، الأمر الذي أدى إلى اختزال التعاون الاقتصادي في المجال المالي، وبطبيعة الحال هو تعاون من طرف واحد، أي أن أحد الجانبين يعطى والجانب الآخر يتلقى. أضف إلى ذلك أن أسلوب تقديم العون العربي قد برهن على حاجته إلى إعادة نظر، بعد أن ثبت أنه رغم حجمه يفتقر إلى الحضور على ساحة العمل الإنمائي الإفريقي، وذلك نظرا لأنه يقدم في إطار تمويل مشترك تسهم فيها أطراف إقليمية ودولية أخرى بالفكر الأكبر، الأمر الذي جعل العون المالي العربي يذوب في ظلال التمويلات الضخمة غير العربية. وقد أفضى ذلك في - مجمله - إلى تدنى مستويات التجارة البينية العربية - الإفريقية وانخفاض حجم الاستثمارات المتبادلة.

وبالنسبة للميدان الثقافي، نجد أنه لم يجد الاهتمام اللائق خلال الفترة السابقة، خاصة في ظل غياب المؤسسات الثقافية المشتركة وعدم إبداء مؤسسات التعليم المختلفة لدى الجانبين الاهتمام الكافي بالشقاقات العربية والإفريقية وإبداعاتها الحضارية، مما خلق قصورا وتشويها لصورة الإنسان العربي والإفريقي لدى بعضهما بعضا (١٤).

جهود عربية - إفريقية مشتركة لتفعيل التعاون :

على الرغم من التعتثر الذي أعثرى مسيرة التعاون العربي - الإفريقي خلال حقبة التسعينيات، والذي أفضى إلى شبه جمود تام في عمل أجهزته وبرامجه، إلا أن التحولات، التي شهدتها هيكل النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة والتغيرات التي لحقت بأوضاع الطرفين العربي والإفريقي، قد دفعت في اتجاه ضرورة مراجعة الأسس التقليدية التي تحكم العلاقات العربية - الإفريقية، والعمل على تخطي العقبات ومن ثم بذل الجهود بهدف

المجموعتين العربية والإفريقية، وبصفة خاصة في المنابر والمحافل الدولية كما ساهم التعاون في تكثيف الدعم العربي والإفريقي للقضايا السياسية لدى الجانبين، وبصفة خاصة قضية فلسطين، والصراع العربي - الإسرائيلي، وقضية التحرير في الجنوب الإفريقي، ومواجهة التمييز العنصري كما ساهم التعاون أيضا في دعم وتعزيز العلاقات الثنائية العربية - الإفريقية، بالإضافة إلى التوسع الملحوظ في تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الجانبين (٧).

وفي المجالين الاقتصادي والتجاري، ساهم التعاون في دعم ونمويل مشروعات التنمية في مختلف أنحاء القارة الإفريقية، وذلك من خلال ما قدمته مؤسسات التمويل العربية العاملة في هذا المجال من قروض ميسرة ومعونات مالية وعون فني ومنح دراسية وتدريبية. فقد بلغ إجمالي القروض التي قدمها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (بأديا) - على سبيل المثال - للدول الإفريقية منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ٢٠٠٥، مبلغ ٢٧٩٠.٣٢٨ مليون دولار، خصص منه مبلغ ٢٧٠٦.١ مليون دولار لتمويل ٢٧٩ مشروعا إنمائيا خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٥. وقد حققت عمليات المصرف انتشارا واسعا في الدول الإفريقية المستفيدة، شمل ٤٢ دولة إفريقية جنوب الصحراء. وعددا من المنظمات الإقليمية كما تزايد اهتمام المصرف بتوفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في إفريقيا، سواء ما تعلق منها بدراسات الجدوى أو بإيفاد الخبراء أو بالبرامج التدريبية التي ينظمها المصرف للمواطنين الأفارقة (٨).

أيضا، استقطاع الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية - رغم إمكانياته المالية المحدودة - أن يقدم معونات فنية لأكثر من ٤٠ دولة إفريقية ما بين إرسال خبراء في مختلف التخصصات إلى الدول الإفريقية، وتقديم منح دراسية ودورات تدريبية، والتي ساهمت بدورها في تكوين الكوادر الفنية لدى العديد من الدول الإفريقية (٩).

وفي المجال الثقافي، بذلت العديد من الدول العربية جهودها من أجل تقديم البعثات والمنح الدراسية للعديد من دول القارة الإفريقية وإنشاء عدد من المدارس العربية، والمراكز الثقافية العربية بها. وقد قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) بدور حيوي في هذا المجال من خلال الجهود التي بذلتها في هذا الشأن، خصوصا ما يتعلق بنشر اللغة والثقافة العربيتين في إفريقيا (١٠).

ولعل الأمانة تقتضي الإفصاح عن أن وثائق مؤتمر القاهرة ١٩٧٧ قد عكست مستوى من الطموح للتعاون بين الجانبين، يتقدم بمسافة بعيدة على الإمكانيات التي توفرها الحقائق السياسية والاقتصادية التي تتعرض بطبيعتها لتغيرات ناجمة عن تغيرات محلية وإقليمية ودولية. ولقد أدت هذه التغيرات والتحولات في مجملها، خصوصا خلال حقبة التسعينيات، إلى حدوث تراجع تدريجي في أنشطة وعمل أجهزة التعاون، انتهت بها إلى ما يشبه الجمود التام. فقد كشفت التجربة في الميدان السياسي عن أن حصيلة عمل المؤسسات المشتركة للتعاون لا ترضى الطموحات المشتركة للشعوب العربية والإفريقية (١١). كما أن تعثر عمل تلك المؤسسات، وبصفة خاصة اللجنة الدائمة -

الخرطوم في ٢٨ و ٢٩ مارس عام ٢٠٠٦ بمقتضى قرارها الصادر في هذا الشأن - الى تكثيف الجهود بين الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقي لعقد القمة العربية - الإفريقية الثانية في اقرب وقت ممكن (٢٠).

ثالثا - إقامة شراكة بين الجانبين في مجال مبادرة "النيباد" :

أكد الرئيس السنغالي عبد الله واد، خلال زيارته لمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية في ٢١ مارس عام ٢٠٠٤ على اهمية اضطلاع العالم العربي بدور فاعل في تنفيذ الشراكة الجديدة للتنمية إفريقيا "النيباد". وأوضح في هذا الشأن أن قادة إفريقيا يسعون الى تحقيق واقامة شراكات بين النيباد ومختلف التجمعات الدولية والإقليمية للاستفادة من معوناتها واستثماراتها المالية لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة في مختلف دول القارة الإفريقية (٢١). وقد أبدت جامعة الدول العربية اهتماما كبيرا بموضوع "النيباد"، وكلفت القمة العربية المنعقدة بالجزائر في ٢٢ و ٢٣ مارس ٢٠٠٥ الامانة العامة للجامعة بتكثيف اتصالاتها مع سكرتارية النيباد، لدعم سبل مشاركة الدول العربية في تنفيذ برامج ومشروعات النيباد بما يضمن ترقية وتطوير مجالات التعاون والاستثمار في مشروعات التنمية الإقتصادية والاجتماعية، ربما يحقق ويدعم المصالح المشتركة على الجانبين العربي والإفريقي. وقد أكدت القمة أيضا اهمية دور كل من الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية والمصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا من خلال دعمهما لجهود التنمية في الدول الإفريقية (٢٢).

رابعا - طرح خطة العمل الاستراتيجية للأخوة العربية - الإفريقية :

إذ اقرت القمة الإفريقية التي عقدت بمقر مفوضية الاتحاد الإفريقي في اديس ابابا في الفترة من ٣٠ يونيو إلى ٨ يوليو ٢٠٠٤ الخطة الاستراتيجية للاتحاد الإفريقي، والتي طرحت ضمن برامجها ما أطلق عليه "الإخاء العربي - الإفريقي" الذي يستهدف إبراز العلاقات المتميزة بين إفريقيا والعالم العربي، مع التركيز على حقيقة مهمة ألا وهي أن أغلبية العرب في العالم يعيشون فوق أرض إفريقيا، الأمر الذي يفترض وجود علاقات راسخة ومتجددة. وخلال الاجتماع التشاوري الثاني الذي عقد بالقاهرة بين الامانة العامة للجامعة العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقي في الفترة من ٤ إلى ٦ ديسمبر ٢٠٠٦، تم اقتراح إنشاء لجنة خبراء لالانتهاء من تطوير هذه الرؤية وخطة العمل الاستراتيجية للأخوة العربية - الإفريقية (٢٣).

خامسا - تطوير المعهد الثقافي العربي - الإفريقي :

حيث إن المعهد الثقافي العربي - الإفريقي يعتبر الرائد في مجال المؤسسات العربية - الإفريقية المشتركة، فقد أبدت كل من الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي الكثير من الاهتمام بتطويره ورفع مستوى أدائه. وعليه فقد تمت الموافقة على رفع الموازنة السنوية للمعهد التي يتحملها الجانبان العربي والإفريقي مناصفة الى مبلغ قدره ثمانمائة ألف دولار في العام. كما وافقت الامانة العامة للجامعة على اقتراح مفوضية الاتحاد الإفريقي بضرورة

تنشيط مسيرة التعاون. وفي هذا الإطار، يمكن تسجيل العديد من الخطوات الإيجابية في هذا الاتجاه على النحو التالي:

اولا - انعقاد الدورة العادية (الثانية عشرة) للجنة الدائمة :

بعد انعقاد الدورة العادية (الثانية عشرة) للجنة الدائمة للتعاون العربي - الإفريقي في الجزائر العاصمة في ١٨ و ١٩ أبريل عام ٢٠٠١ خطوة مهمة نحو تنشيط مسيرة التعاون واجتياز مرحلة الجمود الذي ظلت تعاني منه طوال عقد التسعينيات. وقد عقدت هذه الدورة بمشاركة جميع ممثلي الجانب الإفريقي الأعضاء في اللجنة (باستثناء كل من بوركينا فاسو وسيراليون) وبمشاركة جميع ممثلي الجانب العربي الأعضاء في اللجنة (باستثناء كل من السعودية والكويت). وقد استعرضت اللجنة اجتماعاتها الأوضاع السائدة في المنطقتين العربية والإفريقية، بما في ذلك الأوضاع في الشرق الأوسط والعراق، والأوضاع الأمنية المتدهورة في العديد من بلدان القارة الإفريقية، وعبرت عن أسفها لعدم انعقاد اجتماعات آليات التعاون وأجهزته المشتركة. وأصدرت اللجنة في ختام أعمالها بيانا جددت فيه مسكها بمبادئ وأهداف التعاون، وأكدت ضرورة إجراء تفسيق أكبر بين المنظمين من أجل رفع مستوى الحوار وتنمية أهدافهما المشتركة في المجالات المختلفة (١٦).

من ناحية أخرى، واصلت الامانة العامة لجامعة الدول العربية مشاوراتها مع كل من مفوضية الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية الليبية وذلك من أجل التحضير لعقد الدورة (الثالثة عشرة) للجنة الدائمة التي قررت ليبيا استضافتها. وفي هذا الإطار، كانت القمة العربية التي عقدت في الجزائر في ٢٢ و ٢٣ مارس ٢٠٠٥ قد أصدرت قرارا في هذا الشأن، رحبت فيه بإعلان ليبيا استضافة الدورة (الثالثة عشرة) للجنة الدائمة، وكلفت الأمين العام بإجراء الاتصالات اللازمة لتحديد موعد وجدول أعمال هذه الدورة، بما في ذلك دراسة قيام منتدى عربي - إفريقي لتشجيع الاستثمار بين الجانبين (١٧).

ثانيا - التحضير لعقد قمة عربية - إفريقية ثانية :

في إطار الجهود العربية - الإفريقية المشتركة لإزالة المعوقات التي تعترض مسيرة التعاون، عقد بالقاهرة في فبراير ٢٠٠٢ اجتماع مشترك على مستوى الخبراء لشحن الأفكار. وقد طرحت خلال هذا الاجتماع العديد من الأفكار والتوصيات لتفعيل التعاون، من بينها إعادة النظر في إعلان القاهرة الصادر عن القمة العربية - الإفريقية الأولى وأجهزته التشغيلية من خلال دراسة إمكانية عقد قمة عربية - إفريقية ثانية. وخلال الاجتماع التشاوري الذي عقد بين الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقي بمقر مفوضية الاتحاد في اديس ابابا خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ مايو ٢٠٠٥، تم استعراض برامج التعاون، وتوافق الرأي على اهمية الإعداد الجيد لقمة عربية - إفريقية ثانية من خلال خطة عمل تضمن إزالة العقاقيل التي تعترض مسيرة التعاون، على أن يتم تشكيل لجنة ثلاثية (الاتحاد الإفريقي، الجامعة العربية، حكومة السودان) لعقد ندوة تضم خبراء وحكوميين وأكاديميين تضع تصورا وبرامج عمل (١٩). وقد دعت القمة العربية - التي عقدت بالعاصمة السودانية

سابعا - تقديم المعونات والمساعدات للدول الإفريقية التي واجهت كوارث طبيعية :

وفي ضوء مواجهة العديد من الدول الإفريقية في الفترة الأخيرة لبعض الكوارث الطبيعية، ناشدت القمة العربية، التي عقدت في الخرطوم بتاريخ ٢٨ و ٢٩ مارس ٢٠٠٦، الدول الأعضاء ومنظمات العمل العربي المشترك ذات الصلة بتقديم المعونة الفورية العاجلة لصالح سكان بعض المناطق التي تواج كوارث الجفاف والتصحر في جمهورية النيجر، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية الصومال، وجمهورية كينيا، وجمهورية إثيوبيا (٢٧). وقد بادرت بالفعل العديد من البلدان العربية، مثل مصر وليبيا والسعودية والكويت، بتقديم المعونات والمساعدات للمناطق المضارة من الكوارث الطبيعية

والواقع أن التعاون العربي - الإفريقي قد تجاوز المرحلة التي نشأ فيها، حيث استفدت منظومة العلاقات العربية - الإفريقية خلال تلك المرحلة على المنافع والمصالح السياسية المتبادلة ومن ثم، فإن الإطار الضيق الذي حكم طبيعة وأهداف العلاقات بين الجانبين أثناء فترة الحرب الباردة لم يعد ملائما. وعليه، فقد بات من الضروري عقد قمة عربية - إفريقية ثانية، يتم خلالها مراجعة أسس وأهداف وآليات التعاون للانتقال به إلى مرحلة إقامة شراكة عربية - إفريقية توائمها مصالح استراتيجية مشتركة ويمكن تحقيق هذه الشراكة عبر مناهج ومسارات متكاملة ثنائية، دون إقليمية، جماعية، مع التركيز في هذا الشأن على أن العلاقات الثنائية بين البلدان العربية وفنظيرتها الإفريقية ليست بديلا عن العلاقات الجماعية والإطار الجماعي للتعاون.

إعداد دراسة جدوى شاملة ومتكاملة لتحويله إلى معهد استراتيجي إفريقي - عربي يعني بالدراسات الاستراتيجية، إضافة إلى اهتمامه بالأمور الثقافية. وفي هذا السياق، تمت مخاطبة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وصناديق التمويل والاستثمار العربية لحثها على المساهمة في دعم البرامج التدريبية للمعهد ودعم أنشطته العلمية والبحثية والتعاقدية (٢٤).

ساسا - تدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الإفريقية :

في إطار المساعي العربية لتدعيم العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الدول الإفريقية، أصدرت القمة العربية - التي عقدت مؤخرا في الرياض بالملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٨ و ٢٩ مارس عام ٢٠٠٧ - قرارا في هذا الشأن، دعت فيه الدول الأعضاء، إلى النظر في رفع وتوسيع تمثيلها الدبلوماسي مع الدول الإفريقية، وتوثيق علاقات التنسيق بين دول المجموعتين في المحافل الإقليمية والدولية (٢٥). وفي هذا السياق، كان الأمين العام للجامعة العربية قد وقع بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٠٤ مع وزير خارجية كينيا بمقر وزارة الخارجية الكينية بنيروبي اتفاقية البعثة الدبلوماسية لجامعة الدول العربية في كينيا. وتسهم هذه البعثة في تفعيل وتنشيط العمل العربي على الساحة الإفريقية وتقوم الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتوقيع اتفاقية مماثلة مع جنوب إفريقيا.

من ناحية أخرى، تم بتاريخ ٥ يوليو ٢٠٠٤ توقيع مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة للجامعة العربية وسكرتارية الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، وذلك في إطار تعزيز علاقات الجامعة مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية، ودعم أواصر التعاون بين الجانبين (٢٦).

الهوامش :

- ١ - ورقة عمل حول العلاقات العربية - الإفريقية، ٤ يناير ١٩٩٩، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- ٢ - إعلانات وقرارات مؤتمر القمة العربي - الإفريقي الأول، القاهرة، ٧ - ٩ مارس ١٩٧٧.
- ٣ - إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي - الإفريقي الصادر عن القمة العربية - الإفريقية الأولى.
- ٤ - تقرير عن نشاط وعمليات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (١٩٧٥ - يونيو ٢٠٠١).
- ٥ - وثيقة أعضاء على مسيرة التعاون العربي - الإفريقي، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- ٦ - وثيقة أعضاء على مسيرة التعاون العربي - الإفريقي، مرجع سبق ذكره.
- ٧ - سامية بيبرس، نحو تنشيط التعاون العربي - الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١.
- ٨ - تقرير عن نشاط وعمليات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، مرجع سبق ذكره.

- ١٠ - مذكرة الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية للمرض على الدورة (الثانية عشرة) للجنة الدائمة، أبريل ١٩٩١.
- ١١ - سامية ميمرس ، مجلة السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره.
- ١٢ - ورقة عمل مقدمة من لجنة الخبراء العرب المكلفة بإعداد إستراتيجية جديدة للتعاون العربي - الإفريقي ، القاهرة ، ١٤ - ١٦ نوفمبر ٢٠٠١ ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- ١٣ - التقرير المقدم من الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى القمة العربية في الخرطوم، د.ع (١٨)، الخرطوم، مارس ٢٠٠٣.
- ١٤ - عنوان جامعة الدول العربية - الفعاليات والإنجازات.
- ١٥ - ورقة عمل مقدمة من لجنة الخبراء العرب، مرجع سبق ذكره.
- ١٦ - التقرير المقدم من الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى القمة العربية في الخرطوم، مرجع سبق ذكره.
- ١٧ - يمثل الجانب الإفريقي في اللجنة الدائمة كل من : أنجولا - الكونغو الشعبية - غانا - غينيا - موريشيوس - موزمبيق - مصر - تونس - سيراليون - سوازيلاند - تنزانيا - بوركينا فاسو .
- ١٨ - أما الجانب العربي في اللجنة الدائمة، فيمثله كل من : الأردن - الإمارات العربية المتحدة - السعودية - سوريا - لبنان - العراق - فلسطين - الكويت - ليبيا - الجزائر - الصومال - موريتانيا .
- ١٩ - تقرير الدورة العادية الثانية عشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي - الإفريقي ، الجزائر ، ١٨ - ١٩ أبريل ٢٠٠١ .
- ٢٠ - القرار رقم ٣٠٦ بشأن التعاون العربي - الإفريقي الصادر عن القمة العربية د.ع (١٧) ، الجزائر ، ٢٢ و ٢٣ مارس ٢٠٠٥ .
- ٢١ - تقرير نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس ١٢١ و ١٢٢ ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٤ .
- ٢٢ - تقرير نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس ١٢٣ و ١٢٤ ، القاهرة ، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ .
- ٢٣ - راجع الفقرة الثانية من القرار رقم (٢٤٧) بشأن التعاون العربي - الإفريقي الصادر عن القمة العربية د.ع (١٨) ، الخرطوم ، جمهورية السودان، ٢٨ و ٢٩ مارس ٢٠٠٦ .
- ٢٤ - تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية عن العمل العربي المشترك ، القمة العربية د.ع (١٧) ، الجزائر ، مارس ٢٠٠٥ .
- ٢٥ - راجع الفقرتين السادسة والسابعة من القرار رقم (٣٠٦) الصادر عن قمة الجزائر .
- ٢٦ - تقرير نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس ١٢١ و ١٢٢ ، مرجع سبق ذكره .
- ٢٧ - تقرير نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس ١٢٣ و ١٢٤ ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٦ .
- ٢٨ - راجع الفقرة الرابعة من القرار رقم ٣٨٦ الصادر عن القمة العربية د.ع (١٩)، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ٢٨ و ٢٩ مارس ٢٠٠٧ .
- ٢٩ - تقرير نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس ١٢١ و ١٢٢ ، مرجع سبق ذكره .
- ٣٠ - راجع الفقرة السادسة من القرار رقم (٣٤٧) الصادر عن القمة العربية د.ع (١٨) ، الخرطوم ، جمهورية السودان، مرجع سبق ذكره .

التجمعات الإفريقية: طريق النجاح ومفاتيح التكامل

■ طارق علال الشبيبي

وفي مارس ٢٠٠٦، عقد في العاصمة البوركينية واجادوجو المؤتمر الوزاري الأول للوزراء الأفارقة المعنيين بالتكامل الإقليمي حول ترشيد التجمعات الإفريقية القائمة، حيث بحث المشاركون الإسراع بعملية دمج وترشيد التجمعات الإفريقية القائمة في عدد أقل، حيث إن تعدد التجمعات الإفريقية يمثل تكراراً للأهداف ويخلق تداخلاً في البرامج، مما يلقي أعباء على العمل الإفريقي المشترك، ويؤثر سلباً على مستقبل التكامل بين دول القارة. واتفق المجتمعون في واجادوجو على اعتماد تجمعات رئيسية هي:

- الكوميسا COMESA.
- السادك SADC.
- الإيكواس ECOWAS.
- السين صاد CEN SAD.
- الإيكاس ECCAS.
- الإيجاد IGAD.
- اتحاد المغرب العربي UMA.

- تجمع شرق إفريقيا EAC، وتحقيق التنسيق والتعاون بينها في السياسات والبرامج، وخلق اليات لإدارة عملية التنسيق تلك بهدف تحقيق الاندماج، وفقاً لمعاهدة أبوجا وإعلان سوت في ٩ سبتمبر ١٩٩٩، وتحقيق توافق بين الإطار الزمني الوارد فيهما، مع إعطاء دور رئيسي للاتحاد الإفريقي للإسراع بالتكامل والتنسيق بين التجمعات الإقليمية.

اتسمت الغالبية العظمى من التجمعات الإقليمية والقارية في القارة الإفريقية، منذ مرحلة الاستقلال في ستينيات القرن الـ ٢٠ وحتى نهاية الحرب الباردة في مطلع التسعينيات من القرن نفسه، بغلبة الطابع السياسي على أعمالها وأهدافها، وتمسك الدول الإفريقية بالسلطة والسيادة الوطنية الكاملة، ورفض القبول بالسلطة "فوق القومية". كما أثر الصراع بين الشرق والغرب وتبعية الكثير من الدول الإفريقية لأحد معسكري الصراع، على إيجاد تناقضات أيديولوجية بين الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية.

وعقب انتهاء الحرب الباردة، بدأت إفريقيا في التركيز على التنمية الاقتصادية، ومحاولة تجنب الآثار السلبية لتيار العولة والاستفادة منها من خلال الاعتماد المتبادل.

وفي أثناء الدورة العادية السابعة والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية، وفي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالعاصمة النيجيرية أبوجا ٢ - ٦ يونيو ١٩٩١، وقعت ٥٢ دولة إفريقية المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية التي دخلت حيز التنفيذ في شهر مايو عام ١٩٩٤.

ثم قررت قمة الاتحاد الإفريقي - التي عقدت في مدينة سوت الليجية في يوليو ٢٠٠٥ - تسريع العمل نحو تحقيق الجماعة الاقتصادية الإفريقية، وصولاً إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة للقارة.

وقد عقد اجتماعان على مستوى الخبراء، أحدهما في أكتوبر ٢٠٠٥ بمدينة أكرا عاصمة غانا، والآخر في مدينة لوساكا بزامبيا في شهر مارس ٢٠٠٦ لدراسة هذه المسألة.

التحديات أمام جهود التكامل في إفريقيا:

١- تحديات داخل التكتلات الاقتصادية القائمة:

يلعب الاستقرار السياسي دوراً رئيسياً في نجاح إقامة أي تكتل اقتصادي، ويتحقق الاقتصاد السياسي من خلال اعلاء سيادة القانون وتحقيق مبادئ الشفافية والمساواة بالإضافة إلى تداول السلطة بطرق ديمقراطية ووضع استراتيجيات لها صفة الاستمرار في كافة القطاعات، خاصة فيما يتعلق بتطبيق الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

والحاصل حالياً أن غالبية الدول الإفريقية لا تزال تمر بمرحلة انتقالية من النظم العسكرية أو نظام الحزب الواحد إلى النظم التعددية المنتخبة ديمقراطياً.

وليس من المعتمد أن تفصل دول القارة بين العلاقات السياسية من جانب والعلاقات الاقتصادية من جانب آخر، وهو ما أبطأ وبثيرة التعاون داخل بعض التجمعات، فعلى سبيل المثال، تعرضت مسيرة تجمع المغرب العربي للعراقيل نتيجة للضارب القائم بين سياسات الدول الأعضاء، وكذلك التكامل المصري - السوداني في بعض الفترات.

وعلى صعيد السياسات، فإن دول القارة لا تضع استراتيجيات بعيدة المدى، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي البيني، حيث تتعطل العلاقات نتيجة لتغير الحكومات من وقت لآخر، وهو الأمر الذي استمر إلى أن دخلت العديد من الدول الإفريقية - حديثاً - في دائرة الاستقرار السياسي.

كذلك، تجدر الإشارة إلى عدم التوافق بين سياسات الاقتصاد الكلي، وهو ما قد يكون له تأثيرات سلبية وأضرار تلحق بالأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء، نتيجة للتغيرات التي ربما تطرأ على إحدى دول المجموعة.

كذلك هناك حاجة إلى التوفيق بين السياسات الاقتصادية، والمالية، والنقدية بصورة كاملة، بداية بضممان قابلية تحويل العملات فيما بين الدول الأعضاء، ثم يتبع ذلك توحيد أسعار الصرف، ثم الوصول إلى عملة موحدة في نهاية المطاف، ولقد حققت العديد من العملات قدراً من القابلية للتحويل على المستوى الإقليمي، الأمر الذي يشجع عملية التجانس النقدي ويعزز التجارة البينية الإقليمية.

ومن المنظور الثقافي، تفتقد الكثير من الدول الإفريقية لما يعرف بثقافة التكامل الاقتصادي اللازمة لإنجاح جهود التكامل الاقتصادي في القارة، فعلى سبيل المثال، مازالت الأسواق الإفريقية تفضل المنتج المستورد من خارج القارة، وتفضل الشركات الإفريقية التعامل مع شركات دول الاستعمار السابق على أن تتعامل مع نظيراتها الإفريقية.

محفزات التكامل الإفريقي: توجد مجموعة من العوامل والاعتبارات المحفزة للدول الإفريقية كى تسعى بقوة نحو التكامل الاقتصادي والتنموى، ومن أبرز هذه العوامل:

١- التقارب الجغرافي: الغالبية العظمى - إن لم تكن كافة دول القارة - لا تفصل بينها حدود طبيعية، بل هي في أغلبها الحدود الهندسية التي وضعها الاستعمار.

٢- تشابه النظم السياسية: في المرحلة التالية على انتهاء الحرب الباردة، اكتسحت القارة الإفريقية موجة الديمقراطية وظهرت النيات تطبيق الديمقراطية - حتى وإن كانت تتسم بالصورية في بعض المراحل - وسط تراجع يصل إلى حد الاختفاء لنظم الحزب الواحد ونظم الحكم العسكرية.

٣- وجود رأى عام مشجع لعملية التكامل: حيث تتعاطف الشعوب الإفريقية إلى أي خطوة تجمعها أو تقربها من بعضها بعضاً.

٤- وجود تجانس ثقافي، خاصة بعد ظهور وشيوع ثقافة الفضائيات وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

٥- الاشتراك في التطور التاريخي والاجتماعي: فقد عانت كافة الدول الإفريقية من الاستعمار ومن الصعوبات الاقتصادية في الفترة التالية على الاستقلال، ومن تراكم الديون ومن سلبيات التبعية الاقتصادية لدول الاستعمار السابق. كما تشترك جميعها في الاهتمام بتجنب الآثار السلبية للعولة ومحاولة اظهار الاهتمام بحقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية والمساواة (المحاسبية).

٦- تشابه القدرات العسكرية والاقتصادية: تتسم الإمكانيات العسكرية والاقتصادية للجانب الأعظم من دول القارة بالضعف الشديد باستثناء دول قليلة مثل مصر والجزائر في الشمال، وكينيا شرقاً، ونيجيريا غرباً، وجنوب إفريقيا جنوباً.

كذلك، تشترك الدول الإفريقية في التطور الذي شهدته في النزاعات والحروب وطريقة إدارة الصراعات، حيث اتجهت معظم دول القارة إلى حل مشكلاتها عبر التفاوض والاستعانة بكييات حفظ السلام وتسوية المنازعات التابعة للاتحاد الإفريقي أو للتجمعات داخل القارة. ومن أبرز الأمثلة في هذا الإطار، الاعتماد بشكل كبير على قوات الاكوموج التابعة لتجمع إيكواس للسيطرة على النزاعات في كل من سيراليون وليبيريا. بالإضافة إلى تدخل القوات الإفريقية لحفظ السلام في الصومال حالياً. كما تجدر الإشارة إلى التعاون الفني العسكري واللوجيستي الذي وفرته الولايات المتحدة لعدد من الدول الإفريقية في إطار ما يعرف بالحرب العالمية على الإرهاب. واشترك الكثير من دول القارة معاً في التدريبات والقرتبيات الإدارية واللوجيستية المرتبطة بهذا النشاط (خصوصاً بعد عام ٢٠٠١). وقد أدت كل هذه التطورات إلى إحداث قدر من التقارب والتسويق العسكري الحقيقي في بعض مناطق القارة.

٢- معوقات دمج التجمعات :

في ظل غياب ثقافة التكامل الاقتصادي، تنظر حكومات الكثير من الدول الإفريقية بعين الشك لكل ما ينتقص من سيادتها الوطنية في ظل مراحل التكامل الاقتصادي المختلفة، مما يعرقل عمليات الانتقال عبر المراحل المختلفة للتكامل الاقتصادي. وإن حدث ذلك الانتقال، فيكون صوريا وسرعان ما تكتنفه المشكلات.

لكن قبل هذا العامل الثقافي، هناك عوامل أخرى تعوق تحقيق التكامل والاندماج، من أهمها ما يلي:

١- مشكلات النقل والمواصلات، حيث مازالت البنية الأساسية لقطاع النقل والمواصلات في حاجة إلى تطوير على مستوى القارة بأسرها.

فمن المعروف أن غالبية شبكات المواصلات والنقل كانت تتجه في اتجاه واحد من قلب القارة إلى موانئ الشحن إلى خارجها نحو أوروبا والأمريكتين. وبالتالي نجد اليوم أن تجمع الساحل والصحراء -على سبيل المثال- يفتقد شبكات نقل ومواصلات تربط بين دوله. وكذلك تقف محدودية البنية الأساسية لقطاع النقل والمواصلات كعائق رئيسي أمام التوسع في التبادل التجاري بين أعضاء تجمع كوميسا على سبيل المثال، حيث ترتفع تكاليف النقل، مما يقلص من فرص نمو التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

٢- هناك تباين واضح بين دول التجمع الواحد أو بين التجمعات المختلفة.

ومن أبرز الأمثلة على التفاوت في الأوضاع الاقتصادية داخل التجمع الواحد جنوب إفريقيا، حيث يتخطى دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي ٤٥٠٠ دولار سنوياً، في حين أن ملاوي الفقيرة لا يتعدى دخل الفرد بها من إجمال الناتج المحلي ٢٠٠ دولار سنوياً.

ومن شأن هذه الفجوة الاقتصادية الهائلة بين مختلف الدول الإفريقية أن تعطل مجرد إقامة حوار فيما بينها وفقاً لبرنامج مشترك، مما يعني إعاقة تكامل اقتصاداتها لتصبح اقتصاداً واحداً.

فإنشاء السوق المشتركة -التي تستلزم التوفيق بين السياسات من أجل تحقيق الحركة الحرة لعناصر الإنتاج- مرشحاً أن يعمل على تعزيز التنافس، ودعم التنمية الصناعية والإنتاجية. إلا أن البروتوكولات والمعاهدات السياسية لا توفر لدعم عملية التكامل. ويكمن الحاجز الرئيسي أمام تحقيق هذه الغاية في التباين الكبير الذي تشهده القارة فيما يتعلق بمستويات التنمية الاقتصادية والصناعية.

فمراعاة مستوى التقدم الاقتصادي أمر لازم للوصول بالتجمعات المختلفة إلى نقاط الالتقاء بالمراحل الـ ٦ المختلفة التي حددتها المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

وهو أمر مازال صعب التحقق "فعلياً" في ظل تباين مستويات التقدم الاقتصادي للتجمعات المختلفة.

ج- لم تضع الجماعة الاقتصادية الإفريقية AEC إطاراً أو نظاماً يعالج التزامات الدول الإفريقية الأعضاء في تجمع اقتصادي إقليمي تجاه تجمع آخر منضمة إليه. ومثال ذلك حالة أوغندا أو كينيا، فكل منهما عضو في جماعة الكوميسا وفي الوقت نفسه هما عضوان مؤسسان في تجمع شرق إفريقيا، وهو ما يخلق ازدواجية في الخطوات اللازمة لتحقيق التكامل، ويعد من عوامل الضعف الرئيسية في عمل التجمعات الاقتصادية الإفريقية.

وهناك ٨ من إجمالي ١٤ دولة عضواً بالسادك أعضاء أيضاً بالكوميسا التي تضم كذلك ٤ دول من أعضاء مجموعة شرق إفريقيا باستثناء تنزانيا.

ويتعارض هذا التداخل في العضوية مع قواعد منظمة التجارة العالمية، التي تنص على أن الدولة العضو بتجمع اقتصادي إقليمي ينبغي عليها ألا تنضم إلى أكثر من اتحاد جمركي، وبالتالي بات على هذه الدول ذات العضوية المزدوجة أن تتخذ قراراً بشأن التجمع الذي ترغب في الانتماء إليه، مع سعي كل من الكوميسا والسادك نحو إنشاء اتحادات جمركية.

وهو ما يفسر تكرار حالات الانضمام ثم الخروج من تجمع الكوميسا على سبيل المثال.

الجماعة الاقتصادية الإفريقية (AEC)

جاء تأسيس الجماعة الاقتصادية الإفريقية بعد خطوات استغرقت سنوات طويلة، وتحديدا منذ المناقشات السابقة على تدشين منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٦٣.

وكان الزعماء الأفارقة قد اتفقوا في عام ١٩٦٣ على أهمية قيام تكامل إفريقي على المستوى القاري، ولكنهم لم يتفقوا في بادئ الأمر على شكل ذلك التنظيم القاري الكبير.

وقد برزت أربعة توجهات في تلك الفترة، هي:

أ- اتجاه يتبنى قيام تنظيم إفريقي يصدر عنه ميثاق يرتبط بالمجموعات الإفريقية.

ب- اتجاه يتبنى إعلان مبادئ عامة تحظى بموافقة الجميع.

ج- اتجاه تبنته "مجموعة برازافيل" بقيادة نيجيريا وإثيوبيا ويهدف إلى إقامة شكل من أشكال التعاون الاقتصادي مع تدعيم ذلك التعاون في مراحل تالية، خاصة في قطاعات محددة مثل تبادل الخبرات الفنية والنقل والمواصلات.

د- اتجاه تبناه رئيس غانا الأسبق كوامي نكروما، ويطالب بقيام وحدة فيدرالية إفريقية.

وانتهى الأمر في عام ١٩٦٣ بإقامة منظمة الوحدة الإفريقية التي اتخذت شكلا وسطا بين دعاة الوحدة الكاملة السريعة والمتخوفين منها والرافضين لفكرة التخلي عن السيادة الوطنية لصالح الكيان القاري بعد قرون من التخلي عنها لصالح دول الاستعمار القديم.

وخلال السنوات التالية، أدرك القادة الأفارقة وجود عوامل مختلفة تعوق تنمية القارة الإفريقية وتعرض مستقبل شعوبها للخطر. كما أدركوا الحاجة الملحة إلى تنمية موارد القارة وتوظيفها لتحقيق أهداف شعوبها.

ومن هذا المنطلق، قوى الاتجاه المؤيد لإقامة تكامل اقتصادي لتحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية مع عدم التخلي عن السيادة الوطنية لصالح كيان قاري.

وقد تكررت المطالبات بقيام التكامل الاقتصادي على المستوى القاري في مؤتمرات قمة الجزائر ١٩٦٨ وأنيس أبابا ١٩٧٠ و١٩٧٣.

وفي عام ١٩٧٦، صدر إعلان كينشاسا الداعي إلى إنشاء جماعة اقتصادية إفريقية وهو القرار الذي اعتمد في مؤتمر ليبرفيل ١٩٧٧.

وفي خطوات تالية، صدر إعلان مفروفا الذي دعا إلى إنشاء سوق إفريقية مشتركة تمهيدا لإنشاء جماعة اقتصادية إفريقية.

كما صدرت خطة عمل لاجوس ١٩٨٠ والبيان الختامي للمؤتمر، واللذان أكدوا الالتزام بإقامة جماعة اقتصادية إفريقية بحلول عام ٢٠٠٠ لتعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للقارة.

وإثناء الدورة العادية السابعة والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية، وفي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالعاصمة النيجيرية أبوجا ٣ -

٦ يونيو ١٩٩١، تم توقيع المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية والتي دخلت حيز التنفيذ في شهر مايو عام ١٩٩٤.

الأهداف:

١- النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبتكامل الاقتصادات الإفريقية لزيادة الاعتماد الاقتصادي على الذات وتعزيز تنمية داخلية مدعومة ذاتيا.

ب - إنشاء إطار على المستوى القاري لتعبئة الموارد البشرية والمادية لإفريقيا بغية تحقيق تنمية معتمدة على الذات.

ج - تعزيز التعاون والتنمية في جميع مجالات النشاط البشري لرفع مستوى معيشة شعوبها.

د - تنسيق ومواءمة السياسات بين التجمعات الاقتصادية القائمة والمقبلة بغية إقامة الجماعة تدريجيا.

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف العامة، فقد حددت المادة ٦ مراحل لإتمام العمل التكاملي الإفريقي من خلال فترة انتقالية لا تتجاوز

(٢٤ عاما) كما يلي:

١- تعزيز الإطار المؤسسي للمجموعة الاقتصادية القائمة وتأسيس مجموعات اقتصادية جديدة وذلك في مدة اقصاها (٥ سنوات) اعتبارا من تاريخ بدء العمل بهذه المعاهدة.

٢- على مستوى كل مجموعة اقتصادية اقليمية، يتم تثبيت الحواجز والرسوم الجمركية وكذلك الضرائب الداخلية، وإعداد دراسات تهدف إلى تحديد جدول زمني للقضاء تدريجيا على الحواجز التي تعوق التجارة الإقليمية داخل الجماعة.

- ٣- يتم على مستوى كل مجموعة اقتصادية اقليمية، وخلال فترة اقصاها (١٠ سنوات)، انشاء منطقة تجارة حرة
- ٤- يتم خلال (عامين) بحد اقصى تنسيق ومواءمة النظم التمريرية بين شتى المجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية انشاء اتحاد جمركي باعتماد تعريفات خارجية موحدة.
- ٥- اقامة سوق إفريقية مشتركة خلال فترة اقصاها (٤ سنوات).
- ٦- انجاز مشروع اقامة الجماعة في فترة اقصاها (٥ سنوات) على الا يترتب على تنفيذ احكام الفقرة السابقة ان تتجاوز الفترة الانتقالية مدة اقصاها (٤٠ سنة) اعتبارا من تاريخ العمل بالمعاهدة
- وتحتفظ الجماعة الاقتصادية الإفريقية بعلاقات عمل مباشرة مع عدد من التجمعات الاقتصادية في القارة وفق ما نصت عليه المادة ٨٨ من معاهدة ابوجا وهي: تجمع تنمية الجنوب الإفريقي (SADC)، اتحاد المغرب العربي (UMA)، السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS)

تجمع تنمية الجنوب الإفريقي (SADC)

The Southern African Development Community

يعد تجمع تنمية الجنوب الإفريقي من التجمعات الاساسية التي سيرتكز عليها قيام "الجماعة الاقتصادية الإفريقية"
الدول المؤسسة :

انجولا، بوتسوانا، ليسوتو، ملاوي، موزمبيق، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي.

الدول المنضمة بعد التأسيس :

ناميبيا، جنوب إفريقيا، موريشيوس، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مدغشقر.
المقر: جابرون، بوتسوانا.

عدد السكان الكلي للتجمع: ٢٢٥ مليون نسمة، ٢٠٠٤.

ال الناتج المحلي الإجمالي: ٢٩٥ مليار دولار أمريكي، ٢٠٠٤.

مقوسط دخل الفرد السنوي: ١٦٣١ دولارا أمريكيا، ٢٠٠٤.

- المنتجات الرئيسية: النحاس - الماس - البترول - اليورانيوم - الماشية ومنتجات اللحوم - البن - القمح - الذرة - المنجنيز - السكر - التبغ.

- الصادرات إلى العالم الخارجي: ٩٠ مليار دولار أمريكي، ٢٠٠٤.

- الواردات من العالم الخارجي: ٨٨,٥ مليار دولار أمريكي، ٢٠٠٤.

الغشاة :

بدأت منظمة الـ SADC في البداية تحت اسم "مؤتمر تنسيق تطوير الجنوب الإفريقي" (SADCC)، والتي تم تأسيسها في أبريل ١٩٨٠ من قبل الحكومات من البلدان الإفريقية الجنوبية التسعة: أنجولا - بوتسوانا - ليسوتو - ملاوي - موزمبيق - سوازيلاند - تنزانيا - زامبيا - زيمبابوي.

وفي أغسطس ١٩٩٢، تم التحول من الـ SADCC إلى SADC عندما اجتمعت حكومات ورؤساء الدول الاعضاء في وندموك (ناميبيا) وتم توقيع ميثاق جماعة تنمية الجنوب الإفريقي SADC ويبلغ عدد اعضائها ١٤ دولة الآن.

الاهداف :

أ- تخفيف حدة الفقر هو الهدف الاسمي للتجمع لتحرير شعوب المنطقة من اثاره.

ب- تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر، وتعزيز وتحسين مستويات المعيشة لشعوب الجنوب الإفريقي.

ج- تعزيز وسائل الحماية والأمن عن طريق التحالف العسكري المشترك بين دول التجمع.

د- تحقيق التكامل بين الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية والمحلية.

هـ- تعزيز الاستفادة من الأيدي العاملة والانتفاع من موارد الإقليم.

و- تقليص اعتماد الدول الاعضاء بشكل خاص على دولة جنوب إفريقيا (حيث تم تأسيس التجمع قبل عملية التحول السياسي في جنوب إفريقيا وإعلان إنهاء النظام العنصري بها في عام ١٩٩٤).

اتحاد المغرب العربي (UMA)

تأسس تجمع "اتحاد المغرب العربي" بموجب معاهدة مراكش التي وقعت بمراكش بالمملكة المغربية في ١٧ فبراير ١٩٨٩. وهو من التجمعات المرشحة للانضمام إلى التجمعات الأساسية التي سيرتكز عليها قيام "الجماعة الاقتصادية الإفريقية" أعضاء التجمع: المملكة المغربية، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إجمالي المساحة: ٥,٧٨٢,١٤٠ كيلو مترا مربعا.

إجمالي تعداد السكان: ٨٤,١٨٥,٠٧٣ نسمة (عام ٢٠٠٥).

الناتج المحلي الإجمالي: ٤٩١,٢٧٦ مليون دولار (عام ٢٠٠٥).

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٥٨٢٦ دولارا (عام ٢٠٠٥).

الأهداف:

أ- تعزيز أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

ب- نهج "سياسة مشتركة" في مختلف الميادين.

ج- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورعوس الأموال فيما بينها.

وتهدف "السياسة المشتركة" المشار إليها إلى تحقيق الأغراض التالية:

* في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

* في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

* في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة وتنوعية في هذا الصدد.

في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

تجمع الساحل والصحراء (CEN-SAD)

تأسس بموجب المعاهدة المنشئة لتجمع دول الساحل والصحراء، والتي وقعتها الدول الست المؤسسة للتجمع خلال اجتماع استضافته العاصمة الليبية طرابلس في الفترة من ١١ - ٦ فبراير ١٩٩٨، وقد انضمت باقي الدول الأعضاء في وقت لاحق حتى وصلت حاليا إلى ٢٣ دولة هي:

■ الدول المؤسسة: ليبيا، بوركينا فاسو، مالي، النيجر، تشاد، السودان.

■ الدول التي انضمت بعد التأسيس: جمهورية إفريقيا الوسطى، أريتريا، جيبوتي، جامبيا، السنغال، بنين، كوت ديفوار، جمهورية مصر العربية، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، المملكة المغربية، نيجيريا، سيراليون، الصومال، توجو، تونس... ويتوقع أن تنضم للتجمع كل من: غينيا، جزر القمر، ساوتومي وبرنسيب، الجابون.

ويقدر إجمالي مساحة الدول الأعضاء في التجمع بـ ٥١٢ مليون كيلومتر مربع، وإجمالي عدد سكانه بـ ٤٠٠ مليون نسمة (٤٨٪).

من إجمالي سكان القارة الإفريقية (تقريبا).

وتشكل الزراعة المورد الاقتصادي الأساسي للدول الأعضاء (٧٥٪ من الناتج الإجمالي) ويعمل في ذلك القطاع ٦٥٪ من اليد العاملة.

الأهداف:

نصت المادة الأولى من معاهدة تأسيس التجمع على ما يلي:

١- إقامة اتحاد اقتصادى شامل يستند على استراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموى متكامل مع مخططات التنمية على المستوى الوطنى للدول الأعضاء.

٢- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تسهيل تحرك الأشخاص ودروس الاموال فيما بين الدول الأعضاء، مع منح مواطنى الدول الأعضاء فى التجمع نفس الحقوق والامتيازات والواجبات المعترف بها لمواطنيها وفقا لدستور كل دولة.

٣- تنسيق النظم التعليمية فى مختلف مستويات التعليم والتنسيق فى المجالات الثقافية والعلمية والتكنولوجية والفنية وقد اضيفت بشكل ضمنى اهداف جديدة للتجمع اتسمت بالصيغة الامنية. وذلك بمقتضى الميثاق الامنى الذى تمت الموافقة على فى اجتماع بالعاصمة التشادية نجامينا ١٦-١٧ سبتمبر ١٩٩٩ وشملت الاهداف الإضافية مايلى:

- التعاون فيما بين الدول الأعضاء من اجل حفظ السلم والامن لكل منها
- إنشاء مكتب دائم للتنسيق فى هذا الشأن
- تطوير التعاون فى مجالات الامن العام والتصدى لظواهر التهريب والهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتهريب السلاح
- تبادل المعلومات بصفة دورية فيما من شأنه تدعيم الاستقرار فى الدول الأعضاء

السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)

تأسس رسميا بعد توقيع الاتفاقية المنشئة له فى نوفمبر ١٩٩٤ بالعاصمة الاوغندية كمبالا. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى شهر ديسمبر من العام نفسه.

* تطور العضوية :

وصل التجمع الى اقصى اتساع له بانضمام

انجولا، تنزانيا، ناميبيا، موزمبيق، بروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتى، اريتريا، اثيوبيا، كينيا، جزر القمر، مدغشقر، موريشيوس، ملاوى، رواندا، السودان، سوازيلاند، ليسوتو، اوغندا، زامبيا، زيمبابوى، جمهورية مصر العربية، سيشل، ثم ليبيا. وقد جمدت عضوية او انسحبت فى وقت لاحق كل من: انجولا وتنزانيا وليسوتو وموزمبيق وناميبيا.

وحاليا (٢٠٠٧)، يضم التجمع فى عضويته ١٩ دولة.

عدد السكان الكلى: ٤٠٦,١ مليون نسمة (٢٠٠٥).

إجمالى المساحة: ١٢,٨٧٢,٩٥٧ كيلومترا مربعا.

الناتج المحلى الإجمالى: ٧٣٥,٥٩٩ مليون دولار (٢٠٠٥).

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى: ١٨١١ دولارا.

إجمالى الواردات السنوية لدول التجمع تقدر بـ ٣٢ مليار دولار.

وقد ارتفع حجم التجارة البينية لدول الكوميسا الى ٧,٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥ وهو ما يزيد بنسبة ٥٧٪ عن عام ٢٠٠٤.

وقد تم الإتفاق على اقامة منطقة تجارة حرة ضمت جانبا من دول التجمع (١١ دولة) من: مصر، جيبوتى، كينيا، مدغشقر، ملاوى، موريشيوس، السودان، زامبيا، زيمبابوى، بروندي، سيشل.

اهداف الكوميسا :

- تحقيق معدل نمو اقتصادى ثابت ومستمر للدول الأعضاء.

- تعزيز التنمية المشتركة فى كافة مجالات النشاط الاقتصادى، وتبنى سياسات وبرامج اقتصادية مشتركة.

- تنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا وتحقيق السلام والامن والاستقرار للدول الأعضاء.

- إقامة اتحاد جمركى بين الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠٠٤.

- الإسهام فى تحقيق اهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

- تحرير التجارة وزيادة التعاون الجمركي، ويتضمن ذلك تقديم نظام لشبكة جمارك موحدة مترابطة
- إيجاد البيئة الملائمة والأطر التشريعية القانونية اللازمة لتشجيع نمو القطاع الخاص وإقامة بيئة استثمارية مأمونة.
- وقد حقق التجمع عددا من الخطوات لتدعيم جهوده النكاملية، وكان من أبرزها:

- في أكتوبر عام ٢٠٠٠ وفي قمة لوساكا، تم إنشاء منطقة تجارة حرة خاصة انضمت إليها بعض دول التجمع، حيث تم إلغاء الرسوم الجمركية للسلع المتداولة فيما بين هذه الدول.

- من المفترض بحلول سبتمبر ٢٠٠٨ أن يدخل أيضا الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ متأخرا عن مواعده الأصلي، الذي كان محديدا لعام ٢٠٠٤ وذلك بسبب الخلافات بشأن التعريفات الجمركية، حيث اعترضت بعض الدول الأعضاء على خفض التعريفات الجمركية على الواردات. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الجمركي يهدف لإنشاء اتحاد مدفوعات ينتهي بإقامة وحدة نقدية وعملة موحدة (عام ٢٠٢٥) وصولا إلى الهدف المنشود وهو إقامة وحدة اقتصادية كاملة.

وقد نفذت الكوميسا نحو ٧٠٪ من البروتوكولات المتعلقة بإزالة القيود على الناشريات بين أعضائها.

ومن أهم التحديات التي تواجه التجمع في المرحلة المقبلة كيفية تأهيل البنية الأساسية لمطالبات التجارة البينية والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، حيث إن استكمال المشروعات المتعلقة بها سيسهم في خفض تكلفة الاستثمار بين الدول الأعضاء.

وهناك أيضا تحديات تتعلق بنقص الطاقة والمياه ومعوقات التمويل الاستثماري وندرة النقد الأجنبي، نظرا لتخلف القطاع المصرفي في العديد من دول الكوميسا، مما قد يعرقل عمليات التصدير والاستيراد.

فضلا عما سبق، هناك التحديات السياسية التي تتعلق باستتباب الأمن والسلام في بعض دول الكوميسا، وفي مقدمتها أزمة دارفور شرق السودان، والتوتر الاريترى - الإثيوبي، ثم التدخل الإثيوبي في الصومال في ديسمبر ٢٠٠٦، وما قد يشهده ذلك من توتر مع دول أخرى ذات مصالح في المنطقة مثل جيبوتي وأريتريا.

البناء الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)

تأسس رسميا في مايو ١٩٧٥ بموجب معاهدة لاجوس، وتم توقيع البروتوكولات التي دشنت عمل التجمع في نوفمبر ١٩٧٦ بمدينة لومي عاصمة توجو. وفي وقت لاحق، أعيدت صياغة المعاهدة الخاصة بالتجمع لتسريع التكامل الاقتصادي وزيادة مستوى التعاون السياسي بين الأعضاء.

الدول الأعضاء :

بنين، غينيا، النيجر، بوركينا فاسو، غينيا بيساو، نيجيريا، الرأس الأخضر، ليبيريا، السنغال، كوت ديفوار، مالي، سيراليون، جامبيا، توجو، غانا، موريتانيا... وقد أعلنت موريتانيا انسحابها من التجمع.

الأهداف :

استهدف تجمع الايكواس زيادة الاستثمارات وفتح الأسواق بين الدول الأعضاء. وفي وقت لاحق، اتخذ التجمع خطوة أخرى نحو التعاون فيما بين أعضائه، حيث تم الاتفاق على حرية انتقال الأفراد بين الدول الأعضاء، وانتهاج سياسات تعزز سبل الدفاع المشترك، فتأسست قوة المراقبة الخاصة بالتجمع والمعروفة اختصارا بـ "الإكومرج" وقامت بتنفيذ عمليات ناجحة لحفظ السلام، كان من أبرزها ما قامت به في كل من ليبيريا وسيراليون.

وتتسم الدول الأعضاء في الايكواس بالتباين فيما بينها، سواء فيما يتعلق باتساع المساحة الجغرافية أو التنوع في الموارد الطبيعية والبشرية أو مستوى الأداء الاقتصادي، وهو ما كان له سلبياته، خاصة فيما يتعلق بالتدفق البشري الهائل غير المنظم من الدول الفقيرة أو من الدول التي تعاني من حالات عدم استقرار سياسي إلى الدول الغنية الرئيسية في التجمع، وفي مقدمتها غانا ونيجيريا.

- إجمالي المساحة: ٥,١١٢,٩٠٣ مليون كيلومترات مربعة.

- إجمالي تعداد السكان: ٢٥١,٦٤٦,٢٦٣ نسمة تقريبا (٢٠٠٤).

- الناتج المحلي الإجمالي: ٣٤٢,٥١٩ مليون دولار (٢٠٠٤).

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١٣٦١ دولارا (٢٠٠٤).

وتجدر الإشارة الى أن بداية عام ٢٠٠٧ شهدت تحويل الامانة التنفيذية للتجمع إلى مفوضية لها سلطات تفوق السلطات الوطنية وفي إطار عملية التحويل، أعيد تشكيل مؤسسات رئيسية مثل برلمان إيكواس ومحكمة العدل في إيكواس لجعلها أكثر فعالية وتمكينها من لعب دورها الكامل في عملية الاندماج والتنمية في الإقليم.

تجمع شرق إفريقيا (EAC)

تأسس في ٧ يوليو ٢٠٠٠، وبدأ الاتحاد في ممارسة مهامه فعليا في يناير ٢٠٠١

الأعضاء :

يضم أعضاء، مؤسسين هم: كينيا وتنزانيا وأوغندا... وانضمت إليها رواندا وبوروندي ليصبح بذلك عدد الأعضاء ٥ دول.

الأهداف :

- تحسين وتعزيز التعاون على اساس العلاقات التاريخية والثقافم المشترك بين الأعضاء.

- تأكيد أن أولويات التعاون ستكون في قطاعات النقل والاتصالات والتجارة والصناعة والهجرة والأمن وتشجيع الاستثمارات في المنطقة.

- إقامة سوق مشتركة وما يستتبعه ذلك من تيسير إجراءات السفر والتنسيق في مجال التعريفات الجمركية.

- اتخاذ إجراءات قوية تجاه تحقيق التكامل، بما في ذلك توفير عملات تتسم بحرية الصرف في الدول الأعضاء، ثم عملة موحدة لاحقا.

وقد أسس التجمع اتحادا جمركيا ومنطقة تجارة حرة بين كينيا وتنزانيا وأوغندا، وينتظر أن يتحول التجمع الى سوق موحدة بحلول ٢٠٠٩ وأن يتبنى عملة موحدة في العام نفسه.

- إجمالي المساحة: ١,٧٦٢,٧٧٧ مليون كيلومتر مربع.

- إجمالي تعداد السكان: ٩٧,٨٦٥,٤٢٨ نسمة تقريبا (٢٠٠٤).

- الناتج المحلي الإجمالي: ١٠٤,٢٣٩ مليون دولار (٢٠٠٤).

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١٠٦٥ دولارا (٢٠٠٤).

الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS)

تأسست هذه الجماعة في أكتوبر ١٩٨٣ وتضم في عضويتها ١١ دولة من دول إقليم وسط إفريقيا هي: أنجولا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية وسط إفريقيا، تشاد، الكونغو (برازافيل)، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الجابون، رواندا، ساوتومي وبرنسيب.

الأهداف :

يتمثل الهدف الاساسي للجماعة في إنشاء اتحاد جمركي. وخلال السنوات الثمان الاولى من إنشائها، تبنت الإيكاس برنامجا لتحرير التجارة تم تطبيقه على مراحل، كانت أولى هذه المراحل هي التخفيض التدريجي لمعدلات التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية على التجارة البينية.

وبوجه عام، تعتبر الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا من أضعف المنظمات القائمة في إفريقيا وأشدّها تعرضا للصراعات، حيث عانت ثلاث دول من أعضاء الجماعة (الكونغو الديمقراطية، رواندا، بوروندي) من أشد موجات الحروب الأهلية ضراوة التي شهدتها القارة خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين. وعلى الرغم من حلول الاستقرار بدول المنطقة واتخاذ تدابير لإحلال السلم وتسوية المنازعات، إلا أن غالبية دول التجمع لم تتخلص بعد من آثار الصراعات البينية من جانب، والأهلية من جانب آخر، مما يجعل الطريق أمام تحقيق أهداف التجمع طويلا إلى حد ما.

- إجمالي المساحة: ٦,٦٦٧,٤٢١ مليون كيلومتر مربع.

إجمالي تعداد السكان ١٢١.٢٤٥.٩٥٨ نسمة تقريبا (٢٠٠٤)

الناتج المحلي الإجمالي ١٧٥.٩٢٨ مليون دولار (٢٠٠٤)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٤٥١ دولارا (٢٠٠٤)

ومن الملاحظ أن الكاميرون تعد الدولة الأكثر تصنيعا، حيث تشكل الصناعة نحو ١٤٪ من الناتج القومي بها، في حين تعتمد كل من الكونغو الديمقراطية والجابون على صادرات البترول، وإن كانت الدول الثلاث الأخرى أكثر دول الاتحاد ارتفاعا في مستوى المعيشة

وعلى الجانب الآخر، فإن كلا من تشاد وغينيا الاستوائية وإفريقيا الوسطى تعد دولا زراعية أساسا، ومن أكثر دول التجمع انخفاضاً في مستوى المعيشة. إلا أن الاكتشافات البترولية في الأعوام الأخيرة (خاصة في تشاد وغينيا الاستوائية) تمثل عنصرا إيجابيا ينتظر أن يثرى اقتصادات بعض الدول المصنفة كدول فقيرة على المستويين الإقليمي والعالمي.

الهيئة عبر الحكومية للتنمية (إيجاد IGAD)

تعد الهيئة عبر الحكومية للتنمية (إيجاد) إحدى المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا، والتي ترمي التعاون والتكامل الإقليمي في منطقة شرق إفريقيا وقد تأسست عام ١٩٩٦.

وقد حلت إيجاد محل الهيئة عبر الحكومية للتنمية ومواجهة الجفاف (IGADD) التي تم تأسيسها في عام ١٩٨٦ من جانب ست دول تعاني من الجفاف في شرق إفريقيا، وهي جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا، ثم انضمت إليها إريتريا كعضو سابع بالمنظمة

الأهداف :

- الارتقاء باستراتيجيات التنمية وتحقيق التناغم التدريجي بين السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي للدول الأعضاء.
- تنسيق السياسات فيما يتعلق بالتجارة والجمارك والنقل والاتصالات والزراعة والوارد الطبيعية وتشجيع حرية انتقال البضائع والخدمات والأفراد داخل التجمع.
- إيجاد بيئة ملائمة لتلقى الاستثمارات الخارجية وممارسة التجارة محليا وعبر الحدود
- تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي وتشجيع وتعزيز جهود الأعضاء من أجل مكافحة الجماعية للجفاف وكافة الكوارث الطبيعية والإنسانية.

- تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتأسيس اليات لمنع وإدارة وتسوية المنازعات التي تتم بين الدول أو النزاعات الأهلية

- تشجيع وتحقيق أهداف تجمع 'كوميسا'

- تشجيع وتيسير وتدعيم التعاون في مجالات الأبحاث التكنولوجية وتطبيقات العلم والتكنولوجيا

العلاقة مع منتدى شركاء الإيجاد :

بدأت العلاقة بين منظمة الإيجاد وبعض الأطراف الدولية من الدول والمنظمات المانحة، باعتبارهم أصدقاء الإيجاد ثم لم تلبث العلاقات فيما بينهما أن تطورت لتأخذ طابع الشراكة فيما يعرف بشركاء الإيجاد IGAD Partners. ويضم منتدى شركاء الإيجاد الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وإيطاليا، وإنجلترا، وفرنسا، والنرويج، وأيرلندا، واليابان، وهولندا، والسويد، والمفوضية الأوروبية، والأمم المتحدة، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، فضلا عن بعض الأطراف المراقبة مثل اليونان. ومصر التي تشارك في المنظمة الإيجاد بصفة مراقب منذ عام ٢٠٠٠

- إجمالي المساحة ٥.٢٢٢.٦٠٤ مليون كيلومتر مربع

- إجمالي تعداد السكان ١٨٧.٩٦٩.٧٧٥ نسمة تقريبا (٢٠٠٤)

- الناتج المحلي الإجمالي ٢٢٥.٠٤٩ مليون دولار (٢٠٠٤)

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١١٩٧ دولارا (٢٠٠٤)

عبد ضيوف

الأمين العام لمنظمة فرانكوفونية :



إذا لم تنجح الدول الإفريقية، فسيتم
إبلاغها بفشل تأخيرها العملية

حوار :

سوسن حسين

يعتبر رئيس السنغال السابق عبد ضيوف من رواد الديمقراطية في إفريقيا، حيث خرج من الحكم في عام ٢٠٠٠ عقب انتخابات ديمقراطية، فاز فيها منافسه، الذي صرح بأن ضيوف يستحق جائزة نوبل لمساهمته في الانتقال السلمي للسلطة.

ولد عبد ضيوف في ٧ سبتمبر ١٩٢٥، ودرس القانون في جامعة دكار، ثم جامعة السوربون في باريس، ثم عاد إلى بلاده في عام ١٩٥٩ لبدء حياة سياسية حافلة بالعطاء، حيث خدم في وزارات الدفاع، والخارجية، والتخطيط، والصناعة، إلى أن اختاره الرئيس السنغالي ليوبولد سينجور - الأب الروحي للسنغال المستقل - كمدير لمكتبه في عام ١٩٦٢، حيث لم يكن عمره يتجاوز ٣٧ عاماً.

منذ ذلك الحين، بدأت علاقة وطيدة بين ضيوف وسينجور، تنازل له الأخير خلالها عن منصب رئاسة الوزارة عام ١٩٧٠، ثم رئاسة الجمهورية عام ١٩٨١.

وبالإضافة إلى إسهامات ضيوف في تعزيز الديمقراطية في بلاده، حيث فتح الباب لتشكيل الأحزاب السياسية وللانتخابات النزيهة، فقد كان له اهتمام شخصي بتحسين الأحوال الصحية والمعيشية لشعبه. ويذكر له في هذا الصدد أنه تبني شخصياً حملة التطعيم الإجباري للأطفال في بلاده، حيث ارتفعت نسبة الأطفال الحاصلين على التطعيم من أقل من ٢٠٪ عام ١٩٨٦ إلى ٧٥٪ عام ١٩٩٠. وبذلك، كانت السنغال أول دولة إفريقية تحقق هذا الهدف.

من ناحية أخرى، بدأت السنغال - بإشرافه - حملة ضد انتشار مرض الإيدز في عام ١٩٨٦، سابقة بذلك دولا إفريقية أخرى، مما أسهم في أن تكون معدلات الإصابة بالمرض في السنغال أقل نسبياً من الدول الإفريقية الأخرى.

أبدى الرئيس السابق ضيوف اهتماماً خاصاً بتنمية التعاون الإفريقي والوحدة الإفريقية، حيث تولى رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦. كما رأس اللجنة الدائمة لمواجهة الجفاف في بلاد الساحل الإفريقية. دخلت السنغال - تحت رئاسته - في وحدة كونفيدرالية مع الجارة جامبيا في عام ١٩٨٢، ولكن اندلاع حرب حدودية بين السنغال وموريتانيا عام ١٩٨٩ أدى إلى انفصال الدولتين. تولى ضيوف رئاسة منظمة فرانكوفونية عام ٢٠٠٣، ثم تم انتخابه لمدة رئاسية ثانية عام ٢٠٠٦.

لقد ربطتك بالرئيس سنجور علاقة وطيدة، فهل يمكن أن تحدثنا عن هذه الشخصية المرموقة والفريدة وأثرها على حياتك؟

■ ما الذي يمكن أن أقوله عن الرئيس سنجور أكثر مما قلته في مناسبات سابقة؟ لقد كان استاذي، كان يبعثني الذي شكنتي، كان بالنسبة لي نمونجا يحتذى، ومنه استلهمت أسلوبى كرجل يعمل في المجال العام. لقد ذكرت - في خطاب القيت به بمناسبة عيد مولده التسعين عام ١٩٩٦ - ما يلي: إذا كنت أدين بالكثير لليوبولد سيجار سنجور، فذلك لأنه علمني كل شيء، ولن أغير اليوم حرفا واحدا مما قلت. لقد خلفته كرئيس لجمهورية السنغال. ويصفتي الأمين العام للفرانكوفونية، فانا اعتبر أنني أواصل معركته.

هـ "يجب تطبيق سياسات تشجع الإفريقيين على البقاء في بلادهم"

هل كان الطموح الشخصي وراء انخراطك في العمل السياسى والحكومى منذ شبابه؟

● لم يكن لي يوما طموح شخصي، كان شعارى دائما هو "الخدمة". وقد خدمت على الصعيد الوطنى حتى اللحظة التى اتخذ فيها شعبي من خلال صناديق الاقتراع قرارا احترامته. بعد ذلك، طلب مني أن أخدم على الصعيد الدولى، على صعيد الفرانكوفونية، وقد وافقت على هذه المهمة بكل حماس وعزيمة. يبدو أن رؤساء الدول والحكومات يشعرون بالرضا عن خدماتي، بما أنهم طالبونى، أثناء قمة بوجارسى الأخيرة، بأن استمر على رأس الفرانكوفونية لمدة ثانية، وهذا أمر يشرفنى ويشعرنى بالفخر.

اعتبر المراقبون أن السياسات التى اتبعتها أثناء رئاستك للسنغال هى امتداد وتعميق للسياسات التى بدأها الرئيس "ليوبولد سيجار سنجور"، خاصة فى مجال اللامركزية، والديمقراطية، وتحرير الاقتصاد .. هل جاءت نتائج مجهوداتك على مستوى توقعاتك؟ وما هى العقبات الرئيسية التى صادفت تنفيذ هذه السياسات؟

● عند التصدى لرئاسة دولة نامية، فإننا ما تأتى النتائج على مستوى ما نأمل. عندما تحكم دولة، فإنك تواجه بعقبات ضخمة داخليا وخارجيا. هناك قوى تدعو للجمود، هناك معارضات من كل نوع، وليست فقط على المستوى السياسى. هناك اتجاهات محافظة لا يستهان بها تمنع أحيانا من المضى وفقا للإيقاع الذى حدثته لنفسك، هناك أيضا أحداث دولية لا تستطيع أن تفعل شيئا تجاهها، ومنها - على سبيل المثال - انخفاض قيمة الفرنك عام ١٩٩٤، وارتفاع أسعار يرميل النفط، والجفاف فى منطقة الساحل الإفرقى. ورغم كل ذلك، فقد تمكنا من تقوية وطن ودولة يحسدنا عليها العالم أجمع، وتمكنا بصفة خاصة من بناء قوة دبلوماسية.

هـ "خدمت بلادى حتى اللحظة التى اتخذ فيها شعبي من خلال صناديق الاقتراع قرارا احترامته"

ما هى الأسباب الحقيقية لفشل تجربة الوحدة السنغالية - الجامبية وما الذى كان يمكن أن يتحقق فى حالة نجاحها؟

● الأسباب الحقيقية لفشل هذا الاتحاد فى الأسباب نفسها التى أدت إلى فشل الاتحاد مع "مالى" سابقا، وهى الأسباب نفسها التى تعوق اليوم مسيرة الاتحاد الإفرقى. إن الدول الإفرقية لم تفهم بعد أنها إذا وقفت بمفردها، فسيتم ابتلاعها بفعل تأثيرات العولة، حتى الدول الأوربية القوية رأت مستقبلها فى الاندماج والوحدة.

■ ناضلتم من أجل تحقيق درجة أكبر من الوحدة على مستوى إفريقيا، فهل أنتم راضون عن ثمار هذه الجهود؟

■ مازال هناك الكثير لعمله، ولكن التحولات الملحوظة فى المنظمات الإقليمية، مثل "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"، والنجاحات التى حققها الاتحاد الإفرقى تملؤنى بالأمل.

ما رأيكم فى الخيار المعادى للإسلام الذى يجتاح الغرب؟

■ الأصولية وتعصب الإسلاميين يسيئان كثيرا للإسلام، الإسلام الحقيقى هو تعبير عن الاعتدال والتوازن والحب، ولا مكان

فيه لاستخدام العنف لابد أن ترتفع أصوات لتقوم بالتعريف بالإسلام بصورة أفضل. لابد أن يقوم كبار رجال الدين المسلمين الذين يؤمنون بهذه المفاهيم، والذين يمتلكون الحجج الدينية، بالتعبير عن أنفسهم أكثر وبطريقة مستمرة حتى لا يتركوا المجال لأولئك الذين يتخذوننا كرهائن

لماذا صدمكم مشروع القانون الجديد حول الرقابة على الهجرة في فرنسا وما هو رأيكم في السياسة الخارجية الفرنسية، خاصة في إفريقيا ؟

● إن مشكلة الهجرة يجب ألا ينظر إليها من زاوية قمعية أو أمنية فحسب، وإلا فلن تتم تسوية أي شيء. يجب النظر إلى المشاكل الأساسية التي تطرح. إفريقيا هي قارة يصل فيها الفقر إلى حد أنه يجب أن تكون جهود التنمية أكثر قوة مما هي عليه الآن

يجب، بالإضافة إلى الإجراءات التي تحد من الهجرة، أن يتم أيضا تطبيق السياسات التي تشجع الإفريقيين على البقاء في بلادهم، وأن تعطى الشباب الأمل عن طريق خلق نشاطات اقتصادية جديدة. إفريقيا اليوم بحاجة أكثر للتضامن والشراكة، منها إلى المعونة بمعناها الحرفي. بهذا المنطق، تتم إعادة بناء العلاقات مع الشركاء على المستويين الثنائي والدولي، ومنها فرنسا.

● "إفريقيا اليوم بحاجة

إلى التضامن والشراكة

أكثر منها إلى المعونات"

برأيكم سيادة الأمين العام، هل يوجد ما يبرر الموقف الأمريكي في العراق بصورة أعم، ما هو رأيكم في السياسة الأمريكية منذ تولي إدارة بوش الحكم؟

● منذ بداية الأزمة، وقفت الفرانكوفونية إلى جانب الشرعية الدولية، كان يجب إيجاد حل داخل الأمم المتحدة. اليوم، ما أخشاه هو رد الفعل نتيجة الإحباطات التي نشأت، ليس فقط في العراق، ولكن في العالم العربي أجمع بعد كل هذه الفظائع التي عرفناها. لقد دخلنا في دورة من الإرهاب من الصعب السيطرة عليها، ولكن جميع النيات الحسنة يجب أن تتضافر من أجل إيجاد حل.

السيد الرئيس، أنت معروف بجهودك ومساهماتك من أجل نشر السلام في مناطق متفرقة من العالم، هل تعتقد أن منطقة الشرق الأوسط ستعرف يوما هذا السلام في ضوء الأحداث المتسارعة الأخيرة؟

● بالتأكيد، يجب أن يسهم الكل في هذا الأمر، القوى الكبرى والدول المعنية بصفة عامة. اعتقد أن السلام ممكن إذا عرف الإنسان أن يحب الآخر، إذا لم يعتبر كل إنسان نفسه أنه مركز العالم، ولكن جزء من العالم، إذا تعامل كل شخص مع الآخرين ليس من منطلق الأنانية وإيثار النفس، ولكن إيثار الغير والكرم. اعتقد أن السلام ممكن، ولكن الناس هم كما هم؛ على كل حال، فيما يتعلق بي، فإنها مبادئ التي أطبقها في حياتي اليومية.

أنت ترأس منظمة الفرانكوفونية الدولية منذ عام ٢٠٠٣، ما هي أبرز الأحداث خلال فترة رئاستكم الأولى؟

● المراقبون، خاصة انتم أيها الصحفيون، هم من يجب أن يرد على هذا السؤال. دون التظاهر بالتواضع، أقول إن المنظمة قد أصبحت اليوم لاعباً لا يمكن تجاهله في حل أزمات في عالم الفرانكوفونية. احكامنا يحسب لها حساب، وصوتنا مسموع، وهذا تقدم ملحوظ

هل تعتقد أن منظمة دولية ذات اتجاه ثقافي ولغوي - مثل الفرانكوفونية - يمكن أن يكون لها دور حاسم لتعبه في إطار العولمة؟

● بالتأكيد، وهنا يكمن جديتنا. نحن لدينا حجبتنا في هذا الصدد، فنحن نكف ضد سيطرة لغة واحدة أو ثقافة واحدة. إن معركة الفرانكوفونية ليست من أجل الدفاع عن اللغة الفرنسية بشكل خاص، ولا أي لغة أخرى غيرها. إن معركتنا هي معركة من أجل التنوع اللغوي والثقافي. نعتقد أن العالم لا يمكن إلا أن تثريه هذه الاختلافات.

قضايا السياسة الدولية

☐ الش _____ رق الأوسط

☐ الع _____ راق .. رحلة خلط الأوراق

☐ ترك _____ يا في المحيط الإقليمي

☐ أ _____ ورو

☐ ال _____ طاق

☐ في الش _____ أن الس _____ ودانى

☐ تحت الض _____ و

الشرق الأوسط

الأزمة الفلسطينية الداخلية .. إلى أين؟

■ محمد جمعة

دخلت الأزمة الفلسطينية - الفلسطينية منعطفًا خطيرًا بعد قيام حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالسيطرة على قطاع غزة عسكرياً، وهو ما دفع الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى إقالة حكومة رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، وإعلان تشكيل حكومة طوارئ.

الشاملة، بكل ما يعنيه ذلك من تداعيات كارثية على الساحة الفلسطينية، بل وعلى القضية ذاتها.

الروايات التي قدمت بشأن عودة الاقتتال والاشتباكات من جديد متضاربة، ولا توجد جهات قانونية محايدة ذات سلطة. في إمكانها تقديم الرواية الصحيحة، أو ردع ومحاسبة المرتكبين لها، وإن كانت إرهابيات تلك الاشتباكات تعود إلى الحادي عشر من مايو ٢٠٠٧.

ولأهمية الوقوف عند اغتيال "بهاء أبو جراد" أحد قيادات حركة فتح، على أيدي مسلحين، أشارت "فتح" إلى أنهم من كتائب القسام، ونفت "حماس" تلك التهمة جملة وتفصيلاً. إلا أن التفسير المتكامل لما حدث من جديد في غزة وثيق الصلة باتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة على أساسه، وبما حدث منذ ذلك الوقت وحتى اندلاع الاقتتال من جديد.

فاتفاق مكة، ونتيجة لغياب الضمانات الكافية، والأكليات المفصلة، كان أشبه بصلح عشائري قام على تقارب وتعايش بين برنامجين مختلفين. كذلك حكومة الوحدة الوطنية التي قامت بموجبها، لم تقم على قواعد متينة واضحة للشراكة السياسية، ناهيك عن التفهم الأيديولوجي، ومن ثم لم تكن حدود التفاهم التي سهلت نشوعها كافية للاطمئنان إلى مستقبلها، أو إشاعة أجواء من الثقة في ديمومتها.

حيث توافق قطبا الساحة الفلسطينية على تكوين هذه

وبعد أقل من مائة يوم على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وقبل أن تنتهي حوارات القاهرة التي جرت في يونيو ٢٠٠٧، وبدلاً من أن تشروع الحكومة في تطبيق الخطة الأمنية التي أقرها مجلس الوزراء، بـ "مباركة" من رئيس السلطة محمود عباس - انزلق الوضع في قطاع غزة، وبسرعة فائقة، إلى مربع الاقتتال، على نحو غير مسبوق.

وقد شهد قطاع غزة مواجهات دموية غير مسبقة كعمليات التصفية الجسدية، التي جرت على مرأى ومسمع من الجميع، فضلاً عن اشتباكات الثاني عشر والثالث عشر من يونيو ٢٠٠٧، بالصورة التي حدثت بها، سواء لجهة أماكن الاقتتال وجبهات التطاحن (الجبهة الغربية من غزة حيث مقر المخابرات العامة، ومجمع الرئاسة، والمقر الرئيسي لجهاز الأمن الوقائي) أو لجهة حجم القوات المشاركة، لاسيما من قبل حركة حماس، أو لجهة عدد الضحايا - حيث سقط خلال الساعات الأربع والعشرين الأولى أكثر من ٢٨ قتيلاً و١٤٠ جريحاً، أو حتى لجهة الإصرار الواضح على النيل من الطرف الآخر. إذ لم تستثن مطاردات السلاح المتبادلة بين الطرفين المستشفيات وحتى أسرة المرضى.

معركة الحسم الدموي:

كل هذه المعطيات ترجح احتمال دخول الصراع بين قطبي المعادلة الفلسطينية مرحلة الحسم الدموي، وانتقاله من حيز "الحرب الأهلية المحدودة" إلى ملامسة وضعية "الحرب الأهلية

(٥) باحث متخصص في الشأن الفلسطيني

البديهي: كيف يمكن لوزير داخلية أن يمارس عمله إذا لم يكن هو صاحب القرار في الأجهزة الأمنية التابعة له؟ وهل يمكن لوزير داخلية أن يمارس عمله إذا كان الضابط الذي تحت إمرته يملك صلاحيات أقوى من صلاحيات الوزير؟

وبسبب هذه الأسئلة البديهية، بقيت خطة وزير الداخلية لحفظ الأمن، والتي وافق عليها الجميع في مجلس الوزراء، حبرا على ورق. وبسبب هذه الأسئلة البديهية، استقال وزير الداخلية من منصبه بعدما تبين له استحالة الاتفاق فيما بين "فتح" و"حماس" حول المرجعيات السياسية للأجهزة الأمنية.

وكان الخلاف قد تفجر بين قطبي الساحة الفلسطينية في الأول من مايو ٢٠٠٧ عندما شرعت الحكومة في تنفيذ الخطة الأمنية المتفق عليها.

فحركة حماس أرادت أن تشارك الشرطة والقوة التنفيذية في تنفيذ تلك الخطة، وطالبت في هذا السياق بإقالة مدير الشرطة ومدير الأمن الداخلي، مع إعطاء صلاحيات واسعة لوزير الداخلية. كما رفضت إشراك أفراد من الأمن الوطني أو المخابرات، واشترطت لكي تنفذ مطلب حل القوة التنفيذية وضمتها للأجهزة الأمنية، حل جهاز الأمن الوقائي.

أما حركة فتح، فقد أرادت مشاركة كافة الأجهزة الأمنية واستبعاد القوة التنفيذية وحلها، وأكدت ضرورة قيام وزير الداخلية بتحمل المسئوليات المنوطة به دون التدخل بصلاحيات الرئيس "أبو مازن" والأجهزة الأمنية (المرتبطة بالرئاسة).

وكان منطقيا، والحال كهذه، أن يصبح الوضع أقرب ما يكون لحكومتين في حكومة واحدة، كل حكومة لها أنصارها والأجهزة الأمنية التي تاتمر بأمرها، وهذا بحد ذاته يقضي على أية إمكانية لنجاح أية خطة أمنية. إذ إن الشرط الرئيسي لتحقيق الأمن أن تكون هناك سلطة واحدة، وسلاح شرعي واحد، وقرار واحد. أما تعددية السلطات والاستراتيجيات ومصادر القرار، فهي الجذر الرئيسي لحالة الفوضى والفلتان الأمني.

وزاء حالة الفشل تلك، تبادل طرفا المعادلة الفلسطينية الاتهامات، وألقى كل منهما بمسؤولية ما حدث ويحدث على الآخر. فمن جهتها، حملت "حماس" الرئاسة وحركة فتح المسئولية، مزكدة أنهما أقدمتا على عدد من الممارسات تصطدم وروح ومنطق اتفاق مكة، وتتناقض كذلك مع الشراكة التي نشأت بعوجبه، ومن هذه الممارسات:

١- قرار "أبو مازن" بتعيين محمد دحلان كمستشار أمني، الأمر الذي اعتبرته حماس بمثابة تهميش لوزير الداخلية في حكومة الوحدة.

٢- استمرار كلمة مدير الأمن الداخلي رشيد أبو شباك هي النافذة لدى قيادات الأجهزة الأمنية، قبالة أي تعليمات لوزير الداخلية.

٣- قيام "أبو مازن" بإعادة صياغة مجلس الأمن القومي بشكل أدى إلى تحجيم صلاحيات وزير الداخلية، حيث تم تمثيل مديري المخابرات، والأمن الوقائي على درجة واحدة مع وزير

الحكومة قبل الاستقرار على أرضيتها وفلسفتها، وأية ذلك: الاتفاق على استمرار عمل لجنة أسس الشراكة وتفعيل منطقة التحرير ونحن - والحال كذلك - بصدد تسلسل معكوس يضافى منطق الأشياء، إذ الأصل أن تكون الحكومة بمصر تعليمات الانتقاء على أسس الشراكة ولعل الأفضل في هذه الحالة أن تكون نتاجا لإعادة تفعيل منظمة التحرير بعد اندماج كل من حركتي حماس والجihad الإسلامي في صلبها. على أن المنطق يقول أيضا إن الحكومة العتيدة لا يمكن لها أن تنشأ أو تنقل بدون حد أدنى من أرضية مشتركة بين مكوناتها الحزبية، ويبدو أن المتحاورين أدركوا هذه الحقيقة بعقل ما أدركوا صمودية اجتراحها، ولهذا نجدهم وقد لأنوا مجددا بالصيغ التعميمية، والمفاهيم الالتفافية حمالة الأوجه كما في وثيقة الوفاق الوطني.

بكلمات أخرى، فإن عوامل الخلاف والانقسام والتوتر والاشتغال بين الفلسطينيين ظلت قائمة وقابلة للاشتعال، لأن اتفاق مكة لم يشكل منذ البداية اتفاقا يقدم برنامجا منسجما قادرا على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

إخفاقات داخلية :

داخليا، ويقدر ما أبدى طرفا المعادلة الفلسطينية من سخونة في معالجة الخلاف الداخلي، بقدر ما أبدى برودة في علاقة الشراكة السياسية. فلا يكاد يرى - على سبيل المثال - لقاء تفاعلي بين قادة الطرفين، أو تعاون في تنفيذ أو القيام بنشاطات الحكومة، التي لم يتورع أحد عن انتقادها وكأنها لا تخص أحدا.

ومن ثم، ظل ملف الشراكة يراوح مكانه، واستمرت حالة الاستقطاب الداخلي بين شريكي حكومة الوحدة. وفي هذا السياق، رفضت فتح إخلاء مواقعها القديمة، حيث أمسك المحافظون المسئولون عن تطبيق السياسة الداخلية في المحافظات الفلسطينية، والمعيّنون من قبل الرئيس "أبو مازن" بمقاليذ الأمور، بل أن صلاحياتهم توسعت مدنيا وأمنيا.

كذلك، ظل ملف إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية بطنيا متناقلا، بل وطرح بشانه العديد من الأسئلة، من ضمنها: هل تبدو قيادة فتح قادرة أو راغبة بالمضي قدما في هذا الاستحقاق حتى نهايته، وقد خسرت موقعها المهيمن في إدارة السلطة، مما يعني أنها ربما تفرط في قيادتها للمنظمة، وتتخلى بذلك عن دورها القيادي في الساحة الفلسطينية؟ وهل ثمة إرادة سياسية عربية ودولية لتفعيل هذه المنظمة. بعد أن تآكلت، وبعد أن غابت (أو بالأصح غيبت) لصالح الكيان المتمثل بالسلطة الوطنية في الضفة والقطاع؟

معضلة الشراكة الأمنية :

على سعيد الشراكة الأمنية، رفض الطرف الأساسي في الشراكة السياسية، المتمثل في حركة فتح، مد تلك الشراكة لتشمل موضوع الأمن ففي السابق، كان الدفع بأن وزير الداخلية هو من حركة حماس، ولكن الأمر نفسه استمر مع وزير داخلية متفق عليه هاني القواسمي. وهكذا يبرز السؤال

الداخلية، بل وجرى تأكيد تمثيل العقيد محمد لجلان كسكرتير لذلك المجلس.

٤- استمرار حرس الرئاسة في التماطي بإيجابية مع الخطط الأمنية التي وضعها الجنرال الأمريكي كيث دايتون، حيث التدريبات منفصلة وشاذة عن سياسات الحكومة وبرنامجه، ودون علم وزير الداخلية، في الوقت الذي لم تخف فيه واشنطن نيتها تزويده بعشرات الملايين من الدولارات على حساب الأجهزة الأخرى، ناهيك عن موافقة إسرائيل على تسهيل وصول الأسلحة له عبر المعابر التي تسيطر عليها.

كل هذه الممارسات اعتبرتها "حماس" مؤشرات وإرهاصات فتحاوية على نيات إحكام السيطرة، والتخلص من شرعية حماس تدريجياً.

أما حركة فتح، فقد اعتبرت - على لسان "عزام الأحمد" عضو لجنتها المركزية - استقالة "هاني القواسمي" تمثيلية حمساوية، على أمل منح الوزير مزيداً من الصلاحيات على حساب قادة الأجهزة الأمنية بينما اتهمت الرئاسة الفلسطينية "تيارا" داخل حماس بالسعي للانقلاب على الشرعية.

وبين هذا وذاك، اعترفت مصادر فلسطينية مطلعة بأن العوائق بالدرجة الأولى أمريكية المنشأ، إذ إن بقاء الوضع الأمني على حاله، وبقاء أشخاص محددين في رئاسة الأجهزة الأمنية، هو شرط أمريكي لوصول المساعدات الأمنية، والمساعدات المالية. فهذا الشخص هنا يضمن وصول المساعدات الأمنية، وذاك الشخص هناك يضمن وصول المساعدات المالية. ويتم في سياق التصور الأمريكي تدريب قوات فلسطينية أمنية جديدة، ويتم إلحاقها بمؤسسة الرئاسة، وتجرى عمليات التدريب في بعض الدول العربية، وحتى روسيا، وتعود كلها لتعمل تحت إمرة طرف دون آخر، ويتم تضخيم هذه القوة دون أن يظهر أن لها دوراً في حفظ الأمن، لا بل إن وصول ٥٠٠ رجل أمن من مصر إلى غزة، بعد أن قضوا فترة تدريب كافية، كان عاملاً من عوامل انفجار الوضع الأمني، رغم تأكيد أن موعد الوصول كان محدداً من قبل، ورغم الدور الإيجابي الكبير الذي تلعبه البعثة الأمنية المصرية في السعي لتهدئة الوضع.

إزاء ذلك، بات واضحاً أن الشراكة السياسية لا تقبل منطق "الإقطاعات" التي يتم احتكارها لهذا الفريق أو ذاك، وأنه من دون مد الشراكة السياسية لتشمل الأمن، فلن يكون بالإمكان تطبيق اتفاق مكة، وأن استمرار الحزبية في بناء الأجهزة الأمنية، وتداخل وتضارب صلاحياتها، والمزاوجة بين المسؤوليات السياسية والأمنية لقادة الأجهزة الأمنية وكوادرها، واستمرار تعددها وزيادة عددها - كل ذلك إنما يعبر عن غياب الفلسفة الواضحة لدور ووظيفة المؤسسة الأمنية.

والنتيجة النهائية لكل هذه المعطيات هي أن تقع الساحة الفلسطينية - حتى في ظل حكومة الوحدة - أسيرة نظام الراسين، وريسة الانقسام والاستقطاب بين "فتح" و"حماس"، لأن حالة "التوحد" لم تنبع من إرادة وقناعة ذاتية كاملة، وتمت صياغتها على إيقاع "الفتنة"، مما يعني - في التحليل الأخير -

أن حكومة الوحدة لدى قطبي الساحة الفلسطينية لم تكن أكثر من مجرد هبة مؤقتة، أو وقت مستقطع، وأرادته فتح لنقرة شعبيتها وتعزيز سيطرتها، وسحب الصلاحيات من حماس، ناهيك عن التقاط الأنفاس، وإعادة ترتيب الأوضاع المنفلت داخلها. وأرادته "حماس" لتكريس دورها القيادي في الساحة الفلسطينية، والالتفاف على محاولات تعويض هذا الدور من أي طرف داخلي أو خارجي، ووقف عزاتها الدولية، وتعزيز شرعيتها الانتخابية كقوة سياسية، ناهيك عن محاولة إشراك حركة فتح في ورطتها.

تحديات خارجية :

مثملاً لم يحدث أي تقدم في ملف الجندي الإسرائيلي الأسير "جلعاد شليط"، لم تغادر كذلك حكومة الوحدة مربع الحصار باستثناء لقاءات مع بعض وزرائها من غير وزراء حماس.

فحكومة الوحدة، ورغم المرونة التي أبدتها حماس للوصول إليها، إلا أنها لم تكن صيغة كافية لكسر الحصار السياسي والاقتصادي في ظل التعتن الأمريكي والتكؤ الأودي، والضعف العربي. صحيح أن ثمة اختراقات في جدار الحصار، ولكنها بقيت تتعامل بانتقائية مع أعضاء الحكومة، بما أبقي وزراء حماس في عزلة وحصارهم.

وهذه الصيغة، رغم اشكالياتها، مررتها حركة حماس على أمل تحسن الأوضاع، وخلق تمييع تدريجي للحصار. بيد أن عدم بقاء الجبهة الفلسطينية متماسكة في مواجهة الحصار وجه ضربة قاسمة لمراهنات حماس على عامل الوقت.

أمريكية :

أعلنت الإدارة الأمريكية، ومن إدائها إسرائيل، رفضها لاتفاق مكة، بل وربما أغرت المرونة التي تقدمت بها "حماس" الأصوات المتشددة داخل الإدارة الأمريكية بالقول إن الضغط يولد المزيد من التنازلات السياسية وليس العكس.

وفي هذا الإطار، أصرت الولايات المتحدة على مطالبتها المتمثلة في ضرورة الاعتراف بشروط الرباعية الدولية من أجل فك الحصار، والمتمثلة في "نبذ العنف" والاعتراف بإسرائيل، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة معها.

ولم تغير واشنطن موقفها تجاه حماس، فمارست سياسة انتقائية لفك "التحالف" بين "فتح" و"حماس"، ولهذا لجأت إلى لعبة "المعانقة" مع الرئاسة الفلسطينية وفتح، و"المقاطعة" ضد "حماس"، كي تزيد "الشرخ" وتؤلب حماس على فتح، والعكس صحيح.

وأثبتت الضغوط الأمريكية نجاعتها في قبول الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالخطة الأمنية الأمريكية "اختبارات التنفيذ"، التي اقترحتها الجنرال كيث دايتون في مايو ٢٠٠٧، مع "جرة" إلى مفاوضات عقيمة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت.

كذلك، حرصت الإدارة الأمريكية على الانتقال بالوضع الفلسطيني من أزمة إلى أخرى، على أن تستغل المرحلة لتقوية

يتسق والمعطيات الموضوعية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالاتفاقات الموقعة، ومنها الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، واتفاقات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وكذلك اتفاقات وادي عربة بين الأردن وإسرائيل. ومن ثم، تتعاطى تلك الأطراف العربية مع حماس بحذر شديد، ويترجم ذلك في رغبة عربية دافئة في عدم احتضان حكومة الوحدة، مما يؤكد - في التحليل الأخير - أن اتفاق مكة لم يكن أكثر من "صياغة عربية مظهرية وليست جدية لمعالجة الأزمة الفلسطينية الداخلية

والمحصلة النهائية لكل تلك المعطيات والمفارقات أن طرفي العلاقة في حكومة الوحدة لم يتفق في جعلتهما أية أوراق فاستمرار الحصار، ونقص الأموال، يكشفان عن تردى الأمن، ويوجدان مناخ توتر أمني قابلا للانفجار، والفوضى الأمنية تخبر الشراكة التي تزداد صعوبة في ظل استمرار الحصار، وهذا يرضى المتعصبين على جانبي المعادلة السياسية الداخلية، ليتأكد من جديد عدم إمكانية إيجاد حل أو مخرج فلسطيني في المدى المنظور، لا سيما وأن هذا الوضع المأزوم أصبح مرتبطا بالوضع الشامل في المنطقة العربية، وأصبح مرتبطا بحالة التجميد القسرية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على أوضاع المنطقة كلها من لبنان إلى سوريا إلى العراق إلى إيران.

وعند إيجاد وإلى أن تتمكن هي من إيجاد مخرج لمازقها الكبير، ذلك المخرج، تبدأ مشكلات المنطقة كلها بالتوجه نحو الحل.

بمعنى آخر، فإن واشنطن تجمع كل الحلول بانتظار حصيلة معركتها في العراق، إذ تبدو واشنطن حتى الآن مهزومة في العراق، وهي لا تسلم بهذه الهزيمة، وتبذل جهودا غير عادية لكي تحولها إلى نوع من النصر، وبعدها تأمل في أن تفرض حلولها في جميع الساحات.

وفي قلب هذه الصورة الفريدة من نوعها في السياسة العالمية، ليس يوسع الفلسطينيون سوى البحث بكل السبل عن الآليات الكفيلة بتحسين أوضاعهم الداخلية، وفي مقدمة ذلك الكف عن الاقتتال الأهلي، ريثما يتم التوصل إلى حل جذري للأزمة الراهنة.

الرئاسة والأجهزة الأمنية التي تسيطر عليها حركة فتح، وفي الوقت نفسه، ترد كل التسهيلات والمساعدات الحقيقية من جانب الرئاسة التي عززتها بعد اتفاق مكة "وزارات مهمة (سيادية). وبالتالي مع كل ذلك، حرصت واشنطن أيضا على أن تجرى من أن آخر "صيانة" مستمرة لعملية المفاوضات، لكيلا يدفع الشعب الفلسطيني كله نحو المواجهة، وربما هذا هو المنطق الذي بموجبه حرصت كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية على عقد اجتماعات دورية بين أبو مازن وأولمرت بعد اتفاق مكة إذ بنظر واشنطن، لم تكن مقاطعة الرئاسة الفلسطينية بعد اتفاق مكة سوى "الوصفة الأسهل" لإضعافها، وللدفع بحركة فتح إلى أحضان حكومة الوحدة سياسيا.

أوروبا :

حاولت الأطراف الأوروبية أن تتميز عن الموقف الأمريكي - الإسرائيلي برؤية التقدم الذي أحرز في مكة، إذ اعتبر الاتحاد الأوروبي حكومة الوحدة خطوة إلى الأمام، واقتربا مهما من شروط الرباعية الدولية، ومن ثم راهن الأوروبيون على تطوير وتوضيح مواقف الحكومة في الممارسة العملية، كي يتمكنوا من تطوير موقفهم، والتأثير في المواقف الأخرى. ولهذا نصح الأوروبيون بوقف إطلاق الصواريخ وتبادل الأسرى، وإعطاء فرصة للمفاوضات، واقترحوا أيضا العمل بالتدريج لرفع الحصار. بيد أنهم عادوا وتكثفوا تماهيا مع الضغوط الأمريكية التي نجحت - فيما يبدو - في منع تحول التراخي الأوروبي في التعامل مع "حماس" إلى انفتاح كامل.

عربيا :

أما على صعيد الأنظمة العربية، فلم تستخدم الدول العربية المعنية كل وزنها السياسي والاقتصادي في الضغط من أجل رفع الحصار. وربما يعود ذلك بشكل أساسي، إضافة للضغوط الأمريكية، إلى ما تبديه بعض الأطراف العربية من مخاوف إزاء سيطرة حماس على مقاليد السلطة، من حيث امتداداتها الداخلية، وضررها على تحالفاتها الغربية. فحماس وبرنامجها - بنظر بعض الأطراف العربية - لا تزال طرقا سياسيا لا

إسرائيل .. واستفلال الانقسام الفلسطيني

■ د. عماد جراد ■

مع انتصاف شهر يونيو ٢٠٠٧، شهدت إسرائيل أحداثا متسارعة على المستويين المحلي والإقليمي. فعلى الصعيد المحلي، فاز شيمون بيريز برئاسة الدولة بالتركية بعد انسحاب المرشحين أمامه من أجل منحه هذا المنصب، كما فاز إيهود باراك برئاسة حزب العمل بعد أن تفوق في الجولة الأولى على الزعيم السابق للحزب عمير بيريتس، وأيضا عامي أيلون، وحسم جولة الإعادة في مواجهة الأخير، ليفوز، أو - بالأحرى - ليعود مجددا إلى رئاسة حزب العمل.

تقرير لجنة "فينوجراد" ومازق القيادة الإسرائيلية :

قدم القاضي المتقاعد "إلياهو فينوجراد" تقريره الأول عن الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان خلال شهر يوليو وأغسطس ٢٠٠٦. وقد حمل التقرير الحكومة الإسرائيلية مسؤولية الفشل في هذه الحرب، وأكثر التقرير من استخدام تعبير "الفشل" في وصف أداء الثلاثي الرئيسي، معثلا في رئيس الوزراء إيهود أولمرت، ووزير الدفاع عمير بيريتس، ورئيس الأركان المستقيل دان حالوتس. ويمكن اعتبار "الفشل" هو عنوان التقرير وخلاصته. فالقيادة فشلت، والجيش فشل، والنتيجة هي فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها من وراء الحرب. وبالتالي، سيكون مصطلح "الفشل" هو المصطلح الذي سيعرف به تقرير لجنة "فينوجراد" عن الحرب الإسرائيلية على لبنان.

ومن المهم هنا التوقف أمام تحليل الاتهامات التي وجهها التقرير إلى ثلاثي المسؤولية، أولمرت - بيريتس - حالوتس، وما هو متوقع من تداعيات على الساحة الإسرائيلية في الفترة القادمة، وما يمكن أن يترقب على ذلك من سياسات إسرائيلية.

وبعد الانتخابات، تولى باراك وزارة الدفاع بدلا من بيريتس. وعلى الصعيد الإقليمي، جاء الحدث الأبرز لإسرائيل ممثلا في اجتياح العناصر المسلحة لحركة حماس - كتائب القسام والقوة التنفيذية - لمؤسسات السلطة الوطنية ومقار الأجهزة الأمنية، والسيطرة على القطاع تماما، والقضاء على تواجد حركة فتح في القطاع. وقد مثلت هذه التطورات المتسارعة ما يمكن اعتباره أدوات لتجاوز أزمة النخبة الإسرائيلية التي كشف عنها تقرير لجنة "فينوجراد" حول أداء القيادتين السياسية والعسكرية في الحرب مع مقاتلي حزب الله في شهر يوليو وأغسطس ٢٠٠٦. وفي الوقت نفسه، بدأ واضحا أن التطورات التي جرت في قطاع غزة، وما أعقبها من قرارات رئاسية فلسطينية بإقالة حكومة الوحدة الوطنية، وفرض حالة الطوارئ، ثم تشكيل حكومة طوارئ بقيادة سلام فياض، توفر فرصة نموذجية لإسرائيل يمكن استثمارها في تحقيق أهداف عديدة تمثل مخرجا من الأزمة السياسية التي تعاني منها القيادة الإسرائيلية من ناحية، وفرصة سانحة لوضع أسس تسوية سياسية كانت مرفوضة فلسطينيا من ناحية أخرى.

(٥) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

شمعونيل جونيئ. وعلى الرغم من أن تقرير لجنة أبحاث لم يحمل رئيسة الوزراء جولدا مائير، ووزير الدفاع موشيه دايان أي قدر من المسؤولية عما سماه "التقصير" في حرب أكتوبر ١٩٧٣، إلا أن جولدا مائير لم تحتل رؤية المظاهرات مطالبتها بالاستقالة أكثر من عشرة أيام فقط حيث بادرت بتقديم استقالتها، وخلفها في المنصب إسحاق رابين. ومع صدور تقرير لجنة "فينوجراد" الذي حمل رئيس الوزراء ووزير الدفاع، إضافة إلى رئيس الأركان، المسؤولية عن "الفشل" في تحقيق أهداف الحرب، طرحت تساؤلات حول تداعيات التقرير على مستقبل القيادة السياسية الإسرائيلية، وعلى الائتلاف الحكومي القائم، ومدى إمكانية أن تشهد إسرائيل انتخابات تشريعية مبكرة، وأثر كل ما يجري على عملية التسوية السياسية، لا سيما على المسار الفلسطيني.

يلاحظ أن التقرير، وإن أدان القيادة الإسرائيلية واتهمها بالفشل، فإنه تحاشى مطالبتها بالاستقالة، وفصل أن يحيل هذه المسألة إلى الرأي العام الإسرائيلي الذي بيده أن يحدد مستقبل هذه القيادة. وهنا، تحركت أطراف عديدة التقت مصالحها في رحيل رئيس الوزراء -رئيس حزب كاديما- ووزير الدفاع -رئيس حزب العمل- ولكن حساباتها تباينت ما بين خلافة الشخص المطلوب رحيله، إلى خلافة الحكومة، إلى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة جريا على ما تظهره استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي من تصاعد منحنى التأييد لليمين الإسرائيلي بقيادة الليكود، الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق نيتانياهو.

فمن ناحية أولى، تحركت دوائر داخل حزب كاديما وضغطت من أجل تنحية رئيس الوزراء لتعيرير الأزمة، وانتقاد الحزب من تراجع الأسهم وربما التحلل. وقد تولت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني قيادة هذا التيار، ولم تخف تطلعها إلى خلافة في المنصب، وهو ما دفع أولمرت إلى العمل على الاستمرار في منصبه. وفي حال اتخاذ قرار الاستقالة، فلن تكون ليفني الخليفة، بل شخص آخر، مستندا إلى ما ورد في تقرير "فينوجراد" من توصية بضرورة أن تتحلّى القيادات السياسية والعسكرية بالخبرات اللازمة، وهو ما نفاه أولمرت عن ليفني.

ومن ناحية ثانية، تحركت قطاعات في حزب العمل من أجل ترتيب أوراق الحزب في انتخابات الرئاسة التي كان محمدا لها أن تجرى في الثامن والعشرين من مايو ٢٠٠٧، والتي لم يكن لعيمير بيريتس فيها أي فرصة، حيث كان السباق محصورا بين إيهود باراك وداني أيلون. وكان واضحا أن حزب العمل -سواء تحت قيادة باراك أو أيلون- يفضل استمرار الحكومة الائتلافية الحالية خشية فقدان ما يحظى به الحزب من مقاعد في الكنيست الحالي (١٩ مقعدا لحساب أحزاب اليمين). في الوقت نفسه، فإن رئيس الحزب الجديد سوف يعمل على تحسين فرص الحزب عبر إعادة قاعدته الانتخابية إليه من جديد.

ومن ناحية ثالثة، سعى اليمين الإسرائيلي، وتحديدًا كتل الليكود، إلى خوض انتخابات برلمانية مبكرة تحسن حصة الحزب من مقاعد الكنيست حتى يتجاوز تراجع الحال -١٢

أشار التقرير بوضوح إلى أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت يتحمل المسؤولية الرئيسية فيما أسفرت عنه الحرب من فشل القوات الإسرائيلية في تحقيق النتائج المحددة للحرب. وجاء في التقرير أن القرارات التي تم اتخاذها في بداية الحرب وطريقة اتخاذ القرارات اشتملت على إخفاقات خطيرة جدا، وتقع غالبية المسؤولية على رئيس الحكومة ووزير الدفاع وعلى رئيس هيئة الأركان السابق، وكان لثلاثتهم دور شخصي وحاسم في هذه القرارات وطرق اتخاذها. وأضاف التقرير أن القرار بالرد العسكري الفوري والعنيف لم يستند إلى خطة مفصلة.

واتجه التقرير بعد ذلك إلى تحديد مسؤولية الأشخاص الثلاثة الرئيسيين عن "الفشل". فبالنسبة لرئيس الوزراء أولمرت، أكد التقرير أنه يتحمل المسؤولية الكاملة والعلية والشاملة عن قرارات الحكومة وعمليات الجيش، وتنبع مسؤوليته من منصبه وإدائه، فهو الذي يبادر واتخذ القرارات، ويلوّر موقفه دون تفكير عميق وبدون فحص البدائل وبدون أن يطلب بدائل، ولم يقم بإجراء مشاورات منتظمة مع آخرين، بالرغم من قلة خبرته في هذه الأمور. وأكد التقرير أن رئيس الحكومة هو المسئول الأول عن عدم وضع أهداف محددة للحرب بشكل واضح، ولم يدرس العلاقة بين الأهداف والعمليات التي اتخذت من أجل تحقيقها.

أما بالنسبة لوزير الدفاع عيمير بيريتس، فقد أكد التقرير عدم خبرته، كما أنه لم يقم بدراسة خطط الجيش ولم يطلب عرض بدائل. وخلص التقرير بالنسبة لبيريتس إلى القول إنه فشل في أداء مهام منصبه. وأكد التقرير أن بيريتس لم تكن لديه خبرة في القضايا السياسية والعسكرية، كما لم يكن على دراية جيدة بأسس استخدام القوة العسكرية كأداة لتحقيق أهداف. وبالرغم من ذلك، فقد اتخذ قراراته دون التشاور مع العناصر من ذوي الخبرة.

أما رئيس الأركان دان حالوتس، الذي استحق الأحداث بتقديم استقالته، فقد وصفه التقرير بأنه شخص منتهور، وأنه رغم عدم دراية رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالشؤون العسكرية، فإنه لم يطلعهما على تعقيدات ساحة القتال، ولم يعرض حالوتس أمام القيادة السياسية أية بدائل أخرى.

ورغم ذلك، لم يشتمل تقرير اللجنة على دعوة أولمرت وبيريتس إلى الاستقالة، كما لم ينص صراحة على عدم أهلية كل منهما للمنصب. الأمر الذي كان يمكن أن يدفع بهما إلى تقديم الاستقالة والخروج من المنصب. وهو ما فهمه أولمرت جيدا، لذا بادر بعد تقديم التقرير إلى القول إنه لن يستقيل، وأنه سوف يعمل على تطبيق توصيات اللجنة.

ومع صدور التقرير، تحرك الرأي العام الإسرائيلي، وسيّر مظاهرات تطالب أولمرت بالاستقالة، واستدعت الذاكرة ما جرى عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث جرى في نوفمبر تشكيل لجنة تحقيق برئاسة القاضي أجرانان، أصدرت تقريرها في أبريل ١٩٧٤، الذي حمل المسؤولية للقيادات العسكرية، وعلى رأسها يفييد اليعازر رئيس الأركان، وقائد المنطقة الجنوبية الجنرال

مقعداً، الأدنى منذ تشكيل الحزب عام ١٩٧٤ - وهو ما تؤكد استطلاعات الرأي العام الإسرائيلية، والتي تعطي الليكود المرتبة الأولى في حال إجراء انتخابات مبكرة.

وبمرور الوقت، نجح رئيس الوزراء أولمرت في امتصاص غضب الشارع، وعمل على تدعيم موقف حكومته عبر تأكيد ضرورة تطبيق كافة توصيات لجنة فينوجراد، وهنا تطلع إلى فوز باراك برئاسة حزب العمل حتى يقلده منصب وزير الدفاع، فبدأ في تطبيق الشق العسكري من التوصيات. فبارك يأتي من خلفية عسكرية، ووصل إلى مرتبة رئيس الأركان، وسبق له رئاسة حزب العمل، وهو صاحب قرار الانسحاب من الجنوب اللبناني. وخاض مفاوضات كامب ديفيد الثانية في يوليو من عام ٢٠٠٠.

وقد أسفرت انتخابات رئاسة حزب العمل عن خروج رئيس الحزب عمير بيريتس من الجولة الأولى، وجرت إعادة بين باراك وإيلون، وتمكن باراك من الفوز برئاسة الحزب، وأصدر أولمرت قراره بتولي باراك منصب وزير الدفاع. وترافق مع ذلك نجاح شيمون بيريز - مرشح كاديما والقادم من حزب العمل - بمنصب رئيس الدولة، ومن ثم حدث التفسير في القيادة السياسية الإسرائيلية، التي يبدو أن بينها قدراً كبيراً من التوافق على الأسس العامة للعمل على الصعيدين الداخلي والإقليمي.

أحداث غزة طوق نجاة لحكومة أولمرت:

في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الإسرائيلية تعيد ترتيب الموقف على الصعيدين الداخلي والإقليمي، وقعت الاشتباكات بين مسلحي حركتي فتح وحماس، وهي الاشتباكات التي تطورت إلى اجتياح مسلحي حماس -كتائب القسام والقوة الثفينة- لمقار الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ومؤسسات السلطة الوطنية، بما في ذلك مقر الرئيس محمود عباس. وادت التجاوزات التي ارتكبتها مسلحو حماس ضد مؤسسات السلطة وأفراد الأجهزة الأمنية إلى ما يشبه فك ارتباط بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد سيطرت حركة حماس على قطاع غزة تماماً. وخرج أنصار فتح من القطاع صوب الضفة الغربية، وقامت عناصر من فتح بالاعتداء على مؤسسات وعناصر تابعة لحماس في الضفة الغربية. وعندما أصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً بإقالة حكومة إسماعيل هنية، رفض الأخير المرسوم، وأكد الاستمرار في مهام منصبه في قطاع غزة، ورفض أيضاً مرسوم تطبيق حالة الطوارئ. كما رفضت حركة حماس مرسوم الرئيس محمود عباس بتشكيل حكومة طوارئ فلسطينية برئاسة سلام فياض.

وقد أسفرت هذه التطورات عن تكريس حالة من الانفصال بين قطاع غزة تحت سيطرة حماس وتديره حكومة هنية المقالة بمرسوم رئاسي، وبين الضفة الغربية التي تسيطر عليها مؤسسات السلطة الوطنية التي تديرها حركة فتح، وذلك في مشهد واضح من عجز جامعة الدول العربية عن لعب أي دور،

إضافة إلى انسحاب الوفد الأمني المصري من القطاع، وإعادة البعثة الدبلوماسية المصرية أيضاً.

كما كشفت التطورات في الأيام التالية عن تبلور توجه واضح من مصر والسعودية والأردن، مساند للسلطة الوطنية بقيادة محمود عباس، والتعاطي معها باعتبارها السلطة الشرعية، والتعامل مع حكومة الطوارئ التي شكلها سلام فياض باعتبارها الحكومة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، انهالت البيانات الدولية التي تؤكد دعمها لسلطة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وحكومة سلام فياض، وخرجت تصريحات أمريكية وأوروبية تؤكد توجهها نحو رفع الحصار المفروض على السلطة الوطنية منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة في مارس ٢٠٠٦.

وقد جاءت هذه التطورات لتقدم خدمة كبيرة للحكومة الإسرائيلية التي كانت قد بدأت تسترد تماسكها. فقد أدت التطورات الجديدة إلى حشر حركة حماس في قطاع غزة، وبيان الحركة معرضة للحصار الإسرائيلي من الشمال والشرق، مع سيطرة إسرائيلية على حدود غزة البحرية على المتوسط في الغرب، وتبقى لها الحدود الجنوبية مع مصر عبر رفح بكل ما يحيط بإدارة المعبر من ترتيبات مع المراقبين الأوروبيين مباشرة، ومع مراقبة إسرائيلية غير مباشرة. في الوقت نفسه، فإن القطاع -٢٦٠ كم مربعاً- فقير في كافة الموارد، ويقطنه نحو مليون ونصف المليون نسمة، وبعد الأعلى من حيث الكثافة السكانية في العالم. كما أن القطاع يعتمد على إسرائيل في الحصول على الاحتياجات الحيوية من ماء وكهرباء ووقود، وأيضاً في حاجة لاستخدام الأراضي الإسرائيلية للاتصال بالضفة الغربية ولحركة الصابرات -المحدودة- والوارات الضخمة.

وبهذا المعنى، فإن ما حدث في غزة، والتوافق العربي والدولي على شرعية سلطة أبو مازن، قدم فرصة نموذجية للحكومة الإسرائيلية لتكريس الانفصال بين قطاع غزة والضفة الغربية، والعمل على جعل القطاع يبدو في صورة كيان أصولي منبوذ من قطاعات فلسطينية عديدة -مشاهد الخروج السكاني من القطاع صوب الضفة الغربية- مع إجراءات إسرائيلية مشجعة لهذا الخروج، وتسهيل وصول الراغبين في مغادرة القطاع إلى الضفة الغربية، في مشاهد تذكر بعمليات التبادل السكاني التي تحدثت بين الدول أو الكيانات المتصارعة التي يتخذ الصراع فيها مشاهد الفزح الجماعي أو مؤشرات تطهير عرقي. كل ذلك بهدف تحديد ملامح الكيان القائم في قطاع غزة تحت حكم حماس، باعتبارها كياناً أصولياً، ولذلك كثر استخدام مصطلح "حماسستان" من قبل وسائل الإعلام الإسرائيلية في إشارة إلى قطاع غزة، بكل ما يعني ذلك من مدلولات فلسطينية وعربية ودولية.

وهنا، بادرت الحكومة الإسرائيلية، على لسان رئيس الوزراء أولمرت، بدراسة الاعتراف بحكومة سلام فياض والتعامل معها، والبدء في تحويل الأموال المستحقة للسلطة والمجمدة بقرار

توجه محسوب لاستغلال الظروف القائمة بالدفع في اتجاه استئناف المفاوضات مع السلطة الوطنية، ممثلة في رئاستها ودائرة المفاوضات في منظمة التحرير، للتوصل إلى تسوية سياسية قريبة من تلك التي رفضها الرئيس الراحل ياسر عرفات في كامب ديفيد الثانية في يوليو من عام ٢٠٠٠، أي الانسحاب من معظم الضفة الغربية - ما عدا الكتل الاستيطانية الرئيسية الثلاث - وحل وسط لقضية القدس أقرب إلى صيغة كامب ديفيد الثانية، وتسوية ملف اللاجئين أقرب للرؤية الإسرائيلية، أي تقديم التعويض على مبدأ العود، وتحقيق العود لمن يريد في أراضي الدولة الفلسطينية الوليدة في الضفة الغربية. ويمكن أن تلعب أطراف إقليمية عديدة - ومن بينها أطراف عربية - دوراً رئيسياً في الدفع باتجاه هذا السيناريو لاعتبارات عديدة تجمع ما بين الذاتي (الأمن القومي) والإقليمي (مواجهة المحور السوري - الإيراني) والدولي (التوافق مع الإدارة الأمريكية)، والمؤكد أن وجود باراك على رأس حزب العمل - الشريك الرئيسي في الحكومة - ووجود شيمون بيريز على رأس الدولة يمثل عاملاً دافعاً باتجاه استغلال الظروف القائمة حالياً، والأجواء الإقليمية والدولية لإحكام الحصار على "دولة حماس"، وإبرام تسوية سياسية مع السلطة الوطنية دون وجود حماس. وسوف يتوقف تحقق هذا التصور وبصورة تحققة على سلوكيات حركة حماس تجاه أهل القطاع وتجاه الضفة الغربية، والمحيط الإقليمي من ناحية والتطورات التي سوف تشهدها المنطقة أيضاً، ارتباطاً بالمفريقين السوري والإيراني من ناحية أخرى. وفي جميع الأحوال، لن يفوت بيريز وباراك فرصة سانحة لخلق حركة حماس بتوافق إقليمي، وتمرير تسوية تدور في حدود السقف الذي سبق أن عرضه باراك على عرفات في كامب ديفيد الثانية في يوليو من عام ٢٠٠٠، وكان الأخير حاسماً في رفضه.

إسرائيلي - نحو ٥٣٠ مليون دولار - كما أعلن أولمرت من واشنطن عن استعداداته للقاء "أبو مازن" واستئناف الاتصالات والمفاوضات.

وفي ضوء وجود الثلاثي: شيمون بيريز على رأس الدولة - رغم أن منصبه شرفي - وإيهود باراك في منصب وزير الدفاع، مع رئيس الوزراء أولمرت، الذي يسعى إلى دعم مواقفه عبر إطالة أمد الحكومة وتحقيق إنجاز يحسن من فرص حزبي كاديما والعمل في مواجهة زحف اليمين بقيادة الليكود - يتوقع أن يتم استثمار الفرصة السانحة في قطاع غزة فسوف تطبق القيادة الإسرائيلية توصيات لجنة "فينوجراد" العسكرية من خلال وزير الدفاع باراك، الذي سيتجه إلى إحكام الحصار على قطاع غزة دون اقتحامه أو المبادرة بعمل عسكري ضد عناصر حماس، إلا كنوع من الرد على قصف صاروخي متوقع من عناصر الحركة في محاولة لكسر الحصار أو التهديد بتفجير الموقف. ويتوقع أيضاً أن تبادر الحكومة الإسرائيلية بوضع خطة للتعامل مع التطورات الأخيرة في القطاع، تستند إلى تعزيز موقف الرئيس محمود عباس في الضفة الغربية، والبدء في تحويل الأموال مع انفتاح دولي على السلطة الوطنية في الضفة الغربية، يتزامن مع حصار على القطاع، فيتركز الانفصال الواقعي بين الضفة والقطاع، ويمكن أن يتحول إلى انفصال كامل في ظل التباعد الجغرافي. ويتوقع أن تنطوي خطة الحكومة الإسرائيلية على ما يؤدي إلى إطالة أمد الحصار على القطاع، حتى تنهاى حركة حماس أو يتجه القطاع إلى ما يشبه الكارثة الإنسانية كمقدمة لإعلان فشل نموذج "حماس"، وكرسالة لأطراف أخرى في المنطقة، ومن ثم يحدث التوافق بين الإقليمي - الدولي حول هذه الرؤية.

ويمكن أيضاً أن تنطوي خطة الحكومة الإسرائيلية على

تقرير "فينوجراد" وتقييم أداء القيادة الإسرائيلية

■ نواء د. زكريا حسن

يجمع المحللون على أن تقرير القاضي "فينوجراد" عن الأداء الإسرائيلي في حرب لبنان ٢٠٠٦ ستكون له أبعاد سياسية وعسكرية بعيدة المدى، وسنركز في هذا العرض على الأبعاد العسكرية والأمنية التي نعرض لها التقرير، وبصفة خاصة فيما يتعلق بقرار اللجوء إلى الحرب وإدارة العمليات العسكرية.

الخطوتين الأولى والثانية، ولكنه لا يفهم الثالثة والرابعة!! وجاء رد حالوتس معبراً فقال "إن الخطوة الثالثة مرتبطة بالخطوة الثانية وإن الرابعة مرتبطة بالثالثة... وكلها مرتبطة بما يحدث على أرض الواقع". كما التقى تقرير القاضي "فينوجراد" مع ما قالته الكاتبة كارولين جليك، في مقالها في جريدة "الجيرودايم بوست" والذي أكدت فيه أن حكومة إيهود أولمرت قد فشلت على جميع المستويات في إدارة الحرب، ويجب على الشعب الإسرائيلي الخروج إلى الشوارع ومطالبة نوابه بطرد رئيس الوزراء ووزير دفاعه ووزير خارجيته وزملائهم من الحكومة!!

كما استطردت تقول لقد كانت كل أشكال مواجهة الحكومة للحرب نمونجا للفشل، فقد أخفقت -على سبيل المثال- في إنجاز إجراءات جادة لتخفيف المعاناة بعد أن تجاهلت لمدة خمسة أسابيع الكارثة الإنسانية بشمال إسرائيل الذي يوجد به أكثر من مليون إسرائيلي تحت الهجوم الصاروخي، ولم تطور الحكومة أية خطة متكاملة لتنظيم مجهودات تخفيف المعاناة الخاصة بالمواطنين... إنها حكومة فاشلة مخجلة، ليس فقط لأنها ألحقت بإسرائيل أسوأ هزيمة في تاريخها، ولكن لأن كل يوم يمضي تجلس فيه هذه الحكومة على كراسي السلطة يفاقم من الضمانات التي سببتها ويزيد من المخاطر التي تتعرض لها إسرائيل.

كما أكد تقرير القاضي "فينوجراد" ما كتبه "يوفيل ماركومي" المحلل العسكري الإسرائيلي عن فشل إسرائيل في حربها ضد لبنان فقال "ما الذي دفع الجيش ورئيس أركانه إلى اقناع الحكومة المبتدئة نسبياً بالشروع في حرب شاملة خلال ساعات من اختطاف جنديين من جنودنا؟"

فالجيش الذي لا يقهر خرج مهزوماً رغم أنه يمتلك أكبر ترسانة قتالية متطورة، أخفق أمام جنود "حزب الله" حتى صار

فقد أشار التقرير إلى أن القرار الاستراتيجي الإسرائيلي، سواء بيد العمليات العسكرية أو ادارتها ضد لبنان بصفة عامة وحزب الله بصفة خاصة، تأثر بعدة قضايا رئيسية، لعل اولها تلك النجاح الذي فرضته العمليات الفدائية، سرء للمقاومة الفلسطينية أو اللبنانية وانعكاساتها السلبية على استراتيجية الردع الإسرائيلية. فقد تمت العملية الأولى في ٢٥ يونيو ٢٠٠٦ ونجحت مجموعة من ثلاث فصائل مقاومة فلسطينية في مهاجمة موقع عسكري حصين عبر نفق تحت الأرض بطول ٤٠٠ متر، استمر اعداده وتجهيزه فترة ثلاثة أشهر كاملة، مما أسفر عن مقتل اثنين من الجنود وجرح سبعة وأسر جندي تم سحبه عبر النفق.

وبعد سبعة عشر يوماً وفي ١٢ يوليو ٢٠٠٦، تمت عملية "حزب الله"، التي اخترقت فيها مجموعة فدائية الخط الأخضر وهاجمت موقعا عسكريا وأسرت جنديين وقتلت ثلاثة وأصابا واحدا وعشرين آخرين. وقد انعكس ذلك على القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية بشكل سلبي مما جعلها تتخذ قرارا استراتيجيا متعجلا ببدء مواجهة عسكرية واسعة ضد لبنان وحزب الله، دون إعطاء فرصة كافية للتخطيط والاعادة والتنسيق والتدريب بين القوات المنقذة لهذه المواجهة. لقد حدد رئيس الوزراء ووزير دفاعه الأهداف دون تقدير لحجم القوة العسكرية اللازمة لتحقيقها، مما انعكس على التخطيط والإدارة الاستراتيجية للصراع.

ولقد التقى ما تسرب من تقرير القاضي "فينوجراد" مع ما نقلته الصحافة الإسرائيلية من أنه في مجلس الوزراء المصغر الذي اتخذ قرار المواجهة العسكرية ضد لبنان، كان "شمعون بيريز" الوزير الوحيد الذي اعترض عليه، وكان سؤاله لرئيس الأركان "دان حالوتس" عن الخطوات القتالية فقال "إنه يفهم

(٥) المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا، مستشار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

البرية. وقد اتسمت الحملة البرية بالتردد في استدعاء الحزم والقوة المناسبين من جنود الاحتياط لإحراز التفوق المناسب الذي يضمن نجاح العمليات، ثم التردد في صياغة المهمة الموكلة إليها بين تنفيذ عملية شاملة تكتسح الجنوب اللبناني وتطرد قوات "حزب الله" وراء نهر الليطاني، وبين القيام بعمليات محدودة. بالتالي، ولم تتم بلورة عمل عسكري متكامل لتحقيق أهداف عسكرية محددة وانقسم الأداء العسكري ما بين عمليات تلافيفية وعمليات ردع استراتيجي وبين مواجهة برية لقوة مدنية تدريباً راقياً على إدارة حرب عصابات.

وقد أعلن النائب يوقال سقاييتس لصحيفة معارف الإسرائيلية أن الدولة العبرية وجيشها فقدوا في حرب الثلاث والثلاثين يوماً ضد لبنان القوة الرابعة إلى الأبد، الأمر الذي يجعل فصائل المقاومة بمختلف أشكالها قد تلحق الهزيمة بهذا الجيش.

وهناك عدة سيناريوهات مطروحة على رئيس الوزراء، أولرت ليغطي على فشل حكومته في إدارة حرب لبنان، أول هذه السيناريوهات السير قدماً على طريق توجيه ضربة عسكرية قاضية للقوة النووية الإيرانية، باعتبار ذلك مطلباً تسعى الولايات المتحدة لتنفيذه، ويخلف في إطار خياراتها التي تفرض إيقاف تخصيب اليورانيوم الإيراني وقد جاءت زيارة نيك تشيني نائب الرئيس الأمريكي للمنطقة في مايو ٢٠٠٧ - والتي بداها بزيارة حاملات الطائرات الأمريكية "يو إس جون سي ستينسن" والموجودة على مسافة ٢٤٠ كم من إيران، ثم أعقبها بلقاءات مع الدول الفاعلة في المنطقة - لحشد الدعم والتعاون لتوجيه ضربة عسكرية لإيران قد تشترك فيها إسرائيل، وفي مجال زيادة الضغط العسكري على إيران وزيادة فعالية القدرة على الردع الاستراتيجي الأمريكي - فقد تسرب أن هناك ١٥٠٠ هدف عسكري واقتصادي وسياسي واستراتيجي في إيران معدة للتدمير. وتم حشد وتدريب القوة العسكرية اللازمة لتدميرها، وتنتظر فقط إشارة البدء من الرئيس الأمريكي ومباركة القيادات العربية لها.

ثانيها: تفعيل ما يتربد في أروقة الدولة العبرية عن استعداد حكومة أولرت للقيام بعملية عسكرية واسعة النطاق في قطاع غزة وذلك بهدف التصدي لقناني قوة المقاومة الفلسطينية ومنعها من تعاضد قوة حماس بالقدر الذي يمنحها من أن تشكل تهديداً استراتيجياً للجنوب الإسرائيلي بالقدر الذي شكله حزب الله اللبناني في الشمال.

وقد يتضمن هذا السيناريو سعي أولرت إلى سرعة الانتهاء من بناء الجدار العازل الإسرائيلي، وزيادة الكثافة السكانية للتجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية من ناحية أخرى. فمن المتوقع أن يتم تصعيد سياسة الاغتيالات وتصفية القيادات الفلسطينية، خاصة حماس والجهاد، مع التوسع في التصدي الأمني بالقوة المسلحة لتدمير كافة التجهيزات الهندسية، وتدمير كامل لجميع الأسلحة الصاروخية والبنية العسكرية لحركتي حماس والجهاد لإنشاقها القدرة على تهديد الجنوب الإسرائيلي إضافة إلى السيطرة الفاعلة على محور "فلادلفيا" الحدودي جنوب قطاع غزة، مع توسيع المناطق العازلة حوله والمتاخمة للمستوطنات لتأمينها من قصف صواريخ القسام الفلسطينية المعادية.

المشود منها وقف القتال. الجيش الذي استخدم قواته العسكرية الجوية والبحرية والبرية أخفق في الإفراج عن الجنديين الأسيرين من حزب الله وهو الهدف المعلن للحرب.

صحب الرأي العام الإسرائيلي بصدمة من نجاح العمليتين المدبرتين مما انعكس على القرار الاستراتيجي السياسي والعسكري فقد أدى ضغط الرأي العام الإسرائيلي - طبقاً لشهادة أولرت - إلى التسرع في رد الفعل وبدء العمليات العسكرية بعد يومين فقط على الجبهة اللبنانية لسرعة امتصاص موجة الغضب في الشارع الإسرائيلي، من خلال عملية عسكرية لم يمت لها الوقت الكافي للتخطيط والإدارة الاستراتيجية الناجحة، خاصة لاشتمالها على مرحلتين لم يتم التنسيق بينهما.

كما كانت الثقة المفرطة بالنفس أو ما يطلق عليه "غرور القوة" من مواجهة ضعف القوة المسلحة اللبنانية أو الاستهانة بقدرات وإمكانيات "حزب الله" ومدى قدرته على الصمود في مواجهة الافة العسكرية الكاسحة الإسرائيلية، إحدى القضايا المهمة التي انعكست على القرار الاستراتيجي الإسرائيلي.

فقد ركز تقرير القاضي فينوجراد - طبقاً لما تسرب منه - على العديد من أوجه القصور في التخطيط والاعداد والتنسيق الاستراتيجي العسكري للعمليات الإسرائيلية. لعل من أهمها: عدم وضوح الأهداف المخططة بين القيام بعملية تلافيفية واسعة وراعية للدولة اللبنانية وتدمير القوة الصاروخية والقتالية لحزب الله بالقدر الذي يحقق فرض نزع سلاحه وإبعاده وراء نهر الليطاني لتأمين الشمال الإسرائيلي.

نقد كان من أبرز الأخطاء عدم التركيز على الهدف المعلن لعملية الإسرائيلية، وهو "الإفراج غير المشروط عن الأسرى الإسرائيليين". ويقع "حزب الله" بعيداً عن منطقة الحدود إلى جنوب نهر الليطاني مع تسليم سلاحه للجيش اللبناني، وفرض سيطرة الدولة اللبنانية على الجنوب بقواتها المسلحة، وإقامة منطقة أمن عازلة في الجنوب تتواجد فيها قوة دولية لفرض الأمن والسيطرة على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية.

فلم يتم توفير الحشد اللازم من القوات البرية والجوية والبحرية والصاروخية في عملية واحدة يتم تنظيم إعلان التعبئة اللازمة لها، وإعطاء الفرصة الكافية لأجهزة التخطيط لاعداد التخطيط الاستراتيجي اللازم لتحقيق الهدف منها، وتنظيم التعاون والتنسيق بين أفرع القوات المسلحة وتحديد مهام واضحة لها والتدريب المركز عليها.

وقد كان واضحاً أن الحملة الصاروخية ركزت على تدمير أجزاء رئيسية وأحياء كاملة من دولة لبنان بدلاً من التركيز على تدمير القوة الرئيسية والصاروخية لحزب الله. ولذلك، فقد استندت العمليات لمدة ٣٣ يوماً، دون أن تحقق الحملة الجوية الأهداف المخططة لها. رغم تصور القيادة السياسية والعسكرية أن الحملة الجوية ستحقق أهدافها خلال فترة لن تزيد من أسبوع إلى عشرة أيام.

هذا، وقد انعكس غياب المعلومات وعدم يقننها عن قوة وحجم وتركيز قوات "حزب الله" وأماكن تجمع صواريخه وأسلوب قتاله وإعداداته وتجهيزه لسرح العمليات، على الأداء العملي للقوة

قضية عزمي بشارة .. الأمن الإسرائيلي وملف الأقلية العربية

■ أكرم النسي

سلط الإعلام العربي الأضواء بكثافة على قضية اتهام عزمي بشارة، زعيم حزب التجمع الوطني الديمقراطي العربي في إسرائيل، بتقديم معلومات "حربية" لـ "حزب الله" اللبناني خلال العدوان الإسرائيلي في يوليو ٢٠٠٦، وبالانخراط في مخالفات جنائية خطيرة، وما أعقبها من خروج بشارة من إسرائيل، وتقديمه استقالته من عضوية الكنيست في السفارة الإسرائيلية بالقاهرة في ٢٢ أبريل ٢٠٠٧.

العام على مستوى الموقف من الأقلية العربية، بعد أن سحب البساط منه في القضايا المسيرة عقب تطبيق خطة فك الارتباط في ٢٠٠٥، والتوافق على خطة "التجميع" في ٢٠٠٦.

بينما على صعيد الأقلية العربية، تعد قضية عزمي بشارة لحظة مفصلة بين تيارين سياسيين داخل الوسط العربي، بين "التمرد" على المؤسسة السياسية الإسرائيلية، والبحث عن موطئ قدم داخلها لخدمة الجمهور العربي الذي يعاني من التهميش.

إسرائيل .. الهاجس الأمني والديموكرافي :

وجهت الشرطة الإسرائيلية في بداية شهر مايو ٢٠٠٧ اتهامات إلى عزمي بشارة حملت شقين، أحدهما سياسي - أمني، هو الاتصال بـ "حزب الله" وإيصال معلومات له خلال العدوان على لبنان في صيف ٢٠٠٦، خاصة بتأثير الهجمات على الداخل وسبل التسبب بأضرار. والشق الثاني سياسي - جنائي، هو غسل أموال عبر تلقي آلاف الدولارات من "حزب الله" ومن دول أجنبية وتجاوز قوانين تمويل الإرهاب والأحزاب. ووفقا لهذه التهم، فإن بشارة يواجه فعليا عقوبة السجن المؤبد بتهمة "الخيانة"، وبما الإعدام في حال إدانته.

هذه الاتهامات ليست الأولى الموجهة ضد بشارة، بل هي الثالثة خلال سبع سنوات فقط، ولكنها "جنائيا" هي الأخطر على

وسط هذا الزخم الإعلامي، كان التركيز الرئيسي منصبا على شخصية عزمي بشارة، كمتقف وسياسي من الأقلية العربية في إسرائيل وتعرضه للمضايقات والمناقشة في صواب قراره بالاستقالة والبقاء خارج الدولة العبرية، وعلى الطبيعة العنصرية للدولة الصهيونية. ولكن هذه القضية "الجنائية" في بعدها القانوني حملت صورة سياسية مهمة لتحولات الدولة العبرية وعلاقتها بالأقلية العربية وديناميكيات التحولات الداخلية في الأخيرة.

إسرائيليا، مثلت قضية بشارة أحد تعبيرات مرحلة المواجهة مع النخبة الرفضية للهوية اليهودية للدولة في ظل لحظة تاريخية تنجح فيها المؤسسة الصهيونية إلى صياغة دستور لأول مرة، ورسم الحدود النهائية للدولة، مما يستوجب إخراج كافة عوامل الرفض والتحدى للهوية الدولة مكتملة الأركان، التي تبحث عنها النخبة الإسرائيلية الجديدة.

كما عكست القضية أيضا تزايد دور ونقل جهاز الأمن العام الإسرائيلي الشاباك في التعاطي مع ملف الأقلية العربية، وهو الدور الذي تفاعل مع انتقال الملف من مسرح الجدل السياسي إلى مسرح الفعل الأمني منذ انتفاضة أكتوبر ٢٠٠٠ في المدن العربية. بينما أبرزت القضية اكتساب اليمين المتشدد الإسرائيلي مساحة أوسع داخل المؤسسات الحاكمة والرأي

تجاه الأقلية العربية، ووضع تصريحاته لرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، والتي سريتها الصحف العبرية في مارس ٢٠٠٧، في سياقها السياسي

فقد أكد ديسكين أن تطرف مواطني إسرائيل العرب يشكل خطراً استراتيجياً على وجود الدولة وشدد رئيس الشاباك على أن الشاباك يعزز إفضال العناصر التي تهدف إلى المس بجوهر دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، وذلك في سياق تعليقه على مشروعات لنخبة الأقلية العربية بشأن دستور ديمقراطي للدولة العربية يقر مبدأ المواطنة للجميع

ثم تعليق الشاباك على هذه التصريحات بتأكيد أنه يحكم مسئوليته مطالب بإحباط نشاطات تأمرية من قبل عناصر معينة بالمس بطبيعة دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، حتى لو كان نشاطهم يتم بوسائل تتيحها الديمقراطية، يحكم مبدأ (الديمقراطية الدفاعية).

فديسكين هنا يعبر عن وجهة نظر المؤسسة الأمنية والمسئولة عن التعامل مع وضعية الأقلية العربية وتنتقل رؤية هذا المسئول الأمن من مخاوف بشأن خروج الأقلية إلى ساحة التمرد السياسي، عبر طرح رؤية سياسية تتعارض مع أصنام أمن الدولة - من وجهة نظره - وهو هويتها اليهودية.

إن الشاباك يستكمل دوره في مواجهة الأقلية العربية، حيث دقع بقانون منع لم شمل العائلات الفلسطينية في ٢٠٠٣، وتعديل قانون الجنسية (الذي جاء بناء على تقرير اعده مجلس الأمن القومي والشاباك)، وإنشاء لجنة وزارية أمنية في فترة رئيس الوزراء السابق أرييل شارون للشؤون العربية، وامتداد يد الشاباك إلى صميم الجهاز التعليمي العربي، وتصميم السياسات تجاه السكان البدو في النقب، هكذا، فإن الديمقراطية الدفاعية في إسرائيل لا تجد لها أداة في التعامل مع الأقلية العربية سوى عصا الأمن بدلا من الحلول السياسية.

إن هذه الكثافة الأمنية في ملف الأقلية العربية في إسرائيل ترجع إلى عدة أسباب، أهمها ما يعتري المؤسسة السياسية العبرية من ضعف في طرح حلول لقضية اندماج السكان العرب، والذي ظهر جليا في انتفاضة أكتوبر ٢٠٠٠، وأكدته تقرير لجنة أور التي تشكلت عقب الأحداث.

فقد كشف التقرير عن فشل النخبة السياسية الذريع في التعامل مع الأقلية العربية، واتجاه الجيل الثالث المولود في ظل الدولة إلى أن يصبح أكثر راديكالية من الجيل الثاني، كما كشف عن فشل سياسات توفير أموال أكثر للوسط العربي، وضع استثمارات في البنية التحتية في المناطق العربية في أسرلة الأقلية العربية، بل على النقيض قادت إلى ارتفاع سقف الطموحات لدى الجيل الجديد ووقعته نحو الولاية

بالتوازي مع هذا السياق الأمني، جاء استهداف النخبة العربية في ظل انتعاش النقاش السياسي حول هوية الدولة الإسرائيلية، هذا الجدل الذي أثير بقوة عقب طرح خطة فك

الحدود حيث لا يوارىها شهرة في تاريخ الدولة العبرية سوى محكمة صهر المحرقة النازية أدولف ايخمان في عام ١٩٦٢. ويصور وجهت السلطات الأمنية الإسرائيلية العديد من التهديدات التي عرّضت بشارة، بالإضافة إلى المضايقات التي لحقت به. لعل أشهرها الاتهامات التي وجهت إليه من قبل منظمة ٣٠٠٠ منظم وفد غير قانوني لزيارة سوريا وتأييد عاودة السلطة ضد الدولة الإسرائيلية، وهي الاتهامات التي وردت في ربيع الصحافة عنه، ثم محاولة منعه وحزبه التجمع بوضعي الديمقراطية من حوض انتخابات ٢٠٠٣ البرلمانية، ثم بعد المحاولة ففشلها قيل انتخابات ٢٠٠٦ وهو ما مثل تعبيراً وفقد حظه رئيس الشاباك السابق، يعقوب بيرى، بدعوته إلى وضع حد لمظاهرة عرّضت بشارة التي تدخل كل بيت فلسطيني

ونحن هذه الاتهامات في إطار توجيه السلطات الإسرائيلية لاتهامات لمخمة الأقلية العربية السياسية بشكل روتيني خلال السنوات الأخيرة، فليس بشارة هو المستهدف الوحيد. فهناك - على سبيل المثال - اعتقال زعيم الحركة الإسلامية رائد صلاح في ٢٠٠٦ واتهامه بالاتصالات بجهات أجنبية (إيران).

هذا التوجه الأمني ارتفعت وتيرته عقب ما سمي بـ انتفاضة أكتوبر ٢٠٠٠ التي قام بها شباب الأقلية العربية في إسرائيل، تزامنا مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وهي المظاهرات التي أسفرت عن مقتل ١٣ من الأقلية العربية برصاص الشرطة الإسرائيلية، وما أعقبه من نقاش سياسي - أمني داخل النخبة اليهودية حول مستقبل العلاقة مع الأقلية العربية، وخطورة وجودها بالنسبة للدولة الصهيونية على الصعيد الأمني

وعلى الرغم من أن تقرير لجنة أور الإسرائيلية التي نالانعة على قيادات المؤسسة السياسية والأمنية في عدم تعاضها مع مشكلات الأقلية العربية، إلا أن التقرير نفسه أشار نصائح الاتهام إلى بشارة ورائد صلاح وعبد المالك دهامشة تحريض الشباب على التظاهر والعنف ضد الدولة.

هكذا، تحول ملف الأقلية العربية بشكل شبه كامل إلى جهاز الأمن العام الإسرائيلي الشاباك، وأصبح مطلوبا من هذا الجهاز الأمني أن يلعب دور صمام الأمن للدولة اليهودية من تهديدات الأقلية

وقد أعاد تحول ملف الأقلية العربية إلى ملف أمني الأجواء بشكل ما - إلى حقبة الحكم العسكري (١٩٤٨-١٩٦٦)، حيث إن العقول الأمنية تتجه دائما إلى مواجهة عنيفة لـ الأخطار المتوقعة للحيولة دون تحولها إلى تهديد واقعي، على عكس العقلية السياسية التي يفترض أن تبحث عن حلول سياسية واجتماعية للآزمات لمنع صيرورتها إلى تهديد للاستقرار، وبالتالي إلى خطر أمني

من هذه المقدمات، يمكن فهم تحول رئيس الشاباك، يوئيل ديسكين، إلى الشخص المحوري في رسم السياسات الإسرائيلية

وفي ذلك السياق، يصبح، ليس من قبيل التعنت، تأكيد أن طرح قضية "التهديد الديموجرافي" في إسرائيل يقوم على الرؤية الأمنية التي تركز على "المخاطر" - كما سبق أن أشرنا - والفراغة التي تصنع "توافقاً" داخل الدولة العبرية معروفاً ومعر "الخطر الديموجرافي".

فقد عززت المؤسسات الأمنية خطاب "التهديد الديموجرافي" خلال السنوات الأخيرة، وهو الطريق الذي سارت عليه قوى اليمين الإسرائيلي إلى نهايته، حيث استقلت القيادات اليمينية وفي مقدمتهم أفيجدور ليبرمان، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني المتطرف الذي نجح في الوصول بحزبه إلى المركز الرابع داخل الكنيست، والانضمام إلى الائتلاف الحاكم تحت لافتة مواجهة "التهديد العربي الديموجرافي"، وإعادة طرح خطة "الترانسفير" للعرب وضم المثلث العربي ووادي عارة إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية.

وليس مجال هذا المقال تحليل فرضية "الخطر الديموجرافي". ولكن يمكننا أن نشير فقط إلى أن هذا الخطاب ليس جديداً على الساحة الإسرائيلية، فعادة ما يبرز مع ثبني سياسات ضد الأقلية العربية. وللاسف، فإن قسماً كبيراً من النخبة العربية تتبناه - على جهل أو بفعل الحماس - دون فحص علمي دقيق.

فقد خرجت دراسات "الخطر الديموجرافي" إلى السطح عبر مؤسسات أمنية إسرائيلية في السبعينيات، وأشهرها تقرير "كونينج" في ١٩٧٦. وتبرز الدراسات الديموجرافية المستقلة أن هذه القضية وهمية من أساسها.

فعلى سبيل المثال، أشارت دراسة لمجموعة الأبحاث الديموجرافية الأمريكية - الإسرائيلية في عام ٢٠٠٦ إلى الحديث عن إمكانية ارتفاع عدد السكان العرب عن اليهود خلال ٥٠ عاماً، تقوم على افتراضات خاطئة، حيث إن كافة المؤشرات تدل على ارتفاع نسبة المواليد في الوسط اليهودي مقابل تراجعها في الوسط العربي، بل إن نسبة المواليد بين المسيحيين العرب والدروز أقل فعلياً من المواليد في الوسط اليهودي، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة هجرة الأقلية العربية إلى الخارج خلال السنوات الأخيرة.

وتشير أغلب الدراسات الديموجرافية إلى أن العرب لن يشكلوا في عام ٢٠٢٥ أكثر من ٢٥٪ من سكان إسرائيل، وهو رقم لا يمثل بأي حال من الأحوال تهديداً استراتيجياً على الدولة العبرية.

في المقابل، أعطى الترويج بـ "الخطر الديموجرافي" قوة لخطاب "الترانسفير" اليميني، وقبوله بين شريحة أكبر من اليهود والنخبة السياسية. وهي الفرصة التي تلقفها اليمين المتشددة الجريح، بفعل خطة فك الارتباط، ليحيد نفسه إلى ساحة الصراع السياسي بعد فقدانه تاج "أرض إسرائيل الكاملة" إلى الأبد. وتعبيراً عن قوة هذا الخطاب الذي يحمله اليمين، أظهرت استطلاعات الرأي الإسرائيلية أن ٥٥٪ من

الارتباط والانسحاب من قطاع غزة، حيث دخلت النخبة الصهيونية في مرحلة بد، ترسيم الحدود النهائية للدولة الإسرائيلية لأول مرة في تاريخها. وبشأن هذه المرحلة إعلان إيهود أولمرت قبيل انتخابات الكنيست ٢٠٠٦ عن خطة "التجميع" وعزمه ترسيم الحدود، والتي استحوذت على شبه إجماع بين الجمهور اليهودي.

ودخل الدولة الصهيونية هذه المرحلة الجديد من تاريخها - ولو على صعيد الخطاب السياسي - فتح الباب أمام الجدل بشأن صياغة دستور للدولة. وبالتالي نقاش هويتها. وهو النقاش الذي أظهرت فيه النخبة العبرية (سواء من اليمين أو اليسار) اتفاقاً عاماً على ضرورة الحفاظ على الهوية اليهودية للدولة ولم يخرج عن هذا الإجماع سوى النخبة السياسية العربية. وفي مقدمتها عزمي بشارة وحزب "النجم الوطني الديمقراطي"، والذي نجح بشكل لافت في إعادة الأضواء لأطروحات رفض تعريف إسرائيل كدولة يهودية بين الأقلية العربية.

هكذا، وجدت النخبة الإسرائيلية نفسها أمام نحو ١.٣ مليون نسمة يمثلون ١٩٪ من السكان (باستثناء سكان القدس الشرقية)، يمكن أن يتحولوا إلى "كعب أخيل" ضد الحفاظ على الهوية اليهودية، بفعل تدخل النخبة العربية المعارضة، فتبنت النخبة العبرية خيار الصدام مع نظيرتها العربية.

وجاءت افتتاحية صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية في ١١ ديسمبر ٢٠٠٦، معبرة عن هذه الرؤية، مؤكدة أن مطلب المساواة من قبل الأقلية العربية لا يشرعن مطلب تغيير الطابع اليهودي لإسرائيل، مشددة على استمرار التهديدات لـ "الشعب اليهودي" في وجوده، ومتهمة النخبة العربية التي تدعو إلى دولة لكل مواطنيها بأنها تقود إلى إضعاف مكانة العرب في إسرائيل، عبر إفشال احتمالات انضمام الأحزاب العربية إلى الائتلافات الحاكمة وزيادة الموارد التي يتم ضخها في الوسط العربي، مشددة على أن الجمهور العربي أكثر اعتدالاً من ممثليه السياسيين.

من ناحية أخرى، فإن الهجوم على عزمي بشارة والسياسيين العرب من قبل النخبة اليهودية يعود بشكل أساسي إلى استنتاج "هآرتس" الأخير الخاص باعتدال الأقلية العربية مقابل تشدد قياداتها. هذه القناعة تنعكس في خطاب يرى أن استئصال هذه المجموعة "المشاكسة" سيحل قضية التعايش مع العرب، وعزز هذا الخطاب بعض استطلاعات الرأي، مثل استطلاع مركز الديمقراطية الإسرائيلية عام ٢٠٠٦، الذي أظهر أن ٧٥٪ من العرب يقبلون بالهوية اليهودية في دستور يوفر ضمانات لحقوق الأقليات.

هذه الرؤية تقترب كثيراً من رؤية المؤسسة الأمنية، وبالتالي تؤسس لقبول النخبة اليهودية معالجة "الشبابان" ملف الأقلية العربية، مما سيعزز دوره في رسم خطوط السياسة العربية خلال الفترة المقبلة، وبالتالي تزايد وتيرة تحويل ملفات القيادات العربية إلى المحاكم.

مؤسسات الدولة الإسرائيلية. فبشارة يعبر بطرح كلمة لكل المواطنين عن مزج بين الرؤية السياسية للحل النهائي ونقطة جذب للجيل الجديد التوافق إلى مواجهة، ولكن من الداخل.

ومثل كافة لحظات الأزمة، تظهر الصورة في توجهها متراسمة ومتعاسكة. ولكن بعد مرور العاصفة، تفرز تباينات، وهو ما سينعكس بالضرورة على توجهات العلاقة بين الأقلية العربية والدولة العبرية. وربما تكون الانتخابات الإسرائيلية (سواء جاءت في موعدها في ٢٠١١ أو مبكرة خلال أشهر) هي النقطة المناسبة لظهور هذه التباينات وتبلورها.

وستظهر هذه التباينات سريعا، عقب إقرار الكنيست قانون منع الأحزاب، التي لا تعترف بهوية الدولة اليهودية، من خوض انتخابات الكنيست المقبلة، وبالتالي أصبح من المرجح محاولة منع عدة أحزاب عربية من دخول السباق النيابي، الذي تعتبره تلك الأحزاب الفرصة الوحيدة للتواصل مع المواطن العربي، وتوفير الخدمات له عبر الوجود داخل المؤسسة التشريعية.

إن هذه الوضعية تطرح سيناريوهين، الأول: ميل الأحزاب العربية، ومنها التجمع الوطني الديمقراطي، لتبني خطاب أكثر اعتدالا في مواجهة المؤسسة الصهيونية في ظل غياب بشارة، والذي يرى البعض أن وجوبه كان يحول دون ذلك بسبب "قوميتته" وبالتالي الحفاظ على قواعده وفقا لقاعدة "المصلحة الانتخابية". الثاني: الميل إلى التشدد، وبالتالي البعد العرقي عن الخريطة السياسية الإسرائيلية وخوض اختبار صعب للحفاظ على شعبية هذه الأحزاب في ظل ابتعادها عن الخدمات وعن ناخبها.

الجمهور اليهودي يريدون ترحيل كل العرب إلى خارج إسرائيل، ويرونهم خطرا على أمن الدولة العبرية.

من هنا، أصبحت قضية الأقلية العربية مجال صراع سياسي يسير نحو التشدد داخل المؤسسة السياسية الإسرائيلية بفعل ضغوط اليمين واليمين المتطرف، بالتوازي مع الرؤية الأمنية التي تسيطر على المؤسسة الحاكمة من خلال الشباب. وفي هذا السياق، لا يصبح مستغربا فهم قضية عرقي بشارة.

فرز جديد داخل الوسط العربي :

بالنسبة للأقلية العربية في إسرائيل، فإن قضية عرقي بشارة تعد نقطة فرز جديدة داخلها بين مختلف التيارات السياسية، بل قد تتجاوز القول إلى أنها تمثل بداية مرحلة جديدة لم تتضح معالمها بعد.

فبشارة يمثل أحد قادة الأقلية العربية الذين خرجوا من رحم "بداية الاندماج" داخل الدولة العبرية، وشكل حزبا سياسيا وخاض انتخابات الكنيست، وانخرط في تفاعلات البرلمان الإسرائيلي، ولكنه يلعب دورا قياديا لجيل شاب هو "الجيل الثالث" للأقلية العربية داخل الدولة العبرية، الذي يتحدث العبرية بطلاقة ويفكر أحيانا بالعبرية. وفي المقابل، ينتمي بشكل أكثر وضوحا للفلسطينيين في الضفة وغزة، ويعمل لد جسور مع الجوار العربي.

وتمثل قضية بشارة لهذا الجيل "حالة" صراع مع نخبة الجيل الثاني التي تميل للتعامل بشكل أكثر براجماتية مع

الأزمة اللبنانية .. توافق مرحلي أم فراغ دستوري؟

■ إبراهيم غالي

بعد حالة الفوضى الدستورية والسياسية السائدة في لبنان منذ نوفمبر ٢٠٠٦، دخل لبنان مؤخراً - وبشكل مفاجيء - في حالة من الفوضى الأمنية، وكان لبنان قد كتب عليه ألا يخرج من أزماته أو - في أحسن الأحوال - أن يصل فراقه، بمساعدة القوى الإقليمية والدولية، إلى توافق مرحلي وليس إلى حلول جذرية لكافة الإشكاليات الأمنية والسياسية.

- وإنهما يحركان المعارضة وفق أجندتهما الخاصة أما المعارضة، فتدّ التهمة بنسب تبعية الموالاة إلى الوصاية الغربية عموماً، وأمريكا وفرنسا خصوصاً، وأن هذه الوصاية لا تترك للحكومة هامشاً من حرية التحرك واتخاذ القرار

وليس آخر المؤشرات أن لبنان يواجه عام يشهد أزمات لا تنتهي، بعضها بدايته معروفة وأسبابها مباشرة، مثل أزمة الحكم والحكومة، وأزمات أخرى بداياتها معروفة وأسبابها غامضة، مثل أزمة مخيم نهر البارد وانتشار فكر القاعدة وتعدد التفسيرات والاقتراحات داخلياً وخارجياً لكيفية معالجة هذه الأزمات التي تتشابك بين بعضها بعضاً، ويستغلها كل فريق لبناني لخدمة رؤاه الخاصة في سائر القضايا

ما سبق فقط هو المؤشرات الأنية لما يدور حالياً في لبنان. أما الذي يدعو إلى القول إن لبنان - وإن تجاوز أزمته الراهنة فإنه لن يتمكن من حل كافة خلافاته الداخلية - فهي الاختلالات القائمة في بنيته السياسية والاجتماعية على السواء، والتي رافقت لبنان منذ وضع دستوره عام ١٩٢٦ أو بعد استقلاله عام ١٩٤٣ وإصدار الميثاق الوطني اللبناني الذي اعترف بالطائفية أسلوباً للحكم وإدارة الدولة، ولازمته أيضاً بعد اتفاق الطائف في عام ١٩٨٩، الذي أنهى الحرب الأهلية، إلا أنه لم يتجاوز

والمؤشرات على هذا الوضع كثيرة، لعل أولها أن الموالاة (قوى ١٤ آذار) والمعارضة (قوى ٨ آذار، والتيار الوطني الحر) لا يزال كل على موقفه تجاه الآخر فيما يتعلق بحالة الفوضى الدستورية. فلكل طرف تفسيره للصلاحيات والدستورية القرارات من عدمه، ولشرعية وقانونية ما يقوم به كل فريق من تصرفات.

وثاني هذه المؤشرات أن لبنان يعيش الآن حالة فريدة في تاريخه، عنوانها بسط سيادة الدولة. لكن هذه الحالة خليط بين التفريط في جزء لا يستهان به من هذه السيادة في قضية معينة، مثل إنشاء المحكمة الدولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، والتشبث بها حتى النخاع في قضايا أخرى، مثل اللجوء إلى الحل العسكري لتصفية ظاهرة مثل حركة فتح الإسلام، والعمل على تطبيق إجراءات لنزع السلاح الفلسطيني داخل وخارج المخيمات.

أما ثالث المؤشرات التي تؤكد أن لا حلاً جذرياً لخلافات فراق لبنان، فهو أيضاً بعد يتعلق بالسيادة بالمعنى السياسي فكل فريق له رؤيته في تحديد موقع لبنان الإقليمي، وكل منهما يتهم الآخر بالتبعية للخارج. وكان اللبنانيين يتبارون في تحديد نسبة تبعيتهم لهذا الخارج تقول الموالاة إن النظامين السوري والإيراني يقومان بتسليح المعارضة وتمويلها - تحديداً حزب الله

(*) باحث بمركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط، وكالة أنباء الشرق الأوسط.

الحالية، سواء ما تعلق بالبعد الداخلي، أو الإقليمي والدولي، إذ لا يمكن بدونها التعرف على طبيعة تحركات قوى الداخل المتنافرة، وقوى الخارج المتصارعة على أرض لبنان

وهنا، تتداخل كافة العوامل في تفسير مشور، ظاهرة إرهابية مثل فتح الإسلام على سبيل المثال هذه الظاهرة لا يمكن التوقف عندها دون الأخذ في الاعتبار التحولات الحادثة داخل الطائفة السنية، وقناني القوة السياسية للشيع، ودون الأخذ في الاعتبار وجود القوات الدولية في جنوب لبنان، وما يدور في ربوع الشرق الأوسط، من فوضى العراق، التي تنارع العربي - الإيراني الجديد، إلى طبيعة السياسة الأمريكية في المنطقة، والتي وفق حركتها يتحرك فكر القاعدة، إن لم يكن تنظيها كذلك

وبالمثل، لا يمكن تفهم أسباب تجاوز أمريكا وهرسا وبريطانيا الطرف اللبناني في إقرار إنشاء المحكمة الدولية وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة دون الأخذ في الاعتبار أن ذلك يعزز طرفاً داخلها هو الأكثرية على حساب طرف آخر ولا يمكن كذلك فصل هذا التطور عن محاولة الولايات المتحدة الضغط على النظام السوري من كل اتجاه ليعبر سياسات وتحالفاته في المنطقة، تمهيدا لهذا التحالف بين سوريا وهرب الله وإيران، ووقف الدعم السوري لبعض العصابات الفلسطينية، إضافة إلى الدور السوري في العراق لا يفصل ذلك بالطبع عن امرين، أولهما المسعى الإسرائيلي الجديد لاحتيا، التفاوض مع السوريين، وثانياً الضغط الأمريكي المتصل لمع إيران من تطوير برنامجها النووي ودفعها إلى لعب دور إيجابي بالعراق

أي منطق للسيادة ؟

وبالعودة إلى مسار الخلاف السياسي الحالي بين فرقاً، لبنان، والذي اتخذ خطاً تصاعدياً لم يتم التراجع عنه منذ انتهاء الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان في صيف العام الماضي ٢٠٠٦، فإنه يعود إلى التمديد للرئيس الحالي إميل لحود في عام ٢٠٠٤، ثم كان اغتيال الرئيس الحريري الشرارة التي أشعلت سائر الخلافات وصعوبة التوافق بين فرقاً، لبنان حول عدد من القضايا، أبرزها الموقف من هذا التمديد الرئاسي الذي تم بضغط سوري، والموقف من تشكيل لجنة التحقيق الدولية ثم إنشاء محكمة دولية، والموقف من مزع سلاح المليشيات كما نص القرار ١٥٥٩ الذي صدر قبل يوم واحد من التمديد للرئيس لحود - والموقف من سوريا بعد انسحابها القسري من لبنان بعد أقل من شهرين من اغتيال الحريري (١١ فبراير ٢٠٠٥)

وبعد انتهاء الحرب الإسرائيلية (١٢ أغسطس ٢٠٠٦)، أصبحت حرمة جديدة للعمليات من قوى ١٤ آذار والوالة (والأكثرية)، وقوى ٨ آذار (المعارضة)، وشملت هذه الحرمة إقرار المحكمة الدولية وفق ما تراه الأكثرية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية وفق ما تراه المعارضة وقد أصبحت الأزمة السياسية بين الفريقين تتفاقم سريعاً دون أن تصد حلاً، وسط خلاف حول دستورية الحكومة وشرعية قراراتها

وتعديلات الدستورية العيب الهيكلي في الميثاق الوطني، رغم أنه قد نص على إلغاء الطائفية السياسية تدريجياً دون تحديد جدول زمني لذلك

إن تحولات ما بعد الطائف هي - بإيجاز - ما يشي بعدم حل الإشكاليات لبنان الكبرى فبدلاً من إلغاء الطائفية، أصبحت شخصيات معينة من الطوائف المختلفة هي مصدر الطائفية والتشنج المذهبي، واستمر الزعماء التقليديون ممن اداروا الحرب الأهلية في مواقعهم القيادية، ولم ينتج لبنان قيادات سياسية أو حزبية وطنية جديدة، لقد خلق هؤلاء كياناتهم الخاصة، وأصبحت كل طائفة وكأنها مجتمع مغلق بعينه، راضات أفاق العيش المشترك واقعياً

علاوة على ذلك، فقد حدثت تحولات بنيوية في نسج الطوائف الأكبر عدداً فالحريرية السنية الجديدة، برعامة سعد الحريري، قد انتقلت تماماً لمسار لم يعرفه السنة من قبل، وأصبح الميل العام غريباً أكثر منه عربياً، وبات الالتزام بالقرارات الدولية مطلب كئلة المستقبل الأول بجوار الاستئثار بالسلطة وقيام رأسمالية جديدة في لبنان. هذا التحول قد أحدث شرخاً كبيراً لعموم الطائفة السنية، أدى - بجانب عوامل أخرى - إلى أن بدأ فريق من هذه الطائفة يميل لأفكار قاعدية غريبة تماماً عن المجتمع اللبناني التعددي.

أما الطائفة الشيعية، فقد انتقلت في السنوات الأخيرة إلى لعب دور سياسي كبير يوازن حجمها العددي وتعدد المراكز التي يتولاها هؤلاء في قلب الدولة وإدارتها، وأيضاً بما يناسب حجم مقاومة حزب الله لإسرائيل وتحريره للجنوب اللبناني. وقد بات هذا الدور مطلوباً في مرحلة تحولات ما بعد اغتيال الرئيس الحريري، ثم أصبح حتمياً بعد التداعيات الداخلية والإقليمية والدولية للقرار ١٧٠١ الذي أنهى الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان

وبخصوص المسيحيين، وتحديدًا الطائفة المارونية، لا يخفى أن هذه الطائفة تعاني منذ نهاية الحرب الأهلية من شقين: الأول التراجع النسبي في التأثير سياسياً على مجريات الأمور، والثاني تعدد الزعامات داخل الطائفة، وهو أيضاً ما لا يجعل تمثيلها بارزاً على سطح الحياة السياسية

تجتمع كافة هذه الإشكاليات لتتحكم في مصير لبنان الآن ومستقبلاً وإذا ما أضيف لهذه الجبلية الداخلية العوامل الخارجية، فإننا نجد أن تاريخ لبنان، قبل استقلاله وبعده، هو تاريخ التوازنات الإقليمية والدولية المعقدة والمتداخلة في لبنان والتغيرات السياسية الداخلية غالباً إن لم يكن دائماً كانت ولا تزال انعكاساً للتغيرات في المحيط الإقليمي والدولي، وهو الأمر الذي يجعل أزمة لبنان الحالية أيضاً رهناً بدور الأطراف الخارجية وبطبيعة ما بينهما من صراعات أو توازنات، وربما مقايضات

إن سرور هذه الإشكاليات ضروري لفهم أوضاع لبنان

ويجوز القول إنه ليس للمعارضة خيار بديل - إذا لم يتم التوافق حول الحكومة وبرنامجه والرئيس الجديد - إلا أن تفوز هي بالاستحقاق الرئاسي، لأن الأكثرية قد كسبت خطوة بإقرار المحكمة، وهي تملك النفوذ في مجلس الوزراء، وفي مجلس النواب. وإذا أخذت كذلك منصب الرئيس، فهي تكون قد تمكنت من الهيمنة المطلقة على كافة المؤسسات الدستورية حتى الانتخابات النيابية المقبلة بعد عامين.

ولهذا، أعلن حزب الله موقفه بأنه لن يبادر إلى موقف أو خطوة قبل إعلان فريق ١٤ آذار موافقته العلنية والرسمية على توسيع الحكومة أو تغييرها، وحفظ موقع الشراكة الكاملة للمعارضة على قاعدة البيان الوزاري الحالي الذي نالت على أساسه حكومة السنيورة الثقة في البرلمان. وتجدر الإشارة إلى أن هذا البيان كان قد صيغ بعد أن دخل حزب الله وحركة أمل في تحالف "رياعي" مع تيار المستقبل ومع تيار وليد جنبلاط في انتخابات ٢٠٠٥، وهو ما جعل البيان يأخذ بعين الاعتبار مطالب حزب الله، وأبرزها ما يتعلق بالقاومة والاحتفاظ بسلاحه، حتى حل كافة الإشكاليات المتعلقة مع الجانب الإسرائيلي.

الخلاص حول الاستحقاق الرئاسي لن يكون يسيرا إن شاء الله. وفي حالة عدم الاتفاق على حكومة وحدة وطنية وإقرار برنامج متفق عليه لعملها والتوافق على تشكيلتها، فإن ذلك يضع البلد أمام فراغ دستوري خطير، ويجعل من التلويح البطن من كل من الفريقين خيار الحكومتين والرئيسين أمرا مطروحا وواردا. وفي حالة إضافة الفراغ الأمني المتنامي إلى هذه الزاوية، يصبح لبنان بالفعل على شفير الهاوية، خصوصا بعد حصول ستة تفجيرات في بيروت ومحيطها منذ أحداث نهر البارد في منتصف شهر مايو ٢٠٠٧، وأدى آخرها بحياة النائب وليد عيود من تيار المستقبل.

إن احتمال حدوث فراغ دستوري وأمني بعد إقرار المحكمة هو ما يجعل الأطراف الخارجية تتحرك بفاعلية على صعيد الملف اللبناني، السعودية ومصر تريان أن فرقاء لبنان يجب عليهم التوافق واختيار رئيس متفق عليه دون ضغوط خارجية، وسياسة كل منهما تسير في هذا الاتجاه. وفرنسا "ساركوزي" تخلصت من أعباء شخصية وسياسية "شيراكية" فيما يتعلق بالملف اللبناني، وهي تحاول استعادة دورها في لبنان، وتعمل الخارجية الفرنسية على عودة الحوار والعلاقات الدبلوماسية مع سوريا. وأضح أن تحركات السعودية وفرنسا - وإيران كذلك - تقوم على قاعدة تشكيل حكومة وحدة يتفق عليها، سعيا إلى اختيار رئيس جديد يتفق عليه. وتدخل فرنسا هذه المرة بكل ثقلها، حيث دعت الموالاة والمعارضة وشخصيات مستقلة إلى حوار مفتوح في باريس لبحث كيفية الخروج من الأزمة السياسية.

ولا شك في أن الفراغ الدستوري يجبر الولايات المتحدة وفرنسا على تجنب بديل الحكومتين والرئيسين، بسبب وجود قوات اليونيفيل في الجنوب أولا، وبسبب أن المحكمة قد أقرت

مطلق السيادة ومفهومها، إلا أن المحكمة، التي لن قنجز قبل عام على الأقل وسينجز عملها النهائي خلال سنوات، ربما تفتح المجال أمام سجل داخلي حول تعيين القضاة اللبنانيين وتحديد مكان انعقادها وتمويل لبنان فيها، والذي يبلغ ٤٩٪، لابد أن تكون من الموازنة العامة للدولة، وهو ما يتطلب قرارا من مجلس النواب. كما أن السجل قد ينشأ إذا أصبحت المعارضة الحالية أكثرية فيما بعد، أو إذا تغير نمط التحالف القائم الآن، بحيث يحق لمجلس النواب أن يتدخل بطلب لمجلس الأمن لتعديل بعض الإجراءات والبنود، وهو ما يفتح سجلا جديدا حول موضوع قديم.

وفي كل الأحوال، فإن قرار إنشاء المحكمة قد وضع القوى السياسية - موالاة ومعارضة - أمام خيارين: إما قبول الواقع الجديد وأخذ مدخلا لفتح الطرق السياسية المقفلة وإعادة التواصل بين الجانبين بحثا عن الحلول والمخارج للملفات الخلافية، أو التعامل مع هذا التطور بوصفه شحنة تصعيد للأزمة وتعقيدات.

وقد بدأت تحدث حلحلة ملحوظة تجاه حل الأزمة السياسية. إذ في اليوم التالي لصدور القرار ١٧٥٧، بادرت الأكثرية بطرح ما سمته مبادرة تغيير الزمن. كما بدت الأطراف الفاعلة أكثر ميلا لإيجاد مخرج للأزمة السياسية في لبنان، خاصة السعودية وفرنسا، اللتين بادرتا إلى إقناع الأكثرية والمعارضة بالتساو أو التشاور على قاعدة تشكيل حكومة وحدة وطنية أولا، ثم بحث الاستحقاق الرئاسي لاحقا، حتى لا يقع البلد في فراغ دستوري. في حال لم يتم التوافق على رئيس جديد للجمهورية قبل انتهاء ولاية لحد الثانية في ٢٥ نوفمبر المقبل، والذي يجب أن يسميه مجلس النواب قبل هذا التاريخ.

لكن مبادرة الأكثرية لم تقل ذلك صراحة، أي لم تضع أولوية تشكيل حكومة وحدة على أولوية الاستحقاق الرئاسي. وثمة خلافات ربما ستطفو على السطح قريبا داخل قوى ١٤ آذار، في حال إصرار سمير جعجع على أن المحكمة أصبحت وراثة، وأن الاستحقاق الرئاسي أمامنا. ويدرك جعجع أن توسيع الحكومة الحالية ربما يكون على حساب وزراء من حزبه لصالح خصمه ومنافسه على الرئاسة من فريق ٨ آذار، العماد ميشال عون، الذي لم يدخل تياره حكومة السنيورة منذ تشكيلها أواخر عام ٢٠٠٥، والذي يحظى بأغلبية الدعم المسيحي، وهو الأمر الذي يثير حفيظة جعجع وربما يقوده - إذا لم يتم التوصل لصيغة مرضية - إلى أن يثير خلافا داخل تيار الأكثرية.

وترى المعارضة أن تيار الأكثرية، وبعد إقرار المحكمة الدولية، سوف يقود المعركة السياسية الجديدة باستحقاق رئاسة ٢٠٠٧، وأن مبادرة تيار المستقبل ترسم سلفا البرنامج المياسي لأي بحث في عمل مشترك بينها وبين المعارضة على إدارة انتخابات الرئاسة، عبر تركيزها على التزام القرارات الدولية والبنود السبعة (تحديدا تخطى حزب الله عن سلالته) وخطط مؤتمر باريس.

استباقيا من جانب قوى الاكثرية، لان خيار الحكومة الانتقالية التي لا بد ان يعقد المجلس لتشكيلها، يفوت الفرصة على رئيس الجمهورية اميل لحود في ان يقدم على تأليف حكومة ثانية، او ان يحل مجلس النواب. كما ان هذا الخيار يعطى غطاء سياسيا للحكومة الانتقالية التي سيكون عليها ايضا تحقيق اتفاق على تمرير الاستحقاق الرئاسي وتمنع الفراغ الدستوري.

لكن هذا الخيار سيثير تشنج المعارضة، لان البرنامج السياسي للحكومة الانتقالية لا بد ان يناقش في مجلس النواب كما ان الوقت قد يكون غير ملائم لسرعة قدوم الاستحقاق الرئاسي، وهو ما يعقد الامور باكثر مما يحلها.

٢- الفشل في الاتفاق على توسيع الحكومة الحالية، ار تشكيل حكومة تحظى فيها المعارضة بالثلث الضامن، قد يعني تعنت فريق الاكثرية. وفي ضوء إصرار المعارضة على موقفها، وفشل المبادرات الخارجية، فإن رئيس الجمهورية لحود من الوارد ان يقدم قبل منتصف أغسطس ٢٠٠٧ على تأليف حكومة ثانية، انطلاقا من موقفه بأنه لا يسلم السلطة إلى حكومة يراها غير شرعية وغير ميثاقية، هي حكومة الرئيس السنيورة. وهو امر يشير إلى حجم المازق الذي ينتظر البلاد في ظل إصرار رئيس الجمهورية على الاجتهاد في ممارسة صلاحياته الدستورية من جهة، وعلى فرض توازن قوى جديد في البلاد من جهة أخرى، لا يقتصر على رفض قوى ١٤ آذار له، بل على اقترانه بتأييد فرقاء المعارضة له.

وفي هذه الحالة، سوف ترد قوى الاكثرية بائتلاف اغليبتها البرلمانية في المجلس النيابي، لتجتمع - ولو خارج المجلس - لتقرر بأغلبية ثلثي الحضور من النواب تقصيص رئيس جديد للجمهورية، وذلك بما يخالف ما درج عليه التقليد اللبناني لدى تنفيذ المادة ٤٩، التي تقرر طريقة انتخاب الرئيس. ورغم انها لم تشترط نصا حضور ثلثي النواب لانتخاب الرئيس، إلا أن كافة الممارسات السابقة لدى اختيار الرئيس كانت تتم بناء على حضور ثلثي عدد النواب. كما ان غالبية الزعامات - وعلى رأسهم سيد بكركي، البطريرك الماروني مار بطرس صفير - ترى ضرورة اشتراط حضور ثلثي عدد النواب لاختيار الرئيس. ويؤكد فقهاء القانون الدستوري في لبنان أن روح المادة وميثاق العيش المشترك يقتضى ذلك حتى يتم اختيار الرئيس من كافة الطوائف.

ولا بد أن يوافق ثلثا الحضور (من جملة ثلثي أعضاء المجلس) على الرئيس الجديد في الاقتراع الاول، فإن لم يكن، فنسبة ١٠٠٪ (من جملة حضور ثلثي أعضاء المجلس ايضا) في الاقتراع الثاني.

والإشكالية هنا أن اكتمال نصاب ثلثي حضور أعضاء المجلس لن يتم، وفق الدعوة التي وجهها برى لانعقاد المجلس في ٢٥ سبتمبر المقبل، إلا إذا حضر نواب المعارضة. ودون ذلك، لا تعقد الجلسة من وجهة نظر برى. وهذا يعني ضمنا انه إذا لم

ثانيا، وخوفا من تعدد نفوذ التيارات السلفية المتطرفة في لبنان ثالثا

ووفقا لهذه المعطيات، فإن الاحتمالات او السيناريوهات التي قد تشهدها الفترة المقبلة تتراوح بين بديلين هما:

اولا- التوافق المرحلي :

ويمكن ان يتم ذلك عبر واحد من الإجراءات التالية :

١- يمكن التوصل -وفق مبادرة سابقة للرئيس السنيورة- لاتفاق حول توسيع الحكومة الحالية، على قاعدة التمثيل النيابي الحالية، أي ١٧ مقعدا وزاريا للاكثرية و١٢ مقعدا للمعارضة، مع الأخذ في الاعتبار الاتفاق المسبق على برنامج الحكومة السياسي، وذلك انطلاقا من أن شأن المحكمة الدولية بات وراء الخلاف السياسي الداخلي. وأضحى في عهدة الأمم المتحدة، الامر الذي يتيح الالتفات إلى مناقشة سائر الملفات الشائكة الأخرى المعلقة بين طرفي النزاع، وصولا إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

٢- الاستجابة لطلب المعارضة بإعطائها الثلث الضامن، أي يكون التشكيل الوزاري على قاعدة ١٩+١١، وبحيث يتم أيضا التوافق على البرنامج الجديد ورئيس الجمهورية.

بيد أن هذين الخيارين يحتملان التوصل إلى صفقة كبرى وإقناع بعض المعارضين من مسيحيي قوى ١٤ آذار بالتخلي عن مقاعد وزارية والتخلي بالمثل عن حلم رئاسة الجمهورية. وهذا الامر يحتاج إلى بيان وزاري جديد يلبي مطالب الاكثرية المتناقضة مع مطالب المعارضة في الوقت نفسه، ولعل أبرزها ما يرتبط بسلاح حزب الله ونسبة تمثيل التيار الوطني الحر، علاوة على قضايا أخرى إشكالية، مثل أحداث مخيم نهر البارد، والفوضى الأمنية التي بدأت تجتاح العديد من المناطق في لبنان.

وفي كل الأحوال، فإن مقايضة من هذا النوع لن تتم غالبا دون توافق الأطراف الخارجية جميعا حولها، وإقناع كل طرف بتقديم بعض التنازلات أمام الطرف الآخر وهنا، سيكون ذلك بمثابة حل مؤقت حتى اجتياز مرحلة الفراغ الدستوري، علما بأنه في هذه الحالة ربما يكون رئيس الجمهورية شخصا حياديا ومن خارج قوى الاكثرية والمعارضة.

ثانيا- الفراغ الدستوري :

ويمكن ان يحدث هذا الفراغ عبر واحد من الإجراءات التالية:

١- ان يقدم الرئيس السنيورة استقالته، وهو لا يمانع في استقالة حكومته إذا تم الاتفاق على برنامج سياسي مكتوب للحكومة الانتقالية في الأشهر القليلة الفاصلة عن انتخابات رئاسة الجمهورية. على أن يتناول تحديدا التزام النقاط السبع والقرار ١٧٠١ وخطط مؤتمر باريس، وهذا الخيار سيكون

واعتبره غير قانوني، وأصبح في لبنان حكومتان تدعى كل منهما الشرعية.

بالرغم من ذلك، وفي ظل حكومتين، قبل فرقاء لبنان التعاون فيما بينهم. ومن المظاهر المثيرة للدهشة، في هذا السياق، أن القوى اللبنانية المتحاربة كانت توقف القتال في نهاية كل شهر، ويلتقي الموظفون على خطوط تماس الحرب الأهلية لتبادل المعلومات الرسمية والمصادقات على المعاملات الضرورية وتلقي الرواتب. وفي ظل الالتزام الذي تبديه الأكثرية والمعارضة تجاه الاحتفاظ بسلمية الصراع بينهما، لا يوجد ما يضمن عدم تكرار هذا المشهد.

بم التوافق مبكراً حول رئيس الجمهورية، فإنه لن يتم اختيار رئيس جديد وفي حالة كهذه، يقع البلد أيضاً في فراغ دستوري.

إن، يبقى هناك احتمال كبير لأن يعود لبنان إلى ما شهده في صيف ١٩٨٨، حينما رفض أعضاء المجلس النيابي انتخاب سليمان فرنجية خلفاً للرئيس أمين الجميل، فسارع الجميل بتعيين قائد الجيش وقتذاك العماد ميشال عون رئيساً للوزراء، رغم أن هذا المنصب مخصص للسنة، ورغم وجود حكومة سليم الحص في مركز رئاسة الوزراء الانتقالية بعد اغتيال رشيد كرامي رئيس الوزراء السابق، فاستنكر الحص هذا التصرف

العراق

العراق .. تحولات سياسية وتوازنات هشة

■ صلاح النصراوي *

إذا كان مصير العملية السياسية المتعثرة بالعراق لا يحظى باهتمام إعلامي كبير، مقارنة بالتركيز على أحداث العنف الطائفي والجدل حول الانسحاب الأمريكي من العراق، فإن هناك الكثير مما يجري على صعيد التفاعلات السياسية التي قد يؤدي رصدها إلى استشراف مآلات الوضع السياسي في العراق خلال المرحلة المقبلة.

إعادة بناء الخريطة السياسية :

منذ وقوع الغزو الأمريكي للعراق، فإن ستة تنظيمات كانت معارضة إبان النظام العراقي السابق اشركتها الادارة الامريكية في عملية إعادة بناء عراق ما بعد صدام حسين. فعلى الصعيد الكردي، تصدى الحزبان الرئيسيان - وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني - للتمثيل الكردي، بينما برز المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق كإبرز ممثل للشبيعة، في الوقت الذي سعت فيه ثلاثة تنظيمات هامشية - وهي حركة الوفاق الوطني، والمؤتمر الوطني، والحركة الملكية الدستورية - إلى أن تطرح نفسها باعتبارها تنظيمات فوق طائفية او قومية. وعلى الرغم من محاولة الادارة الامريكية استقطاب بعض رموز الليبرالية واليسار والتيارات القومية العربية في مشروع التغيير الذي رعته، الا انها حطت من قيمة هذه الاتجاهات السياسية ومكانتها الاجتماعية والسياسية في عملية التغيير من تركيزها على الاتجاهات الطائفية والمذهبية، وهي غلطة كلفتها ثمنا باهظا فيما بعد، حين انتهى مشروع التغيير الى مجرد مشروع للمحاصصة الطائفية والعصبوية، وليس مشروعا لاحتلال دولة حديثة، برلمانية، ديمقراطية، تعددية، لكل مواطنيها. بدلا من نظام صدام الشمولي.

ثمة حركة دائبة في الخريطة السياسية العراقية، التي لا تزال تتشكل منذ سقوط نظام صدام حسين بالحرب التي شنتها الولايات المتحدة الامريكية في ربيع عام ٢٠٠٣، والتي أدت، ليس فقط إلى تفكيك الدولة العراقية وهياكلها، بل، وايضا، إلى تفكيك المجتمع العراقي الفسيفسائي ذاته الى مكوناته الاولى، الدينية والمذهبية والعرقية، والتي سرعان ما تفسخت بدورها الى هوياتها الفرعية السابقة لنشوء الدولة الوطنية كالثقافية والجهوية.

فالصورة النمطية التي استمرت منذ ذلك الوقت هي أن الصراع الحالي الدائر حول السلطة والثروة يدور بين شيعة، وسنة، وعرب، واكراد، ومسلمين، ومعتنمين الى ديانات عديدة اخرى، في الوقت الذي تم فيه تجاهل الخريطة السياسية المعقدة التي تنضوي في الاطار الاوسع للتشكيلة الاجتماعية العراقية او تتقاطع معها. بمعنى آخر، فإن الاهتمام ظل منصبا على الانقسام الراسي داخل المجتمع العراقي، بينما توارى الاهتمام بالانقسام الافقي، وهو ما لا يمكن أن يستكمل المشهد العراقي الحالي بدون تسليط الضوء عليه وفهما.

(٥) كاتب عراقي

المشروع، لا الانضمام اليه أو دعمه وإن ظلت بقايا حزب البعث، بسبب طغيان نفوذهم القديم في الوسط السني، في طليعة الأطراف السنية التي لجأت إلى العمل المسلح، فإن حركات وجماعات ذات اتجاهات إسلامية مختلفة سرعان ما أخذت موقعها في التصدي لقيادة السنة العرب ومشروعهم السياسي، مزاحمة البعثيين على قيادة وتمثيل السنة العرب.

وتحت ضغوط الواقع الجديد وجهود الدفع بالعملية السياسية وتنامي الاستقطابات الطائفية، فإن تقسيما للعمل بدأ يظهر بين الجماعات السنية، حيث ظل البعض يعمل على الجانب العسكري في مقارمة الوضع الجديد، بينما برزت جماعات سنية سياسية تعمل سلميا على الدفاع عن المصالح السنية وتتبنى أهدافها وتسعى للحصول على المكاسب السياسية والاقتصادية، كل بطريقته واجتهاده. فقد ظهرت هيئة علماء المسلمين، على الجانب المتشدد، بينما تشكلت هيئات وجماعات أخرى أقل تشددا، أو أكثر اعتدالا، لكنها سعت لطرح الأجندة السنية والدفاع عنها، سواء من خلال عملية كتابة الدستور الدائم، أو انتخابات المجلس النيابي في ديسمبر عام ٢٠٠٥. ولعل من أبرز هذه الجماعات "المؤتمر العام لأهل العراق"، "الجبهة العراقية للحوار الوطني" التي شكلت مع الحزب الإسلامي وأخرين "جبهة التوافق العراقية"، والتي خاضت الانتخابات كممثلين للسنة العرب، إضافة إلى جماعات وشخصيات أخرى.

لقد أفرزت تلك المرحلة قوى وتحالفات سياسية عكست حقائق عديدة على الأرض، أبرزها انزواء فكرة الدولة وما يرتبط بها من أفكار المواطنة والهوية الوطنية والمشاركة والشرعية والعقلانية والبناء، وحلت محلها الهويات الصغرى وكل ما يرتبط بها من مصالح مذهبية وعرقية ومفاهيم الغلبة والمحاصصة والتهميش والتغيب المجتمعي والتطرف ونزعات التدمير. ومع تنامي الصراع من أجل السلطة والثروة، والذي حفزه قرار سلطة الاحتلال بإجراء الانتخابات التشريعية وتسليم السلطة للعراقيين، استجابة للحاج الطرفين الشيعي والكردي، فقد توسخت الطائفية السياسية في المجتمع العراقي، بكل ما يصاحبها من رابيكالية وانحطاط في الفكر السياسي والثقافة المجتمعية. وإذا ما أمكن اختزال وصف الواقع السياسي العراقي عشية الانتخابات، فإنه لم يكن إلا واقعا شديد السهولة ومنفلتا وماضيا نحو المزيد من التفكك والتفسيخ، على الرغم من عملية الاصطفاف الطائفي - السياسي السريعة التي حصلت، وأيضا، بسببها.

وكما كان متوقعا، فقد احتشدت القوى الشيعية الرئيسية في تحالف واحد، هو الائتلاف العراقي الموحد، الذي حشد بدوره المكون الشيعي وراءه بهدف تحقيق الأغلبية البرلمانية التي ستتيح له السيطرة على رئاسة الحكومة وأغلبية مقاعد الحكومة. والأهم من ذلك كله، تركيز السلطة والثروة بيد الشيعة، باعتبارهم الأغلبية السكانية في العراق، كقاعدة لبناء العراق الجديد كما تراه هذه القوى. تشكل الائتلاف من قوى المعارضة الشيعية

ولم تلبث بعض الأحزاب والقوى المعارضة الأخرى أن انخرطت في العملية السياسية التي أطلقتها إدارة الاحتلال، كحزب الدعوة الإسلامي، والحزب الشيوعي العراقي، رغم معارضتها المبكرة للحرب ومشروع التغيير الذي رعته الإدارة الأمريكية إلا أن قرار المشاركة كان تعبيراً عن البراجماتية السياسية والخشية من أن تؤدي المقاطعة إلى تهميش أدوارها في الحياة السياسية المستقبلية كما انضم إلى هذه الجوقة لاحقا تجمع الديمقراطيين العراقيين الذي شكله بعض العراقيين برئاسة عدنان الباجي، كنواة لتجميع القوى الليبرالية المترفة عن الاستقطابات الطائفية وكنتيجة لذلك، فقد هيمنت هذه القوى مجتمعة على مجلس الحكم والمجلس الوزاري اللذين شكلتهما إدارة الاحتلال بأصرار من تلك القوى تمهيدا لتشييد قبضتها المبكرة على السلطة، قاطعة الطريق على عملية انتقالية منظمة، يتم خلالها الوصول إلى وفاق وطني مع كافة القوى السياسية والاجتماعية الأخرى، ويجري خلالها الإعداد لانتخابات تمثيلية واسعة، وفق دستور توافقي

في المقابل، فقد ظهرت على المشهد السياسي العراقي، خلال فترة مبكرة من الاحتلال، قوى سياسية أخرى خارج الإطار التحالفي الذي أقامته قوى المعارضة السابقة التي وفدت من الخارج.

ولكن في غياب المشروع الوطني، وفي ظل نظام المحاصصة الطائفية والقومية الذي بدأ يترسخ ويفرض نفسه على المجتمع، فقد كان محتملا أن تتخذ القوى البازغة الجديدة منحى مماثلا، خاصة في الجزء العربي، إما نتيجة الرغبة في المنافسة ضمن التيار الطائفي الذي أصبح سائدا، أو نتيجة لحالة الاستقطاب الحاد والتخندق التي آلت إليها الأمور خلال هذه الفترة. على الجانب الشيعي، ظهر التيار الصدري كانعكاس طبيعي للخلافات التي يعيشها المكون الشيعي، على مستوى المرجعيات الدينية ومدارسها المتنوعة والولاءات التي تعبر عنها، أو على أسس مناطقية، أو قبايلية، أو اجتماعية، أو بسبب خلافات تاريخية. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل ظهرت تيارات أخرى - ربما أقل فاعلية - ولكنها عكست دائرة التفرع في المحيط الشيعي الذي لم يستطع المجلس الأعلى أو حزب الدعوة الاستثنائي به، رغم ميزة هيمنتها المبكرة على عقائد السلطة والتفصيل التي صنعت بها.

على الجانب السني، كان واضحا منذ البداية أن الصدمة التي أصابت هذا المكون الاجتماعي بسبب شعوره بالخسارة، نتيجة فقدان الدفة التي كان يدير بها الحكم، منذ انشاء الدولة العراقية عام ١٩٢١، قد أدت إلى رفض شامل للنظام الجديد الذي بدأ يتشكل، واختيار بديل مقاومته بكل الوسائل المتاحة، وعلى رأسها العمل المسلح. فعند الحزب الإسلامي، وهو الجناح العراقي من التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وبعض الشخصيات السياسية التي انضمت للعملية السياسية، فإن الغالبية العظمى من السنة العرب اختارت العمل على إسقاط

الباور، الذي ينتمي لواحدة من كبرى القبائل السنية في العراق، ليلا على الاتجاهات الحقيقية في الوسط السني والرافضة لاي رمز ارتبطت بمشروع التغيير.

تصدعات سياسية وتوازنات هشة :

لم تستطع التحالف التي حققتها جميع الاطراف ولا التناقضات الرئيسية بينها أن تخفي التناقضات الثانوية داخل كل مجموعة مذهبية أو قومية، كما أن وصول العملية السياسية الى طريق مسدود، واستمرار التدهور الأمني، دفعها بهذه التناقضات الى الواجهة، مما أدى - خلال فترة وجيزة - الى تفكك التحالفات والائتلافات والتفاهات التي تشكلت خلال العملية الانتخابية أو دفعها نحو التفكك. ولم يكن انهيار هذه التحالفات سوى دليل على هشاشة التنظيمات السياسية التي افترضتها الحاجة الانية وافتقارها الشرعية السياسية والشعبية في اوساط المكونات الطائفية، أولا، وداخل التيار الوطني العام، أو الاغلبية العراقية الصامتة، ثانيا، والتي انصاعت تحت ظروف شديدة القسوة والارتباك للشعارات الطائفية بغية حماية ذاتها من التهديدات والمخاوف والهواجس التي شعرت بانها تواجه مستقبلها ومصيرها.

فعلى الجانب الشيعي، ظهرت تصدعات في الائتلاف العراقي الموحد، حيث برزت الخلافات بين التيار الصدري وجيش المهدي أولا، ثم مع حزب الفضلية ثانيا، وهما اكبر جماعتين داخل الائتلاف يعد المجلس الاعلى للثورة الاسلامية، فكان أن انسحب التيار الصدري من الحكومة، وانسحب حزب الفضلية من الائتلاف ذاته، كما خرجت أصوات أخرى معارضة داخل البرلمان أو في الشارع السياسي الشيعي. ولم يقتصر الامر على ذلك بل تورطت الاطراف الشيعية في قتال داخلي، سواء عن طريق ميليشياتها أو من خلال الصراع بين هذه الميليشيات والقوات الحكومية، خاصة في البصرة والعمارة والناصرية والنجف والعديد من المدن الجنوبية. لقد كانت السمة البارزة لهذا القتال - كما اتضح في البصرة بين حزب الفضلية والجماعات الشيعية الأخرى - هي الصراع على النفوذ السياسي في الشارع الشيعي والرغبة في التحكم، والسيطرة على أجهزة الدولة وعلى موارد البترول الغنية في المناطق الشيعية.

ولم يقتصر الامر على ذلك، بل امتدت الصراعات الى داخل هذه الجماعات، مثلما حصل مع التيار الصدري وجيش المهدي الذي اظهرت الاشهر التي تلت العملية الانتخابية أنه مشغول بالصراعات، ومفتقد لقيادات حقيقية وبرنامج سياسي واضح، ومشتق من اطراف داخلية وخارجية عديدة وكان واضحا أن عقد حزب الدعوة أول مؤتمر عام له، منذ تأسيسه، كان محاولة لتفادي أية تصدعات يمكن أن تحدث داخله، واستثمار قوة الدفع التي اتاحها مركزه من خلال قيادته للحكومة في توسيع قاعدته الشعبية بين الأوساط الشيعية وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار وجود فصائل أخرى متنازعة لحزب الدعوة، فإن

الواضح أن انتخاب رئيس الوزراء نوري المالكي، كأمين عام للحزب على حساب ابراهيم الجعفري، منظر الحزب ورياس تنظيمه لسنوات طويلة، قد فتح شرخا جديدا داخل الحزب، مستنضخ معاله في وقت لاحق. لقد كان نجاح المالكي في السيطرة على قيادة الحزب دليلا على نجاح السلطة والمال. أكثر من نجاح الكفاءة والقيادة، وهي مؤشرات على الوجهة الضيقة التي سيمضي فيها الحزب، سواء على المستوى التنظيمي الداخلي، أو على المستوى الشيعي ككل.

وفي هذا الإطار، يأتي أيضا انعقاد مؤتمر المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، الذي قور فيه تغيير اسمه الى المجلس الاسلامي الاعلى في العراق فقط في اشارة واضحة الى تقديم صورة أكثر اعتدالا وأبعد من تلك التي ربطت بينه وبين إيران، من ناحية، وبين مفاهيم الثورة الاسلامية التي شكلت عقيدة ومبادئ عمل المجلس منذ تأسيسه عام ١٩٨٢. من ناحية أخرى، من غير المعروف الآن ما اذا كان المجلس قد قطع شوطا آخر أم لا في وضع برنامج سياسي جديد ملائم للوضع الراهن وتحديات المرحلة، خاصة موقفه التقليدي المؤيد لمبدأ ولاية الفقيه، أي هيمنة رجال الدين على كافة الامور ومنها السياسية. لقد اعتبر المجلس دائما مجرد واجهة لعائلة الحكيم وللشخصيات الدينية التي التفت حولهم، وستبقى قدرته الحقيقية مرتبطة بمدى امكانيت في التعبير عن تيارات وطنية اعرض في المجتمع الشيعي والداعمة بقوة لوحدة العراق وكيانه التاريخي، ومدى نجاحه في البقاء في قيادة الائتلاف. وفي نجاحه في تطوير برنامج سياسي معتدل وهياكل سياسية تعمل وفق الآليات الديمقراطية المنسجمة مع باقي الآليات المتبعة في البرلمان وفي مجمل العملية السياسية.

أما بالنسبة للسنة العرب، فقد تميزوا هم أيضا بنسبة حراك سياسي عالية، رغم أن الكتلة السنية ظلت بأطيافها شديدة التعقيد والارتباك في مسعاها لإفشال المشروع المضاد، سواء كان ذلك من خلال العمل المسلح أو العمل السياسي بمختلف أشكاله فلم تنقضى الانتخابات ويتم تشكيل الحكومة الجديدة، حتى ظهرت الخلافات بين المجموعات السنية بشكل واضح، عكست درجة عالية من التنوع إزاء الطريقة المثلى لتحقيق الاهداف السنية، لكنها عكست بشكل أكثر وضوحاً عدم وجود برنامج واجندة محددة يمكن أن تجتمع حولها كل الاطراف السنية. لقد ظهر جليا أن هناك تباينات سياسية وقبيلية وفئوية بين السنة، ليس فقط بشأن الطريقة المثلى التي يمكن أن يتم بها الحصول على المكاسب وتحقيق المصالح السنية، بل حول المشروع الوطني لاعادة بناء الدولة العراقية المحطمة

فمن جهة، ظلت جماعات المقاومة - خاصة البغية - رافضة تماما الدخول في أي صيغة من صيغ المساومات السياسية، أو ما سمي بمحاولات الوفاق والمصالحة الوطنية، واصررت على انسحاب القوات الاجنبية ورفض النتائج التي تحققت منذ سقوط نظام صدام حسين. ووقف العملية السياسية والعودة الى الربيع رقم واحد وشاركت الفصائل الاسلامية هذا التوجه مع

والجماعات الارهابية الاخرى.

وبالمجمل، فقد ظلت الخريطة السياسية السنية في العراق خلال هذه الفترة - على حالها من التششت والارتباك، حيث اخفقت الجماعات السنية في صياغة مشروع موحد واقهر يخرجها من اطار الموقف الراض للعملية السياسية كلها دون تقديم بدائل موضوعية. ولعل من بين الاسباب التي تعوق ذلك استمرار مراعاة الجماعات السنية على احتمال فشل المشروع السياسي الحالي، والانسحاب الامريكى من العراق، والتي ستوفر لهم الفرصة، إما في العودة الى حكم العراق او - على الاقل - تحقيق مكاسب اكبر. الملاحظة الابرز في عمل الجماعات السنية هي توقعها أيضا داخل شرفة مناهية وعجزها عن الوصول والتواصل مع اطراف وقوى سياسية واجتماعية، خاصة داخل المكون الشيعي من خلال برنامج وطني مشترك خارج الاطر الطائفية.

وبالرغم من ان التحالف الكردستاني يبدو اكثر التحالفات تماسكا في المشهد العراقي المفكك، الا ان ذلك لا يعني ابدأ ان الجبهة الكردية موحدة تماما، وانها غير معرضة لعطيات فرد سياسي في المستقبل. فعلى الرغم من وحدة الموقف الكردي تجاه القضايا المطالبية للاكراد والسعي الى تعظيم المكاسب الكردية عراقيا، وعلى الرغم من انتخاب رئيس للاقليم وبرنامج وحكومة موحدة له، فإن الواقع الكردستاني لا يزال منقسما سياسيا وجغرافيا و - الى حد معين - اداريا بين الحزبين الرئيسيين اللذين يتشاركان حكم الاقليم بطريقة اقرب لهيمنة الاحزاب والقيادات الشمولية منها للطريقة الديمقراطية التعددية. لقد ظهرت خلال الفترة الاخيرة بوادر انقسام واضح داخل قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني، عززها المرض المفاجئ لرعيه جلال طالباني واحتمال غيابه. فقد عادل حصول طالباني على المنصب الرمزي، كرئيس الجمهورية، حصول منافسه مسعود برزاني على رئاسة منصب رئيس الاقليم، وهو منصب فعلي، والذي تمكن من خلاله من تعزيز موقعه ونفوذ حربه الديمقراطي الكردستاني وسط الاكراد على حساب حزب طالباني. وترجع بعض اسباب الخلافات داخل قيادة الاتحاد الى ضعف المكاسب التي حصل عليها حزبهم، نتيجة ما يراه البعض من قسمة ضميبي أدت الى تركيز السلطة والثروة بيد حزب برزاني واحتمالات توسع ذلك مستقبلا، خاصة اذا ما غاب طالباني عن الساحة.

إن قدرة الاكراد على البقاء موحدين تبقى مرهونة بمدى إمكانية كسر الثنائية الحزبية التي تحكمتم بهم سنين طويلة، والانتقال الى نظام تعددي ديمقراطي حقيقي من ناحية، ومن ناحية أخرى، بلورة مواقف واقعية من المضكلات والتحديات الداخلية والاقليمية والدولية التي تواجههم. كما أن المكاسب الفيدرالية، تبقى مرهونة في الاخرى بمدى المرافقي، وعلى رأسها بتأسيس نظام ديمقراطي تعددي داخل العراق، مما يتطلب إدارة تحالفات جديدة مع قوى ناهضة تعزز من فرصة بناء دولة

ذهاب بعضها الى برنامج اكثر تطرفا كاعلانها دولة العراق الاسلامية كبديل للموضع القائم. على الطرف الآخر، ظلت جبهة التوافق السنية ملتزمة بالعملية السياسية مع العمل على تحسين شروط الاندماج السني، والمشاركة في السلطة والثروة، خاصة ما يتعلق باعادة كتابة الدستور وتعديل القوانين الخاصة بتوزيع الموارد النفطية والفيدرالية، واعادة النظر في حل الجيش السابق وقانون اجتثاث البعث.

ولم يكن هذا التباين الواسع داخل الصف السني ليستمر دون انعكاسات جذرية تبلورت في خلافات وانقسامات وتشظت، امتجت في النهاية خريطة سياسية مختلفة عما كانت عليه منذ اربع سنوات. فلم يعد البعث حزبا واحدا، بل انقسم الى جناحين رئيسيين، أحدهما ظل يقوده عزت ابراهيم نائب صدام السابق، والاخر مدعوم من سوريا، ويقوده محمد يونس الاحمد. في الوقت الذي تبعثرت فيه قيادات وكنل رافضة للطرفين. كما ظهرت تحالفات جديدة داخل الجماعات الاسلامية المسلحة على خلفية اختلافات وتناقضات اساسية، خاصة ما يتعلق بالموقف من الشيعة، حيث ظلت المجموعات المدعومة من القاعدة وما يسمى بدولة العراق الاسلامية على مواقفها المتشددة، خاصة باستهداف الشيعة في عملياتها الارهابية، بينما نأت باقي التنظيمات بنفسها عن المواقف المتشددة ضد الشيعة، والتزمت بخط المقاومة ضد الوجود الاجنبي والمشروع السياسي المتخض عنه.

ولعل ابرز سمات الخلافات السنية - السنية هي الصراع الضاري الذي نشب في منطقة الانبار، حيث أسست الجماعات القبلية المتنفذة ما سمي بـ "مجلس صحوة عشائر الانبار" الذي اخذ على عاتقه قتال التنظيمات المتشددة - خاصة القاعدة - وطردها من مناطق نفوذها، مما وجه ضربة قاسية لتلك التنظيمات وخلق اجواء مواتية لدور سلمي اكثر ايجابية من قبل سكان هذه المحافظة السنية الكبيرة في العملية السياسية. وجاءت الاتصالات التي قام بها ممثلو عشائر الانبار مع التيار الصدري لتشير الى إمكانية عمل مشترك أو تفاهم بين جماعتين سنية وشيعية، ربما يمكن البناء عليهما مستقبلا كنواة لتحالفات اوسع.

وحتى هيئة علماء المسلمين، برئاسة حارث الضاري، والتي طرحت نفسها لفترة طويلة كعميلة لقطاع سني واسع، فقد تعرضت لتحذ كبير حين قررت جماعات من العلماء السنة تشكيل هيئة جديدة للعلماء، اتخذت مواقف اكثر اعتدالا من تلك التي اتخذتها هيئة الضاري. وكانت الخلافات التي ظهرت علنا بين هيئة الضاري وباقي الجماعات السنية السياسية، كالحزب الإسلامي العراقي واطراف اخرى في جبهة التوافق، قد اضعفت من موقف الهيئة التي بدت مفتخرة لرؤية واضحة تجاه التحديات التي يواجهها المكون السني، عدا توجهها العام بالمطالبة بخروج الاحتلال ولعل كل هذه الأمور هي التي حدث مؤخرا بالهيئة ورئيسها الى اتخاذ مواقف بدت وكأنها تنأى بها عما كان يحيط بها من اتهامات بانها تؤيد تنظيم القاعدة

حديثاً، تحقق الموازنة بين تلبية الحقوق الكردية ومصالح الجماعات الوطنية الأخرى، والمتطلبات الإقليمية والدولية.

من المؤكد أن الخريطة السياسية العراقية، سواء على المستوى العام، أو داخل الجماعات والمكونات الوطنية، ستمضي إلى المزيد من التفكك والتحلل والتشردم، حتى مع استمرار حالة التخندق الطائفي والقومي، وأيضاً بسببه. وإذا كان ذلك أمراً مفهوماً بسبب الصراع الدائر حول طبيعة الدولة التي يراد إعادة بنائها وتقاسم السلطة والثروة فيها، فإن الأمر ينطوي

أيضاً على توازنات القوى التي أحدثتها عملية التغيير في مجتمع أصبح فيه العنف وعناصر القوة هي الأكثر تحكماً في مجرى الحراك السياسي والاجتماعي من الآليات السلمية المعقّدة. وسيبقى هذا المازق الذي يتحكم بكافة الجماعات والاتجاهات هو سيد الموقف، ما لم تنته دورة العنف الدموية، وتجثث قواها المحركة وتسقط رهاناتها الخطيرة في الحرب الأهلية والتقسيم، ومالم يتح لقرى حقيقية مفيضة أن تلعب دورها الطبيعي في إعادة الحياة للمجتمع العراقي المتنوع، ولكن أيضاً الموحد.

جدل العلاقة بين القاعدة والتنظيمات المسلحة في العراق

■ محمد أبو رمان *

شهد مطلع عام ٢٠٠٧ تطورات وتحولات بنيوية في مسار الفصائل السنية المقاومة في العراق، مما أدى إلى تشكيل مشهد جديد كلياً، يختلف في كثير من ملامحه وتفاصيله عن المرحلة السابقة. ولعل أبرز ملامح هذا المشهد هي ظاهرة الانشقاقات والتحالفات والاصطفافات الواضحة التي طغت على خريطة المقاومة العراقية (١)، من خلال تكوين تجمعات وتكتلات رئيسية.

لمراحل تطور المقاومة العراقية، نظراً لعدم وجود مصادر معلومات تحظى بالموضوعية المنهجية، خاصة حول الفترات الأولى لها، فأغلب المعلومات حول المقاومة مصدرها إما الطرف الأمريكي والعراقي الرسمي، وقد ثبت أنها تتسم بدرجة عالية من الخلط والمبالغة والدعاية الإعلامية ومحاولة الإنكار، وإما من المناير والروايات الإعلامية المرتبطة أساساً بالفصائل المسلحة نفسها، وهي أيضاً مهما تكن قريبة من الواقع، فإنها منهجية تبقى موضع شك، وإن كانت على الأقل بمثابة خيوط يمكن التوصل بها في البحث العلمي في مجالات متعددة، كالتعرف على خطاب هذه الجماعات ومواقفها من خلال تحليل نصوصها وبياناتها ووثائقها الصادرة، والتعرف من خلال هذه الوثائق على الهوية الفكرية والسياسية للفصائل، وقد يساعد ذلك على معرفة الخلفية الاجتماعية والثقافية التي شكلت هذه الجماعات.

وهناك معطيات واقعية تشكل أرضية صلبة يمكن الانطلاق منها في تحديد الملامح الرئيسية لهوية المقاومة وأبعادها وتطورها واتجاهاتها المختلفة، ولعل الفترة الأخيرة التي شهدت جدالات سياسية وفكرية عنيفة توفر مصدراً وافراً للقرابة والتحليل العرفي.

تنطلق فصائل المقاومة السنية المسلحة من المجتمع العربي السني العراقي، الذي شكل حاضنة اجتماعية لها بعد الاحتلال، لأسباب عديدة لا يمكن سلقها عن الشعور الديني - القومي لدى

ترافق ذلك مع الكشف عن تفاصيل مرتبطة بصراعات فكرية وسياسية، بين بعض تنظيمات المقاومة العراقية وتنظيم القاعدة، وصلت في بعض الأحيان إلى صدامات مسلحة سقط فيها قتلى، وأدت إلى حروب إعلامية شرسة، شارك فيها أنصار الأطراف الرئيسية من خلال البيانات والسجلات على شبكة الانترنت، التي أصبحت مصدراً ثرياً للمعلومات والأفكار، بل ودراسة مجتمع أنصار التيارات الجهادية.

في هذا السياق، فإن ثمة تساؤلات عديدة تطرح في إطار قرابة وتحليل حالة المقاومة العراقية اليوم، وتداخلها مع حال تنظيم القاعدة، فضلاً عن السيناريوهات المتوقعة لتحولات هذه الحال. لعل من أهمها: ما هي حقيقة المتغيرات الرئيسية التي أدت إلى حال التشظى والانشقاقات التي طغت على الساحة العراقية، وما استتبعها من إعادة نسج شبكة التحالفات والصراعات بين مختلف الأطراف، إلى الحد الذي خرجت فيه هذه الحال إلى العلن؟ ما هي الخريطة الحالية لفصائل المقاومة العراقية فكرياً وسياسياً وعسكرياً؟ وأخيراً ما هي الاحتمالات والسيناريوهات المتوقعة في المراحل القادمة في ضوء المؤشرات الحالية؟

المقاومة العراقية .. الأبعاد واللامح :

ليس من السهولة بمكان بناء قرابة تاريخية متفق عليها

(٥) كاتب وباحث أرمي متخصص في شئون الحركات الإسلامية

مناطق متعددة، وتمثل مجاميع لها عناوين ومواقف واضحة. فلم تكن المقاومة وليدة تفكير استراتيجي لدى نظام الحكم العراقي السابق (٥)، كما ذهبت في البداية روايات عديدة، ولم تكن كذلك بتخطيط معد بعناية وبرؤية بعيدة المدى من قبل تنظيم القاعدة، كما ذهبت روايات أخرى. ربما تمثلت الحالة المختلفة في نشوء المقاومة معثلة في تنظيم الزرقاوي، الذي كان يتكون في البداية من عدد من المتطوعين العرب ومناصرهم من العراقيين، وقد ساعد الشعور العام للمجتمع السني بالخطر والقلق القاعدة على الصعود والانتشار واكتساب أنصار وأعضاء من الحاضنة السنية نفسها.

وقد ظهرت في الشهور الأولى من الاحتلال عشرات الأسماء للتنظيمات العراقية. لكن أغلبها سرعان ما كان يختفي، وهذا لا يعني عدم وجودها بالضرورة، لكن ربما يعني أنها انضمت إلى مجموعات أخرى أو غيرت أسمائها.

خريطة التنظيمات المسلحة

مع مرور الوقت، بدأت تظهر وتتجذر فصائل رئيسية في المقاومة، إلى أن ثبتت على أسماء معروفة، تقوم بعمليات ولها مواقع على شبكة الانترنت، ومجلات، وتسجيلات مصورة، ونشاط إعلامي وسياسي واضح. ويمكن الحديث هنا عن التنظيمات العراقية المسلحة التي استمرت حتى شهور قليلة، قبل موجة التحولات والتحالفات الجديدة:

١- دولة العراق الإسلامية: تعود جذور هذا التنظيم إلى الجماعة التي أسسها أبو مصعب الزرقاوي الأردني، وقد تكونت في البداية من منات المتطوعين العرب، الذين استطاع الزرقاوي تجنيدهم وتوظيفهم في جماعته، التي تأسست ونشطت منذ الأيام الأولى للاحتلال، وكانت بلا عنوان أو اسم معتمد، إلى أن التحق به شخص اسمه عمر يوسف (أبو أنس الشامى) من الأردن (٦)، وأصبح مسئولاً عن الهيئة الشرعية في التنظيم، واقترح عليه تسميتها بجماعة التوحيد والجهاد، للتأكيد على انتمائها للتيار السلفي الجهادي.

نشطت جماعة الزرقاوي في العديد من المناطق السنية، وبالتحديد في مدينة الفلوجة، حيث شاركت في معركتين كبيرتين مع قوات الاحتلال على المدينة، وشكلت الجماعة محضناً رئيسياً للعرب القادمين عبر الحدود للمشاركة في قتال الجيش الأمريكي، إذ صار العراق مركزاً جديداً يرث الجهاد الأفغاني.

كان تنظيم الزرقاوي من أوائل الفصائل المسلحة التي كان لها حضور على شبكة الانترنت، من خلال اشرطة تظهر قطع رعب الرهائن، مما أثار جدلاً واسعاً في الساحة الإسلامية عامة، ويعتبر التنظيم مسئولاً عن العديد من العمليات، وأهمها تفجير السفارة الأردنية في بغداد (١٩ أغسطس ٢٠٠٢)، واتهم التنظيم بأنه المسئول عن تفجير مسجد في النجف قضى على أثره محمد باقر الحكيم (الأمين العام للمجلس الأعلى للشريعة الإسلامية في العراق).

وفي أكتوبر من عام ٢٠٠٤، أعلن الزرقاوي انضمامه إلى تنظيم القاعدة، وتبادل الرسائل مع زعيم التنظيم أسامة بن لادن، كما غير الزرقاوي اسم تنظيمه إلى قاعدة الجهاد في بلاد

أينما. هذه الفصائل في موقفها من الاحتلال الأمريكي، وعززت من ذلك الشعور أسباب موضوعية رئيسية، في مقدمتها الهاجس العام لدى المجتمع السني بأن مخرجات الاحتلال ستؤدي إلى قلب المعادلة التاريخية في العراق وخسارة السنة للسلطة السياسية، التي حافظوا عليها خلال القرون السابقة. كما حفز هذا الهاجس على ظهور خطاب أمريكي تأسس على مقولات مدرسة الاستشراق الجديد التي تنفع باتجاه اعتبار الشيعة العرب، العراقيين، حلفاء جديداً للولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ التي رأت هذه المدرسة أنها نتاج التحالف الأمريكي مع السلفية السعودية الوهابية (٢). وقد أكد هذا الشعور السني السلبي تلك القسوة التي تعامل بها معهم الاحتلال من حل الجيش العراقي، وإلغاء مؤسسات الدولة، مما جعل ملايين السنة بلا عمل ولا مورد رزق، مصحوباً بذلك بحالة من الخوف والقلق من الراهن والقادم، وتوقع الأسوأ إذا ما مضت الأمور وفقاً للعملية السياسية في ظل الاحتلال (٣).

أمام هذا الواقع الجديد كلياً، انقسم المجتمع السني إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية، الأول بقيادة الحزب الإسلامي، وهو امتداد لجماعة الإخوان المسلمين، ورأى ضرورة المشاركة في العملية السياسية لخلق حالة من التوازن، حتى لا يقبض العرب السنة عن قسمة القروض والموارد السياسية والاقتصادية في المجال السياسي الجديد. وبالفعل، شارك الحزب الإسلامي في مجلس الحكم الانتقالي، من خلال محسن عبد الحميد، ومن ثم في حكومة المالكي بمشاركة طارق الهاشمي، وقد اتفقت هيئة الوقف السني (بقيادة عدنان الدليمي) مع الحزب الإسلامي في هذه الرؤية. أما الاتجاه الثاني، فتبنى موقف المقاومة السياسية السلمية ورفض العملية السياسية الجارية، مع الاعتراف بحق المقاومة المسلحة، وكانت هيئة العلماء المسلمين النموذج الأبرز على هذا الاتجاه. أما الاتجاه الثالث والأخير، فتمثل باعتماد منهج المقاومة المسلحة، مع رفض الولوع إلى العملية السياسية، وقد عبرت عن هذا الاتجاه في البداية تنظيمات متعددة كانت غير معروفة، لا من خلال هويتها السياسية ولا قياداتها ورموزها، باستثناء تنظيم الزرقاوي (الذي أصبح لاحقاً قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين).

شهدت الفترة الأولى من تاريخ المقاومة العراقية حالة شديدة من الغموض أدت إلى درجة كبيرة من الخلط والادعاء والضبابية. فالخطاب الرئيسي الصادر عن الاحتلال والحكومة العراقية كان يصر على جعل المقاومة إما صداميين وبعثيين، وإما مقاتلين أجانب (٤)، وغيب تماماً البعد الإسلامي - القومي في المقابل، ظهرت العديد من البيانات والوثائق التي تتحدث عن هوية المقاومة، لكن كان من الصعوبة بمكان التوثق من صحتها أو ارتباطها بالفعل مع فصائل على أرض الواقع، لا فقاعات إعلامية.

لكن ما يبدو أنه محل اتفاق حالياً أن المقاومة العراقية، في أغلبها، ولدت ونمت بصورة عفوية وتطورت، مع مرور الوقت، من مجموعات محلية في كل منطقة، تجمعت وتكتلت مع مجموعات أخرى، فتحوّلت لاحقاً إلى تنظيمات كبيرة، لها حضورها في

الرافدين، مما منحه مشروعية عالمية لدى أنصار وأتباع التيار السلفي الجهادي في مختلف أنحاء العالم.

لم تقتصر عمليات القاعدة على العراق، فقد كان طموح الزرقاوي الانتشار إلى الخارج، ليصبح مركزاً إقليمياً، فتحول العراق من مستورد للمتطوعين العرب إلى مصدر للمقاتلين الذين يعبرون الحدود ويقومون بتأسيس خلايا في العديد من الدول ويقومون بعمليات لحساب القاعدة، وكانت أبرز تلك العمليات إطلاق صواريخ من العقبة على مدينة إيلات، أخطأت أهدافها (١٩ أغسطس ٢٠٠٥) وتفجيرات فنادق عمان (٩ نوفمبر ٢٠٠٥) التي أدت إلى مقتل أكثر من ستين مدنياً وعدد كبير من الجرحى.

وتؤكد الروايات والتقارير السياسية والأمنية المختلفة أن القاعدة بدأت منذ منتصف عام ٢٠٠٥ تأخذ صبغة عراقية، وتتفوق فيها بصورة كبيرة العناصر المحلية على العناصر الوافدة، وقد نتج عن ذلك إعادة تشكيل صبغة التنظيم من خلال التوحد مع عدد من المجموعات والجماعات التي تلتقي معه في الأيديولوجيا والأهداف والمنطلقات من خلال ما سمي بـ "مجلس شورى المجاهدين" الذي تأسس في يناير ٢٠٠٦، وضم سبعة تنظيمات مسلحة هي: القاعدة، جيش الطائفة المنصورة، سرايا الجهاد الإسلامي، كتائب الأموال، سرايا أنصار التوحيد، سرايا الغرباء، والتحق بالمجلس لاحقاً جيش أهل السنة والجماعة (٧).

اختلفت التحليلات والتقييمات حول الأسباب التي أدت إلى تشكيل مجلس شورى المجاهدين وتعيين شخص عراقي في رئاسته (عبدالله رشيد البغدادي)، بين من يرى أن التنظيم الجديد مجرد واجهة للقاعدة، ومن يرى أن تفجيرات عمان وأزمة العلاقة بين الزرقاوي والمجتمع السني بدأت بالبروز منذ ذلك الوقت قد دفعت التيار السلفي الجهادي إلى محاولة خلق إطار جديد يعطى التنظيم مشروعية من خلال "عرقته".

في شهر يونيو ٢٠٠٦، قتل الزرقاوي في غارة أمريكية، وعين أبو حمزة المهاجر خليفة له، بمباركة أسامة بن لادن، ثم أسس حلف سمي بـ "حلف المطيبين" في أكتوبر ٢٠٠٦، يضم مجلس شورى المجاهدين وعدداً من زعماء عشائر السنة في العراق. وأخيراً، تم الإعلان عن تأسيس ما سمي بـ "دولة العراق الإسلامية" (في أكتوبر ٢٠٠٦) التي تم اختيار (أبو عمر البغدادي) أميراً لها، والإعلان عن تعيين عدد من الوزراء والمسؤولين فيها، وحاول التنظيم الجديد أن يتخذ صورة الدولة، من خلال تعيين مناطق نفوذه وسلطته، وبناء هيكلية سياسية وقانونية له تتكون من العديد من الهيئات والأقسام، واعتمد عدة مواقع إعلامية لبث بيانات ومواقفه باسم وزارة الإعلام - دولة العراق الإسلامية. ومن هذه المواقع الرسمية موقع الفجر، الذي أصبح يبث البيانات والتصريحات والخطابات المرتبطة بالدولة المفترضة، وهناك مواقع مؤيدة وثانوية كموقع الإخلاص الإلكتروني، وتصدر مجلة دورية بعنوان (سير أعلام الشهداء) تتحدث باسم التنظيم.

اللافت في هيكلية "دولة العراق الإسلامية" أن زعيم القاعدة في العراق (أبو حمزة المهاجر) أصبح أحد وزراء الدولة (وزير

الحرية) وليس المسئول الأول فيها، وقد يرى البعض أن هذا يخرج عما قام به الزرقاوي في الفترة الأخيرة من حيثته من مركز القيادة إلى العراقيين، على غرار ما حدث في مجلس شورى المجاهدين، إذ أصبح الزرقاوي عضواً للمجلس وليس رئيساً، لكن ذلك، أيضاً، لا ينفي أن ما قام به الزرقاوي كان تقييداً للآلية التي بدت بين تنظيم القاعدة والمجتمع السني ويكر الاستدلال من الصيغة الجديدة (دولة العراق الإسلامية) على صفة ما بين الجيل العراقي الجديد المؤيد للقاعدة والقاعدة المركزية (في باكستان وأفغانستان) بإبقاء دور رئيسي للتشريع العالمي (أبو حمزة المهاجر) مع منح التنظيم صبغة عراقية محلية (وإن كان يحمل أيديولوجيا القاعدة العالمية) (٨).

تزعّم دولة العراق الإسلامية أنها تسيطر على جزء كبير من بغداد: الأنبار، ديالى، كركوك، نينوى، صلاح الدين، وأجزاء من محافظة بابل وواسط، بينما يرى مراقبون أنها تتركز في محافظات الأنبار وصلاح الدين والموصل، ولها وجود أقل في ديالى وداخل بغداد (٩).

٢- جيش أنصار السنة: جماعة سلفية تشكلت في سبتمبر ٢٠٠٣، وتضم بين صفوفها أعضاء سابقين من جماعة أنصار الإسلام الكردية (١٠)، ومقاتلين عراقيين وعرباً، وهي جماعة قريبة من خط القاعدة السياسي والفكري والعسكري، وقد حليفاً رئيسياً له، وتنشط في الشمال العراقي وبالتحديد في مناطق كردستان، والمسئول الرئيسي فيها اسمه "أبو عبدالله الحسن بن محمود"، وتصدر الجماعة بيانات شهرية باسم (حصان المجاهدين)، ومجلة بعنوان (الأنصار) (١١).

٣- الجيش الإسلامي: يعد من أبرز المخططات المسلحة السنية، ويتكون من مجموعة الوية، ويذكر أنه قد انفصل عنه سابقاً كل من جيش المجاهدين والراشدين، ويشير العديد من المراقبين إلى أن الجيش هو خليط من عناصر سابقة في الجيش العراقي والحركة السلفية المحلية. لديه موقع على الانترنت أطلق قبل شهر، ويصدر مجلة الفرسان، ويتبنى العديد من العمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال والشرطة والجيش العراقيين ويرى مراقبون أنه ينتشر في مناطق حول بغداد وفي بغداد، وبالتحديد جنوب بغداد وفي مناطق الضلوعية (١٢).

٤- كتائب ثورة العشرين: صدر بيانها الأول في ١٠ يوليو ٢٠٠٣، وهي مقربة من هيئة العلماء المسلمين، وتضم خليطاً من العراقيين، وإن كانت تغلب عليها السمة الإسلامية - الوطنية، وتعد أقرب الحركات المسلحة إلى تيار داخل الإخوان كان يرفض اندماج الحزب الإسلامي في العملية السياسية الجارية، وقد انقسمت مؤخراً إلى فصليين، احتفظ الأول باسم الكتائب، بينما اتخذ الثاني اسم حماس - العراق. لديها وجود كبير في بغداد والموصل ومحافظة صلاح الدين وكركوك، وكان لها وجود كبير في الأنبار والمنطقة الغربية ذهب إلى حركة حماس - العراق التي خرجت من رحمها (١٣).

٥- الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية "جامع": وقد أعلنت عن نفسها في مايو ٢٠٠٤، وقريبة من الخط الفكري والسياسي لهيئة العلماء المسلمين كذلك، ومن كتائب ثورة العشرين، وتركز في مناطق ديالى ونيوى (١٤).

٨- جيش الراشدين قريب من خط كفتاب ثورة العشرين، ويملك موقع باسم (أبو الوليد)، كان له موقع على الانترنت لكنه الآن ينتشر في كل من بغداد والأنبار وبغداد (١٥).

٩- جيش المجاهدين قريب من الجيش الإسلامي، أعلن أول مرة عنه في فبراير ٢٠٠٥، وقد عين الدكتور إبراهيم الشمري نائبا باسمه مع الجيش الإسلامي. كما انضم مؤخرا إلى جبهة الإصلاح والجهاد مع الجيش الإسلامي (١٦).

١٠- عصابات العراق الجهادية. يعتقد أنها أقرب إلى خط القاعدة الديني والفكري. وقد أصدرت نعيها للزرقاوي في نشرتها نهج الصادقين، ولديها لجنة إعلامية وشرعية، وتتركز بصورة خاصة في المناطق القبلية (١٧).

١١- جيش محمد جماعة مكونة من أعضاء سابقين في حزب البعث والجيش العراقي وضباط الاستخبارات العسكرية والحرس الخاص السابق للرئيس العراقي وأبناء العشائر، لكن عملياتها اختلفت في الآونة الأخيرة. ويعتقد كثير من المراقبين والمحللين أنها تفككت وانضم عناصرها إلى تنظيمات أخرى. وقد نشطت في السنوات الأولى في مناطق الأنبار (١٨).

صراعات وتحالفات جديدة :

على الرغم من الخلافات الأيديولوجية والسياسية بين الفصائل المسلحة، إلا أنها حافظت خلال المراحل الأولى من الاحتلال وحتى وقت قريب على السرية وعدم الكشف عن الأزمات الداخلية وتجنب إثارتها إعلاميا. ولعل الملامح الأولى للآزمة تبنت في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ بين العديد من العشائر السنية وتنظيم القاعدة، مما أدى فيما بعد إلى تشكيل مجلس شورى المجاهدين، كخطوة كان الهدف منها - على ما يبدو - التخفيف من الاحتقان والتقليل من الاحتكاك بين الزرقاوي والعشائر السنية، تلك الاحتكاك الذي سررت تقارير إعلامية وأمنية عن أنه تحول في العديد من الأوقات إلى صراع مسلح بين الطرفين. وقد شكلت، في المقابل، بعض العشائر السنية المعارضة لغزو تنظيم القاعدة مجلسا أطلق عليه مجلس صحوة الأنبار الذي يعاني بدوره من أزمات ومشكلات داخلية، وتثار علامات استفهام حول علاقتها بالحزب الإسلامي من جهة، وبالاحتلال الأمريكي من جهة أخرى (١٩).

بيد أن الخلافات تفجرت علنا وأخذت صيغة حادة وإعلامية مع مطلع عام ٢٠٠٧، وقد بدأت بالحرب الإعلامية والبيانات المتبادلة بين كل من دولة العراق الإسلامية والجيش الإسلامي، تلك السجالات التي كشفت بوضوح عن معارك مسلحة وصراعات شديدة بين دولة العراق الإسلامية وتنظيمات أخرى في الساحة، كانت قد جرت سابقا ولم يعلن عنها في حينه.

بدأ الترشق الإعلامي بخطاب لأبي عمر البغدادي، أمير دولة العراق الإسلامية، بعنوان قل إني على بينة من ربي، ذلك الخطاب الذي تحدث فيه عن تنظيمه وإنجازاته على أرض الواقع، مطالبا الفصائل المسلحة بمبايعة الدولة الجديدة. وقد قابلته رد شديد من الجيش الإسلامي كشف فيه عن أن هناك خلافات كبيرة بين الطرفين على المستوى الفكري والسياسي والعسكري، مشيرا إلى أن الجيش كان يصمت عن أعمال

القاعدة المرفوضة حرصا على وحدة الصف، لكن القاعدة تعادت، وقد قتل أفرادها قرابة ثلاثين عضوا من الجيش الإسلامي وكشف البيان عن أن اشتباكات تلود بين كتائب ثورة العشرين وعناصر دولة العراق الإسلامية، واتهم البيان القاعدة بقتل أحد قادة كتائب ثورة العشرين حارث الضاري، ابن شقيق الشيخ حارث الضاري مؤسس هيئة العلماء المسلمين في العراق، وطالب بيان الجيش الإسلامي أسامة بن لادن، زعيم شبكة القاعدة، بالتدخل لحل النزاع بين الطرفين (٢٠).

وقد جاء الرد على رسالة الجيش الإسلامي من شخص اسمه "عطية الله"، أحد قادة القاعدة المركزية، في باكستان، ويوصف بأنه من أشد المتابعين للوضع في العراق. رد عطية الله كان منحازا بالكلية لدولة العراق ورفضها لدعوى الجيش الإسلامي، ومنتها إياه بأنه يتلقى الأموال من السعودية، وأنه يعمل ضد دولة العراق الإسلامية (٢١).

إلا أن البغدادي أصدر خطابا آخر وصف بأنه تصالحي مع الفصائل المسلحة الأخرى، بعنوان "حصار السنين بدولة الموحدين"، وأكد فيه رفض استباحة الدماء مهما بدت الاختلافات الفكرية بينهم (٢٢). وقد عاد المهاجر إلى تدشين خطاب آخر أكد فيه موقفه الحازم ضد الحزب الإسلامي وتكفير قياداته، لكنه في المقابل أعلن أنه لا يستحل دماهم ولا قتالهم.

في خضم الصراع الإعلامي، تم الإعلان رسميا عن انقسام كتائب ثورة العشرين إلى فصائلين عسكريين، الأول هو الفتح والثاني هو الجهاد، إلا أن الأمر تطور إلى الإعلان عن حركة حماس - العراق، ككل حركة مسلحة تبدي توجهها نحو بناء مؤسسات سياسية وإعلامية علنية موازية لنشاطها العسكري. وقد ربط البعض الاسم والملاحم الرئيسية للحركة الجديدة باستلهم نموذج حركة حماس في فلسطين، وبوجود نزعة إخوانية واضحة في إعلان التأسيس عن الفصيل الجديد. بينما عاد الفصيل الآخر (الفتح) إلى اسمه الأصلي (كتائب ثورة العشرين)، ثم أعلن لاحقا انضمام حركة المقاومة الإسلامية (جامع) إلى حركة حماس (٢٣).

على الجبهة المقابلة، أعلن في بداية مايو ٢٠٠٧ عن تأسيس "جبهة الجهاد والإصلاح" التي تضم كلا من الجيش الإسلامي وجيش المجاهدين والهيئة الشرعية من جيش انصار السنة، ثم أعلن جيش الفاتحين الانضمام إلى هذه الجبهة في أواخر مايو ٢٠٠٧. من جهتها، رفضت انصار السنة حدوث انشقاق لديها، وأكدت أن من خرج وانضم إلى جبهة الجهاد والإصلاح هما شخصان كانا في ديوان الشرع، وأنهما خرجا لاختلافات فكرية وفقهاء مع الجماعة (٢٤).

ويبدو جليا أن مشهد الصراعات وإعادة تشكيل التحالفات والاستقطابات قد تمخض عن أربعة تكتلات رئيسية في المقاومة العراقية (٢٥):

الاتجاه الأول: يطلق عليه مصطلح "السلفية الجهادية"، ويمثل امتدادا للقاعدة وتماها معها، ويضم بدرجة رئيسية دولة العراق الإسلامية، وتقترب منها جماعة انصار السنة.

الاتجاه الثاني: ويطلق عليه السلفية الوطنية، وتعتبر عنه

بدرجة رئيسية جبهة الجهاد والإصلاح. ويرى عدد من المراقبين وأنصار القاعدة أن هذا الاتجاه قريب من الخط السلفي السعوي. وأنه يلقى الدعم المعنوي والمادي منه.

الاتجاه الثالث ويطلق عليه الاتجاه الإخواني. وتعتبر عنه بدرجة رئيسية حركة حماس - العراق. ومعها حركة جامع. وتضم الإخوان الذين رفضوا الاندماج في العملية السياسية مع الحزب الإسلامي. في حين يرى البعض أن هنالك علاقة وتوزيع أوار بين هذا الاتجاه والحزب الإسلامي المشارك في العملية السياسية إلى جانب دائرة الوقف السنّي.

الاتجاه الرابع يطلق عليه الاتجاه الإسلامي الوطني. وهو قريب من الاتجاه الثالث. لكنه يكاد يكون امتدادا للخط السياسي لهيئة العلماء المسلمين. ويضم هذا الاتجاه بصورة رئيسية كتائب ثورة العشرين وجيش الراشدين.

دلائل سياسية وأمنية :

لعل السؤال الرئيسي الذي يفرض نفسه في سياق حالة الصراع وإعادة تشكيل الاصطفافات في الشهور الأخيرة في العراق هو ما هي الأسباب التي أدت إلى هذه التطورات؟ وما هي دلائلها السياسية والاستراتيجية؟ وإلى أي السيناريوهات تدفع فصائل المقاومة المسلحة؟

ثمة متغيران رئيسيان قد يفسران التحولات والتطورات الجديدة. ربما يتكاملان أو يتقاطعان. المتغير الأول هو صعود الليبراليين في السياسة الأمريكية. وبدء الحديث الجدي في أروقة الكونجرس عن ضرورة الانسحاب من العراق. والبدء بالتحضير لمرحلة "ما بعد الاحتلال" محليا وإقليميا وعالميا. أما المتغير الثاني. فيعود إلى الخلافات الأيديولوجية والسياسية بين الفصائل المسلحة ذاتها.

سابقا. وعلى الرغم من الانتقادات الشديدة للقاعدة من قبل جهات إعلامية وسياسية متعددة. فقد بقيت فصائل المقاومة ملتزمة بالصمت. أو انتقادها فقط في مجالس خاصة. خارج السياق الإعلامي. حرصا على ما كانت تعتبره هذه الفصائل "وحدة الصف" وتركيز الجهد في مواجهة الاحتلال الأمريكي. إلا أن مؤشرات الفشل العسكري الأمريكي. ويزور أصوات واضحة داخل الكونجرس والطبقة السياسية في واشنطن تدعو إلى الانسحاب. مع شعور متزايد لدى فصائل المقاومة بقرب هذا الانسحاب - أدى كل ذلك إلى جعل الهدف الأول. أي "هزيمة الاحتلال". يتراجع نسبيا أمام التفكير في "مرحلة ما بعد الانسحاب". وعلف الفراغ. وأدى. أيضا. إلى مخاوف من قبل مختلف الفصائل من أن يحصد الآخرون عوائد النصر والدور السياسي في المرحلة القادمة.

في هذا السياق. دخلت متغيرات وسيطة على العلاقة بين فصائل المقاومة. لعبت دورا ملحوظا في تاجيح صراعاتها وخلافاتها. المتغير الأول هو تأسيس "دولة العراق الإسلامية" التي حاولت بسط نفوذها وسيطرتها وبرنامجهما السياسي على الفصائل الأخرى. بل وطالبت العديد من السكان وأبناء الفصائل بمبايعة أميرها (أبو عمر البغدادي). ووفقا لأدبيات القاعدة. فإن الدولة المقترحة تمتد إلى مختلف المدن السنّة

بإستثناء بغداد. بمعنى محاولة فرض نفسها على المقاومة السنية. ولعل المتتبع لرسائل أمير الدولة وأبى حمزة المهاجر (وزير الحرب) والردود المختلفة عليهما. يلحظ أن هذا كان سببا رئيسيا من أسباب الصراع والخلاف بين القاعدة والفصائل الأخرى. بالتحديد كل من الجيش الإسلامي وكتائب ثورة العشرين. وأدى أيضا إلى بروز تكتلات مناهضة للقاعدة تضع حدا لمحاولتها السيطرة. كما حدث من خلال تأسيس جبهة الجهاد والإصلاح (٢٦).

المتغير الوسيط الثاني المفترض هو دخول العامل الإقليمي على معادلة العلاقة بين الفصائل. فعندما شعرت الدول العربية بخاصة ما يسمى بمعسكر "الاعتدال العربي". باحتمالات الانسحاب الأمريكي. بدأت تفكر بصورة جدية في سؤال من سيملا الفراغ الحاصل؟ في ضوء هاجسين رئيسيين. الأول ما تعتبره هذه الدول خطر النفوذ الإيراني. وجزء منه توظيف الورقة الشيعية في المنطقة لحساب المصالح الإيرانية. وقد تحدثت بعض الأصوات صراحة عن وجود نيات للدول العربية للعب دور مباشر في العراق. بالتحديد داخل المجتمع السنّي. لمواجهة النفوذ الإيراني. أما الهاجس الثاني. فقد فرضته قوة القاعدة الصاعدة في غرب العراق. التي تشكل لبعض الدول العربية. خاصة الأردن والسعودية. مصدر تهديد رئيسيا ومباشرا لأمنا واستقرارها السياسي. مما جعل هذه الدول تدرس بجدية البدائل المتاحة أمامها في مرحلة "ما بعد الانسحاب" والعلاقة مع المجتمع السنّي (٢٧).

التطور في الموقف الإقليمي العربي توازي أيضا مع تحول جذري في السياسة الخارجية الأمريكية. يقوم على إعادة تعريف مصادر التهديد في المنطقة. وفي العراق تحديدا. من خلال جعل الأولوية للتهديد الإيراني مقابل تراجع القاعدة كمصدر تهديد. خلافا للفتاعات الاستراتيجية التي طفت على تفكير البيت الأبيض ومصادر صنع القرار الأمريكي بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ (٢٨).

فإذا كان لنا أن نعرف دور العامل الخارجي - في إعادة ترتيب أوراق المجتمع السنّي. وبالتحديد العلاقة فيما بين الفصائل المسلحة- فقد نقبّرنا ونحدث عن "انقلاب" كبير. يتمثل أولا في التفكير بتوظيف فصائل المقاومة العراقية. والاعتراف بها بدلا من مواجهتها عسكريا أو إنكارها. وثانيا في التساؤل عن مدى القدرة الحقيقية للعامل الخارجي للدخول إلى المعادلة الداخلية للفصائل المسلحة. فلا يوجد هناك جواب حاسم على هذا السؤال بقدر ما نجد أنفسنا أمام تحليلات وفرضيات وتفسيرات ومعلومات قد لا تكون دقيقة أو صحيحة. لكن هناك مؤشرات يمكن الاعتماد عليها للاقترب من الإجابة أكثر. أول هذه المؤشرات يتمثل في ازدياد الدور الإسلامي للفصائل المسلحة. واللقاءات عبر الفضائيات في دول عربية. مما يعني أننا أمام أسماء معروفة لدى الأجهزة الأمنية للعديد من الدول العربية. يمكن الحديث والتفاوض معها. وهناك معلومات تؤكد وجود قدر من اللقاءات مع بعض هذه الفصائل. إما مباشرة أو عبر وسطاء سياسيين عراقيين في عواصم عربية. ومن المؤشرات كذلك إعلان بعض الفصائل الاستعداد لمفاوضات

اعتبر الفصائل الجهادية الأخرى عصاة، لأنها لم تباع دولة العراق الإسلامية. أما المعيار الثاني، فهو الأيديولوجيا الدينية-السياسية، فدولة العراق الإسلامية تتبنى خطاباً دينياً وسياسياً متشددًا مقارنةً بالفصائل الأخرى، وقد كشف البغدادي في خطابه قل إنني على بينة من ربي عن ملامح هذا الخطاب بالزام النساء بالحجاب بل وتغطية الوجه (وهي مسألة خلافية) واعتبار (الستلايت) مصدرًا للفاحشة، رفض الديمقراطية والعلمانية، ونعت الدول العربية المختلفة بالكفر، والتأكيد على عقيدة الولاء والبراء، واعتبر أن أهل الكتاب والصابئة وغيرهم أهل حرب لا نعمة، لأنهم "نقضوا ما عاهدوا عليه من وجوه كثيرة...، فعليهم أن يحدثوا عهدًا جديدًا مع دولة الإسلام وفق الشروط العمرية التي نقضوها".

وإذا كان الخلاف الأيديولوجي بين الاتجاه الأول "السلفية الجهادية والاتجاهات الأخرى واضحًا، فما الذي يمنع تلك الفصائل من التوحيد إلى الآن أو تشكيل تحالف موحد؟ الجواب يرتبط بوجود بعض الخلافات الأيديولوجية والسياسية. فايديولوجيا، تقترب "جبهة الجهاد والإصلاح" من الخط السلفي، بينما تقترب كل من حماس - العراق وكتائب ثورة العشرين من الخط الإخواني أو الإسلامي العام.

ومن محددات الاختلاف الأيديولوجية الموقف من الشيعة، إذ يبدو موقف جبهة الجهاد والإصلاح أكثر تشددًا. ويشير أحد المقربين من كتائب ثورة العشرين إلى أن جبهة الجهاد والإصلاح تساوي بين الخطر الإيراني والأمريكي، بل ربما تعطي الأولوية للخطر الإيراني، وهي الملاحظة التي يؤكد عليها خطاب أمير الجيش الإسلامي بعنوان "حول المشروع الإيراني الصفوي" بقوله: "... العراق يتعرض لاحتلال مزدوج صفوي - صليبي، ولا شك في أن المشروع الإيراني الصفوي هو الأشد والأشد". في حين ترى كتائب العشرين وحماس - العراق أن الأولوية والخطورة الأكبر تتمثل بالاحتلال الأمريكي، وإن كانت لا تخفي صراعها مع المشروع الإيراني (٢١).

ومن محددات الاختلاف الأيديولوجي والسياسي بين جبهة الجهاد والإصلاح من جهة، وحماس والكتائب من جهة أخرى، أن جبهة الجهاد والإصلاح تسعى إلى إخراج الاحتلال أولاً وإقامة الشريعة الإسلامية ثانياً، بينما تذهب حماس - العراق وكتائب ثورة العشرين إلى إخراج الاحتلال، ومن ثم توافق الشعب على تحديد النظام السياسي بطريقة ديمقراطية (٢٢).

أما الخلاف بين حماس - العراق وكتائب ثورة العشرين، فيبدو على المرجعية السياسية، فحماس أقرب إلى الحزب الإسلامي أو على علاقة معه ومع جماعة الإخوان، بالتحديد التيار الذي يؤمن بأهمية العمل العسكري، بينما تقترب كتائب ثورة العشرين وجيش الراشدين من الخط السياسي لهيئة العلماء المسلمين (٢٣).

لذلك، تبدو الخلافات الأشد بين دولة العراق الإسلامية وجيش أنصار السنة وبين الفصائل الأخرى التي يمكن القول إن الفجوة بين مواقفها الأيديولوجية والسياسية أصغر بكثير.

سرية أو علنية مع الأمريكيين، بشروط، تمهيداً للانسحاب الأمريكي، كما حصل مع الجيش الإسلامي (جبهة الجهاد والإصلاح فيما بعد) (٢٩)، في حين أعلنت حركة حماس - العراق عن نيتها تشكيل مجالس سياسية وإعلامية معلنة، بموازية العمل العسكري، وهي المجالس التي ستدخل بالضرورة في مفاوضات حول "مرحلة ما بعد الانسحاب" أو على الأقل رسم ملامح المرحلة السياسية القادمة (٣٠).

التنظيم الذي لن يدخل في هذه "اللعبة السياسية" هو دولة العراق الإسلامية، نظراً لخلقيتها السياسية والأيديولوجية ولوقفها السياسي الحاد من الدول العربية والولايات المتحدة على السواء. لذلك، تقوم قراءة المصادر السياسية والإعلامية المقربة من القاعدة على أنها ستكون الخاسر الأكبر في ترتيبات المرحلة القادمة، وأن النصر العسكري، الذي تعتقد دولة العراق الإسلامية أنها كانت العامل الرئيسي فيه، سيسرقه منها غيرها من القوى والفصائل المسلحة. ويمكن الاستدلال على هذه القراءة من خلال مجموعة كبيرة من أدبيات ونصوص ووثائق القاعدة، في مقدمتها خطابات البغدادي الذي قدم لأحد خطاباته الأخيرة قل إنني على بينة من ربي ببطلان أي حوار أو تفاوض بين أي فصائل والقوات الأمريكية، وتحدي قدرة أي فصائل على تثبيت وقف لإطلاق النار ليوم واحد وفي منطقة واحدة من المناطق التي ينشط فيها تنظيمه، ونكر البغدادي بدور تنظيمه (القاعدة سابقاً) في البدء بـ "الجهاد" وبناء النصر العسكري. كما أشار البغدادي إلى مؤامرة كبرى تجري على دولة العراق الإسلامية، أبطالها فصائل مسلحة بالتعاون مع بعض الدول العربية، تنفيذاً لتوصيات مؤسسة راند الأمريكية بإحلال بديل وطني - إسلامي "معتدل" في المناطق السنية في المرحلة القادمة لمنع القاعدة من السيطرة، وريط ذلك بتجفيف منابع الدعم المالي القادم من الخارج، وبتشديد القبضة على الحدود الجغرافية لمنع تسرب المقاتلين العرب.

ويتقاطع مع متغير الاستعداد للمرحلة القادمة متغير آخر، هو الخلافات الأيديولوجية والسياسية بين الفصائل المسلحة، تلك الخلافات التي كانت الفصائل تتجاوزها في المرحلة السابقة لتحقيق هدف واحد يجمعها هو مواجهة الاحتلال. لكن الآن ومع مؤشرات التراجع الأمريكي، بدأت هذه الخلافات تطفو على السطح. ويبدو الخلاف الأيديولوجي واضحاً بين دولة العراق الإسلامية والفصائل الأخرى، ويتأسس ذلك على معيارين رئيسيين، الأول: البعد القومي - الوطني، والثاني: الفكر الديني - السياسي. ففي البعد الأول، دولة العراق الإسلامية (وتقترب منها جماعة جيش أنصار السنة) تتبنى خطاباً إمامياً، وهي معنية بهزيمة الاحتلال الأمريكي واستنزافه أكثر من التوافق على طبيعة النظام السياسي الجديد، ولها ارتباطها بالقاعدة المركزية، لذلك ترى أن أي مفاوضات أو حوارات داخلية ستؤدي إلى خسارتها النفوذ الكبير الذي تحظى به، فهي تسعى إلى الاستئثار بالمناطق السنية والهيمنة على الفصائل الأخرى، لأن أي ترتيبات سياسية لمرحلة ما بعد الاحتلال تستلزم خسارتها الحليف الاستراتيجي لها، أي حالة "الفوضى" السياسية والأمنية. وقد أوضح ذلك البغدادي، عندما

سيناريوهات مستقبلية :

تقوم أية محاولة لبناء سيناريوهات العلاقة القادمة بين الفصائل المسلحة أو دورها السياسي المستقبلي بمتغيرات أخرى مرتبطة بالمشهد العراقي العام، مما يجعلنا أمام احتمالات مفتوحة وسيناريوهات رئيسية وفرعية. لكن في ضوء المحددات الحالية، يمكن القول إن العلاقة تتجه بين الفصائل السنية المسلحة إلى إحدى القراءات التالية، على الأقل في المدى القريب.

١- الحوار والتفاهم: وتقوم هذه القراءة على قدرة الفصائل على تجاوز الخلافات في حين ظل الاحتلال لسنوات قادمة، وبقي الصراع السني - الشيعي قائماً، إذ سيبقى هذا الوضع محفزاً أساسياً للاجتماع، مهما حدثت احتكاكات وصراعات داخلية. ويشير انصار هذا الاتجاه إلى عقد لقاءات بين قيادات دولة العراق والفصائل الأخرى على أثر الصراعات المختلفة، نجم عنها خطاب تصالحي من البغدادى وخطابات هادئة من كتائب ثورة العشرين (٢٤).

الهوامش :

١- وضعت عبارة مقاومة بين قوسين لتأكيد قضية قيمة بأنه ليست كل العمليات المسلحة تعتبر مقاومة، خاصة أن هنالك عمليات أودت بحياة مدنيين وأبرياء. أما تخصيص المقال عن الفصائل السنية، فلأن حالة المقاومة العسكرية أكثر وضوحاً لدى السنة من ناحية، ولأن طبيعة المقاومة السنية وشروطها الموضوعية تختلف عن التجارب العسكرية ضد الاحتلال لدى الفصائل الشيعية في العراق من ناحية أخرى.

٢- انظر: جوان كول، الشيعة العراقيون .. تاريخ حلفاء أمريكا، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٩٨، ديسمبر ٢٠٠٣، ص ٩٤-١١٠.

٣- انظر على سبيل المثال: التقرير الذي أعده الخبير الأمريكي أنتوني كورديسمان بعنوان "لا حل عسكرياً بلوح بالأنق" على موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، www.csis.org، انظر: James Philips, Saddam Cap-tured: Now follow the money, www.heritage.org، وكذلك: Joseph Biden, Getting it right in Iraq, www.csis.org.

٤- قارن ذلك بفريد زكريا، المهمة الأولى حلوا المشكلة السنية، مجلة نيوزويك (النسخة العربية، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٤).

٥- أكد هذه القضية القائد السابق للحرس الجمهوري العراقي، سيف الراوى، في لقاء خاص على قناة الجزيرة في شهر أبريل ٢٠٠٧.

٦- أبو أنس الشامى هو عمر يوسف، أردنى من أصول فلسطينية، درس الشريعة الإسلامية وعاد بعد احتلال الكويت إلى الأردن، ونشط في الدعوة السلفية، وكان أحد الدعاة المحسوبين على الخط السلفى الإصلاحى، إلى أن التحق بالزقلاوى في العراق، وأصبح مسئول الهيئة الشرعية، وقتل لاحقاً بغارة أمريكية، وأصدرت القاعدة حوله شريطاً مغفطاً، موجود على المواقع المرتبطة بها.

٧- انظر: الجماعات المسلحة في العراق، ملف خاص على: www.arabic.cnn.com/iraq.groups.

٨- انظر: محمد أبو رمان، من القاعدة إلى "القواعد"، العوائد والضمائم، صحيفة الغد الأرفنية اليومية، ٢٨ مايو ٢٠٠٧.

٩- انظر: مروان شحادة، القاعدة من الثورة إلى الدولة، www.alasr.ws.

١٠- انظر الحوار الذي أجراه محمد تالمات مع الملا كريكار (زعيم تنظيم أنصار الإسلام الكردى) في أوصلو، القدس العربي، ٢١ يوليو ٢٠٠٥.

١١- انظر: تقرير مجموعة الأزمات الدولية، بكلماتهم أنفسهم .. قراءة التمرد العراقي.

١٢- انظر: المرجع السابق، ولقاء خاص مع مقرب من المقاومة العراقية.

١٣- انظر: المرجع السابق، ولقاء خاص مع مقرب من المقاومة، وانظر كذلك: www.arabic.cnn.com/iraq.groups.

١٤- انظر: تقرير مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق.

١٥- المرجع السابق، ولقاء خاص مع مقرب من المقاومة العراقية.

١٦- انظر www.arabic.cnn.com/iraq.groups

١٧- المرجع نفسه.

١٨- انظر تقرير الأزمات الدولية، مرجع سابق.

١٩- لقاء مع أحد المقربين من المقاومة العراقية.

٢٠- انظر رد الجيش الإسلامي في العراق على خطابات الأخ أبي عمر البغدادي، وكالة أخبار سنة العراق على شبكة الانترنت.

٢١- نشر رد عطية الله من خلال شبكة الأخبار العالمية القريبة من القاعدة www.w-n-n.com، وقارن ذلك بـ: القاعدة تتهم الجيش الإسلامي بالارتباط ماليًا بالسعودية، القدس العربي، ١٢ أبريل ٢٠٠٧.

٢٢- انظر خطاب حصاد السفين بدولة الموحدين، على موقع شبكة الإخلاص، وقارن ذلك بـ: أكرم حجازي، هل يطفي خطاب البغدادي نار الفتنة؟، على مدونة الكاتب الخاصة على شبكة الانترنت. وقارن ذلك أيضاً ببيان كتائب ثورة العشرين بخصوص ما جاء في خطاب أمير دولة العراق الإسلامية الأخير، ١٨ أبريل ٢٠٠٧.

٢٣- انظر: محمد أبو رمان، حماس - العراق .. ملامح صراع إخواني سلفي (٢٥ أبريل) وكذلك: محمد أبو رمان، هيئة العلماء المسلمين وحماس - العراق (٢٧ أبريل)، على موقع صحيفة الغد www.alghad.jo، قارن ذلك بـ: البيان التأسيسي لحركة حماس - العراق بعنوان "إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً" ومقابلة الناطق الرسمي باسم حماس مع فضائية الجزيرة أحمد سعيد الحامد.

٢٤- انظر: ياسر الزعاطرة، جبهة الجهاد والإصلاح في العراق www.islamtoday.net، وكذلك: ان ذلك برسالة من قيادة جماعة أنصار السنة إلى جبهة الجهاد والإصلاح، التي نشرها مركز الفجر الإعلامي.

٢٥- يؤكد هذا التصنيف عدد من المقربين والمطلعين على شئون المقاومة العراقية، وقد التقيت بعدد منهم، لكنهم لا يفضلون ذكر أسمائهم، بينما ينهب أنصار القاعدة إلى أن الصراع هو بين الاتجاه السلفي الجهادي وما يسمونه الاتجاه السلفي السروري (نسبة إلى محمد بن سرور زين العابدين وهو اسم مستعار لسوري معارض عاش في السعودية فترة طويلة لكنه خرج منها وأصدر مجلة جديدة اسمها "مجلة السنة"، وصار فيما بعد أحد رواد اتجاه سلفي جديد يميل إلى المعارضة السياسية المنفية السلمية) وهو الاتجاه الذي يرى أنصار القاعدة أنه مدعوم من قيادات فكرية في السعودية، ممثلاً بجبهة الجهاد والإصلاح. أما الاتجاه الثالث فهو الاتجاه الإخواني ممثلاً بالكتائب وحماس - العراق، انظر: أكرم حجازي، مواجهة حاسمة بين السلفية الجهادية والإخوان المسلمين، على موقع المدونة الخاصة بالكاتب، وقارن ذلك بـ: أسامة البغدادي، حرب القاعدة على الإخوان.. العراق انموذجاً www.sunarraq.net.

٢٦- انظر خطاب المهاجر حول الموقف من الحزب الإسلامي وتساقوله عن سبب رفض الفصائل الأخرى مبايعة الدولة الإسلامية تحت راية الإسلام، وقارن ذلك بـ: ملامح الإمارة الإسلامية تظهر في ديبالي ومخاوف حقيقية من "تدهار جنيّة"، صحيفة المستقبل اللبنانية، ٣٠ أبريل ٢٠٠٧.

٢٧- وهو ما صرح به نواف العبيد، المستشار والباحث السعودي، في مقال له نشر في صحيفة واشنطن بوست، انظر: <http://www.middle-east-online.com/iraq/?id=43339>.

٢٨- انظر

Seymour Hersh, A Strategic Shift, the New Yorker, 25-2-72, www.newyorker.com

٢٩- أعلن المتحدث باسم الجيش الإسلامي إبراهيم الشمري أن الجيش مستعد للتفاوض علناً أو سراً مع الأمريكيين بشرطين، الأول: الاعتراف الأمريكي بالمقاومة العراقية، والثاني: جولة الانسحاب من العراق.

<http://www.aljazeeraatalk.net/forum/showthread.php?t=28909>

٣٠- قارن ذلك بـ: جبهة "الجهاد والإصلاح" بديلاً لمشروع "القاعدة" في العراق، الحياة، ١ مايو ٢٠٠٧.

٣١- لقاء مع أحد القيادات في هيئة العلماء المسلمين.

٣٢- انظر: الميثاق التأسيسي لكتائب ثورة العشرين إذ عرفها بأنها: "حركة جهادية وطنية تسعى إلى تحرير أرض العراق من الاحتلال العسكري والسياسي الأجنبي، ليستمكن أبناء العراق من حكم أنفسهم بأنفسهم" www.arabic.cnn.com/iraq.groups، وقارن ذلك بـ: ضياء السامرائي، حماس - العراق تعلن عن الخطوط العريضة لبرنامجها السياسي، القدس العربي، ٢٣ أبريل ٢٠٠٧.

٣٣- انظر: محمد أبو رمان، هيئة العلماء المسلمين وحماس - العراق، صحيفة الغد الأرنية، ٢٧ أبريل ٢٠٠٧.

٣٤- قارن ذلك ببيان كتائب ثورة العشرين بخصوص ما جاء في خطاب أمير دولة العراق الإسلامية الأخير (المقصود: حصاد السفين بدولة الموحدين).

أمريكا والبحث عن استراتيجية في العراق

■ ماسم عبد الله

منذ أن أطاح الرئيس الأمريكي جورج بوش بوزير دفاعه العنيد دونالد رامسفيلد، بعد الهزيمة في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في نوفمبر ٢٠٠٦، لم يتوقف الحديث الرسمي في واشنطن عن سياسة جديدة للتعامل مع الأزمة العراقية. وقدم بوش قراره بزيادة القوات الأمريكية في العراق وتغيير القيادات الميدانية في نهاية يناير ٢٠٠٧، باعتباره تجسيدا لاستراتيجيته الجديدة. وتموج الساحة السياسية الأمريكية حاليا بطوفان من الأفكار، ولا نقول الاستراتيجيات، حول مرحلة ما بعد زيادة القوات، والخطوة المتوقعة بعد تقرير الجنرال ديفيد باتريوس، قائد القوات الأمريكية في العراق، والذي سيقدمه إلى بوش في سبتمبر ٢٠٠٧، ويتضمن تقييم نتائج عمل القوات الأمريكية منذ زيادة عددها.

دولة فاشلة تواجه مشاكل وتحديات الإرهاب والجريمة والحرب الأهلية.

ولكى تحوز الولايات المتحدة أي إنجاز حقيقي، فلا بد لها من مراجعة تلك المشاكل مواجهة جذرية. بمعنى آخر، إن أي استراتيجية أمريكية - حتى ولو لم يتم تنويعها بالنصر في النهاية - لا بد لها أن تتعامل مع تلك المشاكل بشكل أو بآخر. وثمة ملاحظة مهمة ينبغي رصدها هنا، وهي أن العنصر الزمني يبرز دائما تماما عن تفكير السياسيين الأمريكيين، فهم يتحدثون بالرفض أو القبول عن جدول زمني للانسحاب من العراق، دون أن يتحدثوا في المقابل عن جدول زمني آخر مطلوب لحل المشكلات العراقية. وفقا لخطوات مدروسة. ووصف العراق بأنه دولة فاشلة هو اعتراف واضح بأن الحل يحتاج إلى سنوات، لأن إعادة بناء دولة مهمة شاقة وممتدة، وتحتاج إلى بيئة آمنة مستقرة داخليا واستثمارات وتعاون أمني وسياسي مع دول أخرى، وهي ظروف لا تتوافر حاليا.

والحقيقة أنه لا يمكن لأي باحث أو محلل سياسي موضوعي أن يسلم بأن ما تعلنه أحيانا وتسريه أحيانا أخرى إدارة بوش يرقى إلى مستوى استراتيجية حقيقية متكاملة للتعامل مع الأزمة العراقية، بما في ذلك قرار زيادة القوات الذي يصدر بوش على أنه جزء من استراتيجية جديدة يتبعها. دون أن يقول ما هي باقي ملامح وخطوط تلك الاستراتيجية، وما هو هدفها النهائي، وكيف ومتى سيصل إليه. بمعنى آخر، فإن ما تعلنه واشنطن حتى الآن مجرد أفكار لا تنصدي للكثير من العناصر الأساسية للمشكلة العراقية. ولا تضع في اعتبارها الحلول المقترحة للتعامل مع تلك العناصر، ولا المدى الزمني المطلوب أو المتوقع لإنجازها. كما تغفل في أحيان كثيرة الظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية التي يمكن أن تسهم في تغيير الأوضاع سلبا أو إيجابا. وبالتالي، فما تقدمه إدارة بوش ليس أكثر من "مسكنات مؤقتة لمرض عضال، وليس علاجاً حاسماً نهائياً له".

وقد وصف التقرير المجمع - الذي أصدره في يناير ٢٠٠٧، ١٦ جهاز مخابرات أمريكية حول تقييم الأوضاع - العراق بأنه

(٥) مراسل جريدة الأهرام بواشنطن

مراكز الأبحاث الكبرى لهذه المهمة بهدف إيجاد مخرج لبلدهم في الأساس، وليس للرئيس بوش الذي سيكون قد رحل على الأغلب قبل تنفيذ استراتيجية حقيقية مدروسة لإغلاق الملف العراقي. ومن بين عشرات الدراسات الجادة التي أخذت على عاتقها هذا العبء الكبير، اخترنا واحدة لتقديم عرض موجز لها، وهي من إصدارات معهد بروكجز الشهير للأبحاث السياسية في واشنطن.

والدراسة تقدم رؤية متكاملة تفتقر إليها بالفعل إدارة بوش. وأهمية تلك الدراسة أنها لا تطرح تصورا واحدا لمواجهة الأزمة العراقية، ولا تقدم استراتيجية محددة للخروج من المازق الراهن زاعمة أنها الأفضل، ولكنها تطرح أربع استراتيجيات محتملة، أو أربعة بدائل يمكن للإدارة الأمريكية، المقيلة بالطبع، أن تختار واحدا منها وفقا لتطورات الأوضاع العراقية والأمريكية والدولية والإقليمية. وهذا أهم ما يميز تلك الدراسة عن غيرها من الدراسات الأخرى التي اكتفى معدوها بتقديم اجتهاداتهم في صورة حل مقترح دون الوضع في الاعتبار إمكانية حدوث متغيرات تبدي الافتراضات التي قامت عليها نتائجهم كلها.

والدراسة التي نشير إليها من إعداد الباحثين: كارلوس باسكال، نائب رئيس معهد بروكجز ومدير برنامج الدراسات السياسية الخارجية، وهو مستشار سابق في وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، ومتخصص في التسويات السياسية في مرحلة ما بعد الحروب والنزاعات الداخلية.

والباحث الآخر هو كيث بولان، مدير الأبحاث في مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط، وهو أحد مراكز بروكجز، وعمل سابقا كمحلل في المخابرات المركزية الأمريكية، وهو خبير في شؤون الشرق الأوسط، وعمل بمجلس الأمن القومي في إدارتي بيل كلينتون وجورج بوش الابن، كما يعمل حاليا استادا للتحليل العسكري والأمني في جامعة جورج تاون بواشنطن.

ويمثل عنوان الدراسة صيغة قاسية لسياسة بوش، حيث جاء على النحو التالي: "قرص متداعية للاستقرار... البدائل الأقل سوءا في دولة فاشلة تمرقها الحرب الأهلية".

ليس العنوان وحده هو ما يمكن أن يغضب إدارة بوش، فقد جاءت مقدمة الدراسة أشد قسوة بما أطلقت من أحكام قاطعة، حيث تقول بالنص: "إن المؤشرات توضح أن مصير الحملة الأمنية التي تقوم بها القوات الأمريكية في العراق هو الفشل، وأن وقف الحرب لم يعد بمقدور تلك القوات، وأن زيادة أعداد الجنود الأمريكيين لم ولن تؤدي إلى إعادة الاستقرار. وأخيرا، إنهار - أي الولايات المتحدة - تخسر الحرب، إن لم تكن قد خسرتها بالفعل منذ وقت طويل".

تحدد الدراسة أربعة بدائل واضحة ومركزة لن يكون أمام صانع القرار الأمريكي، أي كان اسمه أو حزبه، سوى الأخذ بواحد منها على ضوء مجريات الأحداث على الأرض، والظروف المحلية في كل من الولايات المتحدة والعراق على السواء. وهذه

التصورات الأمريكية المطروحة أيضا، وتلك نقطة ضعف أساسية فيها، تحدث عن حل ودمج الميليشيات دون أن تضع تصورا لذلك، أو توفر ضمانا لحماية السكان المدنيين الذين تتكفل تلك الميليشيات - في معظم الأحيان - بتوفير الحماية لهم بسبب عجز القوات الحكومية. ولا تجيب الحكومة الأمريكية على سؤال ينبغي طرحه العراقيون وهو: لماذا تسمح بتشكيل قوات خاصة للأكرد - هي البشمركة - وتريد أن تمنع هذا الحق عن الشيعة ولهم أيضا قواتهم، سواء فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، أو جيش المهدي يزعمه مقتدى الصدر، بالإضافة إلى التشكيلات المسلحة التابعة للسنة، ومقاتلي القاعدة.

ولا تكمن مشكلة الانقسام الطائفي في وجود تلك الجماعات المسلحة والتناحر بينها فقط، وإنما في توجهاتها السياسية المتنافرة أيضا، مما يضعف فرص التوصل إلى تسوية بينها. وعلى سبيل المثال، يتزعم التيار الصدري الدعوة إلى الجهاد ضد المحتل الأمريكي، ويطالب بحكومة شيعية قوية ومهيمنة على العراق. أما المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، فهو يفضل عدم مركزية السلطة ويميل إلى تشكيل إقليم شيعي قوي من ٩ محافظات في الجنوب على غرار الإقليم الكردي في الشمال، ولديه ميول غير خافية لصالح منح الشيعة والأكرد حق تقرير شئونهم في شكل حكم ذاتي داخل نظام فيدرالي، وهو ما يرفضه السنة بقوة. كما أن الدستور الذي ضفطت الولايات المتحدة لإقراره - في استفتاء شعبي عام ٢٠٠٥ - يرسخ بدوره الانقسام الطائفي ويجعل من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - خلق أجواء مواتية للتقارب السياسي على ضوء المظالم التي يشعر بها السنة بسبب حرمانهم من السلطة والثروة.

وإذا كان تقرير المخابرات المشار إليه قد تحدث عن الإرهاب والجريمة والحرب الأهلية، فهناك عشرات المشاكل المترتبة على تلك الكوارث والمسببة لها، وكلها لا تقول الإدارة الأمريكية ما ستفعله لمواجهتها، خاصة قضايا بحجم اللاجئين والنازحين الذين تجاوز عددهم أربعة ملايين، وحقوق الأقليات وتوزيع العائدات النفطية، واجتثاث البعث، وتوزيع السلطة بين الحكومة المركزية والأقاليم. هناك أيضا البعد الإقليمي، والمقصود به ليس فقط التدخل القائم أو المحتمل من جانب جيران العراق في شؤونه، ولكن أيضا امتداد الحرب الأهلية العراقية إلى الدول المجاورة، وتسلسل إرهابيين إليها، وهو ما قد يدفعها في النهاية للتدخل المباشر في العراق أو إشعال حرب بالوكالة بين الدول المجاورة، ساحته هي الأراضي العراقية.

بدائل استراتيجية:

بسبب هذا القصور البالغ الذي يشوب الرؤية الأمريكية في إدارة الأزمة الحالية، وعجزها عن طرح استراتيجية شاملة تراعي جملة العناصر والقضايا والمشاكل التي تمت الإشارة إليها، فقد تصدى العديد من الباحثين والمحللين الأمريكيين في

بوش أو بأي مفهوم منطقي مقبول - هو أمر صعب إن لم يكن مستحيلا في ضوء الأوضاع الحالية، وعلى ضوء استعراض وتحليل العناصر اللازمة لتحقيق هذا النصر.

٢- الاستقرار :

إذا لم يكن هناك من سبيل لتحقيق النصر، فلا أقل من الاكتفاء بضمان حد أدنى من الاستقرار الداخلي في العراق غير أن هذا الهدف أيضا - وعلى الرغم من تواضعه - يبدو عسيرا ومستعصيا على القوات الأمريكية الفارقة في المستقيم العراقي. وكما أن للنصر شروطه ومتطلباته، فإن تحقيق الاستقرار له كذلك ثمنه الذي ينبغي تسديده مقدما، وهو في كل الأحوال ثمن باهظ يبدأ بإعادة توزيع الثروة والسلطة وتنشيط الوضع الاقتصادي، وصولا إلى اتفاقيات سياسية مؤقتة لتجنب اتساع وتيرة القتال بين الفصائل المحلية والهدف الفوري الذي يجب البدء به سيكون بطبيعة الحال وقف هذا القتال وتدمير تنظيم القاعدة أو - على الأقل - شل فاعليته، وهو ما يكفل به جهد لعقد هدنة بين الأطراف المتحاربة لمدة خمسة أعوام على الأقل لإعطاء فسحة من الوقت والافق السياسي لبحث ترتيبات دستورية دائمة فيما بعد.

وعلى ذلك، سيكون كل شيء مرهونا بإمكانية التوصل إلى اتفاق سياسي بين الطوائف العراقية المتناحرة يحظى بتأييد دولي. ونظريا، يمكن القول إن خطة بوش تتجه إلى تحقيق هذا الهدف وهو أقل من الانتصار العسكري الذي يمكن أن يدعيه إلا أن نقطة الضعف الأساسية التي تنسف كل الجهود الأمريكية هي عدم قدرة إدارة بوش على ترجمة النجاحات العسكرية المؤقتة، وربما المحدودة، في صورة اتفاقيات سياسية تضمن الاستقرار الداخلي. كما لا تبدو الخطة الأمريكية واضحة فيما يتعلق بوسائل واليات الحفاظ على الاستقرار بعد رحيل القوات الأمريكية أو إمكانية مد الاستقرار إلى سائر مناطق العراق. وليس مثلك الوسط فقط الذي تتركز فيه عمليات الخطة الأمنية حاليا.

وفضلا عن ذلك، فإن الولايات المتحدة تجد نفسها تدور في دائرة مفرغة عند محاولة الوفاء بشروط تحقيق هذا الاستقرار الصعب، ذلك أن هذا الهدف يحتاج - كما أشرنا - إلى تنشيط الوضع الاقتصادي وإعادة بناء البنية التحتية، وهذا يتطلب ضخ ملايين الدولارات من المجتمع الدولي غير أن تردى الوضع الأمني يجعل العالم يحجم عن تقديم أي مشاركة حقيقية، وهو ما يعني عدم تحقيق أي دفعة اقتصادية وبالتالي عدم تحقيق الاستقرار، أي أن واشنطن تحتاج إلى دعم مادي خارجي لوقف العنف غير أن هذا العنف لكي يتوقف، لابد من مساعدات خارجية للقضاء على أحد روافده وهو البطالة، وهكذا سنستمر الدائرة الخبيثة.

عبء آخر لا تقل صعوبة يتعرض سبيل رحلة الاستقرار المتعثرة، وهي ضرورة التوصل إلى اتفاق سياسي، وهذا الاتفاق يجب أن يشمل العناصر التالية:

البدائل هي التركيز على إحراز نصر عسكري حاسم ونهائي، الاكتفاء بتحقيق حد أدنى من الاستقرار الأمني الداخلي في العراق، الانسحاب العسكري، الاحتواء (بمفهوم مختلف) ولا ينسب معدا الدراسة التنبيه إلى أنه يجب الاعتراف أمريكيا بأن البدائل التي كانت متاحة منذ عام لم تعد واقعية الآن، بل إن نتائج تطبيق ما وصفه بوش باستراتيجيته الجديدة - التي طبقها اعتبارا من يناير ٢٠٠٧ - يمكن أن تكون في الحقيقة قد قلصت من البدائل التي كانت متاحة أمام الولايات المتحدة أكثر من ذي قبل.

ونعرض فيما يلي أهم ملامح كل بديل من تلك البدائل الاستراتيجية وهي - كما سنرى - يكتنفها الكثير من الصعوبات بل ربما تبدو مستحيلة في الكثير من جوانبها، الأمر الذي يزيد من عمق المازق الأمريكي.

١- تحقيق النصر :

النصر في العراق - كما حدده بوش بنفسه في يناير ٢٠٠٧ - هو الوصول إلى هدف إقامة عراق ديمقراطي يدعم حكم القانون ويحترم حقوق شعبه ويوفر له الأمن ويكون شريكا في الحرب على الإرهاب، ولتحقيق تلك المطالب كلها، لابد من توافر أشياء يبدو بعضها مستحيلا في ظل الظروف الحالية، وتشمل هذه المتطلبات:

- قوة عسكرية دولية: للوصول بعدد الجنود إلى ما بين ٢٥٠ و ٤٥٠ ألف جندي، وهو الحجم الذي يراه الخبراء العسكريون لازما لفرض الأمن، وهذا الرقم هو ضعف العدد الحالي من القوات الأمريكية والتي لا يمكن زيادتها.

- اتفاقا سياسيا محليا: يشمل عائدات وإنتاج البترول، والفيدرالية، وحقوق الأقليات، والمليشيات، والعفو عن المسلحين، وكلها تحديات هائلة.

- حكم القانون: ويتطلب هذا تفعيل سلطة المحاكم والأجهزة القانونية المختلفة، وهو أمر يحتاج إلى وقت طويل والقضاء على المليشيات التي تفرض قانونها بنفسها.

- الدعم الاقتصادي لتوفير الأموال اللازمة لإيجاد آلاف الوظائف الجديدة وبالتالي استعادة الثقة في الدولة غير أن توفير هذه الأموال من الخزانة الأمريكية يبدو غير ممكن في ظل رفض دافعي الضرائب تحمل المزيد كما أن توفير مساعدات أكبر من الدول الغربية مشكوك فيه.

- حشد الدعم الدولي طويل المدى من خلال الأمم المتحدة والدول الإقليمية ولدة تتراوح ما بين ٨ و ١٠ سنوات، لأن الولايات المتحدة، سواء اعترفت بذلك أم لا، لن يمكنها تحمل كل العبء بمفردها لمدة طويلة إلا أن الكثيرين يتشككون في جدوى أي دور أو جهد يبذلونه لحل المشكلة العراقية.

وبالتالي، يتضح أن تحقيق النصر - بالمفهوم الذي حدده

مؤشرات الوضع في العراق خلال الفترة (مارس - مايو ٢٠٠٧) =

المؤشر	مارس ٢٠٠٧	أبريل ٢٠٠٧	مايو ٢٠٠٧
عدد القوات الأمريكية التي تم نشرها في بغداد	٦ آلاف	٩,٥٠٠	١٣,٢٠٠
عدد العمليات الأمنية المشتركة التي تمت بالتعاون بين القوات العراقية والأمريكية في بغداد	٢٤	٣١	-
عدد العائلات التي عانت إلى بغداد كنتيجة لعملية فرض القانون	٢٤	٣١	-
عدد قتلى الجنود الأمريكيين منذ مارس ٢٠٠٣	٣,٢٤٣	٣,٢٤٢	٣,٢٢٨
عدد الجرحى من الجنود الأمريكيين منذ مارس ٢٠٠٣	٢٤,٣١٤	٢٤,٩١٢	٢٥,٥٤٩
عدد قتلى الجنود البريطانيين منذ مارس ٢٠٠٣	١٣٤	١٤٦	١٤٩
عدد قتلى الجنود من قوات التحالف الأخرى	١٢٤	١٢٥	١٢٨
عدد القتلى من أفراد الجيش والشرطة العراقيين منذ يونيو ٢٠٠٣	٦,٣٧٩	٦,٥٤٧	-
عدد الهجمات التي نفذت	١,٣٠١	١,٣٥٨	١,٤٠١
عدد القتلى نتيجة هذه الهجمات	١١,٤٢٨	١٢,٢٣١	١٣,٧١٠
عدد الجرحى نتيجة هذه الهجمات	٢٣,٦١٢	٢٥,٣٦٤	٢٦,١٥٠
عدد القتلى المدنيين من غير العراقيين منذ مارس ٢٠٠٣	٤٧٠	٤٧٢	٤٧٧
عدد المعتقلين العراقيين في السجون	١٧ ألفا	١٨ ألفا	١٩,٥٠٠
عدد القتلى من الصحفيين منذ مارس ٢٠٠٣	٩٥	٩٨	١٠٦
عدد المختطفين من الجنسيات الأجنبية منذ مارس ٢٠٠٣	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٧
عدد الهجمات على حقول النفط وناابيب نقل النفط	٣٩٩	٤٠٢	٤٢٩
المروحيات الأمريكية التي تم إسقاطها	٦٠	٦١	٦٢
عدد النازحين منذ أبريل ٢٠٠٣ **	٧٥٠ ألفا	٧٦٥ ألفا	٧٦٥ ألفا
اللاجئين وطالبي اللجوء	٨٨٩ ألفا	١,٨٠٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠

المصدر :

* تم جمع هذه المؤشرات من تقرير مؤشر الوضع في العراق الذي تصدره مؤسسة بروكنجز الأمريكية للأبحاث بصورة يومية كل شهر، ويمكن الرجوع للنص الأصلي للمؤشر على الرابط التالي : <http://www.brookings.edu/fp/saban/iraq/index.htm>

** عدد النازحين تم احصاؤه حتى شهر فبراير ٢٠٠٧.

إعداد: محمد عبدالرحمن الجومري

لانتشارها، هو بديل محفوف بالمخاطر، لأن قدرة الحكومة العراقية على الصمود بدون مساعدة أمريكية حقيقية مشكوك فيها كثيرا. كما أن تماسك قوات الأمن العراقية هو الآخر غير مضمون، خاصة أنه ليس سرا أن تلك القوات مخترقة تماما من الميليشيات، ولن يكون انفرط عقدتها مفاجأة كبيرة، وهذا يعني حربا أهلية شاملة ومدمرة قد تمتد نيرانها إلى دول الجوار. بل قد تستدعي وتستفز الجيران للتدخل المباشر، إما لنصرة طرف أو لقمع طرف، كما هو الحال مع تركيا التي لن تتحمل إعلان الأكراد استقلال إقليمهم في الشمال.

٤- الاحتواء :

إذا تعذر الانتصار وفشل البديل الأقل طموحا، وهو تحقيق حد أدنى من الاستقرار، فإن تجد الولايات المتحدة أمامها سوى سياسة الاحتواء. والاحتواء هذه المرة يختلف عن تلك السياسة التي اشتهرت بهذا الاسم خلال حكم صدام، عندما كان المطلوب هو احتواء العراق واحتواء إيران معها فيما عرف بالاحتواء المزدوج. الآن، سيكون الهدف هو احتواء امتداد نيران الحرب الأهلية العراقية إلى جيرانه، ومنع هؤلاء الجيران في المقابل من التدخل في شئونه. والهدف الأساسي الذي ستسعى إليه واشنطن في هذه الحالة هو حصار الحرب الأهلية المشتعلة في العراق داخل حدوده ومنع امتدادها إلى المنطقة، لأن لها مصالح استراتيجية لا تتوقف عند حدود العراق فقط. وثمة اتفاق واسع بين المتخصصين في الشأن العراقي على أن سياسة الاحتواء تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي التي تضمن تطبيقها بحد معقول من النجاح. وهذه العناصر بصورة موجزة هي:

- دبلوماسية إقليمية: سيتعين على الولايات المتحدة إطلاق مبادرة إقليمية تستهدف أساسا تقليص المخاوف من وجود نيات لها للبقاء العسكري طويل الأمد في العراق، وهو احتمال يؤدق سوريا وإيران تحديدا، ولعله الدافع الأساسي بالنسبة لهما للتعاون معها، إذ إن أي ترتيبات تؤدي في النهاية إلى رحيل القوات الأمريكية ستكون في صالحهما، كما تستهدف المبادرة المتوقع النجاح في إعانتهم إلى بلادهم، فليس أقل من ترتيب ظروف معيشة أقل قسوة لهم وتوفير المساعدات الإنسانية. الهدف الثالث من تلك المبادرة سيكون منع الأكراد من إعلان استقلالهم في شمال العراق، تفاديا لتدخل إيراني - تركي يوسع نطاق الحرب. أما الهدف الأخير، فسيكون ضمان وجود آلية دولية أو ملتقى يمكن من خلاله التصدي لأي جهة تحاول زعزعة استقرار العراق. وقد يشجع بعض التقدم الذي يمكن إحرازه في هذا السياق الحكومة الأمريكية على طلب وجود عسكري دولي في العراق لمنع الامتداد الإقليمي للحرب. وهو - أي الاستعانة بالقوات الدولية - هدف أمريكي ثابت كما أوضحنا، أيا كانت الاستراتيجية التي ستعتمدها لإدارة الأزمة العراقية في المستقبل المتوسط والبعيد.

- ملاذات أمنة ومناطق عازلة: هذا هو العنصر الثاني في

- تسويات حقيقية للخلافات بحيث يتم التوصل إلى صيغة مقبولة وعادلة لاقتسام عائدات البترول، وتحقيق التوازن في توزيع مسؤوليات وسلطات الحكومة الفيدرالية والأقاليم، وضمان حقوق الأقليات، والعفو عن المقاتلين، ودمج الميليشيات في أجهزة الدولة أي الشرطة والجيش وإعادة هيكلة قوات الأمن

- مواجهة الإرهاب: يعني هذا التزاما مسبقا من كل الأطراف المشاركة في العملية السياسية بهذا المبدأ

- تجميد العملية السياسية: أي وقف الانتخابات ما بين ٢ و٥ سنوات إلى أن تسوِّف أعمال القتال، والتوصل إلى حل مقبول لازمة اجتثاث البعث

- الأمن والوظائف: لابد من حشد جهد دولي منظم لدعم الوضع الأمني بما يسمح بدوران عجلة الاقتصاد

- مشاركة إقليمية: وهذا يعني تعاون سوريا وإيران على نحو خاص، وبالتالي لابد من الحوار معهما، مع الاستعانة بالنول المجاورة الأخرى - خاصة السعودية وتركيا - للضغط على الميليشيات.

هل يبدو كل ذلك ممكنا؟ بعض جوانبه على الأقل مازالت أقرب إلى الأحلام الجميلة الصعبة، وهو ما ينسف من الأساس إمكانيات نجاح البديل الثاني الأكثر تواضعا، وهو الاكتفاء بالاستقرار، ومن ثم يدعونا لمناقشة البديل الثالث.

٣- الانسحاب :

تقتض مضى الانسحاب أنه لم يعد هناك لدى الإدارة الأمريكية حل آخر للتعامل مع الأزمة العراقية، وأنها فشلت في تحقيق النصر واخفقت في إعادة الاستقرار، ولم يعد أمامها إلا الهرب تقائيا لمزيد من التزيف البشري الذي تقتعرض له. والحقيقة أنه لا يوجد في ظل المعطيات الحالية فرصة كبيرة أمام الإدارة الحالية للمناورة. وأنه إن لم يكن بمقدورها إعلان الانسحاب رسميا، حتى لا يكون ذلك بمثابة اعتراف بالهزيمة، فعلى أقل تقدير سيتم هذا بصورة أو بأخرى من خلال إعادة نشر القوات وتمركزها في المناطق النائية بعيدا عن التجمعات السكانية وسيفيد هذا من ناحيتين، الأولى: تقليل الخسائر البشرية الجسيمة في صفوفها، الأخرى: تخفيف الضغط على الحزب الجمهوري قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية العام المقبل ولا يهم الآن السيناريو الذي ستلجأ إليه الولايات المتحدة لتبرير انسحابها أو إعادة نشر قواتها، والتي بدأت تمهد له من الآن عبر التسريبات الصحفية المتعمدة والأغلب أنها ستعلن أن المهمة اكتملت إلى حد كبير. وإن الحملة الأمنية المسماة فرض القانون قد نجحت، وأن هناك تقدما تحقق على الأرض، بحيث أصبحت الظروف تسمح للقوات العراقية بتسليم مزيد من الأعباء الأمنية

غير أن هذا البديل، الذي يعني - بصود مجمل - تقليص القوات الأمريكية من حيث العدد وانحسار المدى الجغرافي

حل المسببات التي أوجدتها وهذا ما يزيد من تعقيد الموقف.

بيد أن السياسة الأمريكية تجاه العراق تفتقد للواقعية. ونهيم عليها منذ اتخاذ قرار الغزو الأيولوجية والخداع. ولم تطرح بالتالي أي استراتيجية للعمل. ولم تقدم تصورات سياسية واضحة لإقامة حكم فعال ورشيد في العراق.

والى أن تجرى الانتخابات الرئاسية الأمريكية، علينا أن نتوقع المزيد من الإجراءات والقرارات والادعاءات من جاب إدارة بوش، التي تستهدف تحسين موقف الحزب الجمهوري أكثر من تقديم حلول حقيقية للمشاكل العراقية.

الازمات التي تحرق العراق وتعانى منها في الوقت نفسه الولايات المتحدة هي في الأصل - من صنعها نتيجة لسوء إدارتها للحرب من البداية، وعليها الاعتراف بذلك وهي تركة ثقيلة سيتركها بوش لمن يأتى بعده.

ولا يعنى تحميل واشنطن المسؤولية الأكبر من الكارثة التي انتهى إليها الغزو. إعفاء القادة العراقيين من المسؤولية، فهم أيضاً يتحملون جانباً كبيراً من مسؤولية انهيار الدم التي تجرى على أرضهم. وهذا يؤكد افتقاد العراق إلى قيادة سياسية رشيدة يلتف حولها الشعب، وتتشمط من المستقبل الحالي.

ومع استمرار العنف، تتضاءل فرص التسوية السياسية ويتكون المزيد من الأحقاد والضغائن بين الفرقاء المتحاربين، وتصبح البدائل أقل أمام الإدارة الأمريكية المقبلة.

حتى لو ادعت واشنطن بأن قواتها حققت نصراً كبيراً في معركتها الحالية، فهذه القوات لن تعيد الاستقرار إلى العراق، ولن تصلح ما أفسدته الإدارة الأمريكية هناك طيلة السنوات الأربع الماضية، وأخيراً لن تعيد ثقة العراقيين في تلك الإدارة.

استراتيجية الاحتواء، والمقصود به هو الاستخدام الأمثل للقوات الأمريكية التي ستبقى في العراق بعد الانسحاب من المدن الكبرى وفقاً لاستراتيجية الاحتواء. وستنتشر تلك القوات المتبقية بصورة أساسية على الحدود، وستساعد على إقامة مناطق آمنة لتجميع اللاجئين والنازحين وبالتالي منع عبورهم الحدود، وتقليل فرص تهريب وعبور أسلحة ومقاتلين من الدول المجاورة. وهنا، ستجد الولايات المتحدة نفسها مصرة مرة أخرى على التحرك بقوة من أجل إقناع دول العالم بإرسال قوات إلى العراق، لأن قواتها وحدها لن تستطيع تأمين الحدود العراقية المخرامية.

- تجنب التقسيم: وهذا أحد أهم عناصر الاحتواء. والموقف المعلن للحكومة الأمريكية حتى الآن هو الحفاظ على وحدة العراق، ربما ليس من أجل الوحدة نفسها، ولكن خوفاً من تداعيات انفصال الأكراد، وخطرهما تدخل تركيا وإيران. غير أن هناك أصواتاً تتعالى بين الحين والآخر في واشنطن، تدعو إلى تجنب التقسيم مؤقتاً فقط إلى أن تكون الأطراف العراقية مستعدة لها، وأن يتم ذلك من خلال اتفاق سياسى بين الأطراف. وعندئذ، سيتم تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم: شيعية وسنية وكردية، مع مساعدة وتشجيع العراقيين على الانتقال إلى مناطق تجمع طوائفهم إذا رغبوا في ذلك.

الخلاصة :

تبدو هناك عوامل مشتركة كثيرة - كما اتضح من العرض السابق - تتكرر في أكثر من بديل، وهي بالطبع تمثل أرضية أساسية للبناء عليها فيما بعد. من ذلك وقف القتال بين الطوائف العراقية، وتقليل أو القضاء على المقاومة ضد القوات الأمريكية، والتوصل إلى تسوية سياسية، وكلها أمور تتطلب أولاً

كركوك .. مدينة على حافة الانفجار

■ خليل العناني

تعيش مدينة كركوك العراقية فوق صفيح ساخن، وذلك بسبب صراع الإرادات حول تحديد هوية المدينة، وما إذا كانت ستظل مدينة "كوزمبيلاتينية" تضم خليطا من العرب والاكرد والتركمان والآشوريين، أم تتحول كي تصبح مدينة كردية على نحو ما يسعى الاكرد لتحقيقه بشتى الوسائل السياسية والقانونية.

الوضع القانوني لكركوك :

يشير الدستور العراقي الحالي، الذي تم إقراره في أكتوبر ٢٠٠٥، إلى ضرورة تطبيع الأوضاع في كركوك بنهاية ديسمبر من عام ٢٠٠٧، حيث نصت المادة (١٤٠) من الدستور على تطبيع الأوضاع وإجراء إحصاء سكاني واستفتاء في كركوك وأراضي أخرى متنازع عليها، لتحديد ما يريده سكانها، وذلك قبل ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧.

وتعد المادة (١٤٠) نسخة معدلة من المادة (٥٨) التي وردت في قانون إدارة الدولة الانتقالي الذي أقر في مارس ٢٠٠٤، والتي أصر الاكرد على عدم التنازل عنها باعتبارها خطوة أساسية على طريق ضمان كردية مدينة كركوك، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من إلحاق المدينة بإقليم كردستان.

وتشير كلتا المادتين جدلا كبيرا من حيث كيفية تطبيع الوضع الديموجرافي والسياسي في كركوك، فقد نصت المادة (٥٨) على ما يلي (١):

• عودة السكان المبعدين مع إعادة الممتلكات المفقودة أو التعويض عنها.

• الأفراد الذين تم توطينهم في هذه المناطق من قبل النظام السابق يمكن إعادة توطينهم، أو يمكن أن يتلقوا تعويضات من الدولة، أو يمكن أن يتم تخصيص أراض جديدة لهم من قبل

الدولة في مناطق سكنهم في المحافظات التي قدموا منها، أو قد يتم دفع تعويضات لهم لتغطية نفقات انتقالهم إلى تلك المناطق.

• إيجاد فرص عمل لمساعدة الذين عانوا من التمييز في الحصول على وظائف.

■ إلغاء قانون التصحيح الوطني الذي تم استخدامه في كركوك لإجبار الاكرد على الإعلان عن أنفسهم بأنهم عرب إذا أرادوا شراء عقار أو تلقي خدمة أو حقهم في الحصول على عمل في دوائر الخدمة المدنية أو العمل في قطاع الطاقة.

• طلب توجيهات مجلس الرئاسة حول كيفية إلغاء عبث النظام السابق في الحدود الإدارية.

■ تلجيل البت في قرار دائم حول المناطق المتنازع عليها حتى التصديق على الدستور الدائم.

في حين لا تقدم المادة (١٤٠) من الدستور العراقي أية تفاصيل حول كيفية تطبيع الأوضاع في كركوك باستثناء الإشارة إلى ميعاد الاستفتاء على هذا التطبيع، الذي حددته في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، فعلى سبيل المثال، لا تشير هذه المادة إلى أية تفاصيل حول الاستفتاء أو من هم المواطنون الواجب عليهم الاستفتاء. وقد أثار هذا الصمت مخاوف الكثيرين من أن يكون هذا الاستفتاء مقدمة لـ "تكريد" المدينة وإلحاقها بإقليم كردستان.

لفترة ٦٢ سنة. ويعتبر المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسيني تركمان العراق جزءاً من جيش السلطان العثماني مراد الرابع الذي احتل العراق بعد طرد الصفويين منها عام ١٦٣٨. حيث أبقى على بعض من جنوده بالعراق لحماية الطرق بين الولايات العثمانية.

ويرفض التركمان إجراء أي استفتاء على مصير كركوك. بل ويتهمون الأكراد بالعمل على إعادة تكريد المدينة من خلال استقدام أكراد من خارجها. وفي هذا الصدد، يشير سعد الدين أركيج، عضو البرلمان العراقي ورئيس الجبهة التركمانية، إلى أن الإحصاء الرسمي للمرحطين الأكراد من كركوك يبلغ ٢٥٠ ألف كردي، إلا أن قادة الأحزاب الكردية استكنوا ٦٥٠ ألف شخص في كركوك منذ سقوط نظام صدام حسين (٤).

٣- موقف العرب :

حسبما يشير تقرير مجموعة الأزمات الدولية، فقد كانت هناك عشيرتان رئيسيتان في منطقة كركوك، عشيرة التكريتي وعشيرة العبيد، حيث قدمت عشيرة التكريتي إلى منطقة كركوك من سوريا في القرن السادس عشر مع السلطان العثماني مراد الرابع الذي كافأهم على ولايتهم للعثمانيين بإعطائهم أراضي وقرى في الجنوب الغربي لمدينة كركوك. بالإضافة إلى مدينة تكريت. من العشائر العربية الأخرى، التي استوطنت كركوك أثناء العهد الملكي في العراق، عشائر العبيد والجبور، حيث قدمت عشائر العبيد إلى كركوك من منطقة الموصل. بعد خلافات مع عشائر أخرى في الموصل واستقرت في منطقة الحويجة عام ١٩٣٥ أثناء حكومة ياسين الهاشمي.

ولسنوات طويلة، كانت كركوك بمثابة البوتقة التي انصهرت فيها مختلف القوميات، لكن الأمر أصبح شائكاً بعد الإطاحة بحكومة الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، حيث تسعى القوميات المختلفة في كركوك لإثبات حقوقها التاريخية يحاول الأكراد من جهتهم الحاق كركوك بكيان إقليم كردستان في شمال العراق، بينما يحاول التركمان والعرب إبقاء كركوك ضمن الحكومة المركزية في بغداد. هذه الخلافات تم التعبير عنها بالعنف المسلح في بعض الأحيان، والخلاف السياسي في أحيان أخرى. ويطالب العرب بضرورة وجود إشراف دولي على عملية الاستفتاء على مصير كركوك، حتى لا يتم التلاعب في الإحصاءات الديموجرافية للمدينة.

الإبعاد الإقليمية للقضية :

لا تتوقف عبورة مسألة كركوك عند مسألة إعادة تطبيع الأوضاع الديموجرافية والسياسية. وإنما تغطي المسألة بتعقيدات إقليمية قد تسهم في تفجير الأوضاع إذا ما تمت عملية التطبيع وهنا، يمكن الإشارة إلى مواقف بعض الأطراف الإقليمية.

١- تركيا :

تمثل عملية إعادة تطبيع الأوضاع في كركوك بالنسبة لتركيا خطاً أحمر التي ترى في ذلك محاولة قد تمهد لإحكام سيطرة الأكراد على المدينة، واحتمالات إلحاقها بإقليم كردستان

لا يحد على أحد مدى التشابك والتعقيد الذي يحيط بمسألة كركوك. وذلك عطفاً على عدم وجود اتفاق بين مختلف مكونات العراقية على التوصل إلى حل يرضى جميع الأطراف ويمتد موافق أطراف المشكلة على النحو التالي:

١- موقف الأكراد :

ساهم سقوط النظام العراقي السابق بزعامة صدام حسين، وإعادة ترتيب الخريطة السياسية في العراق، إلى رفع أسهم الأكراد في المعادلة السياسية الجديدة. وقد بدأ واضحاً إصرار الأكراد على إعادة كركوك إلى إقليم كردستان، باعتبارها جزءاً من السيادة الكردية. ولم يترك الزعماء الأكراد مناسبة واحدة لا يؤمنون فيها كردية مدينة كركوك. ووصل الأمر إلى حد تهديد بالانسحاب من العملية السياسية برمتها، ما لم يستجيب مطالبهم بتطبيع الأوضاع في كركوك حسبما نصت عليه المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة الانتقالي. فعلى سبيل المثال، أشار مرهم صالح، نائب رئيس الوزراء العراقي - وهو كردي - إلى أن على الجميع أن يعلم أن تنفيذ قرارات المادة ١٤٠ ورفع لظنه التامضي الحاصل على كركوك والمناطق الأخرى، هو الشرط الأساسي لمشاركتنا كتحالف كردستاني (٥٢ نائباً) بالعملية السياسية وتشكيل الحكومة (٢). في حين حذر رئيس وزراء إقليم كردستان "نيجرفان بارزاني" من مغية عدم الإسراع في إعادة تطبيع الأوضاع في كركوك، حسبما جاء في الدستور العراقي (٣).

فمن وجهة نظر الأكراد، تعتبر كركوك جزءاً مما يطلقون عليه تسمية كردستان، التي حاول غزاة المنطقة عبر التاريخ تدمير إماراتها المتعددة واحدة تلو الأخرى. حيث كانت كركوك عاصمة لإمارة شهريزور الكردية في القرن التاسع عشر. وقد قامت الأحزاب السياسية الكردية بإعادة آلاف الأكراد إلى هذه المدينة النفطية المتوترة وإلى القرى المحيطة بها، وتقوم هذه الأحزاب بتقديم أموال، ومواد إنشائية وحتى رسوم تخطيطية، ويمارسون هذا العمل خارج إطار الدستور العراقي الذي تم التصديق عليه مؤخراً. ويثير هذا العمل عنفاً بين الحين والآخر بين المستوطنين الأكراد والعرب الذي هم أقلية هنا، طبقاً للمسؤولين العسكريين الأمريكيين والقادة السياسيين العراقيين.

٢- موقف التركمان :

يشكل التركمان عنصراً مهماً في كركوك ويعارضون مسألة تطبيع الأوضاع في كركوك، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تكريد المدينة وضمها تحت سيطرة إقليم كردستان. وينظر التركمان لكركوك باعتبارها جزءاً من تاريخهم يصعب التنازل عنه. حيث يشيرون إلى أن أجدادهم قدموا إلى العراق أثناء خلافة الأمويين والعباسيين لحاجة الفتوحات الإسلامية لمقاتليهم الأشداء. ومنذ ذلك الوقت، وعلى وجه الخصوص أثناء حكم السلاجقة، بدأ الاستيطان التركماني لمدينة كركوك داخل السلاجقة العراق سنة ١٠٥٥ عندما قدم قائدهم طغرل بك على رأس جيش مكون من قبائل الأوغوز التركية وحكموا العراق

مستقبلا وفي هذا الصدد يصمم من المفيد الإشارة سريعا
لاهم المحددات التي تحكم الموقف التركي من كركوك

- هناك روابط تاريخية بين تركمان العراق وتركيا، والتي
تعود لقرون طويلة خلت، وهي روابط ترى تركيا أهمية الحفاظ
عليها، وعدم المساس بالوضع الديموجرافي للتركمان لصلحة
الأكرد

- من الناحية الاستراتيجية، تمثل كركوك أهمية كبيرة
لتركيا، وذلك نظرا لكونها تحوي نسبة كبيرة من النفط العراقي
تقدر بنحو ٤٠ بالمائة من إجمالي احتياطيات النفط العراقية
التي تقدر بنحو ١١٢ مليار برميل كما أن ما يقرب من ٥٠٪ من
النفط العراقي يصدر عن طريقها ثانياً إنها تمثل عناء
استراتيجية لتركيا يمكنها من خلاله ملاحقة عناصر الحزب
العمالي الكرستاني ومهاجمتهم

- من شأن سيطرة الأكرد على كركوك والحاقها بإقليم
كرستان أن يزيدا من قوتهم السياسية والاقتصادية، مما يعني
احتمالات مطالبتهم بالانفصال عن العراق وتشكيل دولة كردية
مستقبلا، وهو ما قد يزيد من قوة حزب حزب العمال
الكرستاني في علاقته بتركيا.

لذلك، لم يكن غريبا أن تتخذ تركيا موقفا متشددا من عملية
إعادة تطبيع الأوضاع في كركوك. وقد أكد رئيس الوزراء
التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي إذا
سيطر الأكرد العراقيون على مدينة كركوك الغنية بالنفط دون
أن يوضح ما قد تقوم به أنقرة للحيلولة دون وقوع مثل هذا
السيناريو.

ويخشى أردوغان من أن يكون الأكرد يريدون إقامة دولة
مستقلة في شمال العراق تضم كركوك، وهو ما قد يثير مساعي
انفصالية لدى الأكرد الذين يقيمون في جنوب شرق تركيا في
حين تنهم أنقرة الأكرد بتعمد زيادة عددهم في كركوك على
حساب العرب والتركمان لضمان دمج المدينة بإقليم كرستان
العراق في أي استفتاء يقع في المستقبل. وتستطيع تركيا إلحاق
أذى كبير بالمصالح الكردية في كركوك إذا اختارت أن تلعب
بوقه التركمان وإثارة العنف

٢- سوريا :

على الرغم من عدم وجود موقف سوري واضح من مسألة
إعادة تطبيع الأوضاع في كركوك، إلا أن من شأن سعي
الأكرد للسيطرة على المدينة أن يدفع سوريا إلى التدخل بشكل
أو بآخر ولا يتعلق الأمر بوضع الأكرد السوريين واحتمالات
الاستقواء بالأكرد العراقي، خصوصا إذا ما نجح هؤلاء في
الانفصال عن العراق فمسبب، وإنما أيضا بالوضع
الاستراتيجي المعقد الذي قد تخلقه سيطرة الأكرد على
كركوك

لذا، لم يكن غريبا أن يحذر الرئيس العراقي جلال طالباني
سوريا وإيران من التدخل في الشأن العراقي، مهددا كليهما
بان العراق يمكن أن يثير العديد من المتاعب لدول الجوار، ما لم
تتف هاتان الدولتان عن إثارة الأوضاع هناك ويزيد من خطورة

الامر حال الانسحاب التركي السوري الذي قد يتحول إلى
تحالف استراتيجي لمواجهة أية مخاطر كردية بالاحتفاظ بطهران
والانفصال بها عن العراق.

٣- إيران :

عنى عن الذكر طبيعة التدخل الإيراني في العراق، والذي
وصل إلى مستويات غير مسبوقة بعد أن ما يخص الموقف
الإيراني من مسألة كركوك يبقى واضحا، حيث تضمنت إيران
من أن تؤدي السيطرة الكردية على كركوك، إلى تشجيعهم على
الانفصال وإعلان دولتهم المستقلة ومن المعروف أن هناك حالة
كردية في شمال إيران تقدر بنحو ٦ ملايين نسمة على الأقل

وعلى الرغم من العلاقات الوثيقة بين الأكرد العراقي وإيران
والتي رادت بشكل واضح إبان الحرب الإيرانية العراقية وإيران
وبعدها، إلا أنه مدد سقوط نظام صدام حسين، شأنه
العلاقات فسر من التوتر وعدم الثقة بسبب الإصرار الكردي على
الاحتفاظ بمدينة كركوك، في مؤثر على نهات الانفصال
والاستقلال عن العراق، وهو ما قد يشجع أكرد إيران على
المطالبة بالانضمام لإخوانهم في العراق ويزيد من وطأة الامر
توتر العلاقة بين أكرد إيران وغيرهم من الإيرانيين

وتتفق إيران مع كل من تركيا وسوريا على ملف الأكرد
حيث ترفض جميعا أي حديث عن انفصال كردى عن العراق
وقد نظرت جميعها بعين الشك إلى قيام حركة كردية فوق قومية
تتجاوز الحدود القومية، والتي يمكن لصاحها في أحد البلدان
أن يلهم الأكرد في الفول الأخرى وكان أكثر الأمور إثارة
بالخطر إقامة كيان مستقل للأكرد في عام ١٩٩١ في شمال
العراق، والذي سمح للأكرد بالتصريح باستقلال فطلي، والإطاحة
بنظام صدام حسين الذي أعطى الأكرد سلطة لا سابق لها،
سواء في المنطقة أو في العاصمة الوطنية

عقبات تطبيع الأوضاع في كركوك :

تثير مسألة تطبيع الأوضاع في كركوك، على غرار ما نعر
عليه المادة (١٤٠) من الدستور العراقي، العديد من المشاكل،
ذلك أنه سيتم قسرا ودون مراعاة لرغبات بقية الأطراف
المنخرطة في القضية كالعرب والتركمان والاشوريين ولعل أهم
مصادر القلق في عملية التطبيع ما يلي

أولا إن المدينة على صغرها تنوع بتشكيلة طائفية ثرية
ويميزها عن باقي مناطق العراق تقارب المسبب العرقية فيما بين
طوائفها الرئيسية الثلاث (العرب، الأكرد، التركمان) بالإضافة
إلى وجود مهم وإن يكن أقل نسبيا من ناحية العدد
للمسيحيين من كلدان واشوريين وأرمن وكل طائفة تحاول
إثبات أقدميتها تاريخيا، وبالتالي أحقيتها في المدينة أو
صدارتها لها ديموجرافيا وثقافيا

ثانياً إن كركوك غنية بالنفط، فالعموم عليها من كل جهة،
فالركز سيتمسك بها داخل العراق وخارج كردستان ذات
الحكم الذاتي، والأكرد يستأخرون إليها لاستكمال مقومات الدولة
من خلال ثروتها النفطية، والفكر كان سبب رفضهم خصوصهم
لحكم الأكرد، وتركيا لن تقبل ضم كركوك لكرستان، لأن ذلك

الاستفتاء المذكور في المادة ١٤٠ -

- إلغاء مسألة الاستفتاء على مصير كركوك، والمزمع تنفيذه أواخر العام الجاري ٢٠٠٧، وذلك إلى حين تسوية الأوضاع بالطريقة التي تتفق عليها الأطراف المختلفة. وقد ورد هذا الاقتراح في تقرير بيكر - هاميلتون الذي وضع أواخر عام ٢٠٠٦

- أن يقوم مجلس الأمن بتعيين مبعوث خاص لكركوك، يساعد، بدعم من المجتمع الدولي، على إقامة منطقة كركوك الفيدرالية وحل الوضع القانوني للمناطق الأخرى المتنازع عليها. الجوانب الرئيسية لمهمة المبعوث قد تكون تسهيل مناقشة نماذج الوضع القانوني المؤقت لكركوك، والمساعدة على إنشاء ترتيبات لتقاسم السلطة تمثل فيها جميع طوائف كركوك بشكل منصف، وإقامة آلية توزع فيها المناصب الوقيعة في حكومة كركوك الإقليمية.

- خلال مراجعة الدستور العراقي، يتعين على المشرعين استبدال المادة (١٤٠) بمادة جديدة بحيث يحتفظ بعيداً تصحيح المظالم السابقة (المادة ٥٨ من قانون الإدارة الانتقالية) والاعتراف بالوضع القانوني المنفصل لكركوك كمناطق فيدرالية على أساس مؤقت.

- يجب مواصلة العمل لتصحيح المظالم السابقة خلال الفترة المؤقتة، مع تدبر إعادة الناس الذين رحلوا بالقوة على يد النظام السابق، وتقديم تسهيلات وتعويضات للأشخاص الذين جلبهم النظام السابق، والذين يوافقون على المغادرة طوعاً، وحل الخلافات المتعلقة بالملكات من خلال الكلية المقامة لهذا الغرض.

بيد أن الموافقة على هذه المقترحات، ومن ثم تحويلها إلى سياسات تمنع تفجير الوضع في مدينة كركوك، تظل رهنا بإرادة الأطراف المشتركة في الأزمة، خصوصاً الطرف الكردي الذي يصير على الاحتفاظ بالمدينة ويرفض التفريط في كركوك، وهو ما يبدد أي أمل في إمكانية التوصل إلى صيغة وفاقية تقى العراقيين مخاطر الانفجار "المؤجل" في المدينة.

سيسهل لهم قيام الدولة، وسيضر بمصالح التركمان الذين تربطهم وشائج عرقية وثقافية وتاريخية بتركيا (فيما يشبه - مع بعض الفارق - أترك قبرص)، كما أن تركيا قد تلوح بورقة (الموصل) وتحيى من جديد ملف المطالبة باستردادها، ولو كورقة ضغط.

ثالثاً، إن كركوك بالذات تعرضت لعمليات متعددة لتغيير طبيعتها الديموجرافية، من تهجير لأكراد وتوطين عرب وتركمان في بعض مناطقهم، ثم العكس بطرد العرب والتركمان وجلب أعداد هائلة من الأكراد، بدعوى إعادة الوضع إلى ما كان عليه، وهو ما سمي بمحاولات (تكريد) كركوك.

رابعاً، تشير الطريقة التي يعالج بها الأكراد مسألة تطبيع الأوضاع في كركوك مخاوف الكثيرين من سعي الأكراد للاحتفاظ بها كمدينة كردية. واحتمالات التمييز بين سكانها العرب والتركمان. كما أن عدم وضوح بنود المادة (٥٨)، فيما يخص آليات الإحصاء السكاني والتهجير وحقوق العودة، يشكل عبة رئيسية في سبيل التوصل لحل مرض لجميع الأطراف.

اتفاق الحل :

قد يرى البعض صعوبة التوصل إلى حل لقضية كركوك، بيد أن ثمة اقتراحات عملية أشارت إليها مجموعة الأزمات الدولية (التي تتخذ من بروكسل مقراً لها)، وتتلخص فيما يلي (٥):

- إعلان كركوك مدينة ذات طبيعة خاصة، تتمتع بوضع فيدرالي من خلال وضع مسودة ميثاق لمنح المحافظة وضع منطقة فيدرالية، وذلك من خلال سلطات مجلس النواب العراقي الذي لديه الحق بموجب المادة ١١٨ من الدستور، والتي تنص على أنه "يتعين على مجلس النواب أن يسن قانوناً، خلال فترة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ أول دورة برلمانية، يبين الإجراءات الخاصة بتنفيذ إنشاء مناطق بأغلبية بسيطة من الأعضاء الحاضرين". ويمكن للميثاق أن يكون بديلاً عن

الهوامش :

(١) للمزيد من المعلومات حول قضية كركوك، يرجى مراجعة التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية، ICG بعنوان "العراق والاكرد .. بؤار معركة تختتم حول كركوك"، التقرير رقم ٥٦، يوليو ٢٠٠٦ على الرابط : <http://www.crisisgroup.org/home/getfile.cfm?id=2470&tid=4267&type=pdf&l=6>

(٢) جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٣٦١، ١١ أبريل ٢٠٠٧.

(٣) جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٣٤٢، ٢٣ مارس ٢٠٠٧.

(٤) جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠١٣٠، ٢٣ أغسطس ٢٠٠٦.

(٥) "العراق والاكرد .. بؤار معركة تختتم حول كركوك"، تقرير مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سبق ذكره.

تركيا

تركيا والبحث عن "علمانية" متزنة

د. معتز بالله عبد الفتاح

تقف تركيا عند مفترق طرق، حيث تشهد واحدة من أهم نقاط التحول التي يمكن أن تعرفها دولة معاصرة. ذلك أن الأسئلة المطروحة عليها ليست محصورة فيمن يتولى منصب الرئاسة ولكن أيضا كيف يتم اختياره، وما هي طبيعة التكاليفات (أو الحقوق الحمراء) التي ينبغي أن يلتزم بها.

إن عملية اختيار الرئيس الحادي عشر للبلاد ليست مسألة اختيار شخص ليقود المسيرة، ولكنها نقطة زمنية مهمة يتجلى فيها الصراع بين عوالم الأشخاص والمؤسسات والأفكار، والمنتج النهائي لهذا الصراع سيحدد صيغة العلمانية التركية القادمة

ولتبسيط الصراع السياسي هناك، يمكن التركيز على شخص، ومؤسسة، وفكرة. أما الشخص، فهو رجب طيب أردوغان والذي أصبح، كما يقول العديد من المحللين السياسيين الأتراك، أهم شخصية سياسية تركية بعد كمال أتاتورك نفسه. أما المؤسسة، فهي مؤسسة الرئاسة بما تحمله من قيمة كبرى في تغيير بوصلة الدولة التركية وأما الفكرة، فهي العلمانية التي استقرت كمادة في الدساتير التركية المتعاقبة، لكنها تأخذ صيغا ثلاثا وفقا لتفاعلات الأشخاص والمؤسسات على نحو ما سيرد ذكره.

ولنبدا بالشخص، فهو رئيس الوزراء الحالي، الذي نجح برفاقته في أن يتوغلوا برفق في مؤسسات الدولة التركية بعنكة تحسب لهم كجزء من استراتيجية ثنائية الأبعاد تجمع بين تجنب

الصدام وتراكم المكسب البطيء، في واحد من تجليات حرب المواقع التي نصح بها الفيلسوف الماركسي الإيطالي جرامشي اليساريين في أوروبا، كي يتوغلوا برفق وروية في مؤسسات الدولة والمجتمع، دون أن يصطدموا أو أن يعلنوا عن حريهم ضد الرأسمالية - التي هم في الأصل الد أعدائها - وكفهم يتكيفون معها كي يتمكنوا من القضاء عليها. وهكذا أردوغان ورفاقه فقد تجنبوا كافة المواقف الصدامية التي يمكن أن تعطي للقوى العلمانية الفرصة للنيل منهم والقضاء عليهم. كما فعلوا مع السابقين عليهم. وهذه حكمة "القيصر" أردوغان، الذي يحرك فريقه السياسي دون أن يكون بالضرورة في الواجهة فقد كان الرجل قادرا على التوغل دون أن يسقط في الشرك أو أن يضبط متلبسا بـ "إسلاميته" فرغم أنه كان من أشد المعارضين للعلمانية صراحة قبل عام ٢٠٠٠، وكان جزءا من برنامج الانتخابي رفع القبود من الحجاب، لكنه لم يدخل في صدام حقيقي من أجل تحقيق هذا الهدف، بل قال صراحة "لقد تغيرت" ومع أن الرئيس الحالي، نجحت سبزار، ضرب الرقم القياسي في الفيتو ضد مشروعات القوانين، فإن أردوغان رفض الاقتراحات بالتصعيد ضد الرئيس بالذهاب إلى

لإعادة تمريرها، ويلعب دورا محوريا في تعيين قضاة المحكمة الدستورية (وهي معقل مهم من معقل الكماليين)، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة (اليد الباطشة للكماليين)، وهو الذي يصدق على تعيين السفراء، وهو الذي يعين مجلس التعليم الأعلى ورؤساء الجامعات، وهؤلاء كانوا تاريخيا تلاميذ مخلصين للتقاليد الكمالية، والمحافظين على واحدة من أهم مؤسسات التنشئة العلمانية في المجتمع.

البحث عن علمانية جديدة :

إن العلمانية التركية مستمرة لا محالة، لكنها ستتردى ثوبا جديدا إذا وصل عبد الله جول إلى منصب رئيس الجمهورية. فهي مستمرة بحكم أن العلمانية منصوص عليها في الدستور في واحدة من مواد ثلاث يطلق عليها اسم مواد "فوق دستورية"، أي لا يمكن تعديلها دستوريا. لكنها ستتردى ثوبا جديدا لتتحول من علمانية "ضد الدين" بصيغتها السوفيتية والتركية الكمالية، التي ترى أن الدين في ذاته خطر وأن الدين مؤثر تخلف. وهي الصيغة التي سادت طوال حكم أتاتورك، والتي بلغ فيها الخوف من الدين والدين درجة إلغاء كل المدارس الدينية (الإسلامية والمسيحية) وبعدما كان عدد الطلاب في المدارس الدينية الإسلامية عام ١٩٢٣ أكثر من ألفي طالب، أصبح عددهم في مطلع الثلاثينيات صفرا. وعلى هذا، فلم تكن العلمانية الأتاتورية تفصل الدين عن السياسة، بل كانت تجعل الدين والسياسة مجالين تسيطر عليهما الدولة في واحدة من كلاسيكيات النظم التسلطية. بيد أن العلمانية التركية شهدت نمطا آخر بعد وفاة أتاتورك في عام ١٩٣٨، حيث جاء بعد أتاتورك قيادات أضعف وأقل شعبية، حيث إنهم لم يلعبوا الدور الذي لعبه أتاتورك في طرد الإنجليز ووضع لبنات الدولة الوطنية التركية. وهكذا بدأت تركيا تقترب تدريجيا في ظل حكم عصمت إينونو من نمط أقرب إلى "علمانية بعيدة عن الدين"، وهي صيغة علمانية تخشى من أن الدين لا يمكن أن يظل بعيدا عن المجال العام إلا بدرجة عالية جدا من القمع الذي لم يكن ليساير تطورات العصر، لا سيما رغبة تركيا في أن تعطى لنفسها واجهة ديمقراطية أمام الغرب. وهذه الواجهة اضطرتها لتنازلات عديدة، من ضمنها إقرار مبدأ التعددية الحزبية وإجراء انتخابات شبه ديمقراطية في عام ١٩٤٦.

ومكذا بدأ إينونو يوقع شعارات أكثر تصالحا مع الدين من قبيل رفع لافتات انتخابية تظهر امرأة حاسرة الرأس على النمط الغربي وأخرى محجبة. إلا أنه لم يكن مستعدا ليقدم أكثر من ذلك كثيرا، لأن علمانية المجال العام كانت خطأ أحمر ترفض عليه الجميع منذ أن قال به مؤسس الدولة. فالدولة والفضاء العام المجتمعي (أي الأماكن غير المخصصة للعبادة) لا بد أن تكون محايدة دينيا. فلا تعكس ديانة دون أخرى. وعليه، فلا ينبغي أن يضطر المواطن التركي إلى أن يرى صليبا مثلا في أحد الميادين العامة أو في إحدى مؤسسات الدولة، لكن من المنطقي أن يحتفظ به في بيته، لكن خارج بيته فهو فرد في

الاستفتاء، مثلا. بل إن خروج المظاهرات ضد ترشيحه رئيسا للجمهورية لم يقابل منه إلا بالتخلي طوعية عن حلمه القديم بأن يجلس على مقعد أتاتورك، وقضل أن تقتصر الفكرة على أن ينتصر الفرد. وقد رشع نائبه عبد الله جول للمنصب الرفيع.

وقد تبنى الرجل بحكمة أيضا استراتيجية المكسب البطيء. بأن أغرق الإدارات الحكومية بالآلاف الموالين لحزبه، واستغل النزعة العالمية نحو رفع شعارات حقوق الإنسان، بما فيها حرية الاعتقاد والدين، فضلا عن سعي تركيا نحو الانضمام إلى أوروبا الموحدة منذ أكثر من أربعين عاما في دعم حقوق المواطنين المتدينين في تركيا. بل إنه اتخذ من إعلان الالتزام النصارى بمعايير كوينهاجن أساسا لتقليص دور المؤسسات غير المنتخبة ديمقراطيا، مثل المؤسسة العسكرية، في تعطيل قرارات المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا. وتجنب حزب العدالة وصف نفسه بأنه حزب "إسلامي"، وإنما هو حزب "محافظ" يدافع عن التقاليد الثقافية للمواطن التركي الذي انتخبه في إطار النظام العلماني. ومن هنا، جعل اردوغان هدفه المعلن إقامة "علمانية حقيقية" تضمن الحريات الدينية والشخصية باعتبارها جزءا من سعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي. ولا شك في أن اردوغان سياسي غير مرغوب فيه من العلمانيين الكماليين الذين لا يريدون سماع مثل هذه الأفكار، لأنها لا تجعل منه امتدادا للخطر الأصولي يسهل استهدافه.

مؤسسات متشابكة :

بنية نظام الحكم في تركيا تجعلنا أمام خمس مؤسسات كبرى: الرئاسة، البرلمان، الحكومة، الجيش، المحكمة العليا. يحكم علاقة هذه المؤسسات بعضها ببعض الدساتير التي أقرت منذ دستور ١٩٢٨، وبإجماع البرلمان تعديل بعض مواده، وعلى رأسها إلغاء عبارة "الإسلام دين الدولة" وتعديل نص القسم الذي يؤديه رئيس الجمهورية والنواب بحذف لفظ "الجلالة" "الله" من القسم واستبداله بكلمة "بشرقي" (المادة ٢٨). وهو العام نفسه الذي تم فيه تغيير الحروف والأرقام إلى اللاتينية. وفي عام ١٩٣٧، أقر البرلمان التركي إضافة وصف "علمانية" للدستور. واستمرت الدساتير التركية اللاحقة (١٩٦١ و ١٩٨٢) تؤكد الصفة نفسها في المادة الثانية. وقد جعلت من الجيش في المادة ٣٥ حاميا لهذه القيم، وقد حل البرلمان، بمباركة من رئيس الجمهورية والمحكمة العليا، ثلاث مرات في أعوام ١٩٦٠، ١٩٧١، و ١٩٨٠ تحت شعار حماية العلمانية.

وقد كان العلمانيون التركيون في حالة قبول نسبي بفكرة أن يسيطر حزب العدالة والتنمية على اثنين من المؤسسات الخمس (البرلمان والحكومة)، لكن إعلان الحزب عن اتجاهه لترشيح أحد قياداته رئيسا للجمهورية أشعرهم بالخطر على التقاليد العلمانية. وهم في هذا محقون، فعكس ما يشاع عن أن منصب رئيس الدولة في تركيا منصب شرفي، لكنه، رمزيا، الموقع الذي احتله مصطفى كمال أبو الأتراك كما أنه، فعليا، المنصب الذي يملك الفيتو على قرارات البرلمان بحيث تحتاج إلى أغلبية الثلثين

مصدر وهو غير مؤلف لا ينبغي أن تكون ساحة للصراعات
 بيننا وبينهم وهو مصدر منطوق جازك روسو عندما
 حذرهم من أن تزعج أي طائفة أو فئة حقاً لها في أن
 تشرع لكل المجتمع باسم الدين في حدود تفسيرها الضيق
 لبعض نصوصه، غير غايته بحقوق الأفراد من الديانات الأخرى
 أو من داخل الدين نفسه في أن يكون لهم مجالهم الخاص
 ومجالهم العام المدني الذي يتحركون فيه وهنا، يكون الدين قد
 تحول إلى أداة قمع لا تحكم فقط المجالين الخاص والعام، ولكن
 السياسة والحكم والتشريع أيضاً. ومن هنا، تأتي أهمية
 الليبرالية، سواء في وجود العلمانية أو في وجود الفكرة
 المستنبطة للدين، حيث إنها تضع قيوداً على الاستبداد باسم
 الدين والاتجار به، كما ترفض أن يكون البديل عن الاستبداد
 باسم الدين، استبداداً بغيره وهذا، يحاول حزب العدالة والتنمية
 أن يثبت أنهم ليبراليون متصالحون مع الدين، يحترمون
 ويضعونه في مكانه اللائق به، سواء على المستوى القوي أو
 كإطار عام لحياة الناس في مجتمعهم، دون أن يسمح للسلطة
 بالتعسف في استخدامه أو أن يقضى على حقوق الأفراد
 وحررياتهم التي نص عليها الدستور التركي. فالدولة الليبرالية
 تتدخل بالتشريع لحماية حقوق الأفراد، ولا ترى أن عليها
 مسئولية إجبار أحد على التخلي عن رموزه ومعتقداته، ولكنها
 تهدف إلى التعايش بين الجميع.

مستقبل العلمانية التركية :

إن هذا التحول في العلمانية التركية يبدو تصحيحاً للعلمنة
 المفتعلة التي جاء بها أتاتورك، حيث إنها لم تكن نتيجة عصر
 تنوير يشبه النمط الأوروبي. وهكذا، تتفاعل حكمة الشخص مع
 البنية المؤسسية في إعادة إنتاج الفكرة العلمانية التركية. لكن
 تهديد الجيش الضمني بأنه مدافع شرس عن العلمانية وأنه
 سيتدخل في حالة الضرورة لا يزيد الأمور إلا تعقيداً. فهو قد
 يحافظ على العلمانية غير الليبرالية ولكن يثمن باهظ للغاية، من
 تدمير الديمقراطية التركية والابتعاد أكثر عن هدف الانضمام
 للاتحاد الأوروبي، بل وخسارة السمعة العالمية التي حققتها
 تركيا كدولة مدنية حديثة كما أن المحكمة العليا تجد نفسها
 مدفوعة بالحكم في القضية بلا جريمة أو جناة حقيقيين
 فأردوغان ورجاله لم يخرجوا عن أي قاعدة دستورية مستقرة،
 بل إنهم قد كسبوا في السنوات الأربع الأخيرة دعماً داخلياً
 وخارجياً يجعلهم في موقف الاختيار الأمثل لأغلبية الأتراك
 والكثير من حلفاء تركيا في الخارج، لا سيما مع التشوكم
 الشديد الذي تشهده الأحزاب العلمانية الأخرى.

مصدر وهو غير مؤلف لا ينبغي أن تكون ساحة للصراعات
 بيننا وبينهم وهو مصدر منطوق جازك روسو عندما
 حذرهم من أن تزعج أي طائفة أو فئة حقاً لها في أن
 تشرع لكل المجتمع باسم الدين في حدود تفسيرها الضيق
 لبعض نصوصه، غير غايته بحقوق الأفراد من الديانات الأخرى
 أو من داخل الدين نفسه في أن يكون لهم مجالهم الخاص
 ومجالهم العام المدني الذي يتحركون فيه وهنا، يكون الدين قد
 تحول إلى أداة قمع لا تحكم فقط المجالين الخاص والعام، ولكن
 السياسة والحكم والتشريع أيضاً. ومن هنا، تأتي أهمية
 الليبرالية، سواء في وجود العلمانية أو في وجود الفكرة
 المستنبطة للدين، حيث إنها تضع قيوداً على الاستبداد باسم
 الدين والاتجار به، كما ترفض أن يكون البديل عن الاستبداد
 باسم الدين، استبداداً بغيره وهذا، يحاول حزب العدالة والتنمية
 أن يثبت أنهم ليبراليون متصالحون مع الدين، يحترمون
 ويضعونه في مكانه اللائق به، سواء على المستوى القوي أو
 كإطار عام لحياة الناس في مجتمعهم، دون أن يسمح للسلطة
 بالتعسف في استخدامه أو أن يقضى على حقوق الأفراد
 وحررياتهم التي نص عليها الدستور التركي. فالدولة الليبرالية
 تتدخل بالتشريع لحماية حقوق الأفراد، ولا ترى أن عليها
 مسئولية إجبار أحد على التخلي عن رموزه ومعتقداته، ولكنها
 تهدف إلى التعايش بين الجميع.

مستقبل العلمانية التركية :

إن هذا التحول في العلمانية التركية يبدو تصحيحاً للعلمنة
 المفتعلة التي جاء بها أتاتورك، حيث إنها لم تكن نتيجة عصر
 تنوير يشبه النمط الأوروبي. وهكذا، تتفاعل حكمة الشخص مع
 البنية المؤسسية في إعادة إنتاج الفكرة العلمانية التركية. لكن
 تهديد الجيش الضمني بأنه مدافع شرس عن العلمانية وأنه
 سيتدخل في حالة الضرورة لا يزيد الأمور إلا تعقيداً. فهو قد
 يحافظ على العلمانية غير الليبرالية ولكن يثمن باهظ للغاية، من
 تدمير الديمقراطية التركية والابتعاد أكثر عن هدف الانضمام
 للاتحاد الأوروبي، بل وخسارة السمعة العالمية التي حققتها
 تركيا كدولة مدنية حديثة كما أن المحكمة العليا تجد نفسها
 مدفوعة بالحكم في القضية بلا جريمة أو جناة حقيقيين
 فأردوغان ورجاله لم يخرجوا عن أي قاعدة دستورية مستقرة،
 بل إنهم قد كسبوا في السنوات الأربع الأخيرة دعماً داخلياً
 وخارجياً يجعلهم في موقف الاختيار الأمثل لأغلبية الأتراك
 والكثير من حلفاء تركيا في الخارج، لا سيما مع التشوكم
 الشديد الذي تشهده الأحزاب العلمانية الأخرى.

إن تركيا بصدد أوجاع ما قبل ميلاد جديد لتركيبة جديدة
 بفعل صراع الأفكار والمصالح على نحو ما أوضحه الفيلسوف
 الألماني هيجل (ق ١٩) بشأن صراع الفكرة والفكرة المضادة،
 وصولاً إلى تركيبة فكرية جديدة تعبر عن وصول البشرية نحو
 أوضاع أفضل. وهكذا، فإن هذا الديالكتيك (أو الصراع الجدلي
 الذي قال به هيجل) يمكن أن يعتمل في الدولة التركية بما ينتج
 لنا نمطاً ثالثاً بديلاً عن القطر العلماني أو التطرف اللاهوتي.

ولكن وصول جويل إلى الرئاسة، في الانتخابات المباشرة
 المزمع إحصاؤها في صيف ٢٠٠٧، سيفتح المجال لتعديلات
 كثيرة يمكن أن تنقل تركيا إلى نمط ثالث من العلمانية، وهو نمط
 العلمانية الليبرالية التي تؤكد حرية الدين

وهي النموذج الليبرالي الأصلي، كما هو في الصيغة
 الأمريكية، حيث تحترم الدولة المجالين الخاص والعام تماماً
 بضابطين اثنين. هما ألا تشرع الدولة باسم دين أو مذهب على
 حساب غيرهما، ولا تسمح الدولة بأن يكره المجال العام

في معيتها، إلى النقيض العلماني الكمال الذي يتوجس من الدين ومن الدين، فإنها الآن تمر بلوجاع التحول نحو علمانية من نوع مختلف أقرب إلى العلمانية الليبرالية المتصالحة مع الدين، المستوعبة له. وهو وهي كلها تطورات جدلية ما كانت لتحدث إلا في مجتمعات ديناميكية حية لا تقف عند نقطة الثبات. مدعية فضيلة الاستقرار.

وعلى أمل ألا يتوقف هذا الصراع الجدلي مثلما هو الأمر الآن في إيران، حيث انتقلت من العلمانية المتطرفة في ظل الشاه إلى ولاية الفقيه الخمينية المناقضة، ثم ثبتت عند نقطة ما قبل تطوير نظام ثالث أقل تطرفا في أي من الاتجاهين. ولكن لدى المراقب من الشواهد ما يؤكد أن الأمر يبدو مختلفا في تركيا فكما انتقلت تركيا من دولة الخلافة، التي مرضت وأمرضت من كانوا

تركيا والعالم العربي .. علاقات محسوبة

■ د. محمد نور الدين

كان من السهل، حتى عام ١٩٩٠، رسم ملامح وإطار وحدود الدور التركي، ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل في كل المحيط الإقليمي والدولي لتركيا. فقد كانت تركيا جزءاً عضوياً من المنظومة الغربية - الأطلسية في مواجهة المنظومة الشيوعية، وهذا الخيار هو الذي حدد لها تحالفاتها وعداواتها وصراعاتها وحروبها، ليس فقط تجاه الجار أو الجيران العرب، بل تجاه كل محيطها الإقليمي والدولي.

بديلاً للشيوعية. وإطلاق شعارات حقوق الأقليات الدينية والقومية التي انفجرت في البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط، ونقل التحديات إلى البيئة الداخلية والإقليمية لتركيا.

ولا يمكن فهم العناصر المحددة للسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط وتجاه العالم العربي من دون تقديم العامل الأمني المتصل بوحدة الأراضي التركية على العوامل الأخرى، وعلى أهمية هذه العوامل.

وتتجسد هذه الأولوية في طبيعة العلاقة التركية مع دول المنطقة. فحزب العمال الكردستاني الذي كان ينشط ضد الدولة التركية ويسعى لاستقلال جنوب شرق تركيا، مهدداً وحدة الأراضي التركية، كان في أساس التحالف التركي مع إسرائيل، ولا سيما مع توقيع اتفاق التعاون والتدريب العسكري بين تل أبيب وأنقرة في ٢٢ فبراير ١٩٩٦. وهذه القضية كانت في أساس الخلاف التركي مع سوريا ووصول العلاقات بينهما إلى حافة الحرب في نهاية صيف ١٩٩٨. وحين طويت مشكلة حزب العمال الكردستاني مع اتفاقية أضنة في ٢٠ أكتوبر من العام نفسه، كانت العلاقات التركية - السورية تبدأ مسيرة انفتاح غير مسبوق، توجت في مشاركة الرئيس التركي أحمد نجديت سيمير الذي كان قد انتخب للنو في جنازة الرئيس الراحل حافظ

حتى خلال الحرب الباردة، لم يكن لتركيا سياسة خاصة تجاه العرب. قد يكون ذلك صحيحاً تجاه كتلة إسلامية أوسع، كون تركيا عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي. أما حيال العرب، فقد كانت هناك سياسات مع دول وليس مع كتلة. في الأساس، لم يكن العرب أنفسهم جسماً أو صوتاً واحداً، ولم تكن لهم، رغم رابطة الجامعة العربية، سياسة واحدة مشتركة، لا تجاه تركيا ولا إيران ولا أي طرف إقليمي آخر. وفي كل الأحوال، كانت النظرة التركية تحكمها العضوية في المعسكر الأطلسي، وكذلك طبيعة الطبقة الحاكمة في أنقرة والتي كان يتحكم في ذهنيتهما من تعقيدات التاريخ مع العرب وضد الإسلام ما يكفي لكيلا تستقيم أي علاقة، باستثناء بعض الهوامش البسيطة.

وقد ترتب على انتهاء الحرب الباردة معطيات وتوازنات جديدة ووجدت تركيا نفسها أمام مجموعة من التحديات والتهديدات التي تلامس هواجس تاريخية وجغرافية تتقاطع أو تفترق مع سياسات غربية أساسية تجاه تركيا ومحيطها الإقليمي.

بعد عام ١٩٩٠، لم يعد الشرق الأوسط - كما العالم العربي - بالنسبة لتركيا، كما كان خلال الحرب الباردة، طرفاً بمعنى الآخر، بينما تركيا هي الطرف المقابل ولم تعد سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط واحدة. استجلاب واشنطن للإسلام عدواً

(٥) باحث متخصص في الشأن التركي، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في بيروت.

والمشاركة في قوات اليونيفيل. كما في التفريب بين حماس وفتح سياسة التوازن هذه وضعت تركيا في موقع مرات لمبادرات وطرح أفكار وتقريب وجهات النظر بين متخاصمين

وفي حوار أجريناه سابقا معه، حدد الدكتور أحمد داود أوغلو، مهندس السياسة الخارجية التركية الجديدة وكبير مستشاري رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، ملامح السياسة التركية الجديدة بأنها تقوم على "تصغير" المشكلات مع الدول المحيطة بتركيا، وإنزال درجة الخلاف إلى الصفر إن أمكن، وبأن تخرج تركيا من كونها بلدا طرفا، أي جزءا من استقطابات ومحاور، إلى أن تكون بلدا مركزا، أي على مسافة واحدة من كل الأطراف وتحولها إلى نقطة جذب لا تنفير ويركز داود أوغلو، وهنا الأهمية، على العمق الجغرافي والتاريخي لتركيا والمقصود هنا - تحديدا - العلاقات مع العالم العربي وإيران. يقول داود أوغلو: إن الفرد التركي في غازي عنتاب، مثلا، يجد نفسه أقرب إلى الفرد السوري في حلب منه إلى مواطنه التركي في اسطنبول مثلا. وقس على ذلك الكثير من الأمثلة.

هذا المنطق الجديد في السياسة التركية تجاه العالم العربي كان في خلفية الكثير من المواقف والسياسات الإيجابية التركية في السنوات الأخيرة. وهو يتشابه - هنا إلى حد كبير - مع المنطلقات الدينية للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه العرب والقضية الفلسطينية بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. أي أنه كان بالإمكان إحداث تحول استراتيجي يصل إلى حد الانقلاب في التوازنات الإقليمية والدولية فيما لو كان العرب أيضا سائرين في اتجاه التكامل مع محيطهم الإسلامي بعد تغيرات السياسة الخارجية في إيران وتركيا لكن للأسف، لم يكن العرب مع أنفسهم ومع مصالحهم الوجودية، واختاروا الإنعاز، فرادى وجماعات، للقوى الخارجية، بل حتى الاستقالة من دورهم القومي والتاريخي في مواجهة المشروع الاستيطاني الصهيوني والقوى الغربية التي تدعمه، ولم يستفيدوا من المتغيرات المحيطة بهم، سواء في إيران أو تركيا.

وضعت أحداث ١١ سبتمبر تركيا من جديد أمام تحدي سياسات جورج بوش، ونقله المعركة إلى داخل العالم الإسلامي بذريعة مكافحة الإرهاب، ولم تنج تركيا من تأثيرات هذه السياسة عبر التفجيرات التي طالتها في خريف ٢٠٠١ غير أن مشروع الشرق الأوسط الجديد، بعنوان الديمقراطية وحقوق الإنسان، كان يلحظ النموذج التركي في الديمقراطية في بلد مسلم، لذا، كان الاحتضان الأمريكي والغربي لحزب العدالة والتنمية باعتباره مثالا تطبيقيا لما تقول أمريكا عن الإسلام السياسي في لحظة تبرير غزو العراق، والتحويل على الأنظمة العربية بتغييرها إن لم تنسجم بشكل كامل مع المشروع الأمريكي في العراق والشرق الأوسط (منعا للاستيلاء في معنى هذا الكلام عن الاحتضان الأمريكي لحزب العدالة والتنمية فهو لا يأتي بمعنى ولا، مقابل لحزب العدالة والتنمية تجاه واشنطن، بل إن مواقف الطرفين تتباين في عدد كبير جدا من القضايا

والمشكلة الكردية في شمال العراق كانت في أساس التعاون بين نظام صدام حسين وتركيا التي كانت قواتها تصول وتجول بحرية في العمق الكردي، مشكلة راعيا وناظما لخلافات أبرزاني مع طالباني، وممسكة بالوضع الأمني والسياسي أيضا هناك على امتداد التسعينيات.

خلال التسعينيات، يمكن القول إن السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط لم تخرج كثيرا عن سقف سياسات الغرب والولايات المتحدة خصوصا، لكنها كانت تشهد بداية امتزاج جدي في النظرة المشتركة بين انقرة وحلفائها الغربيين إلى بعض الأمور، ولاسيما بالنسبة للوضع في شمال العراق ونشاطات حزب العمال الكردستاني والعلاقة مع سوريا، ولا سيما بعد اغتيال رئيس الحكومة اللبناني الأسبق رفيق الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥.

متغيرات استراتيجيّة :

ثلاثة أحداث مهمة شهدتها العالم كانت ذات تأثير بالغ على الشرق الأوسط والعالم العربي والاستراتيجية التركية تحديدا فيه، وهي:

١١ سبتمبر ٢٠٠١، واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، ووصول العدالة والتنمية إلى السلطة في خريف ٢٠٠٢.

نبدأ من النقطة الأخيرة التي كانت في غاية الأهمية بالنسبة لسياسة تركيا تجاه العالم العربي تحديدا ومن بعده العالم الإسلامي. فمع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في خريف ٢٠٠٢، كان المشهد التركي يتغير داخليا وخارجيا. حزب يتفرد بالسلطة، حكومة وبرلمانا، للمرة الأولى منذ بداية التسعينيات. والأهم أن سلطة حزب العدالة والتنمية لم تكن مجرد تغيير في الجهة الحاكمة. فقد حمل حزب العدالة والتنمية مشروعاً أتاح لتركيا خلال أربع سنوات أن تكون طرفا موضع احترام وتقدير. وإذا كان العنوان الأوديسي وبدء مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوديسي هما الإنجاز الأبرز داخليا وخارجيا، فإن سياسة تعدد البعد التي انتهجها الحزب في السياسة الخارجية كان لها مفاعيل مثيرة على علاقة تركيا مع العالمين العربي والإسلامي. فبموجب هذه السياسة، نجحت تركيا في إقامة أوسع شبكة علاقات انفتاحية مع كل الدول العربية والإسلامية من دون استثناء. مع سوريا وإيران، ومع السعودية ودول الخليج.

وللمرة الأولى، يوظف العامل الديني، وإن ضمن سقف محدّد، في السياسة الخارجية التركية، وهو ما أتاح علاقات أوثق مع بعض الدول الإسلامية ومع حركة حماس في فلسطين. لكن في الوقت نفسه، كانت تركيا تحافظ على علاقاتها مع إسرائيل، وبموجب سياسة تعدد البعد هذه، انتقلت تركيا من موقع المتفرج إلى موقع المبادر في أكثر من قضية، مثل فكرة دول الجوار الجغرافي للعراق، والنوسط في الأزمة اللبنانية،

الحساسية لتركيا كما سئرى بعد قليل

غير أنه من سوء حظ تركيا أن يتزامن وصول العدالة والتنمية إلى السلطة مع الاحتلال الأمريكي للعراق الذي أصاب - مقتلًا وتغييرًا - كل الاستراتيجية التركية في العراق

وقد بذلت تركيا جهدًا كبيرًا لمنع نشوب الحرب وبالتالي لمنع تغيير السيناريو القائم، الذي كان يتسجم مع المصالح التركية وفي هذا الإطار، كان رفض البرلمان التركي في الأول من مارس ٢٠٠٣ مذكرة الحكومة الموافقة على فتح الأراضي التركية للعساكر الأمريكيين، لكن الرهان التركي على عدم إمكانية نشوب حرب من دون تركيا سقط وسقطت معه أو - على الأقل - أصيبت بوضوح شديدة العلاقات الاستراتيجية بين أنقرة وواشنطن. وبالتحديد بين المؤسسة العسكرية التركية والمتحاربين. وضربت الاستراتيجية التركية في العراق من بيت أبيها

ومع الاحتلال الأمريكي للعراق، كانت ترسم المتغيرات التالية:

* انتقال العراق من الصيغة الوحدوية إلى الصيغة الفيدرالية

* ظهور كيان كردي بكل ما تعنيه الكلمة.

* تمركز مسلحي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق

* تسجيل الأكراد نقاط تقدم مهمة في مسألة كركوك.

* ارتفاع منسوب التضامن والأخوة بين أكراد العراق وأكراد تركيا.

خرجت تركيا من التأثير في المعادلة العراقية من الداخل، إذ افتقدت أوراق التأثير المباشر. كما افتقدت القدرة على القيام بتحريك عساكرها عبر الحدود في ظل الفيتو الأمريكي على ذلك.

هذه النتائج السلبية للغزو الأمريكي للعراق على المصالح التركية كانت في المقابل عاملاً لمزيد من التقارب التركي مع العالم العربي. فالقناعة السائدة في العالم العربي أن وحدة العراق في خطر، وأن تقسيم العراق يشكل خطراً على الأمن القومي العربي. هنا، يتلاقى المزاج العربي مع الموقف التركي الرسمي والشعبي حول أهمية بقاء العراق موحدًا ومعارضة كل أشكال التقسيم. من هنا، كانت الفكرة التركية حول مؤتمر لدول الجوار العراقي لتشكيل حالة ضاغطة تحول دون استفراء بعض العراقيين والأمريكيين بتقرير مستقبل العراق، خصوصاً في ظل الرغبة الجامحة لأكراد العراق للاستقلال وبدعم إسرائيل مطلق.

غير أن الخطوة التركية لم تجد الكثير من الفعالية العربية

يسبب وهن الأنظمة العربية. البلد العربي الوحيد الذي كان يترك خطورة تقسيم العراق هو سوريا التي يوجد فيها نحو مليون ونصف مليون كردي. من هنا، التقاء انقرة العلوي مع دمشق في هذا الموضوع هو الذي يفسر عدم تردى العلاقات التركية - السورية، رغم الضغوط الأمريكية والعربية الهائلة بعد اغتيال الحريري لوقف التحسن المتطرد فيها.

ويمكن القول إن الهم الأساسي لتركيا في الشرق الأوسط هو هم أممي متحصل بالخطر التي تهدد وحدة الأراضي التركية. وفي ضوءه، تتحدد التحالفات والخصومات.

كما أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة منع العلاقات التركية مع جوارها الإسلامي والعربي زخماً غير مسبوق، مستغداً من عمقها التاريخي والجغرافي.

ولم يكن التحسن في العلاقات العربية - التركية على حساب العلاقات التركية - الإسرائيلية، وإن شهدت هذه الأخيرة توترات متفرقة.

وقد كان احتلال العراق مؤذياً جداً للسياسة التركية وثوابتها في العراق، ولا سيما فيما يخص المسألة الكردية.

إن التهديد الذي تمثله البيئة العراقية على تركيا كان دافعا لتعزيز التنسيق والتعاون، بل التعاون كذلك بين تركيا وسوريا تحديداً.

كذلك فإن البعد الديني في أيديولوجية حزب العدالة والتنمية لعب دوراً في رسم بعض السياسات التركية في العالم الإسلامي.

من ذلك تعزيز العلاقات الاستثمارية بين تركيا ورأس المال الخليجي ولا سيما السعودي والإماراتي. وقد استثمرت الدول الخليجية مليارات الدولارات في مشاريع في اسطنبول وتركيا بتشجيع وتسهيل من حكومة حزب العدالة والتنمية والبلديات التابعة له.

وفي إطار هذا البعد الديني، كانت أيضاً مشاركة أنقرة في اجتماع اسلام اباد السباعي في فبراير ٢٠٠٧ الذي كان له طابع مذهبي.

محددات السياسة الخارجية التركية :

مع ذلك، لا يمكن للسياسات الخارجية التركية إلا أن تأخذ في الاعتبار العوامل التالية:

* ليس هناك من اجماع داخلي على السياسات الخارجية لسلطة حزب العدالة والتنمية، سواء في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي أو تجاه العالم العربي أو تجاه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وقد برز تأثير العامل الداخلي جلياً في التطورات التي شهدها تركيا - ولا تزال - على صعيد الصراع بين القوى الداخلية، ولا سيما بين المتشددتين من

إن الخيار الاستراتيجي لأنقرة هو الاتحاد الأوروبي وهي في مفاوضات عضوية معه. وبالتالي، فإن أي تحسن في العلاقات التركية - العربية ليس بديلا عن الخيار الأوروبي، بل هو عامل مكمل ومقو لخيار انقرة الأوروبي.

إن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي وهي مرتبطة بالسقوف التي يحددها الحلف.

كما أن لتركيا علاقات حيوية مع اسرائيل تتصل بحاجة اسرائيل للوبي اليهودي في الولايات المتحدة في مواجهة اللوبيات الأرمنية واليونانية. كما بحاجة تركيا لتكنولوجيا متطورة.

إن الدور التركي، تبعا لسياسة تعدد البعد، يمتلك القدرة على التواصل مع كل الأطراف في الشرق الأوسط، وتركيا الدولة الوحيدة التي لها علاقات جيدة مع الجميع دون استثناء، وهو ما يعطيها مبرة مهمة. لكن الضوابط الداخلية والخارجية التي اشرفنا اليها تحول دون توغل تركي في أن يكون دورها مفتوحا في القضايا الشرق أوسطية، أو جزما من محاور عربية أو غير عربية.

العلمانيين والعسكر من جهة، وحزب العدالة والتنمية من جهة أخرى

وقد رأينا نموذجا تطبيقيا لتأثير السياسة الداخلية على التوجهات الخارجية، حين قام العسكر في ٢٧ أبريل ٢٠٠٧ بمنع انتخاب عبدالله جول رئيسا للجمهورية، وإبخال البلاد في صراع داخلي عنيف وقد انعكس ذلك على المشاركة التركية في مؤتمر شرم الشيخ في مطلع مايو ٢٠٠٧. وبعدما كانت تركيا هي المرشحة لاستضافة المؤتمر، إذا بها لا تستطيع حتى المشاركة في شرم الشيخ.

هذا المثال التطبيقي يثير علامات استفهام حول مستقبل التحسن المرتبط بالبعد الديني في العلاقات التركية - العربية، في حال لم يعد حزب العدالة والتنمية في السلطة. إن خروج حزب العدالة والتنمية من السلطة يشكل، من هذه الزاوية، ضربة للعلاقات العربية - التركية. لكن فيما يتعلق بالأبعاد الأمنية والسياسية من هذه العلاقة، لا يعتقد أنها ستتأثر، لأنها أيضا سابقة على وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. والمقصود هنا تحديد العلاقة بين انقرة ودمشق.

الرؤية العربية لتركيا الجديدة

د. إبراهيم البيومي غنم

أخذت صورة تركيا تتحسن في الإدراك العربي خلال السنوات القليلة الماضية، خاصة منذ فوز حزب العدالة والتنمية ذي الخلفيات الإسلامية في الانتخابات البرلمانية، التي جرت في نوفمبر ٢٠٠٢، بأغلبية المقاعد ووصوله بالتالي إلى السلطة، وشروعه في إجراء سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وعلى مدى عقود القرن العشرين وحتى سنوات قيمة مضت من بداية القرن الحالي، تفتحت نظرية الاتصال لقبول العرب والأتراك بكثير من الوقائع والمواقف السياسية التي تركت في مسار توسيع الهوية بينهما وأنت علمانية النخبة تحكمهم تركيا ورغبتها العارمة في قطع روابط انتمائه لتركيا بخلاف الإسلام - العربية ويجعل أفضيته السياسية الشرقية. بر اختبارات سياسية مستقرة للمشاعر العربية، وبخاصة في فترة صعود المد القومي العربي خلال الأربعينيات والخمسينيات حتى منتصف الستينيات من القرن الماضي، حتى إن كلمة "عرب" لم ترد مرة واحدة في البيانات الوزارية التركية من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٤٦

وكان من أبرز تلك السياسات التركية التي كرست الشعور السلبي لدى العرب تجاه تركيا إحلال الحروف اللاتينية محل الحروف العربية، وإلغاء تعليم اللغة العربية، ومنه الآن باللغة العربية، وضم لواء الإسكندرون السوري، والأعتراف بكونه العربية سنة ١٩٤٨ مباشرة عقب إعلان قيامها، ثم التحول من عضوية حلف الناتو وحلف بغداد لخدمة أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة، ووجهها الآخر هو الإضرار بالمصالح العربية في الوقت عينه. وبعد فترة قصيرة من الهدوء خلال النصف الثاني من الستينيات وعقد السبعينيات، عادت السياسة التركية لتزيد من تراكماتها السلبية تجاه العالم العربي من خلال مشروعات المياه التي قررت تنفيذها في مناطق نجا والفرع بأراضيها، وهي مشروعات من شأنها أن تلحق الضرر بتركيا سوريا والعراق. إضافة إلى الاجتياحات المتكررة لشمال العراق لمطاردة حزب العمال الكردستاني، والمشاركة في الحلف الدولي ضد العراق في حرب الخليج الثانية في مطلع التسعينيات وبلغت السياسة التركية ذروة انفصالها عن القضايا العربية بدخولها في تحالف أمن عسكري مع إسرائيل وتوقيع ٢٢ اتفاقية اقتصادية وعسكرية بهذا الشأن في ١٩٩٦، والقيام بمناورات عسكرية

أما قبل ذلك، فقد ظلت صورة تركيا في الوعي العربي العام تتسم بقدر كبير من السلبية لدى النخبة العربية الفكرية والسياسية، ويقدر أكبر من الغموض والسطحية لدى الجمهور الشعبي الواسع. وذلك على الرغم من مرور ما يقرب من تسعين عاما على المشهد الأخير في العلاقات العربية - التركية/العثمانية، والذي تراجعت فيه التفاعلات السلبية من كلا الطرفين أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، إلى أن أعلنت الجمهورية وألغيت الخلافة سنة ١٩٢٤. وكان من أهم تلك التفاعلات السلبية: الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين، والتي اعتبرها الأتراك غزوا لا يحصى وخيانة لا تغتفر. وفي المقابل، كانت حملات التنريك والبطش التي قام بها جمال باشا في بلاد الشام، والعداء الشديد الذي أظهره كمال أتاتورك للعرب منذ وصوله للسلطة وقيامه - فيما بعد - بسلب لواء الإسكندرون من سوريا وضمه إلى تركيا عشية وفاته سنة ١٩٣٨

العرب وتركيا... انسلاخ متبادل

منذ تلك الحقبة التي ترجع إلى سنوات الحرب العالمية الأولى - بوجه خاص - سادت نظرية "الانسلاخ المتبادل" بين العرب والأتراك، وأسهمت هذه النظرية بالنصيب الأكبر في ترسيخ الرؤية الذهنية السلبية المتبادلة بينهما، كما تحكمت أيضا في العلاقات السياسية العربية - التركية وتقوم هذه النظرية على فكرة بالغة الخطورة، ذهب فيها القوميون والعلمانيون الأتراك إلى تحميل مسؤولية تخلف تركيا للعرب والثقافة العربية - الإسلامية، بينما ذهب فيها القوميون والعلمانيون العرب إلى تحميل تركيا نفسها مسؤولية تخلف العرب وبعدهم عن ركب التقدم الحديث. وتطبيقا لهذه النظرية، اعتقد القوميون الأتراك أن التخلص من تأثير الثقافة العربية أمر لا بد منه في سبيل تشكيل ثقافة تركية مستقلة وعصرية. وكذلك رأى القوميون العرب أن التخلص من تأثير الحاجز التركي الذي حجبهم عن الغرب وحضارته الحديثة زمتا طويلا أمر ضروري لتقدم العرب ورجوعهم إلى ساحة السياسة الدولية

سورية بينهما، وتدهور العلاقات السورية - التركية إلى حد
مهم، إلى خافة اندلاع الحرب بينهما سنة ١٩٩٨

ومشما أدوار الأتراك ظهورهم للعرب، فقد فعل العرب الشيء
نحاهم خلال تلك الحقبة الممتدة من بدايات القرن الماضي
وحتى نهاية القرن العشرين أن تكون لديهم القدرة على اتخاذ مواقف أو
سياسات معادية للمصالح التركية كما كان الحال بالنسبة
للسياسة التركية وكانت المفارقة الكبرى هي أن النخب التي
صعدت نظرياً على الأقل - التوجهات الأيديولوجية القومية
والعلمانية على الجانبين، هي نفسها التي مارست سياسة
تجاهل إلى حد العداء والانسلاخ المتبادل وتكرر كل طرف
لأمر ويتفق النظر في مجمل سياسات الانسلاخ المتبادل تلك،
جد أنها قد مورست بشكل مكثف خلال حقبة الحرب الباردة،
وسيادة حالة الاستقطاب الدولي بين الشرق بزعامة الاتحاد
سوفييتي، والغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وبينما
ربطت تركيا بالكتلة الغربية وأحلافها، ارتبطت سوريا والعراق
ومصر في الخمسينيات والستينيات بالكتلة الشرقية، ومن ثم لم
يكن لأي من الأطراف العربية المركزية، أو الطرف التركي ذاته،
حرية اتخاذ القرار في رسم توجهاته الخارجية بعيداً عن تأثيرات
حالة الاستقطاب التي لم تنته إلا بانتهاء الحرب الباردة، وسقوط
الكتلة السوفييتية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

وبالرغم من صعوبة الحديث عن وجود رؤية عربية جماعية أو
موحدة وواضحة تجاه تركيا، إلا أن الملامح العامة للسياسة
العربية تجاه تركيا، خلال الحقبة معظم عقود القرن المنصرم،
يمكن استقراؤها من واقع العلاقات الثنائية التركية - السورية،
والتركية - العراقية، والتركية - المصرية، والتركية - السعودية.
وأول هذه الملامح هو عدم الاكتراث إلى قرب نهاية التسعينيات،
فلا اتفاقيات ذات أهمية وقعت بين تركيا والنوع العربية في المجال
الاقتصادي، أو الثقافي، أو العلمي، ناهيك عن الغياب التام للتعاون
العسكري. وظلت الزيارات الرسمية من العواصم العربية إلى أنقرة
وبالعكس نادرة. ولم تخرج الأوساط الأكاديمية والإعلامية العربية
في الأخرى عن سياسة عدم الاكتراث بتركيا، فالأطروحات العلمية
المتعلقة بتركيا، الحديثة في الجامعات العربية لم تتجاوز أصابع
اليد الواحدة خلال أكثر من ستة عقود. وظلت وسائل الإعلام
العربية - إلى ما قبل سنوات قليلة - لا تلتقي على ذكر تركيا إلا في
مناسبات الكوارث الكبرى، مثل زلزال ١٩٩٩، أو نشوء مشكلات
مع الجيران العرب متعلقة بالمياه أو الأكراد أو التعاون العسكري
والاستخباراتي مع إسرائيل. أما الجمهور العربي الواسع، فلا
تكاد ترسم ملامح تركيا لديه إلا باستحضارها كمقصد
للسياحة، أو لتجارة الملابس الجاهزة وبعض الأدوات المنزلية، دون
وجد حد أدنى من المعرفة بتاريخها وأصول علاقاتها بالعالم
العربي، ثقافياً ودينياً وسياسياً وحضارياً. وأسهمت الفنون
والروايات الأدبية في تكريس صورة سلبية في وعي الأجيال
العربية الجديدة عن التركي الفظالم حامل الكرياج، وغير ذلك
خالد محمد خالد قبل نصف قرن - أحد أبرز المثقفين العرب
المسلمين - عندما استنبط وجود تطابق شبه كامل في المعنى بين
مصطلحي Tyrant أي الطاغية، وطوران مسقط رأس الأتراك
من ناحية الإيديولوجيا وعلم دلالات الألفاظ.

مرحلة التحول:

حدث التحول الأساسي في الرؤية الرسمية والشعبية العربية

بشكل إيجابي - تجاه تركيا قرب نهاية القرن، وتضافرت عدة
عوامل لتهيئة المناخ لهذا التحول، ليس فقط في الرؤية العربية،
ولكن في الرؤية التركية نحو العرب أيضاً وفيما عدا العامل
الدولي المتمثل في انتهاء حالة الاستقطاب بسقوط الاتحاد
السوفييتي، وبخول منطقة الشرق الأوسط مع بداية الانفراد
الأمريكي في مرحلة جديدة وبدء ما سمي بعملية السلام بين
العرب وإسرائيل - فيما عدا ذلك - ورغم أهميته - جاءت معظم
التحولات من الجانب التركي أكثر مما جاءت من الجانب العربي
لتسهم في تغيير الرؤية العربية نحو تركيا. ومن ذلك ما حدث على
صعيد السياسة الداخلية التركية منذ منتصف التسعينيات
بوصول حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة في حكومة ائتلافية مع
حزب الوطن الأم بزعامة تانسو تشيلر، ومحاولة زعيم حزب الرفاه
نجم الدين أربكان - أثناء رئاسته للحكومة - تطوير علاقات تركيا
بالمسلمين العرب والإسلامي. ولكن الرد العربي جاء مخيباً لآماله،
خاصة بعد فشل زيارته لكل من مصر وليبيا، قبل أن يتدخل
الجيش ويجبره على تقديم استقالته.

وفي نوفمبر ٢٠٠٢، حملت الانتخابات العامة حزب العدالة
والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان إلى السلطة منفرداً بتشكيل
الحكومة، وهنا حدثت نقطة التحول الأساسية. إذ بوصول العدالة
والتنمية إلى السلطة، أحيلت إلى التقاعد الطبقة السياسية التركية
القديمة ذات التوجهات العلمانية المتطرفة في عداتها للعرب،
وصعدت طبقة سياسية تعقل جيلاً جديداً من الشباب الذين
يمتلكون رؤية متطورة للتغيرات الدولية، ويدركون أهمية الروابط
التاريخية والثقافية والحضارية والمصلحية التي تربط تركيا بعقمتها
العربية - الإسلامي، ويؤمنون كذلك بقدراتها على القيام بدور
فاعل ليس على مسرح السياسة الإقليمية في منطقة أوراسيا فقط،
ولكن على مسرح السياسة العالمية أيضاً. وشرعت حكومة العدالة
والتنمية بتصفية تركة العلاقات المتوترة مع دول الجوار وفي
مقدمتها سوريا والعراق.

جاءت مؤشرات أخرى من أوساط الاقتصاد التركي توجي
بنشوء أشكال جديدة للعلاقات بين العرب والأتراك. فقد غزت
المنتجات الاستهلاكية المناسبة سعراً وذات الجودة العالية
المصنوعة في تركيا الأسواق العربية، وأسهم ذلك أيضاً في تغيير
صورة التركي القبيح من أذهان الجماهير العربية. وبدأت وسائل
الإعلام العربية - خلافاً للإهمال الذي درجت عليه في السابق -
تهتم بوقائع الإصلاحات السياسية المتخذة في أنقرة، وبالنهضة
الاقتصادية في استنبول، ويسعى حكومة العدالة والتنمية الحديث
لحصول تركيا على عضوية الاتحاد الأوروبي وبعد أن كانت اللغة
العربية وأدائها شبه غائبة عن المؤسسات التعليمية، أضحت هناك
ما يقرب من ست جامعات حكومية تتضمن أقساماً خاصة بتعليم
اللغة العربية وأدائها.

هجوم دبلوماسي تركي:

في مطلع عام ٢٠٠٢، فاجأت تركيا العالم العربي بموقفين
غير متوقعين، أولهما عندما أعلن عن عهد الله جزل - وكان لا يزال
رئيساً للحكومة قبل أن يصبح وزيراً للخارجية ويحل محله
أردوغان في رئاسة الحكومة - أثناء زيارته للقاهرة، وهو اقتراح
تركيا بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية بصفة عضو
مراقب، وجاء الرد العربي على الطلب التركي قاتراً، وكشف عن
هتائية الرؤية العربية تجاه تركيا كقوة إقليمية مركزية من جهة،

وعدم إدراك صناع القرار العرب للتحولات العميقة في السياسة التركية داخليا واقتصاديا من جهة أخرى، لدرجة أن بعض الدبلوماسيين العراقيين وصف الاقتراح بأنه سخيف، وهاجم تركيا متهمًا إياها بانتهاك سيادة العراق بحجة تعقب حزب العمال الكردستاني.

أما الموقف الثاني، فقد عرفت به الجماهير العربية في مارس ٢٠٠٢، عندما فوجئت بالموقف التركي الذي رفض بطريقة ديمقراطية - عبر برلمان منتخب - السماح لأمريكا باستخدام الأراضي التركية في العدوان على العراق، في الوقت الذي شاركت فيه حكومات دول عربية كثيرة في هذا العدوان دون أن تستشير شعوبها.

وإذا أضفنا إلى ما سبق الاحتجاجات التركية المتكررة على سياسة إسرائيل الاستيطانية وإفراطها في استخدام القوة ضد الفلسطينيين، ووصف ما تقوم به بأنه إرهاب دولة - دون أن يقابل العرب هذا الانفتاح التركي تجاه قضاياهم بتحركات إيجابية في اتجاه إعادة هيكلة رؤيتهم وعلاقاتهم بتركيا - فإن النتيجة هي أن تلك المواقف تكشف عن أن الرؤية العربية نحو دول الجوار، بما فيها تركيا، تحدد ملامحها وترسم معالمها موازين القوى الدولية، أكثر مما تحددها الاعتبارات والمصالح القومية للعرب.

تحولات الرؤية العربية تجاه تركيا

في ضوء تلك التحولات لم يعد بإمكان العرب الاستمرار في اعتماد سياسة "عدم الاكتراث" أو غرض البصر عما يحدث في تركيا، خاصة بعد أن بات واضحا أن الرسالة الأساسية التي ترسلها تركيا إلى الجماهير العربية - قبل نخبها السياسية والثقافية - هي أن القوى السياسية ذات الخلفيات الإسلامية، ممثلة في حزب العدالة والتنمية، تقوم بإجراء عمليات ناجحة "من الداخل" في الإصلاح السياسي وتطبيق قواعد الديمقراطية في نظام دولة علمانية بحكم الدستور والقانون. وأن هذه القوى تناضل من أجل تكريس المزيد من بناء دولة القانون والحيوية العامة واحترام حقوق الإنسان، في الوقت الذي تحرز فيه تقدما اقتصاديا ملموسا أدى إلى مضاعفة الناتج القومي الإجمالي، ومضاعفة متوسط دخل الفرد في أقل من خمس سنوات، وتخفيض براماتيكي في نسبة تضخم العملة التركية من أكثر من ٧٠٪ عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٧٪ فقط عام ٢٠٠٥. وثمة تغيرات كثيرة حدثت على المستويين الداخلي والخارجي في السياسة التركية خلال سنوات حكم العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢ حتى الآن، وقد أدت تلك التغيرات في مجملها إلى ظهور ما درجنا على تسميته بـ "تركيا الجديدة"، وهي تختلف في ملامحها وتوجهاتها عن تركيا القديمة ذات الإرث الثقيل بلعباء الماضي وأخطائه.

صحيح أن العرب لم يطوروا حتى الآن رؤية متكاملة وواضحة تجاه تركيا الجديدة، ولكن الصحيح أيضا هو أن ثمة دلائل كثيرة تشير إلى أنه لم يعد من الممكن غض الطرف عن "النموذج التركي" في الإصلاح السياسي والديمقراطي، وفي التوفيق بين الإسلام والديمقراطية بشكل خاص، حتى وإن تباينت الرؤى، واختلفت المواقف من هذا النموذج في أوساط النخب السياسية والثقافية العربية.

دعاة الإصلاح وكثيرون من المثقفين والأكاديميين العرب - بمن فيهم بعض القريبين من الأنظمة الحاكمة التي تتلصق في عملية

الإصلاح السياسي ولا تتحسس للتحوّل الديمقراطي - أخذوا ينظرون بعين الإعجاب منذ بضع سنوات إلى النموذج التركي الجديد على أنه مثال يمكن أن تحتذى به دول المنطقة كلها. وهنا، بدأ الخطاب السياسي العربي يؤكد عمق الروابط بين تركيا والعرب، ويعيد التذكير ببعض الحقائق الجيوسياسية التي جرى تجاهلها لعقود عدة، ومنها أن تركيا جارة مهمة للأمة العربية وأنها تعايشت مع شعوب المنطقة مدة أربعين سنة، ولم يحدث أن نشبت حروب بين العرب والأتراك في أي وقت من الأوقات. وقد بعض الأمثلة من الرؤى الجديدة التي يطرحها بعض دعاة الإصلاح العرب من المثقفين والأكاديميين والسياسيين.

● يتعجب فهمي هويدي - مثلا - من أن مختلف الأطراف الدولية تدرك أهمية تركيا وتحاول استثمار وضعها الاستراتيجي لصالحها، باستثناء العرب الذين يفترض أنهم الأقرب لتركيا من كل أولئك، سواء أكانوا أوروبيين أم أمريكيين أم إسرائيليين. ويؤكد في السياق ذاته أن "حاجة العرب إلى تركيا أكبر من حاجة تركيا إلى العرب".

● يرى محمد محمود ربيع، أستاذ العلوم السياسية بجامعة أسيوط، أن العلاقات العربية - التركية يمكن أن تشهد طفرة تطور إيجابية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان ذي التوجهات الإسلامية، لكن هذا يتطلب أن يبادر العرب إلى اتخاذ خطوات تعزز توجهات حكومة أردوغان في الانفتاح على العالمين العربي والإسلامي وتقليص العلاقات مع إسرائيل. بما يدفع المؤسسة العسكرية التركية من منظور المصالح الاستراتيجية إلى مساندة توجهات التقارب مع العرب.

● عبد المنعم سعيد، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أشاد بما أطلق عليه "الزحف التركي" وأرجع نجاحه إلى أنه لا ينطلق من شعار "الإسلام هو الحل" على عكس الحال لدى حركة الإخوان المسلمين المصرية، ويؤكد أن الإسلام التركي أوجد "صيغة خلاقة" يمل في أن يهتدى بها "الإخوان المسلمون" وغيرهم من دعاة الحركة الإسلامية في العالم العربي.

■ محمد كمال، عضو لجنة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر، أبدى إعجابه في أكثر من مناسبة (الأهرام ١٤ أبريل ٢٠٠٧) بالتجربة التركية في التحول الديمقراطي، وأشار بصفة خاصة إلى كفاءة التيار الإسلامي التركي وخطابه السياسي المتطور، إذا قارناه بالخطاب السياسي للتيار الإسلامي في مصر.

● في أكثر من صحيفة عربية تصدر في مشرق العالم العربي وفي مغربه، نلاحظ الاهتمام المتزايد - منذ بضع سنوات - بالحديث عن النموذج التركي، وكيف أن "التجربة الديمقراطية لتركيا تشكل مثلا يمكن لكافة الدول العربية التي تنشأ التوجه الديمقراطي أن تحتذى به". وذهبت إحدى الصحف الخليجية إلى حد القول إن تركيا بدأت تحتل مركزا قياديا في العالم العربي، الأمر الذي يخدم مصالح المسلمين والعالم الغربي على حد سواء.

■ في فبراير ٢٠٠٧، نظم مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، بالتعاون مع "منتدى أبنت" التركي، ندوة بالغة الأهمية حول التجريبتين المصرية والتركية في الحداثة والممارسة الديمقراطية والموقف من القيم والمبادئ الإسلامية كما

خصصت قناة الجزيرة أسبوعاً لإطلاع المشاهد العربي على
مختلفة من النموذج التركي في السياسة والاقتصاد والفن
والثقافة وهي المرة الأولى عن نوعها على هذا المستوى الإعلامي
خارج في الفضائيات العربية
تركيا النموذج :

في سؤال الذي لم يتم بحثه بعمق حتى الآن هو هل تركيا
بريدة فعلا كي تصبح نموذجا تحتذي البلدان العربية في عملية
التحول الديمقراطي؟ بعض الحركات والأحزاب
إسلامية تعتقد في صلاحية النموذج التركي - ولو مبدئيا -
منسقة في البلدان العربية. بالنظر إلى النجاحات التي أحرزها
حزب العدالة والتنمية في مدة زمنية محدودة نسبيا، مقارنة
بالنظام العربية التي أمنت الفضل على مدى عقود طويلة.

حركة الإخوان المسلمين المصرية، خاصة جيل الوسط في
مصر، وحزب الوسط تحت التأسيس، وأحزاب أخرى في بلدان
عربية منها حزب العدالة والتنمية في المغرب، جميعها يتابع
كيفية نجاح أردوغان في تحقيق الربط بين إيمانه كمسلم
وممارسته السياسية كديمقراطي محافظ وكيفية صموده في وجه
قيادة أركان الجيش التي تعتبر كل بيان يتسم بطابع ديني خطرا
على الصفة العلمانية للجمهورية، ويبحثون في كيفية نجاحه في
كتاب الاقتصاد التركي قوة دفع نحو مزيد من الاستقرار ورفع
فترة التنافسية له في الأسواق العالمية، رغم التركيبة المثقلة
بثقلين الخارجيين، وانتهيار قيمة الليرة التركية وتدنّي مستويات
لنخل وانتشار الفساد في الإدارة الحكومية في ظل الحكومات
السابقة.

ولكن هناك وجهة نظر أخرى تقول إن تركيا ليست مؤهلة لأن
تكون نموذجا يقتناه العالم العربي بصور كاملة، نظرا لأن رواسب
التاريخ تحول دون ذلك، ونظرا لتباين أوضاع النظم السياسية
العربية واختلاف درجة تطورها من بلد إلى آخر.

وفي نظرنا أن هناك قوة دفع نحو مزيد من الإصلاحات
الديمقراطية وتوسيع نطاق الحريات العامة في تركيا قد بدأت،
ويصعب جدا في ظل الظروف الداخلية والدولية أن نتوقف، ناهيك
عن أن تنتكس إلى الخلف. قد تشهد بعض المصاعب، ولكنها
أصبحت تمتلك القدرة على تجاوزها وإيجاد حلول لها. دون اللجوء
إلى انتهاك أصول الممارسة الديمقراطية. ومعنى هذا أن النموذج
التركي في الإصلاح والتحول الديمقراطي أخذ في التجذر وكسب
مزيد من القدرة على التوسع داخليا، بمزيد من الاستقرار والقبول
الاجتماعي، وخارجيا بتأثير قوة المال في المنطقة العربية التي
تشهد ظروفها لا تختلف كثيرا عن ظروف ومشكلات المجتمع
التركي

معنى ذلك أيضا أن النموذج التركي في التحول الديمقراطي
بات يمثل تحديا محرجا لكثير من الأنظمة العربية التي تعلن أنها
تسير على درب الإصلاح والتحول في هذا الاتجاه. ولن تكون
المقارنة بين تركيا والبلدان العربية في هذا الشأن إلا لصالح
تركيا. فالمستحدث التركي -مثلا- يحدد مدة ولاية الرئيس بسبع
سنوات فقط غير قابلة للتجديد، بالرغم من صلاحياته المحدودة.

مقارنة برئيس وزرائه، وهو ما نجد عكسه تماما في أغلب
الساتير العربية، حيث سلطات الرئيس الدستورية هي في العادة
غير محدودة، ومدة ولايته مدى الحياة وغير محدودة أيضا. في
تركيا، يتعين على الرئيس المنتخب أن يكون مستقلا غير حزبي،
وقبل توليه منصب الرئاسة عليه أن يتخلى عن عضويته في أي
حزب سياسي. إن كان منتسبا إلى حزب وفي أغلب البلدان
العربية، لا يزال العكس هو القاعدة المعمول بها، إذ يجمع الرئيس
بين منصب رئيس الحزب الحاكم ورئاسة الجمهورية. هناك في
تركيا جرت تعديلات دستورية في ضوء مبادئ الوثيقة الأوروبية
لحقوق الإنسان، وأصبح المواطن التركي يتنفس بحرية في بلاده،
ويشعر بالأمان والأطمئنان على نفسه وحريته وحرمة مسكنه،
وبإمكانه أن يشارك مع آخرين في تأسيس حزب سياسي أو
جمعية أهلية دون الحاجة إلى إذن مسبق من أية سلطة كانت، فقط
يقوم بإخطار الجهة المختصة بتأسيس الحزب أو الجمعية. وفي
البلدان العربية، نجد العكس في كثير من الحالات.

في تركيا مجتمع مدني قوي وفعال، ومتنوع للفاية، ومستقل
إلى درجة كبيرة عن الحكومة. وفي غنى عن المساعدات الأجنبية
هناك أكثر من ١١٠ آلاف وفتية متنوعة تقدم خدمات صحية
وتعليمية واجتماعية وبيئية ورياضية وتكنولوجية، وهناك ١٦٦ ألف
جمعية أهلية، وأكثر من خمسين حزبا سياسيا، وعشرات الروابط
المهنية والثقافية، والاتحادات الطلابية المنتخبة انتخابا حرا. وعندنا
في المقابل في البلدان العربية مجتمع مدني هزيل، تسيطر عليه
البيروقراطية الحكومية من جهة، ويهيمن التمويل الأجنبي من جهة
أخرى الأوقاف تحت سيطرة البيروقراطيات الحكومية،
والجمعيات الأهلية لا تنتس إلا بأمر السلطة، والأحزاب السياسية
عبارة عن أسماء بلا مسميات، والثقافات متجمدة، والاتحادات
الطلابية صورية ومطمون في انتخاباتها

يمتلك الجانب التركي رؤية واضحة المعالم نحو العالم العربي
وقضاياه الكبرى، ويعرف السياسة الأتراك ماذا يريدون من المنطقة،
ونمط الدور الذي يرغبون في ممارسته، إلى جانب معرفتهم
بمصالحهم الاستراتيجية فيها. وتعتبر كتابات أحمد داود أوغلو -
كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي- عن هذه الرؤية أفضل
تعبير، بينما تغيب مثل هذه الرؤية لدى الجانب العربي.

نعود فيؤكد أهمية ما يجري في تركيا، باعتباره نموذجا
ناجحا في التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي وهناك
بالفعل ما دأبنا على وصفه بـ "تركيا الجديدة" غير التي عهدناها
خلال العقود الطويلة الماضية. إن أحد أهم العوامل الفاعلة في بناء
صورة تركيا الجديدة هو صعود دور القوى الإسلامية الحزبية
وغير الحزبية وتكشف خبرة السنوات القليلة الماضية عن أنه كلما
كان توجه السلطة في تركيا ديمقراطيا ومنصالحا مع الهوية
الإسلامية للشعب التركي، كان أقرب إلى التفاهم مع العالم
العربي. وكلما كان هذا التوجه كماليا، كان أقرب للتفاهم مع
الولايات المتحدة وإسرائيل على حساب المصالح العربية. وعلى
العرب اليوم أن يقرأوا ما يجري في تركيا بدقة وعمق. فثمة
دروس كثيرة يمكن الاستفادة منها في سعيهم على الطريق الطويل
من أجل الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

العامل الكردي في السياسة التركية

د. مصطفى البزاز

ظل العامل الكردي لسنوات طويلة ملحقاً بملفات أخرى في الحسابات السياسية التركية مثل الانضمام للاتحاد الأوروبي، الذي يشترط تحسيناً في المعاملة مع الأكراد، وبعد نجاح تركيا في القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، والقضاء - إلى حد كبير - على خطر الحركة الكردية المسلحة في جنوب شرق تركيا، فقد صار العامل الكردي ظاهرة منطقية في جنوب شرقي تركيا. ومع تبدل المشهد في الشمال لمصلحة الأكراد، بعد احتلال العراق، فقد أخذ القلق التركي من طفور الطموحات القومية الكردية يتصاعد. وعاد العامل الكردي إلى واجهة الأحداث قبل أسابيع قليلة بعد المناوشات الكلامية بين القادة الأكراد والأتراك بخصوص الوضع في شمال العراق.

الموقعة في عام ١٩٢٠ بين السلطنة - إبان انهيارها - والدول الأوروبية الكبرى، قد ضمنت للأقليات العرقية والدينية حقوقاً اقترنت من صيغة الحكم الذاتي في الأناضول، ولكن الأكراد فقدوا حقوقهم المنصوص عليها في تلك الاتفاقية بمقتضى اتفاقية لاحقة هي "اتفاقية لوزان" التي نجح الغازي مصطفى كمال في إبرامها مع الدول الأوروبية نفسها في عام ١٩٢٣، بعد تخليصه الأراضي التركية من الوجود العسكري الأوروبي.

تكررت انتفاضات الأكراد في العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن. وجاء إعلان الجمهورية التركية العلمانية ليدشن قطيعة نهائية مع التراث العثماني، حيث نصب مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية الجيش وحسياً على النظام السياسي التركي، وحامياً للعلمانية، فاضحى الجيش بموجب هذا التنصيب وتلك المكانة، ضابط إيقاع السياسة، ومحتكر تفسير وقيادة الأحلام القومية التركية. وتولى سحق أي خطر على تلك القومية وهنا، تبرز "المسألة الكردية"، حيث تفتق ذهن القادة الأتراك في مطلع الأربعينيات عن فكرة تفريغ الأناضول من ساكنيه الأكراد، وتهجيرهم إلى مدن الغرب التركي المتقدمة اقتصادياً مقارنة بشرق تركيا، بهدف إمداد الصناعة التركية الناشئة في الغرب بعملالة رخيصة. فأصبحت المدن التركية الكبرى - وبخاصة استنبول - تضم من الأكراد شريحة كبيرة من السكان يشكلون نحو ثلث سكانها. وساعد ذلك على ظهور "البروليتاريا الكردية" في المدن التركية الكبرى، ثم كونت لاحقاً كوادر حزب العمال الكردستاني، الذي قاد حرباً ضارية مع الدولة التركية استمرت عشرات السنين، وأودت بحياة عشرات الألوف من البشر على

ثم جاءت الحشود العسكرية التركية الحالية على الحدود الشمالية للعراق، وتلويح المؤسسة العسكرية التركية بتجاوز الحدود لاعتقال كوادر حزب العمال الكردستاني الذي يتحصن في الحدود الجبلية الوعرة الواقعة بين البلدين، لتجعل المشهد قابلاً للانفجار في أي لحظة. والحال أن طفور الطموحات القومية لأكراد العراق جعل الحسابات السياسية التركية محكومة بما يجري في شمال العراق، وبما يعيد العامل الكردي إلى صدارة المخاطر التي تهدد تركيا في العقد الحالي.

نشأة المسألة الكردية:

تعود أصول المسألة الكردية إلى عام ١٥١٤، عندما انتصر السلطان العثماني سليم الأول على الشاه إسماعيل الصفوي حاكم إيران في موقعة سهل تشالديران، فاحتلت الجيوش العثمانية على أثرها مدائن الأناضول وماردين وأورفة وغالبية أجزاء الأناضول. التي كانت جزءاً من إيران حتى وقتها. وعلى أثر هذه الموقعة العسكرية قبل خمسمائة عام، فقد الأكراد وحدتهم الجغرافية وصاروا مشتتين بين إيران والسلطنة العثمانية. وبعد استقلال العراق وسوريا في بدايات القرن العشرين، شهدت كردستان تقسيمها التاريخي الثاني. إذ أصبح الأكراد موزعين على تركيا (بريشة السلطنة العثمانية) وإيران والعراق وسوريا. ولكن المساحة الجغرافية الأكبر من كردستان التاريخية والشاطر الأعظم من الأكراد ظل يعيش في جنوب شرقي تركيا التي يطلق الأكراد عليها "كردستان الشمالية". وعندما انهارت السلطنة العثمانية في بداية العشرينيات من القرن الماضي، فقد ظهرت القضية الكردية إلى الوجود من جديد وكانت معاهدة سيفر

(١٠) خبير في الشؤون الإيرانية والتركية

ثم اشترت شركة النفط البريطانية - الفارسية في عام ١٩١٤ تصيب السلطنة العثمانية في الشركة للقبضة، وبعدما انتشرت الحكومة البريطانية، بناء على نصيحة وزير البحرية البريطاني وقتذاك وتستون تشرشل، أغلبية الحصص في شركة النفط البريطانية - الفارسية، وأصبحت بالتالي هي الملك الرئيسي لخط الموصل، الذي تقع فيه كركوك. وعقب الحرب العالمية الأولى، تغير شكل السيطرة على نفط الموصل بسبب تغير موازين القوى نتيجة للحرب. ففي أكتوبر ١٩١٨، وافقت السلطنة العثمانية بموجب اتفاقية مودروس على وقف إطلاق النار مع قوات الحلفاء، وبمقتضى تلك الاتفاقية، فقد وقعت الموصل تحت السيطرة العسكرية البريطانية، بعد أن وقعت البصرة وبغداد عسكرياً في يد بريطانيا أيضاً قبل ذلك بعام. ولكن تركيا لم تتخل عن الموصل حتى بعد زوال السلطنة العثمانية، إذ إن مؤسس الدولة التركية مصطفى كمال أتاتورك طالب بعد ذلك باسترجاع الموصل، ونهب إلى تشكيل ميليشيات كمالية لمحاربة التجليز في الموصل وإعادتها إلى تركيا.

وبعد قيام الجمهورية التركية ١٩٢٣، لم تتخل تركيا عما تسميه حقوقها التاريخية هناك وفي المؤتمر المذكور، حاولت الجمهورية التركية حشد كل النوازع القانونية والتاريخية أمام بريطانيا، ولكن الأخيرة نجحت في استصدار قرار من المؤتمر يقضي بتحويل عصبة الأمم، التي لم تكن تركيا عضواً فيها، بالبت في مصير الموصل. وقررت عصبة الأمم في عام ١٩٢٥ أن تنزل تبعية الموصل للمملكة العراقية. وفي العام الذي تلاه، تنازلت تركيا رسمياً عن الموصل واعترفت بخط الحدود الذي عينته عصبة الأمم، مقابل حصولها على نسبة عشرة بالمائة من عائدات نفط الموصل ولدة خمس وعشرين سنة، عدلت لاحقاً إلى سعر مقطوع ولمرة واحدة. ولم يطل انتظار بريطانيا طويلاً، حيث تم استخراج النفط من كركوك في عام ١٩٢٧. وفي عام ١٩٣٤، تم إنشاء خط أنابيب لنقل النفط من كركوك إلى حيفا الواقعة تحت الانتداب البريطاني (تجرى التحضيرات الآن لإعادته إلى التشغيل ليقل النفط إلى إسرائيل) ولم تنس الجمهورية التركية، بالرغم من مرور السنين، مسألة الموصل حتى إنها أعلنت الاستعداد العسكري في عام ١٩٥٩، حين وقعت هجمات على التركمان في كركوك، ولم تهدأ إلا بتدخل الجيش العراقي لغرض الاشتباكات.

أكراد العراق في السياسة التركية :

شهدت الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) تقلبات عسكرية كبيرة. ففي الربيع الأول منها، حقق العراق انتصارات كبيرة داخل الأراضي الإيرانية ولكن ابتداء من عام ١٩٨٢، كان الوضع العسكري قد تغير لصالح إيران، بسبب انكماش القوات العراقية إلى داخل حدودها وبدء إيران في تحويل دفة الحرب إلى هجوم باتجاه الأراضي العراقية. ولأن موقف أكراد العراق كان مؤيداً للجانب الإيراني إلى درجة قيام الأكراد بشن عمليات عسكرية على القوات العراقية في مناطق الأكراد شمال العراق، فقد اتجهت بغداد إلى إبرام اتفاقات أمنية وعسكرية مع تركيا لكبح الطموحات القومية لأكراد العراق. ومنذ عام ١٩٨٢، ظهر الاتفاق التركي العراقي إلى الوجود، وكانت أهم بنود الاتفاق كالتالي:

- ١- يسمح لجيشي البلدين بعبور الحدود لمطاردة المعارضة.
- ٢- تبادل المعلومات الأمنية بين الطرفين.
- ٣- يتحمل العراق تمويل الاتفاق والنحضيرات اللوجيستية

الجانبين، وترتب على سياسة الدولة التركية في تركيز الاستثمارات بعن الغرب الصناعي، مثل استنبول وبورصة وإزمير، عجز بالقدر نفسه في الجزء الشرقي والجنوبي لتركيا، الأمر الذي قسم الجمهورية التركية من حيث مستوى التطور الاقتصادي إلى قسمين متضادين: قسم غربي متطور نسبياً تتشابه فيه أنماط إنتاج عائدة لأراحل تاريخية مختلفة، وتهيمن عليه طبقة النجار ذات المصالح المتشابهة مع المؤسسة العسكرية، وقسم شرقي متخلف نسبياً تسود فيه الأنماط الإقطاعية، ويتحكم بمقدرات طبقة الأغوات الكردية المحافظة. فشكّلت هذه العوامل مجتمعة الأساس الموضوعي لظهور حزب العمال الكردستاني في مناطق الجنوب الشرقي لتركيا.

ولأن سوريا كانت - ولا تزال - تشكو من سياسة مائبة تركية تمنع عنها مياه الفرات وتحول سدودها إلى خزان، فقد فتحت أبوابها لحزب العمال الكردستاني كورقة ضغط ضد تركيا وعامل توازن مع قضية المياه بين دمشق وانقرة. وبعد الضغوط على دمشق ومغادرة عبدالله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني، الأراضي السورية، ومن ثم اختطافه بعد طول تردد على عواصم العالم، نجحت تركيا عام ١٩٩٩ في القبض عليه، الأمر الذي دفع مقاتلي الحزب إلى الهروب من جنوب شرقي تركيا إلى المنطقة الجبلية الوعرة الواقعة على الحدود بين العراق وتركيا. وبالرغم من هذا النجاح الأمني، فلم تستطع أنقرة التغلب على العوامل الديموجرافية، حيث يشكل الأكراد غالبية السكان في شمال العراق، وبالتالي يظل التهديد الكردي لوحدة الأراضي التركية قائماً، بمعنى ترك تداعياته على مناطق الأكراد داخل الحدود التركية. من هنا، يمكن تفسير أهمية أكراد العراق في حسابات السياسة التركية، من ناحية تأثيرهم المؤكد على الوضع في جنوب شرق تركيا. إذ كلما تزايد طموحات أكراد العراق، تزداد معها عوامل القلق التركي على وحدة الأراضي التركية. بمعنى آخر، يمثل أكراد العراق مؤشراً يمكن الاعتماد عليه لقياس نشاط أو هدوء الوزن الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط والتي يزداد حضورها بانكماش الطموحات القومية الكردية والعكس بالعكس.

معضلة كركوك :

كان العراق حتى عام ١٩٢١ جزءاً من السلطنة العثمانية، إذ كانت الولايات الثلاث - الموصل وبغداد والبصرة والتي شكّلت العراق لاحقاً - من الولايات العثمانية، وإن كانت السيادة العسكرية والسياسية للسلطنة قد امتدت لتشمل الولايات الثلاث. إلا أن التداخل العرقي في شمال العراق، وبالتحديد في ولاية الموصل وعاصمتها كركوك، كان أكثر وضوحاً مقارنة بولايتي البصرة وبغداد. وتجسد مدينة كركوك معاني تاريخية واقتصادية وسياسية واستراتيجية خاصة، حيث يتنازع تاريخياً على هوية هذه المدينة العريقة، التي يرجع تاريخها إلى نحو ثلاثة آلاف عام، كل من العرب والأكراد والآشوريين والتركمان المدعومين من تركيا. وبخلاف المزاياك العرقي الذي يميز كركوك (تعني بالتركية المكان الجدير بالمشاهدة)، تكتسب المدينة أهميتها الإقليمية من نحو عشرة طيارات برمّيل نفط خام كاحتياطيات مؤكدة في أراضيها. وهذا، تجدر الإشارة إلى أنه بعد اكتشاف النفط في ولاية الموصل وعاصمتها كركوك على نطاق واسع في بداية القرن العشرين، تشكل تحالف دولي بين الشركات Consortium لاستغلال نفط الموصل وبغداد، فتم بمقتضى هذا الاتفاق توزيع أنصبة الشركة المالكة لهذا النفط.

اللازمة لتنفيذه

٤- تسليم المقبوض عليهم من الطرفين.

كان واضحاً أن تركيا هي الطرف المؤهل للقيام بعمليات عسكرية داخل الأراضي العراقية، لأن العراق كان في حرب ضارية على جبهته الشرقية، ولا يمكنه موضوعياً نقل قواته إلى الجبهة الشمالية على الحدود مع تركيا. وبمقتضى الاتفاق، أمكن لتركيا ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني داخل العراق بشكل منظم، حتى إن تركيا تدخلت ٢٠ مرة خلال الفترة الواقعة من ١٩٨٢ إلى ٢٠٠٣ في شمال العراق. وفي نهاية عام ١٩٨٢، وقع العراق المتراجع عسكرياً أمام إيران اتفاقية بخصوص تصدير النفط إلى تركيا لضمان تنفيذ الاتفاق الأمني، وبما يدعم المصالح الاقتصادية التركية بنفط رخيص. وكان خط الأنابيب الذي ينقل مليون برميل يومياً من نفط كركوك إلى نوريتول في تركيا بالقرب من الإسكندرونة، محورها الرئيسي. وبعد احتلال إيران لمنطقة الفاو ١٩٨٦ خلال الحرب، اتفقت الدوائر العسكرية في كل من واشنطن وأنقرة على السماح لتركيا بغزو شمال العراق واحتلال كركوك والموصل، في حال شكلت إيران تهديداً لهاتين المدينتين وثروتهما النفطية. واستمرت تركيا في الاستفادة من الاتفاق الأمني المذكور مع بغداد حتى بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية. وبعد احتلال العراق للكويت، تغير وضع أكراد العراق جذرياً، إذ إن حرب تحرير الكويت لم تطرد القوات العراقية من الكويت فقط، بل أقامت منطقة آمنة للأكراد في شمال العراق عام ١٩٩١. وقتذاك، حرصت واشنطن على طمأنة تركيا بأن جعلت مدينة كركوك خارج "المنطقة الآمنة"، ولم تعترض على استمرار تركيا في عبور الحدود العراقية لتعقب مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

وقبل احتلال العراق، كانت سياسة تركيا تجاه الأكراد في العراق تلتخص في خطوط حمراء لا تسمح أنقرة بتجاوزها، وربطتها في أولوياتها الاستراتيجية كالتالي، أولاً: منع قيام دولة كردية على أي جزء من الأراضي التي يعتبرها الأكراد كردستان التاريخية، تلك التي تشمل شمال العراق وغرب إيران وجنوب شرقي تركيا. وفي المرتبة الأدنى - أي ثانياً - الحيلولة دون إنشاء فيدرالية في العراق على أساس عرقي، مثل فيدرالية في العراق بين العرب والأكراد، وإن أمكن أيضاً منع الأكراد من دخول كركوك. وبالتالي، عملت أنقرة على ترقية التركمان سياسياً وتنظيمياً ليشاركوا في حكم العراق، وحاولت الضغط باتجاه تعديل نصوص الدستور العراقي لبتضمن أن القوميات المشكلة للشعب العراقي هم العرب والأكراد والتركمان، وليس العرب والأكراد فقط، كما هو الحال عليه الآن. وللتركمان، البالغ عددهم نصف مليون - حسب تقديرات العراقيين - وثلاثة ملايين ونصف مليون - حسب التقديرات الرسمية التركية - علم يشبه العلم التركي بنجمته وهلاله ولكن على أرضية زرقاء، وليست حمراء مثل العلم التركي. كما ربطت أنقرة علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس الموضوع الكردي. فالدول التي أبدت قدراً - ولو محدوداً - من التعاطف مع الأكراد يتم إفهامها بوضوح أن مصالحها في تركيا تتعرض للضرر وبشئى الوسائل. من هنا، يمكن تصور أن العامل الكردي كان حاضراً بقوة في الحسابات الاستراتيجية لأنقرة قبل الحرب على العراق. نظراً لمرتبته المتقدمة في الأولويات الاستراتيجية التركية، خاصة أن السياسة التركية تجاه الأكراد تجد إجماعاً وطنياً من العسكر ورجال الاقتصاد،

والأحزاب الطائفية، إضافة إلى رموز الإسلام السياسي التركي مثل نجم الدين أربكان سابقاً، ورجب طيب أردوغان وعبدالله جيل حالياً.

الطموحات الكردية والمخاوف التركية:

١- تغير الوضع بعد احتلال العراق جذرياً في غير صالح تركيا للأسباب التالية: أصبحت واشنطن تدبر العراق وليس حكومتها، وهي المسيطرة على ثروات العراق النفطية، وليست بحاجة إلى تركيا عسكرياً، مثلاً كان الحال إبان حرب الخليج الثانية.

٢- تحالف واشنطن مع الأكراد في شمال العراق، وهذا التحالف أقوى بكثير من تحالف واشنطن مع الفصائل الشيعية التي تمثل الحكومة المركزية في بغداد. وهكذا، ربح الأكراد غطاءً دولياً يصعب مهمة تركيا التي أصبحت تتشارك مع الأكراد في الغطاء الدولي نفسه.

٣- تشكل منطقة الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق، عازلاً أمام تعدد الأتراك في العراق وبالتالي تحافظ واشنطن على توازنات الوضع الحالي: هدوء في الشمال، مقاومة سنية في الوسط، وتمدد النفوذ الإيراني في الجنوب، ومحاولة السيطرة على الوضع في إطار الرقعة الميدانية وبالألعين المذكورين.

٤- فقدت تركيا دور "الوكيل" للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، بسبب وجود القوات الأمريكية في العراق، وفقدت بالتالي "المبادرة الإقليمية".

ويكفي للتدليل على خسائر تركيا الاستراتيجية المقارنة بين وضعية مدينة كركوك قبل الاحتلال وبعده، فقد ظلت كركوك خارج منطقة "الحكم الذاتي الكردي" المقامة منذ عام ١٩٩١، والآن كركوك تحت سيطرة عسكرية كردية كاملة وبمحافظة كردية، في شكل لا يخفى من أشكال "السيادة". ويلاحظ في هذا الإطار أنه خلال فترة الحرب على العراق، طالب مسعود برزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، في مسودته لإعداد "دستور عراق ما بعد الحرب" بإقامة فيدرالية عربية - كردية في العراق، على أن تكون كركوك عاصمة للجزء الكردي من الدولة. وبعد احتلال العراق، نجح الأكراد في تثبيت المادة ١٤٠ في الدستور العراقي، ومفادها أن مصير مدينة كركوك سيتحدد وفقاً لاستفتاء عام بين سكان المدينة. وفي حين يطالب أكراد العراق باستفتاء عاجل حول مصير المدينة، يعارض العرب والتركمان ذلك بسبب التخيبات الديموجرافية التي طالت المدينة لمصلحة الأكراد وقد قام الأكراد بتجهيز عائلات عربية من المدينة واستجلاب أكراد من مناطق كردية أخرى إلى كركوك، فضلاً عن السيطرة على ملفات السجل المدني الخاصة بكركوك إبان توغل قوات الاحتلال في الشمال. وتكمن مشكلة الحسابات السياسية التركية في حقيقة مفادها أن ضم كركوك إلى منطقة الحكم الذاتي الكردي سيشكل أساساً مادياً للدولة الكردية المفترضة في المستقبل. وهكذا، تم تثبيت منطقة الحكم الذاتي الكردية عسكرياً وقانونياً، في ظل تحالف أكراد العراق مع واشنطن، وتقدير واقعي للمكاسب والخسائر بعد احتلال العراق، ومضمونها أن الأكراد هم الرابح الأول من احتلال العراق، وإن غاب مشروع الفيدرالية القومية في العراق بين العرب والأكراد، كما كان مسعود برزاني يطالب قبل الحرب. فإن مشروع فيدرالية الأقاليم بين الشمال والوسط والجنوب جارٍ على قدم وساق. ولأن أكراد شمال العراق في حالة نادرة من الانسجام الوطني الآن قبل الدخول في استحقاقات

مصرية قادمة. فإن المازق التركي يزداد حيال أكراد العراق.
التدخل العسكري التركي وتداعياته :

لا تستطيع المؤسسة العسكرية التركية احتمال سيطرة الأكراد على كركوك ونفطها. كما أن واشنطن ترفض حتى الآن إعطاء الدود الأخضر لعبور الحدود العراقية بسبب تحالفها مع الأكراد ويعود الموقف الأمريكي إلى حقيقة مفادها أن واشنطن المؤزمة بفعل المقاومة السنية في الوسط والعرقلة الإيرانية في الجنوب وعبر الحكومة العراقية، لا يمكنها التخلي عن الهدوء في الشمال، وإلا أصبحت هزيمتها في العراق ناجزة. وعلى الناحية المثالية، فإن تركيا هي حليف تاريخي لواشنطن وعضو في حلف الناتو، ولا يمكن لواشنطن المغامرة أيضاً بتحالفها مع تركيا. بمعنى آخر، لا تستطيع واشنطن أن تتحازل لأي من الطرفين بوضوح، ولذلك يحاول كل من الأتراك وأكراد العراق فرض أمر واقع جديد على واشنطن، ولكن في إطار التحالف معها. الأكراد يتقدمون بخطوات واسعة نحو تحقيق أمانهم القومية، وتركيا تحشد قواتها على الحدود مع العراق، بشكل يفوق كثيراً الحشود الخاصة بمطاردة فلول حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. ويصل إلى مستوى التحضير لغزو برى واسع.

ولكن احتمال التدخل العسكري في شمال العراق يستدعي نتائج وتداعيات متباينة، من بينها:

تداعيات داخلية :

أ- من المتوقع - في حالة التدخل العسكري - أن ينجح حزب الحركة القومية بزعامة دولت باهشلي في تخطي حاجز الـ ١٠٪ اللازمة للتمثيل بالبرلمان التركي، وبالتالي تغيير المشهد السياسي التركي الذي يشهد استقطاباً ثنائياً بين العلمانيين والإسلاميين، أو بين حزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بايكال، وحزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان. ساعتها، سيتمكن حزب الحركة القومية من سحب شرائح انتخابية تقليدية كانت ستصوت لمصلحة حزب العدالة والتنمية، ويمكن تصور أن هذه النتيجة ستكون مؤاتية للمؤسسة العسكرية التركية.

ب- عودة المؤسسة العسكرية التركية للعب دور في السياسة التركية أكبر مما تلعبه الآن.

ج- زيادة الضغوط الأوردوية على تركيا، وتراجع احتمالات انضمامها للاتحاد الأوربي، وبالتالي تغيير الأولويات الاستراتيجية التركية لمصلحة دور معترف به في الشرق الأوسط يبدأ عسكرياً من العراق.

وهي كلها نتائج تصب في صالح المؤسسة العسكرية التركية، التي يمكنها ترتيب "إجماع وطني" عليها وقلب صورة المشهد السياسي التركي الحالي.

تداعيات إقليمية :

أ- إعادة توزيع الأوراق في العراق، إذ ستصبح تركيا في حالة القيام بالغزو - اللاعب الأساسي في شمال العراق إلى جوار إيران، التي تسيطر عبر وسائل متعددة على جنوب العراق.

ب- بدء ظهور دور إقليمي تركي في المنطقة، يبدأ من العراق ولا يتوقف بالضرورة عنه، وبالتالي تغيير التوازنات الحالية في الشرق الأوسط.

تداعيات دولية :

أ- دخول تركيا إلى شمال العراق مربوط بضوء أخضر

أمريكي، والأخير كان مستعصياً منذ احتلال العراق ٢٠٠٣، والسماح به الآن يعني أن واشنطن تخطط لانقلاب كبير في استراتيجيتها بالعراق والمنطقة.

ب- عودة تركيا للعب دور الوكيل في العراق والمنطقة، مما يعد مؤشراً على قرب انسحاب أمريكي من العراق.

ج- زيادة الضغط على إيران وترجيح سيناريوهات التصعيد معها.

الخلاصة :

تعكس الأزمة العسكرية الحالية على الحدود العراقية - التركية إشكالية متعددة المستويات. ففي المستوى الأول، تتفاعل الطموحات الكردية المتعاظمة مع ما تستتبعه - بالضرورة التاريخية والموضوعية - من مخاوف تركية متزايدة. أما المستوى الأعمق للبناء الصراعى التركي - الكردي، فيتجسد في اختلال الموازن الإقليمية في جوار العراق بعد احتلاله، على العكس مما جرت عليه التوازنات والتحالفات الإقليمية خلال العقدين السابقين للاحتلال. ورغم أن التطورات بعد الاحتلال قد حققت مكاسب إقليمية إيرانية في العراق ومكاسب كردية في شمال العراق، إلا أن هذه المكاسب لم تستقر بعد، بحيث يعترف بها دولياً عبر دمجها في منظومة إقليمية جديدة للمنطقة. ولأن العراق وجواره في لحظة فاصلة بين مرحلتين، فإن الأطراف المحلية والإقليمية المختلفة تحاول فرض واقع على الأرض يمكن أن يستمر بعد خروج قوات الاحتلال الأمريكي. وبسبب الترابط الموضوعي بين التشابكات الإقليمية والمصالح الدولية التي تعترف بالمنظومات الإقليمية وتكسيبها المشروعية الإجرائية والعملية، فلا يمكن تصور استقرار التطورات الحالية في العراق أو الانقلاب عليها دون الضوء الأخضر الأمريكي. وواشنطن التي تواجه الطموحات الإقليمية الإيرانية وتضعها في مرتبة التحدى الأكبر أمامها في الشرق الأوسط، لا يمكنها خسارة حليفها التركي، خصوصاً في حالة تفضيل واشنطن للحسم العسكري ضد إيران. وعندها، ستتغير التوازنات في المنطقة بعمق، كما سيفقد أكراد العراق الفضاء الأمريكي لمصلحة دور تركي لا يمكن الاستغناء عنه. أما إذا اتجهت واشنطن إلى التفاهم الإقليمي مع إيران، وهو احتمال لا يمكن استبعاده نهائياً، فتستكون تركيا الخاسر الأول من هذا التفاهم، ويمكن لواشنطن تعويض انقرة بهامش حركة وتنازلات في شمال العراق. بمعنى آخر، يمكن للأكراد استثمار التغير في الموازن لتحقيق مكاسب على الأرض في العراق في ظل غياب رؤية أمريكية شاملة لخريطة التوازنات في الشرق الأوسط. ولكن هذه المكاسب لا تعدو أن تكون مكاسب مرحلية ووقنية الطابع. ومرد ذلك أن المفاضلة بين التحالفين الأمريكي - الكردي في العراق، أو الأمريكي - التركي في المنطقة، هي محسومة لصالح تركيا التي تؤهلها قدراتها العسكرية والاقتصادية، ونقلها الديموجرافي ونموذج نظامها السياسي، لتصبح الشريك الأكثر منفعة لواشنطن في المنطقة كركوك وما يدور حولها من صراع هي صفاة الانطلاق للحظة إقليمية جديدة تنسخ ما قبلها من توازنات وتثبت متغيرات إقليمية جديدة، تنتظر القوات التركية المراقبة على الحدود مع العراق الانتهاء من حسابات السياسة في انقرة. ولكن لحظة الانطلاق إلى شمال العراق ستتمثل لحظة انطلاق أخرى للمنطقة من توازن إقليمي إلى آخر

ساركوزي وسياسة فرنسا الخارجية

■ خالد سعد زغلول

دخلت فرنسا عهدا جديدا، بعد أن حسم الفرنسيون السباق إلى قصر الإليزيه، واختاروا -دون مفاجآت - أقوى رجل في البلاد، مرشح اليمين نيكولا ساركوزي (٥٢ سنة) رئيسا سادسا للجمهورية الخامسة، وخليفة لأخر رجالات الديجولية المحترمين جاك شيراك. ينتمي ساركوزي إلى جيل جديد يتولى السلطة في بلد فقد الثقة في نخبته على غرار معظم الدول الأوروبية تقريبا .. رئيس من مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية، وصل إلى الحكم بعد انتخابات شهدت نسبة مشاركة قياسية بلغت نحو ٨٥٪. حصل ساركوزي على نسبة ٥٣٪ من إجمالي أصوات الناخبين، مقابل ٤٧٪ لمنافسته الاشتراكية سيجولين روابال، مما منحه تفويضا لإحداث تغييرات وإصلاحات مهمة على جميع الصعد والميادين.

مستوى القطب العالمي ليس مثل الفراغ الهائل الذي تركه السوفيت. كان شيراك يفكر ويعمل في الاستراتيجيات التي تجعل العالم متعدد الأقطاب، بينما نجد خلفته -الذي يؤكد أولوية أوروبا في سياسة فرنسا- يرغب في جعل أوروبا شريكة اقتصادية وسياسية واستراتيجية لأمريكا لا منافسة لها.

وقد تعهد بالالتزام بالعلاقات مع أوروبا بعد فوزه، معتبرا أن فرنسا بانتخابه قد عادت إلى البيت الأوروبي. وقال ساركوزي في أول خطاب رسمي للامة- "أريد أن أوجه دعوة لشركائنا الأوروبيين الذين يرتبط مصيرنا بهم ارتباطا عميقا. أقول لهم فيها إنني كنت أوروبا طوال حياتي .. الليلة عادت فرنسا إلى أوروبا .. وسخر أولى ساعات حكمه لزيارة ألمانيا ولقاء المستشار ماركيل ونهضة الاتحاد الأوروبي. في رسالة قوية تجاوزت اللفحات الودية- ليؤكد لها ضرورة العمل المشترك لتصحيح ما فات من أخطاء الإدارة السابقة، التي

يدعو ساركوزي - المعجب بنمط المجتمع الأمريكي - إلى ابتكار نموذج فرنسي جديد يقوم على قيم العمل وإعادة إحياء الجمهورية. كذلك، يدعو إلى "ثورة اقتصادية" مع تخفيض كبير للضرائب، وأعدا بخفض معدل البطالة إلى ٥٪ خلال خمس سنوات، مع تهيئة العمال الذين أمهلهم اليمين لفترة طويلة. وقد اعتبر نتيجة فوزه دليلا كافيا على رغبة الفرنسيين في القطيعة مع الماضي وتفيد المؤشرات بأن فرنسا ستكون اطلسية على المستويين العسكري والسياسي، بينما ستحافظ على مكانتها الأوروبية على المستوى الاقتصادي فقط. الأمر الذي يؤكد أن دورها القيادي للبيت الأوروبي سيبدأ على عكس رغبة ساركوزي بالتراجع، سيما وأنه المرشح لتولي منصب توني بليز في أوروبا، ليكون رجل الولايات المتحدة في القارة العجوز. وقد كان الرئيس شيراك يعتبر أوروبا ثقلا موازيا للولايات المتحدة، وعانى كثيرا من كون أوروبا تبدو عملاقا اقتصاديا. ولكنها على أرض الواقع قزم سياسي فركز عمله على فكرة الارتقاء بالاتحاد إلى

(٥) باحث في العلاقات الدولية.

دافيد ليفيت - وهو رجل الصلح مع الأمريكيين. وسفير فرنسا في واشنطن الذي يعود إليه الفضل في امتصاص غضب الإدارة الأمريكية وتغيير مسار الرئيس شيرون تجاه واشنطن في الأعوام الأخيرة - مستشارا للمجلس (منصب كوندوليزا رايس السابق). وسيكمل هذا المجلس الحلقة المفقودة بين أجهزة الاستخبارات والعمل الدبلوماسي ليكون بمثابة هيئة لتحليل وبلورة الأفكار في مجال الأمن والدفاع في الفترات العادية، كما في الأزمات، عبر كوكبة من رجال الدبلوماسية والعسكرية الكبار. وأعلن ساركوزي أن فرنسا ستكون صديقة للولايات المتحدة التي توترت العلاقات معها بسبب غزو العراق عام ٢٠٠٣. مؤكدا أن الولايات المتحدة يمكنها الاعتماد على صداقة فرنسا. وقد أشار ساركوزي إلى الاختلاف مع الولايات المتحدة حول قضية الاحتباس الحراري في قمة الثماني في منتجع هايليجندام "سد القديسين" بألمانيا خلال الفترة (٦-٨ يونيو ٢٠٠٧)، حيث قال: "أريد أن أقول لهم (الأمريكيين) كذلك إن الصداقة هي قبول الصديق لحق صديقه في التصرف بشكل مختلف، وإن من واجب الأمم العظيمة - مثل الولايات المتحدة - ألا نغرق مكانة الاحتباس الحراري بل وأن نقول قيادة هذا الكفاح، لأن ما هو عرضة للخطر هنا هو مستقبل البشرية جميعا".

لكننا لا نتوقع أن يقوم ساركوزي فوراً بتفكيك السياسة الخارجية لشميراك، فهناك مؤشرات تدل على حرصه على الاستمرارية فيما يتعلق بالكثير من المسائل، مثل غزو العراق. وحتمية إنشاء دولة فلسطين ذات سيادة، وضرورة بناء أوروبا سياسيا ودفاعيا. وقد تبني سياسة توفيقية تجاه روسيا والصين خلال قمة الثماني مؤخرا فيما يتعلق بخفض نفوذ شبكة الدفاع الصاروخية الأمريكية في أوروبا (مؤشر الحرب ضد إيران). وتحرص فرنسا على احترام تاريخ علاقاتها الدولية ومصالحها المشتركة مع العالمين العربي والإسلامي. حيث ظلت باريس تتبنى خطا واحدا منذ فترة حكم شارل ديغول تجاه ملفات حيوية، مثل قضايا الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا وغيرها. ففرنسا مرتكزات أساسية لا تتغير بتغير المعسكرات السياسية، احترامها مختلف الرؤساء، من بينهم الاشتراكي فرانسوا ميتران الذي كان صديقا مقربا لإسرائيل، لكنه حافظ على الخطوط الديبلوماسية ولم يتجاوزها تجاه العالم العربي، حتى إن الرئيس الاشتراكي لم يغير بندا واحدا في توجهات السياسة العربية لفرنسا، بل على العكس اتخذ مواقف تاريخية محمودة له، منها توفير الحماية لخروج الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢، وإنقاذه من الاغتيال الذي نصبه له شارون عبر دهايز السفارة الفرنسية، ومطالبته إسرائيل - عبر خطاب شهير له في الكنيست - بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية، وكان أول من اعتبر الزعيم ياسر عرفات رئيسا لدولة في البروتوكول الفرنسي، وكان من أشد قادة أوروبا والعالم تمسكا بعدالة وشرعية قضيته وقد سار ميتران الاشتراكي أيضا على نهج السياسة العربية لفرنسا التي أرسى مبادئها الزعيم شارل ورفض تقديم الاعتذار للشعب الإسرائيلي عن تورط حكومة فرنسا في مذابح اليهود بتعاونها مع الفazione، مثلما رفضه

التيهت استراتيجيات ضعيفة أسفرت عن رفض الشعب للدستور الأوروبي في زلزال سياسي كبير. مما عرقل مسيرة أوروبا وأوضاعها. عاما من الجهود الفرنسية في هذا الصدد. اقترح ساركوزي وضع اليه عمل فرنسية - ألمانية سريعة للخروج بأوروبا من أزمتها الدستورية والمؤسسية، ولا سيما أن فرنسا سترأس الاتحاد في يناير ٢٠٠٨. ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز العلاقات الفرنسية - الألمانية تمثل أولوية في توجه الرئيس الجديد. وقد توافر الانسجام بين قطبي الاتحاد الأوروبي بسرعة على جميع الصعد، فاتفقت باريس وبرلين على مواقف موحدة تجاه تركيا وإيران، وصياغة جديدة للعلاقة مع واشنطن، وعلى موقف واحد من فلسفة العمل الاجتماعي ودور الدولة في المجتمع، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن مرحلة انبعاث الأوروبي قد بدأت بالفعل. كما أعلن ساركوزي أنه لن يلجأ إلى إجراء أي استفتاء جديد على الدستور الأوروبي، معتبرا أن الشعب الفرنسي قد قال كلمته عندما رفضه، لكنه يقترح مجلسا أوروبيا مصغرا لبحث حلول خروج أوروبا من أزمتها المؤسسية والدستورية. وسيقف ضد ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، حتى لا تصبح أوروبا - على حد قوله - عند حدود إيران والعراق، وسيسعى لإعادة تقييم اليورو، الذي يعتبره سببا رئيسيا في إفقار الفرنسيين.

نهاية الديبلوماسية :

أما على الصعيد الفرنسي، فنلاحظ أن الرئيس الجديد يقتبس الكثير من فكر مارجريت تاتشر في سياسة الإصلاح والتحديث لمرور فرنسا بالتجربة نفسها التي مرت بها بريطانيا في السبعينيات (بطء النمو وارتفاع نسبة العجز والبطالة). كما أنه معجب بأسلوب توني بليز في إدارة البلاد، والذي رفع به المستوى المعيشي للشعب والنمو الاقتصادي لبريطانيا. وينتظر الشعب الفرنسي من الرئيس الجديد أن يعيد لفرنسا عافيتها الاقتصادية، أي كانت الطريقة التي سيتفاعل عبرها الاقتصاد مع الشعب والمجتمع. ولهذا، فمن المرجح أيضا أن يشهد عصر ساركوزي نهاية للديبلوماسية. فلا يمكن النظر إلى ساركوزي على أنه شخصية سياسية تنمهي بشكل تام مع أي تيار من التيارات التاريخية المعروفة لليمين الفرنسي. فهو ليس بيجوليا (حتى وإن كان رئيسا للحزب الديجولي الذي ألفه شيراك)، لأن الرجل قد انفصل عن مبادئ الديبلوماسية بمجرد أن دخل في علاقة شراكة سياسية مع الأمريكيين والبريطانيين تجاوزت أطر العلاقة التاريخية للتحالف الاستراتيجي بين الدول الثلاث. كما أن القضايا التي يهتم بها ساركوزي لم تكن هي أبدا تلك القضايا الديبلوماسية العظيمة التي تتعلق بمصير فرنسا وقدرها في هذا العالم، ومنها - على سبيل المثال - العبقرية الفرنسية المفترضة، وحاجة فرنسا إلى السيادة والاستقلال، والتخلص من أي نفوذ أو تأثير أجنبي وخصوصا الأمريكي. يعتبر ساركوزي شبيها بالرئيس الأمريكي الراحل جون كينيدي في الحياة والتفكير. أكثر من أي زعيم فرنسي على مر الزمن، ويقتبس الكثير من النموذج الأمريكي، مثل إنشاء مجلس للأمن القومي في قصر الإليزيه مرتبط مباشرة بمكتبه - على الطريقة الأمريكية - وبإشراف وزارتي الخارجية والدفاع. وقد عين جان

استلافه من الرؤساء، بينما قدم لهم جاك شيراك هذا الاعتذار مسجلاً، ورفض توجيه الاعتذار للشعب الجزائري على الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في حقه خلال ١٣٢ سنة من الاحتلال.

بيد أنه من المتوقع، مع حفاظ الرئيس الجديد بشكل عام على سياسة فرنسا الخارجية، حدوث تغيير نسبي في المواقف من بعض القضايا الخارجية، بحكم أن ساركوزي يمثل جيلاً جديداً لديه عزيمة على تحقيق الذات وإثبات الوجود بابتكار سمط مختلف للحكم وبما أنه صديق لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية الحميم، فهو سيحافظ على هيكل المبادئ الفرنسية، ولكنه لن يعارض الحليفة الكبرى (الولايات الأمريكية) في مجلس الأمن في القضايا الكبرى كما فعل شيراك. فبالرغم من استنكار ساركوزي إقدام الإدارة الأمريكية على التلويح باستخدام القوة وشن حرب ضد طهران، بسبب طموحاتها النووية في امتلاك قدرات نووية تعيد للمنطقة التوازن الاستراتيجي أمام إسرائيل، فإنه لن يذهب بمعارضته مذهب شيراك في مجلس الأمن بالتلويح بالفيتو. بل سيكتفي بنصيحة الصديق لعرض وجهة نظره المخالفة. وإذا ما تم طرح قرار لحرب للتصويت في الأمم المتحدة لكسبه الشرعية الدولية، فإنه سوف يمتنع عن التصويت حتى يسجل موقف احتجاج فرنسا فقط، وهذا يعني تمرير القرار وبالتالي تقنين الحرب.

مواجهات ساركوزي القادمة

كان أكثر ما صدم دول شمال إفريقيا في مشروع ساركوزي، تلك المواقف القاطعة التي اقتبس قسماً مهماً منها من برنامج اليمين المتشدد، متمثلة في الجبهة الوطنية، بزعامة جان ماري لوين، خاصة في مجال مكافحة الهجرة وتقليص منح التأشيرات للراغبين من الدول الإفريقية والمغرب العربي، حيث أعلن في قمة الثماني تضامنه مع الشعوب الإفريقية وحرصه على التنمية في القارة السمراء، ولكن يسجل دعم فرنسا مشروطاً بالحد من الهجرة الإفريقية إليها. وهناك بالتحديد خشية على مصير مليونين و٢٦٥ ألف أجنبي يقيمون حالياً في فرنسا، أغلبهم بدون أوراق رسمية، ويشكل العرب أكثر من ٦٥٪ منهم.

كما أن أكثر ما شحذ الاحتقان الجزائري ضد الرئيس الفرنسي الجديد، أنه نكا جراح التاريخ، وعبر في الوقت نفسه عن انحياز واضح لإسرائيل. فقد أثارت تصريحاته عن الفترة الاستعمارية (وهي الفترة الحساسة وسر توتر العلاقات الثنائية حتى اليوم) ردود فعل عنيفة في الجزائر، اشتركت فيها الحكومة والمجتمع الأهلي والنخب على السواء.

فما إن عبر ساركوزي عن نيته رد الاعتبار للمتعاضدين الجزائريين مع سلطات الاحتلال أثناء حرب التحرير والمعروفين بالحركيين "الخونة"، حتى ثارت عاصفة من الاستمزاز والإدانة في الجزائر، كان الياسر بإطلاقها رئيس الحكومة عبد العزيز بلخادم ويعني هذا أن مشروع معاهدة الصداقة، التي تاجل توقيعها على زمان الرئيس جاك شيراك، والرامية لطى صفحة الحقبة الاستعمارية، سيبقى في أراج الحكومتين لفترة طويلة أخرى، مادام المناخ المناسب لتوقيعها بات أبعد مثلاً، بينما تحتاج فرنسا إلى التعاون الاقتصادي والسياسي مع الجزائر

الغنية بالثروات البترولية والمعدنية والغازية، وكذلك لكسب ثقة ملايين الجزائريين المقيمين في فرنسا.

في المقابل، أثار ساركوزي قلقاً في ليبيا بسبب تصريحاته بعد فوزه، حيث أعاد في خطابه للأمة الموقف المتشدد الذي أعطته -خلال الحملة- عن مشكلة المرضات البلفاريات المسجونات في ليبيا منذ فبراير ١٩٩٩ في قضية حقن دماء ملوثة لأطفال ليبينين وعرب. وقد حكم بالإعدام على المرضات الخمس وطبيب فلسطيني في مايو ٢٠٠٤ بتهمة نقل فيروس الإيدز إلى ١٣٨ طفلاً ليبيا في مستشفى بنغازي، قُتِل ٥٦ منهم، ولم يبقَ الحكم في ديسمبر ٢٠٠٤. وهنا وقع في خطأ كبير، لكون القضية من اختصاص القضاء الوطني لدولة كاملة السيادة وتتبع بالاستقلال، مما أوقع نفسه وبلاده في قضية ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين، بالإضافة إلى التشكيك في نزاهة القضاء الليبي والتدخل في شؤون البلاد الداخلية. وقد أرسل وزير خارجيته برنارد كوشنير إلى طرابلس للنظر في هذه القضية، محاولاً إثراء القيادة السياسية عن إعدام المتهمات خلال شهر يونيو الماضي، مما دفع البعض في الجماهيرية لشن هجرم عنيف ضده، معتبرين دماء أطفال ليبيا ليست سلة انتخابية وأن عليه ألا يحشر أفعه في قضايا البلاد. وبالتالي، لا يستبعد أن تشكل تلك المحاكمة الشرارة الأولى لازمة ساركوزي مع القيادة الليبية في انتظار صدمات أكبر على الصعيد الإفريقي، حيث يلعب قائد الثورة الليبية دوراً محورياً يناقض طموحات ساركوزي في القارة السمراء.

من ناحية أخرى، فليبيا سوق مهمة بالنسبة لفرنسا، ولا سيما أن طرابلس هي أول من يعقد مفاوضات لشراء طائرات رافال الحربية في صفقة تجلب على فرنسا مليارات الدولارات وقد تهدد تدخلات ساركوزي مصالح فرنسا الاقتصادية في ليبيا.

وفي هذا الصدد، شهدت الساحة الباريسية تحركات سياسية ليبية مكثفة خلال شهر مايو الماضي لتدارك تصعيد الأزمة وتصحيح أخطاء ساركوزي، حيث حضر إلى باريس أقوى رجلين في القيادة الليبية: موسى كوسا، رئيس المخابرات الليبية، وأحمد قذافي الدم، المسؤول السياسي عن الدول الأوروبية، لمقابلة مستشاري الرئيس المنتخب لشرح الخطوط الحمراء التي يجب على فرنسا عدم تجاوزها في ليبيا. وقد أثمر اللقاء عن اتصال هاتفى قام به الرئيس الفرنسي بالزعيم الليبي معمر القذافي، أعرب خلاله عن رغبة فرنسا في تعزيز التعاون الثمر في كافة المجالات بين البلدين، وتناول القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك.

وأكد ساركوزي للزعيم الليبي حرص بلاده على تفعيل وتعزيز التعاون، خاصة في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والطاقة بما يحقق المصلحة المشتركة بين فرنسا وليبيا، مشيراً إلى حرص فرنسا على التعاون مع ليبيا باعتبارها بوابة إفريقيا الشمالية. ونقل عن ساركوزي قوله للقذافي إن تفعيل الحوار الأوروبي والإفريقي من شأنه أن يدعم التعاون بين القارتين بما يحقق مصالح شعوبهما. ومن الواضح أن الرئيس الفرنسي أراد التضييق من أثر تصريحاته حول قضية

ويأتي الترحيب الإسرائيلي بساركوزي في ضوء المواقف التي سبق لساركوزي إعلانها بشأن تدعيم سياسات فرنسا مع إسرائيل وأمريكا، وإعلانه -بافتخار- صداقته لإسرائيل ومقابلة صداقته بقيادة إسرائيل واللوبي اليهودية في فرنسا والولايات المتحدة. وفي هذا الإطار، فقد استمع إلى نصيحة المجلس التشريعي للمنظمات اليهودية الفرنسية باستبدال الوزير الاشتراكي، هوبير فدرين، الذي اختاره للخارجية بالكتور برنار كوشنير لمعاداة الأول إسرائيل، وبسبب قربيه الشديد من ياسر عرفات وجاك شيراك، وهو ما يثير الدهشة، ليس لكونه استبدل وزيراً كفئاً بأخر أقل كفاءة في اللحظات الأخيرة فحسب، ولكن لشدة حرصه على مشاعر يهود فرنسا، وهي سابقة في تاريخ الجمهورية. وقد بعث ساركوزي عقب انتخابه مباشرة بالعديد من الرسائل إلى الرؤساء والزعماء العرب، تشير إلى محافظة فرنسا على علاقاتها مع العالم العربي، لكن بقيت الهواجس تتوقع انقلاباً جوهرياً في العلاقة مع فرنسا لصالح تل أبيب وواشنطن.

وقد التقى أمير قطر لشيوخ حمد بن خليفة آل ثاني، بالرئيس الفرنسي، في زيارة تعد الأولى من نوعها لرؤساء عربي منذ وصوله للبلد، وشهد اللقاء توقيع أكبر عقد في تاريخ شركة "إيرباص" تمد بمقتضاه الشركة الفرنسية المصنعة للطائرات الركاب شركة الخطوط الجوية القطرية بـ ٨٠ طائرة من طراز آيه ٣٥٠، بقيمة إجمالية تقدر بنحو ١٦ مليار دولار وقد وصفت الأوساط الفرنسية الاتفاق بأنه غير مسبوق على الصعيد التجاري كما وقعت قطر عقداً مع المجموعة الفرنسية - الأوروبية للصناعات الجوية والدفاعية آي آيه دي إس لتزويدها بنظام رادار متطور ضمن منظومة درع الوطن الأمن بقيمة مليار و٣٢٢ مليون دولار، مما أسعد الرئيس الفرنسي الذي بات يدرك أن مصلحة فرنسا العليا مع العرب، واعتبر العديد من المراقبين الفرنسيين زيارة أمير قطر لباريس أنها بعثت كثيراً من الأوراق، خاصة بعد التخوفات التي أثارت إبان الحملة الانتخابية الرئاسية من تغيير محتمل لسياسة فرنسا إزاء القضايا الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالعالم العربي والإسلامي، ولا سيما أنها بداية لسلسلة من الصفقات العربية الضخمة

ولا نفرط في التشاؤم في هذا الإطار، فهناك عدة مؤشرات تقودنا إلى عدم التوقع بحدوث انقلاب شامل في توجهات السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي فرغم إعلانه صداقته مع إسرائيل، لكنه يطالبها بضرورة إقامة دولة للفلسطينيين ذات سيادة تتعايش مع إسرائيل بالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل والولايات المتحدة تعانيان من أزمتين داخليتين قد تؤدي إلى تغيير في سياساتهما كما أنه من المتوقع أن يلجأ براون، خليفة بلير، إلى تعديل سياسات بريطانيا الخارجية وهذا يعني أن الدول الثلاث التي يراهن عليها (أمريكا، بريطانيا، إسرائيل) تمر بمراحل تغيير انتقالية ولذلك، فالأرجح أن يمارس ساركوزي نوعاً من التحفظ في إحداث انقلابات في توجهات سياسة فرنسا الخارجية وسيكون من الخطأ السياسي تغيير نية التوجهات الخارجية الفرنسية في وقت قد تأتي فيه التحولات السياسية الدولية باتجاهات تقود إلى تعديل المواقف الراهنة والانفتاح على الجانب العربي

المروضات لخشية فقدان ليبيا التي تحتاج إليها فرنسا، ليس بسبب وفرة البترول فحسب، بل أيضاً لكون باريس في حاجة إلى جهود طرابلس في فض النزاعات الإفريقية.

ويرفض ساركوزي طموحات إيران النووية، مؤكداً أن برنامجها النووي موجه لتدمير إسرائيل، وهو بذلك ينتهج سياسة الكبل بمكيالين، فلم ينتقد ترسانة إسرائيل العسكرية، رغم كشف أولرت عنها، وهو بذلك يخسر، ليس فقط صداقية فرنسا في المنطقة والثقة التي زرعتها أسلافه الرؤساء لدى الشعوب العربية والإسلامية، بل يفقد أيضاً سوقاً اقتصادية مهمة وبالنظر إلى أهمية النفط الإيراني. في الوقت الذي يوشك فيه المخزون الاستراتيجي الفرنسي للطاقة على النفاد، فمن المستبعد أن يخسر ساركوزي إيران كلية، كما أن باريس تحتاج إلى طهران لادماجها في اللعبة السياسية في الشرق الأوسط وبذلك للسيطرة على حلفائها في لبنان وفلسطين والعراق لإعادة الاستقرار والأمن إلى المنطقة.

أما تركيا، فيرفض رئيس فرنسا الجديد رفضاً قاطعاً مبدأ انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، لكونها -حسب مفهومه- تقع في آسيا الصغرى، وهو بذلك يتراجع عن وعد الرئيس جاك شيراك لتركيا -قيادة وشعباً- بأن فرنسا سوف تسهم في تسهيل دخول أنقرة إلى المفاوضات الأوروبية، التي ستنتهي بعد ١٠ سنوات، قد تتغير فيها جذريا المعايير والمعطيات.

ويبدى ساركوزي اهتماماً بتعزيز الشراكة الأوروبية - المتوسطية، حيث يطرح مشروعه الطموح لإنشاء اتحاد متوسطي، تتعاون فيه الدول في مجموعات صغيرة، لا سيما في مجال الطاقة والبيئة والهجرة ومكافحة الإرهاب. وتتمثل الفكرة في إنشاء تضامن ملموس ليكون إطاراً يمكن أن يحتضن الطموحات التركية، ويديلاً مناسباً لطموحات تركيا الأوروبية، ومما يجد صدى مباشراً عند حكومات اليمين الأوروبية، ولن تجد فيه تركيا بطبيعة الحال تعويضاً مناسباً لأحلامها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فهي بالفعل دولة متوسطة تتفاعل مع محيطها منذ الأزل من ناحية أخرى، فإن الإدارة الأمريكية مع دخول تركيا للاتحاد الأوروبي، حيث ترى واشنطن أن أنقرة حائط منيع ضد سوريا والعراق وإيران، خصوصاً بعد تحالفها العسكري مع إسرائيل.

إسرائيل وسياسة فرنسا العربية :

أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي يهود أولرت في بيان صادر عن مكتبه - أن العلاقات بين إسرائيل وفرنسا ستزداد قوة تحت رئاسة نيكولا ساركوزي وأضاف أولرت - لدى قناة بزن التعاون بيننا سيكون مثمراً، وأنها ستتمكن معا من دفع النشاط الدبلوماسي والسلام في منطقتنا كما أعلن نيتانياهو، الذي يتمتع بصداقة شخصية مع ساركوزي، أن فرنسا سوف تصعيد برنامجه توارزها في الشرق الأوسط بعد أن اخل به الرئيس شيراك يذكر أن العلاقات بين إسرائيل وفرنسا تقسم بالتوتر في الغالب، حيث يعتبر الزعماء الإسرائيليون سياسة باريس في الشرق الأوسط منعازة لصالح الفلسطينيين، منذ تولي ديجول السلطة وحتى رحيل جاك شيراك

حقبة بلير .. رؤية مغايرة للعلاقات الدولية

في مقال كتبه توني بلير ونشرته مجلة إيكونوميست (١) المرموقة، اعترف رئيس وزراء بريطانيا -الذي سيحمل لقب السابق بصدور هذا العدد من "السياسة الدولية" - بأنه ما كان يتصور أن ينفق القسم الأكبر من سنواته العشر في الحكم، مستغرقاً في ملف السياسة الخارجية البريطانية. من جانبهم، أكد أغلب البريطانيين - وفقاً لكثير من الدراسات واستطلاعات الرأي - أنهم لن يتذكروا لبلير - صاحب مشروع العمال الجديد ومهندس اتفاقية سلام أيرلندا الشمالية - سوى العراق.

بعد عهد بلير، إلا أنها المفاهيم التي سوف يكون لها تأثير قوي في توجيه السياسة الخارجية البريطانية بل والعديد من جوانب العلاقات الدولية لسنوات وستوات. على سبيل المثال، فإن المنطق الذي ساقه بلير لتبرير عملية كوسوفو عام ١٩٩٩ كان وراء استصدار شبه اعتراف دولي بإمكانية تجاهل المبدأ المنصوص الخاص بـ "سيادة الدولة"، واستخدام أحد أطراف المجتمع الدولي القوة العسكرية ضدها لأغراض إنسانية. وإن كان نموذج العراق قد زاد من صعوبة إعادة توظيف هذا المفهوم، فإنه لن يُلغيه وكثير المفاهيم إن سنكون ركيمة هذا التقرير عن سياسة بريطانيا الخارجية خلال سنوات بلير.

أولاً- مبدأ "المجتمع الدولي" التدخل لأغراض إنسانية/ البعد الأخلاقي:

في عهد ما بعد ١١ سبتمبر، عرفت السياسة الدولية ما اصطلح على تسميته مبدأ بوش The Bush Doctrine (٢). ودرجة أقل من الاهتمام والشهرة، ظهر أيضاً ما اصطلح على تسميته بـ

Blair's International Community" Doctrine

(٣) والذي سبق الأول بنحو خمس سنوات. وفي ذلك رد على أول الاتهامات الموجهة إلى سياسة بلير الخارجية، أنها ببساطة سياسة أمريكا الخارجية، ولكن بلكنة إنجليزية، وكشف عن أحد أهم المفاهيم التي سيطرت على سياسة بلير الخارجية منذ أولى سنوات عهده وحتى آخر أيامه في عشرة داوننج ستريت.

مبدأ "المجتمع الدولي"، أطلقه بلير على مرحلتين، الأولى كانت

اعتراف بلير وتقييم الرأي العام البريطاني لإرثه السياسي يؤكد ما هو واضح بالفعل، وهو أن الشق الخارجي في أجندة بلير السياسية ليس بالضرورة أهم من نظيره الداخلي، ولكنه الأكثر تأثيراً على المستويين الخارجي والداخلي البريطانيين. مقارنة السياسة الخارجية البريطانية طوال سنوات بلير العشر تبدو فكرة جذابة بقدر ما هي شديدة الصعوبة. وتكمن الصعوبة أولاً في طول الفترة الزمنية: عشر سنوات منذ عام ١٩٩٧ وحتى تنحية رسمياً في ٢٧ يونيو ٢٠٠٧. ثانياً: الطبيعة الحساسة لهذه الفترة، فقد زحزت سنوات بلير العشر بالأحداث التي غيرت اتجاه السياسة الدولية بشكل قاطع، ولعل اعتداءات ١١ سبتمبر وتداعياتها المثال الأبرز.

ثالثاً: يجد الباحث نفسه بين خيارين: إما العرض السريع للملفات التي فتحها بلير وتناولها، مثال: العراق، التغيرات المناخية، جهود التنمية في إفريقيا، والإرهاب، أو تناول المفاهيم والقضايا التي أدخلها بلير لأول مرة إلى معجم السياسة الخارجية البريطانية أو أعاد صياغتها. وكانت هذه الملفات بمثابة تطبيق لها، مثال: مفهوم التدخل العسكري لأغراض إنسانية، البعد الأخلاقي للسياسة الخارجية البريطانية، عسكرة السياسة الخارجية، الأحادية مقابل التعددية، توازن التحالفات بين الولايات المتحدة وأوروبا.

يتميز الأسلوب الثاني بأنه الأشمل، فهو يطرح المفاهيم الرئيسية التي سيطرت على خطاب السياسة الخارجية لدى بلير، وفي الوقت نفسه يتيح فرصة لتصفح غالبية الملفات السابق الإشارة إليها. ورغم أهمية الملفات وتوقع استمرار فتحها إلى ما

أكد ضرورة إعادة صياغة حقوق الدولة، بحيث لا يقتصر رد الفعل على انتهاكات نظام ما على تقاليد الدبلوماسية أو العقوبات ذات المراحل المتعددة في أقصى تقدير بعبارة أخرى، فإن بلير أشار إلى خطري الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، بوصفهما مبررا لإعادة صياغة القانون الدولي والسماح للدولة بالتحرك والتدخل، في حالة عدم تحرك الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المعنية لأي سبب من الأسباب

تطور مبدأ "المجتمع الدولي" بهذا الشكل ونجاح مرات تطبيقه، مهدا إلى إدخال ملف العراق على أجندة بلير الخارجية ولكن قبل الانتقال إلى العراق وربطها بمبدأ "المجتمع الدولي" ونماجه التطبيقية الأولى في كل من كوسوفو وسيراليون، يجب التطرق أولا إلى ثاني أهم المفاهيم لدى بلير وهي المتعلقة بالبعد الأخلاقي للسياسة الخارجية البريطانية مرة أخرى، يتضح صدق تحليل مايكل البيوت حول ارتكاز السياسة الخارجية البريطانية خلال السنوات العشر الماضية على ثوابت بلير ومبادئه التي جاء بها إلى ١٠ داوننج ستريت، ففي أكتوبر ١٩٩٩، تعهد روبرت كوك، أحد أوائل وزراء خارجية بلير، بإقرار ما وصفه بالبعد الأخلاقي لسياسة بريطانيا الخارجية

إدخال بلير هذا البعد لم يكن عن طريق إعادة تشكيل لغة ومضمون وأهداف سياسته الخارجية فقط بل جاء من خلال إعادة هيكلة وزارة الخارجية نفسها فمن المعروف أن عهد بلير بدأ بتخلي وزارة الخارجية البريطانية عما اتصفت به سابقا كمرکز للنخبة وخبرجي الكليات شديدة الخصوصية وانغلاقها على طبقة معينة دون غيرها. بلير، أيضا، أدار ملف الخارجية بالأسلوب "الرئاسي" وركز في يديه صلاحيات وزير الخارجية، بما شكل مصدرا دائما لشكوى فريق الوزارة البريطاني حتى عقب آخر تعديلات بلير الوزارية، وتولى مارجريت بيكيت الخارجية خلفا لجاك سترر عقب انتخابات ٢٠٠٥ الحالية

يبدو هذا التركيز في السلطات منطقيا عقب نزاع بلير الخط الفاصل بين سياسته بريطانيا الداخلية والخارجية بحديثه عن البعد الأخلاقي للسياسة الخارجية البريطانية وارتباطها الوثيق بمسألة "المجتمع الدولي" وامتداد تأثير سياسة دولة ما إلى خارجها. وكما سبق أن أشرنا، فإن ظهور هذا البعد الأخلاقي في سياسة بلير الخارجية سبق صعود إدارة بوش اليمينية إلى الحكم، وسيطرة حديث "المحافظين الجدد" على سياسة الخارجية الأمريكية.

مهد تزواج منطقي التدخل العسكري والمسئولية الأخلاقية - في حالتها كوسوفو وسيراليون - الطريق لتبني بلير ملف العراق والترويج لشن ضربة عسكرية ضده. ويبدو أن بلير - ورغم ما يشاع عن كونه المروج لملف "أمريكا" حول ضربة العراق - كان يتحرك في الأساس بدافع إيمانه بخطورة النظام العراقي وضرورة تغييره لصالح الشعب العراقي والمجتمع الدولي ككل. بعبارة أخرى، كان ينظر إلى العراق بوصف كوسوفو أو سيراليون أخرى، مفترضا أن تنتهي النهاية نفسها بنصر عسكري وسياسي سريع وخسائر محدودة ومباركة دولية متأخرة ولكن أكيدة.

ففي خطاب شيكاغو - قبل عامين من هجمات سبتمبر ونحو

في أبريل عام ١٩٩٩، حيث روج على سبيل ما عرف بخطاب شيكاغو لعملية توجيه قوات حلف الناتو ضربة جوية إلى صربيا، بدون الحصول على تفويض من الأمم المتحدة منطوق بلير في تلك الوقت تلخص في أن بعض سلوكيات الأنظمة الحاكمة وسياسات الدول لا يمكن استمرار التعامل معها بمثابة شأن داخلي يتعلق بسيادة الدولة، لتدخل العلاقات الدولية في عهد العولمة Interdependence وبناء عليه، يمكن لدولة ما التدخل عسكريا ضد دولة أخرى تخضع لحكم نظام قمعي لوقف انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان، وذلك تحت ظروف محددة. وفي استثناء للحظر المفروض من قبل القانون الدولي بتجنب اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها ضد وحدة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي.

بمبدأ "المجتمع الدولي" لا يلغى بلير دور الأمم المتحدة ولكنه، كما يشرح بول ريفولدرز (٤)، يقف في منتصف الطريق بين الحرية المطلقة التي ترغب إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش أن تتمتع بها الدول - أو بالأحرى الولايات المتحدة - في تحركاتها، والالتزام الدقيق بقواعد القانون الدولي وينود ميثاق الأمم المتحدة فيما يخص علاقات الدول بعضها ببعض، فمبدأ "المجتمع الدولي" لا يعلى دور الدولة على دور الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولكنه يسمح للدول المنفردة بالتحرك في حالة عجز الأمم المتحدة عن اتخاذ قرار للتعامل مع انتهاك ما للقوانين والأعراف الدولية، فيما عرف بعد مرحلة كوسوفو بالتدخل العسكري لأهداف إنسانية

Humanitarian Intervention

ومرجع ذلك إيمان بلير الراسخ بأن غالبية سياسات الدول لا تتوقف أثارها عند حدودها الجغرافية، بل قد تطول غيرها. كما أن قرار التحرك المنفرد من قبل الدولة، ليس مطلقا، ولكنه ممكن في ظل ظروف محدودة ومحددة. ومهد هذا المنطق لشن الناتو ضرباته لصربيا بدون الحصول على تفويض من مجلس الأمن عام ١٩٩٩. وقد اكتسبت هذه الخطوة بحصولها على مباركة المجتمع الدولي، شيئا من الشرعية وشجعت بلير على خوض معركة شبيهة عام ٢٠٠٠ في سيراليون.

مما سبق، يتضح صدق التحليل الذي قدمه مايكل البيوت في مجلة "التايم" (٥) حول سياسة بلير الخارجية، والذي جادل فيه بأن فلسفة بلير حول مسألتي التدخل باستخدام القوة في شغين الدول الأخرى، واضطلاع بعض الدول بالوقوف لانتهاكات الأنظمة الموصومة بالديكتاتورية - يرجع ذلك لبدايات في الحكم ويسبق ١١ سبتمبر وتحالف بوش - بلير بعدة سنوات. المرحلة الثانية من تطور هذه الفلسفة جاءت عقب اعتداءات سبتمبر على نيويورك وواشنطن، حيث عكس عدد من خطبه وتصريحاته تطورا في مبدأ "المجتمع الدولي".

ولعل الكلمة التي القاها بلير يوم ٥ مارس ٢٠٠١، تلخص مدى هذا التطور في ضوء تغييرات ما بعد ١١ سبتمبر. ففي هذه الكلمة، وصل بلير إلى حد الإفصاح الواضح عن رغبته في تغيير الصياغة التقليدية للعلاقات الدولية القائمة على معاهدة ويستفاليا (١٦٤٨)، والمتعلقة بحماية سيادة الدولة بوحدة أراضيها من الاعتداء، وعدم التدخل في شئونها الداخلية (٦)، بل

أربعة أعوام من حرب العراق - صنف بلير الرئيس العراقي السابق صدام حسين على قدم المساواة مع سلوبودان ميلوسوفيتش ويعد انتقال بلير من منطق أسلحة الدمار الشامل العراقية كمبرر لنشأ الحرب. إلى مسألة نشر الديمقراطية، بعد تأكيد عدم صدق الأولى. انعكاساً لإيمانه بضرورة ضرب العراق وإزالة نظام صدام لأسباب أمنية وسياسية بقدر ما يعكس تغيير التكتيك للترويج لمشروع سياسي وتأكيد شرعيته

ومن المفيد أن نتوقف هنا عند ما ذكره أحد رجال المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، تشارلز كروثومر، عن انتماء بلير الفكري إلى إحدى فرق مدرسة المحافظين الجدد والتي سماها "Democratic Globalists" والتي تضم الساعين إلى سياسة خارجية توسعية وراها برنامج لنشر الديمقراطية لا حدود له وقد أوضح كروثومر اختلاف فكرها مع الفكر الذي يتبناه فريقه "Democratic Realists" والذين يؤمنون بنشر الديمقراطية في دول وأنظمة معينة دون غيرها، يشكل تغييرها وإصلاحها تحقيقاً لمصالح استراتيجية للولايات المتحدة أو أي جهة أخرى تتحمل على عاتقها مسئولية نشر الديمقراطية.

يبرهن ذلك على أن التوافق القائم بين السياستين مصدره تصادف توافق أفكار الجانبين. فمن المعروف مثلاً أن الرئيس الأمريكي عرض على بلير التراجع عن فكرة دعمه عسكرياً في العراق، حفاظاً على أسهمه السياسية داخلياً مع تزايد موجة الانتقادات والمعارضة داخل حكومته وحزب العمال في الأيام السابقة للحرب. ولكن بلير كان هو من تمسك بخوض الحرب جنباً إلى جنب مع أمريكا إيماناً بتحقيق مبادئه بشأن "المجتمع الدولي".

شير هذه التحليلات نقطة ضعف مهمة. فرغم أن بلير من البداية أكد أن اللجوء إلى التحرك المنفرد يجب أن يتم في أضيق الحدود. وإصلاح انتهاكات سفارة يتخطى تأثيرها حدود الدولة. لكنه شكل ما يشبه الالتزام غير المحدود (٧) بتعقب الأنظمة القمعية ونشر الديمقراطية. وهو ما يبدو شكلاً من أشكال المبالغة لا يمكن تحقيقه. أو من الأساس لم يقصد تحقيقه. وإلا، فلماذا لم يتنحل بلير عسكرياً ضد العديد من الأنظمة التي تنتمي لنفس شاكلة العراق؟

ثانياً - العسكرية / التعددية مقابل الأحادية / توازن التحالفات

تأكيد بلير أهمية الدول في التدخل عسكرياً بحق أنظمة معينة. يؤكد البعد العسكري للسياسة الخارجية البريطانية. وهو بعد لا تخفنه عين. أخذاً في الاعتبار الحروب الأربع التي دخلتها بريطانيا خلال عهده - كوسوفو، سيراليون، أفغانستان، العراق - ومواصلة بلير إرسال فرق بلاده العسكرية إلى العديد من النقاط الساخنة في العالم. مثل حديثه عن إرسال قوات بريطانية إلى العراق. وقد أكد بلير أن احتفاظ بريطانيا بنفوذ مؤثر على الساحة الدولية مرهون بتطوير قدراتها العسكرية واستعدادها الدائم لنشر قواتها وإرسال جنودها إلى بؤر الصراع الدولية

ورغم تأكيد بلير أهمية هذا الشق العسكري، إلا أنه رهنه

ببوانع أخلاقية وإدراك واضح بأن القوة العسكرية وحدها لن تحقق نجاحات سياسية حقيقية، كما هو الحال فيما يخص الحرب على الإرهاب. ففي مقال كتبه بلير بعنوان "صراع من أجل القيم الدولية" مطلع العام الجاري (٢٠٠٧) (٨)، يقدم شرحاً لثقافة لطبيعة الصراع القائم مع ظاهرة الإرهاب والتطرف الإسلامي، وعاكساً إدراكاً بأن هذا الصراع لن يحسم بالوسائل العسكرية فقط.

في هذا المقال، يعيد بلير عرض نظريته حول التدخل والتأثير المتبادل في تشكيل العلاقات والأزمات الدولية. مشيراً إلى إدراكه بأن الأزمات التي يعيشها المسلمون في مناطق فلسطين وكشمير وغيرها لها عظيم التأثير في تكريس مشاعر الغضب بينهم وبالتالي نظرتهم إلى الغرب كعدو. وإن كان بلير قد خالف هذا الإدراك، عندما طالب الجالية المسلمة البريطانية بعدم التفرع بالسياسة الخارجية البريطانية كسبب لحالة الغضب التي يعيشها أفراد الجالية، ورحولها بعضهم إلى أعمال عنف. كما خالفها في معرض تأكيد أنه أعمال العنف في العراق هي مسئولية التنظيمات المتطرفة هناك دون الغرب، فزاعا المسئولية تماماً عن قرار الغرب خوض الحرب. وقد يكون ذلك مرجعه دفاعه الشخصي عن السياسة الخارجية البريطانية، والنفي عنها شبهة إثارة العداوات والضغائن ضد الكيان البريطاني.

في هذا المقال، قدم بلير شرحاً لطبيعة التطرف الإسلامي. ليس كمجرد حركة عسكرية ولكن كحركة أيديولوجية تسعى للسيادة والانتشار على حساب غيرها، وتستخدم الاعتداءات والتفجيرات كمجرد أداة لتحقيق هذا الانتشار وهزيمة غيرها من الأفكار والقيم التي تراها متناوئة. يخلص بلير إلى أن الصراع الدائر حالياً مع التطرف الإسلامي لا يمكن حسمه على غرار الصراع العسكري بين الدول على مناطق النفوذ والموارد الاقتصادية، ولكن يجب خوض حرب في "العقول والقلوب" من أجل إعلاء قيم الديمقراطية والحرية التي يؤكد بلير طبيعتها الكونية وعدم ارتباطها بالغرب دون الشرق أو المسيحية دون الإسلام. بهذه الرؤية والتشريح الدقيق، يبدو بلير ملماً بطبيعة الصراع الدائر وسبل حسمه والانتصار فيه لصالح المبادئ الكونية، وإن كان لم ينجح بالفعل في تطبيق رؤيته.

هناك تناقض بين الحديث عن قدرة الدول على التدخل العسكري منفردة والمنطق القائل إن العالم يمر بصراع حول القيم يستوجب تعاوناً دولياً من أجل حسمه. فهل بلير ملتزم بنزعته الدولية التعددية كعمالي بريطاني أم أنه انتهج سياسة أكثر أحادية لمعالجة أزمات أغلبها متداخلة؟ إن قراءة السياسة الخارجية البريطانية في عهد بلير تكشف عن أن بلير لم يلبح دور المؤسسات الدولية. وفي مقدمتها الأمم المتحدة، بشكل نهائي فيما يخص التدخل العسكري. فهو - وفقاً لبول رينولدز - يتعامل مع المؤسسات الدولية كدولى الجهات المنوط بها التعامل مع الأزمات المختلفة. ويجب اللجوء إليها واستنفاد كافة السبل الدبلوماسية والعقابية قبل لجوء الدول منفردة للتحرك. إن التحرك المنفرد من وجهة نظر بلير، حل لعجز المؤسسات الدولية عن التعامل بشكل كاف مع الأزمات، إما نتيجة لاعتبارات سياسية لبعض أعضائها، أو لأمور تتعلق بعملية اتخاذ القرار داخلها.

المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة

التعددية إنَّه ليست الخيار الغائب عن أجندة رئيس وزراء بريطانيا السابق، ولكن توازن التحالفات التي أبرمتها حكومتها مسألة أخرى تستحق التوقف، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع أمريكا. وفقا لتقرير أصدرته تشاتنوم هاوس في ديسمبر ٢٠٠٦، فإن أكثر أخطاء بلير فداحة على صعيد السياسة الخارجية تتعلق بفشله في التأثير على سياسة أمريكا الخارجية، مقابل ما قدمه من تضحيات سياسية وعسكرية خلال مرحلة العراق وما قبلها ولكن هل كان هدف بلير من سياساته، التي اعتُقدت ١١ سبتمبر وحديثه عن الوقوف "جنباً إلى جنب" مع واشنطن وخوضه حروب أفغانستان والعراق، هو مجرد التأثير على السياسات؟ إن أغلب هذه السياسات -وفقاً لتحليل مايكل البيوت السابق الإشارة إليه- كانت نابعة من ثوابت بلير الخاصة والتي اتفقت مع سياسات الإدارة الأمريكية

ولكن مسألة التأثير على سياسات أمريكا ولعب دور الجسر (٩) بين واشنطن والاقتصاد الأوروبي كانت بالفضل من أهداف بلير، رغم أنه لم ينجح في ذلك في جميع الحالات فإعلان إدارة بوش عن دعمها "خريطة الطريق" لتحقيق السلام في الشرق الأوسط والقبول بإقامة دولة فلسطينية جنباً إلى جنب مع إسرائيل، عادة ما يتم إرجاع الفضل فيه إلى بلير لكن سجل بلير مع أوروبا جاء معقداً، خاصة فيما يتعلق بحرب العراق وانشقاق أوروبا إلى جانب قديم وآخر جديد، ورفض بريطانيا مجدداً الانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) من جانب آخر، فشل بلير في إقناع إدارة بوش بالانضمام إلى كيوتو أو استصدار قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار خلال حرب أغسطس ٢٠٠٦ في جنوب لبنان بين إسرائيل وحزب الله وقد طالب بلير في آخر ما كتبه قبل رحيله بتحقيق علاقة ناجحة بين أوروبا وأمريكا، مؤكداً في مقال "ايكونوميست" أن تحقيق هذا التحالف والتوازن ليس مهماً لبريطانيا فقط، ولكن لأوروبا وأمريكا أيضاً

لقد شارك بلير في إطلاق أكثر من مبادرة عبر المنظمات الدولية المعنية، مثل تبنيه لبروتوكول كيوتو وسعيه من خلال الأمم المتحدة إلى الترويج لقضية التغيرات المناخية. ففيما يخص هذه القضية تحديداً، قامت بريطانيا بلير الجهود الدولية لزيادة النوعية بهذا الشأن، وتحقيق إجماع سياسي دولي بضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لمحاربة هذه الظاهرة. لقد كان تركيز بلير على قضية المناخ أحد أسباب إخراجها على أجندات مختلف التجمعات الكبرى خلال السنوات الأخيرة، ومنها قمة دول الثماني الكبرى الأخيرة في ألمانيا. كما لعب بلير دور الوسيط لإيجاد تسوية لخلافات الصين والهند من جانب والولايات المتحدة من جانب آخر حول أيهما يلوث أكثر، ومحاولة إقناع الجانبين بدعم كيوتو بانضمامهما إليها.

المؤسسات الدولية والسياسات تعددية الأطراف كانت الإطار الذي اختاره بلير لدفع سياساته بخصوص محاربة الفقر وإرساء الديمقراطية في إفريقيا، مركز النفوذ الاستعماري القديم لبريطانيا والذي أبرز القارات على أجندة الاهتمامات البريطانية حالياً. وقد تباينت طبيعة العلاقات البريطانية مع دول القارة بين التحالف الوثيق مع سيراليون، التي ساهمت بريطانيا في تحقيق استقرارها وإنقاذ نظامها السياسي، إلى المواجهة السياسية مع نظام روبرت موجابي في زيمبابوي. من ناحية أخرى، أسفرت جهود رئيس وزراء بريطانيا السابق عن تخلي نظام معمر القذافي عن برنامجها النووي، مقابل صفقة صلح مع الغرب ورفع العقوبات عنه.

كان بلير أحد رعاة المبادرة التي انطلقت عام ٢٠٠٥ وتعددت من خلالها دول العالم الأول بزيادة دعمها للدول النامية، وأغلبها في إفريقيا، إلى ٥٠ مليار دولار، ويشطب ديون ١٨ من أفقر دول العالم. أغلبها من إفريقيا أيضاً. أضف إلى ذلك إطلاق بلير للجنة البريطانية المحلية الخاصة بشئون إفريقيا عام ٢٠٠٨، ودعمه المباشر من قبل لمبادرة نيباد (الشراكة من أجل التنمية الإفريقية) ودعواته المتكررة إلى زيادة التمثيل الإفريقي في

الهوامش:

- ١- مقال بعنوان "ما تعلمت"، تم نشره في عدد إيكونوميست الصادر بتاريخ ٢-٨ يونيو ٢٠٠٧
- ٢- ميخا بوش يطلق في الأساس على عدد من الخطب والسياسات، كشف عنها الرئيس الأمريكي خلال مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر وأهمها تقرير الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٠٢، وخطاب بوش أمام National Endowment of Democracy عام ٢٠٠٤ وأهم أركان ميخا بوش الضربات الوقائية، الأحادية، اضطلاح أمريكا بنشر الديمقراطية، وربط هذه المهمة بالأمن القومي الأمريكي ومحاربة الإرهاب
- ٣- رينولدز، بول، ميخا بلير للمجتمع الدولي، ٦ مارس ٢٠٠٤، موقع بي بي سي الإنجليزى
- ٤- راجع المقال السابق الإشارة إليه
- ٥- البيوت، مايكل، لماذا سيفقد هذا الرجل، مجلة التايم، ١١ مايو ٢٠٠٧
- ٦- راجع المقال السابق الإشارة إليه
- ٧- راجع تقرير تشاتنوم هاوس
- ٨- بلير، توني، صراع من أجل القيم الدولية، Foreign Affairs، يناير-فبراير ٢٠٠٧
- ٩- كارمر، ستيفن، بلير وبريطانيا بعد العراق، Foreign Affairs، يوليو-أغسطس ٢٠٠٣

الطاقة

الغاز الطبيعي .. بؤرة منذرة بصراع عالمي

د. حسين عبداللّه

يتميز الغاز الطبيعي بسرعة الاشتعال والنظافة، وضالة ما يسهم به في تلويث البيئة، ولذلك يعتبر وقوداً مثالياً من الناحية البيئية وبخاصة في الاستعمالات المنزلية. فما يطلقه الغاز الطبيعي من الكربون، عند اشتعال ما يعادل طن بترول، لا يتجاوز ٠,٦٣ طن كربون.

أما طن البترول، فيطلق ٠,٨٢ طن كربون، بينما يطلق ما يعادل من الفحم طن بترول نحو ١,٠٥ طن كربون. ويتفوق الغاز الطبيعي أيضاً من حيث الكفاءة على كل من الفحم والزيت في استعمالات مثل توليد الكهرباء، إذ يستعمل كوقود في الدورة المركبة Combined Cycle التي يمكن باستخدامها رفع كفاءة التوليد بما يزيد على ثلث الكفاءة العادية لتوليد الكهرباء. ولذلك، يتوقع أن يلقي الغاز الطبيعي دفعة قوية نتيجة للاتجاه المتزايد نحو استهلاك الكهرباء. كذلك، تعتمد بعض صناعات البلاستيك والألياف الصناعية ومنتجات بتروكيماوية أخرى على غاز الميثين، وهو أحد مكونات الغاز الطبيعي، كمادة خام Feedstock. ولذلك، يتوقع أن توفر صناعة البتروكيماويات سوقاً متنامية الأهمية للغاز الطبيعي. وفي السنوات الأخيرة، أمكن استخدام الغاز الطبيعي كوقود للسيارات، إذ تضافرت الجهود في صناعة الغاز والسيارات لتوسيع نطاق استعماله في قطاع النقل. سواء في النقل العام، أو في نقل البضائع لمسافات قصيرة. وبذلك يمكن أن يسهم استهلاك الغاز في تحسين الظروف البيئية نتيجة لانخفاض ما ينبعث منه من غازات الاحتباس الحراري.

Green House Gases (GHG)

ومن هنا، يمكن فهم التسامح الذي بدأ الغرب يبديه بالنسبة لتشجيع الدول النامية على اقتناء مفاعلات الطاقة النووية بما تحمله من مخاطر، لكي يخف استهلاك تلك الدول المتزايدة من المصادر الأقل تلويثاً، وأهمها الغاز. ويظل الغرب متمتعاً بنصيب الأسد في استهلاكه كما سنوضح بعد قليل. هذا، ومن ناحية أخرى، فإن أكثر من ٧٠٪ من نفقات الطاقة النووية سوف تتجه لتغطية الاقتصاد القومي الذي يسيطر على تقنياتها، وعلى تخصيص الوقود النووي الذي يصير الغرب على حرمين الدول

(١) خبير الاقتصادات المبرور وقطاعه، وعمل أول وزيراً للبترول المصرية وممثلها في المكتب التنفيذي لمنظمة أوبك (١٩٧٤-١٩٩٢)، واستاذ اقتصادات البترول بجامعة الكويت (١٩٦٩-١٩٧٤).

الغاز، فإن احتياطات الغاز في نهاية عام ٢٠٠٥ صارت تعادل حاريا نحو ١١٨٤ مليار برميل أو ١٦٢ مليار طن من البترول، وهو ما يعادل احتياطات البترول التي بلغت في نهاية عام ٢٠٠٥ نحو ١٢٠٠ مليار برميل أو ١٦٤ مليار طن.

كذلك، اقترن بهذا النمو السريع في احتياطات الغاز واستهلاكه دفعة قوية في تجارته الدولية، خاصة تجارة الغاز المسال بعد أن نجح التقدم التقني عبر العقود الماضية في خفض تكلفة إقامة وتشغيل مصانع الاسالة وناقلات الغاز المسال. بذلك، ارتفع حجم التجارة الدولية في الغاز الطبيعي بنوعيه (انابيب ومسال) خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٥ من نحو ١٠٦ مليارات متر مكعب bcm إلى نحو ٧٢٢ bcm (منها ١٨٩ bcm غازا مسالا والباقي بالانابيب)، بمعدل نمو ٥,٥٪ سنويا في المتوسط. كما ارتفع نصيب تلك التجارة من الاستهلاك العالمي للغاز خلال الفترة المذكورة من نحو ٩,٤٪ إلى نحو ٢٠٪، وذلك رغم التزايد السريع الذي شهده ذلك الاستهلاك خلال تلك الفترة، كما أوضحنا.

وفي عام ٢٠٠٥، بلغت جملة الواردات العالمية من الغاز الطبيعي نحو ٧٢٢ مليار متر مكعب Bcm انضمت منها الولايات المتحدة بنحو ١٢٢ Bcm أو ما يعادل ١٧٪ منها. وبإضافة تسع دول من كبار مستوردي الغاز، يرتفع النصيب الجمع للدول العشر إلى ثلاثة أرباع التجارة العالمية في الغاز. وهذه الدول التسع هي ألمانيا، واليابان، وإيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا، وبليجيكا، والمملكة المتحدة.

أما الصادرات العالمية للغاز خلال العام المذكور، فقد تركز نحو ٨٠٪ منها في عشر دول أيضا، هي روسيا بنسبة ٢١٪، وكندا ١٥٪، والنرويج ١١٪، والجزائر ٩٪، وهولندا ٧٪، وإندونيسيا ٥٪، وماليزيا ٤٪، وقطر ٤٪، كما ساهمت استراليا وتوباغو وترينيداد بنحو ٢٪ لكل منهما.

وفي داخل تجارة الغاز عموما، نمت التجارة العالمية في الغاز المسال LNG، وهي ذات دلالة خاصة لدول الخليج العربي المصدرة للغاز، وأهمها قطر وإيران اللتان تحتضنان مفاصة نحو ٢٠٪ من الاحتياطات العالمية للغاز. ذلك لأن منطقة الخليج لا تجاورها أسواق رئيسية للغاز، بحيث يمكن تزويدها به عن طريق الانابيب، وهي الأقل تكلفة من اسالته ونقله بحرا بنافلات متخصصة. وكان من أهم أسباب نمو التجارة في الغاز المسال ازدياد الاقبال على الغاز عموما للأسباب السابق شرحها. فمقرنا بما طرأ من تحسينات تقنية بحيث صار نقله اقتصاديا عبر مسافات أطول، ويصنف خاصة إلى منطقة آسيا باسيفيك التي تعتبر السوق الطبيعية لصادرات الخليج العربي. وقد حققت التجارة العالمية في الغاز المسال معدلا للنمو بلغ ٨٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٥ ليرتفع حجمها إلى نحو ١٨٩ bcm في العام الأخير. ويرتفع نصيبها من التجارة العالمية في الغاز الطبيعي بنوعيه (انابيب ومسال) من نحو ٥٪ في منتصف السبعينيات إلى نحو ٢٦٪ عام ٢٠٠٥.

وقد توزعت أهم واردات الغاز المسال في عام ٢٠٠٥ بين منطقتين: آسيا باسيفيك ويبلغ نصيبها نحو ٦٢٪ (موزعة بنسبة

نسبة من اقتنائه، حتى نطل تلك الدول خاضعة لمشيئته، يمنع ربح كما يشاء.

نمو استهلاك الغاز وتجارته الدولية :

وللإشارة على شدة الاقبال على الغاز خلال السنوات الأخيرة، والتي اقترنت بالتزامات بروتوكول كيوتو لحماية البيئة، فقد قفز الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٩ بمعدل نمو ٣,٥٪ سنويا في المتوسط، من نحو ٧٢ مليار متر مكعب bcm (أو ما يعادل ٦٤٧ مليون طن حراري معادل Toe) إلى نحو ٢٢٣ bcm (أو ما يعادل ٢٠٠ مليون طن حراري معادل Toe). أما خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٥، وهي الفترة التي اقترنت بالتزامات كيوتو، فقد ارتفع معدل نمو الاستهلاك العالمي من الغاز بحيث بلغ نحو ٤,٦٪ سنويا في متوسط ليرتفع الاستهلاك إلى نحو ٢٧٥ Bcm (وهو ما يعادل ٢٤٧ Toe)، أخذ في الاعتبار أن الحجم المطلق يزداد كما طبق معدل النمو على كميات أكبر، كما هو الحال خلال السنوات الأخيرة.

وقد ترتب على تلك القفزة في استهلاك الغاز الطبيعي ارتفاع نصيبه من الاستهلاك العالمي للطاقة خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٥ من نحو ١٥,٧٪ إلى نحو ٢٣,٥٪. أما بالنسبة للمستقبل المنظور، فيتوقع أن ينمو الاستهلاك العالمي من الغاز بمعدلات تتجاوز معدل النمو في استهلاك مصادر الطاقة الأخرى. وإن كانت الدراسات المتاحة تختلف من حيث مدى تفاؤلها حول معدلات النمو، فالوكالة الدولية للطاقة IEA تتوقع أن ينمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٣٠ بمعدل ٢٪ سنويا في المتوسط، بينما يشتد تفاؤل هيئة معلومات الطاقة الأمريكية EIA، فتتوقع أن يبلغ هذا المعدل ٢,٤٪ سنويا في المتوسط. وبذلك، يرتفع الاستهلاك العالمي من الغاز من نحو ٢٧٥ مليار متر مكعب Bcm في الوقت الحاضر إلى نحو ٤٦٦ Bcm وفقا لتقديرات IEA، وإلى نحو ٥١٥٦ Bcm وفقا لتقديرات EIA بحلول عام ٢٠٣٠.

وبذلك، يتوقع أن يرتفع نصيب الغاز الطبيعي من الاستهلاك العالمي من الطاقة من نحو ٢٣,٦٪ في الوقت الحاضر إلى نحو ٢٦,٢٪ بحلول ٢٠٣٠، أي بزيادة نحو ٢ نقاط مئوية. كما يرتفع نصيب الفحم بنقاط مماثلة، مقابل انخفاض نصيب البترول والطاقة النووية كما يتبين من الجدول رقم (١) وفقا لتقديرات EIA والتي يمكن أن تؤخذ كمؤشر عام في ضوء ما سبق توضيحه حول اختلاف التقديرات باختلاف الجهة القائمة بالتقدير.

وقد ساند الارتفاع الكبير في إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي نمو احتياطاته المؤكدة بمعدلات مرتفعة، إذ قفزت خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٥ من نحو ٢٨ تريليون متر مكعب Tcm إلى نحو ١٨٠ Tcm بمعدل نمو ٤,٥٪ سنويا في المتوسط على امتداد ٣٥ عاما. وإذا احتوى طن البترول حراريا على ما يحتويه نحو ١١١١ مترا مكعبا من الغاز الطبيعي، كما يحتوي برميل البترول على ما يحتويه نحو ١٥٢ مترا مكعبا من

جدول رقم (١)

(الوحدة = كوادريليون وحدة حرارية بريطانية BTU، والكوادريليون = واحد على يمينه ١٥ صفرا)

الوقود	٢٠٠٣	/	٢٠١٥	/	٢٠٣٠
البترول	١٦٢.١	٢٨.٥	١٩٩.١	٢٥.٣	٢٣٩.١
الغاز الطبيعي	٩٩.١	٢٣.٦	١٣٩.٨	٢٤.٨	١٨٩.٩
الفحم	١٠٠.٤	٢٣.٩	١٤٤.٤	٢٥.٦	١٩٥.٥
الطاقة النووية	٢٦.٥	٦.٣	٣١	٥.٥	٢٤.٧
كهرومائية ومتجددة	٢٢.٧	٧.٨	٤٩.١	٨.٧	٦٢.٤
الجملة	٤٢٠.٧	١٠٠	٥٦٣.٤	١٠٠	٧٢١.٦

المصدر: حسب من بيانات :

- EIA, International Energy Outlook, 2006.

جدول رقم (٢)

توزيع الاستهلاك العالمي من الغاز خلال عام ٢٠٠٥ (الوحدة = مليار متر مكعب Bcm)

اجمالي العالم	الولايات المتحدة	أوروبا	باقي OECD	الدول النامية	الولايات المتحدة
كمية	%	كمية	%	كمية	%
٢٧٥٠	٢٣.١	٥٢٦	١٩.١	٣٧٠	١٣.٥
العالم بدون	-	-	-	-	-
السوفيت	-	-	-	-	-
٢١٥٤	٢٩.٤	-	٢٤.٤	-	١٧.٢

المصدر: حسب من بيانات :

- BP, Statistical Review of World Energy, June 2006.

وتصدير الغاز على نحو ما تقوم به أوك بالنسبة للزيت. وإن كان المنتدى لم يشرع بعد في إقامة بنائه. ولعل مما يساند فكرة إقامة منظمة للتنسيق بين سياسات الدول المصدرة للغاز أن أهم تلك الدول تقوم أيضا بتصدير كميات مهمة من البترول. مما يلزم التنسيق بين القطاعين تجنباً للأثار السلبية لسياسات الدول الغربية التي تستهدف زيادة اعتمادها على الغاز المستورد كوسيلة للضغط نزولاً على أسعار البترول. ومن ناحية أخرى، فإن أسواق الغاز أخذت تتحول في جانب متزايد منها إلى أسواق فورية، حيث يتذبذب السعر بين يوم وآخر كما هو الحال بالنسبة للبترول، خاصة بعد دخول الغاز بورصة السلع الأمريكية Nymex. ومن هنا، سوف يلزم لمواجهة تذبذب كميات وأسعار الغاز في الأسواق العالمية تنسيق سياسات الإنتاج والتصدير على نحو ما تقوم به أوك. وكان المانع من هذا التحول في الماضي خضوع تجارة الغاز لعقود طويلة الأجل تربط بين المستورد والمصدر لفترات تتجاوز عشرين عاماً، حيث كانت الكميات والأسعار تتمتع بقدر كبير من الاستقرار في ظل تلك

٤٠٪ لليابان، و١٧٪ لكوريا الجنوبية، و٥٪ لتايوان). ثم أوروبا الغربية، ويبلغ نصيبها نحو ٢٥٪ (موزعة بنحو ١٢٪ إسبانيا، و٧٪ فرنسا، و٣٪ تركيا). وفي جانب صادرات الغاز الطبيعي المسال، تسهم بنحو ٨٠٪ منها ٧ دول هي إندونيسيا ١٧٪، وماليزيا ١٥٪، والجزائر ١٤٪، وقطر ١٤٪، وأستراليا ٨٪، وتونجاو وترينيداد ٧٪، ونيجيريا ٦٪.

وقد تم تكوين منتدى للدول المصدرة للغاز

Gas Exporting Countries Forum

إثناء اجتماع عقد في طهران خلال مايو ٢٠٠١، وشارك فيه ممثلون لروسيا، وإيران، ونيجيريا، والجزائر، وإندونيسيا، وماليزيا، والنرويج، وتركمانستان، وقطر، وعمان. كما تم الاتفاق على عقد اجتماع سنوي للمنتدى على مستوى الوزراء وآخر نصف سنوي على مستوى الخبراء. ويكتسب المنتدى أهميته من حيث امتلاك أعضائه لنحو ثلاثة أرباع الاحتياطيات العالمية للغاز، كما يعتبر خطوة على الطريق نحو تنسيق سياسات إنتاج

أما قضية التغير المناخي، فلا يتسع المجال لشرحها، ولكن ما يعيننا منها هذا الخلاف الدائر بين القمتين الغربيتين: الولايات المتحدة وأوروبا حول الالتزام بتنفيذ بروتوكول كيوتو الذي أقره العالم عام ١٩٩٧، وصار نافذاً في مستهل عام ٢٠٠٥ باكتمال التصديقات الرسمية المطلوبة لنفاذه، رغم إعلان حكومة بوش أن الولايات المتحدة لن تصدق عليه، وإنها اختارت أسلوباً طوعياً لنحجيم مبعثاتها الكربونية. ويأتي موقف الولايات المتحدة المعارض للاتجاه العالمي بالنسبة لحماية البيئة على خلفية أنها أكثر الدول تلويثاً، وإنها المسنولة وحدها عن ربع الملوثات البيئية في العالم.

ولعل أحدث مظاهر هذا الخلاف ما تسرب حول النزاع المتوقع بشأن قضية تغير المناخ في قمة الثماني G8 التي عقدت خلال ٦-٨ يونيو ٢٠٠٧ في ألمانيا، فألمانيا التي ترأس القمة ترغب بتأييد أوروبي- في أن توافق جميع دول القمة على جداول زمنية ونسب مستهدفة لخفض معدلات غازات الاحتباس الحراري بشكل كبير، بينما يلقي هذا الموقف معارضة قوية من جانب الولايات المتحدة التي فشل رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في إقناعها بتغيير موقفها.

وإن يتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الطاقة بأكثر من ٥٠٪ خلال ربع القرن المقبل، مع تركيز الجانب الأكبر من الزيادة في مصادر الوقود الحفري (النفط والغاز والفحم)، فإن مشكلة المبعثات الملوثة يمكن أن تزداد حدة. ويأتي الغاز الطبيعي في بؤرة الصراع الذي سيدور في هذا المجال، إذ يعتبر أفضل البدائل بيئياً على نحو ما شرحنا.

وفي ضوء ما تقدم، يتوقع أن يحدث التنافس بين الدول، من التزم منها بكيوتو ومن لم يلتزم به، وذلك لتأمين احتياجاتها من الغاز الطبيعي باعتباره الوقود الأنظف بيئياً وبدائية، فإن مجموعة الاقتصادات المتحولة، والتي كانت تمثل الاتحاد السوفيتي سابقاً، يمكن أن تبقى إلى حد ما بمعزل عن ذلك الصراع بحكم ما تتمتع به من احتياطي وفيرة للغاز، تكفي احتياجاتها وتوفر جانباً مهماً للتصدير عبر المستقبل المنظور.

وفي داخل المجموعة الصناعية الغربية، تتفرد الولايات المتحدة بنحو ٢٩٪ وهو ما يعادل مجموع ما تستهلكه الدول النامية من الغاز الطبيعي. وباتضمام أوروبا إلى الولايات المتحدة، يصبح نصيب القوتين الغربيتين المختلفتين حول تنفيذ كيوتو نحو ٥٥٪ من الاستهلاك العالمي خارج الاتحاد السوفيتي سابقاً. ومن هنا، ينبغي أن تتنبه الدول النامية، والتي تضم أهم الدول المصدرة للغاز، إلى الفخاخ التي تنصبها الدول الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، لترويج الوهم الشائع عن وجود كميات وفيرة من البترول والغاز، وأن ارتفاع السعر سوف ينتهي بكساد أسواقها. بينما الواقع أن هذين المصدرين، واللذين يمثلان ثلثي الاستهلاك العالمي للطاقة، يعتبران ثروة طبيعية ثمينة في طريقها إلى النضوب، وإن يتجدد منها طال الزمن. ولذلك، أجازت المادة ٢٠ من اتفاقيات 'جات' فرض قيود على تصدير الموارد الطبيعية الناضبة، ومنها البترول والغاز، استثناءً من الأحكام العامة، وذلك حفاظاً عليها، وترشيداً لاستخدامها.

المعقد، ومن ثم لم يكن الأمر يحتاج لوضع سياسات متغيرة للحفاظ على مصالح الدول المصدرة للغاز.

كذلك، قامت الدول المستهلكة للغاز بإنشاء مركز دولي لتبادل المعلومات التقنية في مجال الغاز الطبيعي ويقع المركز - مناهجيه الأوروبي والأمريكي - في كوبنهاجن وواشنطن، ويشارك في تمويله والاستفادة من خدماته ١١ دولة، منها ٨ دول أعضاء بالاتحاد الأوروبي، ثم الولايات المتحدة واليابان. ويستهدف المركز توفير احتياجات الدول الأعضاء من المعلومات المتعلقة بتقنيات الغاز وذلك عن طريق إعداد سلسلة من الدراسات الأساسية ووضعها على شبكة من الحاسبات الآلية التي تنتشر أطرافها في تلك الدول. ويتركز اهتمام المركز في انقاص الأول على المعلومات الخاصة بالغاز الطبيعي المسال، ولكن يستبعد تحول المركز إلى منظمة لاستهلاك الغاز، إذ يتم تنسيق مواقف الدول الغربية المستوردة للغاز في إطار وكالة الطاقة الدولية IEA التي تتولى هذا التنسيق في إطار جماعي متكامل على مستوى الدول الصناعية الغربية لجميع مصادر الطاقة، دون حاجة لإقامة كيان مؤسسي لكل مصدر.

الغاز كبؤرة منقذة بصراع حول الطاقة والبيئة :

لا يمكن عزل الغاز الطبيعي عن قضايا الصراع السياسي الذي بدأت بوابره في الظهور على الساحة العالمية في الآونة الأخيرة، أولاً، حول قرب نضوب النفط الذي يمثل نحو ٤٠٪ من الاستهلاك العالمي من الطاقة، وثانياً، حول حماية البيئة ومخاطر التغير المناخي. (ينظر في ذلك دراستنا المفصلة التي نشرت في سلسلة كراسات استراتيجيات بالاهرام خلال يونيو ٢٠٠٧ بعنوان (نفط الخليج... الفرص والتحديات ومخاطر النضوب الطبيعي)).

فبالنسبة للقضية الأولى، صارت الطاقة ومخاطر نضوبها تحتل قمة أعمال المؤتمرات الدولية بصورة متزايدة في القلق، بدءاً من قمة الأرض الأولى Agenda 21 التي عقدت في البرازيل عام ١٩٩٢، ودعت إلى الاقتصاد في استخدام موارد الطاقة الناضبة ورفع كفاءتها حفاظاً عليها وحماية للبيئة. مررداً بالقمة الثانية التي عقدت في جوهانسبرج عام ٢٠٠٢ وتضمنت العديد من التوصيات في مجال الطاقة، بما في ذلك ضرورة توفيرها للمحرومين من استخدام الكهرباء، ويزيد عددهم على ملياريين من البشر وأخيراً، تحتل الطاقة قمة أعمال لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تتبنى قضيتي الطاقة والبيئة معاً، باعتبارهما الركنتين الأساسيتين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كذلك، تحتل الطاقة رتاسين تلتفهما مقدمة الشواغل السياسية لقادة الدول الغنية، وهو ما دعا قمة الثماني الكبار G8 لإعلان خطة عمل لتحقيق هذا الهدف.

Global Energy Security اثنا اجتماعها في بيسرسميدج يوليو ٢٠٠٦، كما دعت لتوفير أكبر قدر من الشفافية حول الطاقة عموماً، وبخاصة الاحتياطي الموكدة للنفط والغاز، والتي أوصت قمة الثماني بوضع معايير عالمية لتقديرها Global standards

محددات صناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي

د. محمد سعيد بن محمد

شهدت السنوات الأخيرة تطورات مهمة في السوق العالمية للطاقة، لعل أبرز مظاهرها زيادة الطلب العالمي على النفط والغاز الطبيعي. فلقد أدى ازدياد الطلب على النفط إلى دفع الدول المنتجة إلى بلوغ الذروة في الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى ازدياد انبعاث الغازات السامة، مما دفع بالدول المستهلكة - خاصة الغربية - إلى الميل نحو استهلاك الغاز الطبيعي، نظرا لانخفاض سعره مقارنة بالنفط. ولأنه وقود صديق للبيئة، فهو يحترق احتراقا كاملا ولا يتسبب في إطلاق غازات سامة، وهو ما أدى إلى ازدياد الطلب العالمي على الغاز. وقد تواكب ذلك مع حدوث تطور تكنولوجي واضح في مجال تسهيل الغاز ونقله، وهو الأمر الذي ساعد على زيادة القدرة على الاستغلال الاقتصادي للغاز الطبيعي.

والواقع أنه نظرا للأهمية الاستراتيجية للطاقة في سياق التفاعلات السياسية والاقتصادية الكونية في العالم المعاصر، فإنه لا يمكن تحليل تطور صناعة استراتيجية كصناعة الغاز الطبيعي في أي منطقة من مناطق العالم، دون التعرف على المحددات السياسية والاقتصادية والتقنية المؤثرة على هذه الصناعة وتزداد أهمية هذه المحددات بالنسبة لمنطقة ذات ثقل كبير في مجال إنتاج الطاقة كمنطقة الخليج العربية. ومن ثم سنعرض أولا لأهم هذه المحددات، ثم سنتعرض للتطور المعاصر لهذه الصناعة في دول مجلس التعاون، مشيرين في النهاية إلى التتائج المترتبة على هذا التطور. وسنناقش في المستقبل.

الوضع العالمي الراهن للطاقة :

يواجه العالم تحديات عديدة في مجال الطاقة، وتتمثل أبرز هذه التحديات في الازدياد المستمر في الطلب العالمي على الطاقة، سواء داخل الدول المستهلكة التقليدية للطاقة أو نتيجة دخول لاعبين جدد إلى السوق العالمية للطاقة، بحكم نموها

وانطلاقها الاقتصادي غير المسبوق، كما هو الحال في كل من الصين والهند وقد أدى إلى زيادة حدة هذه التحديات، التكدس من أن النفط والغاز سيطلان لفترة طويلة قادمة مما مصدر الطاقة الأساسي، وذلك بالرغم من التطور العلمي والتكنولوجي في مجال إنتاج مصادر الطاقة البديلة.

وفي هذا الإطار، يشير سبنسر أبراهام، الخبير بوكالة الطاقة الأمريكية، إلى أن مواجهة هذه التحديات تتطلب جهودا كونية مستدامة ومحددة على مدى العقود القادمة، وأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن توازن بين زيادة إنتاج الطاقة والاستخدام الكفء والنظيف للطاقة من خلال تطوير الشراكة الدولية في هذا المجال، وتوسيع وتنويع مصادر توريد الطاقة، والترويج للأسواق التنافسية والسياسات العامة الملائمة في هذا الشأن، وكذلك الاهتمام بالتكنولوجيات الجديدة الواعدة بتغيير أساليب إنتاج واستهلاك الطاقة وفي هذا الإطار، تشير الإستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة إلى ما يلي:

الاستثمار في مصادر الطاقة سوف يؤديان إلى تطورها، وأن قطاع الغاز الطبيعي هو قطاع واعد في هذا المجال.

ويقدم جوزيف ستانيسلو Joseph A. Stanislaw، رئيس جمعية كاميردج لبحوث الطاقة، تحليلًا مهمًا لمجالات التنافس والتعاون في مجال الطاقة ومدى تأثيرها على تغيير نظام الطاقة الكوني وفي هذا الإطار، يذكر أن الولايات المتحدة تخطط لتصبح أكثر اعتمادًا على المصادر الخارجية للنفط والغاز الطبيعي، لمقابلة الطلب الداخلي المتنامي، وأن أكثر الواردات المتزايدة تأتي من دول أوبك. ففي عام ٢٠٠٢، استوردت الولايات المتحدة ٥٢٪ من نفطها و١٦٪ من غازها الطبيعي وفي عام ٢٠٢٥، سوف تستورد ٧٠٪ من احتياجاتها النفطية و٢٢٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعي ووفقًا لتقارير وكالة الطاقة الأمريكية، فإن احتياجات الولايات المتحدة من النفط قد تزايدت بنسبة ٦٠٪ ومن الغاز الطبيعي بنسبة ٧٥٪ خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، وأن أكثر الواردات المخطط لنموها خلال الفترة القادمة ستكون من الغاز الطبيعي.

والجدير بالذكر أن مخزون الغاز الطبيعي قد تزايد ليصل إلى ٦٠.٦٧ تريليون قدم مكعبة، ويتركز ٧٥٪ من احتياطي الغاز في الشرق الأوسط ودول الاتحاد السوفيتي السابق، وتمتلك كل من روسيا وإيران وقطر نحو ٥٨٪ من الاحتياطي العالمي، وأن احتياطيات الغاز الطبيعي بالنسبة للإنتاج تقدر بمائة عام في الشرق الأوسط مقابل ٦١ عامًا في المتوسط العام. ومن المتوقع زيادة الاحتياطيات نتيجة لتقدم تكنولوجيا الاكتشافات، وتحسن الظروف الاقتصادية، وأن نصف الاكتشافات المتوقعة سوف تكون في الشرق الأوسط ودول وسط آسيا وروسيا وشمال إفريقيا. وبالرغم من توقع ازدياد الإنتاج الأمريكي من الغاز الطبيعي، إلا أن الطلب الداخلي الأمريكي سوف يفوق بمعدل أكبر من معدل إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة. وقد استهلكت الولايات المتحدة ٢٢.٨ تريليون قدم مكعبة من الغاز عام ٢٠٠٢، ستصل عام ٢٠٢٥ - في أقل تقدير - إلى ٣١.٢ تريليون قدم مكعبة. كما أن صادرات كندا من الغاز الطبيعي للولايات المتحدة سوف تنخفض بدءًا من عام ٢٠١٠، ومن ثم ستزداد أهمية واردات الغاز الطبيعي للولايات المتحدة من مصادر الإنتاج الأخرى. ويرصد جوزيف ستانيسلو في دراسته النمو في استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء، حيث زاد في هذا المجال خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢ بمعدل سنوي يصل إلى ٥٪ سنويًا، وقد يستمر في الازدياد خلال السنوات التالية، وهو ما يعني استمرار الزيادة على الغاز الطبيعي الآن وفي المستقبل.

ويشير تقرير الطاقة الدولية لعام ٢٠٠٧

(International Energy Outlook 2007) إلى أن استهلاك الغاز الطبيعي في ازدياد مستمر على مستوى العالم، فقد بلغ عام ٢٠٠١، ١٠٠ تريليون قدم مكعبة، وسوف يصل عام ٢٠٣٠ إلى ١٦٣ تريليون قدم مكعبة، وسيظل الغاز الطبيعي

١- تحقيق التوازن بين تزايد الإنتاج وتجديد التركيز على استخدام الكفاءة والنظيفة لاستخدام الطاقة.

٢- توسيع نطاق التفاهم الدولي بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للطاقة.

٣- توسيع وتنويع مصادر توريد الطاقة.

٤- تشجيع القرارات المتعلقة بالطاقة المستندة إلى الأسواق التنافسية والسياسات العامة الساعية إلى تحقيق العوائد المناسبة.

ويوضح آلان لارسون، مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق للشؤون الاقتصادية، الموقف الأمريكي في هذا الصدد نحوه دول الخليج العربية بقوله: إن تنويع مصادر الطاقة على المستوى الكوني يجب ألا يفسر على أنه ابتعاد عن المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية، أو كبديل عنها، لأن هذه الدول سوف يستمر دورها الحاسم في السوق العالمية للطاقة، ومن ثم فالولايات المتحدة الأمريكية تشجع هذه الدول على زيارة الاستثمارات الأجنبية في مجال إنتاج الطاقة، وزيادة قدرتها على توفير الإمدادات اللازمة للسوق العالمية في هذا المجال.

ويضيف آلان لارسون أن دول الخليج العربية يمكنها الحصول على منافع أعظم من خلال فتح اقتصاداتها بشكل أكبر للاستثمارات الخاصة في مجال صناعة الطاقة، الأمر الذي سيقرب عليه زيادة قدرتها على إنتاج النفط والغاز، وزيادة قدرة الإمدادات النفطية على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي على النفط والغاز، موضحًا أن الاستثمار في الغاز الطبيعي هو أحد القطاعات الأولى التي بدأت فيها هذه العملية في دول الخليج العربية، سواء لأجل الاستخدام الداخلي أو الإقليمي أو التصدير للخارج، نتيجة لازدياد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في صورته السائلة، بوصفه وقودًا صديقًا للبيئة، وهو الأمر الذي يجعل منه أحد المكونات الأساسية لتجارة الطاقة بالنسبة للعديد من الأسواق المهمة.

وتذكر إيمي جافي Amy Jaffe الباحثة بمعهد جيمس بيكر للسياسات العامة بالولايات المتحدة الأمريكية، أن الزيادة الحادة في استخدام الطاقة في العالم النامي، خاصة في الدول الآسيوية، والذي ارتبط بزيادة الطلب الأمريكي على النفط والغاز، يمكن أن تؤدي إلى توتر الطاقة الكونية وتهدد الأوضاع البيئية في العالم. كما أن التركيز الاستراتيجي والدبلوماسي والتجاري على الدول الآسيوية يقود إلى تقوية الروابط السياسية والاقتصادية بين الدول الآسيوية والدول الكبرى المنتجة للطاقة في الشرق الأوسط، الأمر الذي يخلق تحديات جديدة أمام الولايات المتحدة الأمريكية. ولعلاج هذه التحديات، فإن على الولايات المتحدة أن تدعم التعاون مع شركائها لتعمية مصادر أخرى للطاقة، والتوصل لتكنولوجيات كافية للطاقة وبدائل سائلة أقل تلويثًا وتكلفة، وذلك لتقليل التوترات الدولية والمزيج للأمن الأمريكي للطاقة. وتضيف أن تحرير وفتح أبواب

مصدر الطاقة الأساسية في توليد الكهرباء. والقطاعات الصناعية. حيث يتركز استخدام الغاز الطبيعي في العمليات الصناعية. والذي بلغ ٤٠٪ من نسبة الغاز المستخدم عام ٢٠٠٤ ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٤٣٪ عام ٢٠٢٠. ومع توقع استمرار ارتفاع أسعار النفط. فإن الغاز الطبيعي سوف يحل محل مصادر الطاقة السائلة الأخرى في القطاع الصناعي. ومن ثم فالتوقع أن يزداد الاستخدام الصناعي بمعدل ٢٪ سنوياً خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠. مقارنة بزيادة في استخدام الوقود السائل في الصناعة بصفة عامة بنسبة ١٪ خلال الفترة نفسها.

من ناحية أخرى. فإن للغاز الطبيعي جانبية خاصة في مجال الطاقة. ويرجع ذلك إلى كفاءته النسبية مقارنة بالمصادر الأخرى. كما أنه من مصادر الطاقة النظيفة مقارنة بالفحم والبترو. ومن ثم فإن الحكومات التي ستنفذ خططاً وطنية أو إقليمية للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سوف تشجع استخدام الغاز الطبيعي ليحل محل الفحم والوقود السائل.

ويشير التقرير إلى أن مخزون الغاز الطبيعي المؤكد في يناير ٢٠٠٧ وصل إلى ٦.١٨٣ تريليون قدم مكعبة بزيادة تصل إلى تريليون قدم مكعبة عن يناير ٢٠٠٦. ونسبة ١٪ عن الكمية المقدرة في عام ٢٠٠٦. وهذا المخزون موزع على النحو التالي:

الشرق الأوسط ٢.٥٦٦ تريليون قدم مكعبة. أوراسيا ٢.٠١٧ تريليون قدم مكعبة. إفريقيا ٤٨٤ تريليون قدم مكعبة. آسيا ٤١٩. أمريكا الشمالية ٢٧٧. أمريكا الوسطى والجنوبية ٢٤١. أوروبا ١٧٩ تريليون قدم مكعبة.

ويوضح التقرير أن إنتاج الغاز الطبيعي يزداد بمعدل سنوي في العالم يصل إلى ٢.٦٪. ومن ثم فسوف يزداد من ٥٩ تريليون قدم مكعبة عام ٢٠٠٤ إلى ١١٩ تريليون قدم مكعبة عام ٢٠٢٠. وأن ٤٠٪ من هذه الزيادة سوف تأتي من روسيا والشرق الأوسط. ويوضح التقرير أن روسيا تعتمد في تصدير الغاز الطبيعي على خطوط الأنابيب. في حين أن معظم غاز الشرق الأوسط لا يزال يعتمد على الناقلات. وقد وضعت قطر عدداً من المشروعات قيد الإنشاء بهدف التصدير إلى أمريكا الشمالية وأوروبا. ومع ذلك فقد أعلنت قطر. في ديسمبر ٢٠٠٦. أن واحداً من المشروعات التي كان مستهدفاً أصلاً بيعها لمشتريين من الأطنطى قد بيع لمشتريين آسيويين في الباسيفيك.

ويضيف التقرير أن النمو في الواردات الأمريكية من الغاز الطبيعي المسال من المتوقع أن يستمر خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠.

وتشير دراسة لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) - صادرة في مارس ٢٠٠٧ - إلى أن أسواق الطاقة قد وجهت اهتماماً متزايداً للغاز الطبيعي للعديد من الأسباب. منها شهرته كوقود نظيف. ومخزونه الوفير. ولكونه مصدراً أساسياً مغذياً لصناعة البتروكيماويات. كما أنه يستخدم في توليد

الطاقة الكهربائية وفي محطات تحلية المياه. هذا بالإضافة إلى العديد من الاستخدامات المنزلية وكوقود للسيارات. إلا أن هذه الاستخدامات الأخيرة لا تزال محدودة. وتوضح الدراسة أن التطورات التكنولوجية قد خفضت من تكلفة مد خطوط الأنابيب نقل الغاز عبر الحدود والبحار. ومن تكلفة بناء ناقلات الغاز السائل. فالناقلات الجديدة العملاقة قادرة على حمل ما يزيد على ٢٠٠ ألف طن بتكلفة أقل بنسبة ٢٠٪ وبمواصفات أمان أكثر تقدماً. مقارنة بالنماذج القديمة من هذه الناقلات. من ناحية أخرى. فإن الدول المستهلكة للغاز الطبيعي تقوم من جانبها ببناء التسهيلات اللازمة لاستقبال الغاز. وهو ما يزيد من الفرص أمام الغاز الطبيعي المسال والدول المنتجة. بما فيها الدول العربية.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن الغاز الطبيعي المسال. مثله مثل الغاز الذي ينقل عن طريق الأنابيب. يحتاج إلى أسعار ثابتة. ويتكلف بناء وحدة تسييل الغاز نحو مليار دولار. ويتكلف بناء ثلاث سفن خاصة لنقل الغاز ٥٠٠ مليون دولار. ويحتاج منفذ التسليم. سواء في نقطة الاستخدام أو الضخ في شبكة الغاز. إلى ٢٠٠ مليون دولار. وينافس الغاز الطبيعي المسال الغاز الذي ينقل عن طريق الأنابيب عندما تتجاوز مسافة الشحن ألفي كيلو متر. ويستغرق مد خطوط الأنابيب أعواماً وأحياناً تمر في أراضي دول تحصل على حصة من الغاز كرسوم مرور. كما أن الأنابيب يصعب مدها في مياه المحيطات العميقة.

وتركز العديد من الدراسات على الصراع الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا والصين حول الطاقة في المناطق ذات الاحتياطيات الكبيرة من النفط والغاز. فعلى سبيل المثال. فقد اتجهت السياسة الأمريكية منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي إلى محاولة إقصاء روسيا من مسار أنابيب النفط والغاز المتجهة غرباً إلى أوروبا. انطلاقاً من بحر قزوين. وذلك بهدف ألا يتدفق نفط وغاز آسيا الوسطى إلى أوروبا عبر الأراضي الروسية. بما يؤدي إلى عدم إعطاء موسكو أي درجة من درجات السيطرة على إمدادات الطاقة. الأمر الذي جعل روسيا أكثر وعياً للدور الجيوسياسي الذي يمكن للطاقة أن تلعبه. ومن ثم تبنت روسيا والصين استراتيجية تهدف إلى تحجيم الدور الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى من خلال منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي. التي تضم روسيا والصين وأوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وطاجيكستان. كما توصلت إلى صيغة توافقية مع إيران حول نفط وغاز بحر قزوين. ودعمت شركة غاز بروم الروسية وصولاً إلى توقيع اتفاقية الغاز الطبيعي بين روسيا وكازاخستان وتركمنستان في مايو ٢٠٠٧. والتي سيتم بمقتضاها تصدير إنتاج كازاخستان وتركمنستان من خلال شبكة الأنابيب الروسية بعد تطويرها وإنشاء خط جديد لنقل الغاز على بحر قزوين. ولهذا الاتفاقية آثار استراتيجية مهمة. حيث إنها تشير إلى إحكام روسيا سيطرتها على غاز بحر قزوين واستعادة ثقلها بآسيا الوسطى. وإخفاق أوروبا في الانفلات من قبضتها الممسكة بإمدادات الغاز التي لا تأتيها إلا عبر المنافذ الروسية. وتعني وضع حد

بحلول ٢٠١٠، ومن ثم فقد ركزت الحكومة القطرية جهودها لاستغلال مخزونها الهائل من الغاز لأقصى حد ممكن، وتنويع أسواق تصديرها للغاز الطبيعي المسال، بحيث تكون موردا أساسيا في كل مناطق الطلب على الغاز الطبيعي المسال.

وتخطط شركة قطر للغاز لزيادة إنتاجها من ١٠ ملايين طن سنويا إلى ٤١ مليون طن سنويا بحلول عام ٢٠١٤، وتصل تكلفة خطوط التوسع إلى ٢٠ مليار دولار سنويا.

وتشمل مشروعات التوسع خطين كبيرين من الإنتاج، تم تخصيص مبيعاتهما لبريطانيا، وتصل تكلفتها إلى ١١ مليار دولار وهذان الخطان هما:

حقل غاز قطر - ٢ وقد خصص ليكون موردا متجددا باستمرار للغاز المسال.

حقل غاز قطر - ٣ وهو خط للغاز الطبيعي المسال للتصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية

وفيما يتعلق بتوسعات شركة رأس لافان، فقد تم إنجاز مشروع رأس جاز - ٢، والذي يشتمل على مصنعين لإنتاج الغاز الطبيعي المسال وتصل قدرتهما إلى ١٦ مليون قدم مكعبة متريّة سنويا.

هذا بالإضافة إلى مشروع دولفين الذي يربط قطر بالإمارات بخط أنابيب للغاز الطبيعي، وتبيع قطر ٢٢٢ مليون قدم سنويا من غاز حقل الشمال لأبوظبي، وسوف يزداد وينمو هذا الخط بعد انضمام سلطنة عمان.

مشروع آخر يتفدى على تطوير التدفق العلوي لحقل الشمال، وهو مشروع منتجات الغاز المسالة في رأس لافان، ويتم بالتعاون مع شركة شل، والإنتاج المخطط يقدر بـ ١٤٠ ألف برميل من منتجات الغاز المسالة يوميا، وأساسا النافثا والبارفين الطبيعي وزيت التزيت، وتصل استثمارات هذا المشروع إلى خمسة مليارات من الدولارات ليكون أكبر مشروع في العالم في هذا المجال.

المشروع الثاني لإنتاج مواد سائلة من الغاز ينتج ٢٤ ألف برميل يوميا من الوقود و٩ آلاف برميل من النافثا وألف برميل من غاز البترول السائل، باستثمارات تصل إلى ٨٠٠ مليون دولار.

وتعمل كل من شركة قطر للغاز وشركة رأس جاز في مشروع مشترك لإنتاج الهليوم، ومن المتوقع إنتاج ٢٢٠ مليون متر مكعب من الهليوم المسال، تمثل ما يزيد على ١٠٪ من السوق العالمية للهليوم.

والجدير بالذكر أن قيمة صادرات الغاز الطبيعي القطري المسال قد بلغت عام ٢٠٠٦ ثمانية مليارات دولار والمواد البتروكيمياوية ١,٢ مليار دولار. وقد ذكر وزير الطاقة والصناعة القطري أن صادرات قطر من الغاز المسال والجاف ستصل عام

للسنوات الأمريكية لتعويض الدور الروسي في هذه المنطقة. ثمان هذه الاتفاقية قد وضعت سقفا للمبيعات الأمريكية والأوروبية في مجال تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الشرق الأوسط، خاصة المنطقة العربية في هذا المجال، ومن ثم فقد رأت هذه الاتفاقية من الأهمية النسبية للنفط والغاز الطبيعي العربيين بالنسبة لأكبر مستهلكي الطاقة في العالم، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، خاصة بالنسبة للغاز الطبيعي، حيث تتضاءل الاحتياطيات الأمريكية والأوروبية وتتم احتياجاتها بشكل مستمر.

الغاز في دول الخليج العربية :

رأى اهتمام دول الخليج العربية بالغاز الطبيعي بدرجة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، وأبرز جوانب هذا الاهتمام بيت واضحة في ثلاث دول بحكم امتلاكها لاحتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي ولتمتعها بمزايا نسبية وتنافسية في إنتاجه، ومن ثم سوف نركز على رصد أهم التطورات في كل من، قطر، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

١- قطر :

تعد قطر الدولة الثالثة في العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي بعد روسيا وإيران، ويوجد في قطر الحقل الأكبر في العالم من حيث المخزون، وهو حقل الشمال الذي يقدر احتياطي الغاز المركز فيه بما يزيد على ٩٠٠ تريليون قدم متريّة مكعبة، ومن ثم فإن الاستغلال الصناعي والتجاري للغاز الطبيعي هو المحور الأساسي للسياسة القطرية منذ عقد الثمانينيات، حيث بدأت في وضع وتطبيق استراتيجية متكاملة لتطوير صناعة الغاز الطبيعي القطري، وذلك بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية، فتم إنشاء شركة الغاز المسال القطرية (قطر للغاز) عام ١٩٨٤ ويملك الجانب القطري ٦٥٪، في حين تتوزع النسبة الباقية على الشركات العالمية الأتية: توتال ١٠٪، إكسون موبيل ١٠٪، ميتسو ٧,٥٪، مارونبي ٧,٥٪، وهدف الشركة هو تسويق واستغلال الغاز الطبيعي المسال في حقل الشمال.

وفي عام ١٩٩٢، تشكلت شركة رأس لافان للغاز الطبيعي المسال، لتسويق واستغلال الغاز الطبيعي في حقل رأس لافان، ويملك الجانب القطري ٦٣٪ من الشركة، وإكسون موبيل ٢٥٪، والنسبة الباقية ١٢٪ للشركة الكورية للغاز واثنين من الشركاء اليابانيين وقد بدأت هاتان الشركتان في شحن الغاز الطبيعي المسال، إلى أسواق شرق آسيا عام ١٩٩٩، وصارت اليابان وكوريا الجنوبية من أكبر المستوردين للغاز القطري المسال وهذا ما يفسر وجود هؤلاء الشركاء في الشركتين كشركاء تجاريين استراتيجيين. ولقد سمحت التغييرات الجذرية في أسواق الغاز الطبيعي المسال بتوسع هائل لهاتين الشركتين.

وتقوم الاستراتيجية القطرية على أساس تحقيق التامين طويل الأمد لاحتياجات الأسواق الخارجية من الغاز الطبيعي، وإن تصبح قطر المنتج الأول للغاز الطبيعي المسال في العالم

تقدر بما يزيد على ٢٠٠ تريليون قدم مكعبة، كما اكتشفت حقل فاذران - ٢٢ للغاز الطبيعي بالقرب من الظهران.

ويوجد حقل آخر واسع للغاز هو حقل الدور الساحلي بالقرب من حقل بترول الخافسبحى في المنطقة السعودية الكويتية، وتطوير هذا الحقل محل نقاش، نظرا لأن إيران تطالب بجزء منه، ويرجع ذلك إلى عدم ترسيم الحدود البحرية بين الكويت وإيران. وقد توصلت الكويت والسعودية إلى تقاسم عائدات هذا الحقل، إلا أن إيران تعارض قيام السعودية والكويت بتطوير هذا الحقل لحسابهما.

ويعد مشروع "Core Venture-1" في جنوب جواهر المشروع الغازي المتكامل الأكبر في العالم، حيث يشتمل على الاستكشاف، وخطوط الأنابيب، وحقلين للغاز الوقود، ومجمعين للبتروكيماويات، ووحدة لتحلية المياه بتكلفة تصل إلى ١٥ مليون دولار.

أما مشروع "Core Venture-2" فإنه يتضمن الاكتشاف في البحر الأحمر، وتطوير حقول باركان وميدان على ساحل البحر الأحمر، شمال غرب السعودية، بالإضافة إلى بناء مجمع للبتروكيماويات ومحطة لتوليد الكهرباء، وأخرى لتحلية المياه باستثمارات إجمالية تصل إلى ٤ مليارات دولار.

ويأتي مشروع "Core Venture-3" الذي يشمل الاكتشاف بالقرب من شعبية Shaybah في الربع الخالي، وتطوير حقل غاز كيدان ومد خطوط أنابيب من شعبية إلى حرة Haradh وحواية Hawiyah ومعالجة مجمع الغاز الطبيعي شرق الرياض، وبناء مجمع البتروكيماويات في الجبيل بإجمالي تكلفة لهذه المشاريع تصل إلى ١١ مليارات دولار.

٣- دولة الإمارات العربية المتحدة :

تحتل أبوظبي المرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي، ويقدر احتياطي أبوظبي بنحو ٢٠٠ تريليون قدم مكعبة من الغاز. وقد برزت أبوظبي كأول مصدر للغاز الطبيعي المسال حيث بدأت بتصديره إلى اليابان عام ١٩٧٧.

وفيما يتعلق بمشروعات الغاز الطبيعي في دولة الإمارات، يمكن أن نشير إلى ما يلي:

١- في أبوظبي، يوجد مشروعان كبيران تحت الإنشاء بتكلفة تصل إلى مليار دولار.

* الأول مشروع ساحلي لتطوير الغاز ويسمى "ogd 3" وتم تصميمه بشكل رئيسي لإنتاج أكبر كمية من الغاز الطبيعي المسال لتكثيفها وإعادة حقن الغاز في حقول النفط. كما يشتمل المشروع على إقامة حقل للغاز لإنتاج وقود يصل إلى ١١ ألف طن يوميا من الغاز المسال، و٣٤٠٠ طن يوميا من الإيثان، و١٢٥ ألف برميل يوميا من المكثفات.

٢٠١٠ إلى خمسة ملايين برميل نفط مكافئ، وأن صادرات الغاز المسال سوف تصل حيفا إلى مليون طن سنويا.

وذكر وزير الطاقة القطري أن تصدير الغاز القطري إلى دولة الإمارات العربية سوف يبدأ خلال عام ٢٠٠٧، وأن قطر تنفذ خططا صناعية لإنتاج ٧٧ مليون طن سنويا من الغاز المسال بداية العقد القادم، ستسوقها في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وقال إن قطر تنفق ١٥ مليار دولار لإضافة ٧٠ ناقلة جديدة إلى أسطولها من الناقلات لتصدير مزيد من الغاز بتكلفة تتراوح بين ٢٠٠ و٢٢٠ مليون دولار للناقلة الواحدة، وذلك من خلال عقود ضخمة مع أحواض كوريا الجنوبية. ومن المقرر أن تشغل قطر بحلول عام ٢٠١٠ تسعين ناقلة، بما فيها الناقلات العاملة حاليا، من ميناء رأس لافان لتصدير الغاز المسال.

وحول الصناعات البتروكيماوية التي تعتمد على الغاز الطبيعي، ذكر الوزير القطري أن بلاده سوف تشهد توسعات كبرى لإنتاج البوريا والامونيا واليولي إيثيلين بنوعيه، إلى جانب مواد بتروكيماوية أخرى، بتكلفة تزيد على ٢٠ مليار دولار لإنتاج ٢٨ مليون طن سنويا من هذه المواد مع حلول عام ٢٠١٢.

٢- المملكة العربية السعودية :

تخطط المملكة العربية السعودية لاستكشاف احتياطياتها الكبيرة من الغاز من خلال مد شبكة ضخمة من أنابيب الغاز لمواجهة احتياجاتها الاستهلاكية المتزايدة من الغاز، وبناء مجموعة من المشروعات المتكاملة التي تقوم على الغاز ومحطات توليد الكهرباء ومجمعات البتروكيماويات التي تستخدم الغاز المعاد تخزينه. وتصل الاستثمارات الموزعة بالنسبة لقيادة الغاز السعودية التي أعلنت عام ٢٠٠٥ إلى ما يزيد على ٢٥ مليار دولار، وتفتح هذه المبادرة الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال صناعة النفط والغاز لأول مرة منذ تأميم هذا القطاع في السبعينيات. وتقدر الاحتياطيات السعودية المؤكدة من الغاز حتى نهاية ٢٠٠٦ بـ ٢٢٥ تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، وتحتل الموقع الرابع بعد روسيا وإيران وقطر من حيث المخزون من الغاز الطبيعي على مستوى العالم، وأكثر من ٦٠٪ من الاحتياطيات السعودية من الغاز المصاحب، ويتركز بصفة رئيسية في حقل جواهر Ghawar السطحي، وحقل ذلوف Zulf وسافانيا Safanima، ويحتوي حقل جواهر على ثلث المخزون المؤكد من الغاز الطبيعي السعودي. ومن المهم أن نشير إلى أن هذه الاحتياطيات السعودية المؤكدة لا تمثل سوى ١٥٪ فقط من إجمالي الاحتياطيات السعودية وفقا لتقدير شركة أرامكو.

وفيما يتعلق بالغاز المصاحب، فإنه يتركز في (مازليج، المنجوره، شادان، نيبان والوار) وهي موزعة على مخزن الجوف العميق، والذي يقع تحت حقل نفط جواهر. كما يتوزع الغاز الطبيعي في عدة مناطق بالمملكة في الشمال الغربي في ميدان وفي صحراء الربع الخالي جنوب غرب الصحراء. ويعتقد أن الربع الخالي وحده يحتوي على احتياطيات من الغاز الطبيعي

الطبيعي بمعدل يصل إلى ٤٪ في الدول النامية، و ١٠٪ في منطقة الخليج، والجدير بالذكر أن الغاز الطبيعي يمثل ٧٩٪ من إجمالي استهلاك قطر من الطاقة، في حين يمثل النفط ٢١٪. وتحرص دول الخليج العربية - خاصة قطر والسعودية - على لعب دور مهم في السوق العالمية للغاز الطبيعي، يؤكد هذا حجم الاستثمارات الضخم الموجهة إلى هذا القطاع، الأمر الذي يؤكد رغبة هذه الدول في توسيع نطاق صادراتها من الغاز الطبيعي، ويساعدها على ذلك التكلفة الرخيصة للإنتاج والموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة. ويتوقع أن تزداد مساهمة دول الخليج في تجارة الغاز المسال لقصل إلى ٤٠٪. وتتمتع الدول العربية الخليجية بميزة نسبية مهمة في هذا المجال، تتمثل في امتلاكها احتياطات ضخمة وليس لديها احتياجات استهلاكية كبيرة. وتعد قطر من أكثر دول الخليج العربية استفادة من هذه الميزة، الأمر الذي جعلها تخطط لزيادة صادراتها من الغاز المسال إلى ٧٧ مليون طن في عام ٢٠١٢ لتصبح أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم.

من ناحية أخرى، من الملاحظ ازدياد دور استثمارات القطاع الخاص في صناعة الغاز الطبيعي المسال في الخليج، كما أن المشاريع الجديدة لتسييل الغاز الطبيعي تتجه نحو التكامل العمودي، بحيث إن شركات توزيع الغاز في بلد مستورد للغاز الطبيعي المسال تقوم بالاستثمار في منشآت التسييل، ومنتجو الغاز يقومون بالاستثمار في مرافق الاستلام وإعادة تبخير الغاز، وفي عمليات التكرير ومعالجة الغاز، كما أن لانتظمة نقل الغاز المسال مزايا عديدة، كونها لا تتطلب المرور من خلال دول ثالثة، وبذلك تتجنب الكثير من المخاطر السياسية، ومفاوضات حقوق المرور، ورسوم الترانزيت، وغيرها من العقبات التي تواجه نقل الغاز عبر خطوط الأنابيب.

والجدير بالذكر أن التطور التكنولوجي في مجال بناء ناقلات الغاز المسال قد أدى إلى تجنب تبخر الغاز، الأمر الذي يمهّد الطريق للبيع الفوري للغاز الطبيعي المسال.

ومن ثم نستطيع القول إن هناك مجموعة من العوامل الموضوعية التي تؤكد استمرار زيادة الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بصفة عامة، والغاز المسال على وجه الخصوص، وهو ما يؤدي إلى زيادة إنتاجه لمواجهة هذا الطلب المتزايد. وأبرز هذه العوامل ما يلي:

- ١- الانخفاض الواضح في تكلفة إنتاج الغاز المسال.
- ٢- التطور التكنولوجي الكبير في أنظمة تسييل ونقل وإعادة تبخير الغاز المسال.
- ٣- ازدياد الطلب على الغاز لتوليد الكهرباء، خاصة في آسيا وأوروبا.
- ٤- توافر فائض الغاز المسال يدفع إلى بيعه في السوق الفورية.

• والثاني حقل اساب ٢ "asab 2" ويشتمل على وحدتين لإنتاج الغاز المعالج ووحدتين جديدتين للغاز الطبيعي المسال بطاقة إنتاجية تصل إلى ٧٥٠ مليون قدم مكعبة يوميا، تشمل ٤٥٠ طن يوميا من الغاز المسال، و ١٧٠ طن من الإيثان.

٢- الشارقة منتجة للغاز الطبيعي ويخصص للاستهلاك الداخلي، ولديها ٥٪ من احتياطي دولة الإمارات. وقدر احتياطي الشارقة بعشرة مليارات قدم مكعبة متربة وتنتج ٨٠٠ مليون قدم مكعبة يوميا. وأهم حقول الغاز الساحلية حقل مبارك الذي ينتج ٢٠ ألف برميل من المكثفات يوميا. أما الحقول الأرضية، فهي ساجا ١ "saja 1"، وموف "move" وخليفة.

٣- تحاول رأس الخيمة علاج تراجع إنتاجها من الغاز والنفط، وتقوم بالترويج للأنشطة الاستكشافية في أراضيها، حيث يعتقد بوجود احتياطات من الغاز غير المكتشفة. وقد منحت إحدى الشركات العالمية ترخيصا بتطوير حقل بايه البحري baih، كما أنشأت شركة رأس الخيمة للنفط والغاز التي منحت - على سبيل الحصر - الحق في إنتاج الهيدروكربونات بالإمارة.

مشروع دولفين :

بعد هذا المشروع من أكبر مشاريع الطاقة في الشرق الأوسط، ويقوم على توقعات بازدياد الحاجة إلى الغاز في المنطقة. ورسالة المشروع هي الإنتاج والمعالجة والإمداد بكميات وفيرة من الغاز من حقول الغاز الساحلية بقطر إلى الإمارات، وهو مشروع مشترك بين الإمارات وقطر وسلطنة عمان وشركة توتال أوكسيدنتال، وسيتركب على هذا المشروع إيجاد الشبكة الكبرى للربط الداخلي في المنطقة، والتي تمتد قوائدها إلى دول أخرى. وهذا المشروع العابر للحدود هو المشروع الإقليمي الأول في المنطقة، وسوف يكون له تأثير عميق على تنمية وتطوير الصناعات المختلفة بالمنطقة، وقد أسست شركة دولفين للاستثمار وتملك أبو ظبي ٥١٪، وتوتال ٢٤.٥٪ وأوكسيدنتال التي حلت محل انرون ٢٤.٥٪.

ويتضمن برنامج دولفين عمليات للتدفق من أعلى ومن أسفل، وقد فوضت شركة دولفين لبناء خط ٤٨ بوصة بمسافة أربعة آلاف كيلو، بالإضافة إلى خط أنابيب بين قطر والإمارات ينقل ملياري قدم مكعبة من الغاز يوميا، وتسمح القدرة التصميمية لخط الأنابيب بزيادتها إلى ٣.٢ مليار قدم مكعبة يوميا، كما يشتمل على خط لنقل الغاز بين الصين والفجيرة.

اتفاق مستقبل صناعة الغاز الطبيعي في دول الخليج العربية :

من خلال العرض المتقدم، يمكن القول إن معدل استهلاك الغاز الطبيعي على المستوى العالمي سوف يستمر في النمو بمعدل ٢٪ سنويا، أي إلى ما يقرب من الضعف خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٣٠. ويتوقع الخبراء أن ينمو استهلاك الغاز

نقل الغاز المسال ١٦٠ ناقلة، في حين يوجد أكثر من ٩٠ ناقلة قيد الإنشاء، وكما سبق أن ذكرنا، فإن قطر تخطط لتوفير أسطول لنقل الغاز يبلغ عدده ٩٠ ناقلة كبيرة بطاقة تزيد على ٢٠٠ ألف قدم مكعبة بحلول عام ٢٠١٢. وتوجد العديد من مشاريع خطوط أنابيب للتصدير من دول الخليج العربية، خاصة إلى الأسواق الآسيوية، ومنها خط أنابيب الخليج جنوب آسيا من قطر إلى باكستان، كما توجد دراسات لإنشاء خط لنقل الغاز من قطر إلى البحرين

- ٥ النمو الاقتصادي القوي، خاصة في الهند والصين
- ٦ انخفاض احتياجات الغاز في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، الأمر الذي أدى إلى دخولهما إلى سوق الغاز المسال
- ويزيد على ذلك اتساع نطاق وحجم الغاز الطبيعي المسال، وارتفاع حجم نخارة نقل الغاز المسال في البواخر لجاري الزيادة في الإنتاج والطلب ويبلغ عدد الناقلات حالياً في أسطول

المراجع

- 1- Economic Perspectives, An electronic journal of the U.S.A Department of state, May 2004.
- تضمن هذا العدد مجموعة من الدراسات حول التحديات التي تواجه أمن الطاقة.
- 2- Ayse Hazir, Energy Opportunities in Qatar, London, Global Business Reports, 2004.
- 3- Gilles valentine, An Island of Oil and Gas Stability, London Global Business Reports, 2004.
- ٤- بالنسبة للمعلومات الخاصة بالملكة العربية السعودية بالغاز الطبيعي، انظر الوصلة الإلكترونية التالية
www.eia.dDe.gov/emcu/cabs/saudi.html
- ٥- منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، الغاز الطبيعي.. الآفاق والتحديات، مارس ٢٠٠٧.
- 6- Energy Information Administration, Office of oil And Gas, Natural Gas Year in Review 2006, March, 2007.
- 7- Energy Information Administration, International Energy Outlook 2007, Chapter 4 Natural Gas , pp. 39-48.
- ٨- محمد عبد المجيد، روسيا ووسط آسيا بالطاقة تتغير الجيوبوليتيكا، الشرق الأوسط ٢ مارس ٢٠٠٧.
- ٩- نمو صادرات الغاز الخليجي، جريدة الخليج الإماراتية، ملحق الخليج الاقتصادي، ١٥ فبراير ٢٠٠٧.
- ١٠- حديث وزير النفط القطري الحياة، لندن، ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦.

في الشأن السوداني



- ١ العلاقات المصرية- السودانية.. نحو شراكة استراتيجية
- ٢ النخبة السودانية والعلاقات السودانية- المصرية

فى الشئان السودانى

العلاقات المصرية - السودانية .. نحو شراكة استراتيجية

■ هانى رسلان *

منذ توقيع اتفاق ماشاكوس الإطارى فى ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، بدأ السودان مرحلة جديدة فى تاريخه، تشهد عملية واسعة لإعادة صياغة هيكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جديد، عبر مجموعة من الاتفاقيات التى تم توقيع بعضها بالفعل، مثل اتفاق سلام جنوب السودان (نيفاشا) الذى وقع فى كينيا فى ٩ يناير ٢٠٠٥، واتفاق أبوجا للسلام فى دارفور الذى وقع فى مايو ٢٠٠٦، واتفاق أسمرأ بخصوص مشكلة شرق السودان الذى وقع فى أكتوبر ٢٠٠٦.

الحقوق والصلاحيات التى حصل عليها الجنوبيون (ماعداء المطلب الخاص بحق تقرير المصير)، الأمر الذى كان يعنى بشكل واضح أن الإقليم الشمالى سوف تتم تجزئته من الداخل إلى ثلاثة كيانات أو أربعة، أحدها فى غرب السودان (دارفور)، والثانى فى شرق السودان، والثالث فى الوسط، والرابع ربما فى الشمال (الجزء المتاخم للحدود المصرية).

وعلى ذلك، يبدو واضحاً أن السودان يمر بمرحلة مخاض صعبة قد تنتهى به إلى الانزلاق إلى حالة من الفوضى أو التفكك. إذ إنه رغم توقيع كل الاتفاقيات التى اشترنا إليها، إلا أن الاستقرار مازال مطلباً بعيد المنال. والسيناريو الآخر الأكثر تفاؤلاً يقول إن السودان إن لم يتفكك فإنه فى - أحسن الأحوال - قد يظل محتفظاً بحدوده السياسية الحالية، إلا أنه سيكون مكوناً من عدة كيانات فى الداخل تسود بينها علاقات صراعية (أو تنافسية فى أفضل الأحوال)، الأمر الذى يجعل الحفاظ على الاستقرار مهمة صعبة وعسيرة، ومن ثم يضعف كيان الدولة ويصبح غير قادر على قيادة عملية تنموية واسعة تساعد على إدارة التعددية الهائلة فى السودان على أساس من حقوق

ويمكن القول - بإيجاز - إن اتفاق سلام الجنوب قد أدى إلى نشأة إقليمين فى السودان، أحدهما الإقليم الجنوبى (١٠ ولايات) الذى عهد به - طبقاً للاتفاق - إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان التى تديره عبر حكومة إقليمية، بصلاحيات مطلقة، سياسية واقتصادية وأمنية، وبمنظّم اقتصادى وقانونى مختلف عن ذلك القائم فى الشمال الإقليم الثانى هو الإقليم الشمالى الذى تديره الحكومة القومية فى الخرطوم بشكل مباشر دون وجود حكومة إقليمية لإدارة الولايات الشمالية (١٦ ولاية) كذلك الموجودة فى الإقليم الجنوبى. وفى الوقت نفسه، يشارك أبناء الإقليم الجنوبى بنسبة الثلث فى الحكومة القومية وفى الأجهزة التشريعية والتنفيذية والأمنية على المستوى القومى مع حصولهم على حق تقرير المصير فى عام ٢٠١١، للاختيار بين الاستمرار فى النظام الذى أقرته اتفاقات نيفاشا، أو الانفصال عبر إنشاء دولة جديدة فى الجنوب.

وقبل أن تنتهى مفاوضات الجنوب - وبتأثير منها - كانت أزمة دارفور قد بدأت فى الظهور والتشكل ومع مضي الوقت، بدأ مفاوضو الحركات المسلحة فى دارفور فى المطالبة بنفس

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

امن مصر ودورها ومكانتها لصالح دول اخرى متحالفة بالفعل مع دول وقوى اخرى من خارج المنطقة.

٤- إن هذا سوف يؤثر ايضا على موضوع المياه الذي يحتل أولوية متقدمة في التفكير الاستراتيجي المصري في المرحلة المقبلة. فمسألة البحث عن موارد جديدة من المياه تكاد تعتمد بشكل رئيسي على مبادرة حوض النيل المشتركة. وظهور دولة جديدة في جنوب السودان أو استمرار عدم الاستقرار سوف يؤدي إلى خلق الكثير من التعقيدات في هذا المجال، كما سوف يفسح المجال لخلق ادوات جديدة للضغط على مصر، عبر ازدياد وتوغل النفوذ الأمريكي والاسرائيلي في الجنوب وفي أنحاء اخرى من السودان.

٥- وقد بدا يظهر تهديد آخر من نوع جديد على الامن القومي المصري، كأحد تداعيات الأزمة السودانية، وهو ظهور ما يسمى بحركة "كوش" التي تنادي بتحرير أراضي النوبة من الاحتلال في مصر والسودان وإعادة إحياء دولة النوبة القديمة. وهذه الحركة وإن اقتصر نشاطها حتى الآن على الدعاية عبر الشبكة الإلكترونية (الإنترنت)، ولم تستطع القيام بأي عمليات فعلية بعد، فإن معظم النار من مستصغر الشرر، ويجب أن نقرأ هذه التحركات التي ترعاها دول معينة، مع ما يتم الترويج له من حديث عن النوبة باعتبارهم أقلية مضطهدة، ومحاولة ربطهم بقضايا اقباط المهجر.

٦- إن كل ما سبق سوف يؤدي إلى عزل مصر وحصارها من ناحية الجنوب، وازدياد امكانية فرض ضغوط قوية عليها من الخارج تتعلق بمقدرتها على توفير الامن لمواطنيها وتلبية احتياجاتهم الضرورية، كما يخلق أمامها أي إمكانية لإعادة صياغة دورها الاقليمي ورؤيتها للمستقبل بالتحول نحو حوض النيل كخيار مستقبلي بديل، يوفر لها فرصا حقيقية للنهوض والنمو.

ثانيا- السياسة المصرية تجاه السودان :

ومن هنا، تظهر أهمية وجود سياسة مصرية قوية ومبادرة تجاه السودان في المرحلة الحالية، للمساعدة على الحفاظ على وحدة السودان. ومن البديهي أن الغياب عن عملية إعادة الهيكلة وإعادة الصياغة سوف تنتج عنه انعكاسات سلبية جدا على المصالح المصرية في المستقبل. إذ إن القوى التي تقوم بتوجيه العمليات السياسية الرئيسية الآن في السودان، وتقوم من خلال ذلك بتوجيه عملية إعادة صياغة هيكل السلطة والثروة فيه، هي التي سوف تهيم في المستقبل وسوف يكون لها تأثير واضح على التوجهات السياسية والثقافية للسودان وعلاقاته وتفاعلاته في الإقليم، والتي سوف تتجه إلى إفريقيا - وليس إلى مصر أو العالم العربي- بحسبان السودان أحد مكونات القرن الإفريقي الكبير، طبقا للاستراتيجية الأمريكية في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن الاهتمام المصري بالسودان قائم وموجود، ويمكن ملاحظة في العديد من التحركات هنا أو هناك، ولكنه غير كاف بالدرجة التي تتناسب مع ثقل مصر وضخامة مصالحها من ناحية، والظروف والمشكلات التي يواجهها السودان من ناحية أخرى. وبناء على ذلك، فإن

المواطنة، وتلبية الحد الأدنى من الخدمات وربط أجزاء الوطن الواحد وتعزيز التكامل الوطني بديلا عن الانتماءات الأولية الإثنية أو الجهوية.

والشاهد أن البيئة الداخلية في السودان وطبيعة التفاعلات السياسية فيه قد أدت إلى تهيئة المسرح للتدخل الخارجي الحالي، وخلقنا المناخ الذي يسمح للآخرين باستدعاء الذرائع ومساعد على ذلك أيضا تبني معظم القوى السياسية لأجندات صعبة تدور حول الصراع على السلطة والمكاييد السياسية، ولا تعطى المصالح الوطنية العليا ما تستحقه من أولوية، وإنما تسعى وراء أهداف محدودة قصيرة الأجل لا تستصحب معها الإبعاد الاستراتيجية المتعلقة بالحفاظ على وحدة السودان ونماسكه كوطن لجميع أبنائه على قدم المساواة، ربما يجعله قادرا على تحقيق نهضة تنموية تعتمد على موارد السودان الهائلة، وصولا إلى بناء هوية سودانية مشتركة بعيدا عن الاستقطابات الدولية والسياسات المفروضة من الخارج.

أولا- السودان والامن القومي المصري :

يظهر ارتباط الامن القومي بما يحدث من تطورات في السودان بشكل واضح، ويتجلى بأشكال عديدة. ولعل الذاكرة المصرية لا تنسى عملية نقل الكلية الحربية المصرية، والمنبقي من طائرات سلاح الجو إلى منطقة وادي سيدنا بالخرطوم عقب هزيمة ١٩٦٧، لكي تكون بعيدة عن متناول قوات العدو. إلا أن الأمر لا يقتصر على هذا البعد المباشر، بل يمتد إلى ما هو اعق من ذلك، خاصة في هذه المرحلة التي يمر فيها السودان بظروف صعبة وبقيقة، فاستقرار السودان والحفاظ عليه موحدا يمثل أهمية كبيرة لأمن مصر القومي، فسيناريوهات تفكك أو الانزلاق إلى حالة الفوضى تحمل في طياتها مخاطر عديدة. ويمكن أن نشير إلى أهم العناصر على النحو التالي:

١- إن عدم الاستقرار يعني بقاء وتزايد احتمالات تهريب الأسلحة عبر الحدود مع السودان لاستخدامها في عمليات عنف في الداخل المصري، وقد سبق حدوث ذلك إبان توتر العلاقات بين البلدين في المرحلة الأولى من عهد نظام الانتقاذ. وهناك بعض العمليات المحدودة التي أعلن عنها قبل فترة.

٢- سوف تزايد أيضا عمليات الهجرة أو النزوح الجماعي المشروعة أو غير المشروعة، الأمر الذي سوف يخلق ضغوطا اجتماعية واقتصادية اضافية، مصر في غنى عنها، وليست مستعدة لتحمل تبعاتها في الوقت الحالي، إذ إن معظم النازحين السودانيين لا يمتلكون أي قدر من التعليم أو المهارات الفنية، وليس لديهم ما يقومون باستثماره، ومن ثم فإنهم يتسربون إلى اسراق العمالة الطفيلية، ويمثلون عبئا على كل مرافق الدولة والاقتصاد في ظل حالة البطالة في مصر. وفيما يتعلق بالتوترات الاجتماعية، نشير إلى حادثة المهندسين وما نتج عنها من حرج واساءة لصورة مصر، رغم كل الجهود الايجابية التي بذلت.

٣- إن تفكك السودان أو عدم استقراره سوف يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الاستراتيجي في الإقليم، سواء في القرن الإفريقي أو البحر الأحمر، الأمر الذي سوف يؤثر سلبا على

السياسة المصرية بوضعها الحالي تصلح لمعالجة أو التعامل مع أوضاع مستقرة، وليس مثل هذه التفاعلات الهائلة التي تهدف إلى الفك والتركيب، حيث تظهر الحاجة الملحة إلى رؤية جديدة متكاملة تنظر إلى ما يجري، وتعيد تعريف المصالح المصرية في السودان وتسعى إلى تحقيقها بالوسائل والسياسات المطلوبة.

وغنى عن القول إن حجم الفرص والمخاطر فيما يتعلق بملف السودان يحتاج إلى أحداث التفاتة كاملة في التوجه الإقليمي لمصر، وذلك كأولوية استراتيجية حاسمة، على أن يعمل هذا التوجه الجديد من خلال أداتين أساسيتين هما:

- الشراكة الاستراتيجية بين مصر والسودان.

- محاولة الوجود بقوة على مسرح التفاعلات السياسية الداخلية من خلال المساعدة على بناء وفاق وطني داخلي في السودان.

ثالثاً- توجه إقليمي جديد نحو السودان وحوض النيل :

لاشك في أن مصر تستمد الكثير من قدرتها على التأثير والحركة في المحافل الدولية من دورها الإقليمي في المنطقة العربية أو ما يعرف بإقليم الشرق الأوسط، إذ إن هذا يفتح لها مساحات أوسع للحركة كما يمنح سياستها الخارجية قدراً أكبر من الحركة والفاعلية، ويعطى لها الثقل اللازم لحماية المصالح المصرية السياسية والاقتصادية، ويدعم مقولاتها المعلنة بأنّها دولة إقليمية كبرى ولها دورها الذي لا يمكن الاستغناء عنه في حفظ الاستقرار والتوازن في المنطقة.

لقد اهتمت مصر طوال الأعوام الخمسين الماضية بالصراع العربي - الإسرائيلي، وركزت انظارها على الشمال الشرقي ومنطقة الخليج، في الوقت الذي فتر فيه الاهتمام إلى حد كبير بالسودان، ما عدا بعض الفترات في عهد الرئيس السادات إبان مرحلة التكامل، والتي لم تتحرك أثراً يذكر مع أول تغيير في العلاقات السياسية بين البلدين. وكان الانطباع الدائم أن السودان سيطر قائماً هناك. وفي ظل عدم وجود متغيرات أو تهديدات رئيسية، لم يكن هناك ما يبعث على اتباع أي تغييرات جذرية في السياسة أو التوجهات المصرية. إلا أن الأوضاع تتغير الآن بوتائر متسارعة. فخلال الفترة حتى عام ٢٠١١، سيكون هناك سودان مختلف عن ذلك الذي عرفناه حتى الآن.

وفي الوقت نفسه، فإنه لا يخفى أن الدور الإقليمي لمصر قد تعرض لبعض السلبيات، وبدأت مساحات الحركة في التقلص أمامه، نتيجة العديد من التطورات في العقدين الأخيرين. فمن الواضح أن الصراع العربي - الإسرائيلي سوف يتم حله خلال السنوات القليلة القادمة طبقاً للاجندة الأمريكية - الإسرائيلية أو قريباً منها. وهناك على الناحية الأخرى وجود أمريكي مباشر في العراق الذي تم تخريبه وتفتيته بسبب الغزو الأمريكي. الأمر الذي ترتب عليه انهيار المعادلة الاستراتيجية التي حكمت منطقة الخليج العربي لعدة عقود، حيث تتمتع القوة الإيرانية الآن بلا رادع إقليمي، وتتدخل في الصراع العربي - الإسرائيلي وفي لبنان، لحساب ملفها النووي ومخططاتها للتحويل

إلى قوة إقليمية مهيمنة في منطقة الخليج. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نلاحظ أن هناك طفرة نفطية ثانية في منطقة الخليج العربي نتيجة الارتفاعات الهائلة في أسعار النفط، مما سوف ينعكس سلباً على دور مصر وأهميتها ووزنها النسبي في المنطقة.

هذه كلها تغيرات ترتبط أساساً بالنظام العالمي الأحادي الجديد، وسياسات الولايات المتحدة وأخطائها تجاه المنطقة. إلا أن ما يهمنا في هذا السياق هو أن الدور المصري يتعرض للحصار والانحسار بالتدريج. ومن ثم فإن مصر، إذا اجبرت على الانكماش والتراجع إلى داخل حدودها، فإنها سوف تفقد بمشاكلها الداخلية وتختنق بها، الأمر الذي يفرض على مصر أن تحدث نوعاً من الالتفات في سياستها الإقليمية نحو السودان ودول حوض النيل، بحيث يصبح هذا التوجه هو مجال اهتمامها وتفاعلاتها ذات الأولوية الرئيسية، وهو الانتقام الطبيعي والتقليدي لمصر. على أن يكون هذا التوجه في إطار البعد الإفريقي لمصر، وليس في إطار الحديث عن دعم امتها العربية، رغم أنه لا يوجد تعارض في تعدد مستويات الهوية المصرية بأبعادها المختلفة. وتجب الإشارة إلى أن هذا لا يعني عدم الاهتمام بالقضية الفلسطينية أو منطقة الخليج وباقي الاهتمامات التقليدية الأخرى لمصر.

وأهمية هذا التوجه - لو تم اعتماده - تتمثل في أنه سوف يؤدي إلى تحويل الكثير من المشاكل والسلبيات التي تعاني منها إلى مزايا نسبية هائلة، تعمل لصالح مصر دون تكلفة أو أعباء إضافية. فالزيادة السكانية سوف تكون ميزة أزاء الندرة النسبية للسكان في حوض النيل، وكذلك القدر المتوافر من التعليم والمهارات الفنية والقدرات الصناعية والتواصل مع التكنولوجيا... الخ، والتي تشكو من تدهورها في مصر، سوف تتحول إلى مزايا نسبية إذا ركزنا تعاملاتنا مع حوض النيل (بينما يحدث العكس إذا توجهنا إلى منطقة الخليج على سبيل المثال). فضلاً عن أن الكثافة الحضرية وتماسك الهوية والثقافة الوطنية المصرية ورسوخ تقاليد الدولة فيها، كل ذلك سوف يعطى الدور المصري أيضاً الكثير من القوة والرحم.

ويمكن القول، إجمالاً إن هذا التوجه من الممكن أن يمثل الفرصة الاقتصادية البديلة لمصر، حيث أن التوجه جنوباً سوف يوفر فرصاً طبيعية هائلة لاستغلال التكامل في الموارد. فالسودان لديه أراضٍ ومياه ومعادن وثروات هائلة. وقلة في عدد السكان، في الوقت الذي يعاني فيه من اضطرابات سياسية وجبهية وإثنية واسعة النطاق جعلت كل القوى السياسية فيه في حالة من الضعف، وبعض هذه القوى يوجه نداءات متكررة لمصر بالوجود وتقديم الدعم، كان من بينهم الصادق المهدي زعيم حزب الأمة.

وقد يرى البعض أن مثل هذه السياسة تحتاج إلى حشد إمكانيات وتخصيص موارد واسعة سياسية واقتصادية وإعلامية وثقافية. إلا أن القول بمحدودية الموارد لا يمكن القبول به في هذا الإطار، إذ إن مصر لها دور تاريخي مازال حاضراً في السودان ككل، ولها أرضية واسعة للحركة. وهناك نداءات متكررة لمصر بالتدخل من جانب أطراف سودانية عديدة، خاصة

أوضاعها في الوقت الحالي. إلا أنها تستطيع أن تقدم الكثير من مواردها البشرية وخبراتها ونقلها الدبلوماسي. فمصر يمكنها أن تلعب أدواراً عدة في دارفور وفي الجنوب والشرق من خلال إرسال عمليات إغاثة واسعة وتوفير قوافل طبية. وكذلك بعثات تعليمية. وجهد إعلامي وثقافي وتويري. وكل ذلك يتطلب تمويلاً. إلا أن المكون البشري فيه هو الأكثر تكلفة وهو متوافر لمصر. وتستطيع أن تشرك فيه الجهد الأهلي من خلال المنظمات والنقابات ورجال الأعمال. وسوف يلقي ذلك استجابة هائلة طيقاً للشواهد القائمة بالفعل. فضلاً عن إمكانية اجتذاب دعم واسع من العالم العربي لهذه العملية من خلال الثقل الذي تتمتع به القيادة المصرية في هذا المجال. والأهم من كل ذلك أن تطلق الرؤية المصرية من استراتيجية متعددة المستويات داخل السودان وعلى المستويين الإقليمي والدولي. وهو الأمر الحاصل الآن بالفعل. ولكن في إطار محاولات النهضة ولمعة الأوضاع، الأمر الذي ثبت عدم جدواه بعد أن أصبح التدخل الأمريكي - البريطاني يطرق الأبواب في دارفور. ومن ثم فلا بد من المبادرة بكل قوة وتركيز على الداخل الآن لنزع فتيل الانفجار للحفاظ على كيان الدولة السودانية. قبل أن تصيبه تشققات وصدوع. سيصبح من الصعب علاجها. فالسودان أصبح قريباً من التحول إلى وضع مشابه للحالة العراقية. أن لم يتم تدارك الأوضاع

ب- الشراكة الاستراتيجية :

قد يكون من الأفضل استخدام هذا المصطلح كبديل عن مصطلح التكامل المصري - السوداني الذي يحمل ظلالاً سلبية لدى بعض السودانيين. باعتباره عملية كان المقصود منها دعم نظام الرئيس الأسبق نيميري. ولم يترك التكامل السابق أثراً يذكر. وليس هناك ما يدعو إلى التمسك به لإعادة إنتاج الفضل كما أن المصطلح نفسه يقصر عن التعبير عن متطلبات المرحلة الحالية. أما مصطلح الشراكة الاستراتيجية، فإنه يعني الندية في التعامل بين الشركاء، والتوازن في الحصول على المنافع. وهو يخاطب بعض الهواجس السودانية التقليدية التي تشكو من التهمالي المصري، أو تخشى أن يكون التعاون بين البلدين لمصلحة مصر على حساب السودان

ويجب أن تنهض الشراكة الاستراتيجية على أساس اقتصادي وظيفي يسمى لإحداث تبادل اقتصادي وتجاري واسع النطاق يشمل كل مراحل العملية الانتاجية والتنمية. ويسير - وفي إطار تواصل مجتمعي - على المستويات الثقافية والإعلامية والاجتماعية. بحيث تعود حركة التواصل بين البلدين في الاتجاهين بما يخدم مصالحهما معاً. على أن يكون عماد هذه الحركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وحركة الأفراد وروس الأموال وهدفها في المستقبل أن يكون هناك تكامل اقتصادي حقيقي يعبر عن نفسه في عملة موحدة. وجواز سفر موحدة. مع بقاء النظم السياسية في البلدين مستقلة تبعاً لخصوصياتها السياسية والثقافية. لاسيما وأن الأساس القانوني لهذه الشراكة قائم بالفعل من خلال اتفاقيات الحريات الأربع. وكذلك من خلال عضوية مصر في الكوميسا.

في لوسد والشممال القبلى. أى أن الدور لا يعتمد على إمكانيات المادية وحدها كما أنه يمكن الاستعانة بشكل واسع بخدمات المجتمع المدني والجهود الشعبية والقطاع الخاص. وكذلك الحزب الوطني الذي يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تصديع تكثيف التواصل مع كل القوى السودانية. ونسب لبرارات. وتنظيم اللقاءات مع القيادات الحزبية السودانية المختلفة

ونحصر الإشارة إلى أن أحد أوجه قصور السياسة المصرية الحالية تجاه السودان أنها سياسة أمنية بالأساس. تقوم صيرتها وتفتيدها الأجهزة الأمنية. التي تعمل بلا شك لتحقيق أهداف الوطنية إلا أن الأوضاع في السودان تحتاج إلى استراتيجية أشمل تنطلق من رؤية سياسية شاملة. بحيث تستند لها الموارد من كل الاتجاهات. ولذا فإن هذا الوضع يحتاج إلى إنشاء هيئة خاصة بشؤون العلاقات المصرية - السودانية. تتبع رئاسة الجمهورية مباشرة. ويقف على رأسها شخصية متخصصة ومتفرغة وذات ثقل. تتولى بلورة الخطط وسياسات والتنسيق بين الأجهزة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وتكون لها صلاحية خاصة تنبع من تبعيتها لرئاسة جمهورية. ويكون دور الأجهزة الأمنية هو أحد الروافد الأساسية في عمل هذه الهيئة. وليس الوجه أو الصانع الرئيسي لها.

رابعاً- مطلب الشراكة الاستراتيجية :

يمكن أن ينطلق هذا التوجه نحو السودان وحوض النيل من خلال دعم مصر لوفد داخلي سوداني. واعتبار الشراكة الاستراتيجية مع السودان هدفاً استراتيجياً. على النحو التالي :

أ- بناء وفاق داخلي في السودان :

تحتفظ مصر في الوقت الحالي بخطوط اتصال مفتوحة وعلاقات جيدة مع الحكومة السودانية وكذلك معظم القوى السياسية السودانية في الشمال والجنوب. وهي تسعى الآن إلى فتح قنوات اتصال نشيطة مع الفصائل المسلحة في دارفور. الأمر الذي أصبح يمثل مصدراً للقوة النسبية وأحد مؤهلات نجاح أي تدخل لإنهاء الصراعات القائمة وبناء وفاق داخلي كما أنه من المعروف أن مصر هي الطرف الوحيد الذي ليس له مطامع أو مطالب خاصة من هذا الطرف أو ذاك. لأن مصالحها الأساسية هي الحفاظ على تماسك واستقرار السودان. وذلك بخلاف الأطراف الإقليمية الأخرى التي لعبت أدواراً متباينة في الأزمة السودانية. بدءاً بالولايات المتحدة وبريطانيا. وانتهاءً بدول الأيجاد وليبيا وتشاد وإريتريا

إلا أن ما يجب أن يحظى بالاهتمام في حالة تحرك مصر في هذا الاتجاه - كما أرهصت بذلك بعض التحركات المصرية الأخيرة - هو خلفية هذا التحرك والمدي والآخر الذي يرمى إليه. والذي يجب أن يهدف لتمهيد الأوضاع ومساندة الوحدة من ناحية. ومن الناحية الأخرى أن يكون هناك دور وتواجد لمصر لا يمكن تجاوزه أو تخطيه من قبل أي طرف خارجي

إن ما سبق لا يعني أن تقدم مصر مساعدات قد تعجز عنها

النخب السودانية والعلاقات السودانية - المصرية

■ الوليد سيد محمد علي

اختلفت النخب السياسية السودانية من حيث نشأتها وواقعها الاجتماعي والاقتصادي، فهناك نخب اتسمت بأنها غير متماسكة، حيث تكونت من عدة نخب ترابطت حلقاتها، وإن اختلفت قبائلها وبطونها، مثل (النخبة الوطنية الأولى عقب الاستقلال ١٩٥٦، والنخبة المايوية ١٩٦٩ - ١٩٨٥).

كما تأثرت النخبة السودانية بظروف نشأتها إبان الحقبة الاستعمارية. وظهر ذلك في مسيرة الحركة الوطنية للنخبة السودانية من خلال مؤتمر الخريجين عام ١٩٢٨، ونشأة الأحزاب السياسية السودانية. وقد أثرت تلك الفترة في بروز النخبة السودانية كنخبة ذات مستويين، الأول: النخبة الشمالية، الثاني: النخبة الجنوبية، وذلك بسبب سياسة المفاطيق المفقولة التي انتهجتها بريطانيا في جنوب السودان، وتسببت تلك الأزدواجية في النخبة السودانية في بروز عدم الثقة والشك بين النخبتين، الأمر الذي أدى - من بين عوامل أخرى - إلى بروز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

كما ساهم الاستعمار في حالة الاستقطاب والتشاحن بين القبائل عبر استمالة واستيعاب زعماء القبائل والعشائر. ووضعت بريطانيا قانون الإدارة الأهلية للسيطرة على الريف، الأمر الذي ساهم في تعميق القبلية والجهوية لدى النخب السياسية.

ومن أهم مميزات النخبة السياسية السودانية:

- الغطاء الأيديولوجي للرؤية السياسية، ويتمثل ذلك في معسكر اليمين الإسلامي من جهة ومعسكر اليسار الشيوعي من جهة أخرى.

واتسمت تلك النخب بالبساطة في النشأة، ولم تكن تنتمي من حيث أصولها الاجتماعية للأسر الكبيرة في السودان، إلا أنها تميزت بالتعليم. وقد كان لافتاً أنها ضمت حشداً من الخبراء والمتخصصين، وهناك النخبة الحزبية التقليدية (الامة والاتحاد الديمقراطي) التي تميزت بالنشأة الأرستقراطية وارتباطها بالأسر الطائفية (المهدى والميرغنى). وتشكلت النخبة الإسلامية من خليط من المتصوفة والإسلاميين وطبقة المثقفين. وفي الوقت نفسه، يمكننا أن نلاحظ أن النخب الجنوبية تأثرت بالغرب بشكل عام. ورغم اختلاطها بالنخب الأخرى، إلا أنها حافظت على تقاليدها وعاداتها، وارتبطت بالثقافة الغربية من جهة والإفريقية من جهة أخرى.

من ناحية أخرى، فإن المؤسسة العسكرية في السودان - كما في الدول النامية بشكل عام - تلعب دوراً مهماً، حيث تعتبر جزءاً من الحركة الشعبية، تتفاعل معها عندما تتوافر لها الظروف الموضوعية لمناصرة الجماهير. ويظهر دور النخبة العسكرية واضحاً في أن النخبة السياسية تضطر للارتباط بها في سعيها للوصول للسلطة. وقد استطاعت تنظيمات عسكرية عديدة الوصول للسلطة عبر انقلابات عسكرية، مثل النخبة المايوية ١٩٦٩ - ١٩٨٥، والنخبة الإسلامية ١٩٨٩، وتحالفت في مراحل مختلفة مع هذا التيار أو ذاك من النخب السياسية.

(٥) باحث سوداني

وحدة وادي النيل لم يكن يعني -في معظم الحالات- الا وحدة الشمال مع مصر. على الرغم من أن مصر لم تفقد اتصالها بجنوب السودان بسبب مصالحها في منابع النيل. غير أن النخبة الجنوبية ظلت تنظر لمصر من خلال البعد العربي والإسلامي.

وقد سمعت مصر الثورة لتعميق الصلة بينها وبين اقطاب الحكم والسياسة في السودان. ففتحت افاق التعاون الاقتصادي والتعليمي والعسكري. وبالتالي فقد حمل الضباط القادمين من الجيش المصري افكار الثورة المصرية وفلسفتها واتجاهاتها وفكرها التحرري. وامتدادا لذلك التأثير، تكونت التنظيمات السياسية داخل الجيش، فظهر تنظيم الضباط الاحرار الذي قاد النخبة المايوية التي حكمت السودان في الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٨٥.

وقد كان لمصر أثر فكري وثقافي في اثناء فترة الحكم المصري المباشر الذي احدث نمطا جديدا للحياة. لم يكن السودانيون على عهد به. وهناك تيار ثقافي تبع من مدارسها ومن تعلموا فيها من السودانيين، وقد ساهم المؤثر الثقافي المصري في الشخصية السودانية بصفة عامة وفي النخبة السياسية بصفة خاصة.

وبينما أدى هذا التأثير المصري إلى علاقة راسخة مع مصر لدى بعض النخب، فهناك نخب أخرى لا ترى العلاقة من المنظور نفسه، مثل حزب الأمة والنخبة الجنوبية، فالأول يحمل إرث الفترة التركية بالسودان وصراعاتها مع الثورة المهديّة، والنخبة الجنوبية ترى أن الاهتمام المصري بها أقل مما يجب أن يكون.

غنى عن البيان أن العلاقات السودانية - المصرية قد مرت بأطوار عديدة منذ استقلال السودان وحتى الآن، بين التحسن والتعاون تارة، والتدهور إلى حد الخصومة تارات أخرى، رغم أن هذه العلاقات في أفضل مراحلها لم تصل إلى المستوى الذي يلاص حقيقة الوشائج والمصالح المشتركة بين البلدين وأمتها المتبادل، وظل هناك نوع مما اصطاح على تسميته بالحساسية من النخب السودانية تجاه مصر يتخلل تلك العلاقات. ومرد تلك الحساسية هو مدركات النخبة التي تعود بالأساس إلى موارث تاريخية وعوامل سيكولوجية سودانية، كما ترجع للطبيعة التعددية للمجتمع السوداني.

وعلى ذلك، لابد من طرح الحساسيات التاريخية جانباً، والتي تعود لقضايا تاريخية مثل الحكم التركي، واتفاقيات مياه النيل، وقضية الاستقلال، وأن تتبنى النخب السودانية رؤية جديدة للتعاون وتعزيز العلاقات.

كما ننظر النخبة السودانية في رؤيتها للعلاقة مع مصر على أنها لا تتسم بالندية بقدر ما هي علاقة مع الشقيق الأكبر. فمصر أقوى عسكرياً وأكثر تقدماً وتنمية، وأكثر ثقلاً من ناحية

الارسطاف بالقلبية والجهوية والطائفية (القوى التقليدية). (الامتداد) والنخب الجنوبية، والنخب ذات القاعدة الارسطاف بالمؤسسة العسكرية (الحكومات العسكرية).

الإثر المصري على النخبة السودانية :

بعد مذابح تكوين النخبة السودانية في منتصف الحقبة الاستعمارية، وجدت هذه النخبة نفسها أمام قضية جوهرية ومهمة تاريخية وحيدة تتعلق بمسألة التحرر الوطني. وقد نشأت النخبة ازاء ذلك إلى من ينادى بالاستقلال التام في مواجهة من يقف في صف الاتحاد مع مصر، وقد حمل كل خيار في طياته أبعاداً أيديولوجية ومعاني نفسية. فالاستقلال كان يسمى -فيما يعني- بداية معالم دولة حديثة على غرار النموذج الأوروبي، ممثلة في ثقافة المستعمر الإنجليزي بكل أبعادها. أما الاتحاد، فكان يستصحب معه آمالاً تاريخية لامة عند من الخليج إلى المحيط. كانت قد افادت حديثاً من سباتها على انقام الناصرية

ومن الناحية التاريخية، كانت هناك شبكة من العلاقات بين النخبة السودانية ومصر، قد سبقت ظهور تلك القضية المتعلقة بالانقسام بين من يدعون للاستقلال ومن يتمسكون بالوحدة.

إن معظم الأحزاب السياسية التي قادت العمل السياسي بالسودان ذات جذور مصرية. فقد لعبت مصر دوراً بارزاً في تأسيس الحزب الاتحادي الديمقراطي ١٩٥٢، خاصة اللواء محمد نجيب، فالحزب جاء تكوينه نتيجة تصاعد الصراع ضد الاستعمار البريطاني والحاجة لتوحيد الصف الوطني. كما أن الحركة الإسلامية في السودان ولدت من رحم تنظيم الإخوان المسلمين في مصر. فقد بدأت إرهاباتها في ١٩٤٩ في الوسط الطلابي بجامعة الخرطوم، وسميت في ذلك الوقت بحركة التحرير الإسلامي. كما تسربت الأفكار الشيوعية إلى السودان منذ عام ١٩٢٤ من خلال العديد من الروافد، أبرزها حزب الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدثو)، وهو أول حزب شيوعي مصري تأسس في عام ١٩١٩.

وقد كانت النخبة السودانية الشمالية مدركة لأهمية العلاقة الوثيقة مع مصر. وتجلّى ذلك الرأي بوضوح في مناقشات مؤتمر الخريجين، حيث أشارت النقاط في مذكرة المؤتمر -التي رفعتها النخبة الشمالية لحكومة الاستعمار في عام ١٩٤٢- إلى الحق الطبيعي للسودانيين في إبرام اتفاق خاص بين البلدين، الأمر الذي أدى لشعور النخبة الجنوبية بالانقسام، وزاد من إحباطهم وعدم ثقتهم في النخبة الشمالية وفي مصر أيضاً. ويمكن القول إن النخبة الجنوبية أصبحت لفترات طويلة مجرد مشارك غائب في العلاقات السودانية - المصرية لاعتبارات السياسة والجغرافيا الإقليمية. وقد اعتبرت تلك النخبة أن شعار

المشكلات التقليدية للعلاقة وتسويتها والمتمثلة في قضية المياه والمطالبة بمراجعة اتفاقيات مياه النيل، ومشكلات الحدود (حلايب).

خاتمة :

يمكن أن تلعب العلاقات السودانية - المصرية دورا بارزا في المساعدة على حل الأزمة السودانية عن طريق مد الجسور الدائمة والمستقرة بين مصر ومختلف القوى السياسية السودانية. فيجب أن تبني مصر علاقات مع الحركات المسلحة في دارفور، وأن تلعب دور الوساطة بين الأطراف عبر المسار السياسي القائم على التفاوض، وأن تعزز علاقاتها مع النخب الجنوبية.

كما يجب إعادة صياغة العلاقات الثقافية بين الجانبين، والاهتمام بجوهر التبادل الثقافي، مما يؤدي إلى تلاقى الأفكار، وتعميق الفهم المشترك على المستويين الشعبي والرسمي.

إن التحرك المصري على المستويين الإقليمي والدولي لصالح السودان يستوجب -أولا- تماسك النخبة السودانية وتوحيد رؤيتها للخروج من أزمت السودان، وتجنب التدخلات الخارجية.

إن ما تفرضه الأحوال الإقليمية والدولية من متغيرات وتحديات يحتم على النخب توظيف الطاقات لبلورة جديدة لفكرة وحدة وادى النيل عبر المؤسسات والمبادرات الفكرية المختلفة.

فالنخبة السودانية تتعدد خطاباتها تجاه مصر. فهناك الخطاب النخبوي الاستقلالي الذي ظهر عقب مذكرة الخريجين ١٩٤٢، وكذلك الخطاب النخبوي الموحدى أو الاتحادى، وهناك أيضا الخطاب النخبوي المعقائدى الإسلامى واليسارى، والخطاب النخبوي العربى، وكذلك خطاب النخب الرسمية. فتعدد منابر الخطابات لدى النخبة السودانية تجاه مصر يجعل أفق العلاقة أضيق مما هو عليه فى واقع الحال. وبالتالي، فمن الأجدر أن تستند العلاقة على حقائق الجغرافيا والتاريخ وحركة المجتمع والثقافة لتصبح أشمل من الخطاب النخبوي وتتجه نحو تأكيد تحقيق طموحات الشعبين.

إن النخب السودانية، باعتبارها المسئولة عن نظرة الشعب لذاته وللآخرين وتجسيد القيم التى تعكس وعيه، لابد لها أن تأخذ العلاقة مع مصر بخصوصية الثقافة والجوار والأمن والبعد الاجتماعى والاقتصادى، لينعكس ذلك كله على البعد السياسى، والنظر للمستقبل، دون المرور بمرارات الماضى.

ثباتا وتغييرا. ولذا كثيرا ما تثار المشكلات حول علاقات التعاون بين البلدين، وتصبح قضية التدية فى العلاقة هى القضية التى يمكن أن تؤثر العلاقة المشتركة، وهذه القضية تحتاج لنظرة مبدئية من الجانبين (النخب المصرية والسودانية) فتجاوز حدود التدية يتشبه الحساسيات ونعدامها أو ضعف الإحساس بها، الأمر الذى يجعل العلاقة تأخذ شكل منحى توازن القوى لا منحى توازن المصالح.

من ناحية أخرى، تؤثر مؤسسات النخبة واختلافات النظام السياسى بالسودان على العلاقة مع مصر. فمعد مولد الدولة السودانية، نجد أن هناك اختلافا فى أنظمة الحكم بين البلدين، وهذا الأمر نبعت منه أيضا بعض الحساسيات. فمثلا، على أثر سقوط الديمقراطية عام ١٩٥٨، قام فى السودان نظام حكم عسكري وعلى الرغم من توحيد القوى السياسية السودانية فى جبهة واحدة معارضة لذلك النظام، فقد قام جمال عبدالناصر بأول زيارة له للسودان فى ١٥ نوفمبر ١٩٦٠، وولدت الزيارة حساسية لدى القوى السودانية تجاه مصر، مفادها أن مصر، لا تدعم إلا الأنظمة الشمولية العسكرية، وكذلك علاقة مصر بنظام الرئيس جعفر نميري الذى جاء عبر انقلاب عسكري فى مايو ١٩٦٩.

كما يمكن ملاحظة أن هناك أثرا مهما ترتب على توالى اختلاف أنظمة الحكم فى السودان وتعاقب النخب، فبدلا من البناء على العلاقات المصرية - السودانية القائمة، نجد أن بعض الأنظمة السياسية السودانية قامت بإعادة تلك العلاقة إلى مربعها الأول، الأمر الذى يحول دون بناء تراكمى مؤسسى للعلاقة مع مصر (فمثلا بعدما كان هناك تكامل بين مصر والسودان فى عهد الرئيس نميري، تم الفأوه فى مرحلة الديمقراطية الثالثة وتوقيع ميثاق الإخاء).

من ناحية أخرى، تتأثر العلاقات بين البلدين بالعلاقات الشخصية بين النخبين السودانية والمصرية. فكلما توطدت وتعززت تلك العلاقات، انعكس ذلك على العلاقة. وتلعب الصراحة والشفافية ومناقشة القضايا المسكوت عنها دورا مهما فى بناء العلاقات الشخصية، وتعمل العلاقات الشخصية قوة دافعة الآن لتلك العلاقة.

كما أن هناك إجماعا بين جميع النخب السودانية على أهمية العلاقة مع مصر، ويظهر ذلك فى أدبيات الأحزاب السياسية، وفى مشاور النخب وفى حركة النخبة تجاه مصر.

وبالتالى يمكن البناء على هذين العاملين لإقامة علاقة راسخة على أسس ومبادئ التعاون، مع الأخذ فى الاعتبار

- ١- د. بركات موسى الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية - المصرية، (القاهرة، مطبعة مديولي، ١٩٩٧)
- ٢- د. إجلال رافت، عن العلاقات المصرية - السودانية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٤٠، أبريل ٢٠٠٠
- ٣- د. إبراهيم أحمد نصر الدين، العلاقات المصرية - السودانية - الميراث التاريخي - مبركات وسلوك، في د. مصطفى علوي (محرر)، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية
- ٤- د. عبد العزيز سليمان نوار، إشكالية الادراك المصرى للسودان، في أسامة الغزالي حرب (محرر)، العلاقات المصرية - السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٠)
- ٥- بونا ملوال، جنوب السودان في سياق العلاقات المصرية - السودانية، في أسامة الغزالي حرب (محرر)
- ٦- د. عبد الملك عودة، مستقبل العلاقات المصرية - السودانية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠١، يوليو ١٩٩٠
- ٧- الوليد سيد محمد علي، الثقافة السياسية السودانية وأثرها على السياسة الخارجية (الخرطوم، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، ٢٠٠٥).
- ٨- د. بركات موسى الحواتي، رؤية النخب في السودان ومصر في ظل الأوضاع والتحديات الراهنة، القاهرة ٢٩-٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ .

تحت الضوء

الذكرى الأربعون ٥٠ يونيو ١٩٦٧

قراءة في مفاهيم النصر والهزيمة

■ د. عبد العليم محمد *

لا شك في أن مرور أربعين عاما على عدوان ١٩٦٧، والذي أسفر عن هزيمة قاسية لمصر وسوريا والأردن، ومعها العالم العربي، يعتبر مناسبة مهمة لقراءة نتائج هذه الهزيمة، التي اصطلاح على تسميتها في الأبيات السياسية العربية بـ "النكسة"، واستخلاص العبر والدروس منها. والأهم من ذلك أن تقوم ترجمة هذه الدروس في الواقع العربي، عامة، إلى سياسات وخطط عمل، لتحقيق الأهداف العربية الكبرى، التي تتمثل في السلام القائم على العدل وقرارات الشرعية الدولية، وتأكيد الحق الفلسطيني في الدولة المستقلة في الضفة الغربية وغزة بعاصمتها القدس الشرقية، وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار ١٩٤.

وينبغي مثل هذه القراءة أن تسترشد بمبادئ معينة تضمن لها قدرا من الموضوعية وقدرا اكبر من العقلانية. وفي مقدمة هذه المبادئ:

- أن تتجرد هذه القراءة من الروح الحزبية والأيديولوجية الضيقة، التي تستهدف تصفية الحسابات. إن مع أشخاص وقيادات أو مع تيار سياسي بذاته ذلك أن الهزيمة لم تلم بتيار سياسي واحد. بل بكافة الفاعلين والقيادات السياسية، إنها هزيمة لحقت بالأمة. حتى ولو كان على رأس قيادتها تيار واحد انفرد بالقرارات الكبرى، ذلك أن مثل هذه الروح تعجز عن الإحاطة بالصورة العامة في كليتها. وغالبا ما تركز على أجزاء منها.

- أن تتحلى هذه القراءة بروح التطلع إلى المستقبل، ذلك أن البحث في التاريخ لا يستهدف معرفة علمية بالماضي فحسب، بل بالمستقبل، أيضا. فنحن ندرس الماضي لكي نتجنب أخطاء في المستقبل، ونعرف لماذا هزمنا، لكيلا نهزم مرة ثانية، وحتى نأخذ بالأسباب التي تقودنا إلى استخلاص حقوقنا وتحول دون تكرار الهزيمة على النحو الذي وقعت به.

- إن الهزيمة قد خلقت في الواقع العربي استجابة نوعية - ربما ليست بمستوى وعمق الهزيمة، ولكنها على الأقل قد حالت دون تحقيق شروطها السياسية، ومعاكسة للاتجاه الذي كان يفترض - أو هكذا تصورت إسرائيل - أن تنضبط فيه نتائج الهزيمة فمصر لم تستسلم، ولم تمض على العدوان ونهايته

(*) مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

لحظات محددة في عمر الزمن، لحظات ناجزة ونهاية يمكن الحكم عليها وتقويمها مرة واحدة وينتهي الأمر. والحال أن الكثير من هذه التحليلات والتعليقات بدا وكأنه كتب عقب خطاب الرئيس الراحل عبد الناصر الذي أعلن فيه النخى وتحمل المسؤولية الكاملة عما حدث، وأعنى بذلك أن هذه التحليلات امتزجت في العديد من الأحيان بفاجعة اللحظات الأولى لمعرفة حجم الهزيمة والمارات الأولية التي نشأت بمجرد معرفتها.

ولم يعن الكثير من هذه التحليلات بالمعاني المركبة للنصر والهزيمة، وانخرط أي منهما في صيرورة تاريخية وسياق تاريخي معقد ومركب، اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي يكفل في النهاية - وبعد أربعين عاما - وجود تصورات نسبية لكليهما، أي لكل من النصر والهزيمة، وتحولات جوهرية في صلب مفهوم الانتصار والهزيمة قد تجعل من الانتصار كارثة في حد ذاته، وقد تخفف من وقع الهزيمة وأثارها، بحيث تبدو تداعياتها محدودة، وتبدو الاستجابات التي ولدتها إيجابية وتحول دون اكتمال الانتصار وتعاكس آثاره المأمولة.

أما الأمر الثاني، الذي غاب عن التحليلات والتعليقات التي حفلت بها الصحافة العربية، فهو تركيزها على آثار وتداعيات ونتائج هزيمة ٥ يونيو عام ١٩٦٧ على الجانب العربي وعلى العالم العربي عموما. كيف واجهها النظام العربي الرسمي والشعبي؟ وما هي التفسيرات التي سبقت إن لفهم ما حدث أو لتبريره؟ وما هي الطرق التي سلكتها النظم العربية لمواجهة آثار الهزيمة أو تلك التي كان ينبغي لها أن تسلكها من وجهة نظر الناقدين والمثقفين والناشطين من كافة القوى والتيارات السياسية المختلفة؟

في حين غاب عن هذه التحليلات آثار الانتصار السهل الذي حصلت عليه إسرائيل في ٥ يونيو، وتداعياته ونتائجه على الدولة والمجتمع في الدولة العبرية، على غرار: كيف كانت إسرائيل عشية العدوان؟ وكيف أصبحت بعده؟ وما هي التحديات التي نجمت عن هذا الانتصار؟ وكيف تمت مواجهتها؟ وما هو تأثير نتائجها على طبيعة الدولة الصهيونية والتناقضات التي ترتبها بطبيعتها بالعدوان؟ وهل فاقم العدوان ونتائجه من هذه التناقضات أم ساعد في حلها ومعالجتها؟

إن نظرة كهذه، أي نظرة لنتائج العدوان من المنظور الإسرائيلي، فضلا عن كونها ضرورية لاستكشاف عمق وتعقد وتركيبية مفاهيم النصر والهزيمة وسببتهما، هي أيضا ضرورية - وبالفكر نفسه - لفهم تحولات المجتمع الإسرائيلي وتناقضاته، ونمط العقلية والتفكير السائد فيه، والية اتخاذ القرارات والتعامل مع نتائجها والأهم من ذلك معرفة ما جرى في إسرائيل الآن وعمق التحديات التي تواجهها.

وكما كان للهزيمة آثارها وتداعياتها في العالم العربي، فقد كان لانتصار إسرائيل في الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ آثاره وتداعياته التي سرعان ما ظهرت عقب انتهاء نشوة الانتصار،

صعقة أيام حتى كانت معركة رأس العرش وشرعت في إعادة بناء قواتها المسلحة، وتشكيل قيادة جديدة لها، وقادت حرب الاستنزاف التي استمرت زهاء عامين، ثم أعدت وخططت لحرب أكتوبر في عام ١٩٧٣. كما شهدت الحقبة التي أعقبت العدوان أطول فترة في تاريخ العمل العربي المشترك، والدعم المادي والمعنوي لدول المواجهة آنذاك، ودخل البترول ضمن أدوات ووسائل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣.

- إن المقارنات التي عقدها بعض المحللين العرب بين هزيمة العرب في عدوان ٥ يونيو عام ١٩٦٧، سواء منها تلك التي استهدفت حمل العرب على الاقتداء بتلك الدول، التي قبلت هزيمتها وعاشتها وانطلقت من ذلك صوب المستقبل واعترفت بهزيمتها وتجاوزتها بالنهوض العلمي والاقتصادي والتكنولوجي، أو تلك المقارنات التي استهدفت التقليل من نتائج الهزيمة وحملت دعوة للعرب على الاقتداء بدول واجهت هزائم منكرة، ولكنها تجاوزتها ولم تشغل في وعيها وضميرها ما شغلته هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ في وعي ووجدان العرب - إن غالبية هذه المقارنات تتضمن قدرا من المبالغة وتتجاهل بعض الحقائق والخصوصيات، ذلك أن الفئة الأولى من هذه المقارنات تشير إلى كل من اليابان وألمانيا، باعتبارهما نموذجين للدول التي هزمت واعترفت بهزيمتها وتعاشت معها، ثم نهضت وقدمت هذه المقارنة تنطوي على اتهام خطير للعرب بتضعفهم على قدم المساواة مع النازية والفاشية والعسكرية اليابانية التوسعية، كما لو كان العرب يائنين بالعدوان أو يريدون الهيمنة على إسرائيل، أو أن لديهم جموحا عسكريا وحربيًا بسبب نزعتهم القتالية الجينية، وهذه مبالغات تجافي الواقع والوقائع.

أما الفئة الثانية من المقارنات، تلك التي تحض العرب على التقليل من نتائج الهزيمة في وعيهم وضميرهم وثقافتهم أسوة بدول أخرى عانت مرارة الهزيمة، فهي أيضا تتجاهل خصوصية هزيمة ١٩٦٧، واستمرار بعض نتائجها تدب في الكيان العربي حتى الآن، أي استمرار احتلال الجولان السورية، واستمرار احتلال الضفة الغربية، وتدهور أحوال الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفي المخافي، بل واستمرار العدوان والتفوق العسكري الإسرائيلي، وامتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، وهو أمر يجعل من الصعب وضع كافة الهزائم على قدم المساواة.

في الذكرى الأربعين لعدوان ٥ يونيو عام ١٩٦٧، حفلت الصحف العربية بالتحليلات والتعليقات والآراء من وجهة النظر العربية حول الهزيمة التي ألحمت بالدول العربية الثلاث، مصر والأردن وسوريا، أمام إسرائيل في ذلك اليوم، وتداعيات هذه الهزيمة وأثارها وطبيعتها وأسبابها وعلاقتها بالمستقبل العربي عامة، والاختيارات التي يمكن أن تنخرط فيها.

بيد أنه ورغم عمق وقوة هذه التحليلات والتعليقات، إلا أنه قد غاب عنها أمران مهمان - في تقديرنا - أولهما: اعتبار النصر والهزيمة في الخامس من يونيو كما لو كانا مجرد

الأخر وأقصى ذلك - ضمن أشياء أخرى - إلى نشوء شريحة من المستوطنين يبلغ عددها نحو ٥٠٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية والقدس الشرقية وضواحيها، وهي الفئة التي تقف الآن عقبة في طريق أى تفكير سوى ومستقيم حول السلام مع الفلسطينيين، وتمثل عبئا على المجتمع والدولة في إسرائيل، وتغذى الانفصال عن الحقائق الواقعية والتعلق بالوهم وتغيب القدرة على رؤية الواقع.

عملت إسرائيل طوال هذه السنين على طمس معالم الخط الأخضر وإقامة مستوطنات وأحياء سكنية في القدس ومحيطها، وإنشأت الجدار العنصرى، وبيات سكان الضفة مسجونين في كاثونيات وجيوب منفصلة، وقد ساهم ذلك فى تآكل حل الدولتين أو إقامة دولة فلسطينية.

والحال أن الانتصار والاحتلال لبقية الأراضي الفلسطينية فى عام ١٩٦٧، وبعد أربعين عاما، قد ضيقا الخيارات المتاحة أمام إسرائيل، ذلك أن تآكل حل الدولتين يعيد هيكلة الخيارات المطروحة أمام إسرائيل على نحو جديد، ولا يبقى سوى التراسفير، أى تهجير الفلسطينيين قسرا وبالقوة، أو الأبارتيد أو خيار الدولة الواحدة من النهر إلى البحر للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وإذا ما استبعدنا فى اللحظة الراهنة الاحتمالين الأول والثانى، نظرا لأنهما يخلقان تحديات إقليمية ودولية خطيرة فضلا عن أنهما سيضعان نهاية لدولة إسرائيل الديمقراطية، فإنه لا يبقى سوى حل الدولة الواحدة، والذى قد ينهى فكرة الدولة اليهودية.

وهكذا، يتضح لنا أن العديد من الانتصارات قد تتحول إلى إخفاقات كبيرة إذا ما اقتصر المنتصر على القوة وحدها لفرض الحلول، وإذا ما عجز عن إدخال الانتصار فى أفق سياسى لحل المشكلات بقبول من كافة الأطراف. كما أن الهزيمة فى حد ذاتها قد تتحول فيما بعد إلى استجابات ومواقف تعطل نتائج الانتصار وتحرفها عن مسارها.

وإذا ما نحينا جانبا تلك التناقضات التى تعاني منها إسرائيل بعد احتلالها للأراضي العربية فى عدوان ١٩٦٧، وهى تناقضات لا تقتصر بالتأكيد على الجمع بين يهودية الدولة وسيطرتها على الشعب الفلسطينى، بل تمتد لتشمل تحلل النماذج القيادية والزعامية فى النخبة السياسية الإسرائيلية وقصورها عن إقناع الجمهور بجدوى تصوراتها وتحقيق الأمن للإسرائيليين - إذا ما نحينا هذه التناقضات جانبا، فإننا سوف نرى الحصاد الهزيل للقوة والعسكرة الإسرائيلية وقصور هذه القوة وهذا الاستنفار عن تحقيق أبسط متطلبات الأمن للإسرائيليين، بل وتلك هذه القوة وقدرتها على الردع عبر السنين والحروب التى خاضتها. ولنحظ المراقبون والمحللون أن قوة الردع الإسرائيلية تسير حتى الآن فى منحى هابط منذ حرب عام ١٩٧٣، والحروب التى تلتها وعبر المقاومة فى الجنوب اللبناني، والمقاومة فى فلسطين، وحرب يوليو ٢٠٠٦ ضد حزب الله اللبناني - أسفرت أغلبية هذه المواجهات فى الواقع

حيث اكتشفت إسرائيل اتساع التناقض وعمقه بين طموحها لأن تكون دولة يهودية وديموقراطية، وبين السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، أى عدة ملايين من الفلسطينيين، وأن هذه السيطرة بقدر ما تخلق مشكلات سياسية وأمنية فهى تدفع فى الوقت نفسه إلى تعميق الهوة بين ضرورة وجود أغلبية يهودية فى الدولة الاسرائيلية، وبين سيطرتها واحتلالها لشعب آخر هو الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

والأهم من ذلك أن الصورة الرمزية، التى حرصت الدعاية الصهيونية على ترسيخها فى الخارج ولدى المجتمع الدولى لدولة إسرائيل، قد انهارت. تلك الصورة التى ارتكزت على مفهوم إسرائيل "الضحية الأولى بالرعاية" التى اضطهد سكانها اليهود فى مختلف بقاع العالم، وتعرضوا للمحرقة النازية - وسرعان ما تحولت هذه الضحية إلى قوة احتلال لشعب آخر، بل اقتبست عن مضطريها بعض أساليبهم. وهكذا، فإن الاحتلال، أى احتلال أرض يقيم فيها شعب آخر ليس فقط إفسادا للخاضعين للاحتلال، أى نظام حياتهم ومعاشهم، بل هو أيضا إفساد للشعب القائم بالاحتلال ونزع الصفة الإنسانية والأخلاقية عنه نتيجة تمسكه بالاحتلال وتمعنه فى تثبيت وسائل السيطرة المادية والمعنوية على شعب آخر.

وبطبيعة الحال، لم يقتصر الأمر على مجرد هذا الرمز أو مجرد الإخلال بتلك الصورة المرسومة بعناية من قبل الدوائر الصهيونية الإعلامية، بل ترتب على الاحتلال فى عام ١٩٦٧ انبعاث جديد للمشروع الوطنى الفلسطينى، بعد ظهور المقاومة الفلسطينية ومنظمات المقاومة - وعلى رأسها حركة فتح - وانخراطها فى معركة الكرامة، وظهور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد فيما بعد للشعب الفلسطينى وانخراط الشعب الفلسطينى، فى منظومة الاتحادات والنقابات المهنية والروابط المدنية والاجتماعية، والمشاركة فى الانتخابات البلدية. أى - وباختصار - دخول المشروع الوطنى الفلسطينى فى مرحلة جديدة بكل عناصرها التنظيمية والرمزية والمعنوية، وإعادة طرح قضية الشعب الفلسطينى بعد محاولة تغييبه تحت تأثير الدعاية الصهيونية ومقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض".

يقول بعض المحللين الإسرائيليين إن انتصار إسرائيل فى عام ١٩٦٧ أفضى إلى إقامة جمهورية إسرائيل الثانية، أى إعادة تأسيس ثانية لإسرائيل. بيد أن ذلك أفضى فى الواقع وبعد مرور عدة سنوات إلى إقامة جمهورية فلسطين الأولى فى إشارة إلى بعث الكيانية الفلسطينية والهوية الفلسطينية والنفصال الفلسطينى.

يتخرط ضمن هذه الآثار أيضا - أى آثار انتصار إسرائيل فى عام ١٩٦٧ - مساهمة هذا الانتصار فى انفصال إسرائيل والإسرائيليين عن الواقع، حيث نظر الإسرائيليون لهذا الانتصار كتأكيد لمقولة التوراة حول "أرض إسرائيل الكاملة" وساد المزاج الدينى المتعصب والمتطرف وغير المتسامح مع

مطروحة سياسيا وعمليا، وتصادم هذه المشروعات وتضارب أهدافها، وتخلق تحالفات ومقارمات مختلفة تحول دون تحقيق الأهداف الإسرائيلية.

وتبدو المفارقة الراهنة التي تتمثل في أن إسرائيل المنتصرة والقائمة باحتلال الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، هي ذاتها إسرائيل التي تبحث عن الاعتراف والشرعية بعد مضي ٥٩ عاما على إنشائها، وتفقد الأمن بسبب بضعة صواريخ محلية الصنع. ولا شك في أنها تكتشف بمرور الزمن أن الأقوياء لهم جوانب ضعفهم، وأن الضعفاء لهم جوانب قوتهم. وأن العرب بحاجة إلى مزيد من القوة بجانب السياسة، بينما إسرائيل بحاجة لمزيد من السياسة بجانب قوتها العسكرية إذا ما قدر لهذه المنطقة من العالم أن تنخرط في مشروع سلام حقيقي وعادل.

من تآكل أسطورة الردع الاسرائيلية. ولا شك في أن الوجه الآخر لهذه المسألة هو عدم قدرة إسرائيل على توظيف هذه القوة لعقد سلام مع العرب يتجنب فرض الإملاءات والشروط ويكفل تبادل الأمن والمصالح والاستقرار.

لقد انتهى في المنظور الاسرائيلي عهد الحروب الخاطفة والسريعة التي تنتهي بالانتصار. وأصبح انتصار إسرائيل في ١٩٦٧ واقعة من الصعب أن تتكرر. ويعود ذلك في المقام الأول إلى تآكل قوة الردع الاسرائيلية، وعدم تحدد الأهداف التي تشد إسرائيل تحقيقها، أو اتساع هذه الأهداف بشكل يفوق قدرتها على تحقيقها. فضلا عن ظهور المقاومة الشعبية غير النظامية في مواجهة الجيش الاسرائيلي، وتزايد الاقتناع بعجز وقصور القوة وحدها عن تحقيق الأهداف السياسية. واختلاف معطيات الحقب الراهنة في تطور المنطقة والعالم عما كان عليه الحال في عام ١٩٦٧، وتعرض المنطقة لمشروعات عديدة

الدوافع الاقتصادية لحرب ١٩٦٧

■ د. سالم توفيق النجفي *

تدفقت الهجرة على إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ من يهود الشتات، وانقسم البعض منهم بكفاءات تكنولوجية، خاصة القادمين من الأوساط الأوروبية، فضلا عن الخبرات الاقتصادية والتجارية للقادمين من البلدان العربية، ومثل آخرون قوى عاملة نشيطة، خاصة القادمين من إفريقيا، فقد بلغ تعداد اليهود مليوناً و٢٠٣ آلاف نسمة في مطلع عقد الخمسينيات، وتزايد عددهم بما نسبته ٢٢,٢٪ في منتصف العقد المذكور، ثم بزيادة نسبتها ٥٨,٨٪ في نهايته، واقترب تعدادهم من الضعف بعد نحو خمسة عشر عاماً ليبلغ مليونين و٥٨٢ ألف نسمة عام ١٩٧٠ (١). وقد رافق هذا التزايد ارتفاع الطلب في السوق المحلية خلال السنوات الخمس عشرة المذكورة، ترتب عليه نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠,٥٪ حتى ١٩٦٥ (٢)، وهي معدلات للنمو تعد مرتفعة من وجهة نظر اقتصاد التنمية.

الخارجية، سواء من المساعدات أو من الدول المساندة لإسرائيل، إلا أن جزءاً من تلك الموارد اتجه نحو استيراد السلع الحربية، وهي ميزة لا تتحقق لمعظم الاقتصادات النامية غير المرتبطة بالنظام الرأسمالي. الأمر الذي مكن من تحقيق التوازن بين الفجوتين الداخلية والخارجية إلى حد بعيد.

وقد اعتمدت إسرائيل نظام السوق جزءاً من فلسفتها الاقتصادية منذ نشأتها، إذ احتل القطاع الخاص جزءاً واسعاً من النشاطات الاقتصادية، فقد أمكن تقدير دلالات القطاع المذكور بما نسبته ٧٠,٥٪، في حين لم يتجاوز الإنفاق الحكومي ٢٩,٥٪ من إجمالي الإنفاق عام ١٩٥٠ (٦)، وارتفعت دلالات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإسرائيلي إلى ما نسبته ٨٧,٥٪ في مطلع عقد الستينيات، واستمر قريباً من هذا المعدل حتى عام ١٩٦٧. في حين انخفضت دلالات النشاط

وباعتبار أن الاقتصاد الإسرائيلي آنذاك يعد صغير الحجم، وإذا موارد رأسمالية محدودة (باستثناء المساعدات الخارجية)، فإن تزايد معدلات الهجرة من يهود الشتات إلى إسرائيل دفع بمعدلات النمو الاقتصادي إلى التباطؤ عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧، لتبلغ هذه المعدلات ما نسبته ٠,٩٪ و ٢,٢٪ على الترتيب (٣)، وأدى ذلك إلى حالة من الركود الاقتصادي، انعكست على العديد من المؤشرات الاقتصادية، في مقدمتها انخفاض الاستثمارات الحقيقية بمعدلات سنوية وصلت إلى ١٣,٧٪ للفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧ (٤)، وقاد ذلك إلى اتساع الفجوة الداخلية للاقتصاد الإسرائيلي (٥)، وذلك لانخفاض مقدرة المهاجرين الجدد من يهود الشتات على الانخراط، الأمر الذي نطلب من السياسة الاقتصادية اللجوء إلى سياسات خفض الطلب، وانخفضت بذلك الفجوة الخارجية لتدنى الاستيرادات. وعلى الرغم من قدرة الاقتصاد المذكور على توفير الموارد

(٥) استاذ بجامعة الموصل.

(١٩٤٨ و ١٩٦٧) ما مجموعه مليار دولار، في حين بلغ ما قيمته مليار دولار أيضا في عام واحد بعد الحرب مباشرة (١٩٦٨) (١٠) وبعبارة أخرى، لم يكن من الممكن أن تتحقق دولة إسرائيل إلا في إطار عالمي من السياسة والاقتصاد، ولم يكن للمشروع الصهيوني أن يتجسد في شكل دولة يهودية عام ١٩٤٨ ذات سيادة. لو لم يكن للقوى الرأسمالية مصلحة سياسية واقتصادية كبيرة في الدور العالمي لهذه الدولة (١١) وغالبا لا تترايط أو تتزامن المشروعات الكبرى على الصعيد العالمي عشوائيا، إنما لتأثيرات داعمة أو مصالح متبادلة فقد أزيح الستار عن مشروع مارشال عام ١٩٤٧ واتسم بأنه برنامج مركب، وكجزء من المساومة على الشروط التي تحمل الدول الأخرى (الأوروبية) على التعاون في نظام اقتصادي مقترح ومتعدد الأطراف (١٢). لتحقيق استقرار اقتصادي دولي يقوم على أسس الرأسمالية الليبرالية، ودرء خطر التطرف القومي وأخطار ثورة اليسار (١٣) واستمرار المشروع بضع سنوات. وقامت دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ لتعبد إحدى ركائز النظام الرأسمالي في الشرق الأوسط في إطار إعادة هندسة جغرافيا العالم ما بعد الحرب العالمية الأولى من الناحية الزمنية ومن هنا، يأتي التزامن بين متطلبات مشروع مارشال وضرورات قيام دولة إسرائيل، والترايط في معطياتها للنظام الرأسمالي.

وهكذا، اجتمعت المنضمات الاقتصادية والسياسية والدينية لتشكيل نزع توسعية، كانت محصلتها الحرب الاستباقية في يونيو ١٩٦٧ لإرضاء التوجهات الدينية ليهود إسرائيل الشتات، فضلا عن الخروج من الأزمة الاقتصادية التي عانت منها للفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧ وأصبحت الحرب المذكورة إحدى أدوات إدارة الأزمة الاقتصادية الإسرائيلية، لكونها تستطيع أن تعمل على توظيف الموارد العطلة، ولا سيما العمل، فضلا عن أنها تمكنها من تحويل استخدام الموارد الاقتصادية الأخرى، خاصة رأس المال في مجالات اقتصاد الحرب، وتؤدي إلى نهوض قوة جديدة تعمل على إعادة هيكلة التكوين الاقتصادي، وتسنهدف هذه القوى إعادة تكوين الثروة (١٤) من جراء التوسعات التي حصلت بعد حرب ١٩٦٧

الاتجاهات الاقتصادية المصرية ما قبل ١٩٦٧ :

واجهت القوة الساعية إلى تغيير الأوضاع السائدة في مصر عام ١٩٥٢ اقتصادا اتسم بالتركيز الحيازي في القطاع الزراعي، انعكس في اتساع اللا مساواة في توزيع الدخل في الريف، فقد بلغت نسبة الحائزين لفدان وأقل من الأراضي الزراعية ٧٢٪ من إجمالي الحائزين الزراعيين، ولم يستخدموا من الأراضي الزراعية سوى ما نسبته ١٣٪ من إجمالي الحيازات الزراعية، في حين بلغت نسبة الحائزين لما مساحته مائة فدان وأكثر ١٩.٠٪ وتجاوزت نسبة حيازتهم ٢٧.٩٪ من إجمالي الحيازات الزراعية في مطلع عام ١٩٥٢ (١٥). وأسهم الدخل الزراعي بنحو ثلث الدخل القومي (٣١٪) في العام

الاقتصادي الحكومي إلى ما نسبته ١٢.٥٪ في العام المذكور (٧) (٨) وقد ساعد على تكوين هذه البنية الاقتصادية أن التحويلات المالية للاقتصاد الإسرائيلي تعد من جانب واحد، وهي تحويلات خارجية في صورة قروض استثمارية، في حين أن بعضا من المساعدات كان يأتي في صورة سلع حربية.

وتشير المقاربات الاقتصادية إلى أنه من الصعب على اقتصاد صغير الحجم وشبه مغلق بسبب (المقاطعة العربية) أن يكون فاعلا تجاه التنمية المستدامة على المدى الطويل ولذا، عندما استنفدت بعض الموارد الاقتصادية فرص استخدامها في طار الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الإسرائيلي، فإن محدودات التنمية والنمو الاقتصادي بدأت بالظهور في منتصف عقد الستينيات، وأدت إلى تباطؤ معدلات النمو المتسارع الذي ساد قبل هذا التاريخ، وأخذ النشاط الاقتصادي بالاتجاه نحو الركود في منتصف العقد المذكور. لقد ارتبطت الفلسفة الاقتصادية الإسرائيلية منذ نشأتها بأطراف النظام الرأسمالي. وحين أخذ هذا الأخير يواجه أزمة تباطؤ تزايد معدل تكوين رأس المال - وما يترتب عليه من إشكاليات اقتصادية واسعة، في مقدمتها باعلة محدودات الإنتاج وانخفاض صادراته - انعكس ذلك على اقتصادات الأطراف ولا سيما الاقتصاد الإسرائيلي، فضلا عن أن التطلعات التوسعية للقيادات الإسرائيلية تعد - من وجهة النظر اليهودية - فريضة دينية للوصول إلى أرض إسرائيل. ويرافق هذه النيارات ذات النهج التوسعي أن العديد من القيادات السياسية، أمثال بن جوريون، وموشى ديان، وشمعون بيريز، ويحاس لافون، وجمال ألون، وآخرين غيرهم لم تكن لديهم الفناعة الكافية لبقاء إسرائيل عند حدود ١٩٤٨، وأن هذه الحدود لم تعد كافية لتكوين الدولة واستمرارها، ولا بد من البحث عن فرص التوسع في أرض إسرائيل مستهدفة إزالة أو تنمية الفوارق بين أرض إسرائيل ودولة إسرائيل (٩) وبمعنى آخر، ضرورة إزالة القيود بين الحدود الجغرافية للدولة والمفهوم الكاثوليكي للدين ولكن يصعب تحقيق هذه الأوضاع الجديدة في إطار الأفكار والآراء، الحداثية المعاصرة من دون اعتماد نمط النظام الاقتصادي الرأسمالي وترسيخه في مكونات وثقافة المجتمع الإسرائيلي، ولا سيما أن النظام المذكور كان واعدًا في التفسير، ومساندا في الاستدامة، وبذلك أصبح من الضرورة العمل على تغيير الأنماط الاقتصادية اللا رأسمالية المحيطة به والمؤثرة عليه. ضمانا لمستقبل إسرائيل وتوسعها

ويرمي تعميق هذه العلاقات الجدلية بين نمط تكوين المجتمع والدولة الإسرائيلية من جانب، ونظيرتها في بعض دول الجوار (مصر العربية) من جانب آخر، للوصول إلى حالة جديدة تعمل على توفير بيئة خارجية تساعد على استدامة الدولة الإسرائيلية، ولا سيما أن الدولة الداعمة لإقامة إسرائيل واستمرارها ذات نظام ليبرالي رأسمالي، كان أحد منضماته الاستراتيجية وجود دولة إسرائيل، ولذلك وفر لها بيئة حاضنة عبر تاريخها القصير فقد جاء نشوؤها بوعد من بريطانيا، وتعرضت أركان هذه الدولة بالدعم المالي الأمريكي الذي بلغ ما بين الحربين

الأهمية النسبية لدلالات القطاع الخاص إلى ٥٨,٨٪ (٢١) وهكذا، تشير دلالات المتخصصات الاقتصادية - سواء من خلال ما أحدثته تشريعات الإصلاح الزراعي وتأميمات عام ١٩٦١، أو توسع الأهمية النسبية لدور الدولة في الرعاية الاجتماعية - إلى أن الفلسفة الاقتصادية في عهد عبد الناصر قد اتجهت نحو العدالة الاجتماعية، وهي أحد متضمنات الفكر الاشتراكي. وقد أوجدت تلك التحولات بيئة اقتصادية اجتماعية حفزت على تزايد الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته ٨٠,٤٪ خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧. وبمعنى آخر، فإن معدل نمو الناتج المذكور بلغ ما نسبته ١٠,٥٪ سنوياً خلال الفترة المذكورة، وهي نسبة تعد مرضية وغير مسبقة في الاقتصاد المصري خلال سنوات القرن العشرين. ثم أخذ معدل النمو بالتباطؤ ما بعد منتصف عقد السبعينيات (٢٢). والسؤال الذي يطرح بعد هذا العرض المختصر هو:

هل كانت مصر عبد الناصر، في إطار المتغيرات الاقتصادية الداخلية ودلالاتها الاجتماعية، بحاجة إلى ضرورات إحداث الحرب، أم أن الدوافع الحقيقية كان جزء كبير منها من خارج إطار وبيئة المجتمع والدولة المصرية؟

حرب ١٩٦٧ .. وتناقضات العوامل الداخلية والخارجية :

اهتمت العديد من البحوث والدراسات، خلال الربع الأخير من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، بمسألة "حرب ١٩٦٧" بين العرب (مصر) وإسرائيل، وتضمنت معظم تلك الدراسات أن مسألة الحرب ترتبط بشكل رئيسي بمصر العربية وجدلية سياساتها. وعلى الرغم من أن وجهة النظر هذه فيها شيء من الحقيقة، فإن التاريخ لا يبنى إلا على الحقيقة كلها. فإذا جرد بعض من تلك الآراء من النيات المسبقة حول مسألة "القومية" أو القصور في الرؤى والوعى بموضوعية "التحولات التاريخية"، فإن من الضروري أن ترتبط تلك المسألة بمتغيرات خارجية بالنسبة لمصر أكثر من كونها داخلية، وبذلك تعد حرب ١٩٦٧ أحد معطيات العلاقة الجدلية بين المتغيرات الداخلية فيما بينها، وبينها وبين نظيرتها الخارجية.

اتسمت سنوات العقدين بعد الحرب العالمية الثانية بأنها حقبة التحرر الوطني في العديد من البلدان العربية، وسيادة الظواهر القومية الداعية إلى الاستقلال والخروج من إطار التبعية (٢٣). وبذلك، واجهت القومية العربية في مرحلة مبكرة من تطورها تناقضات مع النظام الرأسمالي المتنامي، وأصبحت بذلك الحكومات القومية (العربية) تواجه إشكاليات دولية، من حيث مسبباتها وأثارها (٢٤)، أدت إلى جدلية غير مسبقة في تاريخ هذه البلدان، أنتجت تفكيك الاتجاهات والتكوينات القومية الإقليمية وإعادة اندماجها مع النظام الرأسمالي في الشرق الأوسط، ومركزه دولة إسرائيل، لارتباطاتها المبكرة مع اليات أسواق البلدان الصناعية المتقدمة. وبذلك، فإن حرب ١٩٦٧ لم تكن من معطيات أحداث ذلك العام، إنما بدأت ملامحها تتشكل ما بعد سيادة الفكر القومي وتبلوره في العديد من بلدان العالم، ولا سيما العربي بعد مؤتمر باندونج ١٩٥٥. فقد تشكلت آنذاك

المذكور (١٦) ويميش معظم السكان على مهنة الزراعة، إذ قبل إحصاءات سنة ١٩٦٠ على أن نحو ٥٧٪ من السكان العاملين يشتغلون بالزراعة (١٧). واستأثرت إجراءات إعادة هيكلة الحيازات الزراعية، من خلال تشريعات الإصلاح الزراعي، بأولويات التغيرات الرأسمالية لدى معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة، باعتبار أن متضمناتها الاقتصادية ترتبط بتكوينهم الاجتماعي وعكست فلسفة الثورة في محتوى الكتاب الذي صدر عام ١٩٥٤ أيديولوجية القومية العربية منهجاً للعمل. وتضمنت الإجراءات الاقتصادية في مطلع عقد الستينيات فكراً اشتراكياً لبعض قيادات التغيير في مصر، وقد ترتب على مجموعة التغيرات، التي حصلت خلال عقد منذ عام ١٩٥٢، أن اختلفت بنية المجتمع المصري باتجاه توسع الأهمية النسبية للفئات الاجتماعية الوسطى، في حين أن نظيرتها ذات الدخل المرتفع والمنخفض أخذت بالتراجع النسبي في المجتمع المذكور، وبذلك لم تعتمد سلطة عبد الناصر على خلق التيارات الفاعلة للتغيير، إنما اعتمد على سلطة الدولة لإحداث التغيير.

وجدير بالذكر أن إمكانات الفئات الاجتماعية الوسطى، في مقدرتها على إنتاج الثقافة والفكر وتوظيف العقل، تزداد باتساع الفئة المذكورة، وقد اعتمده عبد الناصر كإحدى أدوات تفصيل التغيير الاجتماعي وناقد لعقل التغيير، وشكل انذاك قضاء اجتماعياً أمكن من خلاله تقييد الجدل الاجتماعي إلى حد ما، فضلاً عن أن دور الدولة في الشأن الأخير حدد كثيراً من تنامي التكوينات الأصولية، وإذا، ظهرت في تلك الفترة الزمنية إشكالية التناقض بين الثقافات العربية حول الحداثة والتقليد، أو المعاصرة والأصولية (١٨).

وقد شهد العقد الذي انحصر بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٥ - والذي يمكن أن نطلق عليه "الزمن الثقافي الناصري" - ثراء واسعاً في مجالات الأدب والفنون (١٩)، بعد عصر النهضة العربية المعاصرة الذي كان من أعلامه طه حسين، وعلى عبد الرزاق، وآخرون غيرهما، بينما بدأت تضيق دائرة الإبداعات الثقافية والفكرية في السنوات ما بعد منتصف عقد السبعينيات مقارنة بما قبله، وهاجر البعض منهم إلى خارج مصر، ولا يزال فكر البعض الآخر من المثقفين والأدباء يحمل موروثة عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي واتسع دور دولة الرعاية الاجتماعية في العقدين المذكورين، واستأثرت نشاطات القطاع الحكومي (النشاط العام) بما نسبته ٤٠,٢٪ والقطاع الخاص ٥٩,٨٪ عام ١٩٥٢، وأخذت نشاطات دولة الرعاية الاجتماعية في التزايد لمواجهة "الحاجات الأساسية" لأفراد المجتمع من نوى الدخل المتوسط والمنخفض، حتى بلغت ما نسبته ٧٥,٢٪ في حين بلغت مساهمة القطاع الخاص ٢٤,٤٪ في النشاط الاقتصادي عام ١٩٦٧. وعلى الرغم من تزايدها في السنوات القليلة اللاحقة، إلا أن إعادة هيكلة الاقتصاد المصري بعد منتصف عقد السبعينيات - من خلال نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة والتنمية الرأسمالية (٢٠) - أدت إلى تراجع دور دولة الرعاية الاجتماعية عام ٢٠٠٠ إلى حدود أوضاعها قبل نصف قرن مضى عام (١٩٥٢) فقد انخفضت الأهمية النسبية للإنفاق العام إلى ما نسبته ٤١,٢٪ وارتفعت

ظل رياح العولمة وتطلعات النظام الليبرالي الرأسمالي بالامتداد إلى بقاع واسعة، اقتضت - مجتمعة - إحداث تغيير استراتيجي في بنية المجتمع لدول الجوار الجغرافي لإسرائيل (مصر) حتى يمكن تحقيق تصدع وانحدار في معكبات التيار القومي الذي أخذ يتنامى ما بعد منتصف عقد الخمسينيات ليشكل تياراً عربياً يمكن أن يخلق حصاراً وقيداً أمام التوسع والاستقرار الإسرائيلي. ومن ثم، فإن الحرب والباطها يمكن أن تؤدي في صيغتها النهائية إلى خروج الاقتصاد الإسرائيلي من مازق النمو الاقتصادي من جانب، وتوفير البيئة المناسبة لامتدادات النظام الرأسمالي في منطقة الشرق الأوسط من جانب آخر، وأوجدت مناخاً لتنامي 'النيوليبرالية العربية' التي عرفها الأستاذ جميل مطر بأنها تجمع بين أسوأ ما أفرزته تيارات اليمين المتطرف في النظام الرأسمالي مع أسوأ ما أفرزته شهوة وجشع الطبقة السياسية في مجتمعات شديدة التخلف، ترتب عليه أمران أساسيان، الأول: تحول الأصول المائية التي يمتلكها المجتمع العربي (المصري) إلى رأس المال الخاص، والثاني: التشوهات التي حدثت في منظومة الأخلاق العربية - الإسلامية، وتفكيك التزامات الدولة الإقليمية التقليدية (٢٦).

وقد مكنت هذه البيئة وذلك المناخ من إمكانية تحقيق التقارب النسبي جغرافياً بين 'دولة إسرائيل' و'أرض إسرائيل'، وهو أحد أهم طموحات التيارات الدينية في المجتمع المذكور. كما مهدت الشروط الضرورية لتأسيس 'الدولة الافتراضية' في محاولة لإدارة أزمة النظام الرأسمالي المعاصر، وهي التي تعنى دولة تقلصت قدراتها الإنتاجية القائمة على أساس الموارد الطبيعية (الأرض) داخل حدودها، والتوجه نحو إدارة للتدفقات خارج حدودها لتعظيم منافعها المحلية كما فسرها

(Richard Rosecrane, 1996) (٢٧).

وبعد أن تراجع وتآكل التيار القومي في الوطن العربي، منذ مطلع عقد السبعينيات (ما بعد حرب ١٩٦٧)، وظهرت حالات التفكك في المكون القومي العربي، سواء من خلال الاستنزاف والحصار المادي والثقافي، أو من خلال الصراعات العربية - العربية وأخرى عربية - غير عربية (٢٨)، وأنتج أخيراً هذا التراجع وما تبعه من تفكك في بنية السياسة العربية في العصر الراهن، في ظل غياب العقل العربي، احتلالاً للعراق، وأيا كانت الأسباب والدوافع والمتضمنات للإرهاصات العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والذي كانت بداياته نشأة المشروع الحضاري العربي - فإن مطلع القرن الحادي والعشرين يشهد اجتزاء واسعاً في سيادة الدولة العربية، وأعطى ذلك فرصة واسعة لتنامي التيارات العربية اليمينية في وقت لم يكن فيه لليسار مقدرة على الصراع والصمود لتناقضاته مع إدارة الدولة العربية ما بعد عام ١٩٥٢. وقد أمكن 'لمشروع الرأسمالي' خلق وتعميق التناقضات في المجتمع المصري من خلال تمكين التيارات المضادة للتغيير الاقتصادي - الاجتماعي من جانب، وبين دولة الثورة وبعض البلدان العربية الأخرى من جانب آخر، وقد أوجد ذلك بنية داخلية لاجتزاء مصر عن الحراك الاجتماعي العربي في عقد السبعينيات (ما بعد حرب ١٩٦٧).

ملاحق مساريون رئيسيين في بلدان الشرق الأوسط (الوطن العربي)، أحدهما: مجموعة البلدان التي اعتمدت القومية العربية والعدالة الاجتماعية أيديولوجية للدولة والمجتمع، والأخر: المجموعة التي اعتمدت النموذج الرأسمالي منهجاً في تسيير الشأن الاقتصادي. وقد ساعدت هذه التناقضات، على الصعيد العربي، مساعي النظام الرأسمالي إلى تفكيك الدولة القومية (العربية)، وتنامي قوى السوق في العديد من البلدان العربية.

أما في إسرائيل، فقد ظهرت ضرورات الحرب ما بعد تكوين الدولة عام ١٩٤٨ في إطار تصوراتها التاريخية بإقامة الدولة الإسرائيلية على 'أرض إسرائيل'، وأخذت الحرب مفهوم الحتمية منذ عام ١٩٦٥، عندما تم ارتباط أهداف معتقداتها الدينية بمسارات اقتصادها المتجه نحو الركود. وأصبح من الصعب، في إطار مواردها الاقتصادية آنذاك وسيادة نظام السوق، أن تعتمد معالجاتها وفقاً لسياسات اقتصادية تقليدية أو كينزية، ولا سيما أن اليات السوق وندرة الموارد قيدتا من اعتماد السياسات الاقتصادية دون غيرها في تصحيح حالات عدم التوازن الاقتصادي السائد في الاقتصاد الإسرائيلي للفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧، إذ يؤدي اعتماد السياسات الاقتصادية منفردة في معالجة الحالة الخاصة من الركود التي واجهت الاقتصاد المذكور - وفقاً للمفهوم الكينزي - إلى حالة الركود التضخمي 'Stagflation' من جانب، وإن المرحلة الثانية من مسارات العولمة، والتي بدأت مع مطلع الخمسينيات (١٩٥٠-١٩٨٠)، قد أوجدت بيئة حاضنة للتغيرات المتجهة نحو اقتصاد السوق من جانب آخر.

وفي مصر، واجه الاقتصاد المعتمد على منطلقات تستهدف قدراً من العدالة الاجتماعية إشكالية استدامة نظامه الاقتصادي بعيداً عن تفعيل علاقاته الاقتصادية الخارجية. ولكن وفي الوقت نفسه، واجهت السياسة الاقتصادية المصرية قيوداً ومحددات وضعت النظام الليبرالي الرأسمالي - من خلال مؤسساته الإقراضية الدولية (البنك وصندوق النقد الدولي) - أمام بعض نشاطات برامج التنمية الاقتصادية الساعية إلى تحقيق قدر من الرفاهية الاجتماعية للمجتمع المصري (تمويل السد العالي). ولم تكن تلك القيود فنية أو اقتصادية بقدر ما هي سياسية في إطار اختلاف أيديولوجي بين النظامين المذكورين.

وللانتقال من المتضمنات الأيديولوجية إلى اليات تفعيل الاستراتيجيات، أمكن تحديد موضع التناقض في أجلى صوره في الجوار الجغرافي بين مصر وإسرائيل. ففي حين كان الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من أزمة الركود وتباطؤ في معدلات النمو - حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته ١.٦٪ قبل عام من الحرب (١٩٦٦) (٢٥) - فإن نظيره المصري كان يتسم بمعدلات للنمو الاقتصادي بلغت ما نسبته ١٢٪ في العام نفسه. وتشير دلالات الرعاية الاجتماعية في مصر إلى أن القطاع العام يستأثر بما يزيد على ٧٥٪، في حين أن نظيره الإسرائيلي لم يتجاوز ١٢.٥٪ عام ١٩٦٧، فضلاً عن أن نمط توزيع الدخل يختلف بين الدولتين لاختلاف نمط نظاميهما الاقتصادي. وبذلك، فإن الضرورات التوسعية الإسرائيلية، في

المراجع:

- (١) مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠٠٦)، إسرائيل ٢٠٢٠، المجلد السادس، إسرائيل والشعب اليهودي، بيروت، ص ٤٤٧.
- (٢) عاطف قبرصي (١٩٨٢)، الآثار الاقتصادية لاتفاقية كامب ديفيد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، غرفة تجارة وصناعة الكويت (الكويت)، سلسلة دراسات رقم ٦٢، ص ٩-١٠.
- (٣) محسن خليل (١٩٨٩)، تصدع الهيكل الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص ٢١٢.
- (٤) عاطف قبرصي، مصدر سابق، ص ٩-١٠.
- (٥) تشير "الفجوة الداخلية" إلى علاقة "الانحياز بالاستثمار"، في حين تشير "الفجوة الخارجية" إلى علاقة الصادرات والاستيرادات.
- (٦) عاطف قبرصي، مصدر سابق، ص ١٢.
- (٧) اختُصبت من.
- International Monetary Fund, International Financial Statistics and Data Files (Line 32d).
- (٨) بالاستناد إلى المصدر المذكور، فقد بلغت دلالات القطاع الخاص في إسرائيل ما نسبته ٣،٩٠٪ من إجمالي النشاط الاقتصادي عام ٢٠٠٣.
- (٩) عزمي بشارة، ص ٦٥، ٩١.
- (١٠) عزمي بشارة، مصدر سابق، ص ١٠٣.
- (١١) مركز البحوث العربية والإفريقية والمفتدى العالمى للبدائل (٢٠٠٤)، مناهضة العولمة .. حركة المنظمات الشعبية في العالم، تحرير: سمير أمين وفرانسوا أوتار، ترجمة: سعد الطويل، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ١٠٧.
- (12) Levn N. G., (1968), Woodrow Wilson and World Policies, New York.
- عن: ايان كلارك (٢٠٠٣)، العولمة والتفكك، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ص ٢٣٩.
- (١٣) المصدر السابق، ص ٩٧.
- (١٤) روبرت جيلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية (١٩٩٠)، ترجمة: باسم مفتي النصر الله، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص ١٣٦.
- (١٥) اختُصبت من.
- سيد مرعي (ب. ت)، الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري، كتب قومية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص ٤٠.
- (١٦) محمود محمد شريف، وعثمان أحمد الخولي (١٩٦٨)، الزراعة العربية المصرية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، مصر العربية، ص ١٩٢.
- (١٧) المصدر السابق، ص ٢٠٠.

- (١٨) برهان غليون (١٩٩٠)، اغتيال العقل .. محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ٢٢
- (١٩) أنتجت الفئة الاجتماعية الوسطى في عهد عبدالناصر نخبة واسعة من المفكرين والأدباء، في مقدمتهم توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وصلاح جاهين وأمل دنقل وصلاح عبد الصبور وعبد الرحمن بدوي وعبدالرحمن الشرقاوي وعبد القادر القط ويحيى حقي وقواد حداد ومحمد عودة ومحمد سيد أحمد وسيد يسين وأحمد فؤاد نجم ولويس عوض وآخرون غيرهم. كما كانت القاهرة آنذاك ملجأ للعديد من المثقفين العرب، في مقدمتهم عبدالوهاب البياتي ومحمي الدين إسماعيل ومعن بسيسو أو زانرون بصفة دورية أمثال محمد مهدي الجواهري ومحمود درويش وغيرهما.
- (٢٠) إبراهيم العيسوي (٢٠٠٥)، نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملائمتها لمصر في ضوء نتائج التطبيق، بحث مقدم إلى المؤتمر السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مايو ٢٠٠٥، القاهرة.
- (٢١) احتسبت من بيانات (IFS) في موقعه بالإنترنت.
- (٢٢) بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته ٩,٤٪ للفترة ١٩٧٥-١٩٨٠، وما نسبته ٥,٤٪ للفترة ١٩٨٠-١٩٩٠، و ٤,٥٪ للفترة ١٩٩٠-٢٠٠١، ثم انخفض معدل النمو المذكور إلى ما نسبته ٣,٦٪ للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ (إبراهيم العيسوي، ٢٠٠٥، نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملائمتها لمصر في ضوء نتائج التطبيق، بحث مقدم إلى المؤتمر السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالقاهرة، ص ٤، موقع الجمعية بالإنترنت).
- (٢٣) برهان غليون (١٩٩٠)، اغتيال العقل .. محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ٧.
- (٢٤) هارلان كليفلاند (٢٠٠٠) ميلاد عالم جديد، تقديم: روبرت ماكنمارا، ترجمة: جمال علي زهران ومحمود إسماعيل محمد، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص ٧٦.
- (٢٥) احتسبت من بيانات (IFS) وفي تقديرات أخرى ٩,٩٪.
- (٢٦) جميل مطر (٢٠٠٦)، تداعيات اللحظة اللبنانية، المستقبل العربي، أكتوبر، العدد ٣٢٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٥٠.
- (٢٧) نسيم الخوري (٢٠٠٦)، حوار الحضارات والسلام الدائم، المستقبل العربي، أكتوبر ٢٠٠٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٢٥.
- (٢٨) محمد جابر الأنصاري (٢٠٠١)، مسالة الهزيمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ١٢-١٣.

هزيمة ٦٧ والحركة الوطنية الفلسطينية

■ عبد القادر ياسين

ثمة مفارقة يلحظها كل مراقب للموضع الفلسطيني، إذ كلما حاقت كارثة بالنظام السياسي الرسمي العربي، خطت الحركة الوطنية الفلسطينية خطوات معتبرة إلى الأمام. وتكمن المفارقة هنا في كون فلسطين قضية عربية، في منشئها وحلها، ذلك أن الصهيونية لا ترمي إلى الاكتفاء باحتلال فلسطين، بل إن تلك الحركة الاستعمارية إنما تطمح إلى مد حدود دولتها من النيل إلى الفرات، فكيف لقضية وطنية (فلسطين)، عمقها قومي، تتعافى، بينما الكل يمرض؟

فبراير ١٩٨٢، بعد أن لاحت الدولة الفلسطينية في الأفق، وبعد أن منح السوفيت مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في موسكو صفة السفارة.

لكن هذا لم يعن أن المحاولات لم تتكرر لإعلان حزب شيوعي فلسطيني، إذ ثمة أربع محاولات تجلت في إصدار بيان تأسيس الحزب، على التوالي، من قبل مجموعات شيوعية فلسطينية مختلفة، بدءاً من محاولة أولى لاثنتين من قادة حزب قطاع غزة، أفلتا إلى الأردن، وجاءت محاولتهما في مايو ١٩٦٩، لكنها سرعان ما أخفقت، لتتولها محاولة ثانية لخمسة من أعضاء الحزب الأردني ضموا اليهم صاحبى المحاولة الأولى (١٩٧٢)، وبعد أن أخفقت هذه المحاولة جاءت المحاولة الثانية على يد فرع الحزب الشيوعي الأردني - الكادر اللبني في الضفة الغربية، ثم كان ميلاد الحزب، في ١٠ فبراير ١٩٨٢، على النحو المبين سابقاً.

بينما لم تواجه بقية الأحزاب والفصائل الفدائية أي عقبات لتوحيد فرعها في الضفة والقطاع.

اتحاد الفصائل

رفع استنفال الأزمة القومية الرسمية العربية الفصائل الفدائية الفلسطينية إلى تناسي خلافاتها الهامشية واجتمعت قيادات الفصائل في دمشق، غداة هزيمة ١٩٦٧، وبدأوا في

لعل في هذه المقدمة ما يسوغ لنا الحديث عن ولادة العمل الفدائي الفلسطيني المعاصر، غداة انفصال سوريا عن مصر (خريف ١٩٦١)، وأخذ هذا العمل دفعة قوية بفعل الهزيمة التي حاقت بجيوش مصر، وسوريا، والأردن، في يونيو ١٩٦٧.

اتحاد الأرض

معروف أن حرب ١٩٦٧ تمخضت عن استكمال القوات الإسرائيلية احتلال كل فلسطين، عدا أجزاء من سوريا (الجلولان)، ومصر (سيناء)، بما أفضى إلى وحدة الأرض الفلسطينية، لأول مرة، منذ نكبة ١٩٤٨ الفلسطينية. بعد أن انهارت خطوط الهدنة بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وبين فلسطين المحتلة (إسرائيل) من جهة أخرى. وبذا، تمكن الشعب الفلسطيني في هذه المناطق الثلاث من التواصل فيما بينه، مما فتح الباب على مصراعيه لتوحيد فرعي كل حزب وفصيل فلسطيني في الضفة والقطاع، ناهيك عن الجسور التي امتدت مع القوى المائلة في فلسطين المحتلة (إسرائيل). ذلك أن ثمة فرعين لحزب البعث، ولحركة القوميين العرب، وفتح، والإخوان المسلمين في الضفة والقطاع. أما الشيوعيون، فامتلكوا حزبين في الضفة والقطاع، تأخرت وحدتهما إلى ما بعد نحو خمسة عشر عاماً من الاحتلال، بعد أن تباينت المواقف السياسية فيما بينهما، مما جعلهما يكتفیان بالتنسيق دون الوحدة، إلى أن تأسس الحزب الشيوعي الفلسطيني، في ١٠

(*) كاتب فلسطيني.

بيدما فاطمت "الشعبية" ومنظمة التحرير والنضال الشعبي وأجبهة التحرير الفلسطينية - طريق العودة هذا الاجتماع الذي جعل من "وحدة العمل الفدائي" الفلسطيني عنوانا له وتضمن جدول أعماله ثلاث نقاط هي أصول العمل الفدائي، الوحدة والتنسيق، ومستقبل منظمة التحرير، وانتهى إلى تشكيل قيادة عسكرية خماسية، وإن بقيت قرارات هذا المؤتمر حبرا على ورق

هبوط وصعود :

بالتساوق مع صعود العمل الفدائي مقابل هبوط النظام السياسي الرسمي العربي، تم الانعطاف الشعبي الحاد نحو الحرب الشعبية، مقابل فشل الحرب النظامية العربية. الأمر الذي تعزز بعد معركة الكرامة في ٢١ مارس ١٩٦٨ بمشاركة الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية، حيث وقعت المعركة في وادي الأردن. والحقت بالقوات الإسرائيلية المهاجمة خسائر بشرية ومادية فاحشة رفعت من قدر "حرب التحرير الشعبية". فضلا عن أن هزيمة ثلاث دول عربية، من دول الطوق قد أرخت قبضتها من حول عنق الحركة الوطنية الفلسطينية.

انقلاب المنظمة :

من المعروف أن أهداف المنظمة العربية قد تباينت من وراء تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، صيف ١٩٦٤. وإن تقاطعت تلك الدول في أغراض عدة من هذه المنظمة، في مقدمها تعليق أمر تحرير فلسطين على شماعة تلك المنظمة، والارتكان إليها فيما فشلت فيه الأنظمة العربية من أمر التصدي لتحويل مجرى نهر الأردن من قبل إسرائيل، فضلا عن احتواء تعطش الشعب الفلسطيني إلى أن يأخذ أمر قضيته الوطنية بين يديه. بعد أن طال انتظاره لتحرير بلاده على أيدي حكام العرب

ناهيك عن أن ذاك الاحتواء سيحرم العمل الفدائي الفلسطيني من المادة البشرية، التي سيتضمنها جيش التحرير الفلسطيني. بعد فرض التجنيد الإجباري على أبناء فلسطين في الدول العربية. خاصة أن أنظمة دول الطوق التفتت رغبة فتح، بالذات، في توريث تلك الأنظمة في حرب مع إسرائيل

بعد أن تورطت أنظمة مصر، وسوريا، والأردن في حرب يونيو ١٩٦٧، وحاققت بجيوش تلك الأنظمة الهزيمة. لم يعد أمر التوريث يفرغها، لذا، رأينا الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ينقلب رأسا على عقب، فيكف عن اتهام فتح بأنها من صنع الحلف المركزي. ويتوقف عن تأييد أحمد الشقيري. الذي كان عبد الناصر قد اختاره لتأسيس منظمة التحرير، ورئاستها. ويطلب إلى قادة فتح التوسع في العمل الفدائي ضد الاحتلال الإسرائيلي، إلى أن يستعيد الجيش المصري عافيته، ويخوض حرب إزالة آثار العدوان. بعد حرب الاستنزاف وهذا تم استثنائيا الفصائل الفدائية، باهتوائها داخل منظمة التحرير، حتى تماهت المنظمة بما فيها من الفصائل مع النظام السياسي العربي، وغدت أقرب إلى واحد من هذه الأنظمة. وبعد أن تراكمت هذه الأنظمة من هذا الأمر، عمدت إلى منح منظمة التحرير الفلسطينية، خريف ١٩٧٤، صفة الممثل الشرعي للوحيد للشعب الفلسطيني، أي أن النظام الرسمي العربي غسل يديه

مما فشلت دمج فصائلهم وضمت الاجتماعات قادة كل من الفرع الفلسطيني للبعث، وفتح، وشباب الثار، وجبهة التحرير الفلسطينية، وإبطال العودة، وجبهة التحرير الفلسطينية - طريق العودة، وجبهة التحرير الفلسطينية - ج ت ف. ومنذ منتصف يوليو ١٩٦٧، اختفى ياسر عرفات، ولم يعلم المصحفون أنه توجه إلى القاهرة لمقابلة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، ضمن وفد لحركة فتح ضم صلاح خلف (أبو إياد)، وحالد الحسن (أبو السعيد)، وفاروق القدومي (أبو الطيف) في هذا الاجتماع، طلب عبد الناصر إلى قيادة فتح أن تشغل حركتهم الأرض من تحت أقدام المحتلين الاسرائيليين مدحا سأل أولئك القادة عن مصير منظمة التحرير الفلسطينية، مرد عليهم بأن قيادتها لهم

هذا سارعت أجبهة التحرير الفلسطينية وشباب الثار وإبطال العودة إلى إعلان دمج مناضليها ومقاتليها في منظمة لثلاثية، هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي أعلنت بيان تأسيسها في نوفمبر ١٩٦٧.

تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي، حاول الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة ومن تبقى من رجال جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة تأسيس مؤسسة جبهوية مع فرع حركة القوميين العرب في القطاع، لكن قيادة هذا الفرع دابت على الماطلة، لانفراط عقد تنظيمها بفعل الهزيمة، والإحباط الذي لحق بأعضائها، هذا التنظيم جراء الهزيمة. فقد كانوا تنظيميا "يناضل" تحت راية السلطة، في شكل علني، وقد تهيأوا لدخول إسرائيل، فالتتهم الأخيرة في عقر دارهم، وخاب أملهم وعجزوا عن التحول إلى العمل السري.

هذا، استدأر مندوبا "الشيوعي" وجيش التحرير، بعد فشل تأسيس "الجبهة" مع القوميين العرب إلى "البعث"، و"جبهة تحرير فلسطين ج ت ف"، ونجح المندوبان في تأسيس "الجبهة الوطنية المتحدة" مع "البعث" و"ج ت ف"، منذ أواخر يوليو ١٩٦٧، وأصدرت الجبهة الوليدة برنامجها السياسي، وجريدتها الأسبوعية السرية (المقاومة)، وتصدرت هذه الجبهة النضال الوطني في القطاع، لأكثر من عام، وانفردت بمزايا عن غيرها من "الجبهات"، لعل في مقدمتها أن الجبهة الوطنية المتحدة هي الوحيدة التي تستحق هذا الاسم، بينما غيرها من "الجبهات" هي أحزاب حديدية وثانية المزايا أن "الجبهة الوطنية المتحدة" كانت في الداخل بجسمها وأطرافها وقيادتها أما ثالثة المزايا، فتمتكت في عدم تفاوض "المتحدة" مليما واحدا من أي نظام أو تنظيم بينما تجلت رابعة المزايا في عدم انكشاف أمر أي من قادة "الجبهة" الخمسة للاحتلال، على مدى خمس سنوات، هي عمر تلك "الجبهة" وبقيت الميزة الخامسة التي عبرت عن نفسها في جمع "المتحدة" بين شتى أشكال الكفاح، في حين أصرت كل فصائل المقاومة على أن تحرير فلسطين لن يتم إلا بالكفاح المسلح، وحمدا

في القاهرة، وبدعوة من فتح، عقد، في ١٧ يناير ١٩٦٨، اجتماع ضم ممثلين عن معظم الفصائل الفلسطينية (فتح، طلائع حزب التحرير الشعبية، ثوار فلسطين، طلائع الفداء، و ج ت ف، والهيئة العامة لدعم الثورة، وجبهة التحرير الشعبية).

من القضية الفلسطينية، الأمر الذي أسعد أصحاب شعار القرار الفلسطيني المستقل، فأخذوا يوغلون في النماهي مع الأنظمة العربية، مبتعدين عن سمات "حركة المقاومة" شيئا فشيئا

مزيدا من اللاجئين :

الذين حافظوا على حلمهم بتحرير فلسطين . لنحو عقدين، صدمتهم القوات الإسرائيلية، وهي تجتاح مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع، مما أعاد إلى الأذهان صورة الجرائم الاسرائيلية (١٩٤٨). فاندفع عشرات الآلاف يغادرون منازلهم ظلما للحياة . ونوجه من هرب في الضفة إلى الضفة الشرقية للاردن . بينما توجه من خرج من قطاع غزة إلى مصر، ومن هرب من الجولان إلى العاصمة السورية، دمشق . أو إحدى ضواحيها

حمل اللاجئون الجدد صفة "النازحين" لتمييزهم عن لاجئي ٤٨ . ومن عجب أن أحد أهم قادة العمل الفدائي سعد بخروج النازحين . متوهما أنهم سيمدون الفصائل الفدائية بالمقاتلين ، مما كرس حرب كوماندوز بدل "حرب الشعب" فكان الفدائي يجتاز نهر الاردن . لتتلقفه الدوريات الاسرائيلية . وغالبا ما يستشهد قبل وصوله إلى هدفه . بدل أن نعتمد على الشعب في الضفة والقطاع، حيث جنود الاحتلال . أما ما قبع وراء حرب الكوماندوز، قلعلها الخشية من أن ينتقل مقود الحركة الفدائية إلى الداخل .

الاستنتاجات :

• ما كان للعمل الوطني الفلسطيني أن ينهض مع كل هبوط سياسي رسمي عربي . لولا أن الأخير يتعارض مع ذلك العمل . إذ كثيرا ما كبل النظام الرسمي العربي العمل الوطني الفلسطيني . رغم أن ذاك النظام كثيرا ما توعد إسرائيل بالويل والثبور وعظائم الأمور . ودأب على دعوة الشعب الفلسطيني إلى التجمل بالصبر . حتى يتجز ذاك النظام تحرير فلسطين . حتى إنه ما من انقلاب عسكري . في أي قطر عربي . قام إلا ووعد بتحرير فلسطين . لقد كان النظام السياسي الرسمي العربي أبعد من أن يمثل العمق الاستراتيجي العربي للقضية الفلسطينية . ومن هنا لم ترتبط هذه القضية بذاك النظام . بل ظلت متعارضة معه .

• في السياق نفسه . عندما حقق بعض النظام السياسي الرسمي العربي نصرا جزئيا . في حرب أكتوبر ١٩٧٣ . أخذ العمل الوطني الفلسطيني في التراجع . وسرعان ما وافقت القيادة المتنفذة في "منظمة التحرير الفلسطينية" على تسوية . وبدأ خط العمل الفدائي الفلسطيني في الهبوط المطرد .

لم يكن جمال عبد الناصر يتوقع تحرير فلسطين على يد العمل الفدائي الفلسطيني . بعد هزيمة ١٩٦٧ . بل إن عبد الناصر كان يدرك المدى الذي يمكن أن يصل اليه العمل الفدائي الفلسطيني . حيث كان بإمكان هذا العمل ارباك جيش الاحتلال الاسرائيلي ومنعه من الاستقرار في الاراضي العربية

التي احتلها . مما يمنعه من مضغ تلك الاراضي . بعد أن كان تضمها . في انتظار أن يسترد الجيش المصري قدراته . ويثار لهزيمته في حرب ١٩٦٧ . وهنا تكون المعركة التي يمكن التعويل عليها

• إذا كان قطاع غزة قد حفل بأعمال المقاومة . دون الضفة الغربية . على مدى السنوات الخمس الأولى للاحتلال . فثمة أسباب لذلك . رغم اشتراك هاتين المنطقتين الفلسطينيتين بجرح الكرامة الوطنية بسبب الاحتلال . في حد ذاته فأولا . هناك البطالة التي تفشت بين العمال . بشكل وبائي . في قطاع غزة دون الضفة الغربية . وثانيا . ثمة التجارة التي كسدت في القطاع . بعد الانقطاع عن السوق المصرية . مقابل رواج التجارة في الضفة . بفعل "الجسور المفتوحة" مع الضفة الشرقية . وثالثا . فإن سلطات الاحتلال عمدت إلى تسريع نحو ثلثي الموظفين الحكوميين في القطاع . مقابل بقاء كل موظف الحكومة في الضفة . كل في موقعه . بل إن كل موظف منهم تقاضى راتبين - من الاحتلال والحكومة الأردنية - في آن . ورابعا . فإن جنود الاحتلال أحرقوا نسبة غير قليلة من مراكب الصيد لأبناء غزة . مما حرم الكثير من الصيادين هناك من مصدر رزقهم . وخامسا . فإن الارهاب الاسرائيلي مورس على نطاق واسع في القطاع . دون الضفة . وباساس . هناك الضربات الأمنية المتلاحقة التي تلقتها القوى الوطنية في الضفة الغربية (البعث / القوميون العرب / الشيوعيين) . في ابريل ١٩٦٦ . مما أفرغ الضفة من النشاط الوطني إلى حد بعيد . يعكس القطاع . وسابعا . فإن التدريب العسكري قد شمل جل شباب القطاع . بعكس الضفة . وثامنا . فإن ثمة ضباطا وجنودا من جيش التحرير بقوا في القطاع . بينما اكمل الجيش الأردني انسحابه من الضفة . وتاسعا . فإن ثمة أسلحة ومتفجرات غص بها القطاع . دون الضفة . وعاشرا . هناك التربية الوطنية في مدارس القطاع . دون الضفة . وأخيرا . فشمة أفق للمقاومة والنضال الوطني والتضحيات في القطاع . إذ استعود - على الأقل - الإدارة المصرية للقطاع . في حال اندحار الاحتلال . بعكس الضفة . حيث يستبعد الأهالي هناك كابوس عودة جنود الجيش الأردني . وأجهزة القمع الأردنية . الأمر الذي لا يستحق التضحيات . بعد كل مالاتاة أهالي الضفة على أيدي أولئك الجند والأجهزة . على مدى تسعة عشر عاما متصلة (١٩٤٨ - ١٩٦٧) .

• لذا . لم تقو الضفة على تأسيس جبهة وطنية . بل اكتفت بتشكيل "لجان التوجيه الوطني" . التي سرعان ما تلقت ضربة قاسية . فتشككت "جبهة القوى الوطنية" هناك . لكنها سرعان ما قضت تحت ضربات الاحتلال . وأخلت مكانها لجبهة المقاومة الشعبية . وإن ظل نشاطها متواضعا . بسبب عدم نضج العامل الجماهيري للأسباب المشار إليها سابقا . وتطلب الأمر ست سنوات من الاحتلال . والتطورات . حتى تساوى الوضع الجماهيري في الضفة مع نظيره في القطاع . فتشككت "الجبهة الوطنية الفلسطينية" في المنطقتين . في ١٥ أغسطس ١٩٧٣ .

مع مرور الوقت . أخذ تأثير هزيمة ١٩٦٧ في الانحسار التدريجي . وإن خلفت أثارا يصعب محوها .



بول كيندى وقضية إصلاح منظمة الأمم المتحدة

د. السيد أمين شلبي *

الأمم المتحدة لجعلها أكثر فاعلية. وتمثيلاً وخاضعة للمحاسبة. يكتسب اليوم أهمية أعظم مما كانت عليه منذ خمسة وعشرين عاماً، وذلك بفعل عدة تطورات، خاصة المتعلقة بسياسات القوى، والتي هي حيوية اليوم مثلما كانت عند تأسيس الأمم المتحدة بقبول كيندى بأنه إن لم تحدث كارثة كبرى في آسيا خلال الحقب القادمة، فإن المعالم العامة لتوازن القوى الجديد ستكون كالآتي:

■ حين تحتفل الأمم المتحدة بعيدها المئوي عام ٢٠٤٥، فإن الصين سوف تكون أكبر اقتصاد رقوة منتجة في العالم وأكبر حتى من الولايات المتحدة.

كما أنه من المنتظر أن تملك الهند ثالث أكبر اقتصاد في العالم، بحيث تتخطى اليابان وأي دولة أوروبية منفردة.

* إن البرازيل، واندونيسيا، وربما روسيا، إذا ما تم إحيائها، فسوف تتقدم بسرعة متعديّة الدول الأوروبية في المجال الاقتصادي.

من ناحية أخرى، يواجه نظام الأمم المتحدة ضغوطاً بسبب قضايا لم تكن قائمة عند تأسيسها، مثل البيئة، والاحتباس الحراري، وتحدي تحقيق التنمي والازدهار لثلاثة مليارات نسمة في آسيا، دون أن يتسبب ذلك في تدمير معظم الكرة الأرضية وبالتأكيد، فإن هذه المشكلة فوق قدرة أي دولة بمفردها، فالتحدي هو تحدٍ دولي ويجب أن يواجه على المستوى الدولي. والأمر نفسه ينطبق على مواجهة الإرهاب الدولي، والذي لا يمكن أن تحققه دولة واحدة مهما تكن قوتها، بل تحتاج إلى عمل دولي متماسك. أما التطور الأخير، وربما كان الأكثر أهمية، فإن المجتمع الدولي يواجه تحدي التعامل مع الدول الفاشلة Failed States ومذابحها الداخلية ومجاعاتها، وإعادة هذه الدول إلى سيادتها المشروعة وإذا كانت كل هذه المشاكل لم تكن قائمة عند تأسيس الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وصياغة دستورها، فإن التحدي اليوم هو كيف تتواءم الأمم المتحدة القديمة مع المسرح العالمي المتغير الجديد في محاولة الإجابة على هذا السؤال، يستعرض بول كيندى مشروعات إصلاح الأمم المتحدة، حيث ينادي المشروع الأول بالقيام بعملية تنظيف شاملة، وهو ما يعني خفض الإدارات التي يتداخل عملها، وطرد البيروقراطيين ذوي الرواتب العالية الذين يعيشون على بحيرة

بول كيندى Paul Kennedy هو المؤرخ والاستاذ بجامعة بيل الأمريكية، والذي ارتبط اسمه بعمله الضخم تصعود وسقوط القوى العظمى The Rise and Fall of the Great Powers الذي أصدره عام ١٩٨٧، وأثار عند ظهوره ضجة واهتماماً في الدوائر الأمريكية والعالمية، وبشكل خاص ما انتهى إليه من أن الولايات المتحدة تتعرض لخطر مألوف لدى المؤرخين حول صعود وهبوط قوى عظمى سابقة، وهو ما يمكن أن ندعوه بالتوسع الإمبريالي الذي يفوق الامكانيات الفعلية، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة عليها أن تواجه حقيقة صعبة، هي أن مجموع المصالح والالتزامات الأمريكية العالمية هي اليوم أوسع من قوة الولايات المتحدة وقدرتها على الدفاع عنها جميعاً في وقت واحد.

ومؤخراً، تحول بول كيندى إلى الاهتمام بالمنظمة الدولية، وهي الأمم المتحدة، وعمله الذي أصدره عنها والذي سماه برلمان الإنسان ماضى وحاضر ومستقبل الأمم المتحدة.

The Parliament of Man, the Past, the Present and the Future of the UN.

يرى كيندى أن سجل الأمم المتحدة على مدى الأعوام الستين الماضية يختلط فيه النجاح بالفشل. وبناء على هذا، فإنه يتوقع أن يتكرر الفشل وخيبة الأمل في الحقب القادمة، ولكن منظمة الأمم المتحدة لن تنهار بالكامل. في المقابل، فإن إعادة بناء شاملة للمنظمة الدولية - كما تدعو إليه العديد من مشروعات الإصلاح الجذرية - هي أيضاً غير ممكنة الآن. وينتهي بول كيندى إلى أنه عندما تتغير الأمم المتحدة، إذا ما تغيرت على الإطلاق، فإن التحول يجب أن يكون جزئياً وتدرجياً من أجل التقلب على العقبات التي تضعها القوى الكبرى، والمشرعون الوطنيون، والآخرين الذين يفضلون أن تبقى الأمور كما هي. ويعتبر كيندى أن التغيير ليس غير ممكن، ولكن العيب يقع على الإصلاحيين الذين ينتقدون النظام الراهن، ولكي يقترحوا التغيرات التي يمكن أن تتحقق. وأي من مثل هذه المقترحات يجب أن يمر باختبارين، الأول: هل تقدم تحسيناً عملياً ويمكن قياسه؟ والثاني: هل ستكون مقبولة من الحكومات التي تتحكم في الجهاز الدولي؟ إن الجدل حول إصلاح

(*) المدير التنفيذي للمجلس المصري للشئون الخارجية

جنيف. والواقع ان قدرا كبيرا من ذلك قد حدث خلال العقود الماضية، مدفوعا بمطالب أعضاء الكونجرس الأمريكي واستجابات من الممثلات الاصلاحية في الأمم المتحدة. ولكن هذا الاقتراح يتضمن خفض الأمم المتحدة في الحجم، ولا يعطيها مزيدا من السلطات. ومن الناحية الأخرى، فإن المشروع الثاني للإصلاح يحتاج إلى تغييرات كبيرة في دستور الأمم المتحدة، بل وتغيير الميثاق نفسه، وهو ما يتطلب أغلبية الثلثين في الجمعية العامة وموافقة أو - على الأقل - عدم استخدام الفيتو من الأعضاء الخمسة الدائمين. وقد أوصت دراسة - قدمتها مؤسسة فورد وجامعة ييل عام ١٩٩٥ - بتوسيع مجلس الأمن بإضافة خمسة أعضاء دائمين آخرين، وخفض استخدام الفيتو بحيث يقتصر على القضايا العاجلة للحرب والسلام، وإلغاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يحل محله مجلس اقتصادي أكثر قوة، ومجلس اجتماعي شقيق له. كما دعت دراسات أخرى - مثل تلك التي صدرت عن اللجنة عالية المستوى التي شكلت لبحث التهديدات والتحديات والتغييرات - إلى إلغاء مجلس الوصاية، كما نادى البعض بخفض في استقلالية مؤسسات بريثون ووزن، ومطالبتها بأن ترفع تقاريرها إلى الجمعية العامة. كل هذه الاقتراحات تعنى تحولات مهمة في السلطة والمزايا، وجميعها قد حركت نقاشات واسعة، والسؤال هو: إلى أي مدى سوف تنجح أي منها؟

أما النهج الثالث، فهو الذي يأخذ موقفا وسطا، وهو بالتأكيد لا يريد ان يضعف الأمم المتحدة، بل ينشد دعم قدراتها وقايلتها. وإدراكا للصعوبات السياسية والدستورية في طريق إصلاح كبير للميثاق، فهذا المشروع يقترح مجموعة من التغييرات التدريجية والعملية على الأمد البعيد، بحيث أنه إذا ما أثبتت هذه التحسينات نجاحها، فإنه قد يكون من الممكن بعد ذلك ضمان تغييرات دستورية مهمة. هذه المدرسة تتضمن الذين يدافعون عن بعض التعديلات للميثاق، ولكنهم يحرصون على أن تكون مقترحاتهم معقولة، وألا تشتمل أي حكومة بأنها مهددة بها.

ولكن ماذا عن "أعماق" عملية إصلاح الأمم المتحدة؟ ونعني بها إصلاح وتوسيع جهازها الرئيسي وهو مجلس الأمن، وحول عضويته وسلطاته. أولى المدارس التي يناقشها كيندي في هذا الصدد هي تلك التي تدعو إلى ترك الأمور كما هي، فحقيقة، إن ترتيبات عام ١٩٤٥ لم تعد كاملة، وإن يؤخذ بها إذا ما كان أعضاء اليوم الـ ١٩١ سوف يقيمون منظمة جديدة، لكن المقترحات التي تهدف إلى تغيير عضوية مجلس الأمن ليس من المحتمل أن تكون فاعلة. والأمر موضع نزاع شديد وملئ بالمشكلات. كما أن الجدل الجاري قد أساء، إلى العديد من العلاقات الدبلوماسية، وهكذا تدعو هذه المدرسة إلى عدم إثارة "عش الدبابير".

ويناقش كتاب كيندي جانبها آخر من هذا الجدل حول توسيع عضوية مجلس الأمن والمثاق باسماء الدول الأكثر ترشيحا لعضويته الدائمة. ويتريد في هذا الصدد بشكل خاص اسما اليابان والمانيا، بالإضافة إلى عدد من الدول المحورية الصاعدة في العالم الخامس مثل: الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا. ويناقش كيندي احتمالات وإمكانات هذه الدول. ويتساءل: هل ستعطى الصين الفيتو للهند أو لليابان؟ فهناك شك في هذا. وهل تتناوب الدول

الأوروبية سوف يجي بأي سياسة متماسكة لمداولات مجلس الأمن؟ وهل توافق روسيا على إعطاء حق الفيتو لليابان؟ وحين تذكر ألمانيا، كأولى الدول المرشحة، فإن إيطاليا سوف تعارض الفكرة، كما أن باكستان لن ترتاح لتصعيد الهند، ولن يتحمس جيران اليابان لإعطائها مقعدا دائما. وفي أمريكا اللاتينية، فإن المفترض أن البرازيل هي الممثل "الطبيعي" للمنطقة، وهو أمر تعارضه بشدة المكسيك والأرجنتين. وفي إفريقيا، فإن الرأي أن جنوب إفريقيا هي الاختيار الواضح وهو أمر تتنازع فيه نيجيريا ومصر، التي تعتبر حكومتها أن العالم العربي لا يمتلك مقعدا دائما.

هذه الخلافات والتنافس جعلت بعض الباحثين يبحثون عن طريق وسط فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. فمثلا، قدمت اللجنة رفيعة المستوى ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، صفقة من البدائل التي اقترحت أحدها: عدم التعرض لمزايا الأعضاء الخمسة الدائمين، وإلا فإن شيئا لن يتحقق على الإطلاق، وزيادة العدد الكلي للمجلس من ١٥ إلى ٢٤، وتقسيم الأعضاء التسعة عشر المتناوبين وفقا للمناطق لعضوية لمدة ٤ سنوات.

فإذا كان هذا هو رأي بول كيندي حول مستقبل الأمم المتحدة وحول إصلاحها وتوسيع مجلس الأمن، وهو الرأي الذي يصدر عن خبرة كيندي الأكاديمية الخاصة، فإن للدكتور بطرس بطرس غالي رأيا آخر، لا ينطلق فقط من خبرته الأكاديمية كأستاذ للمنظمات الدولية والقانون الدولي، وإنما أساسا من تجربته كأمين عام للأمم المتحدة. ففي ندوة عقدت في بكين في أكتوبر ١٩٨٨، شارك فيها كاتب هذه السطور، دعا إلى التركيز على المستقبل بشكل يتواءم مع التطورات التي تحدث في الحياة الدولية والنظام الدولي. وعلى هذا الأساس، فإذا كانت منظمة عصبة الأمم - التي كانت نتاج الحرب الأولى تمثل الجيل الأول من التنظيم الدولي، والأمم المتحدة التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية تمثل الجيل الثاني - فإننا في حاجة اليوم إلى جيل ثالث للنظام الدولي والذي يتميز بالجمع بين عضوية الدول وعضوية منظمات غير الحكومية التي تمثل المجتمع المدني.

أما عن وجهة نظره في عملية إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلة المنظمة الدولية، فيعتبر الدكتور غالي أن هناك إصلاحات تفرض نفسها بصورة ملحة في المدى القريب، وأخرى لابد من مراعاتها في المدى البعيد. وهو يعتقد أن عملية إصلاح مجلس الأمن هي من الإصلاحات التي تقع في المدى القريب. وفي هذا الشأن وحول الفكرة الشائكة عن زيادة عدد الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، يعتقد الدكتور غالي أن السؤال هو: ماذا سيكون الوضع لو تم تقسيم المجلس - بعد توسيعه - إلى دول دائمة العضوية لها حق الفيتو، ودول أخرى دائمة ولكن لديها الحق نفسه؟ ويعتبر أن ما هو أهم هو كيفية تحديد آليات استخدام حق الفيتو. ومن رأيه أنه من الأفضل تحديد استخدام حق الفيتو في حالات معينة بما يعنى تقييد استعماله. وبعدد المجالات التي يجوز فيها استخدام حق الفيتو، مثل فرض العقوبات أو الإجراءات الفهرية التي تحتاج إلى مساندة عسكرية وإلى قوات دولية، ولا ينبغي استخدامه في الإجراءات الخفيفة كطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية أو انسحاب الأمين العام.



العلاقات الفرنسية - الروسية .. بين المبادئ والمصالح

فادي بن محمد اسكندر

نوماس جومار هو رئيس القسم الخاص بالدراسات الروسية في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية

Institut Français des Relations Internationales (IFRI)

وقد حصل على خبرة واسعة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية عامة والعلاقات الفرنسية - الروسية خاصة، من خلال عمله كباحث زائر في معهد العلاقات الدولية في موسكو، وكباحث زائر في معهد الدراسات الأمنية الخاصة بالاتحاد الأوروبي في باريس.

وفي مقاله المنشور في مجلة السياسة الخارجية، الفرنسية، بعنوان "سياسة فرنسا الروسية .. نهاية حقبة (١)"، يتناول الكاتب التحليل السياسي الفرنسي - الروسية وما تمثله من فرص وتحديات بالنسبة لفرنسا. فيتناول الكاتب بصفة أساسية الإشكالية التي تنتج عن ارتباط فرنسا بدولة تشاطرها مصالحها، وإن كانت في الوقت نفسه لا تشاطرها مبادئها، بل وقد تتبع في بعض الأحيان سياسات أحادية قد لا تناسب الرؤى الفرنسية وخياراتها السياسية، وهو الأمر الذي يضع فرنسا أمام مفارقة كبرى: فهي تجد نفسها أمام شريك لا يمكن الاستغناء عنه وفي الوقت نفسه لا يمكن الاعتماد عليه كلياً.

يرى الكاتب أن السياسة الفرنسية - الروسية تشهد اليوم نهاية مرحلة بدأت منذ عام ١٩٩٨. ففي هذا الوقت، شهدت البلاد انطلاق مثلث اكتوبرينبورج (٢). وقد كان هدف كل من ألمانيا وفرنسا من إقامته هو الحفاظ على أمن واستقرار أوروبا في الوقت الذي كانت تستعد فيه الدولتان لتوسيع الاتحاد الأوروبي إلى دول قد تشاطر حدودها مع روسيا ولكن بعد ٨ أعوام، تغير الوضع تماماً، فبعكس ألمانيا وفرنسا، شهدت روسيا تطورات عدة خاصة فيما يتعلق بنموها الاقتصادي السريع، الأمر الذي جعلها تتطلع لكي تكون دولة ذات مكانة ووزن على الساحة الدولية.

ويرى جومار أن روسيا دولة ذات أهمية كبرى بالنسبة للرؤية الفرنسية الخاصة بما يجب أن يكون عليه المسرح الدولي فبارس تود أن يكون المسرح الدولي نظاماً منعقد الاقطاب، بحيث يتم فيه توزيع السلطة بين عدة أقطاب ذات قوة وسيادة ومقاومة أي نزعة تسعى للاستئثار بالساحة الدولية، في نظام أحادي القطبية وهنا تنشأ المفارقة الكبرى ويظهر الاختلاف بين الدولتين. ففي الوقت الذي تسعى فيه فرنسا إلى ترويج نظرتها الخاصة بضرورة إقامة مجتمع دولي متعدد الاقطاب، تسعى روسيا من جهتها لكي تكون قطبا

(١) باحثة متخصصة في الشأن الأوروبي

مستقلاً. ولذلك ففي الوقت الذي تسعى فيه باريس للوصول إلى مواقف موحدة مع موسكو ووجهات نظر واضحة تجاه قضايا محددة، تسعى هذه الأخيرة إلى تأكيد استقلاليتها كقطب من أقطاب الساحة الدولية ذي التأثير الاستراتيجي فروسيا تتبنى بشكل أساسي سياسة خارجية تقوم على مبدأ رفض النموذج الغربي كمثل يحتذى به، وتأكيد الخصوصية الروسية في مواجهة النماذج الغربية

ويميز الكاتب بين عدة تفسيرات متناقضة لسياسات روسيا في عهد بوتين تتبناها النخبة الفرنسية فهناك تيارات تتبنى انتقادات صريحة وصارخة للنظام الروسي تتضمن - بشكل خاص - المهتمين بالدفاع عن حقوق الإنسان، والتي تستنكر مساندة فرنسا لنظام مستبد لا يتردد في قمع حريات مواطنيه على الجانب الآخر، هناك ثلاثة تيارات تدافع عن سياسة فرنسا الروسية، وقد تناولها الكاتب بالتحليل لأنها تدخل في سياق تحليله لتطورات العلاقات الفرنسية - الروسية.

التيار الأول: يرى في روسيا حليفاً استراتيجياً لا يمكن لفرنسا الاستغناء عنه. كما أنها وسعت من مجال الخيارات والبدائل الدبلوماسية أمام باريس فيما يتعلق بعلاقتها بدول أخرى، ومن أمثلة ذلك إيران، بحيث أفادت العلاقات الإيرانية - الروسية الشريك الفرنسي.

التيار الثاني: يرى فيها سوقاً هائلة يجب على فرنسا الاستفادة منها أقصى استفادة ممكنة ويدافع أنصار هذا التيار عن وجهة نظرهم بأن جودة العلاقات السياسية بين الدولتين قد أتاحت الفرصة لزيادة حجم التبادل الاقتصادي والتجاري بينهما ففي عام ٢٠٠٤، أصبحت فرنسا هي تاسع دولة مصدرة لروسيا، تسبقها في ذلك كل من ألمانيا وإيطاليا. كما أن فرنسا هي ثامن مستثمر في روسيا بعد كل من قبرص وإنجلترا وهولندا وألمانيا.

التيار الثالث: يرى في بوتين المدافع عن المصالح الروسية، والذي سوف يجعل منها بلداً حراً ومستقلاً على الساحة الدولية فهذا التيار يجعل من بوتين "بيجول روسيا" الذي يود استعادة الاستقلال الوطني لروسيا ولكن هذا التحليل يصطدم، وفقاً للكاتب، بعدة حقائق

إن سعى روسيا لوضع سياسات تضمن لها تحقيق استقلالها الوطني قد بدأ منذ تفكك الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١، وبالتالي فهذه السياسات ليست خاصة ببوتين كما أن المقارنة بين بيجول وبوتين تصطدم بحقيقة أن بيجول ظل دائماً مخلصاً لحلف الأطلسي، خاصة

على الوحدة الأوروبية كما يرى أنصار هذا التيار أن روسيا تستغل قدرتها فيما يتعلق بمجال الطاقة لكي تزيد من سطوتها وقوتها على الساحة الدولية، بالإضافة إلى العمل على زيادة تركيز القوة في يد السلطة المركزية في موسكو. ولعل أبرز مثال على ذلك هو اغتيال الصحفية "أنا بوليكوفسكايا"، التي كانت واحدة من أكثر المعارضين لنظام بوتين.

ولذلك، تجد فرنسا نفسها أمام شريك أو حليف من نوع جديد، فهو شريك متعنت لا يقبل عقد أي تنازلات ولا -حتى- يرضى بقبول أي مصالح، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن لفرنسا الاستغناء عن علاقتها المربحة به. واليوم، تواجه النظم الغربية -بشكل عام- بنظام روسي يسعى لإعادة بسط نفوذه في الدول المحيطة عن طريق زيادة الاستثمارات، والتحكم في مصادر مهمة للطاقة. ولكن كلما زاد الغرب من ضغوطه على هذا النظام، زاد هذا الأخير في إقامة سياسات أكثر امبريالية، بل وكلما زادت هذه الضغوط، زادت شعبيته في الداخل. فموسكو تسعى من خلال هذه السياسات إلى إعادة وزنها على الساحة الدولية والحفاظ على نفوذها ولتحقيق ذلك، فهي تلجأ إلى مزيج من متناقضين، هما: الانعزالية من جهة والتدخل أو التوسع من جهة أخرى، خاصة أن هذا الأخير هو تقليد موروث من الاتحاد السوفيتي السابق. لكن هذا لا يمنع أن بوتين قد غير بالتأكيد من سياسة روسيا التقليدية، بحيث جعل غاية الدولة الأولى هي زيادة قوتها وإعلان استقلالها، وبالتالي استعمل السياسة الخارجية في خدمة المصالح الداخلية وهو عكس ما كان متبعاً من قبل، وهذا هو الذي مكن روسيا من أن تكون لها مكانة مرموقة ووزن على الساحة الدولية. ولكن هذه المكانة التي تتمتع بها روسيا لا يمكن لها أن تحافظ عليها إذا استمرت في التصميم على اتباع مثل هذه السياسة الأحادية والمنغلقة على مصلحتها الذاتية، فروسيا، كي تحافظ على مكانتها في السوق العالمية، لابد أن تحافظ على علاقتها بشركائها وحلفائها، وإلا فقدت جزءاً من قوتها وبالتالي مكانتها. ولكن هذا لن يحدث سوى من خلال اتباع سياسات أقل أحادية وقائمة على أساس أكبر من التعاون والتعديدية.

وفي النهاية، يؤكد الكاتب أنه ينبغي إعادة صياغة العلاقات الفرنسية - الروسية عن طريق إخراجها من الإطار الثنائي إلى إطار جديد، هو إطار الشراكة الأوروبية، خاصة أن علاقة فرنسا المميزة بروسيا أضرت أكثر مما أفادتها، لأنها أضعفت صوتها في الاتحاد الأوروبي، لاسيما لدى الدول جديدة العضوية. وفي المقابل، لم تحصل فرنسا على أي تنازلات مهمة من قبل روسيا.

ومن المنتظر أن يتجه الرئيس الفرنسي الجديد ساركوزي إلى إعادة صياغة العلاقات الفرنسية - الروسية، مع تأكيد أنها علاقة استراتيجيية واقتصادية لا يمكن الاستغناء عنها. ولكن في الوقت نفسه، سوف يتم تقنينها وإعادة صياغتها بما يتناسب مع الوحدة الأوروبية والمبادئ الفرنسية. ولعل أبلغ دليل على ذلك هو تأكيد الرئيس الفرنسي الجديد، في أكثر من موضع، ضرورة نشر ثقافة حقوق الإنسان عالمياً كاحد المبادئ الأساسية لفرنسا، وضرورة تفعيل مؤسسات الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية.

وقت ازمانات برلين وكوبا. فهدف ديجول الأساسي كان في بناء نوع من الشراكة الأوروبية قائمة على أساس علاقات فرنسية - ألمانية قوية، وذلك على عكس روسيا التي تعطي أولوية لعلاقتها الثنائية على حساب أي مشروع للاندماج الإقليمي. ولعل أبلغ مثال على ذلك هو فشل مشروعات التعاون بين روسيا وكل من أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا.

ويؤكد الكاتب أن الموقف المشترك الذي اتخذته كل من روسيا وألمانيا وفرنسا، فيما يخص حرب العراق في ٢٠٠٣، قد أنتج صياغة جديدة للعلاقات الفرنسية - الروسية - الألمانية من خلال وضعها في إطار شراكة أوروبية - روسية متميزة وقد كان الاتفاق على أربعة مجالات للتعاون المشترك - وهي الاقتصاد، والأمن، والعدل، والحرية - بين روسيا من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى أبلغ دليل على ذلك. وقد كانت وجهة النظر الفرنسية وراء زيادة التعاون وتعميق العلاقات مع روسيا هي أن العلاقات الفرنسية - الروسية قد وصلت إلى درجة عالية من النضج تؤهلها لنيل هذا النوع من الشراكة المميزة في إطار الاتحاد الأوروبي.

ولكن في هذا السياق، يثير الكاتب التساؤل الآتي: إلى أي مدى يمكن لهذه العلاقة -وإن كانت قوية- أن تستمر؟

لقد أثارت العلاقات القوية بين ألمانيا وروسيا وفرنسا حفيظة الدول جديدة العضوية في الاتحاد الأوروبي، خاصة بولندا. لذا، تجد فرنسا نفسها مضطرة دائماً إلى طمأنة هذه الدول، وإن كانت قليلاً ما تنجح في ذلك. ولعل أبلغ مثال على ذلك هو رفض وارسو -في نوفمبر ٢٠٠٦ في قمة هلسنكي- إجراء أي مفاوضات فيما يخص اتفاقية الشراكة والتعاون الأوروبية - الروسية، وهو ما يبين جلياً محدودية القدرة الفرنسية على إقامة حوار أوروبي - روسي فعال.

من ناحية أخرى، فلا يعد رفض كل من روسيا وفرنسا الغزو الأمريكي للعراق بالضرورة دليلاً على وجود موقف مشترك بينهما تجاه هذه القضية. فبالنسبة لموسكو، فإن دخول الولايات المتحدة العراق لا يختلف كثيراً عن دخولها كوسوفو، بينما تنتظر باريس إلى غزو العراق بوصفه تعبيراً عن سياسة أمريكية أحادية ترفضها فرنسا وبالتالي، تجد فرنسا نفسها أمام مفارقة كبرى: فهي تسعى لإقامة علاقة استراتيجية مع دولة لا تشاطر مبادئها، وإن كانت تشاطر مصالحها. فرغم معارضة روسيا الغزو الأمريكي للعراق، إلا أنها تؤيد حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب، حيث تتناسب مع موقفها من حربها في الشيشان.

وفي هذا السياق، يميز الكاتب بين وجهتي نظر مختلفتين للنخبة السياسية والفكرية الفرنسية فيما يتعلق بالمثلث الروسي - الفرنسي - الألماني.

الرؤية الأولى تعتقد بأن دخول روسيا إلى الحلف الفرنسي - الألماني سوف يزيد من قوته الاقتصادية، ويمكنه من كبح جماح الصعود الصيني على الساحة الدولية.

أما وجهة النظر الثانية، فنرى في توطيد العلاقة مع روسيا خطر

المراجع

- ١ - تم نشر هذا المقال في ربيع ٢٠٠٧ في الإصدار رقم ٧٢ عدد ١ مجلة "السياسة الخارجية الفرنسية" La Politique Russe de la France : Fin d'un cycle تحت عنوان Politique Etrangere
- ٢ - نسبة إلى المدينة التي شهدت ميلاد بوليس يلتسين، الرئيس الروسي السابق



حال الأمة العربية ٢٠٠٦.. أزمات الداخل وتحديات الخارج

أحمد يوسف أحمد،
نقيب مسعد

مركز دراسات الوحدة العربية،
الطبعة الأولى، بيروت،
مارس ٢٠٠٧

يتناول هذا التقرير حال الأمة العربية في عام ٢٠٠٦ ويتضمن تحليلاً لتسع قضايا تبدأ بالسياق العالمي وتنتقل منه إلى محنة النظام العربي، فقضية الديمقراطية في الوطن العربي، ثم تطور القضية الفلسطينية، والأوضاع في كل من لبنان والعراق والسودان والصومال على التوالي، وأخيراً أداء الاقتصادات العربية.

فيما يتعلق بالسياق العالمي، انطلق التحليل في هذا الجزء من اعتبار عام ٢٠٠٦ عاماً فارقاً في تاريخ السياسة الدولية، فقد تعددت المؤشرات التي تؤكد بداية تحول النظام الدولي من نظام أحادي القطبية إلى نظام آخر لا يستطيع أحد في الوقت الراهن تحديد ملامحه، فقد حدث ارتباك شديد في الممارسات الإمبراطورية للولايات المتحدة، كان أهم مظاهرها إعلان القيادة الأمريكية أنها لم تحقق الانتصار في حربها ضد العراق وعلى الجانب الآخر، تجاوزت الصين ما كان متوقفاً أن تحقق خلال العقود الثلاثة الماضية، أما الهند، فقد استطاعت اختراق سد البيروقراطية العسكرية والبيروقراطية في واشنطن بعدد اتفاق الشراكة النووية معها، هذا بالإضافة إلى روسيا التي بدأت تستعيد مكانتها بعد أن استطاعت قباتها السياسية الراهنة في سموات قليلة تجاوز النراجع الذي شهده عهد يلتسين، وركزت روسيا خلال السنوات الأخيرة على تحقيق هدف محدد هو استعادة إرثها في العمل الدولي.

أما فيما يتعلق بالنظام العربي، فثمة تحديات عدة داخلية وإقليمية ودولية تواجه النظام الإقليمي العربي في هذه اللحظة، ويمكن أن تعصف هذه التحديات بالنظام ما لم يتم التعامل

معهما بفعالية، كما تطرح هذه التحديات تساؤلات عن تأثير التفاعلات الثنائية بين دول النظام الإقليمي العربي على أداء وظائفه ككتل إقليمي يهدف إلى تحقيق مصالح الدول الأعضاء فيه، وعلى سياسته إزاء التطورات الطارئة على الساحتين الإقليمية والدولية.

وقد ركز التقرير على معضلة الديمقراطية في الوطن العربي، حيث بدأ واضحا خفوت دعوة الإصلاح التي تينتها الولايات المتحدة في المنطقة، والذي كان مبعثه أولا المخاوف التي تولدت لدى الإدارة الأمريكية بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في ٢٥ يناير ٢٠٠٦، فقد تولدت لدى الإدارة الأمريكية شكوك في جدوى الإصلاح الديمقراطي من منظور المصالح الأمريكية، في ظل احتمال وصول أعداء الولايات المتحدة من كل التيارات إلى الحكم في حالة إجراء أي انتخابات ديمقراطية. هذه النتيجة وضعت الإدارة الأمريكية بين خيارين: إما الاستمرار في دعم الإصلاح الديمقراطي دون تحسب لمخاطر ذلك على المصالح الأمريكية، وإما الحفاظ على المصالح الأمريكية دون اكتراث بحالة الحكم في البلاد العربية، سواء كانت استبدادية أو تسلمية. وبالطبع، كان الانحياز للمصالح على حساب القيم الديمقراطية.

وكان مبعث خفوت دعوة الإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي أيضا قشل المشروع الأمريكي في العراق، حيث لم تستطع واشنطن تحويل العراق إلى نموذج ديمقراطي يمكن حسب زعمها، أن تحثي به الدول العربية والإسلامية، بل على العكس صبت كل دعاوى الإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي، التي انضمتها الولايات المتحدة شعارا لتحقيق مشروعاتها الإمبراطورية في منطقة الشرق الأوسط، في مصالح الد أعدائها الإقليميين في المنطقة وهي إيران فقد تمخضت العملية السياسية التي دشنتها الاحتلال الأمريكي في العراق عن صعود قوى سياسية شيعية أقل ما يقال عنها إنها متحالفة مع إيران وجاءت نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية لتحدث تحولاً كبيراً على الساحة الفلسطينية، إذ أسفرت عن تحقيق حركة المقاومة الإسلامية حماس فوزاً

كاسحاً في الانتخابات مما أهلها إلى تولي الحكومة الفلسطينية هذا ما هيك عن التطور السياسي في أداء حزب الله الذي استطاع الفوز بـ ١٤ مقعداً في مجلس النواب اللبناني وحضر مقعداً في الحكومة اللبنانية لأول مرة في تاريخه وهذه كلها تطورات تسمى أن ثمار الدعوة الأمريكية للإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي في الدول العربية كلها سقطت مير يدي إيران التي تعد، وفقاً للرؤية الأمريكية، مصدر الخطر الأكبر على المصالح الأمريكية في المنطقة هذا التناقض والتحسب الأمريكي من ناحية، والاستسلام العربي للمطالب الأمريكية من ناحية أخرى، أفرزا إصلاحات محضرة وشكلية تفنقذ المفزى الحقيقي.

وينتقل التقرير بعد ذلك إلى تحليل وضع وتطور القضية الفلسطينية، حيث ركر التقرير على ثلاث ظواهر أساسية حكمت مجمل التطور، هي تشكيل حماس حكومة السلطة الوطنية بعد فوزها في الانتخابات التشريعية في ٢٥ يناير ٢٠٠٦ وتداعياته، وتكريس الحكومة الإسرائيلية محظاتها لصم أراض فلسطينية، وعودة جهود التسوية إلى المربع الأول وهما، ثمة ملاحظات أساسية يمكن وضعها في هذا الإطار، أهمها، إن هناك تبايناً واضحاً بين بعض الدول الدول العربية حول كيفية التعامل مع عملية السلام وإسرائيل فبينما بدأ أن هناك تطابقاً سعودياً مصرياً تجاه عملية السلام، يقوم على المطالبة بوضع مجلس الأمن آلية محددة لإحياء هذه المسيرة، سواء عن طريق خريطة طريق ممدلة أو مؤتمر جديد لعملية السلام، فقد فاء روبر الخارجية السوري وليد المعلم سوف الرخص والتحفط على بقاء الإشراف الأمريكي على المفاوضات السلمية أو رد هذا الإشراف إلى مجلس الأمن كما شهد عام ٢٠٠٦ حلقاً داخل القيادة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، وحصل إلى حد الواضحات المسلحة، وربما يعود هذا الخلاف إلى تناقض المشروع السياسي مير فتح وحماس فبينما يتبنى الرئيس الفلسطيني نهج التسوية المستند إلى المفاوضات السلمية، تعثر حماس أن دورها بالأغلبية التشريعية هو استفتاء، على خيار المقاومة.

يبلغها من قبل، أو نتيجة لما شهدته العديد من الدول العربية من أحداث سياسية وأمنية وعسكرية كبرى. مثلما حدث في لبنان

وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي العربي زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٦، مواصلاً زيادته السريعة منذ عام ٢٠٠٣، والرتبطة بصورة أساسية بحركة أسعار النفط خلال الطفرة النفطية الأخيرة. وعلى الرغم من هذا التحسن اللافت في قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي، إلا أن ارتباطه وتبعيته لحركة أسعار النفط يجعله هشاً، ويجعل الناتج المحلي الإجمالي العربي قابلاً للتذبذب والتراجع كما حدث بعد انكسار الطفرتين النفطيتين الأولى والثانية كما أن الناتج المحلي الإجمالي العربي، على الرغم من تحسنه الكبير في السنوات الأربع الأخيرة، لا يتناسب مع حجم الثروات الطبيعية التي تمتلكها البلدان العربية وعلى رأسها النفط والغاز، أو مع عدد سكان الوطن العربي، ولا مع مساحته، مما يؤكد ضعف كفاءة توظيف الموارد الطبيعية التي يمتلكها الوطن العربي.

سمير زكي البسيوني

السيادة والسلطة.. الآفاق الوطنية والحدود العالمية

حافظ عبد الرحيم وآخرون

مركز دراسات الوحدة العربية،

بيروت، ٢٠٠٦

يأتي موضوع هذا الكتاب ليتوحد التفاعل مع جهد الباحثين والمفكرين وتفاعل الآراء والاجتهادات مع قضايا راهنة تهدف إلى تعريف وبناء معنى السيادة في إطار من التوازن بين التطورات المتصلة بمعطيات السيادة الراهنة، وشروط المحافظة على مفهوم السيادة.

تنقسم محتويات هذا الكتاب إلى عشرة فصول يمكن عرضها في عدة مساور على النحو التالي: يطرح المصطلح الأول "الدخول الفقهى لصياغة السلطة إشكالية السلطة في الإسلام، موضحة أنه بالرغم من تأكيد الكتابات الإسلامية المعاصرة

وفيما يتعلق بلبنان، فقد شهد عام ٢٠٠٦ والتهديد الأول من عام ٢٠٠٧ تجاذباً داخلياً وتدخلات حارحية وصلت إلى دروتها في العدوان الإسرائيلي خلال صيف عام ٢٠٠٦، وبدأ واضحاً أن ثمة استقطاباً حاداً بين معسكرين لكل منهما حلفاؤه الخارجيون. فريق المعارضة الذي يخوف من مشروع أمريكي - صهيوني يهدف إلى نزع سلاح المقاومة، وفريق الموالية المسكون بهاجس المحكمة الدولية بحثاً عن الحقيقة في حرية اغتيال الرئيس الحريري. في هذا السياق، بدأ طرح المعارضة خيار النزول إلى الشارع لفرض مطلب الثلث الضامن أو الانتفاضات المبكرة ورغم هذا، لم يحقق أي من طرفي الأزمة أهدافه، وهو ما أدى إلى تصاعد في حالة الاحتقان السياسي بين الجانبين.

وفي العراق، بدأت الدول العربية تدرك الخطر المروّج القادم من العراق: خطر تهديد عروبة ووحدة العراق في ظل تقارب المصالح بين المشروعين الإيراني والأمريكي في العراق، وخطر قيادة النفوذ الإيراني في العراق على التوازن الإقليمي في الخليج في ظل تحالف إيران مع القوى السياسية المسيطرة على العملية السياسية في العراق.

ولهذا السبب، بدأت تتربد أصوات عربية معارضة لزيادة النفوذ الإيراني في العراق على غرار الانتقاد الذي وجهه الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي للإدارة الأمريكية، حيث اتهمها بتعمير النفوذ الإيراني في العراق، ثم كان تصريح الرئيس مبارك الذي قال فيه إن ولا الشيعية لإيران وليس لدولهم.

وبالنسبة للمسألة الصومالية، فقد شهدت المسألة الصومالية خلال عام ٢٠٠٦ تحولات تعتبر من الأبرز من نوعها على الإطلاق على مدى ١٦ عاماً منذ الإطاحة بنظام حكم سياد بري في عام ١٩٩١، بدءاً من ظهور اتحاد المحاكم الإسلامية بوصفه قوة رئيسية على الساحة الصومالية، عقب انتصارها على تحالف الفصائل المسلحة في إطار ما كان يعرف بـ تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب، وصولاً إلى اندلاع حرب واسعة مع التدخل العسكري الإثيوبي لدعم الحكومة الانتقالية في مواجهة المحاكم الإسلامية التي اتهارت فواتها بشكل سريع، وانتهاءً بما جعلته تلك التطورات في أحشائها من إمكانية شوء مقاومة مسلحة ممتدة ضد الوجود العسكري الإثيوبي في الصومال وضد الحكومة الانتقالية، بل وضد قوات حفظ السلام الإفريقية التي صدرت قرارات دولية عديدة بشأن نشرها في الصومال.

وينتهي التقرير هذا العام بعرض لآراء الاقتصادات العربية، لقد شهد الوطن العربي تطورات اقتصادية مهمة في عام ٢٠٠٦، سواء بسبب الارتفاع الكبير في سعر النفط الذي سجل خلال العام المذكور مستويات قياسية لم

القيمة العلمية المطلقة للكيفية التي عالج بها الإسلام مسألة التعاطي مع السلطة، فإن التاريخ السياسي للإسلام يعجز عن تقديم بعض ما يقوم شاهد إثبات على ذلك. والواقع أن السبب في هذا الاغتراب إنما يعود إلى الرغبة في إظهار ما تزخر به الثقافة السياسية الإسلامية من قيم ومبادئ، ليس من خلال مفرداتها التي أبغها الفقهاء، وأصلوا لها من واقع بيئتهم وثقافتهم، بل من خلال مفردات بخيلة ومضللة للوعي. ومن ثم يكون السؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام هو: هل بإمكان الخطاب الإسلامي المعاصر أن يبرز تفوق هذه القيم ورياستها من دون ركوب منطق الاستعارة؟ إلا أن شرط الإجابة على هذا السؤال يفرض كذلك أن نتخلص من عقدة النقص التي تصدر عنا قيمياً نسميه تحجيذاً أو إبداعاً أو تأصيلاً، ونعود إلى قراءة تراثنا الفقهي باللغة التي كتب بها والفردات التي عبر بها عنه، ليس من موضع التعصب للذات بل من موقع أن أية لغة أخرى غير لغته تظل قاصرة وعاجزة عن الإفصاح عن مضامينه القيمة والثقافية مهما تكلفنا في تأصيلها.

وينطلق المصير الثاني فراغ السلطة في الوطن العربي من التسليم بأن مباحة السلطة بالبحث والدرس والمحاسبة بعد طول مراقبة لا ترجع إلى التغييرات العفوية نحو الديمقراطية والليبرالية فحسب، وإنما بسبب من التنازع التي برزت بعد نحو نصف قرن من الممارسة السياسية التي آتت بعكس ما كان يرنجى منها بما استلزم عدم تأخير عملية المراجعة في ظل هذه الضغوط والتحديات وضرورة تفعيل آليات للمشاركة لمقاومة طغيان السلطة الحاكمة بوسائل غير العنف والثورات الجماهيرية، التي لم تعد من حقائق هذا العصر، والتي من شأنها القفز بالمجتمعات إلى هوة سحيقة من التردى والفوضى المحقة وتعطل حركة النمو والتطور، وإنما تفعيل مؤسسات المجتمع المدني وآليات الانتقال إلى الديمقراطية. ومن هذا المنطلق، فإن ما يعنيه فراغ السلطة هنا ليس ذلك الناجم عن الوفاة أو التفتت أو عزل الحاكم وما يجلبه ذلك من صراعات بين الوظائف والأحزاب والتيارات المختلفة في محاولتها ملء هذا الفراغ مدفوعة بخلفياتها الثقافية الدينية، وإنما الأخطر من ذلك هو ما تعنى به هذا الفراغ القائم في وجود السلطة ذاتها وعجزها عن أداء المهام الموكلة بها وفقرها عن القيام بوظائفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الداخل والخارج.

يمر المحور الثالث القوى السياسية عبر الوطنية قراءة في تأثير الفاعلين غير الحكوميين في السياسات العالمية عالمين متناقضين جوهرياً: عالم الدول مكون من عدد محدود من الفاعلين، وعالم متعدد المراكز مكون من عدد غير محدود من فاعلين يمتلكون قدرة الفعل الدولي ومستقلين تقريباً عن الدول التي من المفترض أن يكونوا تابعين لها. إلا أن ذلك يشير تساؤلاً هو هل

هذان العاملان متناقضان بالفعل أم أن هناك عوامل تجعلهما أقرب إلى التعاضد منه إلى التنازع؟ يتناول هذا المحور هذا التساؤل من خلال دراسة أبرز الفاعلين من غير الدول (المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والأعلام) الذين أصبحوا يساهمون بشكل مؤثر في تشكيل النسق العالمي لما يملكونه من وسائل واليات مؤثرة. ويخلص إلى أن حل المشاكل المعقدة في الآونة الراهنة يفرض على الدول هجر أسلوب العمل الانفرادي. لأن هذه المشاكل تحتاج إلى حلول تعاونية تسهم فيها مختلف أصناف الفاعلين غير الحكوميين إلى جانب الدول دون أن يعنى ذلك إضعافاً للدولة.

وينطلق المحور الرابع تحديات الدولة الوطنية في ظل العولمة العسكرية من تأكيد أن احتلال العراق لم يكن عادياً وإنما هو تغيير عن مرحلة مهمة تطرح تساؤلات عدة، أهمها:

هل الدولة الوطنية في المنطقة العربية قادرة على الاستمرار في مرحلة العولمة بعامة والعولمة العسكرية بخاصة؟ وماهى قدراتها على تحمل استحقاقات هذه المرحلة واستيعاباتها؟

إلا أنه يمكن القول إنه مهما اختلفت المقاربات وتباينت الآراء، فالاستعمار العسكري الأمريكى سيمتد إلى أقطار عربية أخرى وسيشمل حتى أكثر حلفاء أمريكا قريبا منها. ومهما اختلفت المقاربات، فإن العولمة فى مختلف أبعادها - وبخاصة البعد العسكرى - هى تقى للسيادة الوطنية، ذلك أن بنية الدولة الوطنية قابلة للاختراق بحكم أنها غير محصنة بما فيه الكفاية، وهى غير قادرة على المواجهة بحكم الوهن والانفصام عن المجتمع، فهى عاجزة عن الدفاع عن سيادتها فى وجه الغزو الخارجى وحتى عن التأقلم مع المتغيرات العالمية.

وفى ذلك السنا بحاجة إلى فهم أبعاد الأزمة العربية المتشعبة:

اليس ضروريا أن نعلن اليوم، حكما وشعبيا ونخبيا، نهاية الدولة الوطنية وأن نلتزم جميعها بعقد سياسى واجتماعى جديد؟ هل يمكن أن نعتبر أن أولى الأولويات الآن هى تجديد الروح العربية التى عصفت بها النكسات والهزات الداخلية والخارجية؟

ويطرح المحور الخامس حقوق الإنسان وحمود السيادة الوطنية تأثير قضايا حقوق الإنسان على السيادة، إذ تضع الأولى قيودا على كيفية تعامل الدولة مع مواطنيها، مما يعرض السيادة للخطر باسم العايير الدولية لإدارة الدولة التشريعية. ومن مظاهر ذلك - تعارض مبادئ حقوق الإنسان مع مبادئ السيادة الوطنية - ما يلى: مدى ملاءمة التشريعات الداخلية للمواثيق الدولية، وذلك بناء على مبدأ استهنية

المرجعيات الدولية المصدق عليها على التشريعات الوطنية، بالإضافة إلى المراقبة الدولية لوضعية حقوق الإنسان ومراقبة مدى التزام واحترام الدولة لالتزاماتها الدولية بهذا الشأن، وإمكانية محاكمة منتهكى حقوق الإنسان، واحتمالات فرض العقوبات الدولية.

إلا أنه يمكن أن يتم استخدام السيادة لحماية حكومة مستبدة تعارض الشطط والقمع فى حق مواطنيها، وفى الوقت نفسه فإن هذه السيادة يمكن أن تحمى حكومة شرعية ديمقراطية ضد تدخل أجنبى تخفزه عوامل جيوسياسية معينة لاصلة لها بحماية حقوق الإنسان ونظرا لهذه الطبيعة المزدوجة للسيادة فإن كل حالة يجب فهمها فى إطار سياقها العام غير اليات قانونية ومؤسسية ديمقراطية وموضوعية

ويبرز المحور السادس أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية الانتقادات المحورية التى تعرضت لها نظرية السيادة فى العصر الحديث، على اعتبار أنها لا تتفق مع الظروف الحالية للمجتمع الدولى، إذ أسى استخدام هذه النظرية لتبرير الاستبداد الداخلى والفوضى الدولية. وقد حمل تطور العلاقات الدولية، على مر الزمن، تطورا لنطاق سيادة الدولة، مما أسفر عن مواجهتها لتحديات على صعيد عدد من القطاعات، سواء فى المجال الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى شامت الدول ذلك أم أبت، ويمكن أن نلمح أثر ذلك على سيادة الدول خلال فترة النظام العالمى الجديد، إذ أدى الاتجاه للتزايد نحو تدويل السلع والأفكار وبعوس الأموال على مستوى العالم وتجاوز الولاءات القديمة كالولاء للوطن أو الأمة أو الدين وإحلال ولاءات جديدة، التى تراجع دور الدولة وانحسار نفوذها وتخليها عن مكانتها شيناافقيتها مؤسسات أخرى تعظم قوتها يوما بعد يوم، مثل الشركات العملاقة متعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية العالمية

إلى جانب ذلك، فقد أصبح القانون الدولى فى ظل النظام العالمى الجديد إحدى أدوات اختراق حرمة الاختصاص الداخلى بما يعد للوسيلة المثلى للحد من السيادة

كذلك، فإن خرق السيادة بدعوى التدخل الإنسانى يعنى التدخل العسكرى من قبل دولة أو مجموعة من الدول فى دولة أخرى من دون موافقة هذه الأخيرة بسبب كارثة إنسانية، مما يعنى التدخل فى سيادة هذه الدولة وبالتالي انتهاكها بدعوى مكافحة الإرهاب. وفى ظل هذه الآثار والتحديات أمام السيادة الوطنية وفى ظل الاعتماد المتبادل الشامى بين مختلف مناطق العالم، فإنه يثار التساؤل ماهى السيناريوهات المحتملة لمستقبل السيادة الوطنية فى ظل هذه

الآثار والتحديات؟ وقد وضع الباحثون أربعة سيناريوهات رئيسية لمستقبل السيادة الوطنية هى

١ - سيناريو اختفاء السيادة حيث تتلاشى سيادة الدولة ثم اختفاء الدولة القومية فى مرحلة لاحقة

٢ - سيناريو استمرارية السيادة، وإن أقصى ما يمكن للتطورات الجارية فى النظام الدولى أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التى تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه

٣ - سيناريو الحكومة العالمية، إذ ستتقارل الدولة القومية عن سيادتها لصالح الحكومة العالمية المنبثقة من نظام عالمى ديمقراطى

٤ - سيناريو التفكيكية: حيث أن الدول القومية لن تكون قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها بسبب تفككها إلى عشرات وربما إلى مئات الدول القومية الصغيرة

وينتهى هذا المحور بإبراز ارتباط السيادة ارتباطا وثيقا من حيث طبيعتها ومدى اتساع أو ضيق نطاق تطبيقها بقدرات الدولة وإمكاناتها الذاتية، أى أن القوة شرط من شروط ممارسة السيادة والحفاظ عليها، وهو ما يثير قضية العدالة الدولية على كل الأصعدة

ويهدف المحور السابع المقاربات النخبوية تجرية البناء الوطنى فى تونس إلى محاولة تحديد معنى المقاربات النخبوية كمقاربات ذات أرضية سوسيوسياسية وخصوصياتها فى دراسة الفعل السياسى مع استعراض بعض المحاولات النخبوية فى مقارنة تجربة البناء الوطنى فى تونس، والتى نخلص منها إلى أهمية تجنب الوقوع فى مازق القرارات الأحادية الجانب التى تركت فضاضات رحيبة لم تأخذها بعين الاعتبار بشكل يتعارض مع طبيعة التفكير السوسىولوجى كتفكير رجب يرفض ادعاء الاقتصاد على زاوية من دون أخرى، وتقديم هذه المقاربات من خلال التجربة التونسية كفعل سوسىولوجى تدفعه، بصورة ظاهرة أو خفية، خلفيات متنوعة، لعل أهمها الخلفية الثقافية الحضارية فى معناها الأرحب، خاصة مع ربطها بعلاقة مشابهة بنيوية بالأنظمة التراتبية داخل المجتمع

ويسمى المحور الثامن الدولة الخليجية سلطة أكثر من مطلق... مجتمع أقل من عاجز إلى تسليط الضوء على خصوصية النظام الاجتماعى فى دول الخليج الأعضاء، فى مجلس التعاون، وفهم الية عمل السلطة السياسية فيه والتحولات المختلفة التى لحقت بها لتكون ما هى عليه اليوم من جمود عن الحاق بالعالم على صعيد الديمقراطية، ولكونها محتوية على أنظمة

الحرب الإسرائيلية على لبنان.. التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية

د. أحمد يوسف أحمد
وأخرون
بيروت، مركز دراسات الوحدة
العربية، أكتوبر ٢٠٠٦

ثمة حاجة اليوم بعد توقف الأعمال الحربية في لبنان وانتهاء العدوان الاسرائيلي إلى التفكير فيما حمله هذا العدوان من تداعيات على مختلف الأطراف المباشرة والفاعلة والمعنية على طرفي الصراع: حزب الله ومقاومته ولبنان من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى وتداعياتها العربية، مع تأكيد التأثيرات المستقبلية في كل ذلك، وهو ما يسمى هذا الكتاب إلى التعرض له عبر صفحاته التالية.

يتناول الجزء الأول من كتيب "الحرب الإسرائيلية على لبنان.. التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية، تأثير العدوان الاسرائيلي على كل من حزب الله والمقاومة من جهة ولبنان من جهة أخرى، فهناك تداعيات لهذه الحرب على الوضع السياسي الداخلي، بما فيه الوحدة الوطنية، والأوضاع الاقتصادية فيه، والأمن الوطني اللبناني ومستقبل المقاومة، والعلاقات اللبنانية - العربية، والعلاقات اللبنانية - السورية، واللبنانية - الإيرانية، والعلاقات اللبنانية - الأمريكية، واللبنانية - الأوروبية.

أما بالنسبة لحزب الله ومقاومته، فهو أمر يستحق ويجب الوقوف أمامه طويلاً لما له من تأثيرات أنية ومستقبلية تتجاوز حدود لبنان إلى الكيان الصهيوني، وإلى المحيط العربي لفلسطين ١٩٤٨، وإلى الأوضاع الإقليمية والدولية، فقد حققت المقاومة الوطنية في لبنان - فعلاً - نصراً استراتيجياً وتاريخياً، كما اعترفت بذلك أطراف كثيرة في إسرائيل وفي الغرب، وفي المقابل، فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها من هذه الحرب.

فقد كان هدف المقاومة الوطنية تحرير مزارع شبعا، وتبادل الأسرى، والحصول من إسرائيل

ملكية مطلقة أو غير دستورية. ويخلص هذا المحور إلى كون المحور الأهم لسلوك النظام السياسي الخليجي إنما يكمن في: الاسترضاء، استرضاء الدولة الراعية أصلاً - وهي هنا الولايات المتحدة - ذلك أن الدولة الخليجية منكشفة أمامها وتعتمد اعتماداً شديداً على غيرها، وهذا الاسترضاء لا يعني بحال الخضوع، إذ إن هناك هامش حركة ضيقاً ومحدداً للنظمة الخليجية، إلا أنه يقتضي عليهم فهم ما تتطلبه الولايات المتحدة من هذه الأنظمة الحمية.

ويستدعي المحور التاسع ثقافة المواطنة في بلاد الرعية - المجتمع المغربي نموذجاً - ثقافة المواطنة كمعتقد لأي نظام اجتماعي يتطلب استحضار مداخل مرحلية جمة ينتج تراكمها قواعد إرسائية ترسخ فكر المواطنة معرفياً ونضالياً. ويتناول هذا المحور المواطنة باعتبارها مصدراً من مصادر اكتساب الشرعية، وأن المواطن ليس موضوعاً قانونياً فحسب بل أنه مالك لقسط من السيادة السياسية. ويتحول النظر قبله واقع الفرد والجماعة والنظام السياسي والأنساق الثقافية وقنوات الاتصال في المقرب، نجد أنفسنا أمام مشاهد مغايرة ومتناقضة البتة لما تستدعيه ثقافة المواطنة التي ينبغي أن تحل محل ثقافة الرعية.

ويتتبع المحور العاشر "النظام السياسي الجزائري من الأحادية الحزبية إلى التعددية تطور النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال إلى المرحلة الراهنة. وتخلص من خلال - هذا التطور - إلى الملاحظات التالية:

- ١ - إن الجيش كان ولا يزال القوة الفعلية والحقيقية في الجزائر.
- ٢ - إن الحزب أثناء فترة الأحادية الحزبية فشل في تاطير المجتمع وفي الانتقال بالمجتمع إلى قضاء أوسع من الحرية والديمقراطية.
- ٣ - إن الدخول إلى عهد الديمقراطية والتعددية الحزبية كان بطريقة عشوائية ولم يكن بطريقة طبيعية نتيجة لصراع سياسي أو مناخ فكري واجتماعي واقتصادي وثقافي وقانوني.
- ٤ - إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية (بطالة وأزمة إسكان، والاعدالة، والرشوة...) ساهمت في تعقيد الأزمة الجزائرية.

٥ - مع كل الانتقادات السلبية التي يمكن أن نوجهها لأحادية الحزب من غياب الديمقراطية والشرعية وغياب المجتمع المدني، فإن الجزائر في ظل الحكم الواحد قد استطاعت أن تبني دولة ما بعد الاستقلال وأن تتبنى مشاريع اقتصادية ونموية.

إسراء عمران

على خريطة الأنغام في لبنان، وأثبتت قدرة المقاومة اللبنانية على ردع إسرائيل ضد أي اعتداء لها على لبنان، وقد استطاع لبنان تحقيق جانب كبير من أهدافه التي أعلنها، فقد تم تحرير مزارع شبعا وحدث تبادل للأسرى واستطاعت المقاومة اللبنانية ردع إسرائيل، والتي اختلعت صوريتها بقرة عقب نجاح حزب الله فيما فشلت فيه بقية الدول العربية. ومن ثم فليقد أدار حزب الله مقاومته بمستوى عال جداً ويمتيز من التخطيط والتنفيذ على نحو يجعل منه "ثروة حسنة" على المستوى العربي. كما صنعت المقاومة اللبنانية إنجازاً مماثلاً في الإعلام، وأثبتت أنها على معرفة واضحة بأن الإعلام الفاجع هو نصف الانتصار في الحرب.

لقد أدارت إعلامها بكفاءة عالية شهد لها بها الأعداء، كما زادت صدقيتها في أثناء الحرب على ما كان لقيادتها من صدقية موجودة سلفاً. وهذا ما دعم إعلامها وساعدها على ردع العدو الذي أخذ كلامها وتهديداتها مأخذ الجد، والتي حسن من قدرتها على الردع.

ومما زاد من تأييد المقاومة اللبنانية لبنانياً وعربياً أن حزب الله تحرك تحت راية الفومية العربية والاسلامية حيال إسرائيل والغرب، وكان خطابه "خطاباً عربياً اسلامياً".

إلى جانب ذلك، فقد استطاعت المقاومة اللبنانية وحزب الله بتصرهما العسكري الواضح على القوة الاسرائيلية العاشمة أن يكون لهما آثار إيجابية في المقاومة الفلسطينية والمقاومة العراقية. ورغم اختلاف الظروف والإمكانات، وحرية العمل والإمكانات المالية التي توافرت للمقاومة في لبنان خلال السنوات الست الأخيرة، إلا أنه لا شك في أن تجربة المقاومة اللبنانية ستستفيد منها المقاومة في فلسطين والعراق، ولكنها بحاجة جميعها إلى التنسيق وتبادل الخبرة والتضريب بقدر معقول من النواضع.

وإذا كانت المقاومة في فلسطين والعراق في حاجة إلى الاستفادة تخطيطاً وتنفيذاً من خبرة المقاومة الوطنية في لبنان، ومن تأثير استعمال الصواريخ المضادة للدروع الإسرائيلية، فإن المقاومة اللبنانية بحاجة إلى الاستفادة من تجربة المقاومة العراقية في تطوير العتبات المتفجرة على جانبي الطرق، أو كما تسمى عسكرياً "إي-دي".

أما بالنسبة لتأثيرات هذه الحرب على إسرائيل، وهو ما يتعرض له الجزء الثاني من هذا الكتاب، فيمكن ملاحظة أن إسرائيل، باعتراف مراقبين مهمين في داخلها، فشلت في تحقيق أهدافها، التي تمثلت في تحطيم حزب الله والقضاء على المقاومة الإسلامية في لبنان، واستعادة صدقية الردع الإسرائيلي بعد الانسحاب المنفرد من لبنان عام ٢٠٠٠ ومن غزة عام ٢٠٠٥، وإجبار لبنان على أن يصبح

وينصرف كدولة مسنولة، وإنهاء وضع حزب الله كدولة داخل دولة

إضافة إلى استعادة الجنديين الإسرائيليين الذين أسرهما حزب الله حين من دون تبادل كبير مع الأسرى الموجودين في إسرائيل، وليس الآلاف المطالب بهم من قبل حزب الله وقد أجمع عدد كبير من المراقبين والمسؤولين والعسكريين الإسرائيليين على فشل إسرائيل في تحقيق كل أو معظم أهدافها الرئيسية

كما عكست نتائج الحرب الإسرائيلية تأثيرا بالغ الأهمية على استراتيجية الدفاع الإسرائيلية فقد كانت هذه الحرب هي الأولى التي تحارب فيها إسرائيل داخلها أيضا، وكانت جميع حروب إسرائيل السابقة تتم خارج حدود إسرائيل كما أن جميع مناطق إسرائيل أصبحت في متناول صواريخ المقاومة اللبنانية، وقبيلها صواريخ القسام في فلسطين، وصواريخ العراق على حيفا مثل أبيب عام ١٩٩١ وكان تأثير صواريخ المقاومة اللبنانية هو الأكثر فعلا وتدميرا، ولم تعد الجغرافيا كافية لحماية أمن إسرائيل، ولا الجدار العازل

كما كان من آثار الحروب على إسرائيل واستراتيجيتها تخليها عن سياسة الانطواء (الانسحاب المنفرد)، كما بدأت تظهر أصوات تقول إن على إسرائيل أن تتصرف كجزء من المنطقة وليس وكيلًا للولايات المتحدة.

إلى جانب ذلك، وللمرة الثانية بعد قصف تل أبيب بصواريخ العراق عام ١٩٩١، يلجأ أكثر من مليون إسرائيلي إلى النزوح إلى خارج مناطقهم جنوبا، وتضطر أعداد كبيرة أخرى إلى الاختفاء في الملاجئ في مدن رئيسية، مع كل ما أحدثه ذلك من إرباك وأثار نفسية على سكان إسرائيل وموقفهم من الحرب.

وفيما يتعلق بتأثيرات الحرب على الرأي العام الإسرائيلي، يكشف استطلاع للرأي - أجري في إسرائيل مؤخرا - عن اتجاهات الرأي العام حيال نتائج الحرب، وما يسترعى الانتباه في معطيات هذا الاستطلاع هو تراجع تأييد المستطلعين لاولرت من ٧٨٪ في ١٩ يوليو ٢٠٠٦ إلى ٤٠٪ في ١٥ أغسطس ٢٠٠٦، ويعبر هذا التراجع عن خيبة أمل الجمهور الإسرائيلي من قاداته السياسيين والعسكريين

وبالنسبة للموقف الإيراني من الحرب الإسرائيلية على لبنان، فقد وجدت إيران نفسها في موقف مشابه لموقفها غداة الحرب على العراق عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣، لكن مع اختلاف نسبي فيما بينهما. وينبع التشابه من أنه في المواقف الثلاثة السابقة طرح على إيران تساؤل رئيسي هو: هل تتدخل لنصرة الطرف الأضعف إعمالا لالتزامها الأيديولوجي الذي أكدته دستورها، الذي ينص على تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين

والحماية الكاملة لمستضعفى العالم) (البند رقم ١٦ في المادة الثالثة من دستور إيران).

ولكن للمرة الثالثة، تصرفت إيران بمنطق الدولة وليس بمنطق الثورة، وبنت موقفها من الحرب على حسابات وطنية دقيقة للمكسب والخسارة، معولة على دعمها الشامل لحزب الله قبل الحرب ودعمها السياسي والإعلامي له أثناء الحرب وانضمامها إلى جهود المساهمة في إعمار ما خربه العدوان الإسرائيلي. وبصفة عامة، يمكن القول أنه كانت هناك عدة محاور أساسية تحركت من خلالها الدبلوماسية الإيرانية منذ إعلان الحرب حتى نهاية الأعمال العسكرية، أولها هو التشديد الإيراني على نفى اختطاف الجنديين الإسرائيليين وهو الاتهام الذي لاحقها به الدوائر السياسية الأمريكية والإسرائيلية وبعض من يدور في فلكها من دول الغرب بنية التحريض على الجمهورية الإسلامية والدفع في اتجاه استصدار القرار الدولي رقم ١٦٩٦ والخاص بالملف النووي الإيراني.

أما المحور الثاني، فهو استبعاد قيام إيران بتغيير سياستها النفطية حتى في حال تعرض سوريا لهجوم إسرائيلي، وحول هذا المعنى، جاء تصريح وزير النفط الإيراني على أساس أنه يتعين عدم ربط الصادرات النفطية بالمسائل السياسية، التي يجب أن تحل بالوسائل الدبلوماسية.

وبالنسبة للمحور الثالث، فقد تمثل في الإشارة بالمقاومة الإسلامية والتشديد بالعدوان الإسرائيلي الوحشي على لبنان. وتنبع أهمية هذا الموقف من أنه كان ملازما لموقف المسؤولين الإيرانيين منذ بداية الأزمة وذلك في الوقت الذي ترددت فيه مواقف المسؤولين العرب بين التزام الصمت وإدانة حزب الله بالمغامرة غير المحسوبة وذلك قبل أن تتحرك تلك المواقف في اتجاهثناء على المقاومة تحت تأثير الرأي العام العربي.

وقد تمثل المحور الرابع في التحفظ على بعض الحلول السياسية المرتبطة بوقف الأعمال العدائية أو بتعبير أدق - التحفظ على بعض ما ورد في تلك الحلول من نقاط أو بنود. وعلى الجانب الآخر، فقد رحبت إيران بقوة المشاركة في جهود إعادة الإعمار لما هدمته إسرائيل فمن استنهاض همم المواطنين الإيرانيين لمؤازرة لبنان أبان الحرب، تم تنظيم حملات لهذا الغرض منها الزيارات التي قام بها المسؤولون الإيرانيون للأراضي اللبنانية لبحث الكيفية التي تستطيع من خلالها إيران مساندة الشعب اللبناني

ويأتي الجزء الأخير من هذا الكتاب، وهو المتعلق بالتداعيات والآثار العربية لهذه الحرب، فيمكن ملاحظة أن هناك تأثيرات معنوية بالغة على المستويين الشعبي والرسمي فيما يتعلق بالصراع العربي - الصهيوني، فقد استطاعت مقاومة يديها حزب في لبنان أن تدفع إسرائيل التي تقف وراءها الولايات المتحدة، وأن تحول

دون احتلال لبنان وأن تكبدها خسائر كثيرة في الجنوب وفي داخل إسرائيل نفسها، كما أشير لذلك سابقا، وأن تجبر إسرائيل على إعادة النظر في استراتيجيتها الدفاعية وإذا كانت هذه المقاومة اللبنانية قد استطاعت وحدها أن تحقق ذلك، فماذا سيكون الحال لو تعاونت المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق وماذا لو شنت الأنظمة العربية سياسة مواجهة وضغط على إسرائيل بدلا من سياسات الاستسلام التي تنهجها تجاه أمريكا وإسرائيل؟

إن الإنجاز الكبير للمقاومة اللبنانية سيفرض على العرب، شعوبا وحكومات، إعادة النظر في استراتيجية التعامل مع إسرائيل وتحقيق المطالب العادلة للشعب الفلسطيني والعرب جميعا، ولن تستطيع الأنظمة العربية الاستثمار في تبرير سياساتها الحالية

كما فرضت المقاومة اللبنانية على الأنظمة العربية إعادة النظر في مواقف بعض هذه الأنظمة مما حدث في لبنان فيعد اتهام بعض هذه الأنظمة بالمقاومة اللبنانية بـ "المغامرة" وتحميلها مسؤولية الحرب في لبنان وتهديد السلام في المنطقة، عادت بعد أربعة أيام إلى عقد اجتماع لمجلس وزراء الخارجية العرب في القاهرة، بعد أن ظهرت نتائج القصف الجوي الإسرائيلي من ضحايا مدنيين وتدمير البنية التحتية، ومن هنا صدر بيان سكنت فيه عن المغامرين وتهديد السلم في المنطقة، واكتفت بقرارات تدعم فيها موقف الحكومة اللبنانية

وأخيرا، بدأت تتداول أفكار حول مفاوضات محتملة مع سوريا، حيث قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني بتعيين رئيس الدائرة السياسية في مكتب وزير الخارجية، كـ مسئول مشروع خاص لموضوع المفاوضات السلمية مع سوريا، وطلب منه دراسة فرص استئناف المسيرة السياسية مع سوريا في ضوء مواقف الأطراف الأساسية، كالحُدود، والأمن، والتطبيع، وفي المراحل المختلفة من المفاوضات. ومهما يكن تضارب الآراء داخل إسرائيل، فإن هذا الباب قد فتح بعد أن كان مسدودا تماما قبل الحرب الأخيرة على لبنان.

وفيما يتعلق بتداعيات الحرب على الصعيد الدولي، فإنه يصعب حصر كافة للتداعيات، خاصة أن لتلك الحرب تأثيرات ممتدة على المدى البعيد فقد أدى الصمود البطولي لحزب الله إلى فشل إسرائيل في حسم الحرب عسكريا وبالتالي الفشل في تحقيق الأهداف التي من أجلها شنتها. كما فشلت الولايات المتحدة في حسمها سياسيا على الرغم من تمكنها من استصدار القرار رقم ١٧٠١ المنحاز بشكل فاضح لإسرائيل، ومن ثم فإن صدور هذا القرار في ظل عجز إسرائيل عن حسم الحرب عسكريا يضع النظام العالمي في مفروق طرق فقد أثبتت هذه الحرب مدى تشابك قضايا الصراع العربي

تطور المؤسسة الدبلوماسية الفلسطينية في الفترة من عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٤

بسام الحاج

رسالة ماجستير، معهد البحوث
والدراسات العربية، مارس ٢٠٠٧

إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية على أراضي غزة وأريحا، وتعرض هذا الفصل إلى التطور التاريخي للعملية السياسية والدبلوماسية الفلسطينية، وأجهزة منظمة التحرير الفلسطينية واختصاصاتها، ودور الدائرة السياسية لمنظمة التحرير في متابعة الأداء الدبلوماسي الفلسطيني.

أما الفصل الثاني، فيدرس الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في الفترة منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في يوليو عام ١٩٩٤، وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، ويتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولت الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في الفترة من ١٩٩٤ - ٢٠٠٠، والعلاقة بين السلطة الوطنية ومنظمة التحرير، وأثر إنشاء وزارة التخطيط والتعاون الدولي على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني.

أما الفصل الثالث، فيدرس الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤، ويرصد ملامح ومكونات الدبلوماسية الفلسطينية خلال هذه الفترة، ويتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولت نشأة وهياكل وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، وإشكالية العلاقة بين الدائرة السياسية ووزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، وتقييم الأداء الدبلوماسي الفلسطيني خلال هذه الفترة.

ثم كانت بعد ذلك خاتمة الدراسة، التي اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ومنها أنه كان هناك غياب للعمل المؤسسي الحقيقي في العملية الدبلوماسية في فترات متعاقبة، خصوصاً قبل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أراضي قطاع غزة والضفة الغربية بعد توقيع اتفاقية أوسلو وإنشائها مؤسسات فلسطينية تعنى بإدارة العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى، وعلى رأسها الدائرة السياسية بأجهزتها وإداراتها، والتي انشئت بهدف خلق واقع مؤسسي دبلوماسي فلسطيني، لكنها ووجهت بتحديات كبيرة، تمثلت في الظروف التي كانت تعيشها القضية الفلسطينية، وخصوصاً الملاحقة الإسرائيلية لقيادات وكوادر المنظمة، بالإضافة إلى حالة الانقسام بين الداخل والخارج وصعوبة التواصل بينهما، وكان دور الرئيس عرفات - بما تمتع به من كاريزما - سلبياً في أحيان كثيرة، نتيجة فرضه لرؤيته وتوجهاته في إدارة العلاقات الخارجية مع الدول من خلال أدوات أكثر ما يمكن أن يقال عنها إنها أدوات بدائية في العمل الدبلوماسي، أخذت طابع الشخصية في اتخاذ القرار، وكان هناك تجاوز كبير للكثير من الأعراف والقواعد الدبلوماسية، التي نص عليها القانون الدبلوماسي الفلسطيني في عام ١٩٧٤، إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية فيينا

ويرى الباحث هنا أن التصارب بدأ واضحاً

تعتبر التجربة الدبلوماسية الفلسطينية حالة فريدة من نوعها. هذه التجربة التي كانت لها خصوصيتها المستمدة من خصوصية القضية الفلسطينية، الأمر الذي جعلها متميزة عن باقي الدبلوماسية الثورية التقليدية لباقي البلاد. فاحتلال الأرض الفلسطينية، وتغييب الشعب الفلسطيني، ومحاولات طمس الهوية الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، كل ذلك فرض على الدبلوماسية الفلسطينية التركيز على الكيانية الفلسطينية عبر إبراز الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني وتكريس الهوية النضالية وإظهار العامل الذاتي.

وقد سعى الباحث من خلال الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، أهمها: التعرف على شكل المؤسسة الدبلوماسية الفلسطينية منذ إنشائها وطبيعة عملها وأدائها ومدى تأثيرها على واقع الدبلوماسية الفلسطينية، وتحديد الدوافع والأسباب التي كانت وراء التغيير في النظرة لدى القيادة الفلسطينية من الاستراتيجية النضالية إلى طريق النسوية، وبالتالي التغيير الواضح في الأدوات والتكتيكات من قبل القيادة في التعامل مع الطرف الإسرائيلي ومجاراة الأحداث على الساحة الدولية.

كما سعت الدراسة إلى التعرف على المهام التي تقوم بها كل من الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، وهل أثر ذلك بالسلب أم بالإيجاب على العمل الدبلوماسي الفلسطيني.

وقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول العملية السياسية الدبلوماسية الفلسطينية منذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في يونيو ١٩٦٤ وحتى يوليو ١٩٩٤، وهو تاريخ

الإسرائيلي لمعاداة الحثافة مع العديد من فصائل الإقليمية والعالمية، ومنها فصائل الفروع والاحتلال الأمريكي للعراق، والبرامح الحزبي الإيراني، وفصائل الإرهاب والتطرف الديني وغيرها. والأصرار على تنفيذ القرار رقم ١٧٠١ من غيره من عشرات القرارات الأخرى التي اتخذها مجلس الأمن أو الجمعية العامة من قبل، حيث لم يكن له معنى فضلاً عن استخفافه من الحاجة العملية، خاصة أن القرار رقم ١٧٠١ يشير في فقرته قبل الأخيرة إلى ضرورة تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ اللذين اتخذهما مجلس الأمن ولم يتم تنفيذهما حتى الآن.

ويحتتم الكتاب صفحاته بالحديث حول المستقبل الذي ينتظر عملية السلام، فلا توجد هناك أحالة حقيقية للتساؤل الذي يتردد في أذهان الجميع، وهو هل حقاً ستكون هناك تسوية تاريخية للصراع العربي - الإسرائيلي؟ وهل حقاً تريد إسرائيل سلاماً قائماً على العدل والشرعية الدولية وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام؟ فالجواب الإسرائيلي سي طرح مقترحات للحلول، وهو يدرك أن الجانب العربي يرفض مثل تلك المقترحات، والجانب الفلسطيني يطالب بحقوقه المشروعة، وهو يدرك أن الجانب الإسرائيلي لن يعطي هذه الحقوق وفقاً للرؤية الفلسطينية، فإما أن يبحث الفلسطينيون عن الحد الأدنى من التسوية، أو يبقى الاحتلال مشروعاً قائماً إلى أن يأتي جيل يقبل بالرؤية الإسرائيلية، أو تكون هناك قوة عربية في المستقبل قادرة على إحداث التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل.

وحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة وإسرائيل تريدان تحقيق هدف واحد يتعلق بالتطبيع مع الجوار وليس السلام، على أن تكون إسرائيل القوة الإقليمية عسكرياً واقتصادياً وأما داخلياً، فهي تريد حلاً مبنياً على مفهوم الأمن الإسرائيلي الاستراتيجي، وبالتالي فقدان مشروعية قيام دولة للفلسطينيين.

وعلى الرغم من إمكانية توافر الحل الجذري والتاريخي - إذا ما توافرت لدى إسرائيل وأمريكا القناعة بوجود أنها - الاحتلال - إلا أن السياسة المشتركة لهاتين الدولتين تحول دون ذلك، والتي دفعت العالم إلى خلق مناخ للكراهية والحقن على تلك السياسة التي من المحتمل جداً أن تقود العالم إلى الفوضى وبالتالي المواجهة العنيفة وباشكال مختلفة، فالأوروبيون أنفسهم خرجوا بنتائج استطلاع للرأي العام يؤكدون فيه أن إسرائيل وأمريكا تمثلان أخطر تهديد للسلام العالمي.

محمد صابق إسماعيل

بين المؤسسات الفلسطينية المعنية بإدارة العمل الدبلوماسي بعد قرار فصل عمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وإنشائها، أول وزارة للشؤون الخارجية الفلسطينية، التي حرص مسئولوها على فرص واقع جديد مفاده: إدارة العمل الدبلوماسي الفلسطيني والعلاقات الخارجية الفلسطينية من داخل أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وباسم منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى ازدواجية في المرجعية المؤسسية للعمل الدبلوماسي.

و يشير الباحث إلى قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني، الذي أقرت لائحته التنظيمية في ١١ ديسمبر ٢٠٠٥ من قبل رئيس الوزراء الفلسطيني انداك أحمد قريع، فقد أصبح واضحاً أن هناك مرجعية قانونية تناولت كافة جوانب العمل الدبلوماسي.

ويوضح الباحث أن بعض مؤسسي السلك الدبلوماسي يخشون أن يهدر هذا القانون حقوق الغدامي والمؤسسين من خلال تعيين سفراء وديبلوماسيين وموظفين في مناصب مهمة دبلوماسية، الأمر الذي قد يخلق حالة من الإرباك، لما أقامه هؤلاء المؤسسون من علاقات مع الجهات الدولية والعربية، ولما كان لهم من دور في إدارة العمل الدبلوماسي في فترات سابقة.

أمنية السيد حجاج

الخروج من العراق - خطة عملية لانسحاب الآن

د. جورج ماكجفران،
د. وليام بولك

مركز دراسات الوحدة العربية،
ديسمبر ٢٠٠٦

أثارت الحرب العراقية جدلاً كبيراً في مختلف الفئات العربية والغربية. وفي هذا الإطار، يعكس هذا الكتاب الجدل القائم داخل الولايات المتحدة الأمريكية حول الحرب على العراق وتداعياتها السياسية والاقتصادية على الولايات المتحدة الأمريكية، ويركز على الرؤية المعارضة، على اعتبار أن المؤلفين من أعلام تيار المعارضة للسياسة الخارجية الأمريكية وحاول الباحثان

من خلال الكتاب وضع نموذج لخطة انسحاب من العراق بآلياتها وتكلفتها وذلك بكونه انسحاباً هدفه البناء وإصلاح ما فهدم وليس الهروب من الأزمة، وتأكيد أهميته من خلال وضع رؤية سياسية واستراتيجية للأثار المحتملة على كلا البلدين إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه.

يبرز الفصل الأول ما الذي قيل للشعب الأمريكي بشكل زائف حول الحرب على العراق، وتناقض القرارات الأمريكية، وما يجبهه الأمريكيون في سياسة الحكومة الأمريكية. فالنصريح الذي قاله كل من بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع، وريتشارد بيرل، رئيس مجلس سياسة الدفاع بأن الهجوم الذي وقع عام ٢٠٠١ على برج التجارة العالمي كان من صنع صدام حسين، والنصريح الذي أعلن في ٢٩ مايو ٢٠٠٢ بأن صدام حسين لديه أسلحة دمار شامل، وتلا ذلك نصريح من مسؤولي الاستخبارات الأمريكية بأن هذه المعلومات زائفة - كل ذلك يعكس ضرورة الفهم الصحيح للسياسة الأمريكية، والأسوأ هو ما قاله كولن باول وزير الخارجية السابق في مجلس الأمن الدولي في فبراير ٢٠٠٣ عن اكتشاف الاستخبارات الأمريكية لاختبارات عراقية متفجرة معدة لإنتاج مواد بيولوجية قاتلة، ثم تبين فيما بعد أن المختبرات المتفجرة هي مجرد محطات للضخ، لعلها معدة لنفخ بالونات الهيدروجين لقياس الأرصاد الجوية، وكل هذا يدعو إلى الشك في الأدلة والتقارير الإخبارية والوثائق التي تم إعلانها من خلال مقولات المراسلين الصحفيين في العراق، حتى بات مصدر المعلومات الحقيقية للصحف الأمريكية هي قناة الجزيرة، لذلك فلا بد من معرفة كيفية التفريق بين الدعاية والحقيقة، وهي ملخصة في الاجتهاد والوقت، إضافة إلى جرعة سليمة من الشك. وانتقد الباحثان فشل الحزب الديمقراطي، خاصة أعضائه في الكونغرس في تطوير معارضة مخلصية، ذكية، وذات مغزومات عن سياسة الإدارة الأمريكية بشأن قصف العراق وغزوه واحتلاله.

ويأتي الفصل الثاني ليوضح البنية العراقية جغرافياً وتاريخياً من خلال علاقاتها مع الاحتلال البريطاني والعلاقات السياسية مع الولايات المتحدة قبل الغزو للعراق جغرافياً يتم تقسيمه إلى أولا: شمال العراق، حيث تمتد الهضاب وجبال طوروس في جنوب تركيا وغرب إيران. حيث المناخ البارد معظم أيام السنة، ويعيش فيها نحو سدس العراقيين وهم الأكراد، واشتهروا تاريخياً بكفاحهم من أجل الاستقلال ولكنهم منفصلون عن بعضهم بعضاً بفعل أراضيهم الوعرة، لذا لم يتمكنوا من تحقيق وحدتهم ودينونهم بالإسلام، وأغلبهم من الطائفة السنية ثانياً وسط العراق، ويتجمع أهله على ضفاف الأنهار وينبع فيه نهر الفرات من تركيا وهم بصرى. أما نهر دجلة، فينبع من جبال

طوروس بمحاذاة الحدود الإيرانية، وهنا ظهرت المجتمعات المنظمة ذات السجلات الموثقة، وتقنية الري، وسكان المنطقة من الناطقين بالعربية ومعظمهم من المسلمين السنة، ثالثاً الجنوب وهو عبارة عن سهل منبسطة تنتشر فيه القوات المانية بين النهرين والمعتد لدى السكان أنه مكان جنة عدن وسكانه من الفقراء كما كانوا في أغلب الأحيان من المصطفيين، وهم من الناطقين بالعربية ويبلغ تعدادهم خمسة عشر مليون نسمة، وهم متأثرون دينياً وثقافياً بإيران وهم المسلمون الشيعة، وفي غرب الفرات، تمتد الصحراء الكبرى بسوريا. وبالنظر إلى قلة المياه فيها، فإنها لا يقطنها إلا البدو الرحالة. وعلى الرغم من التنوع، إلا أن العراق، كمعظم الدول الأخرى، ظل تماسكه موحداً في مؤسسات الدولة، والعاطفة الأقوى التي يتمتع بها العراقيون هي النفور من الحكم الأجنبي والتاريخ يدل على ذلك، كما أن الاحتلال البريطاني هو الذي ولد حكم صدام الاستبدادي.

ويحاول الباحثان من خلال الفصلين الثالث والرابع رصد الآثار الناتجة عن الحرب على كلا الجانبين، ولا يغفلان تاريخ العلاقات العراقية - الأمريكية التي دارت ما بين الشد والجذب ورغم ما أثبتته العراقيون من التفوق في فنون الحرب والقتال، إلا أن القيادة العليا الأمريكية تجاهلت جيداً ما يعرفه الدارسون بالشؤون العسكرية الأهم من ذلك هو ما ترتب على الحرب الأمريكية على العراق من خسائر، فقد جاء في دراسة - أعدها برنامج الأمم المتحدة للإنماء - أن الخسائر البشرية في العراق بلغت عشرة آلاف مدني على الأقل ضمنهم نحو ثلاثة آلاف طفل، كما قتل عشرة آلاف من الجنود العراقيين وذلك في الأيام العشرين الأولى من القتال وعلى الجانب الآخر، بلغ عدد الخسائر البشرية حتى ٢٩ يوليو ٢٠٠٦ ألفين و٥٧٨ قتيلاً، كما بلغ عدد الجرحى جروحاً بالغة والمعاقين أضعافاً مضاعفة لهذا العدد ومن مشاكل الإحصاء أنه غير كامل وهذا لأمناص منه، فعند إجراء الإحصاء، لا تكون قد ظهرت حالات الموت أو الجروح بشكل كلي، هذا يعني أنه من الممكن أن تكون الأعداد أكثر من ذلك ولا تنسى الأذهان استخدام البيروانيوم المنصب في القذائف ضد الدروع، والذي أحدث تأثيراً مفعجاً على الأطفال العراقيين، لكنه أحدث كذلك تأثيراً كبيراً على الجنود الأمريكيين إن هذه الأسلحة شتمت في بضع الإشعاع مدة سنوات عديدة بعد استخدامها ولم تشمل الحرب خسائر بشرية فقط بل خسائر مادية ومعنوية على كلا الطرفين، فالعراق به نحو ثلاثة أرباع مليون بيت بدون مياه شرب والراكز الصحية دمرت، وانتشرت حوادث النهب والسرقه وعلى الصعيد الآخر، ما كان من الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن سارعت باستخدام القوة مرة أخرى، هذا على الرغم من المحاولات التي بذلت

معرض الانهماك في برامج النشاط الاجتماعي التي تسلمهم من تحريرة الحرب العثمانية إن القوات الأمريكية كانت - في وقت تحرير هذا الكتاب - قد عادت الى شغل أعمال عسكرية واسعة تشمل آلاف الجنود والذبابات والطائرات ضد مناطق يشبه بأنها تقوى مقرين

وبالإضافة إلى العنصر المادية، فإن التعذيب هو الحساب الأخطر على مستوى الاحتلال الأمريكي للعراق الذي مورس على نطاق واسع جدا، وقد شوه سمعة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، وأثر ذلك بشكل سلبي على الرأي العام في مختلف البلاد، حيث انخفضت شعبية الحكومة الأمريكية، وبالتالي يظهر للعبان خطر ان

١- إن عصف التمرد والتمرد المقابل يدفع العراق أكثر فاكتر نحو حرب أهلية إثنية دينية بعيدة، وفيها تتعرض سمعة الولايات المتحدة الأمريكية وحياة الأمريكيين إلى الخطر

٢- إن هناك خارج العراق حربا دينية مشابهة تخوض الولايات المتحدة فيها حربا صليبية أمريكية مسيحية ضد الجهاد الإسلامي

وفي الفصلين الحاسن والسادس، تناول الباحثان فكرة الانسحاب من العراق، حيث يدور الفصل الخامس حول نموذج لفكرة الانسحاب بقياتها وتكلفتها المادية وتأكيد أن الانسحاب ليس موقف دولة هاربة من الأزمة، ولكنها محاولة لبناء وإصلاح ما تهدم، أما الفصل السادس، فقد ارتكز على رؤية مستقبلية لما يمكن أن يكون عليه الوضع إذا ما استمر على ما هو عليه، وتتعلق رؤية الباحثين من أن حق تقرير المصير للشعوب ضرورة سياسية بل ضرورة استراتيجية، وكذلك فإن القومية لم تزل أشد المذهب قوة في زماننا، وإن إعادة اسم الولايات المتحدة الأمريكية الحسن ومقامها الجيد في العالم إلى ما كان عليه سابقا، سيتطلب مزيجا من الممارجات السياسية والأخلاقية والمالية، ومنها: الإقرار بحق العراقيين الأساس في إدارة شؤون حياتهم بأنفسهم، وإن سياسة التدخل العسكري التي اذعن المحافظون الجدد حكومة بوش باتباعها لن تنفع، وعليه فإن الفئات الرئيسية للعمل التي يمكن أن تتجه بالعراق والولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي نحو عالم ما بعد الحرب تتلوه فيما يلي:

١- إن البقاء في العراق يجب ألا يكون خيارا استراتيجيا، فحتى أولئك الأمريكيين التوافقون إلى غزو العراق، تمت أظبيتهم الآن على إيجاد طريق إلى الخروج، ويعد الآن الانسحاب من العراق مطلباً استراتيجياً، فقد كان العراق قبل الغزو خالياً من الإبراهيميين، أما الآن فيعتبر مرتعا لتجنيدهم وتدريبهم

٢- إذا طلبت الحكومة العراقية خلال فترة الانسحاب مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، فعليها القيام بكل ما في استطاعتها لمساعدتها

في تكوين وتدريب قوات وطنية تتألف من مواطنين عراقيين لتعمل محل القوات الدولية.

٣- إن تأسيس قوة شرطة وطنية في العراق هو غاية في الصعوبة، فقد تفاقمت الانقسامات الإثنية والدينية والسياسية والإقليمية بفعل الاحتلال، وبالتالي يحتاج العراق إلى فترة تهدئة وإلى مساعدات أمنية متعددة الجنسيات بعد الانسحاب الأمريكي

٤- على الولايات المتحدة الأمريكية أن تطلق سراح أسرى الحرب الذين تحتجزهم، وأن تطلق مراكز الاعتقال التابعة لها

٥- على الحكومة العراقية المدنية أن تأخذ في الاعتبار - عند النظر في سياستها لإنشاء جيش عراقي نظامي - ما قامت به الحشوش العراقية السابقة من أعمال ضد الحكومة المدنية والمواطنين العراقيين

٦- إن بوسع الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد ما أن تساعد في تأسيس فرقة إعمار وطنية وتدريبها، وذلك بتخصيص مبلغ يقارب خمسمائة مليون دولار، وهي تكلفة يومين تقريباً من أيام الاحتلال

٧- الانسحاب من العراق يتطلب الإيقاف الفوري لبناء القواعد العسكرية الأمريكية هناك

٨- إن على الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب من المنطقة الخضراء، وفيها مجمعا الواسع جدا في وسط بغداد

٩- وقبل ذلك، التسليم على الولايات المتحدة بأن تشتري أو تستأجر أو تبني سفارة اعتيادية بعدد أقل بكثير من الموظفين الأمريكيين

١٠- يجب القيام بالكثير من العمل لاستخراج الألغام الأرضية وتدميرها وكذلك إزالة البواريوم المخضب، إن هذه العناصر اللازمة للانسحاب يمكن اعتبارها أساسية، هذا بجانب ضرورة الاهتمام ببناء العراق من إعمار المباني المدمرة والبنى التحتية، أما إذا لم تنسحب القوات الأمريكية من العراق، فالحرب ستستمر، وهذا يعني أن أكفان الجنود القتلى والأفراد المصابين ستستمر في التدفق، كما أن المزيد من الممتلكات العراقية سيكون مصيرها الخراب ومبالغ طائلة ستنفق والتي يجدر إنفاقها على نحو آخر لجعل الحياة في العراق وأمريكا وفي أماكن أخرى أكثر أمانا، والنتيجة المحتملة أيضا أن تزيد كثيرا من عدم الأمن الإقليمي، ولعل ذلك لن يتفصح في الحال ولكن عدم الأمن في العقود القادمة سيخلق ظروفا يكون نشوب الحروب معها أمرا محتملا، وسيزداد كذلك ما تفككه القوات الأمريكية في العراق من خسائر

إن الأمن قبل السيادة لا يحدث إلا نادرا، أما السيادة قبل الأمن، فهي القاعدة العامة، والسبب يعود إلى ما يلي: ما دام الأجانب في البلاد، فإن الأهالي الوطنيين سيواصلون كفاحهم، مهما تكن القوة التي تستخدم ضدهم كبيرة، ومهما يكن القتال باعظا في الدماء والأموال ولكن

السياسات الأمريكية تدفعنا والعالم إلى الاتجاه المعاكس وعلى الرغم من الأخطاء، التي يرمسها التاريخ، فالسؤال المطروح هنا هو هل هناك دروس يتعلمها الأمريكيون من الحرب الأمريكية على العراق؟ إن الفيلسوف الألماني هيجل شك في ذلك بمقولته السابقة: إن الشعوب والحكومات لم تتعلم أي شيء قط من التاريخ، ولا عملت وفق المبادئ المستخلصة منه، أما صمويل منتجوتون عالم السياسة الأمريكي، وهو من المحافظين الجدد، فقد كتب عن حرب فيتنام وقال: "إن من الأفضل لصناع السياسة أن يمحوا من عقولهم أية فكرة لها، لذا، فإن حرب العراق كانت برهانا على ما قيل - إننا إذا لم نتعلم شيئا من التاريخ، فلأبد أن نعيد" ومع ذلك، فقد أعادت الولايات المتحدة الأمريكية أسوأ أخطاء فيتنام في العراق، والسؤال العاقل اليوم هل ستتحى حرب العراق من العقول؟ إن الجواب هو ما قاله الفيلسوف الألماني هيجل

مرودة سالم

البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط

رياض الراوي

الأول للفتش والتوزيع، دمشق،

مارس ٢٠٠٦

تبع أهمية هذا الكتاب من خلال تناوله لما اتاره البرنامج النووي الإيراني من تناقضات وتباين في وجهات النظر بين الجمهورية الإيرانية الإسلامية من جهة، والتي تصر على كونه مخصصا للأغراض السلمية أو من الجانب الآخر المشكك به، والذي تقوده بشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ترى أنه يحوي في شيايه برنامجا نوويا عسكريا سوريا يهدف في محصلته النهائية إلى امتلاك السلاح النووي، إضافة إلى الربط بين الإرهاب ومكانته وبين امتلاك أسلحة البعار الشامل، والذي يشكل السلاح النووي العنصر الأهم فيها ولاسيما الدول التي أطلق عليها الدول المارقة والتي تشمل العراق قبل الاحتلال وإيران وأخيرا

كوريا الشمالية وقد تمزج هذا الربط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والتي نتج عنها تغيير جوهري على الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في ظل البيئة الدولية المرافقة للحدث. إذ تحولت من استراتيجية "الدع" إلى استراتيجية "الضربة الاستباقية".

وبالتالي ينقسم هذا الكتاب إلى أربعة فصول مصلا عن المقدمة والخاتمة. فالفصل الأول يحمل عنوان إيران وعوامل البحث عن القوة، حيث يعرض الكاتب في هذا الفصل لأسباب بحث إيران عن القوة واهتمامها بالسلاح النووي، حيث أوجزها الكاتب في: المحافظة على بقائها، وتوفير الردع بالنسبة للدول المحيطة بها خاصة إسرائيل، واكتساب الهيبة أو السمعة الدولية، والدور النووي الإقليمي.

أما الفصل الثاني، الذي يقع تحت عنوان مكونات البرنامج النووي الإيراني، فيتعرض الكاتب من خلاله إلى مراحل بناء وتطوير البرنامج النووي الإيراني، ويصف بنية إيران التحتية النووية وأخيرا الوسائط الإيرانية لإيصال السلاح النووي مثل انقلع الصواريخ الباليستية الإيرانية كصاروخ شهاب ١، وصاروخ شهاب ٢، وصاروخ شهاب ٣، وصاروخ شهاب ٤، وصاروخ شهاب ٥.

أما عن مراحل بناء وتطوير البرنامج النووي الإيراني، فقد تم تقسيمها إلى ثلاث مراحل هي:

١- مرحلة التأسيس والغشاة (١٩٦٧ - ١٩٧٩).

وترجع هذه المرحلة إلى عهد الشاه محمد رضا بهلوي، فقد كان الشاه مهتما اهتماما كبيرا بإنشاء مفاعلات نووية، حيث كانت خطته تقوم على أساس إنشاء ٢٢ مفاعلا نوويا وتغطي عموم الساحة الإيرانية وتكون جاهزة للعمل بشكل كامل في منتصف التسعينيات من ذلك القرن ويتكلفه تبلغ نحو ٣٠ مليار دولار أمريكي، وهي مفاعلات يمكنها إنتاج البلوتونيوم الذي يشكل العنصر المهم والأساسي في صناعة الأسلحة النووية. كما تم تأسيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، التي تعرف اختصارا بـ AEOL عام ١٩٧٤ لتأخذ على عاتقها تنفيذ خطة برنامج النووي وفي هذا الإطار، اشترى الشاه مفاعلا نوويا بحثيا صغيرا بقدرة خمسة ميجاوات من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٧، ووضع في مركز أمير آباد في طهران، فضلا عن قيام الشاه بتوقيع عقد مع مؤسسة (Alstom) الفرنسية لبناء أربعة مفاعلات نووية.

٢- مرحلة التوقف والعودة (١٩٧٩ - ١٩٩٠):

أي منذ الإطاحة بالنظام الإمبراطوري وقيام نظام الجمهورية الإسلامية ذي الطبيعة الثورية، حيث مر البرنامج النووي الإيراني بفترة يمكن تشبيهها بحالة تجميد بسبب عدم قدرة النظام الجديد على تحمل تكاليف إكمال العمل في

مفاعلات بوشهر النووية وعدم رغبته في الحصول على مساعدات من الخارج، وهروب أغلب الخبراء النووية الوطنية الإيرانية إلى الخارج بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، وكذلك الموقف الدولي، خاصة الغربي من النظام الإيراني الجديد، وأخيرا عدم وجود خطط جاهزة لدى الإيرانيين آنذاك لاستئناف العمل في البرنامج النووي الإيراني.

هذا، وقد تم استئناف العمل في البرنامج النووي الإيراني في عام ١٩٨٤، وهنا بدأت تتحرك إيران بسرعة باتجاه الحصول على السلاح النووي الذي أملت أن تمتلكه بحلول عام ١٩٨٦.

ويبدو أن تطورات حرب الخليج الأولى في منتصف الثمانينيات قد أدت إلى تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني عموما وفي المجال النووي خصوصا، فقد قامت الحكومة الإيرانية بتعزيز ودعم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، واتخذت قرارا بالاستمرار في بناء محطات بوشهر، وبالفعل استؤنف فيها العمل عام ١٩٨٤ بجانب افتتاح إيران مركز أصفهان للبحوث النووية عام ١٩٨٤ بمساعدة فرنسية، فضلا عن حصول إيران من الأرجنتين من خلال الجزائر في أواسط الثمانينيات على عدة آلاف من الباندوات من مادة ديوكسيد اليورانيوم Uranium Dioxide.

٣- مرحلة الاندفاع المكثف (١٩٩١ - ٢٠٠٤):

والذي يميز هذه المرحلة هو أن إيران كشفت ويعزى قربة جهدها وكثفت من مساعيها من أجل أن تسلك بخطوات مهمة فيما يتعلق بالبنية النووية التحتية الأساسية في إجراء البحوث النووية المتقدمة.

فقد شهد شهر أغسطس عام ١٩٩٢ وصول أكثر من مائة خبير روسي إلى موقع بوشهر، والانجاز الأهم في هذه المرحلة كان في يناير ١٩٩٥ عندما توصلت إيران وروسيا إلى اتفاقية حول تزويد إيران بمفاعلين نوويين قدرة كل منهما ألف ميجاوات، يعملان بالماء الخفيف في موقع بوشهر بقيمة مليار دولار، وهذا المفاعل منسحب في التركيب والنظام مع أحد أربعة مفاعلات نووية موجودة في منطقة (الأكوفسكايا) الروسية.

فضلا عن توقيع روسيا وإيران في أغسطس ١٩٩٥ عقدا يمتد لعشر سنوات، تقوم بموجبه روسيا بتزويد إيران بوقود نووي مصنع في شركة روسية، علاوة على بدء عمل الصينيين في مجمع (خرج) في الضمال من طهران في تركيب نظام لتخصيب اليورانيوم يعتقد الخبراء النوويون أنه يمكن إيران من إنتاج أسلحة نووية بصورة تدريجية وتم ذلك في أواخر سبتمبر ١٩٩٥.

وأخيرا، تناول الكاتب عرضا للبنى التحتية النووية الإيرانية مثل مركز أصفهان التكنولوجي

النووي، ومركز طهران للبحوث النووية، ومركز خرج للبحوث الطبية والزراعية، وموقع دار خوين النووي (الكارون)، ومركز كورجان الكبير، ومعلم كلانيه (كانخان) وهو خاضع لسيطرة الحرس الثوري الإيراني، ومنجم صفند (ساكند)، ومركز بوناب للبحوث الطاقة النووية، وأستي جلال، ومركز ابن الهيثم، ومركز جامعة الشریف، ومجمع بوشهر النووي، وأخيرا موقعا ناتاز وأراك.

- في حين يسلط الكاتب الضوء في الفصل الثالث على نقاط الاختلاف التي تدور حول حقيقة أهداف البرنامج النووي الإيراني، وذلك تحت عنوان محاور التباين الدولي حول البرنامج النووي الإيراني، حيث يعرض وجهة النظر الإيرانية ثم موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الجهة التي منحها المجتمع الدولي تخويلا لتنفيذ معاهدة حظر الانتشار النووي، والتي يفترض أن تكون جهة فنية محايدة، ثم موقف الولايات المتحدة الأمريكية وموقف الاتحاد الأوروبي.

أما عن وجهة النظر الإيرانية فيما يتعلق بطبيعة وأهداف هذا البرنامج النووي، فهي أنه مخصص للأغراض السلمية وتحديد الحصول على الطاقة الكهربائية في سياق مواجهة الاستهلاك المحلي للطاقة، والذي يتصاعد بوتيرة متسارعة، فضلا عن رغبة إيران في الإبقاء على النفط والغاز كمصدر رئيسي للحصول على العملات الصعبة، وهذا المبرر هو ذاته الذي تعسكت به إيران منذ سبعينيات القرن الماضي.

أما موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيتمثل في استمرار الوكالة في دعم الحل الدبلوماسي وذلك من خلال استمرار زيارة مفتشي الوكالة للمواقع النووية داخل إيران.

وعن الموقف الأمريكي، فإنه يتمثل في أن القلق والصدر مما للذات يحكمان النظرة الأمريكية لبرنامج إيران النووي، والخوف المتزايد من احتمالات سعي إيران لتطوير هذا البرنامج والعمل على استخدام التقنية النووية في المجال العسكري، وخشية الولايات المتحدة الأمريكية من اختلال ميزان القوى الإقليمي لصالح طهران في مواجهة تل أبيب، فضلا عن القلق من احتمالات وصول هذه الأسلحة لأيدي جماعات تعتبرها واشنطن إرهابية وتتذرع بتهديدها لأمنها القومي.

وأخيرا موقف الاتحاد الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني، فيمكن القول إن التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني تم بعد اجتماع قمة الدول الثماني الصناعية الذي عقد مؤخرا في نهاية صيف ٢٠٠٤ في واشنطن عقب الفضل الذي واجهته الإدارة الأمريكية في تعاملها الانفرادي مع القضية العراقية. وحقيقة الموقف الأوروبي أنه لا يختلف

المخاطر والمشاكل على الصعيد القانوني، والاقتصادية، والبيئية وعلى مستوى التخطيط الاستراتيجي

وهناك عديد من الدراسات التي تناولت في السابق مشروع قناة البحرين، لكنها لم تتعرض لهذين الجانبين. وقد تناول الباحث تلك الدراسات السابقة بالمراجعة، فوجد أنها تنقسم إلى قسمين: الأول: دراسات تناولت الأبعاد السياسية للمشروع، والآخر: دراسات أغفلت البعد السياسي واكتفت بتناول الوضع البيئي للبحر الميت وتأثره بمياه البحر المتوسط أو البحر الأحمر، والطبيعة الهندسية للمشروع، وأثره على المنطقة من الناحية الجيوفيزيائية.

وتطرق الباحث في رسالته إلى نقطة مبدئية مهمة هي انحصار دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع إلى إقامة القناة استناداً إلى حقيقتين: الأولى: إن تاريخ البنك الدولي في تمويل المشروعات المائية ينقسم بالانحياز والكيل بمكائيلين، والمشروع هنا يتواءم مع "الفكر المائي الجديد" للبنك الدولي

أما الحقيقة الثانية، فهي أن الخبراء الذين يعدون دراسة الجدوى من مكاتب استشارية أوروبية وأمريكية موالية لإسرائيل

وقد انطلقت الرسالة من ثلاثة افتراضات ثبتت صحتها خلال التحليل وهي:

١- إن إطلاق مشروع "قناة البحرين" في هذا التوقيت الدقيق من تاريخ المنطقة، التي تعيش تداعيات حرب احتلال العراق، ارتبط بوجود أنظمة صديقة للولايات المتحدة وإسرائيل في ظل نظام عالمي أحادي القطبية.

٢- إن مشروع "قناة البحرين" - بما يحويه من مشاريع اقتصادية ومحاولات جذب الاستثمارات - يكرس للفكرة الصهيونية-أمريكية القائلة بوضع إسرائيل موضع الريادة فيما يسمى منطقة الشرق الأوسط الكبير.

٣- إن إسرائيل مازالت تسعى وراء حلمها القديم في شق قناة تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط، وبالتالي فإن وجود قناة تصل البحر الأحمر بالبحر الميت ما هي إلا المرحلة الأولى لتنفيذ المشروع، وأن التسلسل التاريخي الذي مرت به فكرة هذه القناة يدعم هذه الفرضية

وقد تناول الفصل الأول من الدراسة مفهوم الأمن الوطني في أربعة مباحث، هي: الأمن لغة واصطلاحاً، والأمن الوطني في الأدبيات الغربية، والأمن في نظريات العلاقات الدولية (الليبرالية - الواقعية - الواقعية الجديدة - الليبرالية الجديدة - الواقعية الكلاسيكية الجديدة - التبعية - الماركسية الجديدة - التكامل -

أما عن تأثير ذلك على مستقبل البرنامج النووي الإيراني، فيتمثل في إعادة بناء وتوسيع البرنامج النووي الإيراني وانسحاب إيران من معاهدة حظر الانتشار النووي، فضلاً عن حدوث أزمة دبلوماسية حادة بين روسيا والولايات المتحدة وذلك بسبب وجود المئات من العلماء والفنيين الروس الذين يعملون في هذه المنشآت.

أما عن تأثير ذلك على الساحة الداخلية الإيرانية، فيتمثل في احتمال تقوية التيار الديني المتشدد (المحافظين) أو قيام إيران باستهداف القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في الخليج العربي، وأخيراً احتمال استجابة إيران للمطالب الأمريكية مع بدء الضربات العسكرية ضدها أو قبلها

ويختتم الكاتب مؤلفه بتأثيرات البرنامج النووي الإيراني المحتملة على منطقة الشرق الأوسط، إذ إن تأثير البرنامج النووي مرتبط بمجموعة من العوامل هي: حجم السلاح النووي الإيراني وقدراته التدميرية، وكذلك الهدف الإيراني من امتلاك السلاح النووي، وطبيعة النظام السياسي الإيراني، وأخيراً طبيعة التهديد الخارجي الموجه ضد إيران

مى عبدالرحمن غيث

مشروع قناة البحرين والأمن المصـري

أشرف علام

رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، فبراير ٢٠٠٧

أصبح مشروع قناة البحرين، المزمع تنفيذه بالاشتراك بين الأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل، موضع اهتمام كثير من الباحثين والكتاب. ونكمن أهمية تلك الدراسة في اهتمامها بجانبين مهمين: أولاً: تحديد المخاطر والمشاكل التي قد تمثلها قناة البحرين - في حال إتمامها - على الأمن الوطني المصري من النواحي الاستراتيجية، والاقتصادية، والبيئية، وعلى قناة السويس ومستقبل العلاقات العربية والدور الإقليمي لمصر. ثانياً: كيفية التصدي لتلك

كثيراً من ناحية جوهرة ومصمونه عن التوجهات الأمريكية، ولكن يختلف من ناحية أسلوب التعامل معه. حيث إن دول الاتحاد الأوروبي - لاسيما الكبرى فيها: تزايد الأدوار الأمريكية - علاوية فيما يتعلق بالمخاوف والطموحات القوية الإيرانية، إلا أنها تقف ضد اللجوء إلى الخيار العسكري ضد إيران، ولكن دول الاتحاد الأوروبي ترى أن الحل يجب أن يكون من خلال التفاوض

وأخيراً يتناول الفصل الرابع السيناريوهات المحتملة للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني وأثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط

وتتحدد هذه السيناريوهات المحتملة في السيناريوهات الإيرانية، والسيناريوهات الإسرائيلية، ثم السيناريوهات الأمريكية.

ففيما يتعلق بالسيناريوهات الإيرانية، نجد أن السيناريوهات المطروحة تتمثل في الحل عن طريق التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو سيناريو التصعيد والتزام مع الطرف المشكك، أو ما يسمى بسياسة حافة الهاوية، ويقصد بها محاولة تبني إيران موقفاً يتجه إلى الذهاب تدريجياً نحو استخدام سياسة متشددة حيال ملفها النووي، دون أن يصل إلى مرحلة دفع أعدائها إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية ضدها والتراجع في اللحظة الأخيرة عن بعض هذه المواقف المتشددة، وأخيراً سيناريو استخدام السلاح النووي الإيراني بوصفه أداة هجومية، وهذا لا يبدد عقلانياً أو منطقياً لدى أغلب الإيرانيين.

أما السيناريو الإسرائيلي، فيتضح من خلال التصريحات والخطط الموضوعية التي تشير إلى كيفية التعامل عسكرياً مع البرنامج النووي الإيراني، وهو - على ما يبدو - الخيار الوحيد لدى إسرائيل للتعامل مع قضية البرنامج النووي الإيراني واختلافها عن طريقة التعامل الأمريكي في توجيه الضربة العسكرية، إذ إن البعض في إسرائيل ينظر بجدية إلى ضربة مماثلة للهجوم الإيجهاضي الذي قامت به إسرائيل في السابع من يونيو على مفاعل تموز العراقي.

أما السيناريوهات الأمريكية، فتتحدد في سيناريوهين: الأول: سلمى عن طريق تغيير النظام السياسي الإيراني، أو اعتماد أسلوب الضغط على الدول والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالبرنامج النووي الإيراني، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أما السيناريو الثاني، فهو عسكري وشبه أكثر من سيناريو لاستخدام القوة ضد المنشآت النووية الإيرانية، يتضمن أحدها وضع خطط لسلسلة من العمليات السرية التي تهدف إلى تدمير المواقع النووية الإيرانية، وإعطاب أجهزة الكمبيوتر التي لابد منها لوصلة البرنامج وذلك عن طريق استخدام فرق محدودة العدد من القوات الخاصة ومن معارضين إيرانيين

المصرية). بالإضافة إلى الأمن القومي في الإيديولوجية العربية

أما الفصل الثاني "الأمن الوطني المصري على مستوى الممارسة العملية"، فقد تطرق في أربعة مباحث أيضا إلى تعريف الباحث للأمن القومي، والأمن في السياسة الخارجية المصرية، وأمن مصر في التخطيط الاستراتيجي، وتفعيل مجلس الأمن القومي في مصر

وقد جاء الفصل الثالث بعنوان "مشروع قناة البحرين في الفكر والسياسة الإسرائيلية" ليتناول التطور التاريخي لفكرة المشروع من قبل تلور الحركة الصهيونية، وصولا إلى مشروعات السلام والشرق أوسطية، والرؤية الفنية والعلمية للمشروع والمسارات المحتملة له، ثم مكاسب إسرائيل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاستراتيجية من قناة البحرين، وأخيرا، مواقف كل من الأردن وفلسطين ومصر من المشروع.

وفي الفصلين الأخيرين من الدراسة، تناول الباحث الآثار المحتملة لقناة البحرين على الأمن الوطني لمصر، بما في ذلك التداعيات الاستراتيجية، والمخاطر العسكرية، والانعكاسات الاقتصادية، والنتائج البيئية لقناة البحرين على مصر ثم انتقل إلى التحركات المصرية الممكنة لردد المخاطر المحتملة للمشروع، وذلك من النواحي القانونية، والاقتصادية، والبيئية، والاستراتيجية.

وقد خلصت الرسالة إلى بعض الآراء القانونية في شأن مشروع قناة البحرين من وجهة النظر المصرية وقسمتها إلى: آراء واقعية، منها ضرورة مشاركة مصر في دراسة الجدوى، وآراء أخرى -اعتبرها الباحث غير واقعية - ترى أن إيلات هي قرية أم الرشراش المصرية المحتلة التي ينبغي أن تستعدها مصر أو على الأقل تتسلم بورقتها كما فعلت في قضية استرداد طابا. بالإضافة إلى بعض المقترحات على صعيد التحرك القانوني والعمل على لواء المشروع أيضا، خلصت الرسالة إلى أن ظهور قناة البحرين على أرض الواقع قد يهدد الدور الإقليمي لمصر، في حين يكرس لتعاظم الدور الإقليمي لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية وبالتالي، فإن نجاح تلك المشروع يعتبر بمثابة مقدمة لأن تدير إسرائيل المنطقة اقتصاديا لحسابها بعد أن استغلت حالة الزمن العربي الرامنة.

وقد انتقدت الدراسة ما وصفته بالقصور المصري في التصدي لمشروع قناة البحرين، وأرجفتها إلى أن الحكومة المصرية لا ترى في المشروع تهديدا يقلل من قيمة قناة السويس بوصفها شرياننا عالميا للملاحة البحرية لكن

الدراسة انتقدت تلك النظرة لسببين، الأول: إن تنفيذ المشروع يحسم مطامع إسرائيل في شق مجرى ملاحى منافس لقناة السويس. والآخر: إن تأثير المشروع لا يقتصر على قناة السويس فقط بل يمتد بالسلب على مجمل عناصر القوة الشاملة لمصر. وبالتالي يزيد من هذه العناصر لدى إسرائيل.

وأوصت الرسالة بضرورة تحرك مصر لمواجهة تلك المشروع، عبر تشكيل لجنة تضم خبراء من مختلف التخصصات تبين مخاطر المشروع، لتقدمها مصر كمستند لرفضها المشروع. كما طالبت الرسالة بتحرك جامعة الدول العربية للضغط على الأردن لإيقاف المشروع.

وانتهت الدراسة إلى أن إسرائيل مازالت هي مصدر الخطر الأول للأمن الوطني المصري وأيضا للأمن القومي العربي، بل هي أشد خطورة في مرحلة ما يسمى بالسلام عما كان وقت الحرب. وطالبت الرسالة بضرورة إعمار سيناء وتعديل معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، ووضع نظرية جديدة للأمن الوطني المصري، يكون أحد أسسها عدم اعتماد مصر على محور واحد في السياسة الخارجية، هو المحور الأمريكي. كما تحتاج مصر إلى مشروع قومي من خلال عقد اجتماعي جديد يعبر عن آمال الشعب، ويكون أساسا لحركة المجتمع في سبيل تحقيق أمنه ومواجهة التحديات التي تحيط بمصر.

نسرین فوزی اللواتی

إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة.. أي مستقبل؟

د. حمدي عبد الرحمن

مكتبة مديبولي، ٢٠١٧

في عصر أصبحت فيه العولمة، بما تتضمنه من ثورة هائلة في المعلومات ووسائل الاتصال وحرية

انتقال البضائع والأفراد ووجس الأموال - وسيطرة قوة وحيدة على مقدراته أهم سماته - أضحي مجتمع المخاطر - هذا المفهوم الذي صاغه عالم الاجتماع الألماني إيرلش بيك - السمة الأساسية للمجتمع الإنساني في الوقت الحاضر، الأمر الذي سوف يلقي بظلاله على المستقبل، وتسود معه النظرة التشاؤمية لهذا المستقبل. هذه العولمة التي تتضمن تهيمشا لدول الجنوب بصفة عامة، ولها بالطبع العديد - إلى جانب إيجابياتها - من الآثار السلبية على حياة الأفراد، ليس فقط في الوقت الحاضر، ولكن بالطبع أيضا في المستقبل.

من هنا، تنبع أهمية هذا الكتاب إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة .. أي مستقبل؟ مؤلفه الدكتور حمدي عبد الرحمن الذي يعرض فيه للتحديات التي تواجه إفريقيا، هذه التحديات التي يفرضها الوضع الراهن الذي نعيشه الآن، وهي تحديات ليست فقط نابعة من الداخل الإفريقي، وإنما أيضا نابعة من طبيعة النظام الدولي القائم.

وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، تأتي مقدمة الكتاب لتوضح الآثار السلبية للنظام الدولي على إفريقيا في كل الحالات، سواء كانت العلاقة بين أطرافه الرئيسية التي غلبت عليها السمة الصراعية أو السمة التعاونية، فالعلاقة بينهما - إفريقيا والنظام الدولي - دائما غير متكافئة. وفي هذا الإطار، يعرض الكاتب لما يسميه التحقيق التاريخي لتطور النهب الأوروبي لموارد القارة المختلفة، فقد مرت عملية النهب لموارد القارة المختلفة بالعديد من المراحل، أولاها: مرحلة أولوية عنصر العمل، حيث تم استنزاف موارد القارة البشرية في شكل تجارة الرقيق، حيث تم نقل عدد كبير من أبناء القارة، تقدره بعض الإحصاءات بـ ١٥ مليون مواطن إفريقي، للعمل في أوروبا وأمريكا ثانیتها، عصر التوسع الإقليمي، حيث اتجهت أوروبا إلى الاستعمار المباشر للقارة، وقد ترتب على هذا الاستعمار الكثير من الآثار السلبية التي لا تزال تفعل قلعها السلبى إلى الآن ثالثة هذه المراحل - عصر الأولوية الاستخراجية، حيث أصبحت موارد القارة هي المساهم الأكبر في التطور الاقتصادي والتقني في الغرب. هذه المراحل المختلفة كان لها أثر سلبي على القارة، حيث تم استنزاف موارد القارة البشرية والاقتصادية، كما أوجدت مشكلات الحدود التي لا تزال تعاني منها الكثير من الدول الإفريقية بعد حصولها على الاستقلال، كما أعاققت التطور المجتمعي والسياسي لإفريقيا، فلم تستطع الدولة الإفريقية بناء مؤسساتها الناجمة من واقعها، فضلا عن

عن كيفية مواجهة هذه التحديات التي عرضها على طول صفحات الكتاب، وفيها يشير الكاتب إلى مفهوم أفرابيا "Afrabia"، هذا المفهوم الذي نبه إليه الأستاذ الكيني على مزروعي، ليشير به إلى تجمع حضارى يجمع بين الجزيرة العربية والقارة الإفريقية، حيث كانتا كتلة واحدة منذ ملايين السنين، ولكن العوامل الجيولوجية أدت إلى حدوث تصدعات وانشقاقات فى القشرة الأرضية، وفصلتهما عن طريق البحر الأحمر الذى لم يكن موجودا قبل ذلك، هذا التجمع تدعمه الحقائق على أرض الواقع، فهناك تشابه كبير بين الكيانين.

ويختتم الكتاب بالدعوة إلى إرساء تقاليد عربية رصينة فى الدراسات الإفريقية، من أجل الوصول إلى فهم عروبى صحيح للواقع الإفريقى.

عبد الرحمن الجوهري

إفريقيا فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقى

د. عادل عبدالرازق

الهيئة المصرية العامة للكتاب،
القاهرة، ٢٠٠٧

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الوضع إزاء التنمية فى القارة الإفريقية، وما أفرزته مبركات كل طرف من تأثيرات سلبية أو إيجابية، سواء على المستوى الإفريقى أو الدولى وما أنتجته ظاهرة العولمة من ضغوط على الدول الإفريقية أدت إلى تراجع دور الدول الإفريقية وازدياد تخلفها الاقتصادى، ومن ثم، فإن الدراسة تناولت إرغاصات حركة الوحدة الإفريقية منذ بدايات القرن الماضى، ونشأة الاتحاد الإفريقى، وآلياته وأهدافه، وسبل التعاون بين الاتحاد

الكبرى بها، انتقلت القارة إلى قلب الاهتمام الدولى، ليس فقط من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وإنما أيضا من قبل قوى إقليمية، خصوصا إسرائيل، وشهدت القارة حالة من التنافس الدولى الشديد على النفوذ، ويؤكد الكاتب أن النفط والغاز لعبا دورا مهما فى تصاعد حدة وتيرة هذا التنافس، بالإضافة إلى الحرب التى تشنها أمريكا على قوى الإرهاب، والتى كانت إفريقيا أحد أهم ميادينها. وقد كان لهذا التنافس آثار معوقة لمسيرة التطور داخل القارة، وذلك فى ضوء حقيقتين، أولاها: العولمة وما تتضمنه من تهيمش ليس فقط لإفريقيا وإنما لدول الجنوب بصفة عامة، ثانيتهما: أزمة العولمة وعسكرتها خصوصا بعد أحداث ١١ سبتمبر.

ثم يعرض الكاتب لمقضية السردان (مشكلتنا الجنوب ودارفور) باعتبارها مثالا على التنافس الدولى المحتدم على النفوذ فى إفريقيا.

أما الباب الثالث، فيأتى تحت عنوان إفريقيا وتحدى التنمية، وفى هذا الباب يعرض الكاتب لمسألة الصراعات الاثنية والسياسية داخل القارة كإحدى أبرز العقبات أمام تحقيق التنمية فى القارة. فالصورة الذهنية عن إفريقيا أنها قارة مليئة بالصراعات وحالات العنف، فى ظل واقع يزداد فيه تهيمش المواطن باستمرار، الأمر الذى أدى إلى ظهور النزعة التشاؤمية حول مستقبل إفريقيا "Afro Pessimism"، ويحاول الكاتب فى هذا الجزء تفسير ظاهرة الصراعات فى إفريقيا وأنماطها ودور الدولة فى هذه الصراعات، والسياسات التى يجب اتباعها من أجل التقليل منها. ويرجع الكاتب نشوب هذه الصراعات إلى عدد من العوامل، أولا: التنوع الشديد (لغويا ودينيا واجتماعيا) الذى تشهده القارة، ثانيا: الهوية الإثنية فى مقابل الهوية الوطنية، ثالثا: السياسات التى اتبعتها القوى الاستعمارية إبان الحقبة الاستعمارية، رابعا: إخفاق مشروع الدولة الوطنية، وأخيرا: العوامل الداخلية.

ثم يعرض الكاتب فى خاتمة هذا الباب للمبادرات التى قدمت لمعالجة هذا الواقع المتأزم، ويركز على مبادرتين أساسيتين، المبادرة الأولى: قيام الاتحاد الإفريقى ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية، ومن أجل تسريع وتيرة العمل الإفريقى المشترك ثانية هذه المبادرات هى مبادرة نيجاد التى تسعى إلى تحقيق أهداف إفريقيا التنموية، من خلال القضاء على الفقر والتهيمش الذى تشهده القارة فى عصر العولمة

وتأتى خاتمة الكتاب ليعرض فيها الكاتب رؤيته

انتقال تركة التسلط والفهر - التى كانت سائدة إبان الفترة الاستعمارية- إلى الدول الإفريقية بعد حصولها على الاستقلال، الأمر الذى أدى إلى انتشار الفساد وشخصنة السلطة وإعاقة مسيرة التنمية داخل القارة وغيرها من الآثار السلبية.

ثم ينتقل الكاتب إلى الحديث عن تصاعد الاهتمام الدولى بإفريقيا، فقد أصبحت إفريقيا فى قلب الاهتمام الدولى بصفة عامة، والأمريكى بصفة خاصة، خصوصا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر

يلقى الباب الأول تحت عنوان قضايا منهجية ونظرية ويؤكد فيه الكاتب أن الأطر المعرفية القائمة لتفسير الواقع الإفريقى عاجزة عن القيام بهذه الوظيفة، هذا العجز أدى إلى سوء فهم الواقع الإفريقى، ومن ثم غياب الرؤية التحليلية الكلية للملائمة لهم هذا الواقع بكل جوانبه المتعددة والمتشعبة، الأمر الذى أدى إلى أزمة مصداقية تعاني منها الدراسات الإفريقية، وللتغلب على هذه الأزمة، يقدم الكاتب عددا من المداخل النظرية المنهجية لدراسة الواقع الإفريقى، أولها: مدخل التحول الديمقراطى، ثانيا: مدخل الاقتصاد السياسى والتكيف الهيكلى، ثالثا: مدخل العولمة، وأخيرا: مدخل الصراعات الإثنية.

بعد ذلك، ينتقل الكاتب إلى طرح مجموعة من الإشكاليات التى تواجه مسيرة التنمية السياسية الإفريقية فى عصر العولمة وهى:

• تعزيز الديمقراطية فى إفريقيا، حيث تواجه الديمقراطية العديد من العوائق من قبيل الصراعات الاجتماعية، وانتشار الفقر وإساءة استخدام العملية الديمقراطية ... الخ

• الدولة والتنمية، حيث تم إرجاع فشل نموذج التنمية إلى الدولة باعتبارها المؤسسة الأبرز فى المجتمع، وبالتالي الوصول إلى أن الدولة مؤسسة عاجزة وغير كفء لإدارة العملية التنموية.

أما الباب الثانى، فيأتى تحت عنوان إفريقيا والقوى الدولية ويستعرض فيه الكاتب وضع القارة السمراء فى مسار التفاعلات الدولية فى الوقت الراهن وفى استراتيجيات الدول الكبرى، هذا الوضع بالطبع قد تغير كثيرا عما كان عليه فى الماضى، فبعد أن كانت القارة أكثر مناطق العالم تهيمشا، والقل نصيبا من اهتمام القوى

الأوروبي والاتحاد الإفريقي وأخيرا مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (نيباد)

جاء الفصل الأول من الدراسة تحت عنوان منظمة الوحدة الإفريقية وتقييم دورها حيث تناول المؤلف في البداية إرهابات حركة الوحدة الإفريقية، حيث بدأت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فكرة الوحدة الإفريقية في التطور، فيما سمي الجامعة الإفريقية بمعنى تجمع الزنوج ضد الرجل الأبيض، وانتشرت الفكرة بين الرقيق والزنوج الذين نقلوا لأوروبا وأمريكا وطالبوا برفض التفرقة العنصرية ومقاومتها، وبدأت تنمو حركة الوحدة الإفريقية من خلال المؤتمرات التي بدأتها جمعية الوحدة الإفريقية في يوليو عام ١٩٠٠ بلندن، وتالت بعد ذلك العديد من المؤتمرات، لعل أهمها مؤتمر (مانشستر) عام ١٩٤٥ الذي يعتبر البداية الفعلية في مسيرة الوحدة الإفريقية ولقد توالى التطورات حتى كانت أول محاولة رسمية لعقد اجتماع للدول الإفريقية التي نالت استقلالها، وذلك في أكرا عام ١٩٥٨، وهي (مصر - إثيوبيا - السودان - ليبيا - المغرب - تونس - غانا - ليبيريا) وقد خرج المؤتمر بقرار وحيد، هو تنسيق السياسة الخارجية للدول الأعضاء، وأعقب ذلك المؤتمر الإفريقي الثاني الذي عقد في أبيس أبيبا عام ١٩٦٠، وفي مايو ١٩٦٣، عقد المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية في أبيس أبيبا وذلك على مستوى وزراء الخارجية، وقد اشتركت فيه ثلاثون دولة مستقلة وأمكن توقيع ميثاق المنظمة في ٢٥ مايو عام ١٩٦٣.

وفيما يتعلق بتقييم دور منظمة الوحدة الإفريقية، يمكن القول إنه كان للمنظمة فضل كبير في دعم حركات الاستقلال، خاصة من خلال لجنة التنسيق لتحرير إفريقيا التي أنشئت عام ١٩٦٢، كما قادت المنظمة حربا شرسة سياسية ودبلوماسية ومالية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ونجحت المنظمة جزئيا في موضوع نسوية النزاعات بين دولها

وكما يرى البعض، فإن أهم إخفاقات المنظمة هو في المجال الاقتصادي فعلى الرغم من القرارات الاقتصادية المهمة مثل (الإعلان الإفريقي حول التعاون الاقتصادي الذي أقر في مايو ١٩٧٣، وبرنامج التعاون الفني بين الدول الإفريقية في يوليو ١٩٧٥، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي لإفريقيا من عام ١٩٨٦ - ١٩٩٠)،

فإن كل هذه المبادرات لم تلق التأييد الكافي من الدول الإفريقية، وشعرت الشعوب الإفريقية بإحباطات نظرا لأنها لم تسهم بشكل ملموس في دعم التعاون الاقتصادي بين دول القارة بالرغم من توقيع هذه الاتفاقيات. كما بنوه البعض إلى أن المنظمة قد أضلقت في موضوع دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في إفريقيا، إلا أنه بعد إنشاء اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، حدث تحسن نسبي في هذا المجال.

وجاء الفصل الثاني ليتناول في البداية إرهابات ونشأة الاتحاد الإفريقي، فنظرا للتحديات التي باثت تواجه القارة الإفريقية، كان حتما على الأفارقة أن يتطلعوا إلى تطوير منظمة الوحدة الإفريقية لتحقيق أهداف المنظمة. فلم تكن قمة "سرت الأولى"، التي عقدت في ليبيا في سبتمبر ١٩٩٩، إلا بداية فعلية لقيام الاتحاد الإفريقي، ومن ثم جاء جدول الأعمال لهذه القمة معبرا عن الأوضاع السيئة والمتدهورة في القارة الإفريقية، فجات هذه المشروعات في جدول الأعمال على الوجه التالي: (مشروع الوحدة الانماجية الإفريقية - مشروع إنشاء برلمان إفريقي مشترك - مشروع تأسيس محكمة عليا إفريقية - مشروع إنشاء مصرف مركزي إفريقي) ومن ثم أسفرت مناقشات القمة الاستثنائية عن إصدار "إعلان سرت" جاء فيه عزم الدول الإفريقية على وضع حد للنزاعات. كما أكدت الدول الأعضاء ضرورة إتمام عملية التصديق على قيام الاتحاد بحلول ديسمبر عام ٢٠٠٠، على أن يتم إقرار ميثاق التأسيس للاتحاد في عام ٢٠٠١، وتم الإعلان الرسمي عن الاتحاد الإفريقي في القمة الأولى للاتحاد الإفريقي، والتي عقدت في مدينة (ديريان) بجنوب إفريقيا في يوليو ٢٠٠٢. وفي السياق نفسه، تناولت الدراسة أهداف ومبادئ، واليات وأجهزة الاتحاد الإفريقي، حيث نص القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي على أن تكون أهداف الاتحاد كما يلي: (تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين الشعوب الإفريقية، الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء، التعجيل بتكامل القارة السياسية والاقتصادي، تعزيز حماية حقوق الإنسان، تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة). كما نص القانون على أن يعمل الاتحاد وفقا للمبادئ: (أثية: مبدأ المساواة والفرار بين الدول الأعضاء في الاتحاد، احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال، نسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة، احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق

(الإنسان).

وستعرض الفصل الثالث من الدراسة التحديات التي تواجه القارة الإفريقية، حيث تتعرض الدراسة إلى التحديات الخاصة بالبيئة الإفريقية، والتي تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الدخل الحقيقي للفرد في عدد من الدول الإفريقية بالإضافة إلى ضعف ركيطة الموارد البشرية، وتزايد النمو السكاني بمعدلات متعاضمة، علاوة على تزايد أعداد اللاجئين الأفارقة الذين يعيشون في أوضاع اجتماعية واقتصادية غاية في السوء، وأخيرا التدهور الملحوظ في معدلات التدفقات الاستثمارية الخارجية المباشرة.

أما عن أبرز التجمعات الاقتصادية الفاعلة في ظل الاتحاد الإفريقي، فهي تجمع دول الساحل والصحراء، وجماعة التنمية للجنوب الإفريقي، والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي كوميسا، والتجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا إيكواس.

ثم تناولت الدراسة آليات الاتحاد الإفريقي الجديدة، وهي:

أولا: برلمان عموم إفريقيا، حيث يقوم البرلمان بالعمل من أجل تحقيق التجانس والتنسيق بين قوانين الدول الأعضاء، وتقديم توصيات تهدف إلى المساهمة في تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية.

ثانيا: مجلس السلم والأمن الإفريقي، ويتمثل أهدافه في تعزيز السلم والأمن في إفريقيا، كما تتمثل مبادئ المجلس في التسوية السلمية للنزاعات والصراعات.

ثالثا: المصرف المركزي الإفريقي، ويلعب دورا محوريا في التنسيق فيما بين محافظي البنوك المركزية في الدول الأعضاء والعمل على وضع قوائم إرشادية موحدة للعمل المصرفي.

رابعا: محكمة العدل الإفريقية تكون لها وظيفة التسوية السلمية للنزاعات الإفريقية.

وجاء الفصل الرابع تحت عنوان الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي - دراسة مقارنة، حيث يعرض لأوجه التشابه التي أدت إلى قيام الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي من خلال المتغيرات الدولية، التي كانت سببا رئيسيا في صمعي كل منهما لتحقيق درجة أكبر من الوحدة

والاندماج لمواجهة القضايا المعاصرة الناشئة عن النظام الدولي الجديد المتمثل في العولمة وإقامة الشبكات الاقتصادية الجديدة

أما بالنسبة للتمغبرات الإقليمية لكل من الاقتصادير بالنسبة لأوروبا، فقد شهدت العديد من التغيرات. أهمها قيام الوحدة مع ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، وتفجر الصراعات القومية والعرقية في دول وسط وشرق أوروبا

وعلى الحاسب الإفريقي، فقد أدت التغيرات السلبية إلى نوع من التراجع للمكانة الإقليمية التي كانت تتمتع بها القارة الإفريقية إبان الحرب الباردة وظهور ذلك في خفض حجم المساعدات، كما تعجزت في دول جديدة في القارة حروب

أهلية استنزفت موارد القارة. وفي السياق نفسه، تناولت الدراسة الاستراتيجية الإفريقية للتنمية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (نيباد)، حيث شهد مطلع الألفية الجديدة ظهور مبادرتين إفريقيتين جديدتين تهدفان إلى إعادة صياغة مستقبل القارة الإفريقية، هاتان المبادرتان هما: إنشاء الاتحاد الإفريقي، وإصدار وثيقة المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)، والتي تتضمن برنامج عمل تفصيلياً لتحقيق أهداف القارة في التخلص من آثار التخلف والفقر والتهمة في عصر العولمة، وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك في إطار من مشاركة عالمية جديدة بين إفريقيا والمجتمع الدولي، تقوم على أساس تبادل المسؤوليات والالتزامات واقتسام

المنافع. كما أن هذه المبادرة سوف تفرض على الدول الأعضاء فيها التزامات ومسؤوليات ذات صبغة تعاقدية في مجالات (ديمقراطية الحكم، وحقوق الإنسان، وضمان سلامة السياسات والمؤسسات الاقتصادية)، وسوف يخضع أداء الدول الأعضاء في هذا الخصوص لمراجعة وتقييم دوري مستقل، طبقاً لمعايير وآليات متفق عليها. ويترتب على نتائج هذه المراجعة آثار ملموسة فيما يتعلق بنصيب هذه الدول في المساعدات الدولية، وتخفيف الديون والاستثمارات الأجنبية والمشروعات المشتركة

وليد عيسى سليمان



**European Security
and Transatlantic
Relations after 11/9
and the Iraq War.
Heinz Gartner and
Ian M. Cuthbertson,
Palgrave, 2006**

الامن الأوروبي والعلاقات عبر
الاطلنطية بعد ١١ سبتمبر
والحرب على العراق

في حل هذه المشكلة من خلال وضع "قواعد الطريق" بشأن الاستخدامات الوقائية للقوة العسكرية، ويمكن لهذه القواعد البدء بتحقيق إجماع في الرأي حول ما يجب الامتناع عن عمله، فمثلاً، بإمكان الأوروبيين أن يوافقوا مبدئياً على عدم رفض العمل العسكري الوقائي، بينما قد يوافق الأمريكيون على الاحتفاظ بالعمل الوقائي لحالات خاصة بون أن يشكل هذا المبدأ النقطة المركزية في استراتيجية الولايات المتحدة. ويمكن للطرفين، بعدئذ، تقييم التقدم الذي تحقق في تحديد الشروط والظروف التي تبرر التدخل، منها: محاربة الإرهاب (كما في أفغانستان)، ودعم عمليات الكشف عن أسلحة الدمار الشامل (كما في العراق)، أو تحقيق أهداف إنسانية (كما في البوسنة، وكوسوفو، وتيمور الشرقية).

وفي النقطة الثالثة، تم التطرق لطبيعة العلاقات عبر الاطلنطية بعد أحداث ١١ سبتمبر، فقد أصبحت هذه العلاقات تخضع لتوترات أعظم اليوم مما كانت عليه في أي وقت مضى خلال الجيل الأخير على الأقل. ويفترض عدد كبير من الأوروبيين وجود نيات سيئة لدى الولايات المتحدة. ويستاء عدد كبير من الأمريكيين من السلوك الأوروبي ولا ينظرون بجدية إلى الملاحظات الأوروبية بشأن التهديدات المعاشة. وقد أصبح الرأي الشائع هو أن الولايات المتحدة قوة عظمى يجب كبحها، وأصبحت سياسة الولايات المتحدة تتجه نحو الاعتماد على تحالفات الدول الراغبة لتحقيق ما لا يمكن تحقيقه عن طريق الأمم المتحدة والحلف الأطلسي. فقد أوصلت الحرب في العراق هذه التوترات إلى مرحلة الأزمة. رنظمت فرنسا وألمانيا مقاومة للولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي مع روسيا - العدو الرئيسي تاريخياً للحلف الأطلسي -

والتي تؤوي إرهابيين أو تدعم الإرهاب، وتلك التي تسعى من خلال هذه الرسائل إلى تحدى النظام الدولي الذي أوجده الأوروبيون والأمريكيون ويتوجب عليهم دعمه. وبالتالي، عليهم إدراك الحاجة إلى إطلاق تهديدات ذات صدقية وليس الاعتماد على حوافز اغرائية فقط، وذلك عند التعامل مع الدول التي تفتقر إلى حس المسؤولية. وقد تكون الدبلوماسية الإكراهية ضرورية أحياناً لتحقيق النتائج. ومن ثم عملت أوروبا على إدخال حوافز اغرائية ضمن استراتيجيتها، فالتهديدات وحدها لا تولد القبول في كافة الحالات، وعليه يجب الإسراع في تنفيذ المبادرات التجارية، ومن ضمنها تعميق التعاون لضمان أمن المواد النووية الموجودة في الاتحاد السوفيتي السابق، وتعزيز الروابط بين نواتج الاستخبارات الأمريكية والأوروبية وتوسيع نطاق برنامج البحث والمصارعة في عرض البحار، والمعروف بصفته الرسمية أكثر كمبادرة نشر الأمن، وسد المنافذ في نظام منع انتشار الأسلحة النووية التي تسمح للدول بالتكديس الشرعي لمخزون الوقود النووي، وتشديد آليات التطبيق بحيث ترد على الانتهاكات التي تقوم بها أنظمة حكم حالية تناهض مبدأ منع انتشار الأسلحة النووية.

أما النقطة الثانية في هذا الجزء، فتدور حول 'الرد الأوروبي على الإرهاب الدولي بعد أحداث ١١ سبتمبر'. لقد سادت الفترة التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر سعي أوروبا لعمل شراكة مميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الشراكة الأطلسية التي تمثلت في الاتفاق على مبادئ أساسية تنظم نشر القدرات العسكرية، فقد تتطلب التحديات الجديدة إعادة تقييم لهذه المبادئ، فباستطاعة الحلف الأطلسي أن يساعد

يحاول هذا الكتاب طرح رؤية للامن الأوروبي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما ترتب عليها من ظهور ما يسمى بالإرهاب الدولي. فقد اعتبرت أوروبا أن الهجوم الذي تعرضت له الولايات المتحدة على يد مجموعة من الإرهابيين بمثابة تهديد للامن القومي الأمريكي لم تشهده من قبل ومن ثم، فمن الجائز أن يتكرر هذا الحدث مرة أخرى في أي منطقة من العالم. فكيف تعاملت أوروبا مع هذا الوضع؟ وما هو التغيير الذي طرأ على الأمن الأوروبي بعد هذه الأحداث؟ وكيف كان رد الفعل؟ هذا ما يطرحه الكتاب في جزئين حول طبيعة المخاطر الجديدة والعدو الجديد الذي تواجهه أوروبا، فقد أصبح الإرهاب هو الآفة التي تضرر بالمجتمعات القريبة عموماً

في البداية، يشير المؤلف إلى أن الحرب على الإرهاب دفعت حلف الأطلسي للتكيف مع الحقائق الجيوسياسية وأن تصمم "قواعد الطريق" جديدة، ولكن يقدم التحالف بنجاح، يتوجب عليه أن يطور سياسات مشتركة حول كيفية التعامل مع دول تفتقر إلى حس المسؤولية، واستخدام القوة العسكرية، ودور المؤسسات المتعددة الأطراف، وكيفية إدخال الإصلاح السياسي والاقتصادي إلى دول الشرق الأوسط الكبير. كما حان الوقت أيضاً لتوضيح أهداف وفوائد التكامل الأوروبي.

وفي الجزء الأول من الكتاب وعنوانه "الإرهاب الاستراتيجي نحو فهم واضح"، يؤكد الباحث فيه أهمية أن تشكل الضربات الوقائية دائماً ملاذاً أخيراً. ومن ثم، عملت أوروبا على كيفية إحباط قيام أوضاع قد تتطلب تنفيذ هذه الضربات، يعني ذلك تطوير سياسات منسجمة تجاه دول تلك، أو تسمى لامتلاك أسلحة الدمار

والشرق اوسطية المجاورة لأفغانستان، التعاون في المجالات السياسية والعسكرية والاستخباراتية.

ورغم المحاولات الحديثة التي تبذلها إنجيلا سيركل، التي تراس بلادها الدورة الحالية للاتحاد الأوروبي من أجل صياغة مفهوم جديد لأمن أوروبا، فإن ذبا من ذلك ان يحدث إلا بعد انتهاء الانتخابات الفرنسية في السادس من شهر يونيو ٢٠٠٧. وبخصوص المسؤولية المشتركة الألمانية - الفرنسية لرسم مستقبل الاتحاد الأوروبي، يقول "يونهارد كاسيمان"، بولوماسي ألماني في باريس إنه من دون الإرادة الفرنسية في الانخراط مع الاتحاد الأوروبي، فإن هذا الأخير لن يرى النور أبداً. والاكتر من ذلك يرى المراقبون أنه في ظل المصاعب التي تواجه الولايات المتحدة في العراق، والتوجه الأمريكي الأخير القائم على نهج متعدد الأطراف، ليس من القريب أن يتراجع الحديث عن "أقول فرنسا".

وقد أصبحت دول أوروبا -توحيداً فرنسا- أكثر حضوراً على الساحة الدولية بسبب شبكاتها الدبلوماسية والثقافية المتداخلة فضلاً عن تعاونها الأمني الفعال. فعدم مشاركة فرنسا في الحرب على العراق، لم يمنعها من استضافة أكبر مركز لعمليات مكافحة الإرهاب في أوروبا، والذي أسسته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بتعاون مع الأجهزة الاستخباراتية الفرنسية في ٢٠٠٢ ويسمى بـ "قاعدة التحالف".

يضاف إلى ذلك تعاون الأجهزة الأمنية الفرنسية والوكالات القضائية مع نظيراتها الأمريكية لملاحقة العناصر الإرهابية. وتبني فرنسا أحد أكثر المواقف العالمية تشدداً فيما يتعلق بانتشار السلاح النووي، لا سيما في كوريا الشمالية وإيران. ويزداد الدور الفرنسي بروزاً بالنظر إلى مؤسستها العسكرية القوية التي تربطها علاقات وثيقة مع القوات الأمريكية، بحيث غالباً ما تفرق فرنسا القول بالفعل وتنتشر قواتها في الميدان خلافاً للعديد من القوى الأخرى فحالياً تنشر فرنسا ما يقرب من ١٢ ألفاً من قواتها في مناطق مختلفة من العالم، سواء في أفغانستان، أو لبنان، أو في العديد من البلدان الإفريقية مثل ساحل العاج وغيرها، وهذا الحضور العسكري الفرنسي الملحوظ خارج الحدود هو ما حدا بمساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون جنوب اسيا ريتشارد باوتشير إلى التوجه إلى باريس لإجراء مباحثات مع السلطات الفرنسية حالما نردت إشاعات بقرب تنفيذ طالبان لهجوم كاسح خلال ربيع ٢٠٠٦ ومع أن النفوذ الفرنسي التقليدي في القارة الإفريقية قد شهد بعض التراجع على الصعيد الاقتصادي والسياسي، فإن علاقاتها الثقافية مع

الأوروبي وتحتيد نطاقه. كما أن رد الفعل الأمريكي سوف يتأثر تجاه العملية بكيفية رؤية زعماء الاتحاد الأوروبي والناخبين لدور الاتحاد الأوروبي، فطرح الاتحاد الأوروبي بمثابة نقل موازن لقوة الولايات المتحدة، حتى ولو كان ذلك لأهداف بلاغية فقط، وسوف يشعل بالتأكيد النور الأطلسي ويشجع واشنطن على البحث عن شركاء دوليين في أماكن أخرى من العالم. لكن إذا وضع الاتحاد الأوروبي سياساته ضمن الإطار الخاص بتكامله، كما فعل في الماضي، فسوف تستمر واشنطن في اعتبار توسيع وتعميق أوروبا، على أنها تصب في مصلحة الولايات المتحدة. وهذا ما قد يجعله بمرور الزمن شريكاً أكثر فعالية للولايات المتحدة، أما أوروبا الموسعة أكثر، فقد تضمن استمرار انتشار السلام، والديمقراطية، والازدهار باتجاه الشرق وبذلك تلحق مع ما قد يكون لروسيا من اتجاهات معاكسة.

أما الجزء الثاني من الكتاب، فهو بمثابة طرح رؤية مستقبلية للعلاقات عبر الأطلنطية في فترة ما بعد أحداث سبتمبر والحرب على العراق، ويشار فيه إلى أهمية بقاء مبادئ الحلف الأطلسي في الوقت الحاضر وهي صالحة للعمل، من غير أن تكون كذلك كافة ممارساتها التاريخية. ومن ثم، يرى المؤلف عدم وجود ضرورة لاحقة لوجود عسكري أمريكي كبير في وسط أوروبا، حيث إن عمليات إعادة نشر القوات تجري حالياً في أماكن أخرى، فالتحديات التي تواجه التحالف أكثر تنوعاً مما كانت عليه خلال الحرب الباردة، وبالتالي لن تتماثل بعد الآن المصالح الأمنية الأمريكية والأوروبية بقية كما كانت سابقاً. ويحتاج الحلف الأطلسي لأن يكون أكثر مرونة في إجراءاته وأكثر طموحاً في مهماته مما كان عليه في الماضي.

ويتناول الجزء الثاني أيضاً الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة تداعيات ما بعد ١١ سبتمبر. وقد أورد فيه الباحث الدور الأوروبي الواضح لمواجهة تداعيات ما بعد سبتمبر على الأمن الأوروبي، فقد دعت أوروبا الدول التسع عشرة الأعضاء في الحلف الأطلسي إلى تطبيق أحكام المادة الخامسة من معاهدة الحلف وذلك للمرة الأولى في تاريخ هذا الحلف وتعتبر المادة الخامسة أن أي هجوم ينفذ ضد إحدى الدول الأعضاء هو هجوم ينفذ ضد كافة الدول الأعضاء، ويطلب من هذه الدول اتخاذ الخطوات المناسبة بموجب الإجراءات الدستورية لكل منها. وفي نهاية الأمر، ساهمت ١٦ دولة من الدول التسع عشرة بقوات عسكرية في حملة أفغانستان، مع أن الحرب لم تدر رسمياً كعملية لحلف شمال الأطلسي كما قدمت دول عديدة، من ضمنها روسيا والصين والدول الآسيوية

وبدورها سمعت إدارة بوش لفصل هذه الدول عن بقية الدول الأعضاء في التحالف، وفي الاتحاد الأوروبي وحلت، لمدة من الزمن، البلاغة الكلامية محل الدبلوماسية كإداة أولية لاتخاذ المواقف وإبداء الانتقادات وتشكيل التحالفات وأقل ما يقال في هذه الأحداث إنها كانت عبر مألوفة وتأثرت بنتيجتها السياسات القومية الأوروبية.

أما النقطة الرابعة، فتتعلق بالرؤية المشتركة للأمن الأوروبي والملاقات عبر الأطلنطية بعد الحرب على العراق، ويشار فيها إلى ضرورة أن يعمل الأوروبيون والأمريكيون معاً الآن لضمان تحويل أزمة العراق إلى حالة غير اعتمادية في علاقاتهما، دون أن تصبح سابقة لأمور قادمة. ولتحقيق ذلك، على دول الأطلسي أن تستفيد من دروس ماضيها المشترك وهي:

- **الدرس الأول:** لا يستطيع أي تحالف العمل بجراح في غياب استراتيجية مشتركة أو بوجود استراتيجيات متناقضة. فإذا أريد للعلاقة الأطلسية أن تستمر فيجب أن يتعلم الجانبان من فشلها في الاتفاق بشأن العراق. فسوف يحتاج الأمريكيون إلى إعادة تأكيد النظرة التي ميزت أسلوب تعاملهم مع الحلفاء طوال الحرب الباردة، فالقدرة على العمل لا تعني بالضرورة القدرة على الإقناع. وحتى في تحالف تتوزع فيه القدرات العسكرية بصورة غير متكافئة، فإن تكلفة التصرف من طرف واحد يمكن أن تفوق تكلفة جهود السعي إلى تحقيق اتفاق، الأمر الذي يوجب على الأوروبيين بدورهم أن يعترفوا بأن عالم ما بعد ١١ سبتمبر لم يعد أمناً أبداً للمجتمعات الأطلسية، وأن الأخطار التي تجعله غير آمن لا تنطلق من واشنطن، فالهدف ليس تحقيق اتفاق جماعي في الرأي، حيث من الممكن أن يكون السعي إلى ذلك منهكاً بقدر ما عليه أن يكون إحساساً مشتركاً بوحدة المصير.

- **الدرس الثاني:** لا تحتاج الاستراتيجية المشتركة إلى قدرات متساوية، حيث يشكل التكامل مصدر قوة لا عيباً. فإذا كانت الولايات المتحدة هي الدولة التي لا غنى عنها بالنسبة لقدرتها العسكرية، فإن الأوروبيين هم بالتأكيد حلفاء لا يمكن الاستغناء عنهم في معظم درجات القوة المعتمدة في فزون الحكم وبغض النظر عما إذا كانت المسائل تتعلق بمكافحة الإرهاب، أو تهريب التجارة، أو منع الجريمة الدولية، أو احتواء أسلحة الدمار الشامل، أو إعادة بناء الدول بعد الحروب، أو محاربة الفقر، أو مكافحة المرض، أو نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان. فبالقدرات الأوروبية والأمريكية تكمل أحدهما الأخرى بوثيرة أكبر من منافسة واحدة للأخرى.

- **الدرس الثالث:** أنه قد حان الوقت لتوضيح أهداف وفوائد التكامل الأوروبي، فعملية الأوروبيين تقرير وتيرة السرعة في تنفيذ التكامل

مستمراتها القديمة لا تزال قوية كما أن تمسك
مرسا برقصها الفاطم للمشاركة في الحرب على
تبرق اكتسبها أصدقاء في العالم الإسلامي، أو
على الأقل أعداء منها شعبة الإمبريالية التي عادة
ما تصق بأمريكا وحليفاتها الأوثق بريطانيا إن
تربسبر حلفاء مهمون للولايات المتحدة
أمريكية في مسائل تتعلق بسوريا وإيران، ذلك
مرسا تتنم بمصادقية في الشرق الأوسط
تغزو كثير ما تحظى به أية دولة أوروبية أخرى،
وهو أمر تحتاج إليه الولايات المتحدة بشكل
عاجل في الشرق الأوسط

ويتضح أمامنا أن هذا الكتاب رزية واضحة
لارتباط الأمر الأوروبي بعد أحداث ١١ سبتمبر
٢٠٠١ بالولايات المتحدة الأمريكية، كذلك دور
حلف الأطلسي المرتب بالإرادة الأمريكية فقد
فقد الشراكة الأمريكية - الأوروبية دعما بالغ
الأهمية للتحوّل التاريخي السريع في أفغانستان
التي لا تزال تخضع لضغط الإرهابيين وبينما
تريد قوات حلف الناتو وجودها عبر تلك البلاد
بأنها تحلب الأمن وإمكانية التنمية للسكان الذين

يعانون منذ مدة طويلة ويبدأ التعاون الأمريكي -
الأوروبي في الحسب على الإرهاب بإعطاء
أفغانستان، التي كانت في يوم من الأيام موطننا
لتنظيم القاعدة، الفرصة لبناء دولة تنعم
بالديمقراطية والازدهار والسلام مع نفسها ومع
جيرانها

وقد عملت الولايات المتحدة عن كثب مع تركيا
الاتحاد الأوروبي (فرنسا وبريطانيا وألمانيا)
لإقناع نظام الحكم الإيراني بالتعاون مع المجتمع
الدولي والتخلي عن جهوده لتطوير أسلحة نووية.
وبالنظر لأن وجود إيران تتمتع بالديمقراطية
سيجعلها شريكا أكثر تحملا للمسئولية في
المطقة وفي العالم، فإن الولايات المتحدة وأوروبا
مصممتان على مد يديهما للشعب والمجتمع
الإيراني

وتدعم أوروبا والولايات المتحدة الحكومة
الجديدة المنتخبة ديمقراطيا في العراق وجهودها
لإحلال الأمن والازدهار والديمقراطية الدائمة
للسبب العراقي. وتعمل الولايات المتحدة وأوروبا
معا لنشر السلام في العالم الذي ينعم فيه

المجتمع عبر الأطلسي منذ عقود. والناتو هو
حلف أمريكا الرئيسي، والصلة الاستراتيجية
بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والنزاع
الأمنية المحورية للمجتمع الديمقراطي عبر
الأطلسي وتطور أوروبا وكندا والولايات المتحدة
معا حلف الناتو لكي يواجه تحديات القرن
الحادي والعشرين. وكان حلف الناتو في بداية
عام ١٩٩٤ تحالفا عسكريا يضم ١٦ دولة.

ويشجع نحو مواجهة الاتحاد السوفيتي الذي لم
يعد موجودا، ولم يتم الحلف بنى عقلية عسكرية
على الإطلاق وبحلول عام ٢٠٠٤، ضم حلف
الناتو ٢٦ عضوا وأصبحت له شراكات عبر
المنطقة الأوروبية والآسيوية والبحر المتوسط
والخليج العربي. واشترك في ثمانين عمليات
عسكرية في وقت واحد، تمتد من منطقة البلقان
إلى أفغانستان، مؤديا مهام تتراوح بين
المساعدة الإنسانية وعمليات الاستقرار

ولاء على البحيري

Gas in the GCC Countries

Dr Mohammed Saad Abu Amoud

Qatar, Saudi Arabia and the United Arab Emirates have all undertaken massive investments to exploit their considerable gas reserves.

SUDAN

Towards a Strategic Partnership between Egypt and Sudan

Hani Raslan

Egypt and Sudan should strengthen and widen their economic and commercial ties, as well as encourage social and cultural interaction to move towards a new level of strategic partnership.

The Political ■ in Sudan: Competing Views on Relations with Egypt

Al-Walid Sayyed Mohammed Ali

If Egypt and Sudan are to develop a mutually advantageous relationship, they must interact with reference to a wider social and cultural base. The elite's stances are a function of their own social and historical background, and do not provide a firm basis on which the relationship can develop.

IN FOCUS

The 1967 War ■ Years On: Re-examining the Notions of Victory and Defeat

Dr Abdel-Alim Mohammed

The wide-ranging media attention to the 40th anniversary of the 1967 war has overlooked some of its important consequences ■ both the Arab and Israeli sides.

The 1967 War from an Economic Perspective

Dr Salem Tawfiq Al-Nagafi

The 1967 war served as a means by which Israel could relieve the economic crisis it suffered between 1965 and 1967.

The 1967 Defeat's Impact on the Palestinian National Movement

Abdel-Qader Yassin

The defeat of the Egyptian, Syrian and Jordanian armies in 1967 substantially strengthened the Palestinian national movement, uniting the efforts in the West Bank and Gaza that had previously been isolated from one another.

INTERNATIONAL VIEWS

Paul Kennedy ■ Reforming the UN

Dr Al-Sayyed Amin Shalabi

Paul Kennedy advocates a gradual and measured approach to reform in the UN in his book *The Parliament of Man: The Past, Present and Future of the United Nations*.

Franco-Russian Relations

Nadine Hani Iskandar

Thomas Gomart, in an article on France's Russian policy in *Politique Étrangère* in spring 2007, examines the tensions and contradictions in this bilateral relationship, as well as its importance to France.

A selection of full-text translations is available at www.siyassa.org.eg

TURKEY

In Search of a Viable Secularism

Dr Moataz Billah Abdel-Fattah

Turkey today stands at a pivotal turning point. The problem is not who will assume the position of president, but, more importantly, how he is chosen and what is his mandate. It is a point at which the contradictions and conflict between numerous individuals, institutions and ideas come to a head. The final outcome will determine Turkey's new secular formula.

Turkey's Policy Towards the Arab World

Dr Mohammed Nouredin

Turkey's regional relations are primarily guided by the threat it perceives to its territorial unity and integrity. The religious background of its ruling party has had an impact on promoting closer relations with Arab and Islamic countries, but this has not effected its close relations with Israel, nor can it be viewed as a change in Turkey's strategic choice to join the EU.

A New Arab Understanding of Turkey

Dr Ibrahim Al-Bayoumi Ghanem

There is a growing admiration of Turkey in the Arab world and a renewed emphasis on deep ties and geopolitical realities that have been ignored for decades.

The Kurdish Dimension in Turkish Policy

Dr Mostafa Al-Labbad

The US occupation of Iraq has proved detrimental to Turkish interests with respect to the Kurdish question, raising the spectre of Turkish military intervention in the north of Iraq.

EUROPE

Sarkozy's Foreign Policy

Khaled Saad Zaghloul

Nicolas Sarkozy is likely to make important changes in France's foreign policy, especially in terms of closer partnership with the US. While he is an avowed friend and supporter of Israel, he is unlikely to completely overturn France's friendship with the Arab world.

Tony Blair's Foreign Policy Legacy

Yousra Al-Sharqawi

Tony Blair's foreign policy was built on a number of core concepts, such as his international community doctrine, the principle of humanitarian intervention and the interdependence between local and global problems. His support for the Bush administration's policies was in fact based on a convergence of beliefs and attitudes.

ENERGY

International Competition over Gas Reserves

Dr Hussein Abdullah

The competition over natural gas cannot be isolated from the political controversy surrounding the impending depletion of oil reserves and the reduction of greenhouse gases. Industrialised countries are eager to secure access to a large share of gas reserves in view of its less damaging impact on the environment.

[REDACTED]

the Ministry of Defence, Israel is set to exploit Palestinian divisions and regional/international support of Palestinian president Mahmoud Abbas to push through a settlement on its own terms.

Evaluating Israel's Performance in the War on Lebanon

Dr Gen Zakariya Hussein

The report of the Winograd Commission highlighted grave mismanagement on the part of Israel's political and military leaders but stopped short of demanding Ehud Olmert's resignation.

The Case of Azmi Bishara: How Israel Deals with its Arab Minority

Akram Al-Ali

Criminal charges were brought against Azmi Bishara, the prominent Arab-Israeli figure, for alleged leaking of information detrimental to Israel's national security during the July 2006 war. This case has important political implications in terms of an impending "confrontation" with those Arab-Israelis who reject the definition of Israel as a "Jewish" state. It also reveals the growing role of security services in managing the portfolio of the Arab minority inside Israel.

The Lebanese Crisis

Ibrahim Ghali

It does not seem that Lebanon, according to best case scenarios, will be able to reach anything more than a short-term easing of the present crisis. A fundamental resolution of deep-seated political and security problems remains out of reach.

IRAQ

Iraq: A Precarious Political Balance

Salah Al-Nasrawi

Media coverage focuses on the vertical divisions in Iraq between Sunnis, Shia and Kurds. The political and social map of Iraq is both more complex and nuanced.

Iraqi Resistance Groups Confront Al-Qaeda

Mohammed Abu Romman

There are significant ideological and political differences between Sunni resistance organisations in Iraq and Al-Qaeda. This has led to a vicious media confrontation, sometimes escalating into bloody warfare.

The US: In Search of an Iraqi Strategy

Assem Abdel-Khaleq

The ideas presented by the Bush administration regarding the situation in Iraq so far can only be described as piecemeal and in no way amount to a comprehensive strategy.

Kirkuk: An Impending Explosion

Khalil Al-Anani

Kirkuk is home to a rich variety of ethnic groups. Arabs, Kurds and Turkmen are represented in almost equal numbers, and there is also a smaller but still substantial Chaldean, Assyrian and Armenian presence. The region is rich in oil, which makes it a significant prize for all the parties fighting to assert their control over it.

Cooperation in the Nile Basin

Ayman Al-Suyyed Abdel-Wahab

Reaching agreement on sharing the waters of the Nile has become a priority for the countries of the Nile Basin. The issue has moved out of the sphere of bilateral relations and some progress is being made on the achievement of a final institutional and legal framework to which all countries can subscribe.

The African Union After Five Years

Yehia Ghanem

The African Union is pursuing a number of medium-term plans to promote the goal of African unity. These include integrating the New Partnership for Africa's Development (Nepad) into the organisational structure more effectively and strengthening the institutional base as a whole. The organisation's ability to raise the necessary funds for these plans, estimated at \$1.7bn every three years, is highly questionable. The plans must either be reconsidered, or new sources of funding found.

Arab League Efforts to Enhance African-Arab Relations

Samia Behars

African-Arab coordination remains more effective on the bilateral level. It is time to hold a second Arab-African summit to find new ways and means to establish a new Arab-African partnership on the basis of mutual strategic interests.

Regional Structures of Cooperation in Africa

Tareq Adel Al-Sheikh

The large number of organisations seeking to establish economic cooperation in Africa – including the Common Market of Eastern and Southern Africa (Comesa), the Southern African Development Community (SADC), the Community of Sahel-Saharan States (CEN-SAD), the Economic Community of Central African States (Eccas), the Economic Community of West African States (Ecowas), the Intergovernmental Authority on Development (Igad) and the Arab Maghreb Union (UMA) – may in fact hinder rather than promote the movement towards economic integration and free trade on a continental level.

Interview

'If African countries do not come together, they will be overwhelmed by globalisation':

An Interview with Abdou Diouf, secretary-general of the Francophonie

by Sawsan Hussein

The Middle East

THE MIDDLE EAST

Schism in Palestine: What Next?

Mohammed Gomaa

The conflict between Fatah and Hamas has become a full-fledged civil war because the Mecca accord did not provide a comprehensive, mutually acceptable plan with which to manage domestic and external problems.

Israel: Exploiting the Palestinian Divide

Dr Emad Gad

As Shimon Peres assumes the post of president and Ehud Barak the leadership of the Labour Party as well as

Democracy in Africa

Dr Handi Abdel-Rahman Hassan

An evaluation of the process of democratic transformation in several African countries, including Mauritania, Nigeria, Senegal and the Democratic Republic of Congo, and the challenges these countries must overcome.

South Africa ■ Nigeria: New Regional Roles

Dr Mohammed Asbour Mahdi

Both South Africa and Nigeria are striving to enhance their regional role through African and global alliances. This paper examines the conditions that enhance, or constrain, their new regional roles.

An Evaluation of Africa's Structure for Regional Security

Dr Ahmed Ibrahim Mahmoud

The inability of the Organisation of African Unity to deal effectively with regional and civil conflicts was related to constraints built into its charter. Great emphasis was therefore given to improving the framework for regional cooperation in this respect when establishing the new African Union. The study examines the problems that still plague African efforts to establish security on the continent.

How Can Africa Effectively Use International Aid?

Dr Huwaida Abdel-Azim Abdel-Hadi

Africa is not yet ready to survive without aid, but several changes must be made in order to make it more effective.

Problems of International Humanitarian Work: Case Study – Africa

■ Mansour

While humanitarian organisations seek to preserve neutrality, independence and the primacy of humanitarian considerations, complex situations on the ground often pose problems in this respect. Factors such as funding, media coverage, cultural biases and economic interests often have a "politicising" impact on humanitarian endeavours.

Conflict and the Exploitation of Africa's Resources: The Role of Giant Corporations

Khaled Hanafi Ali

Giant corporations, in their eagerness to exploit Africa's vast natural resources – such as oil, wood, diamonds and various minerals – have played a role in exacerbating violent conflict throughout the continent.

Poverty, Disease and Displacement: The Forces Undermining Africa's Future

Dr Aziza Mohammed Ali Badr

The growing number of displaced persons in Africa is contributing to the spread of disease and the deterioration in the health and living conditions of a growing number of Africans. All indicators reveal that Africa is nowhere near achieving the Millennium Development Goals.

Exporting Pollutants and Hazardous Waste ■ Africa

Dr Khaled Al-Sayyed Metwali

Most African states do not have effective legal and technological frameworks to deal with toxic waste and the environmentally destructive by-products of various industries. Conservative estimates indicate that ■ least 20,000 tons of toxic insecticides are lying abandoned in rotting containers in Africa. Many western countries have also used Africa to dump radioactive waste without proper precautions.

Contents

Editorial

Ending Chaos in the Arab World

In Darfur, Gaza, Iraq and the Palestinian refugee camps in Lebanon, the welfare and lives of millions are being sacrificed on the alter of political considerations. A creative strategy must be devised to deal with new realities on the ground, which places human welfare at the top of its priorities.

Studies

Islamic Political Movements and Power: The Mechanisms of Hegemony and Resistance

Dr Khaldoun Hassan Al-Naqib

A study of Islamist political movements and how they reinvent themselves in their quest for political power. The author views these groups as part of the larger trend of new social movements. They are characterised by the lack of the traditional bureaucratic structure of political parties, are oriented towards civil society, make extensive use of mass media and place emphasis on ethical and cultural issues. He argues that the religious content of these groups is best understood within the context of "popular" – as opposed to "official" – religion, rather than within the usual ideological classification of reformists versus Salafis.

Essays

Reactivating the Arab Peace Process

Dr Hassan Abu Taleb

By re-endorsing the so-called Arab initiative as the basis for a resolution of the Arab-Israeli conflict, the Arab Summit in Riyadh (March 2007) maintained a unified Arab stance and affirmed that the Palestinian issue, not confrontation with Iran, is the central regional concern.

Ali Shariati and His Alternative Vision

Dr Walid Mahmoud Abdel Nasser

A review of the ideas of the late Iranian thinker Ali Shariati (1933-77) and the social-political context in which they developed, with the aim of examining the extent to which they presented a progressive alternative to the views of the late Ayatollah Ruhollah Khomeini.

The UN and Peace-Building

Dr Mohammed Monir Zahran

The idea of the UN's involvement in post-conflict peace-building has been developing since 1992. The author reviews the various stages of this development as well as examples of UN efforts at both peacekeeping and peace-building in Africa.

File

Taking a New Look at Africa

Roundtable

Egypt's Relations with Africa: Past Experiences, Future Possibilities

A discussion by a group of Africa experts including veteran academic Dr Abdel Malek Auda; Mr Mohammed Fayek, holder of various official posts during the Nasser era and current secretary-general of the Arab Organisation for Human Rights; Ambassador Ahmed Haggag, secretary-general of the African Society; Dr Iglal Rafat, professor of political science, Cairo University; and Dr Ahmed Youssef Al-Karei of Al-Ahram. The panel discussed past Egyptian foreign policy strategies in Africa and the need for a new approach.

Editor-in-Chief

Dr Osama Al-Ghazali Harb

Managing Editor

Karen Aboul Kheir

Editorial Consultants

Dr Ahmed Youssef Al-Karie

Sawsan Hussein

**Advisory
Board**

Mr Al-Sayed Yassin (President)

Dr Ahmed Al-Ghandour

Dr Ahmed Amer

Gen Ahmed Fakhr

Dr Ahmed Youssef Ahmed

Dr Osama Al-Baz

Dr Ismail Sabri Makled

Dr Hassan Nafaa

Dr Abdel-Malek Auda

Dr Abdel-Moneim Said

Dr Ali Al-Din Helal Dessouqi

Dr Kamal Al-Menoufi

Dr Mohammed Al-Sayed Said

Dr Mohammed Al-Sayed Selim

Dr Mofeed Shehab

Ms Nabia Al-Asfahany

Dr Hala Mostafa

Dr Younan Labib Rizq

Assistants to the Managing Editor

Sameh Rashed

Khalil Al-Anani

Editorial Secretary

Abou Bakr Al-Dessouki

Proofreader

Salah Ghorab

English Section Editor

Andrew Slyper

Production Supervision

Samir Mohamed Shehata

Executive Secretary

Nasser Zakariya Abdo

Production Desk

Kamal Ahmed Ibrahim

WEBSITE:

Technical Support

Gamal El Din Ismail

The views expressed in the journal are those of the authors, and do not necessarily reflect those of Al-Siyassa Al-Dawliya or Al-Ahram Foundation.

The contents of Al-Siyassa Al-Dawliya are copyrighted, and may not be reproduced in any form, or distributed, without first obtaining written permission.



Founder and Editor-in-Chief (1965-1991)

Boutros Boutros-Ghali

Academic periodical published every January, April, July and October since July 1965

Submission of Articles

The journal accepts research and studies in the fields of international relations, political systems and thought, international law, diplomacy and issues of strategic and economic international importance where appropriate journalistic and academic requirements are fulfilled.

The articles and research reports are approved for publication after careful examination.

Correspondence

Articles to be addressed to the editor-in-chief, Al-Siyassa Al-Dawliya, Al-Ahram Foundation, Galaa St., Cairo, Egypt. Fax: (20-2) 579-2899, 578-6833
E-mail: siyassa@ahram.org.eg

Price Per Copy

Egypt LE 20, Syria SYP 330, Lebanon LBP 10,000, Jordan JD 5, Kuwait KD 2.50, Saudi Arabia SAR 30, Tunisia TND 10, Algeria DZD 400, Morocco MAD 75, Bahrain BHD 2.70, Qatar QAR 27, United Arab Emirates AED 27, Oman OMR 2.70, Gaza Strip, Jerusalem and West Bank US\$ 6, Yemen YAR 1,000, United Kingdom £6, United States US\$6

Yearly Subscriptions

Egypt LE 80, Arab countries US\$40, Europe and Africa US\$50, and US\$70 for other countries. Bank cheques for subscriptions to be directed to the Subscription Department at Al-Ahram Foundation, Galaa St., Cairo, Egypt.

Advertisements

Advertising Department, Al-Ahram Foundation, Galaa St., Cairo, Egypt

For Previous Issues and Published Material:

Journal

Past issues in yearly sets are available from the Al-Ahram Centre for Information & Microfilm priced according to order.

Microfilm


Al-Siyassa Al-Dawliya past issues are available on microfilm. Yearly sets of the journal on microfilm are available, priced according to order, at the Al-Ahram Centre for Information & Microfilm

Selective Compilations

It is possible to retrieve selected compilations of past issues of the journal, extracted on topics of choice, for a fee to be specified according to individual requirements

Internet

Al-Siyassa Al-Dawliya is available on the world wide web at www.siyassa.org.eg



Al-Siyassa Al-Dawliya

International Politics Journal

دورية علمية محكمة

تصدر أوائل، يناير، أبريل، يوليو، أكتوبر عن مؤسسة الأهرام

ملحق العدد (اسطوانة مجانية) :

الاقتصاد الإفريقي بين التكامل الإقليمي والمبادرات الدولية

تقارير دولية عن الاقتصاد الإفريقي

تقييم للمبادرات الدولية من أجل التنمية في إفريقيا

التجمعات الإفريقية

وثائق وبروتوكولات التعاون

موقع السياسة الدولية على شبكة الإنترنت

www.siyassa.org.eg

قسم خاص باللغة الإنجليزية